القومية والعقلانية

تحرير

ألبرت بريتون

جانلويجي جاليوتي

بيير سالمون

رونالد وينتروب

ترجمة

أمنية عامر

عاطف مدكور

محمد عبد السلام

مراجعة وتقديم : خالد عبد المحسن



1003

القومية والعقلانية

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١٠٠٣
- القومية والعقلانية
- ألبرت بريتون وجيانلويجى جاليوتى وبيير سالمون ورونالد وينتروب
- أمنية عامر وعاطف مدكور ومحمد عبد السلام
- خالد عبد المحسن
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م

هذه ترجمة كتاب :

Nationalism and Rationality

edited by : Albert Breton,

Gianluigi Galeotti, Pierre

Salmon, and Ronald Wintrobe

Published by The Press Syndicate

of The University of Cambridge

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo.

Tel : 7352396 Fax : 7358084.

المشروع القومى للترجمة

القومية والعقلانية

تحرير : ألبرت بريتون - جيانلويجى جاليوتى -
بيير سالمون - رونالد وينتروب
ترجمة : أمنية عامر - عاطف مدكور -
محمد عبد السلام
مراجعة وتقديم : خالد عبد المحسن

المجلس الأعلى للثقافة
٢٠٠٦

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

القومية والعقلانية
ألبرت بريتون ..... (وآخرون) ؛ ترجمة أمنية عامر ، عاطف مذكور ، محمد عبد السلام ، خالد عبد المحسن
- ط ١ - القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٦
٤٨٨ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
١ - القومية العربية
(أ) بريتون ، ألبرت (محرر) ، (ب) عامر ، أمنية (مترجم)
(جـ) مذكور، عاطف (مترجم)، (د) عبد السلام، محمد (مترجم)
(هـ) عبد المحسن ، خالد (مراجع ومقدم)

رقم الإيداع ١٥٣٠١ /٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-305-960-X

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

الفهرس

مقدمة المراجع

يستطيع المتأمل للتاريخ الحديث والمعاصر أن يلمح ظاهرة بالغة الأهمية هى عجز الكيانات السياسية المركزية عن تذويب القوميات فى تنظيمات أكثر تكاملاً تتجاوز حدود هذه القوميات ، وحتى إن نجحت فى ذلك على المدى القصير فإن هذا الأمر لم يثبت جدواه على المدى الطويل ، كما لا يبدو أن المستقبل القريب مُبشِّر بشىء من هذا القبيل ، ومن ثم يمهد لنا هذا الكتاب المتميز – فيما يطرحه بين سطوره ، وانطلاقًا من تصور العقلانية – صياغة قضية القومية من خلال عدد من التساؤلات يمكن من خلالها أن نغير الآليات الذهنية التى نفكر فيها فى هذا الموضوع : ما القيم البقائية والتطورية لفكرة القومية فى حد ذاتها ؟ وهل من الأجدى دعم مقوماتها الجوهرية حرصًا على الحفاظ على كيان متوازن لها مع الإبقاء على إمكانية اندماجها فى كيانات أكبر واردًا دون محاولة طمس معالمها ؟ هذا الطمس الذى يجعل الجماعات المتمسكة بها أكثر عرضة للتسييس وأكثر قابلية للعنف ؟ ولا ننسى فى هذا السياق أن نشير إلى تساؤل رئيسى يحاول كاتبو المقالات أن يفتحوا لنا طريقًا للإجابة عنه : هل القومية كانت خيارًا عقليًا ؟ وإلى أية درجة ؟ بمعنى أدق ما الوزن النسبى التاريخى الحالى والمتوقع للعقلانية فى تشكيل القومية ؟ وتحتاج الإجابة عن هذا السؤال إلى تحليل متعمق يستوعب فلسفة هذا الكتاب ومراميه .

ولعل أحد المداخل التى يركز عليها هذا الكتاب فى طرحه هو المنظور الوظيفى لفكرة التمسك بالقومية ، ومن ثم إكساب المفهوم درجة أعلى من المرونة تنقله من استاتيكية الوجود أو الانتفاء الحتمى إلى ديناميكية الدافعية المتحركة ، ومن ثم تصبح إمكانية الحراك منه وإليه واردة ؛ فالهوية القومية نفسها فى النهاية محصلة لإشباعات

مستقرة تتحقق للفرد عبر انتمائه لهذه الجماعة القومية ، وللجماعة عبر انتمائها إلى الدولة أو كيان اتحادى ، وإن كنا نرى أن المنظور الاقتصادى للإشباع يحتل مكانة محورية فى تشكيل هذه الرؤية . ولعل مزيداً من الامتداد لتأمل البعدين الثقافى النفسى للإشباع على المستوى الفردى فى ضوء الاستعانة بمفاهيم قدمتها أنساق معرفية اجتماعية وأنثروبولوجية ونفسية مثل الهامشية والاغتراب سيزيد من الرؤية عمقًا ، وخاصة أن حجم التنوعات الهائلة التى يطرحها الكتاب كأمثلة للقوميات يحتاج منا إلى منظور أكثر اتساعًا ، خاصة وأن القدرة على استخلاص مسلمات عامة على درجة عالية من اليقين ما زال يتطلب إمكانات تجريدية أعلى ويقتضى المزيد من الفحص ، هذا إذا أردنا أن نتصور الآفاق المستقبلية لفكرة القومية فى ضوء علاقة أفراد الجماعة العرقية بعضهم بالبعض الآخر والعلاقات بين الجماعات العرقية المتجاورة وعلاقة هذه الجماعات ككل بالكيانات الأكبر مثل الدولة .

جدير بالذكر أن هذا الكتاب يعد إضافة بالغة الأهمية للمكتبة العربية ، ونظرًا لقضاياه الشائكة ومنظوره شديد النوعية فقد بذل المترجمون الثلاثة : عاطف مدكور ، أمنية عامر ، محمد عبد السلام ، جهداً كبيراً فى إخراجه للنور .

لا يبقى لى فى النهاية سوى التنويه بتوزيع أنصبة المترجمين الثلاثة من فصول الكتاب ؛ حيث قام عاطف مدكور بترجمة مقدمة الكتاب والفصول : الأول وجزء من الثانى والرابع والخامس والسابع والثامن والعاشر ، وقامت أمنية عامر ومحمد عبد السلام بجهد مشترك فى ترجمة الفصول : الثالث والسادس والتاسع والحادى عشر والثانى عشر والثلث الأخير من الفصل الثانى .

وختامًا ، لا يسعنى إلا أن أشكر المترجمين الثلاثة على هذه المحاولة الجريئة المنفتحة على خبرة صعبة لا يتحمل مسئوليتها إلا من هو أهل لها .

خالد عبد المحسن بدر

مقدمة المترجمين

اعتقد الكثيرون أن القرن التاسع عشر كان عصر ازدهار القوميات ، وأن القرن العشرين هو عصر الدولة الحديثة التى قامت على أنقاض القوميات القديمة ، إلا أن حقائق التاريخ أثبتت – ولا تزال – أن القومية لم تمت بانتهاء القرن التاسع عشر ولا هى تراجعت حتى بعد انتهاء القرن العشرين ، بل أخذت تطل برأسها من جديد ربما بصورة أكثر عنفًا وأشد دموية مما كانت عليه فى كثير من الأحيان ؛ فمن أوروبا إلى الأمريكتين ، ومن جنوب آسيا وجنوب شرقيها إلى الشرق الأوسط ، ومن شمال أفريقيا وصولاً إلى وسطها : ظهرت تيارات قومية متسربلة برداء الدين أو نتيجة التشبث بالأصل السلالى المشترك أو الاشتراك فى لغة واحدة أو ما إلى ذلك من عناصر . إن كل تلك التيارات القومية تدعو إلى الانفصال عن الدول المركزية وتكوين دول قومية خاصة بها تضم بين جنباتها أبناء العرق الواحد .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن مفهوم القومية السائد حتى اليوم ، ظهر واستخدم للمرة الأولى فى ٢٢ يناير عام ١٨٥١ ، فى المحاضرة التى ألقاها البروفيسور "مانتشينى" (*) Mancini على طلابه فى جامعة مدينة "تورينو" الإيطالية ، عندما كانت تلك المدينة عاصمة لمملكة سردينيا قبل الوحدة الإيطالية ، حيث ألقى

(*) باسكوال ستانسيلو مانتشينى (١٨١٧–١٨٨٨) : Pasquale Stansilao Mancini قائد إيطالى من الداعين للوحدة الإيطالية Risorgimento فى مملكة سردينيا ، وقام بدور محورى فى حكومة إيطاليا الموحدة كصحفى ومحامٍ ، وشغل منصب وزير العدل فى الفترة ١٨٧٦–١٨٧٨ ، وكان له دور مهم فى إلزام الكرادلة بانتخاب بابا الفاتيكان للمرة الأولى بعد أن انضمت روما لإيطاليا الموحدة ، وشغل منصب وزير الخارجية عام ١٨٨١ . استقال فى يونيو ١٨٨٥ .

محاضرة عنوانها : "الأمة كأساس للدول" ، قال فيها : "الأمة مجتمع طبيعى من البشر يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل والعادات واللغة ... من جراء الاشتراك فى الحياة وفى الشعور الاجتماعى" [١] وعليه ، فإن العناصر الأساسية للأمة - كما بين "مانسينى" - هى الأرض والأصل العرقى والعادات واللغة ، وبالطبع ظهرت مدارس أخرى ترى أسسا أخرى فى تكوين الأمة ، مثل المدرسة الألمانية التى ظهرت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى ألمانيا ومنها انتشرت إلى دول أخرى ، ومن أبرز روادها الفيلسوف الألمانى "فيشته"[*] G.J. Fichte ، ثم هناك النظرية التى تعتبر وحدة الحياة الاقتصادية هى أساس تكوين الأمة ، وقد تبنى الماركسيون هذه الفكرة ؛ حيث رأوا أن الأمة تقوم على أربعة أعمدة رئيسية ، هى : وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة الحياة الاقتصادية .

إن ازدهار الفكر القومى فى القرن العشرين يعنى أن الفكرة لم تعد مقصورة على القرن التاسع عشر ، بل إن الثوب الجديد الذى اكتسته القومية صار أكثر دموية عن أى وقت مضى ، بل إن القومية ومحاولة بعثها من جديد ظهرت فى أكثر من بقعة من بقاع العالم . إن القوى الدولية المهيمنة فى العالم اليوم بدأت فى تسخير فكرة القومية كما لو كانت حصان طروادة ؛ فمحاولة استثارة الجماعات العرقية فى أفريقيا مثلاً على يد القوى الاستعمارية - القديمة منها والجديدة على حد سواء - مسألة ظاهرة للعيان ، ففرنسا تدعم "الأمازيغ" فى شمال أفريقيا لإحداث قلاقل هناك ، وكأنها

---

(١) اعتمدنا فى عرضنا لمفاهيم القومية على كتاب : أبو خلدون ساطع الحصرى : ما هى القومية ؟ بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٩ ، ص ص ٤٢ وما بعدها .

(*) يوهان جوتليب فيشته Johann Gottlieb Fichte (١٧٦٢ - ١٨١٤): فيلسوف ومدرس ألمانى ورائد النظرية المثالية ، أثر مفهومه عن النظام الأخلاقى فى العالم والطبيعة الأخلاقية للمجتمعات فى الفيلسوف "هيجل" Hegel . وشغل منصب أول رئيس لجامعة برلين . من أهم أعماله : "علم المعرفة" *The Science of Knowledge (1794)* و"رسائل إلى الأمة الألمانية" *Addresses to The German Nation* (1808) .

تستعيد مقولة أطلقها "لامارتين"(*) Lamartine عام ١٨٤٨ من موقعه كوزير لخارجيتها عندما قال : "إن فرنسا لن تعارض الحركات (القومية) ، ولن تسمح لسائر الدول أيضاً بمعارضتها ، وأما إذا حاولت دولة من الدول أن تعارض تلك الحركات بقوة السلاح ، فإن فرنسا ستجد نفسها مضطرة إلى تعبئة قواتها المسلحة للدفاع عن حقوق القوميات المشروعة" (٢) . لقد عمدت الدول الاستعمارية سابقًا إلى تجميع مختلف الطوائف فى المستعمرات حتى يسهل حكمها والسيطرة عليها ، وبعد الاستقلال تعمدت الدول الاستعمارية نفسها ضرب الوحدة الوطنية فى مستعمراتها السابقة من خلال تأليب كل طائفة على الأخرى بذرائع مثل الدين أو اللون أو الأصل العرقى ، وقد ظهرت كتابات كثيرة تطرقت إلى هذه القضايا(**).

وفى تعقيب على بحث ألقى فى ندوة حول "المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى" اتفق الأستاذ محمود أمين العالم مع ما ذهب إليه "برهان غليون" فى "أن بلاد الهيمنة فرضت نوعًا من التجانس الداخلى (داخل المستعمرات) فى البداية ... (إلا أنها) راحت تُعمِّق الفروق والتمايزات داخل بلاد العالم الثالث داعية إلى تفتيتها وتفكيكها مستخدمة مختلف الوسائل العرقية واللغوية والطائفية والدينية إلى آخر هذا ... بحيث تصبح (دول العالم الثالث) مجرد أدوات عمياء لها" (٣) . إن الأزمات

(*) ألفونس مارى لوى دى برا دى لامارتين (١٧٩٠-١٨٦٩) Alphonse Marie Louis de Prat de Lamartine : شاعر رومانسى فرنسى ، شغل منصب وزير الخارجية لفترة قصيرة عام ١٨٤٨ .

(٢) الحصرى : المرجع السابق ، ص ٢٠

(**) هناك الكثير من الكتب العربية التى عالجت ظاهرة القومية ، منها على سبيل المثال لا الحصر : أنور عبد الملك : نهضة مصر - تكون الفكر والإيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥ - ١٨٩٢) ، (١٩٥٩) ، وكتب برهان غليون : اغتيال العقل العربى - محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية ، (١٩٩٠) ؛ أزمة الدولة القومية ومستقبل النظام العالمى ، فى : المعرفة والسلطة فى المجتمع العربى ، (١٩٨٨) ، وكتب سمير أمين : بعض قضايا للمستقبل - تأملات حول تحديات العالم المعاصر ، (١٩٩٠) ، الأمة العربية - القومية والصراع الطبقى ، (١٩٨٨) ؛ أزمة المجتمع العربى ، (١٩٨٥) .

(٣) محمود أمين العالم : المعرفة والسلطة فى العالم العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ١٩٨٨ . ص ٢٤٢ .

القومية فى كثير من بقاع العالم باتت تمثل خطراً داهماً على وحدة الدولة وتماسكها وقدرتها على الاستمرار .

إن الكتاب الذى نقدمه مترجماً إلى العربية ، يعالج عدداً من القضايا المهمة المتعلقة بالقومية ، كما يحاول الإجابة على التساؤلات المثارة حول الموضوع . ومن تلك الأسئلة : هل القومية مجرد شعور عاطفى ينجرف معه الأفراد نحو التضامن بسبب الأصل العرقى ، أو الاشتراك فى مقومات أخرى مثل اللغة والدين والتاريخ المشترك والمصير الواحد وآلام الماضى وآمال المستقبل ؟ أم أن المسألة برمّتها لا تعدو كونها خياراً عقلانياً ينحاز بموجبه الفرد للالتصاق بجماعة عرقية معينة قادرة على تلبية احتياجاته بأقل جهد من جانبه فى مقابل أكبر عائد يمكن حصده من تلك العلاقة ؟ ويقول آخر : هل الأمر كله خيار عقلانى بالدرجة الأولى ؟

يتبقى لنا فى هذا المقام كلمة أخيرة ، وهى أن ترجمة مثل هذا الكتاب ونقل أفكاره للغة العربية لم يكن أمراً سهلاً ولا هيّناً ، وربما كان أكثر الأمور صعوبة أن المترجمين واجهوا مشكلة مصطلحات متخصصة كثيرة فى فصول الكتاب الاثنى عشر ، تحرّينا فيها دقة النقل وأمانته بأقصى المستطاع ، فليغفر لنا القارئ الكريم بعض الهنات أو الأخطاء غير المقصودة التى قد نكون قد وقعنا فيها .

ونحن إذ نقدم هذا الجهد المتواضع نأمل أن يكون إضافة للمكتبة العربية فى مجال علوم الاقتصاد والسياسة ، كما نأمل أن يحوز رضا القارئ العربى ، وأن يحقق له الإفادة المرجوة .

المترجمون

أمنية عامر

عاطف مدكور

محمد عبد السلام

تصديــــر

لماذا انتشرت القومية فى عصرنا الحالى هذا الانتشار الواسع ؟ وكيف نشأت هذه الظاهرة ؟ وكيف يمكن التحكم فى تداعياتها السلبية ؟ إن هذه المجموعة من المقالات التى قام بإعدادها كوكبة من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة من شمال أمريكا وأوروبا ، تحاول الإجابة عن هذه الأسئلة على أرضية من النقاشات السياسية المعاصرة . ويختلف هذا العمل عن غيره فى أن إجابات المؤلفين ليست مبنية على مفاهيم أيديولوجية معروفة مسبقًا ، ولكنها تقاطرت من تحليل الاختيار العقلانى الذى يُمثِّل أساس العلم الاجتماعى .

وبرغم أن كلاً من المشاركين فى كتاب "القومية والعقلانية" ينطلق من وجهة نظر متميزة ، فالمجموعة بأكملها تركز على ثلاثة موضوعات رئيسية ، هى : أصول القومية ، وما تُقدِّمه من مغانم أو مغارم ، وكيفية التعامل مع تداعياتها المدمِّرة أحيانًا . سيجد القارئ نفسه فى مواجهة استبصار مستفز عن ظاهرة القومية من خلال تنوُّع تشخيص وتحليل تلك الظاهرة من المشاركين فى هذا الكتاب .

المقدمة

لقد تعددت الكتابات فى موضوع القومية ، وتناول المؤرخون وعلماء الاقتصاد والسياسة والنفس والاجتماع وغيرهم من العلماء ، وكذلك المحللون السياسيون والمراقبون ، ظاهرة القومية من منظورات متعددة ، تلك الظاهرة التى هيمنت على قسط كبير من التاريخ الإنسانى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وهكذا أدلى الكل بدلوه فى دراسة تلك الظاهرة ، إلا أن إسهام نموذج التيار العقلانى فى تفسير هذه الظاهرة لم يكن كبيرًا مقارنةً بالنماذج التفسيرية الأخرى . إن التساؤلات التى طرحها ظهور القومية من جديد بين شعوب شهدت الكثير من المعارك الطاحنة ، وبدا أنها قد اختفت فى جزء كبير من تاريخ القرن العشرين ، علاوة على تحدى تقديم إجابات عن هذه التساؤلات مبنية على فرضية السلوك العقلانى ؛ كل هذا دفعنا إلى تخصيص موضوع القومية محورا للحلقة الدراسية الحالية(١) .

وتتسع مجالات الأبحاث المقدمة لهذه الندوة ، ومع ذلك فإننا نعتقد أن الأوراق المقدمة فى الندوة تشكل فى مجملها إسهامًا حيويًا جديدًا ومثيرًا للاهتمام فى تفسير

(١) تم نشر فعاليات الندوات الأربعة الأولى : "أوراق ندوة فيلا كولومبيلا حول الفيدرالية" *Villa Colombella Papers on Fedaralism* فى European Journal of Political Economy (Vol.3, Special Issue, Nos 1 and 2, 1987) ؛ وأوراق ندوة "فيلا كولومبيلا عن البيروقراطية" *Villa Colombella Papers on Bureaucracy* فى European Journal of Political Economy (Vol. 4, Extra Issue, 1988) ؛ وأيضًا : "الدولة المنافسة : أوراق ندوة فيلا كولومبيلا حول السياسات التنافسية" *The Competitive State: Villa Colombella Papers on Competitive Politics* (Dordrecht: Kluwer, 1991) ؛ وكذلك : "الاختيارات والديموقراطية" *Preferences and Democracy* (Dondrecht: Kluwer, 1993) .

ظاهرة القومية ، وعلى نحو خاص فإن بحثًا أو أكثر من هذه الأبحاث عالج ثلاث قضايا أساسية فى هذا المقام ، وهى : ١- العوامل المتجذرة فى المصالح الذاتية التى يمكن أن تساعد فى تفسير نشأة القومية ، و ٢- وجهات نظر الأفراد والجماعات فى مدى فعالية القومية لخدمة أهدافها ، و ٣- مدى توفر الأساليب الفعالة فى التعامل مع التجليات والجوانب المدمرة للقومية .

وعلى نحو أخص ، اقترحت عدة أبحاث بعض الآليات القادرة على تفسير بزوغ القومية على ضوء مفاهيم الخيار العقلانى . ولتوضيح ذلك ، يرى "كولمان" Coleman أنه عندما تسود الريبة أسلوب توزيع المخصصات فى مجتمع ما ، فإن مختلف الجماعات تحاول الحصول على أقصى ما يمكنها الحصول عليه لصالح أفرادها ، وتلجأ للفكرة القومية كقوة تعبوية لأفراد تلك الجماعات . ويشبه "كونجلتون" Congleton النوادى العرقية بمراكز الإمداد والتموين التى تقدم السلع الاستهلاكية والخدمات ، ويرى أن هذا النوع من الأنشطة يمثل أحد الحوافز على تبنى القومية ، فى حين يقترح "هاردن" Hardin منهجًا للبحث عن الذات ، ويؤكد أن هذا البحث عن الهوية فى حد ذاتها يمثل هو الآخر حافزًا على النزوع نحو القومية . ويركز "وينتروب" Wintrobe على الدور المحورى للعائلة باعتبارها محركة للاستثمارات داخل الجماعة العرقية مما يدعم بالتالى التيار القومى للجماعة المعنية ، وفى الوقت الذى يرى فيه الزوجان "بريتون" Breton أن القومية الاقتصادية كظاهرة هى التى تؤدى إلى ظهور عملية إعادة توزيع الأصول الرأسمالية بين الجماعات الاجتماعية فى إطار سلطة شرعية ما ، فهما يجادلان بأن القومية الثقافية ورُهاب الأجانب Xenophobia يساعدان على تثبيت عملية إعادة التوزيع المشار إليها .

وعلاوة على ذلك ، فإن عددًا من الأبحاث المقدمة ينطوى على تحليلات جديدة وجدلية لفعالية الفردية والجماعية للقومية ، وهى تحليلات لم يكن ليتيسر توافرها لولا التطبيق المنهجى للتفسير الاقتصادى لظاهرة القومية ، وتؤكد الكثرة من الأبحاث المنشورة فى هذا المجلد على أن القومية فعالة وعقلانية على المستوى الفردى ، وفى

الوقت نفسه فإن بعض الأبحاث تؤكد أن القومية يمكن أن تكون غير ذات جدوى جماعيًا واجتماعيًا . وعلى سبيل المثال ، فإن كلا من الزوجين "بريتون" و"وينتروب" و"كولمان" يرون أن عقلانية الفرد تقود إلى المبالغة فى استثمار الموارد داخل الجماعة العرقية بغية تحقيق أهداف قومية ، ومن ثم فإنها غير فعالة اجتماعيًا ، على حين يرى "سالمون" Salmon أن هناك تدنيًا فى الاستثمار داخل ما يمكن أن نطلق عليه الهوية "الأوسع" ؛ أى أنها الأقل عرقية .

وتستكشف بعض الأبحاث المقدمة - كتلك التى قدمها "أوليرى" و"ماكجارى" O'Leary and McGarry، وكذلك بعض الملاحظات المتناثرة فى ثنايا الكتاب - بعض الطرق والوسائل الكفيلة بالتعامل مع بعض تجليات القومية .

زد على ذلك أن بعض الدراسات المطروحة كرَّست تركيزها على ما يمكن تسميته بالقومية فى نطاق محلى مصغر micronationalism، بينما تركز دراسات أخرى على الصورة الكلية منذ البداية ، كما أن بعض الأبحاث عنيت بالقوى والآليات التى تجذر القومية فى العرقية ، فى حين طرحت دراسات أخرى تحليلات تتسق مع وجهة النظر التى ترى أن القومية لا علاقة لها بالعرقية على الدوام ، بينما نحت دراسات أخرى ، أو أجزاء منها ، نحو الفوائد المترتبة على تبنى قومية معينة إذا ما كان لها أن تستخدم مفردات اقتصاديات الرفاهية التطبيقية ، بينما يركز آخرون كليًا على تكلفة تبنِّى موقف قومى معين . وتبعًا لبعض التوجهات النظرية ، فإنه من الإنصاف القول بأن القومية لا تأتى معها بأى فوائد ، وفى توجهات أخرى فإن التكلفة يجرى التعتيم عليها .

ونحن نقدم للقارئ فيما يلى - بكلمات مختصرة للغاية - موجزًا للأبحاث المنشورة فى هذا الكتاب لا لشىء إلا لإثارة اهتمامه .

يرى "جيمس كولمان" مثلاً أن عملية تخصيص الحصص والأنصبة عملية محورية فى فهم ازدهار وانهيار القومية والصراعات القومية فيما بين الأمم ؛ حيث طوَّر نموذجًا

يفسر اندلاع الصراعات فى الأوقات التى تسود فيها الريبة عملية توزيع الأنصبة بين الجماعات المختلفة ، وعلى هذا تنشب الصراعات كصرخة احتجاج وتسجيل موقف ضد الإجحاف فى توزيع المزايا ، وبمعنى آخر توجيه عملية التوزيع لصالح مجموعة عرقية بعينها ، ويبين "كولمان" أن مثل هذه الصراعات يمكن أن تكون عقلانية على أساس أن المنافع المترتبة على تلك الحقوق ينعم بها أفراد الجماعة العرقية المعنية ، ويذهب "كولمان" إلى أن أحد الأسباب الكامنة وراء تجذر القوميات والنزاعات القومية غالبًا فى العرقية يتمثل فى توجه الجماعات العرقية نحو تحقيق هدف مشترك سوية باعتبارهم أعضاء فى جماعة مشتركة .

أما البحث الذى قدمه "راسل هاردن" فيركز مباشرة على مسألة تكوين الجماعات ، ومنها الجماعات العرقية ؛ حيث يُصر على أن تشكيل الجماعات العرقية لا يقوم على أسس فطرية ، بل إنه محض اختيار عقلانى بحت ؛ بمعنى آخر ، فإن الأفراد يتوحدون مع الجماعات التى تحقق لهم طموحاتهم ؛ حيث يكتشف هؤلاء الأفراد أن التوحد القوى مع جماعاتهم العرقية يمنحهم فرص الترقى فى المراكز المهمة التى تهيمن عليها الجماعة العرقية التى ينتمون إليها . ويجادل "هاردن" بأن الأفراد يبتدعون توحدهم مع الجماعة العرقية من خلال المعلومات والمواقع التى يشغلونها فى حياة الجماعة العرقية المعنية . فالجماعة العرقية تستحوذ على القوة والنفوذ لتفرض هيمنتها وسطوتها على الجماعات الأخرى . ومن ثم ، فإن الجماعة العرقية يمكن أن تصبح بالغة الأهمية بالنسبة لأعضائها ، الذين يعتقدون بدورهم أن الجماعة تحميهم على الدوام وليس فى أوقات الأزمات فحسب .

ويقترح "رونالد وينتروب" نموذجًا نظريًا لتفسير المنافسة بين الجماعات العرقية ، على أساس افتراض أن الالتحاق بالجماعة العرقية أو الانشقاق عنها مسألة مستحيلة ؛ حيث لا يمكن للمرء أن يغير أصوله العرقية ، فالولاء العرقى للجماعة يمنح الفرد ميزات عديدة منها خفض تكاليف الاستثمار داخل الجماعة ، وبالتالى فإن هذا الولاء فى حد ذاته يعد رأسمالاً للفرد ، إلا أنه نظرًا لاستحالة الدخول إلى الجماعة العرقية

أو الانفصال عنها ، فإن المنافسة بين الجماعات العرقية لا يمكنها تحقيق العدالة فى توزيع عائدات الاستثمار داخل الجماعة العرقية . ولهذا السبب ، فإن الجماعات العرقية التى تُحرز نجاحًا تخلق نوعًا من الخوف والغيرة ، على حين يتعرض أفراد الجماعات العرقية الأقل حظًا للوصم بالعجز وافتقاد المكانة . وعلى هذا ، فإن الصراعات بين الجماعات العرقية مسألة لا مناص منها ولا تقلل قوى السوق من وقوعها أو المخاطر المترتبة عليها . ويتفاقم الصراع بين الجماعات خاصة عندما تبالغ العائلة فى الاستثمار داخل الجماعة بغية تكريس الولاء العرقى لأطفالها .

ويطرح "روجر كونجلتون" تفسيراً للمد والجزر الذى تتعرض له القومية العرقية من خلال نموذج النوادى العرقية المعنية بإنتاج الخدمات لأفراد الجماعة وتوزيعها. وتنطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها أن درجة الانتماء الفردى لقومية معينة يتوقف على مدى ما تقدمه النوادى العرقية من الخدمات لأفراد تلك المجموعة العرقية ، فكلما زادت أهمية الخدمات المقدمة لأعضاء المجموعة العرقية ، ازدادت قوة الانتماء العرقى لها وقويت شوكة تلك القومية ، أما اندماج الفرد فى مجتمع الدولة فإنه يتحقق مع انحسار حجم وأهمية الخدمات التى تقدمها له النوادى العرقية ، ومن ثم فإنه ينصرف عنها ويتوجه بكلّيته لجنى المكاسب التى تتحقق له عن طريق ذلك الاندماج الذى تحققه حقوق المواطنة وليس الإرث العرقى . وهكذا ، يتيح هذا الجمود النسبى فى العرض والطلب الذى تتيحه خدمات النوادى العرقية الأساس لنموذج حدة القومية العرقية .

ويستطرد "كونجلتون" فى مناقشة تأثير نشاطات الدولة على جانب الطلب على الخدمات العرقية بطرح خدمات تكميلية أو بديلة للخدمات التى تقدمها النوادى العرقية وتبنّى سياسات للتأثير على تكلفة إنتاج الخدمات العرقية ؛ وعلاوة على ذلك ، فإن النوادى العرقية النشطة سياسيًا بمقدورها التأثير على القرارات الإدارية والمالية فى الدولة ، بطريقة تمكّن هذه النوادى العرقية من تحقيق ربحية عالية لأعضائها ورفع تكلفة الخدمات المخصصة لغير أعضائها . وحيث إن الموارد المخصصة لتقديم هذه الخدمات نادرة بطبيعتها ، فإن معارك حامية الوطيس تندلع بين الفينة والأخرى بين

الجماعات العرقية بهدف الظفر بأقصى ما يمكن الحصول عليه لصالح أعضائها . وتكتسب الحركات الداعية للتحرر تأييداً شعبياً كاسحاً عندما يتوقع أعضاء جماعة عرقية ما تحقيق مكاسب أعلى عندما يسيطرون مباشرة على دويلة صغيرة ، مفضلين ذلك عن استمرار الانضمام لإطار حكومي والتضحية باقتصاديات خفض التكلفة بزيادة الإنتاج فى ظل دولة متعددة الثقافات .

ويطرح "ستيفان ديون" Stéphane Dion إطاراً تفسيرياً لأسباب وتوقيت رغبة خروج جماعة لغوية أو دينية أو عرقية من الدولة بمفهومها السياسى العام ، وقد طبق منهجه على حالة إقليم "كويبك" ، ويتأسس إطاره النظرى المفتوح على فكرة مؤداها أن أية حركة انفصالية تتجذر فى ثلاثة أنماط شعورية أولية ، هى :

١ - الشعور بالخوف من الوهن الذى قد يصيب بنية الجماعة العرقية أو حتى تعرضها للفناء إذا ما بقيت ضمن إطار الدولة ،

٢ - الشعور بالثقة فى قدرة أفراد الجماعة على إدارة شئون أعضائها على نحو أفضل بكثير فى حالة انفصالهم عن الدولة الأم ، وفى ظل إدراكهم أن عملية الانفصال لن تشكل خطراً كبيراً عليهم ،

٣ - الشعور بالنبذ ، أى الإحساس بأنهم لم يعودوا موضع ترحيب من جانب باقى الجماعات المتداخلة فى بنية المجتمع الكبير .

ويرى "ديون" أن احتمالات حدوث الانفصال تتزايد كلما تأججت هذه المشاعر لدى أفراد هذه الجماعات ، ومع ذلك فإن "ديون" يرى أن هناك استثناء لتلك القاعدة يتمثل فى عدم رغبة سكان "كويبك" المتحدثين بالفرنسية فى الانفصال عن الفيدرالية الكندية رغم حدة تلك المشاعر المشار إليها عاليه .

ويعترف الزوجان "ألبرت ومارجو بريتون" بقيمة الولاء العرقى ، وبأن أعضاء الجماعة العرقية يفضلون الاستثمار فى إطار الجماعة التى ينتمون إليها ، ومع ذلك فإنهما يجادلان فى أن الصفوة فى هذه التجمعات العرقية سوف تجد من مصلحتها

استغلال الشعور بالولاء لدفع الدولة لتغيير نظام توزيع الحصص الملموسة لصالح أفراد جماعتهم وحرمان الأجانب منها ، وبسبب هذه القيمة المضافة للولاء العرقى بالنسبة للصفوة ، فإنها ترغب فى استثمار هذا الولاء لحد أبعد مما قد يلتزم به الأفراد أنفسهم بهذا الولاء . وهكذا ترتبط القومية الثقافية ، أى الاستثمار الكبير فى الولاء العرقى ، بالقومية السياسية ، أى دفع الدولة لتغيير سياسات المنافع سواء للجماعات العرقية أو فيما بين تلك الجماعات ، بما فى ذلك الأقاليم الجغرافية ، ويناقش الباحثان أيضًا استخدام رهاب الأجانب كآلية تُمكِّن الصفوة من تأجيج الولاء العرقى .

وينظر "رونالد فيندلى" Ronald Findlay إلى القومية من منطلق التوترات التى تنشب نتيجة نقص الانسجام بين الدولة ، باعتبارها سلطة ذات سيادة على رقعة جغرافية معيشة ، والأمة التى يمكن اعتبارها "مجتمعًا متخيلاً" imagined community تربطه وشائج الدين والعرق ، أى العلاقات الثقافية . وعلى نحو أخص ، قام "فيندلى" بفحص النظريات القائمة المفسرة لظاهرة القومية ، خاصة نظرية "إرنست جلنر" Ernest Gellner فى ضوء تلك العلاقة بين الدولة والأمة ، ويركز خاصة على التجليات الحالية للقومية فى الدول الديموقراطية الصناعية المتقدمة ، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق ، علاوة على دول العالم الثالث ، وخاصة دول جنوب آسيا وجنوب شرقها .

وتركز دراسة "جان - دومينيك لافاى" Jean-Dominique Lafay على ما أسماه "القومية المحافظة" conservative nationalism فى مقابل القوميات ذات التوجهات الانفصالية والتوسعية التى تحكمها نزعة الإبقاء على الأوضاع القومية كما هى وتعزيز الهوية القومية . ففى ظل القومية المحافظة ، يسود التعاون المباريات الاجتماعية التى تجرى داخل الأمة ، ومن ثم تنخفض تكلفة الصفقات التى يتم إبرامها بين أفراد الجماعات العرقية ؛ فهناك تراكم لرأس المال الثقافى والاجتماعى والمادى يؤدى إلى خفض كلفة التفاعلات الاجتماعية وينتعش الشعور بالانتماء للوطن ، ثم يحلل "لافاى" العوامل التى تشكل العرض والطلب فى النظام المحافظ ، علاوة على بعض خواص

التوازن الثابت ، كما يدرس "لافاى" فى بحثه بعض العوامل التى قد تُحدث تغييرات فى التوازنات القائمة .

ويطرح "يوجو باجانو" Ugo Pagano تساؤلاً حول إمكانيات تفسير القومية فى ضوء النظريات الاقتصادية ، وللإجابة على هذا التساؤل يشرع "باجانو" فى النظر فى إسهام الدول فى تقسيم العمل الذى نلحظه فى اقتصاديات السوق الحرة المتقدمة ، ويرى أنه حتى فى حالة تسبب القوميات الساعية لتحقيق أرباح لأعضائها فى خفض كفاءة "التوازنات المؤسساتية" نظرًا لمساندتها لأسلوب تقسيم عمل معين ، فإن القوميات يمكن اعتبارها أحد الأسباب المحتملة لتراكم الثروات ، ثم يتأمل "باجانو" جوانب قصور التفسير الاقتصادى لظاهرة الرأسمالية ، ويبحث فى إمكانية تطوير هذا المدخل لتفسير بعض الأنشطة القومية التى يبدو أنها تتحدى التفسيرات العقلانية للظاهرة كافة، ويفاضل "باجانو" بين جدارة المدخل التطورى لدراسة ظاهرة القومية فى مقابل مدخل الخيار العقلانى ، لشرح ما إذا كانت القومية نفسها هى التى تعظم وظيفتها الموضوعية وليس القوميون هم من يقومون بذلك .

وتركز دراسة "ماريو فيريرو" Mario Ferrero منذ البداية على ظاهرة استشراء ونجاح حركات التحرر الوطنى التى انخرطت فيها الطبقات الكادحة بهمة ونشاط ، وهى حقيقة تبدو مناقضة للتنبؤات الأساسية لنظرية "بريتون" (١٩٦٤) . ويطرح "فيريرو" تساؤلات حول ما حاق بالقومية البرجوازية كما يراها "بريتون" ، هذه القومية البرجوازية لا تعد بأى تغييرات تتجاوز استحواذ القوميين على الأصول الاقتصادية التى يقتنيها الأجانب وتقلد القوميين للوظائف الإدارية المهمة . ويرى أن الرأسمالية البرجوازية تواجه منافسة شرسة من جانب القومية الاشتراكية ؛ حيث تمتزج أهداف الاشتراكيين والقوميين فى بوتقة واحدة يمسك الحزب الشيوعى بزمام الأمور فيها ، وتتبلور فكرة "فيريرو" حول محور أساسى هو أنه عندما تتوافر القيادة السياسية الكفء ، تدحر القومية الاشتراكية القومية البرجوازية كحل للمسألة القومية فى الدول التابعة ؛ حيث تقدم القومية الاشتراكية حزمة من الخدمات للناخبين لا يمكن للقومية

البرجوازية مجاراتها فيها ، سواء تمثل هذا فى تخصيص شريحة أكبر من كعكة المخصصات المقدمة لأعضاء الجماعة من السلع والخدمات والمناصب الإدارية ، أو توسيع قاعدة المستفيدين وبالذات المنتمين إلى الطبقة الكادحة ، كما يوحى "فيريرو" بأن الصراع القومى الدامى الذى شهدته جمهوريات الاتحاد السوفيتى المنهار لا يعكس الأوضاع التى كانت سائدة قبل ظهور الاتحاد السوفييتى عام ١٩١٧ ، ولكنها بالأحرى محصلة منطقية لإعادة توزيع المزايا التى صاحبت الحل الاشتراكى للمسألة القومية ، ويتجلى هذا فى تبين ملامح الجماعات المتصارعة بعد انهيار الشيوعية .

ويطرح "بريندان أوليرى" Brendan O'Leary و "جون ماكجارى" John McGarry تصنيفًا للأساليب السياسية المستخدمة فى إدارة الصراعات القومية والعرقية ، ويندرج ضمن هذا التصنيف أساليب الاستئصال العرقى والتهجير الإجبارى لأعداد هائلة من السكان ، علاوة على محاولات الانفصال/التقسيم والاندماج/الاستيعاب باعتبارها محاولات لإدارة الصراعات القومية والعرقية . ويناقش الباحثان الظروف الملائمة لاستخدام أى من تلك الوسائل بفعالية ، وكذلك الجدارة النسبية التى تتصف بها . ويعرب المؤلفان عن تشككهما حيال أثر المعاناة الاقتصادية على الصراعات القومية والعرقية ، إلا أن الشك لم يساورهما إزاء تأثير نظرية المباريات (أو نظرية الألعاب) game theory (*) والخيار العقلانى على نمذجة ترتيبات الصراعات القومية والعرقية .

وتبحث دراسة "بيير سالمون" فى الوجه الآخر للقومية ، أى تحول ارتباطات الفرد من الانتماء لمجتمع صغير إلى المجتمع الأكبر من خلال عملية التكامل والاندماج ، ويبدأ طرحه الفكرى بملاحظة أن الاندماج الأوروبى يبدو كما لو كان مؤامرة ، ويحاول تعليل أسباب أنها تتخذ ذلك التوجه ، ويعلل ذلك بأن الهدف الأساسى للتكامل على المدى

(*) نظرية المباريات أو نظرية الألعاب : هى التحليل الرياضى لأى وضع يتعلق بصراع على المكاسب أو المصالح ، بقصد إيجاد الحلول الممكنة التى يمكن أن تؤدى إلى النتائج المرجوة ، وتتداخل هذه النظرية فى مجالات جادة تتعلق بعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والعلوم السياسية والعسكرية . (المترجمون) .

الطويل هو ربط الدول الأعضاء فى الاتحاد بعضها ببعض ، ويشاركه فى تلك الفكرة الناخبون أنفسهم ، ولتحقيق ذلك فإن بناء الروابط بالاتحاد الأوروبى وتوثيقها مسألة لازمة ، وتفسر المشكلات المترتبة على ذلك السر فى كون عملية الاندماج غير منتظمة فى مساراتها ، وبأن أهدافها خافية وغير واضحة ، ويطرح "سالمون" نموذجًا ينظر بمقتضاه إلى روابط الأفراد ببلادهم وبأوروبا ، وكذلك القوى السياسية المتاحة فى كل بلد وفى القارة ككل ، باعتبارها عوامل إنتاج ؛ لأنه من المفترض أن يكون توزيع الولاءات ثابتًا على المدى القصير ؛ حيث إن انتقال القوة من مستوى تشريعى (الوطنى) إلى مستوى تشريعى آخر (القارة الأوروبية) يؤدى إلى تناقص فى المستوى العام للإنتاج ، وبمرور الوقت وحده تتمكن القوة ، بالتوازى مع تغيّر اتجاهات الولاءات ، من الانتقال من المستوى الوطنى (مستوى الدولة) إلى المستوى القارى (القارة الأوروبية) ، ولا يمكن عكس هذه العملية فى مدى قريب ، مما يعنى أن عملية الاندماج على هذا النحو تحقق هدفها المنشود والمتمثل فى تقوية أواصر العلاقات بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى .

وسوف يلحظ القارئ أننا لا نزال عاجزين عن صياغة نظرية متكاملة ومتسقة وقابلة للاختبار للنزعة القومية بناء على مسلمات نموذج الخيار العقلانى ، بل إننا لم نكد نقترب من الوصول إلى تفسير يحظى باعتراف الجميع عن العوامل التى تجعل النزعة القومية تفصح عن نفسها باعتبارها مجرد قومية ، على حين تتسربل فى أحيان أخرى بمسوح عقائدية مثل الشيوعية أو الأصولية الدينية ، أو أسباب التعصب العرقى المقيت أو التسامح السلالى والعرقى ، أو العوامل التى تدفع بالقومية إلى درجة الانحطاط الذى ينتهى بها للإرهاب والوحشية ، ولا شك أن هناك الكثير من الأمور التى يتوجب الإقرار بعدم حسمها علميًا حتى الآن ، إلا أن القارئ الفطن سوف يلحظ كذلك – بينما يتقدم فى القراءة رويداً رويداً فى محاولة لنسج صورة متكاملة من مختلف الأبحاث التى تضمها صفحات هذا الكتاب – أن هناك تقدماً ملموسًا قد تحقق فى فهم ظاهرة القومية . إننا على يقين بأننا تمكنًا من بناء أسس لما سيفرض نفسه

يوماً ما على أنه نظرية الخيار العقلاني لتفسير ظاهرة القومية فيما سيلي من صفحات هذا الكتاب .

ويضم الكتاب الذى نقدّمه اليوم الأبحاث المقدَّمة إلى الندوة التى عقدت فى الفترة من ٢ إلى ٤ سبتمبر من سنة ١٩٩٢ فى "فيلا كولومبيلا" Villa Colombella الواقعة بالقرب من مدينة "بيروجيا" Perugia الإيطالية . وفى هذه العجالة نود أن نُعبِّر عن امتناننا لمؤسسة "لين وهارى برادلى" Lynde and Harry Bradley Foundation و"المجلس الوطنى للأبحاث" Consiglio Nazionale delle Ricerche لمساهماتهما المالية السخية التى لولاها لما تمكنّا من عقد هذه الندوة ، كما نودّ أن نُعبِّر عن شكرنا الجزيل لكلية "دار العلوم الإنسانية" Maison des Sciences de l'Homme لتقديمها التيسيرات اللازمة التى ساعدتنا على تجهيز نشر هذا الكتاب ، وأيضا لجامعة "بيروجيا" Università di Perugia لتقديمها المساعدة الفنية اللازمة .

المحررون

ألبرت بريتون

جانلويجى جاليوتى

بيير سالمون

رونالد وينتروب

الفصل الأول

الحقوق والعقلانية والقومية

جيمس كولمان

أصيب عدد كبير من العاملين فى حقل العلوم الاجتماعية بالدهشة لما رأوه من حجم الصراعات العرقية والقومية التى اندلعت بين الجمهوريات التى شكَّلت الاتحاد السوفييتى السابق فى أعقاب انهيار الشيوعية(١) . وسنحاول فى هذه الدراسة رسم إطار نظرى يُسهم – عند استخدامه – فى تخفيف وقع تلك الدهشة التى أصابت علماء الاجتماع . زد على ذلك أن هذا الإطار النظرى ينبغى أن يُسهم – إلى حد كبير – فى تفسير نشأة الصراعات القومية وتسويتها فى مختلف بقاع الأرض .

تُمثِّل مسألة "الحقوق" جوهر الإطار النظرى المطروح ، ويحتل مفهوم "الحقوق" – متجسِّدًا فى حقوق الملكية – الأولوية فى كثير من جوانب النظرية الاقتصادية ، على الرغم من اعتبار حقوق الملكية مسألة تؤخذ على علاّتها وتتعرض للتجاهل الاقتصادى فى التراث النظرى ، فإنه من الثابت أيضًا أن معظم ما يتم تداوله فى السوق الاقتصادى ينطوى على حقوق ، ومع التغيرات المتسارعة وظهور أسواق جديدة تتحدد حقوق جديدة من أشهرها الأسهم والسندات وما إلى ذلك ، كما يمكن النظر إلى كثير من المعاملات الاجتماعية باعتبارها تتضمن تبادلاً لعنصر "الحقوق" ؛ حيث تنظر

(١) فى مناقشة حول أسباب الاندهاش لسقوط الشيوعية ، انظر : "كوران" (1991) Kuran .

النظريات الاجتماعية إلى مبادئ مثل الشرعية من السلطة على أنها تتضمن عنصر الحق باعتبارها جزءًا من تعريفها . ولوضع هذه القضايا موضع الاختبار ، يبدو من الملائم طرح المثال التالى :

مثال(٢)

ذات مساء أحد أيام السبت من شهر يوليو ١٩٩٠ ، قدمت جوقة من الممثلين المحترفين عرضًا مسرحيًا ممتعًا فى قلب إحدى القرى الصغيرة الواقعة فى إقليم "الباسك" الإسبانى ، ومن المفترض أن هذه المسرحية كانت مخصصة لأطفال القرية ، إلا أن عددًا كبيرًا من الكبار حضروا العرض واستمتعوا به أيّما استمتاع ، وأسدلت على جدران المبانى المحيطة بالعرض لافتات تحمل شعارات تطالب بمنح العفو عن المعتقلين الباسكيين القابعين فى غياهب سجون السلطة الإسبانية .

تدور المسرحية على النحو التالى : يعيش ثلاثة رجال وامرأة فى قلعة عتيقة يعلو مقدمتها رمز على شكل رأس ثور ، ومن ركن قصىّ فى مركز القرية يظهر مبنى آخر يُمثِّل سفينة محمولة على عجلات يتهادى نحو وسط القرية ، وعلى هذا المركب يجلس ثلاثة رجال خشنو المظهر تحمل ملامح وجوههم علامات الفظاظة والغلظة ، ويضع أحدهم قلنسوة على رأسه ، وشنَّ هؤلاء الأجلاف الثلاثة هجومًا مباغتًا على القلعة ويضع اندلع قتال شرس ، وتمكّن أحد الغزاة الثلاثة من تسلّق أسوار القلعة وانتزع رأس الثور من أعلى برج القلعة وحملها بمساعدة زميل له وركضا نحو السفينة وعلّقا رأس الثور أعلى قمرة القيادة ، بينما نجح ثالثهم فى شلِّ حركة المدافعين عن القلعة ، ثمّ شرعت السفينة فى الابتعاد رويدًا رويدًا عن الموقع وعليها الغزاة الثلاثة ، وعلى حين غرّة ظهر فى الأفق مخلوقان ضخمان (اثنان من الممثلين يرتديان أزياء تضخّم من

(٢) المثال الوارد هنا تعديل طفيف للمثال الذى ورد فى : "كولمان" . Coleman (1993)

ملامحهما) وتنبعث ألسنة اللهب من أطرافهم ، وهاجما السفينة فى محاولة لاستعادة رأس الثور ، وكررا محاولات استعادة الرأس بالهجوم على السفينة وهما ينفثان قذائف اللهب كما لو كانت طلقات المدافع ، إلا أن محاولاتهما باءت بالفشل لما لقياه من مقاومة باسلة من البحّارة الثلاثة ببنادقهم المتواضعة . وعندما انقشع غبار المعركة ، ابتلعت الأرض العملاقين بينما أفلتت السفينة بصيدها الثمين . وبينما كان الستار يسدل على العرض المسرحى كان الأطفال يطلقون صيحات الفرح والبهجة ، فى حين يُصفِّق الكبار مُعبّرين عن إعجابهم وابتهاجهم بالمسرحية ، بينما كانت الشعارات المنقوشة على اللافتات الضخمة(*) المطالبة بالعفو عن المعتقلين تخفق فى سماء القرية .

والآن ، ما مغزى هذا المثال ؟ بالطبع لم يقم الممثلون بشرح المغزى الرمزى للمسرحية ، إلا أنه كان من الجلىّ أن العرض ينتمى فنيًا إلى نمط المسرحيات الأخلاقية التى سادت فى العصور الوسطى ؛ حيث كانت الأعمال المسرحية ذات محتوى أخلاقى يميل ناحية إرساء قيم أخلاقية معيّنة .

يتسق التفسير المقبول لهذه المسرحية مع لافتات الشعارات التى تخفق فى خلفية المسرح ، فالقلعة ترمز لإسبانيا على حين يُمثِّل شعار رأس الثور النظام الملكى الحاكم فى إسبانيا ، ويرمز البحارة الثلاثة ذوو العضلات المفتولة والسحن المتجهّمة المغبرة – وعلى رأس أحدهم قلنسوة باسكية – إلى حركة "إيتا" الانفصالية ، وفى النهاية يرمز نجاحهم فى اقتناص شعار رأس الثور ونجاحهم فى الدفاع عن أنفسهم ضد القوة العسكرية الغاشمة المتمثلة فى الكائنات الأسطورية العملاقة إلى انتصار الباسك على الحكم الإسبانى .

(*) من ذلك على سبيل المثال أن إقليم "الباسك" يتمتع بحق كتابة اللوحات الإرشادية على الطرق السريعة مكتوبة باللغة الباسكية جنبا إلى جنب مع اللغة الأسبانية ، كما أن السلطات الباسكية تمارس حقها فى جباية الضرائب حيث توجّه القسم الأكبر من الحصيلة نحو خزينة الإقليم ، فى حين ترسل قسطا بسيطا منها للحكومة المركزية فى مدريد . (المترجمون)

أقيم هذا العرض المسرحي المعادى للحكومة الإسبانية على أرض إسبانية ، والسؤال المطروح هنا هو : من الذى ، أو ما الذى ، منح هؤلاء الممثلين الحق فى تقديم عرض مسرحى مناهض لإسبانيا ؟ والإجابة البسيطة الأولى التى تتبادر لذهن السائل هى أنه يوجد فى طيّات أى نظام للسلطة "حق" ، يتجسّد قانونًا باسم "الحق الشرعى" ، وبالمعنى العام يُسمَّى "عرفًا" ، وكلاهما يشير إلى مبدأ حرية التعبير ، ويقوى هذا الحق فى حرية التعبير كلّما تدثّر ذلك الأسلوب فى ثوب فنّى رمزى مع عدم خرقه للقانون العام ، ولم يقتصر هذا الحق فى حرية التعبير على النظم الديموقراطية فحسب ، بل شهدت النظم الاستبدادية هذا الحق بدرجات مختلفة .

إلا أن الإجابة الفعلية على ذلك السؤال أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير ؛ فقد قُدِّم العرض على أرض إسبانية – بله على أرض باسكية – وفى قرية عرف عنها تأجج مشاعرها الوطنية المؤيدة لاستقلال إقليم الباسك عن إسبانيا ؛ ولتقديم ذلك العرض فى الزمان والمكان المذكورين ، تطلّب الأمر الموافقة الضمنية للسلطات الإسبانية علاوة على الموافقة الصريحة من جانب السلطات المحلية للقرية الباسكية باعتبارها تتحمل المسئولية المباشرة عن العرض . ولو علمت السلطات المحلية بالدلالات الرمزية للعرض المسرحى ، فإن منح الحق للجوقة بعرض المسرحية كان من المحتمل أن يعتمد على موافقتهم على العرض ومحتواه الرمزى (وهو حق يتجاوز مجرد الحق فى حرية التعبير ؛ حيث تضمّن العرض المسرحى إشغال جزء من أرض القرية ووقت خاص بسكانها ، وكذلك القيام بدفع أتعاب لفرقة التمثيل مقابل العرض المسرحى) .

وختامًا ، هناك حق آخر يتمثل فى حق الممثلين فى أن يعرضوا مسرحيتهم على المشاهدين ، الذين قد يرحّبون بالعرض أو يستهجنوه . فالجمهور سواء كان يشاهد عرضا مسرحيًا أو محاضرة جامعية ، قد ينسحب إذا ما تراءى له أن العرض الذى يشاهدونه لا يتفق مع مزاجهم الشخصى أو منطلقاتهم الفكرية . ولنفترض هنا ، على سبيل التصوّر ، أن المسرحية قد عكست الآية : فصوّرت الباسكيين الثلاثة وقد انكسرت شوكتهم فى المعركة وانسحبوا أو لقوا مصرعهم على يد الإسبان ، عندها كان من

المحتمل أن ينسحب الجمهور محنقًا ومعها يُسحب حقِ الممثلين فى أن يُشاهد ما يعرضونه أو يُستمع إلى ما يقولونه .

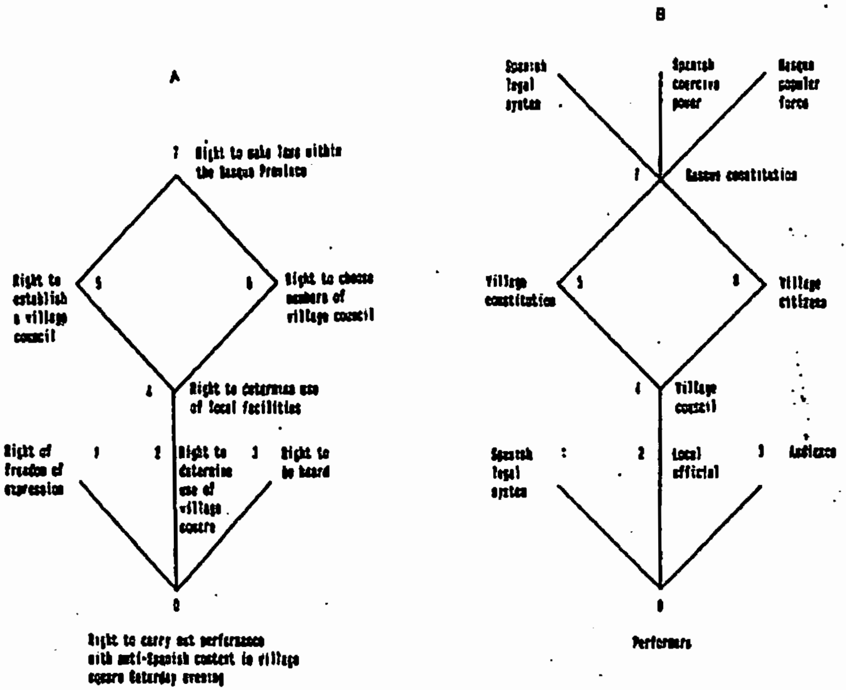
وهكذا ، فإن هذا التفسير يستمدّ حق عرض هذه المسرحيات إجمالاً من ثلاثة حقوق أخرى ، بيد أنه لو كانت هذه الحقوق الثلاثة الضرورية لإفادة العرض المسرحى تحت سلطة الإدارة الإسبانية المركزية والسلطات الريفية المحلية فى القرية الباسكية وجمهور الحاضرين أيضًا ، فمن أين استمدّ كل من هؤلاء الفاعلين الثلاثة حقّه ؟

يشرع مصطلح "السلطة" فى حد ذاته فى فك الطلاسم المؤدية إلى تقديم إجابة على فئتين من أنماط السلطة المعنية ؛ حيث إن مفهوم السلطة تعريفا يعنى الاستخدام المشروع للقوة ، وبدوره فإن تعريف شرعية عمل ما هو عبارة عن الحق المعترف به لأداء العمل (الترخيص القانونى لأداء العمل) . وهكذا ، فإن السلطات بحكم ما لها من موقع رسمى تتمتع بالحق الشرعى لمنح حق ممارسة ما هو مطلوب (وفى حالة السلطات المركزية الإسبانية ، يمكن فهم الموضوع على نحو أفضل بأنه طالما كان الحق فى حرية التعبير مكفولا بحكم القانون ، فإنه من المحتّم على السلطات الأسبانية إضفاء الحماية على حق الممثلين فى ممارسة حرية التعبير) . وكما هو موضّح بالشكل رقم ١-١ ، فإن الأمر يشير ضمنًا إلى وجود ترتيب هرمى للحقوق . ولعلّ فحص الحق الذى منحته السلطات المحلية لفرقة التمثيل لعرض المسرحية مساء ذلك السبت فى ساحة ميدان القرية ، يؤدى لفهم أفضل للترتيب الهرمى للحقوق المشار إليها آنفًا . إن موظفًا محليًا مخوّل – من قبل مجلس القرية – بإصدار التصريح المطلوب للفرقة المسرحية بحق أداء العرض التمثيلى فى ساحة القرية ، واكتسب مجلس القرية هذا الحق من خلال مصدرين أساسيين ، هما : ١ – ميثاق القرية الذى أضفى الشرعية على مجلس القرية ، ٢ – القرويون الذين انتخبوا أعضاء مجلس القرية ، ويشتق ميثاق القرية كينونته – بدوره – من دستور إقليم الباسك .

يبدو كل شىء مرتبًا ؛ فالنظام الهرمى للسلطة حيث تتدرج الحقوق من أعلى لأسفل يتحدد بناء على البنية الشرعية أو السلطات التى تحتل مراتب أعلى من الهرم السلطوى .

بيد أنه لا تزال هناك نقطة لم تستقر بعد ، وهى وإن لم تؤثر مباشرة على الحقوق موضوع المناقشة ، إلا أنها وثيقة الصلة بمسألة حقوق أهل الباسك فى صياغة دستورهم الخاص بهم ومنشأ هذه الحقوق . وهذه النقطة تتمثل فى استمتاع إقليم الباسك بحقوق معينة تبز تلك الموجودة فى مقاطعة "كانتابريا" Cantabria المجاورة لها والخاضعة بدورها للحكم الإسبانى ، فى حين تخضع "كانتابريا" ومقاطعات أخرى لقانون الضرائب الإسبانى ؛ حيث تقوم مصلحة الضرائب الإسبانية بجباية الضرائب من تلك المناطق ، فيوجّه القسم الأكبر من حصيلة تلك الضرائب إلى خزينة الدولة المركزية ، بينما لا يترك لتلك المقاطعات سوى الفتات .

والسؤال المطروح هنا يدور حول أسباب تمتّع إقليم الباسك بهذه الحقوق على حين تحرم أقاليم أخرى منها ، وعلى المنوال نفسه يمكننا أن نطرح سؤالا حول حرمان



الباسك من حق آخر ظهر مكتوبًا على الشعارات والملصقات التى تناثرت على حوائط المبانى فى ساحة القرية حيث قُدِّم العرض المسرحى ، ويتمثل هذا الحق فى استرجاع أبناء الإقليم القابعين فى غياهب السجون الإسبانية بتهمة ارتكاب أفعال إرهابية وإيداعهم فى سجون داخل إقليم الباسك .

ويشير هذان التساؤلان رأسًا إلى الصراع الجارى بين إسبانيا وسكان إقليم الباسك ؛ حيث إن تخصيص حقوق شرعية لإقليم الباسك لا يتأتى فحسب من مجرد تنازلات بسيطة من الحكومة الإسبانية للحكومة المحلية ، بل يعكس حالة الصراع بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية لإقليم الباسك . والصراع يدور هنا بين شكلين من أشكال القوة ، أحدهما يتمثل فى السيطرة الكاملة على الموارد الضخمة بما فى ذلك القوات المسلحة (تحت سطوة الحكومة الإسبانية المركزية) ، أما القوة الأخرى فتتمثل فى القدرة على تعبئة أعداد غفيرة من البشر الراغبين فى التحرّك الجماعى ضد سطوة السلطة المركزية (ويسيطر على هذه القوة ناشطو إقليم الباسك) . نجح ناشطو الباسك فى انتزاع حقوق أخرى للإقليم من الحكومة المركزية عبر العمليات الإرهابية والمظاهرات والاحتجاجات والتهديد الدائم بالانسلاخ من الدولة الإسبانية ، ولم تكن تلك القوة الشعبية قادرة على الاستحواذ على كل الحقوق التى طالب بها سكان الإقليم ، وإن تمكنت تلك القوة من الحصول على بعض هذه الحقوق من منطلق أن ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه . ويمكننا القول بأن تلك الحقوق التى حصل عليها إقليم الباسك مستمدة من ثلاث قوى : ١- النظام القضائى الإسبانى ، ٢- النظام القمعى المتمثل فى القوات المسلحة والشرطة ، و٣- الأنشطة السياسية (بما فى ذلك أعمال العنف) على يد نشطاء الباسك الذين يتمتعون بتأييد مواطنيهم العاديين فى الإقليم . يبيّن الشكل ١-١ (A) بنية الحقوق التى تتخذ شكلاً هرميًا جزئيًا ، وغير هرمى فى أجزاء أخرى ، بينما يكشف الشكل ١-١ (B) عن بنية مماثلة ، إلا أنها بنية تتعلق بطبيعة العلاقات بين الأفراد أصحاب الحقوق .

بالطبع لا ينهى هذا التحليل التراجع للوراء عن الحقوق التى بدأنا بها ، إنها تقوم فقط بدفع ذلك التراجع إلى ثلاثة عناصر فحسب هى النظام القانونى الإسبانى ، وقوة

الشرطة الإسبانية ، والقوة الشعبية التى تساند ناشطى الباسك ؛ يشير هذا المثال إلى الكيفية التى تصل بها الحقوق الشرعية ليد مجموعة عرقية دون أخرى .

يمارس الباسك الحق فى جباية الضرائب ، بينما تعجز حكومة "كانتابريا" عن ممارسة هذا الحق ، نظرًا لأن ميزان القوى بين الحكومة الإسبانية المركزية وحكومة إقليم الباسك يميل نوعًا ما لصالح هذه الأخيرة على عكس الوضع بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم "كانتابريا" ، فى حين تعجز سلطات الباسك عن تسلّم أبناء الإقليم المسجونين فى سجون إسبانيا لكى يمضوا فترة سجنهم فى سجون الإقليم ؛ حيث تعجز قوة الباسك عن إجبار السلطة المركزية لتلبية هذا المطلب . إن جمهرة كبيرة من سكان الباسك يعتقدون فى حقهم فى إيداع هؤلاء المساجين فى سجون الإقليم ، إلا أن هذا الاعتقاد يواجه مقاومة صارمة من جانب السلطات المركزية ، ناهيك عن عدد كبير من الإسبان الذين لا يُقرّون مواقف الباسك .

ويتعرض التمتع بالحقوق الشرعية لتغيرات مستمرة صعوداً أو هبوطًا تبعًا للتغيرات التى تطرأ على موازين القوى ؛ فهناك مطالبات مستمرة من قبل المحرومين من حقوق معينة بالحصول على تلك الحقوق ، فالحكومة الباسكية لا تنى تطالب بتسلّم أبنائها المودعين فى السجون لدى الحكومة الأسبانية ، كما أن كثيراً من الأسبان يطالبون الحكومة الإسبانية المركزية بأن تمارس حقها الشرعى فى منع استعمال الباسك للغتهم القومية المعروفة باسم "اليوسكرا" Euskara فى المدارس الباسكية والاكتفاء باللغة الإسبانية ، وتظل هذه المطالبات مستمرة حتى تستجيب الهيئة التشريعية مدعومة بالسلطة التنفيذية ، فإن الحق فى تدريس اللغة الباسكية يظل من ضمن صلاحيات إقليم الباسك .

للحقوق مصدران

يفصح هذا المثال عن مصدرين شديدى التباين للحقوق ؛ حيث يبين الشكل ١-١ كيفية اشتقاق الحق موضوع السؤال مبدئيًا من ثلاثة حقوق متداخلة ، كما يظهر ذلك

الشكل اشتقاق أحد هذه الحقوق (المتمثل فى حق تقرير استخدام ساحة القرية لعرض المسرحية) من حق أكثر شمولاً ، واقتفاء أثر ذلك الحق صعوداً حتى الحصول على حق سنّ القوانين داخل إقليم الباسك .

يشير هذا إلى أحد أشكال مصادر الحقوق ؛ فالحق قد يأتى مباشرة من حق أوسع يعلوه فى بنية هرمية للحقوق ، طالما كان الحق الأوسع قادراً على الاحتواء ، بينما يشير إلى مجموعة من الحقوق المحددة التى تدخل بالفعل فى إطار هذا الحق الأكبر . وتستمد معظم الحقوق من مصدر مماثل ؛ إذ تشبه الحقوق أرقام ٢ و ٥ و ٦ فى الشكل ١-١ (A)، حيث تشتق مباشرة من حق أعلى فى ترتيب هرمى (حق أوسع وأكثر شمولاً) ، بينما تشتق حقوق أخرى وجودها ، مثال تلك الواردة فى الشكل ١-١ (A) تحت رقمى صفر و٤ من الوجود المتزامن لمجموعة حقوق مرتبة هرمياً .

أما المصدر الثانى للحقوق فهو مختلف تماماً عن المصدر السابق ذكره فى الفقرة السابقة ، كما يتمثل فى الحق رقم ٧ فى الشكل ١-١ (A)، وهو الحق المتعلق بسنّ القوانين داخل إقليم الباسك ، فهذا الحق كما يبيّنه الشكل ١-١ (B) لا يشتق كلية من حق أعلى فى الترتيب ، وإنما يشتق جزئياً من توازن القوى بين القوة الشعبية الباسكية (أو الإرهابيين الباسكيين) وآليات القمع التابعة للحكومة الإسبانية ، فحقّ الباسكيين فى كتابة اللافتات الإرشادية على الطرق السريعة باللغة الباسكية ، وكذلك حق الحكومة الباسكية فى تحصيل الضرائب من مواطنيها ، لا يستمدّان وجودهما من الوجود المتزامن لمجموعة من الحقوق الأعلى – فى الترتيب الهرمى – من هذين الحقّين ، بل إن هذين الحقّين يستمدان وجودهما من التسويات التفاوضية بين مطالبات الباسك بالحصول على حقوق أوسع ومعارضة السلطات الإسبانية لهذه الحقوق .

ويعتبر هذا المصدر الأخير المتمثل فى توازن القوى وطيد الصلة بالصراعات القومية داخل الدولة ، ويمكننا النظر إلى هذه المسألة على النحو التالى : يخصص دستور الدولة ، تصريحاً أو تلميحاً ، حقوقاً لجماعات مختلفة فى المجتمع بما فى ذلك

حقوق للدولة ذاتها ؛ حيث تمارس هذه الحقوق عبر مؤسساتها المختلفة ، وكذلك حقوق للمواطنين الأفراد (وثائق حقوق المواطن) ، علاوة على منح حقوق لجماعات فرعية معينة داخل الدولة يمكن تحديدها جغرافيًا (مثل إقليم الباسك فى إسبانيا ، أو كويبك فى كندا) ، كما يمكن تحديد هذه الحقوق على أسس أخرى إلى جانب البعد الجغرافى ، من ذلك مثلاً عنصر الجنس (ذكر / أنثى) (مثل التعديل المقترح للمساواة بين الجنسين فى الدستور الأمريكى) أو عنصر السن (حيث يلاحظ أن الأطفال محرومون من حقوق كثيرة يتمتع بها البالغون) أو العنصر العرقى (على سبيل المثال ، شهدت جنوب أفريقيا - وحتى وقت قريب - انعدام المساواة فى الحقوق والواجبات بين مختلف الجماعات العرقية فى الدولة) أو جماعات عرقية فرعية يعترف بها الدستور ، إلى غير ذلك من أسس توزيع الحقوق بين الجماعات العرقية المختلفة . إن نظام تخصيص الحقوق التى ينص عليها الدستور تحدد بدقة حقوق الجماعات الفرعية داخل الدولة ، طالما امتلكت الدولة الآليات الكفيلة لفرض هذا النظام . قد يواجه المجتمع حالة حادة من الاختلاف حيال نظام توزيع الحقوق ، إلا أنه طالما تمتعت الدولة المركزية بالقوة الكافية لبسط سيطرتها على الأمور وإقرار النظام ، فإن المسائل تهدأ ويعمل نظام تخصيص الحقوق بكامل كفاءته كما لو كان الأمر يحظى بإجماع فئات المجتمع كافة.

وكما هو الحال فى الأسواق ، حيث تتحدد على نحو قاطع حقوق الملكية وتحظى بالحماية ، فإن الفاعلين (سواء كانوا أفرادًا أو شركاتٍ) سوف يعملون ما بوسعهم لاستثمار نظام توزيع الحقوق القائم على أكمل وجه ، ويترتب على هذا توازن فى النظام القائم .

على أية حال ، تمثل الرغبة فى تعظيم العائدات لدى الأفراد والشركات ، وما يترتب على ذلك السلوك من توازنات ، خاصية مميزة لنظم توزيع الحقوق القائمة ، ولو حدث لأى سبب من الأسباب أن أخفق نظام توزيع الحقوق فى إلزام الأفراد والجماعات بالقبول به ، وتعثَّر ترتيب الحقوق الذى يصوغه ، فإن سلوكيات الأفراد التى كانت

تصطبغ بالعقلانية فيما مضى تعود كذلك ؛ حيث تصبح الأفعال المختلفة مثالية على نحو فردى ، وينجم عن هذا الوضع توازن من نوع مختلف .

يمكن اكتشاف هذا الأمر بسهولة على المستوى المصغَّر ، مثلما الحال عند حدوث كارثة طبيعية أو أى حدث آخر يمكن أن تنجم عنه حالات من السلب والنهب للممتلكات العامة أو الخاصة . عندما تفقد السلطات قدرتها على حماية المال العام والخاص ، يحدث السلب والنهب (بمنطق أن المال "السايب" يشجِّع على السرقة) ، فما كان يعتقد بأنه غير عقلانى فى ذهن الشخص الذى تحرِّكه دوافع شخصية مادية بحتة قبل حدوث عمليات السلب والنهب ، حيث كانت الملكية مصونة بقوة القانون ، تصبح عقلانية عندما تفقد حقوق الملكية الحماية القانونية المطلوبة .

ويمكن تتبع الظاهرة نفسها على مستوى الدولة ؛ فالألمان الشرقيون ، مع استثناءات نادرة ، لم يحاولوا الفرار إلى ألمانيا الغربية طالما كانت سلطة الدولة فى ألمانيا الشرقية – المدعومة بقوة الجيش السوفييتى – تنعم بدعم الحرس المسلح ، بيد أنه عندما نكص "جورباتشوف" على عقبيه وأوقف دعمه لألمانيا الشرقية ، أضحى من العقلانى – على حين غرة – بالنسبة للعديدين من أبناء ألمانيا الشرقية الفرار إلى ألمانيا الغربية عبر النمسا والمجر ، وكأن التوازن الجديد يعكس وضعًا تخسر بمقتضاه ألمانيا الشرقية عددًا كبيرًا من سكانها ، فى حين تكسب ألمانيا الغربية قطاعًا كبيرًا من سكان ألمانيا الشرقية ، اتَّضح فى نهاية المطاف أن ما حدث كان فى صالح الجميع ، بما فى ذلك حكومتا البلدين ، حيث عجَّل ذلك بتحقيق حلم وحدة البلدين ، وهو أمر كان يبدو بعيد المنال .

ولتقريب الفكرة ، يبدو من المفيد ضرب مثال من الحياة اليومية ؛ فعندما يتوفى رجل ثرى يندلع صراع بين الورثة فى حال عدم وضوح الوصية ، وتفقد الملكية إطارها المحدد الذى كانت تتمتع به قبل وفاة صاحبها ، وأضحى الورثة الذين كانوا على وفاق تام قبيل الوفاة خصومًا متناحرين ، كلٌّ يدَّعى قسطًا من الثروة (التركة) يفتئت فيه على حقوق الآخرين فى التركة نفسها .

تبين الأمثلة السابقة حول تعثر نظام السلطة ، وما يترتب عليه من تقوض نظام تخصيص الحقوق – سلوك الأفراد حيال مكاسب فردية بحتة ؛ أما بالنسبة للصراعات القومية الناجمة عن تحلل الدولة أو وهنها فإن المسألة تتضمن عمليات إضافية ، حيث لا يلتف الأفراد تلقائيا حول مواقف قومية أو عرقية بمجرد انهيار نظام الحقوق الذى كانت تدعمه دولة مركزية . **أولاً** ، هناك مشكلة الانتهازيين ؛ فالفرد المنتمى إلى جماعة عرقية معينة يتمتع بالمكاسب التى تخصص لتلك الجماعة بناء على نظام تخصيص الحقوق السائد ، دون أن ينخرط فى النظام المفروض للحصول على تلك الحقوق ، **ثانيًا** ، تمثل القومية عنصراً واحداً فقط فى تحديد الهوية الذاتية للفرد (مثلما الحال مع الأوكرانيين والليتوانيين والأذريين(*) والروس والصرب والتشيك والكروات) ، وهناك كذلك عناصر أخرى لتحديد الهوية الذاتية لأفراد العرقيات . مع ذلك ، هناك عنصر واحد يمكنه أن يدفع الجماعات العرقية للمطالبة بحقوق معينة باعتبارهم أعضاء فى الجماعات القومية . وكما هو الحال فى مثال الورثة الذين يدبُّ بينهم الخلاف للمطالبة بقسط من التركة ، فإن الجماعات العرقية تتكالب على الفوز بإقليم جغرافى معين . هكذا ، فإنه علاوة على المشكلة التى يثيرها الانتهازيون فى أى سلوك جماعى ، فإن هناك مبررات اقتصادية قوية لا علاقة لها بالجنس أو العرق أو السن ، تصبح محور الهوية الذى تلتف حوله الصراعات المطالبة بالحقوق عندما يثور نزاع حول إقليم جغرافى معين .

يشكل العدد الكبير من الأفراد المنتمين إلى جماعة قومية مورداً لأولئك الأشخاص الذين تكمن مصالحهم فى نجاح دعاوى حقوق الجماعة القومية ؛ ففى ظل غيبة نظام حكومى قوى وملزم لتخصيص الحقوق ، فإن النجاح المشار إليه يعتمد على الاستخدام

(*) نسبة إلى أذربيجان . (المترجمون).

الناجز للقوة [٣]، بيد أن الاستخدام الفعّال للقوة يؤدى بدوره إلى تقوية إحساس الأفراد المنتمين إلى قومية ما بهويّتهم العرقية . والمثال الواضح على ذلك يتمثل فى الحالة اليهودية فى فلسطين بعد رحيل البريطانيين عنها سنة ١٩٤٧ ؛ حيث ترتب على هذا الرحيل حدوث فراغ فى السلطة وصراع بين العرب واليهود على الحقوق فى الأراضى وغيرها . نشبت الحرب بين العرب واليهود حيث تمكّن هؤلاء الأخيرون من الانتصار على العرب وإعلان دولة إسرائيل ، وبالتالى قوى شعورهم بالهوية الدينية والعرقية ، وعندما تنجح القوة فى انتزاع الحقوق التى تدّعيها جماعة عرقية ما ، فإن هذه الحقوق وما يترتب عليها من مكاسب لأفراد تلك المجموعة تتحول إلى وسيلة قوية لربط الأفراد بالمجموعة العرقية المعنية . وهناك أمثلة أخرى قد لا تنطوى على حقوق ملكية أراضٍ ، منها مثلاً نجاح قادة الهنود الحمر فى انتزاع بعض الحقوق من حكومات الولايات أو الحكومة المركزية الأمريكية ؛ مما دفع بعض الأفراد حتى من جانب أولئك ممن لا تربطهم بالقبائل الهندية سوى خيوط واهية من الأصول العرقية الواحدة للمطالبة بالعضوية الكاملة لها .

ومن ثم ، فإن هناك استخدامًا متبادلاً للموارد على يد قادة الجماعات القومية المحتمل تشكلّها مستقبلاً ؛ فأعضاء الجماعة العرقية ، أيّا كانت درجة انتمائهم للجماعة ، يشكلون مصدرا فى الصراع الكامن ضد الأسس الأخرى للهوية (ونعنى بها العرق أو السلالة فى مقابل الهوية القومية المحددة جغرافيًا كما يتمثل فى هوية الأكراد ، سواء كانوا داخل العراق أو تركيا ، فى مقابل الهوية العراقية أو التركية سواء كان من يحملها من الأكراد أو سواهم) والصراع المكشوف ضد الجماعات المناوئة (كما يتمثل فى النزاع الناشب بين السنة والأكراد فى العراق) . ويمكن للحقوق الجماعية المكتسبة

---

(٣) من الأعمال المبكرة التى اطّلعنا عليها والتى أشارت إلى المصالح المتنوعة للجماعات العرقية والقومية المختلفة بشأن انتزاع القوة بحث قام به "ألبرت و ريموند بريتون" Albert and Raymond Breton (1980)، وقد أشارا إلى أن قيادات الحركة الانفصالية فى كويبك عام ١٩٦٠ كانت تضم موظفين من القسم الفرنسى بالهيئة الإعلامية الكندية Canadian Broadcasting Company، وتعتمد حيوية تلك الجماعة على الحفاظ على بقاء ثقافة اللغة الفرنسية قوية وفتية .

بدورها أن تتحول لمورد جديد قادر على جذب كل أولئك المطالبين بالدخول فى عضوية الجماعة العرقية ، والذين يثمّنون قيمة الدخول فى تلك العضوية واكتساب هويّتها عاليًا . وتنطوى هذه الحقوق أحيانًا على سلع شخصية مثل قطع أراضٍ يقتصر توزيعها على أعضاء الجماعة العرقية المعنية ، ومثل هذه السلع الشخصية تعامل معاملة الحوافز الانتقائية التى تحول دون وصول الانتهازيين لمكاسب الجماعة ، بحيث يقتصر توزيعها على أولئك الأعضاء الذين ساهموا بالفعل فى الكفاح من أجل تحقيق الجماعة العرقية لاستقلاليتها وتكريس هويّتها .

ويمكن للباحث أن يتبين بسهولة كيف يمكن لهاتين العمليتين من الفرض المتبادل للحقوق أن يقود إلى تعزيز هوية الجماعة وتقويتها سواء كان تحدى تلك الجماعة العرقية على أساس قومى أو دينى أو جنسى أو سنى أو جغرافى ، إلا أن ما لا يمكن إدراكه بسهولة وإن تساوى فى المحصلة لعملية التعزيز المتبادل يتمثل فى استئصال (إقصاء) هوية الجماعات العرقية المناوئة التى تعثرت فى اقتناص حقوق للجماعة المعنية ، إلا أن هناك تأثيرًا إيجابيًا يمكن أن يؤدى إلى الإقصاء تمامًا كما يمكن أن يترتب عليه تكريس الهوية العرقية وشحذها .

الجماعات القومية المنخرطة فى الدفاع المشترك

على أية حال ، فإن المسائل أكثر تعقيدًا من ذلك بكثير ؛ فالأفراد ذوو الهوية المشتركة قد تتعزز هويتهم إذا ما تعرضوا لمعاملة مشتركة على يد جماعة أخرى . والمثال البيِّن على ذلك يتضح فى حالة اليهود الذين عاشوا فى ألمانيا فى الثلاثينيات من القرن العشرين باعتبارهم ألمانًا إلى أن تعرضوا لمعاملة مشتركة من جانب المجتمع الألمانى باعتبارهم يهودًا عندما تكرست لديهم العقيدة اليهودية باعتبارها أساسًا وحيدًا لهويتهم .

بيد أن المحصلة ليست هكذا على الدوام ، فمعاملة الفرد باعتباره عضوًا فى جماعة عرقية معينة يمكن أن تتسم بالخشونة ، حتى إنه عندما تسنح الفرصة للتخلى

عن تلك الهوية يمكن أن ينجم عن ذلك تقويض هوية الجماعة . وأوضح مثال على ذلك ما حدث للمسلمين واليهود على السواء فى إسبانيا فى القرن الخامس عشر عندما تخلوا عن دياناتهم وتحولوا للمسيحية ، عندما تعرضوا لمحاكم التفتيش وإمكانية إجبارهم على الدخول فى الديانة المسيحية رغمًا عن أنوفهم . ويبدو أن الظاهرة العامة قابلة للتفسير من منظور عقلانى كما يلى : عندما يعامل الأشخاص على أنهم كتلة صماء ، عندها يكون من العقلانى أن تكون استجابتهم لهذه المعاملة على نحو جمعى (فى حالة ما إذا ما تمّ التغلب على ظاهرة الأفراد ذوى الميول الانتهازية) نظرًا لعمومية المكاسب المترتبة على أفعال كل منهما للآخر . بيد أنه إذا أتيحت الفرصة للإفلات من عضوية الجماعة يكون عندها من المعقول اتباع هذا السبيل ، وعلى مستوى النظام ككل تكون المحصلة عبارة عن توازنين محتملين : أحدهما ذوبان وتحلل الجماعة العرقية ، والآخر تقوية هذه الجماعة . ومن المهم عدم إغفال مسألة مهمة هى أن الجماعات القومية تتلاشى عندما يتم استيعاب أعضائها ضمن المجموعات المحيطة بها ، أو عندما يتبنى هؤلاء الأعضاء هوية قومية أكثر اتساعًا . فالجماعات العرقية المتعددة التى استقر بها المقام فى الولايات المتحدة الأمريكية تعرضت لفقدان أعضائها الذين ذابوا فى هوية أمريكية أكثر شمولاً واتساعًا من جماعاتهم المحدودة . وكما أشار "يوچين ڤيبر" Eugen Weber فى كتابه عن تحديث الريف الفرنسى *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rural France* فى الفترة من ١٨٧٠ إلى ١٩١٤ ، فإن اللغة الفرنسية كانت لغة أجنبية بالنسبة لما يقرب من ٥٠٪ من الفرنسيين الذين شبوا وترعرعوا فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

تغلغل فكرة القومية

من الأمور التى لم نتطرق إليها فيما سلف السبب الذى يجعل من القومية سببًا جوهريًا وأساسًا شائعًا للهوية ، وقد يبدو السؤال ساذجًا ؛ لأن القومية يمكن أن تتكون

من أية عناصر تشكل أساس هوية أعضاء الجماعة العرقية ؛ بمعنى أن القومية لديها عدة إطارات مرجعية ملموسة لمختلف الجماعات العرقية ، فهى تحتوى أحيانًا – وليس على الدوام– على عناصر مثل اللغة المشتركة والديانة الواحدة والإقليم الجغرافى الواحد ، وكذلك صلات القرابة . وبالنسبة للحالة اليهودية فقد تمثلت كل العناصر المشتركة باستثناء الرقعة الجغرافية المشتركة حتى نشأة الدولة العبرية (وإن كان عنصر القرابة العرقية مع اليهود الإثيوبيين والفلاشا والمغاربة والهنود والأوروبيين تبدو أقرب إلى الخيال منها إلى الواقع) ، كما أن اللغة العبرية لم يتم التدريس بها على نطاق واسع . وتمثل الرقعة الجغرافية المتصلة التى يسكنها السكان المنتمون إلى قومية معينة أحد مكونات هذه القومية (وإن لم ينطبق هذا بالطبع على جماعات الغجر) . بالنسبة للإنجليز المنتمين فى قطاع كبير منهم إلى القبائل السلتية ، كما تقاطر على الجزر الإنجليزية على مر التاريخ غزاة ومهاجرون يتراوحون من الرومان والإنجليز والساكسونيين والنورمانديين والهنود الشرقيين والغربيين ، تظل اللغة المشتركة والأساس الجغرافى أهم عنصرين أساسيين شكّلا ما يُعرف حتى اليوم باسم "إنجلترا" ، وربما كانت القرابة العرقية تمثل أحد العناصر المكونة فى الغالب الأعم للجماعات القومية ؛ حيث يُعرِّف "ووكر كونور" Walker Connor (1991, 6) القومية بأنها عبارة عن "مجموعة من الأفراد الذين يعتقدون فى أنهم ينتمون إلى أصل سلالى مشترك ، إنه التجمع الأكبر الذى يتشاطر هذا الاعتقاد" . ومن ثم ، فإن هذا التعريف يستبعد جماعات مثل "الأمريكيين" و"الكنديين" الذين ظهروا إلى حيز الوجود باعتبارهم جماعات قومية ترتب قيامها على وجود الدولة أولا . ولعل التعريف المقنع الوحيد هو ذلك التعريف غير المباشر الذى يرى بأن الأمة هى عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم أعضاء فى تلك الأمة ، وينظر كلّ منهم للآخر باعتبارهم أعضاء فى تلك الأمة .

ويسمح هذا التعريف بتعديل السؤال الأصلى الذى سبق طرحه ليصبح : ما الذى يؤدى إلى نشأة الجماعات القومية التى تفى بهذا التعريف ؟ ينبغى على الإجابة

المنشودة أن تُقدِّم تفسيراً لحقيقة أن الجماعات القومية التى نشأت فى العصور القديمة (سواء انقرضت مثل الحيثيين والكنعانيين ، أو بقيت قيد الوجود مثل الإسرائيليين) تشاركت فى أرومة واحدة على الدوام تقريبًا كعامل أساسى للقومية ، بينما اعتمدت القوميات التى نشأت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فكانت تتميز فى العادة بوجود إقليم جغرافى واحد كعنصر أساسى فى قيامها (مثلما هو الحال فى إيطاليا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك) وإن افتقدت الاعتقاد فى الإرث العرقى المشترك فى أغلب الأحيان .

تكمن الإجابة فى تقديرى فى ظاهرتين هما : العمل معًا نحو تحقيق هدف مشترك ، وتعرف الآخرين تجاههم على أساس جمعى (باعتبارهم جماعة ذات صفات مشتركة) . ففى العصور القديمة حين كانت المؤسسات الاجتماعية ترتكز على الأسرة باعتبارها أساس بنية المجتمع ، حيث كانت معظم الجماعات التى تحركت سوياً والحروب والمنازعات تنتمى لأرومة واحدة ، سواء كانت الأسرة أو العشيرة أو القبيلة . على ذلك ، كان العرق والدين هما الأساس الذى قام عليه تحديد هوية الأمة . أما فى العصر الحديث ، حيث اختلط المهاجرون ذوو الأصول العرقية المتباينة فى الدولة الواحدة ، وأضحوا يتصرفون بشكل جماعى يربطهم هدف مشترك هو الدفاع عن رقعة جغرافية مشتركة يعيشون على أرضها ويستظلون بسمائها ؛ فقد أضحت المواطنة هى الأساس فى تحديد هوية الدولة ، ومن ثم باتت الدولة باعتبارها كيانًا جغرافيًا محدداً يشغله مجموعة من الأفراد المتمتعين بمواطنة (بجنسية) هذه الدولة هى الأساس الذى يرتكز عليه تحديد هوية الكيانات القومية الجديدة .

مع ذلك ، يظل السؤال مطروحاً ألا وهو : ما الشروط الواجب توافرها حتى تتغلب أنماط الكيانات القائمة على أساس سياسى - مثل تشيكوسلوفاكيا أو يوغوسلافيا أو الاتحاد السوفييتى أو كندا أو بلجيكا - على الكيانات القومية الأقدم والأضيق أفقًا مثل التشيك والسلوفاك والصرب والكروات والأرمن والأوكرانيين والأذريين والكنديين

ذوى الأصول الفرنسية (*) والوالونيين(**) والفلمنك (***) ؛ إن الإجابة عن هذا السؤال – ولو جزئيًا – تبرز ثلاثة عناصر أساسية ، ألا وهى : درجة التقدم الصناعى فى المجتمع وما يؤدى إليه من إضعاف المؤسسات التقليدية فيه ، أما الأمر الثانى فإنه يتمثل فى حجم عناصر التباين الذى يفرق بين الجماعات العرقية المنغلقة (كالعرق واللغة والدين والمنزلة الاقتصادية) ، أما العنصر الثالث والأخير فإنه يتعلق بالتمركز المكانى للجماعات العرقية التى تتمسك بأهداب الماضى .

خـــاتمة

طرحنا فى هذا البحث الرأى حول ما يقع من سلوكيات قومية فى ظل ظرف موضوعى من اثنين : أولهما حين يتحقق نظام محدد لتخصيص الحقوق أو يكون قابلاً للتحقق ؛ أما الثانى حين يغيب مثل هذا النظام المشار إليه فى الجملة السابقة أو يغيب الإجماع عليه . ففى ظل الظرف الموضوعى الأول لا تمثل القومية عنصراً فاعلاً فى السلوك الجمعى للأعضاء المنتمين إليها ، بل إنها أقرب ما تكون إلى السبات أو ما شابه ذلك ؛ فالأشخاص يتصرفون بشكل فردى أو جماعى ، على النحو الذى يحقق لهم أقصى ما يمكنهم الحصول عليه من مكاسب فى ظل الضوابط التى يحددها نظام تخصيص الحقوق والمزايا . أما فى الحالة الثانية حيث يغيب نظام محدد ومتفق عليه لتخصيص الحقوق والمزايا ، تمثل الهوية القومية الأساس الذى يرتكز عليه السلوك الجمعى ، وهو سلوك عقلانى فى ظل غيبة الضوابط التى يفرزها نظام لتخصيص الحقوق والمزايا يماثل فى عقلانيته السلوك الذى تسير عليه الجماعات القومية فى الحالة المذكورة سابقًا . حقًا ، إن المسألة تبدو تعاقبية فى الأساس حيث تفضى محصلة هذا السلوك إلى نظام جديد لتخصيص الحقوق والامتيازات الذى يتطلب بدوره طائفة جديدة من السلوكيات .

(*) المقصود هنا سكان إقليم "كويبك" بكندا . (المترجمون)

(**) الوالونيون هم الأفراد الذين يقطنون الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية من بلجيكا والمناطق الفرنسية المتاخمة لها . (المترجمون)

(***) الفلمنك هم الأفراد المنحدرون من قبائل الفلاندر ويقطنون بلجيكا . (المترجمون)

مراجع الفصل الأول

Breton, A., and R. Breton. 1980. *Why Disunity? An Analysis of Linguistic and Regional Cleavages in Canada*. Montreal: Institute for Research on Public Policy.

Coleman, J. S. 1993. "The Role of Rights in a Theory of Social Action," *Journal of Institutional and Theoretical Economics*.

Connor, Walker. 1991. "From Tribe to Nation," *History of European Ideas* vol. 13, no. 1/2.

Kuran, Timur. 1991. "Now Out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989." *World Politics* 44:7–48.

Moynihan, Daniel Patrick. 1992. *Pandemonium: Ethnicity in Internationa Politics*.

Weber, Eugen. 1976. *Peasants into Frenchmen: The Modernization of Rura France, 1870–1914*. Stanford, CA: Stanford University Press.

الفصل الثانى

المصلحة الذاتية والهوية الجمعية

راسل هاردن

المصلحة الذاتية

يثور تساؤل أساسى عند دراسة العلاقة بين الهوية القومية والمصلحة الذاتية ، ألا وهو : كيف يؤثر السلوك الموغل فى المصلحة الذاتية فى صياغة الهوية السياسية القومية والعرقية ؟ ربما تكون الإجابة الأولى التى تتبادر إلى الذهن هى أن العلاقة بين الاثنين ليست قوية إلى حد كبير ؛ إذ عادة ما يُنظر إلى القومية والولاء العرقى باعتبارهما من الأمور التى تتجاوز بطبيعتها العقل والمنطق ؛ أى أنها تتعالى على اعتبارات المصالح الذاتية . ومن المؤكد أن هذا الرأى صائب إلى حد ما ، ومع ذلك فمن المفيد إطالة النظر فى الدوافع الذاتية للسلوكيات والالتزامات القومية ، إضافة إلى أن هناك مجموعة أخرى من الدوافع التى قد لا تكون عقلانية تمامًا ، من ذلك على سبيل المثال قيام شخص بالجلوس إلى شاطئ البحر لفترة طويلة لا لشىء سوى مراقبة الطيور وهى تغدو وتروح فى أسراب ؛ فذلك السلوك لا ينطوى على أية مصلحة ذاتية بقدر ما يعبر عن إحساس الفرد بالسعادة أو أية مشاعر أخرى تفضى بالشخص لأن يقضى وقته ويستهلك طاقته على هذا النحو . وعلى نحو مماثل ، فإننا جميعًا لدينا دوافع لاعقلانية تجعلنا نقدم على فعل أمور أو رغبة فى اقتناء أشياء لا يمكن وضعها فى إطار عقلانى ، وهكذا نجد بين أيدينا أربعة مصطلحات غير متوازية بالضرورة ، ألا

وهى : العقلانية rational ، واللاعقلانية irrataional ، والعقلانية المفرطة extrarational، والمتجاوز للعقلانية arational .

وفى سياق هذا البحث ، نستخدم مصطلح "عقلانى" لنشير إلى كل ما هو قائم على نوايا ترتكز على مصالح شخصية ضيقة ؛ فالعقلانية بطبيعتها اختيار شخصى أو عمدى وليست فكرة موضوعية خالصة ، فالفرد يتصرف بعقلانية فى حال ما إذا اتسق تصرفه مع ما يعتقد أنه يخدم مصالحه ، ويمكن فهم المصلحة الذاتية بشكل أفضل فى ضوء العقلانية ، ويهدف الفعل العقلانى أساسًا لتحقيق المصلحة الذاتية على الرغم من الإخفاق فى فهم مكمن تلك المصلحة ، من ذلك على سبيل المثال أنه يمكننا وصف سلوك "جورج واشنطن" George Washington بالعقلانية عندما اختار أن يقوم بعملية فصد دم ليعالج من مرض أصابه ، رغم ما قد يترتب على هذا الفعل من عواقب وخيمة . ونشير هنا إلى مجموعة من الدوافع الفطرية والمتناقضة والعتيقة التى لا تخدم مصالح فردية أو جماعية باعتبارها دوافع "لاعقلانية" ، على حين نشير إلى الدوافع الفردية التى تخدم مصالح جماعية أو قومية دون نظر إلى حسابات الربح والخسارة الآنيّة على المستوى الفردى باعتبارها خارجة عن إطار العقلانية . وبالطبع هناك احتمال أن تؤدى الدوافع العقلانية وتلك الخارجة عن نطاقها إلى نتائج متماثلة . إن التفسير العقلانى للولاء العرقى والقومى وما إلى ذلك من ولاءات للجماعة ، يمكن أن يكون مقنعًا إذا ما توافر فيه الشرطان التاليان : (١) وجود انسجام بين المصلحة الذاتية للفرد والهوية الجمعية العرقية ، (٢) تنحسر الأنشطة التى قد تكون مكلفة للأفراد ، ولكنها مفيدة للجماعة والأمة بشكل واضح كلما زادت تكلفتها على الفرد .

وعلى نحو ما ، يبدو من الأفضل الحديث عن المصلحة الذاتية بدلاً من الكلام عن العقلانية ، إلا أنه من العسير الوصول إلى مرادفات بسيطة للمصطلحات الأساسية الثلاثة التى تعنينا فى هذا المقام ، وهى : العقلانية واللاعقلانية والعقلانية المفرطة ، زد على ذلك أننا غالبًا ما نشير إلى الاهتمام الزائد فى العقلانية المفرطة ليمتد إلى رفاهية الأعضاء الآخرين فى الجماعة باعتباره اهتمامًا بمصالح الجماعة ؛ فالفرد قد يتصف

بالإيثار أو الولاء العرقى ويبدى اهتماماً ملحوظًا بمصالح الجماعة بالقدر نفسه الذى يكترث فيه بمصالحه الذاتية . ثم نأتى إلى الأهم ، حيث نؤكد أن المصلحة الذاتية لا تعامل على أساس كونها مسألة ذاتية ؛ فالشخص قد يميل لمذاق بعض الأطعمة التى قد تكون سامة ، إلا أنه لن يتناولها لأن ذلك يتعارض مع مصلحته الشخصية ، ولو توفر للشخص قدر كافٍ من المعلومات عن سُمِّيَّة هذه الأطعمة لبادر بطرد الفكرة من رأسه على الفور ، حتى لو تصور أن لهذه الأطعمة مذاقا شهيًا . إن القصور المعرفى يؤدى بنا جميعًا إلى الوقوع فى فخ معتقدات خاطئة حول مصالحنا الشخصية حتى لو كان من السخف الإقرار بأن لدينا نوايا خاطئة من الأساس . لقد كان "جورج واشنطن" على خطأ فى اعتقاده بفائدة فصد الدم كعلاج ناجع لنزلات البرد الحادة ، وتتسبب هذه المشكلة المحورية المتمثلة فى الذاتية فى تعقيد تفسير أى سلوك عمدى من قبل الأفراد ، وكذلك بالنسبة لمحاولة تفسير الهوية الجمعية .

يهتم أى بحث حول القومية بثلاثة محاور أساسية ، هى : الإرادة ، والمصالح، والهوية . إنها تدور حول الجوانب المعرفية للأفراد باعتبارهم أعضاء فى جماعة قومية معينة ، وعادة ما تستثير الكتابات التى تتناول مسائل العرقية دوافع فطرية أو وجدانية؛ فهناك العديد من أشكال الهوية التى قد تتسبب فى الصراع العرقى مثلها فى ذلك مثل الشعور القومى أو الانتماء العرقى ، إلا أن الكثير منها لا يعنينا فى هذه المرحلة التى نحاول فيها سبرغور الصراعات العرقية الكبرى التى تصل إلى حد الحروب الداخلية بين مختلف العرقيات أو الحروب الخارجية ضد قوى أجنبية . وحقيقة الأمر أن كثيراً من تلك العوامل يتعاظم مفعولها بفعل الشعور القومى وخاصة فى زمن الحروب ، مثال ذلك العامل الطبقى الذى تشبثت به بعض القوميات فى "جمعية الأحزاب الاشتراكية" Socialist International قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى ، مما أصاب "لينين" بقدر كبير من الشعور بالاستياء ؛ ففى الدول متعددة العرقيات قد تندفع الجماعات القومية والعرقية المتنافسة إلى شن حروب فيما بينها حتى أثناء تورط الدولة فى حالة صراع أو فى حرب ضد قوى أجنبية .

هناك العديد من المزاعم التى تتردد حول وجود عناصر طبيعية تتخلل الهوية العرقية ، وكذلك العناصر الوراثية المتعلقة بالملامح الجسمانية التى تسم أبناء جماعة عرقية معينة ، علاوة على المزاعم الخاصة بوجود أسس وراثية تؤدى إلى ظهور تركيبة نفسية خاصة بسلوكيات أفراد جماعة عرقية معينة ، أى أن الوراثة تشتمل على كل من البنية الجسمانية والسمات النفسية الخاصة بالجماعة العرقية[١] ، وسأسلم تقريبًا بأن هذا الأساس الوراثى المفترض للبعد النفسى الذى يوحّد بين أبناء الجماعة العرقية افتراض زائف على الأرجح ، وهو فى تقديرى ليس زائفا فحسب بل إنه منافٍ للحقيقة كذلك ، ودليلى على صحة ما أقول ذلك التعاطف الواسع الذى حظيت به الولايات المتحدة إبان حرب الخليج ضد العراق فى تسعينيات القرن الماضى عندما غزت العراق الكويت .

وأيًا كان الأساس الوراثى الذى يلعب دورًا فى الاندماج العرقى أو القومى فإنه لن يتجاوز فى أفضل حالاته مجرد ميل نحو الاندماج فى إطار مجموعة أكبر حجمًا وأقوى نفوذًا[٢] ، أما كيفية اختيار مجموعة ما لكى يندمج الفرد فيها فإنها مشكلة معرفية تتعلق بالقدرة على الاختيار ، وقد تتجاوز هذه القدرة أمورًا أخرى غير مجرد الانتماء المباشر إلى هوية جماعة أو قومية معينة ، إلا أن هناك تبعات ذات آثار جانبية غير مقصودة تترتب على ذلك الانتماء ، وما يعنينا هنا بالدرجة الأولى هو تلك الاختيارات وخلفياتها فيما يتعلق بالمصلحة الذاتية للفرد أو الجماعة . إن بعض الباحثين قد يتجاوزون المدى الذى أحاول بحثه ؛ حيث يرون أن الرغبة الملحة لدى

---

(١) ناقش "إريك ج. هوبسباوم" E. J. Hobsbawm الصعوبات الكامنة وراء التعريف الدقيق لمصطلحى القوميات والجماعات العرقية فى كتابه "الأمم والقومية منذ ١٧٨٠ : المنهج والأسطورة والحقيقة" *Nations and Nationalism since 1780: Programme, Myth, Reality* (New York: Cambridge University Press, 1990), 1-13.

(٢) كتب كثيرون فى هذا الموضوع من بينهم "ثورستاين فبلن" Thorstein Veblen الذى ألف كتاب "تساؤلات حول طبيعة السلام وشروط استمراره" *An Inquiry into the Nature of Peace and the Terms of Its Perpetuation* (New York: Augustus M. Kelley, 1964 reprint <1917>).

الأفراد فى الانتماء لمجموعة عرقية ما هى فى حد ذاتها نتيجة معرفية ، فعلى أقل تقدير لن تستطيع البيانات المتعلقة بهذا الانتماء التميز سلفًا بين التفسيرات البيولوجية وتلك المتعلقة بالتفسيرات المعرفية .

وتتخلل هذه المناقشة قضيتان يمكن الفصل بينهما جزئيًا ، وهما : (١) دور المصلحة الذاتية فى دوافع الفرد لاختيار الانتماء إلى مجموعة عرقية معينة ، والفوائد التى تعود على الفرد نتيجة لهذا الانتماء ، والمصلحة التى يتوقعها الفرد عند دعمه لتلك الجماعة بوصفه مستفيداً من النجاحات التى تحققها (٢) وهذه القضية تبدو أكثر سهولة عن القضية الأولى فى أنها تتعلق بالفعل المتعمد . وبالطبع قد يرى المرء أن العضوية فى جماعة معينة قد يكون مفيداً ، وبالتالى قد تكشف تلك الرؤية عن انتماء ظاهرى أو حقيقى مع هذه الجماعة ، ولكن قد يكون من المستغرب فى انتماءات عديدة أخرى افتراض أن الأفراد قد عقدوا العزم عمداً على الانتماء إلى هذه الجماعة دون أخرى . وبعيدا عن كل ذلك ، فإن تفسيرنا ينصب على عقلانية الاختيارات التى يتبناها الأفراد وتؤدى بهم فى النهاية إلى الانتماء لجماعة عرقية دون أخرى ، وهو انتماء قد يكون فى حد ذاته نتيجة غير متعمدة لكثير من الأفعال العقلانية .

ونرى أن هناك منطلقين أساسيين للنظر فى تلك المسألة ، أولهما أن الفرد يتبنى سلوكًا عقلانيًا بناء على ما يتوافر لديه من معارف وأطر نظرية وما إلى ذلك ؛ مما قد يساعده على الاختيار ، أما ثانيها فإنه يتعلق بدراسة كيفية حصول الفرد على المعارف والأطر النظرية بمنطق عقلانى ، وهذان المنطلقان مستقلان أحدهما عن الآخر ، ويمكن اختيار أحدهما وإغفال الآخر ، والحقيقة أن كليهما يتحلّى بمنطق يجعل من العسير رفضه ، إلا أنهما لم ينالا قبولاً وذيوعًا من جانب مُنظِّرى الخيار العقلانى أو منتقديهم على حد سواء ، وعموماً يتطلب كلا المنطقين قدراً هائلاً من البيانات اللازمة لتقييم عقلانية سلوك الأفراد .

الهوية الجمعية انطلاقًا من التنسيق

كيف يمكننا الربط منطقيًا بين الانتماء القومى أو العرقى أو غيرهما من أشكال الانتماء الجمعى بالمصلحة الذاتية ؟ من المؤكد أن هذا الالتزام بالانتماء يتجاوز كثيرًا مجرد الذات ؛ فهو التزام من نوع ما نحو الجماعة المعنية . وللغوص فيما تحت هذه القشرة السطحية لاحظ **أولاً** أنه من المحتمل أن كثيرًا من الصراعات القومية والعرقية قد ينجم عنها نتائج تؤثر سلبًا أو إيجابًا على الأفراد المنتمين للجماعة ، ولهذا فإن مبادرة الفرد للإسهام فى تقدم جماعته العرقية ستعود عليه بالنفع على نحو ما ، إلا أننا نعلم على وجه اليقين أنه فى سياق منطق الفعل تفوق تكلفة الإسهام فى الفعل الجمعى كل تلك الاعتبارات بكثير(٣) ، ومن ذلك مثلاً أن إدلائى بصوتى فى الانتخابات قد يؤدى إلى نجاح المرشح الذى يُعبِّر عن مواقفى السياسية والاجتماعية ، إلا أن هذا الأمر يجشمنى عناء الخروج من بيتى للمشاركة فى عملية التصويت ، وهى مسألة قد تتطلب جهدًا كبيرًا فى بعض المناطق النائية المفتقرة للخدمات الأساسية من مواصلات واتصالات وما إلى ذلك ، وإذا كان هناك احتمال بألا يُحدث تصويتى فى الانتخابات فارقًا أساسيًا فى نتيجتها ، فمن غير المحتمل أن أتمكن من تبرير تصرفى فى ضوء احتمالات المصلحة الذاتية وحسب ، ومن ثم فإن السؤال يثور حول مبرر الإسهام فى الأهداف الجمعية للأمة أو الجماعة العرقية التى أنتمى إليها .

وقد تذهب الإجابة الأولى إلى أن مشاركتى فى الأنشطة المتعلقة بجماعتى العرقية قد لا تكلفنى شيئًا على الإطلاق ، أما الإجابة الثانية فإنها تتلخص فى أنه حتى لو تكبدت بعض التكاليف نتيجة مشاركتى ، فيحق لى عندها توقع الحصول على عائدٍ مجزٍ لإسهامى فى نشاط الجماعة ، أو توقع العقاب إذا تقاعست عن الإسهام فى

---

(٣) Mancur Olson, Jr., *The Logic of Collective Action* (Cambridge: Harvard University Press, 1965); Russell Hardin, *Collective Action* (Baltimore: Johns Hopkins University Press for Resources for the Future, 1982)

أنشطتها . وتنطبق الإجابة الأولى على كثير من الحالات التى يتحقق فيها التنسيق ، إلا أنها لا تنطوى على أية تكاليف من جانب الكثيرين منّا ؛ أما الإجابة الثانية فإنها تشير إلى الحالات التى يتكبد فيها الأفراد أعباء تكاليف فعلية – والمشكلة هنا ببساطة ليست مشكلة تنسيق – إلا أنها تنطوى على احتمال الوصول إلى مناصب قيادية فى الجماعة أو الوقوع تحت طائلة العقوبات التى يفرضها عليهم أندادهم فى الجماعة .

وبالطبع يمكن للالتزام القومى أو العرقى أن يكون نقيًا أو معياريًا من حيث إنه قد يتضمن دوافع مثالية بحتة ، كما يحتمل هذا الالتزام أن يكون مرتبطًا بمصالح ذاتية ، وهب أن ذلك الالتزام العرقى أو القومى تصادف ارتباطه مع جماعة عرقية فى حالة حرب مع جماعات أخرى ، وأن هناك احتمالاً لأن تخرج تلك الجماعة منتصرة عندما ينقشع غبار المعارك ، عندها يحتمل أن تعم المكاسب المترتبة على النصر على كل الأفراد المنتمين لها . حقًا إن المنافع تعمّ الجميع ، إلا أنها توزّع فرديًا فى نهاية الأمر ؛ فالجماعة قد تكسب أو تخسر فى مجملها ، إلا أن المكسب يعنى أن كل عضو فى الجماعة ، أو الكثيرين منهم ، يستفيد بشكل فردى . وفى واقع الأمر لا يحتاج المرء إلى أن يكون ملتزمًا بالانتماء للجماعة بأى معنى معيارى أو نفسى ليكتشف أن نجاح الجماعة ككل سوف يعود عليه بالنفع فى نهاية المطاف .

وهناك عادة صيغتان يمكن أن تشكلا المساعى الجمعية ذات الفائدة المتبادلة بين أفراد الجماعة ، ومن الناحية النظرية يمكن التعبير عن هاتين الصيغتين بأسلوب المباريات ، وخاصة مباراة "مأزق السجين" المشار إليها بالمباراة رقم (١) و"مباراة التنسيق" المشار إليها بالمباراة رقم (٢) . وربما كانت مباراة مأزق السجين من أكثر نظريات المباريات شيوعًا وخاصة فى المجالات التطبيقية فى العلوم الاجتماعية ؛ ففى المباراة رقم (١) يجد لاعب الصف نفسه مخيرًا بين التعاون أو التمرد ، وبالنسبة لك كلاعب عمود تجد نفسك فى موقف مماثل ، وفى نهاية المباراة يحصل كل منا على عائداته التى تحدد بناء على اختيارنا التلقائى لاستراتيجيات مشتركة . وترتب العائدات المترتبة على نتائج المباريات تنازليًا ؛ حيث تأتى رقم (١) فى أعلى القائمة باعتبارها

تمثل أفضل العائدات ، على حين تأتى النتيجة رقم (٤) فى أسفل القاعدة باعتبارها أقل العائدات استحسانًا من جانب المتبارين ، ويربح لاعب الصف الأول مكسبًا فى كل خانة ، أما المكسب الثانى فيذهب إلى العمود ، أما لو تمرد كلانا فإن كلاً منّا سيحصل على أفضل مركز ثالث ، ويربح كل منا ثانى أفضل مكسب فى حالة ما إذا تعاونا سويًا ، وفى حالة ما إذا تعاونت أنا وقررت أنت التمرد فإنك تحصل على أفضل مكسب لك ، بينما أحصل أنا على أسوأ مركز والعكس صحيح ؛ فهناك حافز لدى كل منّا لخداع الآخر بالتمرد بينما يتعاون الآخر .

المباراة رقم (١) : مأزق السجين (أو المقايضة)					المباراة رقم (٢) : التنسيق				
			العمود					العمود	
		(١)		تمرد			(١)		(٢)
الصف	تعاون	2,2		4,1	الصف	(١)	1,1		2,2
	تمرد	1,4		3,3		(٢)	2,2		1,1

بالنسبة للمباراة الثانية والخاصة بالتنسيق ، هناك مصالح منسجمة بينى وبينك ، ويأمل كلانا فى اختيار الاستراتيجية (١) أو (٢) فليس هناك ثمة صراع بيننا ، أما فى مباراة مأزق السجين فإن هناك كلاً من توافق فى التنسيق بتفضيل البديل (2,2) على الخيار (3,3) ، وصراع على المصالح حيث أفضل أنا الخيار (١.٤) على حين تميل أنت للبديل (4,1) .

إن كثيراً من المشكلات النمطية المرتبطة بالتعبئة السياسية ناجمة عن تعميمات البنية الاستراتيجية لمأزق السجين ، فمصلحة كل واحد منا تكمن فى عدم الإسهام بأى قدر فى حملة سياسية مثلا ؛ لأن كلا منا سوف يستفيد من إسهامات الآخرين دون أن

يتجشم عناء الإسهام بما لديه ، لأن إسهامنا يكلفنا أكثر مما يفيدنا ، ومن ثم فإن كلاً منا لديه الحافـز فى ركوب الموجـة وانتهاز الفرص السانحة دون دفع كلفتها (وهذا ما يدعوه "مانكور أولسن" Mancur Olson منطق الفعل الجمعى(٤)) .

إن كثيراً من المشكلات الأخرى المتعلقة بالتعبئة السياسية تتجاوز بكثير مجرد تعميمات لبنية مباراة بسيطة للتنسيق بين متباينين ، وفى مثل هذه المشكلات يعتبر الاتصال الفعال هو كل ما نحتاج إليه لتنسيق ما ينبغى علينا فعله ، إذا ما تيقنّا من أن الآخرين يسلكون السبيل نفسه الذى مضينا فيه . ويركز الجزء التالى من توصيف الهوية الجمعية باعتبارها نقيضاً للسلوك نيابة عن الجماعة على افتراض بأن المشكلة الاستراتيجية المركزية تتمحور حول عملية التنسيق ولا شىء أكثر من ذلك .

إن هناك مزيجًا من العناصر الموضوعية والذاتيـة فى فكـرة الجماعة العرقية أو القومية (٥) ، وهذا يصدق فى نقاط التنسيق بصفة عامة ؛ فهناك أسباب موضوعية جيدة لدىّ للتنسيق على عنصر معين ولنسمه X بدلاً من الإخفاق فى التنسيق باختيار عنصر آخر ولنطلق عليه الرمز Y، بيد أنه قد لا يكون هناك سبب موضوعى مسبق لاختيار X بدلا من Y بمنأى عن معرفة الكيفية التى ستختار بها أنت والآخرون . ومن ثم يمثل التنسيق الجمعى إنجازاً قد يقدر له إثارة اعتبارات ذاتية عالية المستوى ، مثل بروز العنصر النفسى لمجموعة من النقاط المحددة فى منظومة تشمل نقاط التنسيق المحتملة كافة (٦) .

إن غرابة التفسيرات من عملية التنسيق ناجمة عن احتوائها على عنصر المصادفة السانحة ، فقد نختار مثلاً أن نقود سياراتنا على النمط الإنجليزى (المقود على اليمين)

---

(٤) Olson, *The Logic of Collective Action.*

(٥) للمقارنة ، انظر : Hobsbawm, *Nations and Nationalism*, 8.

(٦) Thomas C. Schelling, *The Strategy of Conflict* (Cambridge: Harvard University Press, 1960)

أو النمط الأمريكي (المقود على اليسار) ، وربما لم يكن هناك أساس عقلاني في اختيار هذا أو ذاك منذ البداية ، أو بدلاً من ذلك هذا النمط المبكر من النظام الذي تحول مع مرور الوقت إلى تنسيق صارم . وعلى نحو مماثل يمكننا التنسيق على أساس اللغة أو الدين أو الانتماء العرقي ، وفي حالة تضافر كل هذه العناصر معًا لتحديد هوية الجماعة فإن ثمة احتمالات قوية لنجاحنا في تبني التزام صارم تجاه الجماعة المعنية ، أما إذا لم تتضافر كل تلك العناصر معًا فإن البعض منا سيعتبر نفسه جماعة متجانسة على أساس بعض السمات التي تستبعد الآخرين الذين كانت تجمعهم بنا بعض الارتباطات في وقت ما ، إلا أن عنصر المصادفة قد يكون أكثر أهمية من ذلك بكثير ؛ فقد نخفق ببساطة في التنسيق فيما بيننا حتى لو توافرت لدينا العناصر المشتركة مثل اللغة والدين والانتماء العرقي المشترك ، وقد يتحول التنسيق فيما بيننا جزئيًا إلى تساؤل عما إذا كان هناك من يثير حميتنا للإقرار بهويتنا ، ومن ثم التنسيق معنا بناء على ذلك . إنني قد أتوحد بالكامل مع الجماعة التي أنتمي إليها ، بيد أنني لا أحرك ساكنًا لها ، بالأصالة عن نفسي أو نيابة عن جماعتي العرقية ، حتى يظهر للنور شخص مثل "ألكسندر هيرزن" Alexander Herzen (*) أو "أدولف هتلر" Adolf Hitler أو "مارتن لوثر كنج" Martin Luther King (**) أو "آية الله الخميني" ليحرك في البعض منا روح القومية والهوية العرقية .

علاوة على ما سبق ذكره ، فإن التعبئة الناجحة قد تكون في جزء كبير منها ظاهرة تحفيزية ؛ فالشخص المهتم بمصلحته الذاتية يحتمل ألا يعني بالأمر كثيرًا عندما يجد أن فئة قليلة من أفراد الجماعة العرقية يشاركون في أنشطتها ، إلا أنه سوف يهتم

---

(٧) Russell Hardin, "Acting Together, Contributing Together," *Rationality and Society* 3 July 1991) 365-80.

(*) ألكسندر هيرزن (١٨١٢ – ١٨٧٠) : صحفي ومفكر سياسي روسي ، من أعماله " من على الضفة الأخرى : العام السابع والخمسون على الجمهورية *From The Other Shore : Yeur LVII of the Republix (1855)* (المترجمون).

(**) مارتن لوثر كينج (الابن) (١٩٢٩ – ١٩٦٨) : من رواد حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد أسفرت جهوده في مقاومة التمييز العنصري عن سن تشريعات للحقوق المدنية ، نال جائزة نوبل للسلام عام ١٩٦٤ ، واغتيل عام ١٩٦٨ (المترجمون).

بالمسألة أكثر عندما يزداد عدد أعضاء الجماعة المنخرطين فى هذه الأنشطة(٧) ، وعند هذا الحد تتغير الرابطة من مأزق السجين الذى يحتمل احتواؤه على مخاطر كامنة إلى تنسيق كامل لا يحمل أى مخاطر تقريبًا ، ويحتمل نجاح التفاعل فى تزويد الجماعة بمنافع عامة مشتركة تعود على جميع أعضاء الجماعة قبل وبعد عملية شحذ الشعور القومى لدى الجماعة . إن هذا النفع العام الذى يستفيد منه الجميع هو الدافع الأساسى وراء تشبث الأفراد بهويتهم الجماعية .

ويمكن تحويل مأزق السجين إلى مشكلة تنسيق بأسلوبين اثنين على الأقل : أولهما عندما يزداد عدد الأفراد الذين يتبنون مصالح الجماعة ويتصرفون نيابة عنها فإن احتمالات توقيع العقوبات أو القمع على المنسقين الأفراد تتراجع ويضمحل دورها وعندما يتضاءل عدد الأفراد المنخرطين فى أداء هذا الدور فإن احتمالات توقيع العقوبات تزداد مما يرفع من كلفة المشاركة فى انشطة المجموعة العرقية ، كما يظهر فى نموذج "منطق الفعل الجمعى" . وعمومًا إذا نجحت الجماعة العرقية المعنية فى حشد عدد كبير من أبنائها ، فإن طاقة الدولة على التعامل مع هذا الحشد الكبير تصبح مشلولة ، وتدع الحشد لحال سبيله ، بينما تقوم الشرطة والجيش التابعان لها بتشتيته بدلاً من قمعه فى التو واللحظة .

أما ثانى الأسلوبين ، فيتمثل فى أن التفاعل قد يزداد فى حالة قيام أفراد الجماعة المتعاونين فى سبيل رقيها بفرض عقوبات على الأعضاء المتخاذلين وإيقاع الأذى بهم ، ويمكن الافتراض هنا بأن تكلفة توقيع العقوبات ترتبط بشكل ما بانعدام قيمة العقوبة ، كما لو كانت العقوبة عبارة عن لعبة صفرية (لا ربح فيها ولا خسارة) . وعلى سبيل المثال ، يكلف فرض عقوبة قيمتها عشرة دولارات مبلغًا مماثلاً تمامًا (أى عشرة دولارات) لتطبيقها . إن هذه العلاقة قد تثبت صحتها فى بعض الأحيان إلا أنه لا يمكن تعميمها ، فتكلفة توقيع العقوبة أرخص بكثير من الضرر الذى تلحقه بمن توقع عليهم تلك العقوبة . إن تكلفة توقيع العقوبات وثمن المعاناة التى يدفعها من توقع عليهم العقوبات مسألتان لا تربطهما أية رابطة منطقية ، أما قصة العقوبات المؤلمة التى عانى منها الصوماليون واللبنانيون فقد كانت زهيدة التكاليف . وفى هذا الصدد ، كتب "ويليام – ريس موج" William Rees-Mogg فى توصيفه للتفجيرات التى قام بها

الجيش الجمهورى الأيرلندى فى لندن ؛ حيث أدى تفجير عدد من القنابل لم يتجاوز ثمنها مائة جنيه إسترلينى إلى خسائر فادحة فاقت المليار جنيه إسترلينى(٨)، ومن التهديدات التى لم يقدر لها أن تترجم إلى أفعال تلك التى أطلقتها الجماعات المناوئة للحرب فى الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الفيتنامية بتدمير المنشآت التجارية والمؤسسات الجامعية . إن الأفراد الذين هددوا بالقيام بأعمال تخريبية ، أو قاموا بها بالفعل سواء فى لبنان أو الولايات المتحدة الأمريكية ، لم يقدموا شيئًا مفيدًا للقضية التى يدافعون عنها بقدر ما أساءوا إليها ، ويصدق هذا المنطق علينا جميعًا فى نهاية المطاف . حقًا إنه إذا كان هناك عنصر بالغ الأهمية فى اللاعقلانية الظاهرية أو العقلانية الزائدة فى الالتزام العرقى والقومى ، فإنه يتمثل فى حقيقة أن الكثيرين يجدون سعادة كبيرة فى الإضرار بآخرين معينين بما فى ذلك أشخاص ينتمون إلى جماعتهم العرقية نفسها، إلا أن الشكوك تحاصرهم حول مدى ولائهم والتزاماتهم إزاء جماعتهم العرقية .

وتمثل هذه الرؤية المتعلقة بقلة كلفة إيذاء الآخرين الدعامة الأساسية لنظرية "توماس هوبز"(*) Thomas Hobbes حول الحكومة ودورها الذى لا غنى عنه (٩)، كما تقوى هذه الرؤية كذلك نظرية "روبرت أكسلرود" Robert Axelrod حول المعايير الحاكمة لتطبيق العقوبات على أولئك الذين يخفقون فى معاقبة المتخاذلين عن المشاركة النشطة فى أنشطة الجماعة (١٠) . ويمكن الافتراض بأن جدول توقيع العقوبة الذى طرحه

---

(٨) William Rees-Mogg, "The Sheriff Fiddles While the Town Burns," *Independent*, 4 May 1992, p. 17. اقتباس فى : Daniel Patrick Moynihan, *Pandaemonium: Ethnicity in International Politics* (New York: Oxford University Press, 1993), 24.

(*) توماس هوبز : Thomas Hobbes (1588 - 1679) فيلسوف انجليزى ومنظر سياسى ، وقامت فلسفته على الدعوة إلى الملكية المطلقة كوسيلة وحيدة للسيطرة على المصالح والرغبات الإنسانية المتضاربة والتى تضمن حقوقهم فى الحياة الكريمة والسعادة . (المترجمون)

(٩) Russell Hardin, "Hobbesian Political Order," *Political Theory* 19 (1991): 156-80

(١٠) Robert Axelrod, "An Evolutionary Approach to Norms," American *Political Science Review* 80 (1986): 1,095-112

"آكسلرود" فى أن تكلفة توقيع تسع عقوبات تتطلب إنفاق وحدتين سعريتين ليست تكلفة باهظة فى عديد من السياقات ، "عندما تستهدف العقوبة مجرد الردع ، بحيث لا توجد حاجة لربطها بالفعل المستهدف تجريمه ، فإنه يتم اختيار شكلها لما قد يتصف به من فاعلية وقلة التكلفة" ، ومن ذلك مثلاً أن تكلفة الردع النووى إبان الحرب الباردة كانت بخسة قياسًا لما كان يمكن أن يترتب عليه استخدام السلاح النووى من أضرار فظيعة إذا ما قدر لنا اللجوء لاستخدامه ، ومن ثم كان مجرد التهديد باللجوء إليه هو أقصى ما كان يمكننا عمله آنئذٍ . وعلاوة على هذا ففى سياق الفعل الجمعى يمكن للعقاب الفعال أن يتحول إلى اللامركزية بحيث يطبق على أفعال كل حالة على حدة وعلى الجماعات محدودة العدد ، وغالبًا ما يكون ذلك أسهل من توزيع المكافآت الفعالة .

المعلومات من خلال التنسيق

إن اشتراك الفرد فى التنسيق مع جماعة تشترك معه فى المصالح يمكن على نحو ما أن ينتج معلومات تضفى عقلانية على اندماج الفرد مع الجماعة ، ولتبين هذه المسألة بوضوح ينبغى علينا التمعن فى حالة لا يثور حولها أى جدل فى أن التنسيق مع الجماعة أو تبنى هويتها هو مسألة ترتبط ارتباطًا جوهريًا بالجماعة العرقية المعنية ، وبالهدف الذى يتحقق من وراء الانتماء إليها . ولنضرب مثلاً على ذلك فى الانتماء لنادٍ رياضى معين ، وهو يؤثر على نحو ملحوظ على حياة كثير من الناس ولكنه نادرًا ما يؤثر على كل الناس فى أى مجتمع.

ونسأل هنا ما السر الذى يدفع الفرد لتشجيع فريق رياضى ما ، وليكن فريق "شيكاغو" للبيسبول ؟ بالقطع المسألة ليست بيولوجية أو فطرية ، وربما رغبتنا العارمة فى التوحد فى الهوية ومواجهة الآخرين ذات بعد بيولوجى ، ومع ذلك يظل السؤال ملحًا : لماذا يختار الفرد التوحد فى الهوية مع جماعة دون غيرها ؟ يمكننا طرح هذا السؤال على أية جماعة سواء كانت هذه الجماعة عبارة عن أنصار فريق

البيسبول أو الأرمن أو ما شاكل ذلك ، ولكن دعنا نركز الآن على مجموعة أنصار فريق "شيكاغو" للبيسبول .

لا يجد تجمع أنصار فريق رياضى صعوبة تذكر فى التنسيق فيما بينهم لتشجيع فريقهم المفضل ؛ فالأخبار التى تترى عبر وسائل الإعلام وأفراح الجيران مع بعضهم البعض ودردشة العاملين فى مواقع عملهم ، كلها تتركز على فريق البيسبول المحلى فى شيكاغو ؛ حيث لا يستطيع المجتمع المحلى فى شيكاغو أو مجموعات الأصدقاء أن يتخلوا بسهولة عن تشجيع فريق مدينتهم ، أو يحتفوا بفرق تنتمى إلى مدن أخرى ، ولا نعنى بهذا أن الجماهير تتكئ فى مقاعدها الوثيرة وتختار الفريق المحلى لتلك الأسباب التى ذكرناها ، بل إن هؤلاء المشجعين يجدون متعة كبيرة فى مشاهدة أداء الفريق ، كما أنها تؤثر فى مدى المعلومات التى يحصل عليها أى مشجع محتمل للفريق المذكور . ويتمتع الفريق المحلى بمميزات عدة ، منها مثلاً أن المشجعين يعلمون كل شيء عنه ، ويبدون إعجابهم بنجومه البارزين ، كما أن هؤلاء المشجعين يصبحون مع مرور الوقت على دراية تامة بنجوم فريقهم أكثر من أى فريق آخر ، ويحرصون على حضور مباريات فريقهم ، وفى نهاية المطاف يتحول كثير من هؤلاء المشجعين إلى نقاد ، لكن ولاءهم لفريقهم لا يتأثر ويظل محور اهتماماتهم ، ويكمن السر فى هذا الولاء للفريق فى أنه يحتل مركزاً متميزاً بالنسبة للولاءات المحلية .

وعلى المستوى المحلى ، ربما نجد ادعاءات حول أسباب مساندة الفريق ، وقد تعبر هذه النتيجة عن أكذوبة الواجب والولاء للفريق المحلى ؛ فمشجعو فريق "شيكاغو" اعتادوا على إظهار الإعجاب الشديد بنجم شيكاغو فى كرة السلة "مايكل جوردان" Michael Jordan، على حين يعجب أهل "لوس أنجلوس" بنجم فريقهم فى كرة السلة "ماجيك جونسون" Magic Johnson، ويساورنى الشك فى أن كلا الحُكمين الخاصين بالنجمين الكبيرين عبارة عن اشتقاق من الولاءات المحلية ، كما أنها فى الوقت نفسه أسباب لهذه الولاءات . وهناك تماثل بين الولاء للفرق الرياضية والولاء للجماعة العرقية ؛ فخبرة الفرد المنتمى لجماعة عرقية وما ينجم عنها من معرفة وثيقة بأحوال تلك الجماعة يمنحه قبولاً استثنائياً للاستمتاع بمباهج الحياة وسط الجماعة ، ويستتبع

هذا شعور الفرد بالأمان والطمأنينة والدعة بما يدعم إحساسه بأن جماعته التى ينتمى إليها أفضل من أية جماعة عرقية أخرى .

إن المثل الذى ضربناه بالانتماء لنادٍ رياضى يحفل بميزة غريبة ، ألا وهى أن هذا الانتماء فى حقيقته مجرد سلعة استهلاكية ؛ فالفرد لا يطمح من وراء تشجيعه لنادٍ ما إلى الحصول على أجر أعلى أو ثروة تهبط عليه من السماء ، أما الانتماء العرقى فإنه يعود بالفائدة على الفرد فى العديد من الوجوه . ويمكننى القول بأنه ربما يكون لى مصلحة فى الموارد اللازمة للتمتع بالمباهج اليومية التى يحظى بها مشجعو الفريق المحلى على نحو يماثل مصلحتى تمامًا فى الحصول على الموارد المالية اللازمة لتدبير أمور المعيشة من مأكل ومسكن وخلافه ، وعلى نحو ما فإن مصلحتى تكمن فى التفاف الآخرين حول الفريق المحلى الذى أشجعه ، ومن ثم يترتب على هذا وجودى فى سياق يمكننى من الاستمتاع بجنى ثمار التزامى تجاه الفريق المحلى ، وهنا تتبدى مصلحتى فى وجود الآخرين ذوى الميول المماثلة بالنسبة لمتعة مشاهدة المباريات ونجاحى فى التنسيق معهم .

على نحو مماثل ، فإننى أبدى اهتمامًا خاصًا بتطبيق الأعمال التى يضطلع بأدائها أبناء الجماعات العرقية التى يمكننى الانخراط فيها بيسر نظرًا لدرايتى الجيدة بمقتضياتها ، إلا أن هناك أسلوبًا مختلفًا تمامًا لكيفية النظر إلى مصلحتى فى أعمال الجماعة العرقية أو القومية التى أنتمى إليها ؛ إذ إننى يمكننى الاستفادة شخصيا بالحصول على وظيفة أفضل إذا ما كانت جماعتى العرقية أو القومية تتمتع بنفوذ سياسى قوى ، ومن ثم فإنه من مصلحتى أن يزداد عدد الأفراد النشطين فى جماعتى العرقية بما يعود علىَّ من نفع مباشر نتيجة لهذا ، وهو ما يختلف عن الموقف بالنسبة لتشجيع فريق رياضى . إن اهتمامى بمشاركة الآخرين يعود إلى أننى – ومن منطلق المصلحة – أطمع فى تحقيق المزيد عبر عملية التنسيق الفعال مع أفراد مجموعتى العرقية . إن مشاركتى مع الآخرين من أبناء مجموعتى العرقية فى جنى ثمار النفوذ السياسى الذى تمارسه المجموعة العرقية يعنى الكثير بالنسبة لى ، وفى هذه الحالة

الأخيرة يُعتبر التنسيق وسيلة وليس غاية فى حد ذاته ، وكما هو الحال فى معظم الوسائل فإن محاولات التنسيق بين أفراد الجماعة العرقية قد تمنى بالفشل ، ولا يجنى المشاركون الفوائد التى كانوا يتوقعون الحصول عليها ، وفى مقابل هذا يؤدى الالتفاف والتنسيق حول الفريق الرياضى المحلى إلى الحصول على فوائد مباشرة تنعكس على المشاركين فى هذا التنسيق ، وعلى ذلك فإننا نتوقع مشقة فى محاولة حشد الجهود لتنسيق المصالح القومية أو العرقية أكثر بكثير مما هو مطلوب لتحقيق التنسيق فى الالتفاف حول فريق رياضى محلى .

وبالطبع ، فإنه يمكننا الافتراض بإمكانية التنسيق مع فريق جديد يكون أمراً هينًا بالنسبة للشخص الذى يرتحل من مدينة إلى أخرى ، وتزداد احتمالية هذا الافتراض فى حالة ما إذا كان دور الفريق الرياضى لا يتجاوز كونه نقطة للتنسيق باعتباره وسيلة لإشباع احتياج الفرد لأن يكون مشجعًا للفريق المعنى . إن الدور الذى يلعبه التماثل العرقى أقوى بكثير ، إنه قوام الصالح العام الذى يستفيد منه الفرد الملتزم بالولاء للجماعة العرقية ، ولا يمكن للفرد أن يستبدله بسهولة عبر التنسيق بالمشاركة فى جماعة أخرى قد تتيح سبيلاً آخر للحصول على منافع جمعية .

وتمثل القومية منطقة وسطى بين الاندماج فى مجموعة تشجع فريقًا رياضيًا ما ، وذلك المتعلق بالاندماج فى جماعة عرقية ، وعلى سبيل المثال فإن الهوية القومية للفرنسيين والألمان واليابانيين تظل ملازمة لهم حتى لو هاجروا من أوطانهم الأصلية إلى بلدان أخرى ، بل إنهم لا يتخلون عنها حتى فى مهاجرهم بعد مرور جيل أو يزيد ، وقد ينجم عن هذا إلى حد كبير إلقاء الضوء على حقائق ، منها أن هذه الولاءات تنطوى على تنسيق عرقى وقومى ، وكذلك احتمال بقاء أفراد الأسر فى أوطانهم الأم . بيد أنه من الواضح أن الكثيرين من المهاجرين إلى الولايات المتحدة لا يجدون صعوبة فى التأقلم مع الحياة فى أمريكا ، والتحول إلى قوميين أمريكيين ، وإن لم يكونوا مواطنين مغالين فى وطنيتهم ؛ حيث يرون أن مصالحهم الشخصية باتت ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإنجازات التى تنجزها الأمة الأمريكية ككل .

إن تعريف أفراد الجماعة بحقيقة أوضاعهم ومصالحهم المشتركة يعتبر من أهم الوسائل التى تلعبها المعلومات فى التأثير على الجماعة العرقية ، ويمثل هذا الرأى جزءًا من نظرية "ماركس" عن الثورة التى تتطلب – وفقًا لرأيه – نمو الوعى الطبقى قبيل الإقدام على أى تحرك ذى توجه طبقى . إن عمال المصانع يقضون وقتًا طويلاً مع بعضهم البعض مما يجعلهم أكثر دراية وأكثر وعيًا بمصيرهم المشترك ، هذا على حين يتناثر الفلاحون فى طول البلاد وعرضها مما لا يجعلهم يقضون وقتًا كافيًا مع بعضهم البعض بحيث يمكنهم تنمية وعيهم الطبقى على نحو مماثل لما يحدث بين عمال المصانع وعلى ذلك فإنهم لا يتحولون إلى طبقة فى حد ذاتها[١١] : لقد اعتبرهم "ماركس" مجرد حبات من البطاطس المحشورة داخل جوال بلا فائدة ترجى منها[١٢] . وحتى عندما سنحت الفرصة للفلاحين الفرنسيين لتحقيق مصالحهم ، أخفقوا فى ذلك عندما صوتوا لصالح "لويس نابليون" Louis Napoleon [*] وذلك بسبب فشلهم فى إدراك مصالحهم الحقيقية ، أما الأمهات اللائى تظاهرن فى ساحة "مايو" فى الأرجنتين فقد حصلن على وعى يقارب إلى حد ما وعى عمال المصانع الذين كتب "ماركس" عنهم ؛ فقد تكررت لقاءاتهن فى الموقع نفسه وكذلك تنقلهن من موظف إلى آخر للاستفسار عن أبنائهن المختفين ، ومع اختلاط خبراتهن بعضهن بالبعض الآخر ، استطعن إماطة اللثام عن جوهر مصيبتهن ، وقمن بتعبئة الجهود التى ساعدت فى الإطاحة بالطغمة العسكرية

---

(١١) Hardin, "Acting Together, Contributing Together," esp. 374-7.

(١٢) Karl Marx, *The 18th Brumaire of Napoleon Bonaparte* (New York: International Publishers, 1963 <1852>), 123-4

(*) تشارلز لويس نابليون بونابرت (نابليون الثالث) (١٨٠٨–١٨٧٣) : Charles Louis Napoleon Bonaparte امبراطور فرنسا فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٧١ ، وقام بعديد من الإصلاحات المؤسسية وأعاد بناء باريس . وقد كان لفشل حملته على المكسيك (١٨٦١–١٨٦٧) وهزيمته فى الحرب الروسية–الفرنسية (١٨٧٠–١٨٧١) أثرها فى الإقلال من شأن نجاح مغامراته الإمبريالية ، مما أدّى فى النهاية إلى عزله . (المترجمون)

الحاكمة التى قتلت أبناءهن(١٣) . إن الانفتاح السياسى المفاجئ الذى أصاب المجتمع السوفييتى ، وفتح الأبواب على مصراعيها للنقاش العام فى كل المسائل المطروحة على الساحة السياسية وتراكم المعلومات والمعارف فى التنظيمات السياسية ، نجم عن كل ذلك تفجر الصراعات العرقية وازدهار الولاءات للجماعات العرقية فى كثير من أنحاء الاتحاد السوفييتى السابق .

الصراع انطلاقًا من التنسيق الجمعى

غالبًا ما ترتبط تفسيرات الصراعات العرقية بإثارة المشاعر والعواطف ، ومن سوء الطالع أن تفسير السلوك الموجه عرقيًا باعتباره سلوكًا عاطفيًا قد يفشل فى تفسيره تمامًا ، أو ربما فسَّر جزءًا من هذا السلوك فى حالة حدوثه . إن الجزء الذى نحتاج لتفسيره بالفعل هو المتعلق بأسباب هذا السلوك ، ولماذا ينحو منحًى عرقيًا ، كما أننا فى حاجة لتفسير علة انخراط مجموعة عرقية ما فى صراع مع مجموعة أخرى : لماذا يحدث هذا مع جماعات عرقية دون أخرى ؟ فى طرحنا السابق اتضح أن الاندماج العرقى يتسم بالدموية ، كما أننا على دراية بأن تلك العملية تخلف كراهية شديدة وإراقة للدماء والاستئصال ، بل تصل إلى حد التطهير والاستئصال العرقيين ، ويبدو أن الظواهر الحميدة تفضى إلى أخرى خبيثة .

إن الظواهر الحميدة مسألة يسهل استيعابها ، وتعتبر اللغة والديانة وروح المجتمع المحلى والأعراف والعادات وما إلى ذلك من المصادر الحميدة للتنسيق والوحدة بين أفراد المجتمع ، وتتأثر معاملات الفرد مع غيره من أفراد جماعته بهذه العوامل التى

---

(١٣) Marysa Navarro, "The Personal Is Political: Las Madres de Plaza de Mayo," in Susan Eckstein, ed., *Power and Popular Protest* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1989), 241-58, esp. 250; John Simpson and Jana Bennett, *The Disappeared and the Mothers of the Plaza* (New York: St. Martin's, 1985), 156-7.

ترسى أسس استقرار الجماعة ودعائمها ، كما تؤثر هذه العناصر فى الحفاظ على وعى الجماعة بذاتها ، وتطور هذا الوعى بما يساعد على توحدها فى مقابل الجماعات الأخرى ، والحقيقة أن الكتابات التى عالجت قضايا العرقية والأبعاد السياسية للجماعات العرقية وغيرها من الجماعات لم تتعرض كثيراً لتأثيرات العناصر المتعلقة باللغة والدين وما إلى ذلك باعتبارها أموراً اقتصادية ، وعلى سبيل المثال يسود الاقتناع أحياناً بأن رغبة سكان "كويبك" فى الانفصال عن كندا يعود إلى توجسهم والخوف من فقدان لغتهم الأصلية وهى الفرنسية ، وهذه مسألة غير اقتصادية(١٤) ، ومع ذلك فإن فقدان اللغة يتغلغل فى صلب الأمور الاقتصادية ، بمعنى أنه يؤثر على معظم سكان كويبك فى الجيلين أو الأجيال الثلاثة الحالية ؛ فمصالحنا لن تتأثر كثيراً بكل ما له علاقة بالأمور المالية من دخل وإنفاق وحسب .

ولنحاول الآن الإجابة عن التساؤل حول سر الصراع الذى يندلع بين الجماعات العرقية ، ولنفترض أن جماعتين قد شكلتا مجموعتين عرقيتين مختلفتين إحداهما عن الأخرى ، فى مجتمع ما ، وأن كلاً منهما مهتمة فحسب بشئون أعضائها ورفاهيتهم ، إلا أن طموحات كل منهما تدفعها لتحقيق نجاحات فى عدة مجالات ، منها توسيع نفوذها السياسى على حساب الجماعة الأخرى ؛ فالصراع السياسى حول احتلال مواقع معينة يتيح للجماعة المنتصرة أوضاعاً أفضل على كل الجبهات ، ومن ثم فإن "التنسيق فى جماعة ما يحمل فى جوهره بذوراً سياسية" ، وإذا ما حاولت جماعتان عرقيتان الوصول لحلول جمعية لمختلف المسائل التى تواجههما ، فإن مصالحهما تتصادم ، وقد تنخرطان مباشرة فى صراع بينهما ، فقد ترغب الجماعة العرقية التى

(١٤) Stéphane Dion, "The Impotance of the Language Issue in the Constitutional Crisis," in Douglas Brown and Robert Young, eds., *Canada: The State of the Federation 1992* (Kingston: Institute of Intergovernmental Relations, 1992). لمزيد من المناقشات ، انظر : Russell Hardin, *Contested Community* (Princeton, NJ: Princeton University Press, forthcoming), ch. 6.

أنتمى إليها بأن تصبح لغتها هى اللغة الرسمية فى البلاد ، بينما تصبو جماعتك أنت لتحقيق الأمر نفسه ، وتريد جماعتى أن تحصل على مزيد من الأراضى (سواء لبناء العقارات فى المدن أو للزراعة فى الريف) ، وهو نفس ما تروم جماعتك عمله على الرغم من أن مساحة الأراضى ثابتة نسبيًا . إن المشكلة داخل كل جماعة عرقية تكمن فى عدم الإجماع حول مصالح مشتركة ، أما المشكلة التى تجابه المجتمع الكبير فإنها غالبًا تتمثل فى صراع مرير حول المصالح ، وتتصاعد مرارة الصراع فى حالة اندحار إحدى المجموعتين على يد المجموعة الأخرى .

ولتحليل طريقة الصراع بصورة شاملة ، لاحظ أن هناك ثلاث فئات من القضايا ؛ فهناك الوظائف المرموقة مثل المناصب العامة والمكاسب المتمثلة فى الدخل والرفاهية ، ثم هناك التفاعل بين هاتين القضيتين[١٥] ، فقبائل "التوتسى" تتطلع للهيمنة على مجريات الأمور فى دولة بوروندى ؛ حيث يتوافر عدد كبير من الوظائف الحكومية الشاغرة ، إلا أنها يحتمل أن تكون من نصيب المنتصرين فى الصراع السياسى الدائر هناك ، كما أنهم يأملون فى الحصول على الدعم المالى الحكومى اللازم لتربية قطعان الماشية التى يملكونها . وفى نهاية المطاف فإن "التوتسى" يطمحون إلى تولى مقاليد الأمور وتولى أكبر عدد ممكن من الوظائف الحكومية التى تتيح لهم التحكم فى عملية توزيع المكاسب على من يشاءون .

لننظر إلى المكاسب المترتبة على شغل المناصب الحكومية ؛ فبعد حصول رواندا على استقلالها ، تشكلت حكومة يهيمن عليها "الهوتو" ، أما قبيل الاستقلال فقد فضل "التوتسى" شغل الوظائف المحلية فى ظل الاستعمار الأجنبى ، تمامًا كما كان الحال

(١٥) يميز "فريد هيرش" بين المكاسب الوظيفية والمادية والتفاعل بينهما فى الاقتصاد النامى : Hirsch, *Social Limits to Growth* (Cambridge: Harvard University Press, 1976), esp. ch.3. كما قدم "دانييل بل" فى وقت مبكر تحليلاً لدور المنافع المادية والوظيفية فى الصراعات العرقية : Daniel Bell in "Nationalism or Class? - Some Questions on the Potency of Political Symbols," *The Student Zionist*, May 1947 (cited in Moynihan, *Pandaemonium*), 59.

معهم قبل دخول الاستعمار البلاد ، وعلى حين غرة انتفض "التوتسى" بعد الاستقلال ليسدوا الطريق أمام "الهوتو" حتى لا يصلوا إلى سدة الحكم ، وهكذا اندلعت حرب أهلية ضروس بين الطرفين ، وانقشع غبار الحرب عن سيطرة كاملة لقبائل "الهوتو" وطَرْد الكثيرين من أبناء "التوتسى" جبريًا خارج الوطن . وعمومًا لم يكن يقدر للاستجابة للتهديدات أن تكون تلقائية ؛ حيث كان الكثيرون ممن شعروا أنهم على وشك أن يفقدوا مناصبهم كانوا فى مواقع مكنتهم من تنظيم التمرد على الأوضاع ، وبعد مرور جيل كامل أجريت أول انتخابات ديموقراطية حرة فى بوروندى عن طريق تشكيل حكومة أغلبية فيها ، وبمقتضى نتيجة هذه الانتخابات وصل "الهوتو" إلى سُدَّة الحكم ، ومرة أخرى دبَّر "التوتسى" مؤامرة للتمرد على الوضع الجديد ، وذلك الجيش الذى يقوده "التوتسى" . وقد اندلعت انفجارات عرقية مماثلة فى بقاع كثيرة فى العالم ، من ذلك – على سبيل المثال – أن الحكومات التى هيمن عليها "السنهاليون البوذيون" فى سريلانكا كانت تحابى أبناء الأقلية السنهالية ، وعندما حاولت إحدى الحكومات مؤخرًا إنصاف أقلية "التاميل" عبر تبنى سياسة تكافؤ فرص بين أبناء الأقليات المختلفة فى الوظائف الحكومية فى البلاد ، شعر "السنهاليون" بالحنق ، وثاروا ضد ذلك الانتقاص الطفيف من مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم السياسى(١٦) ، وركزت كل تلك الأنشطة على محاولة السيطرة على الوظائف الحكومية وما يترتب على ذلك من منافع .

أما الصراع على اقتناص المنافع المادية فهو أمر شائع فى عالم السياسة ؛ فعلى امتداد التاريخ الأمريكى مثلاً كان الصراع السياسى يدور فى مجمله حول التعريفة الجمركية ، فقد كان أصحاب المصالح الزراعية (لا سيما فى الجنوب أو الغرب) تواقين دائمًا لخفض التعريفة على السلع الصناعية (التى يحتاجونها ويودون شراءها بأسعار بخسة) ، بينما كان أصحاب المصالح الصناعية (خاصة فى الشمال)

(١٦) للتعرف على مزيد من الحالات ، انظر : Donald Horowitz, *Ethnic Groups in Conflict* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1985).

الذين طالبوا بفرض تعريفة عالية ، وذلك بهدف حماية السوق الداخلى من غزو البضائع الأجنبية . وفى نيجيريا استفاد أبناء قبيلة "اليوروبا" Yoruba الذين يقطنون فى الإقليم الشمالى من السيطرة الإقليمية على العائدات الزراعية (وبالذات محصول الكاكاو) ، وكذلك هيمنة الدولة على العائدات من المعادن (ولا سيما النفط) ، بينما يرى أبناء "الإيبو" Igbo* (*) المقيمون فى الإقليم الشرقى عكس ذلك (١٧) ، وقد حاول "الإيبو" الانفصال عن الدولة وتكوين جمهورية "بيافرا" المستقلة ، إلا أن طموحاتهم تحطمت على صخرة الحرب الأهلية الطاحنة التى انتهت بالقضاء على المحاولة الانفصالية فى مهدها .

وفى يوغوسلافيا ، سيطر الصرب على مقدرات البلاد ، وشغلوا المناصب القيادية فى الجيش والحكومة ، وحصدوا المكاسب المادية من وراء استخدام نفوذهم القوى ، إلا أن الحكومة المركزية كانت تستمد وجودها الاقتصادى من الدعم المالى الذى تتلقاه من الكروات والسلوفينيين ، أى أن هؤلاء الآخرين كانوا يدعمون جمهورية الصرب ولو بشكل غير مباشر . وعندما قام الصرب بقيادة "سلوبودان ميلوسوفيتش" بتغيير القواعد التى يستند إليها النظام الرئاسى فى يوغوسلافيا ، كانت الحرب الأهلية والانشقاق السياسى هما النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك التصرف الصربى ، وعلى نحو مماثل عمد الكروات إلى إزاحة الصرب العاملين فى إقليم كرواتيا عن المواقع المؤثرة فى الشرطة ، وحولوهم إلى مجرد أقلية خاضعة لحماية الحكومة الكرواتية ، ولم يعودوا مواطنين يتمتعون بكامل الأهلية فى إقليم كرواتيا ، وهكذا اندلعت الحرب بين المجموعتين العرقيتين : الصرب والكروات ، للسيطرة على إقليم "كرايينا" (١٨).

(*) أعلنت قبائل الإيبو Ibo people إقليم بيافرا Biafra الذى يقع فى شرق نيجيريا دولة انفصالية فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٠ (المترجمون)

(١٧) David D. Laitin, *Hegemony and Culture: Politics and Religious Change Among the Yoruba* (Chicago: University of Chicago Press, 1986), 133-4.

(١٨) للمزيد ، انظر : Hardin, Contested Community, ch.6

ونلاحظ أنه عندما يشيع الانتعاش الاقتصادى ، تصبح جهود الدولة فى توزيع السلع والخدمات أقل مدعاة للاهتمام ؛ حيث تتوفر المشروعات الخاصة المجزية ، حتى المناصب والوظائف الحكومية تفقد بريقها عندما تزدهر الحياة الاقتصادية ، أما عندما تسوء الأحوال الاقتصادية فى البلاد وتتضاءل فرص النجاح الفردى ، فإن المنافسة تزداد للحصول على الوظائف الحكومية المؤثرة . ويمثل الإخفاق فى خلق اقتصاد مزدهر أحد أهم مظاهر إخفاق الحكومات الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى السابق ودول أوروبا الشرقية ، إلا أن تلك الأحوال هيأت المسرح لنشوب صراعات عرقية كبرى بمجرد سقوط النظام السوفييتى السابق . إن حصول الجمهوريات السابقة على الاستقلال والحكم الذاتى فتح الباب على مصراعيه لحصول أبناء تلك الجمهوريات على شغل المناصب الحكومية ، وتحقق هذا الأمر فى طول البلاد وعرضها : من الدول المطلة على بحر البلطيق ، مروراً بالدول المجاورة لجبال الأورال وحتى سهول الإستبس فى آسيا الوسطى ؛ حيث تدافع أبناء تلك الجمهوريات للسيطرة على الحكومات الجديدة حتى يتسنى لهم توزيع المناصب والوظائف بما يخدم أهداف الجماعات العرقية التى ينتمون إليها .

وقد عانت الكثير من الدول المتحررة حديثًا ، إن لم يكن معظمها ، من ربقة الاستعمار من المشاكل نفسها كما هو الحال فى أفريقيا مثلاً ؛ ففى تصرف ينم عن الغباء السياسى ، أقدمت البرتغال على نقل مقاليد السلطة فى أنجولا إلى الشعب الأنجولى مباشرة وليس إلى حكومة تدير الأمور هناك [١٩] ، وكان هذا التصرف من جانب البرتغال إيذانًا بإشعال فتيل الحرب بين الجماعات العرقية الثلاث فى أنجولا . أما معظم الدول الاستعمارية السابقة ، فقد اختارت السبيل الرسمى (عبر حكومات) للتطور السياسى والاقتصادى بحيث جعلت الشعوب أكثر اعتماداً على الحكومات فى الحصول على الخدمات التى تحتاجها . وكان من المستحيل تفادى ذلك السبيل المتمثل

(١٩) Moynihan, Pandaemonium, 37

فى الاعتماد على الدولة المركزية التى بادرت على الفور بفتح آفاق الوظائف أمام أبناء الشعب بهدف استقطاب دعمهم حتى تثبت أقدامها ، ومن المصادفات التاريخية التى تدعو للأسى أن كثيرًا من الدول المستقلة حديثًا اعتقدت اعتقادًا راسخًا فى جدوى اتباع الحل الاشتراكى الذى تبناه الاتحاد السوفييتى باعتباره الحل الأمثل للمشكلات التى كانت تواجه تلك الدول المستقلة حديثًا على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة.

إن النزاع العرقى لا يمكن نزع فتيله عبر الهيمنة على وظائف تكميلية ؛ فالأفراد المنتمون إلى جماعة عرقية ما يمكن أن يحلوا محل أعضاء جماعة أخرى ، وعلى هذا فإنهم قد يستفيدون أعظم استفادة من نجاح جماعتهم العرقية فى السيطرة الكاملة على عملية تخصيص الوظائف ، وبشكل عام تتصف المكاسب التى تقوم الحكومات بتوزيعها بأنها مثار مشاكل وصراعات ؛ فالمكاسب التى تحصل عليها جماعة ما عبر تشريعات ضريبية أو أية إجراءات أخرى تتخذها الحكومة لصالح تلك الجماعة تكون عادة على حساب مصالح الجماعات الأخرى . وهناك شكلان من أشكال التمييز يرتكزان على أساس الهوية الجمعية ، أحدهما متعمد تمامًا ، بينما يعتمد الآخر على عنصر المصادفة ، وكلا الشكلين ذو طبيعة صراعية .

بالنسبة للشكل الأول من أشكال التمييز العرقى فى مجال العمل والمعاملات التجارية ، فإنه يسود فى النظم الاقتصادية التى لا تعترف بالمنافسة الحرة ؛ لأن التمييز يتسبب فى خسارة اقتصادية للشركات التى تمارسه ، كما أنه يفتقر للفاعلية كما عبر عن ذلك "جارى بيكر" فى دراسته عن اقتصاديات التمييز [٢٠] . إن معظم الصراعات العرقية اندلعت فى المناطق التى غابت عنها سياسة المنافسة الحرة فى الاتحاد السوفييتى سابقًا ، وربما كانت هناك معارضة عرقية نشطة للمنافسة فى بعض تلك المناطق المشار إليها . إن قادة الجماعات العرقية المهيمنة يمكنهم إرخاء قبضتهم الحديدية على الأسواق والسماح بقدر من المنافسة الحرة إذا ما تيقنوا من أن قدرة سياسة إعادة تنظيم الأسواق سوف تتيح فرصًا أرحب لأفراد الجماعة ، أما إذا كانت

المكاسب الناجمة عن إعادة التنظيم غير مؤثرة فإنه من المتوقع احتدام الصراع بين الجماعات المتنافسة ؛ حيث تحاول كل منها حينئذ كسب محاباة الحكومة ، ومن ثم انحيازها لأعضائها ، ولا تتأتى هذه المحاباة لصالح جماعة ما دون الإضرار بمصالح الجماعة الأخرى .

أما ثانى هذين الشكلين من أشكال التمييز فإنه يقع عندما تختلف جماعتان عرقيتان لغويًا ؛ فعندما تتسنم إحدى الجماعتين موقعًا سياسيًا أو اقتصاديًا مؤثرًا ، فإنها تتحيز ضد الآخرين الذين يتكلمون لغة أخرى . إن التمييز العرقى لا يؤدى بالضرورة إلى سوء الأداء الاقتصادى ، وفى حقيقة الأمر فإن الانحياز اللغوى قد يكون مدفوعًا برغبة حقيقية فى زيادة الإنتاج التى يحتمل أن تزداد فى حالة قدرة الأفراد على التعاون مع بعضهم البعض ، وكذلك سهولة التواصل بينهم وبين الزبائن المميزين للشركة . إن السماح باستخدام لغتين دون تدخل من الدولة لتنظيم ذلك لمحاباة إحدى اللغتين ، قد ينجم عنه خسائر تصيب الأفراد الذين يتكلمون بلغة الأقلية ، ويتوقف حصولهم على الوظائف الملائمة على مدى إتقانهم للغة السائدة (لغة الأغلبية) فى المجتمع .

إن فرض القيود على التمييز العرقى يؤثر إيجابًا على الإنتاجية الاقتصادية ، وإن لم ينطبق هذا فى العادة على التمييز اللغوى ، وفرض القيود على التمييز اللغوى قد يفيد الجيل الحالى أو جيلين من المتحدثين بلغة الأقلية ، إلا أنه قد يحتمل أن يؤثر سلبًا على الفعالية الاقتصادية . إن السياسة اللغوية فى حد ذاتها ذات طبيعة صراعية ؛ حيث تتأثر الأطراف المستهدفة بهذه السياسة على نحو شديد التباين ، والجيلان أو الأجيال الثلاثة الحالية من الناطقين بلغة الأقلية سوف يكونون من الخاسرين إذا ما فقدت تلك اللغة جدواها ، أما الأجيال الحالية من الناطقين بلغة الأغلبية فإنهم سوف يخسرون مستقبلاً إذا ما قُدِّر للغة الأقلية البقاء على قيد الحياة وتفادى الانقراض .

---

(٢٠) Gary S. Becker, *The Economics of Discrimination*, 2nd ed. (Chicago: University of Chicago Press, 1971 <1957>).

لنفترض أننا نعيش فى ظل موارد اقتصادية محدودة وغير قابلة للنمو تقريبًا ، وأنه إذا تمكن أى منا من تشكيل جماعة تهيمن على مقدرات المجتمع ، فإنه يصبح بمقدورنا حينها أن نحصل لأفراد جماعتنا العرقية على أقصى ما يمكننا الحصول عليه من الموارد المتاحة ، وينجم عن هذا الوضع اندفاع بقية أفراد المجتمع للتكتل وتنظيم أنفسهم للدفاع عن مصالحهم ، وإذا أقدم هؤلاء على ذلك ، فإن الصراع يحتدم بيننا وبينهم بشكل مكشوف ، ولن يتردد أى زعيم سياسى طموح فى استثمار الموقف بدعم موقف الجماعة المهيمنة أملاً فى استقطاب دعمها مستقبلاً . إن كل المطلوب لتحويل الصراع بين جماعتين إلى نمط مكشوف هو تحديد هوية الجماعة العرقية والجماعة المناوئة لها ، وبعض الفروق الطفيفة قد تفى بالغرض ، ولا يقتضى الأمر وجود عداء شخصى بين فرد ينتمى إلى المجموعة (أ) وآخر ينتمى للمجموعة (ب) حتى يندلع عداء سياسى بين المجموعتين ، ببساطة لأن مصالحهما تتناقض . إن مصدر الصراع بين الجماعتين أمر يتفق عليه الطرفان كل الاتفاق ، ألا وهو : أن كلتا المجموعتين تستهدفان الحصول على الشىء نفسه ، أى الموارد المتاحة فى المجتمع .

وقد أعرب "ميلوفان دجيلاس" Milovan Djilas[*] بعد وفاة الرئيس تيتو بفترة قصيرة عن رأيه ، بأن النظام اليوغوسلافى لن تقوم له قائمة بعد خلو الحياة السياسة من "تيتو" ، وقال :

> **والآن ، بعد أن رحل "تيتو" ، وبتنا نواجه موقفا اقتصاديًا حرجًا ، فإن هناك ميلاً نحو المزيد من المركزية السياسية ، إلا أن هذه المركزية لن يكتب لها النجاح لأنها ستصطدم بقواعد سلطة سياسية مبنية على أسس عرقية فى جمهوريات الاتحاد**

(*) ميلوفان دجيلاس (١٩١١-١٩٩٥) : كاتب وسياسى يوغوسلافى ، وعضو بارز فى حركة المقاومة الشعبية التى قادها "تيتو" فى أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد شغل مناصب مهمة فى الحكومة وفى الحزب الشيوعى إلى أن تم عزله عام ١٩٥٤ لانتقاده النظام الحاكم . (المترجمون) .

السوفييتى السابق . إن ما نشير إليه هنا ليست القومية بشكلها الكلاسيكى ، بل إنها نمط أكثر خطورة ؛ إذ إنها قومية بيروقراطية تقوم على أسس المصلحة الاقتصادية الذاتية ، وهكذا ستكون نهاية المطاف للنظام اليوغوسلافى[٢١] .

إن المعايير التى تحكم الاختلاف والإقصاء يمكن أن تُرسى داخل الجماعة أو خارجها ، ومن ثم تضع أساس صراع المصالح بين الجماعات . إن صراع المصالح ليس سببًا كافيًا لاندلاع العنف ؛ فقد ينشأ صراع فى المصالح بينى وبينك للحصول على وظيفة واحدة متاحة لأحدنا ؛ إن أحدنا قد يلدّ فى الخصام إلى حد الاستعانة بقاتل مأجور لتصفية أحدنا جسديًا ، أو قد نختار الدخول فى منافسة شريفة يبذل فيها كل منا قصارى جهده للحصول على أفضل نتيجة ، ثم نسمح للخاسر بالاستفادة القصوى من أية فرص أخرى متاحة أمامه . إن الصراعات العرقية تُفضى عادة إلى المنافسة ، كما حدث إبان الازدهار الاقتصادى الذى شهدته يوغوسلافيا على يد "تيتو" عندما نجح السلوفينيون والكروات فى تحقيق مكاسب اقتصادية لا بأس بها ، على حين تخلف البوسنيون عن تحقيق مستويات مماثلة ، أما الصرب المقدونيون فإن أوضاعهم الاقتصادية كانت دون ذلك بكثير ، إلا أن أحدًا من هؤلاء أو أولئك قد لجأ للعنف الدموى بهدف تغيير الأوضاع القائمة آنذاك .

إذن ، لماذا اللجوء للعنف ؟ إن كثيرًا من الكتابات طرحت افتراضات عدة حول أسباب اللجوء للعنف ، وكان البغض العرقى هو أكثر الأسباب شيوعًا وراء المعاناة التى تكبدها اليوغوسلاف منذ عام ١٩٩١ ، وهو ما سنشرحه تفصيلاً فيما بعد ، أما السبب الثانى فتمثل فى الفوضى التى استشرت فى البلاد بعد وفاة "تيتو" ؛ حيث لم تعد هناك موانع مؤسسية يمكن أن تحول دون حدوث الصراعات العرقية ، ومن ثم فإن الجميع كانوا مستعدين لخوض غمار حروب لا هوادة فيها ، ولا معايير تحكمها . وتبنى وجهة

---

(٢١) Robert D. Kaplan, Balkan Ghosts: A Journey Through History (New York: St. Martin's, 1993), 75.

النظر المشار إليها هنا المحللون السياسيون الذين تبنوا وجهة نظر "هوبز" حول الصراع السياسي ، وتمثل وجهة نظره أساسًا لكثير من تفسيراتنا حول العنف العرقي ؛ ففي غيبة مؤسسات الضبط التي تنظم السلوكيات في المجتمع تسود نزعة وقائية إزاء كل أشكال الصراع ، فلو اندلع الصراع واتخذ شكلاً عنيفًا فإنه ينبغي عليّ تعزيز فرص بقائي على قيد الحياة بعد نهاية الصراع عبر تبني الأساليب الكفيلة بإنهاك قوى الخصم قبل أن ينال مني ، عملاً بالمبدأ الأساسي في أي صراع : "سوف أتخلص منك قبل أن تقاتلني" .

إن الدفاع عن النفس ضد أي هجوم محتمل (حتى لو لم يكن فعليًا) يعتبر سببًا كافيًا لإثارة صراع دموي شرس . إن درء المخاطر يعدُّ أمرًا كافيًا ، إلا أن الأخطار تزداد إذا لم نتخذ الإجراءات الوقائية الكافية ضد الأخطار التي قد تجابهنا نتيجة عدم التزام الطرف الثاني في الصراع بعدم اللجوء لاستخدام العنف لحسم الصراع ، ومن ثم لا يمكن الوثوق بما قد تضمره هذه الجماعة في نفسها . إن الجماعة العرقية التي تعتمد في تأسيسها على تنظيم تلقائي نسبيًا – مثال ذلك ما حدث مع صرب البوسنة – لا يمكن الوثوق في أية ضمانات تقترحها حول ما تكنّه في سريرتها إزاء المجموعات العرقية الأخرى . وفي حالتي الجيش الجمهوري الأيرلندي وصرب البوسنة ، مثلاً ، يؤدي الصراع الداخلي بين مختلف الفصائل داخل كل تنظيم منهما إلى فقدان مصداقية أي التزامات يتعهدون بالوفاء بها ؛ فالالتزامات المعلنة تنتهي إلى لا شيء .

وتكونت في عام ١٩٩١ لدى معظم قادة يوغوسلافيا رؤية تفيد بأن المستقبل يحمل في طياته انهيارًا مدويًا للنظام اليوغوسلافي عقب وفاة "تيتو" وتفسخ النظام اليوغوسلافي ، وما تلا ذلك من ارتباك وفوضى ، وسعت الجمهوريتان الأكثر ازدهارًا في الاتحاد اليوغوسلافي – أي كرواتيا وسلوفينيا – إلى نيل الاستقلال ، ومن سوء الطالع أن كرواتيا كانت تحتضن داخل حدودها أقلية صربية كبيرة الحجم ، فلو استقلت كرواتيا عن الاتحاد اليوغوسلافي فإن الصرب المقيمين فيها سوف يتساءلون عن وصفهم داخل الجمهورية الجديدة المستقلة ، وماهية المصير الذي ينتظرهم . ونظرًا

لسيطرة الصرب على الجيش الاتحادى والحكومة ، فقد كان من المحتمل جدًا أن يتدخلوا لإعادة الأمور لنصابها فى الجمهورية الكرواتية (المارقة) ، إلا أن الفرصة التى واتت كرواتيا كانت من الندرة بحيث لا يمكن إفلاتها ؛ حيث كانت الحكومة المركزية والاقتصاد فى حالة وهن شديد ، ومن ثم كان قرار الانفصال الذى أقدمت كرواتيا عليه ، وهكذا أعلنت كرواتيا استقلالها وانفصالها عن الدولة الأم ، ثم استدارت نحو الصرب المقيمين على أراضيها ودخلت معهم فى صراع مرير كلفها الكثير ، إلا أنها تحالفت معهم فيما بعد للقضاء على البوسنة . إن الانهيار المصحوب بأنهار من الدماء الذى أصاب يوغوسلافيا السابقة إنما جرى نتيجة لخليط من الانتهازية والعنف الوقائى .

إن وجهة نظر "هوبز" تصلح لتحليل كثير من الصراعات التى اكتسبت طابعًا عنيفًا ، وعاشتها دول مثل لبنان وأذربيجان وأرمينيا ورواندا وبوروندى والعراق ، ومجتمعات أخرى عديدة مثلها فى ذلك مثل يوغوسلافيا . إن الحكومات غير المستقرة، والتى أصابها الوهن بسبب الحروب والإخفاقات الاقتصادية أو الصراع على الخلافة السياسية هى حكومات عاجزة عن الحيلولة دون حدوث العنف على أراضيها ، ومن ثم فإن الصراعات التى تحدثنا عنها آنفًا ستتخذ مسارًا عنيفًا ، وبمجرد حدوث العنف كما هو الحال فى يوغوسلافيا يصبح اللجوء إلى أسلوب الوقاية من هذا العنف عبر ضربات إجهاضية ضده أمرًا لا يمكن تجنبه . إن المرء قد لا يحتاج لأن يبغض الأفراد المنتمين لجماعة عرقية مناوئة ، إلا أنه لا يمكنه أن يأمن كراهيتهم أو تهديدهم له . إن رؤية "هوبز" حول احتياج الجميع لحماية أنفسهم على نحو مبكر ضد الأخطار المحتملة حتى لا يصبحون ضحايا لحفنة من القتلة لا تزال صالحة للتفسير حتى فى الحالات التى تشهد صراعات عرقية منظمة نسبيًا ، وذلك باستثناء أنها تنطبق على المستوى الجمعى .

ومن باب المصادفة البحتة أن هذه الرؤية المعدلة لنظرية "هوبز" تصلح لتفسير النتائج الظاهرية لحالات التمرد على اختلاف أشكالها ؛ فجميعها تنتهى إلى أوضاع

أسوأ على المدى القصير ، فقد افترض "هوبز" أن أية ثورة ضد نظام قائم هى ظاهرة ضارة فى حد ذاتها ، حتى لأولئك المتمردين الذين قاموا بها ، كما ثبتت صحة ذلك الافتراض بالنسبة لجموع الشعب فى يوغوسلافيا على سبيل المثال(٢٢) ، ولم يستفد من نجاح الثورة سوى قلة من القادة (وربما بعض الآخرين بمجرد المصادفة البحتة) ؛ حيث زادت ثرواتهم وحسنوا أوضاعهم السياسية ، ومن سخرية القدر أن أولئك القادة الذين نجحوا فى تنمية ثرواتهم لم يقوموا بذلك من أجل رفاهية أبناء جماعتهم العرقية ، بل إنهم استثمروا أوضاعهم السياسة وما تجنيه من فوائد اقتصادية . إنهم حتى لم يقتفوا أثر أتباع "جيمى هوفا" Jimmy Hoffa (*) فى الحركة العمالية فى أمريكا ، فقد كان "هوفا" يقوم بتحصيل حصة من أرباح سائقى الشاحنات العاملين لديه وتخصيصها لرفع مستوى معيشة قطاع عريض من أعضاء اتحاد العمال الذى كان يترأسه (فى الوقت الذى يعمل فيه على خفض مستوى رفاهية بعض سائقى الشاحنات ، وأعداد هائلة من العاملين الذين لم ينضموا لعضوية الاتحاد الذى كان يترأسه) . وعلى المدى القصير أخفق القادة اليوغوسلاف أمثال "فرانكو تودجمان"

---

(٢٢) على الرغم من ابتعاد "بلجراد" عاصمة الصرب عن ميادين القتال التى شهدتها يوغوسلافيا ، فإن الفقر طال الكثيرين من سكانها بسبب الانهيار الاقتصادى والحروب . ففى ديسمبر ١٩٩٣ امتدت طوابير الخبز بطول ثلاثة أميال فى "بلجراد" New York Times, 19 December 1993, (p. I.20) وكانت العقوبات الاقتصادية المفروضة على جمهورية الصرب أحد أسباب تلك المشكلة ، بيد أن الاقتصاد الصربى لم يكن مؤهلاً بما فيه الكفاية لتبنى سياسات الانفتاح الاقتصادى واستيراد ضروريات المعيشة حتى لو لم يكن هناك عقوبات مفروضة على البلاد . وبدلاً من ذلك فقد كان عليه الاعتماد على المساعدات الخيرية الواردة من الخارج ، كما أن الصعوبات الاقتصادية التى عانى منها النظام كانت موجودة قبل اندلاع الحرب بفترة طويلة إلى أن تحولت إلى أزمة اقتصادية خانقة .

(*) جيمس ريدل هافا (1913-1975) James Riddle Hoffa : المعروف باسم "جيمى هافا" ، هو زعيم عمالى أمريكى أصبح رئيسا لنقابة سائقى الشاحنات عام ١٩٥٧ ، وقام بمحاولة لضم كل العاملين فى قطاع النقل فى نقابة واحدة . وقد أودع السجن فى قضايا غش وتحايل من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ . وتم اختطافه ثم قتله على الأرجح عام ١٩٧٥ . (المترجمون)

و"رادوفان Franjo Tudjman و"سلوبودان ميلوسوفيتش" Slobodan Milosevic كاراديتش" Radovan Karadzic فى اتباع أسلوب "هوفا" ؛ فقد كانوا مجرد كائنات طفيلية تغذت ونمت على حساب معاناة شعوبهم : إنهم يتذرعون بالفروق العرقية لتبرير سفك الدماء والاغتصاب الجماعي وتدمير المدن وحتى الاستئصال العرقى ، وقد لاحظ "فؤاد عجمى" (وآخرون) أن أولئك الزعماء يستدعون "مشاعر الأخوة والتشبث بالدين وصلة الرحم لتبرير ما يفعلون" (٢٣) . وبالنسبة لرأى "هوبز" فإنه من الخطأ التحدث أو الكلام عن الصراعات العرقية فى يوغوسلافيا وغيرها من الدول الأخرى بنفس الأسلوب الأرعن أو الطائش الذى يتبعه الآخرون عندما ينظرون إلى الصراعات العرقية باعتبارها ذات محصلة صفرية ، وعلى سبيل المثال فإن الكروات والصرب يتنازعون حول رقعة من الأرض حيث تكون قطع الأراضى المتاحة ثابتة ولا يمكن تغييرها . أما إذا كانوا يتصارعون حول السيطرة على الأرض فإنهم يقومون بتدمير الموارد والبشر على حد سواء فى كلا الجبهتين ، وتكون النتيجة عبارة عن جملة مكاسب تقضى عليها جملة خسائر . إنها ليست محصلة ثابتة وإنما هى محصلة سالبة ، وعلى الأقل فى المدى القريب قد تكون الصراعات الكامنة ذات نتيجة صفرية ، أما بالنسبة للصراعات الظاهرة أو المعلنة فإنها فى العادة تنتهى إلى حالة سالبة (أو سلبية) . وإذا ما استخدمنا المصطلحات الواردة فى نظرية المباريات ، فإن كل ما نحتاج قوله لوصف صراع كامل إن أى تغيير يصب فى خانة أحد الطرفين بمكسب ما يعود على الطرف الآخر بخسارة توازى المكسب الذى اغتنمه الطرف الأول . ومن المحتمل أن كلا الطرفين المتصارعين قد يخرجان بخسارة نتيجة هذا الصراع الكامل ، إلا أنه يستحيل أن يخرج كلا الطرفين رابحًا ، أو أن يكسب أحد الطرفين دون إلحاق الضرر بالطرف الآخر .

---

(٢٣) Faoud Ajami, "The Summoning," *Foreign Affairs 72* (September October 1993): 9.

إن المرء يمكن له أن يتخيل صراعًا مكشوفًا بل عنيفًا يؤدى إلى مكاسب خالصة على المدى البعيد نسبيًا ؛ فعلى سبيل المثال قد تقوم دولة ما بالاستيلاء على جزء من دولة ما لأن سكان هذه المنطقة تشترك أصولهم العرقية مع شعب الدولة المعتدية ، وهذا هو مكمن الصراع الذى نشب بين رومانيا والمجر حول ضم المجريين المقيمين فى رومانيا ، ولو قُدِّر لهؤلاء المجريين المقيمين فى رومانيا أن يصبحوا جزءًا من وطنهم الأم (المجر) ، فقد تتحسن أحوالهم المعيشية ، ويعم الازدهار والرفاهية المجموعات الثلاث : المجريون والمجريون المقيمون فى رومانيا وكذلك الرومانيون . وبالنسبة للرومانيين فإن تحسن أحوالهم المعيشية يتوقف على الامتناع عن الإنفاق على المجريين المقيمين داخل رومانيا ؛ لأنه كان يستنزف قدرًا كبيرًا من موارد الدولة الرومانية . إن الصراعات العرقية تنتهى بنتيجة واحدة تقريبًا ، ألا وهى لا خاسر ولا منتصر فيها ، ولو أمكن حل الصراع بين رومانيا والمجر على نحو يفيد الأطراف الثلاثة المتورطة فى المشكلة ، وذلك عن طريق نقل جزء من الإقليم الذى يقيم فيه المجريون فى رومانيا ليصبح تحت حكم المجر ، فإن الموقف بين رومانيا والمجر لم يكن فى أساسه مسألة صراعية بقدر ما كانت ناجمة عن سوء فهم متبادل بين الدولتين .

ولقد شاع فى الكتابات التى تناولت القومية فكرة مؤداها أن الأسباب الأساسية الكامنة وراء الصراع ليست أسبابًا اقتصادية ، وأن الأحداث التى تقع هى أمور لا علاقة لها بأى خيارات عقلانية[٢٤] ، وكما سيتضح لنا بجلاء عند مناقشة مسألة البغض العرقى فيما بعد ، فإن المحركات الأساسية للصراعات العرقية تكمن فى العبارات الإنشائية والمعتقدات الزائفة فى النظر للعالم . إن الكثيرين من القوميين المتشددين يعانون من المعتقدات الموغلة فى الأنانية ونفى الآخر ، وبأنهم يعتقدون فى قرارة أنفسهم أنهم شعب الله المختار ، ويمكن لهذا المعتقد أن يتعايش جنبًا إلى جنب مع

(٢٤) انظر على سبيل المثال مقالات "ووكر كونور" : Walker Connor, Ethnonationalism: The Quest for Understanding (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994).

وعى الشعوب بأنها بعيدة كل البعد عن العقلانية (٢٥) ، وعلى الرغم من سلمية هذا المعتقد بالاصطفاء والسمو على الآخرين ، فإنه قد يميل إلى وصم الآخرين بالدونية وصفات أخرى تقلل من شأنهم . إنه من العسير للغاية تفنيد ما يرد فى عبارة بلاغية لا تعد فى أفضل حالاتها أكثر من مجرد توصيف لأمر نود فهمه ، حتى بالنسبة للشخص الذى يقبل العبارة الإنشائية البلاغية ، فإنها تعود به للوراء للمسألة التى يراد شرحها: كيف ولماذا يتأتى للبشر أن يتعلقوا بمثل هذه المعتقدات الغريبة ؟

يبدو أن "ووكر كونور" Walker Connor يعتقد فى أن المعتقدات القومية هى التى تتسبب فى السلوكيات المرتبطة بالحركات القومية ، وبأنه يمكن البرهنة على أن كل التفسيرات الاقتصادية ليست "شرطا أساسيا لاندلاع الصراعات العرقية القومية"(٢٦) . وللأسف فإن البرهنة على عدم وجود صلة بين الأبعاد الاقتصادية والصراعات العرقية مسألة عسيرة ؛ لأن الصلة بين الطرفين لا تتخذ مساراً علَنِيًّا مؤكداً ؛ فالقضايا الاقتصادية (بمعناها الفضفاض الذى يتسع ليشتمل على الحوافز المرتبطة بالحياة المهنية للسياسيين والرفاهية للمواطنين) تهيئ فحسب مجالا لإمكانية نشوب الصراعات

(٢٥) اقتبس "كونور" أقوالاً أدلى بها أحد القوميين الأوكرانيين ممن يعتقدون فى أنهم شعب الله المختار ، وأوردها فى صفحة ٢٠٣ فى المقال المشار إليه فى الإحالة السابقة :

إننى على يقين بأن الجميع خلقوا سواسية

هذا ما يدلنى عليه العقل

إلا أننى أعلم تمام العلم أن أمتى متفردة

هذا ما أشعر به فى مكنون فؤادى

إن الحياة فى ظل التناقضات قد تكون مسألة معتادة بالنسبة للقوميين المتطرفين ؛ فالقوميون اليونانيون يعتقدون أنه من المنطقى منح الإقليم الذى يقيم فيه اليونانيون فى ألبانيا حكمًا ذاتيًا أو ضمّه لليونان ، وأنه من المنطقى كذلك عدم الاعتراف للأقليات المقيمة فى اليونان بأية حقوق : Hugh Poulton, *The Balkans: Minorities and States in Conflict*, (new ed. London: Minority Rights Publications, 1993 <1991>), 225.

(٢٦) Connor, Ethnonationalism, 146

ومن ثم فإن العنف عبارة عن مسألة منفصلة تعتمد فى استثارتها على وجود ظواهر محفزة على حدوثه . ومن بين هذه الظواهر المحفزة تبرز وفاة "تيتو" والكفاح الذى قاده "ميلوسوفيتش" ورفاقه من الشيوعيين الفاشلين لاستمرار إحكام قبضتهم على مقاليد الأمور فى البلاد ، على الرغم من عجزهم الواضح عن إدارة الشئون الاقتصادية فى البلاد ، علاوة على الرغبة العارمة لدى زعماء سلوفينيا وكرواتيا فى الانعتاق من الكوارث الاقتصادية التى ألمت بهم نتيجة الاستمرار فى الارتباط مع يوغوسلافيا السابقة . لقد تبدَّت أسوأ تجليات القومية فى يوغوسلافيا عقب تلك الأحداث وليست سابقة عليها ، أو كانت سببًا فى حدوثها ، وفى حقيقة الأمر تجلت أسوأ تلك المظاهر بعد نهاية حرب ضروس طحنت الجميع ، وهو ما سنعرض له تفصيلاً عند الحديث عن البغض العرقى .

إن ترتيب المعتقدات والأحداث مسألة بالغة الأهمية فى هذا المقام ؛ لأن مضمون جوانب الزيف المرتبطة بالقومية تتحدد أو تُسخَّر حسب موقعها فى خطة سياسية ما ، ويطرح "كونور" سؤالاً حول ماهية الأمة ، ثم يجيب بنفسه عن السؤال قائلاً : إن الأمة عبارة عن "أكبر جماعة يمكنها الاستحواذ على ولاء الفرد بداعى علاقات القرابة المحسوسة" . إن التأكيد هنا على كلمة "محسوسة" *felt* لأننى قد أنقاد للإحساس برابطة ما دون القدرة على الزعم موضوعيًا بأننى أمتلك هذه الرابطة . إن "كونور" يتحدث عن الاقتناع الحدسى فى مقابل الاقتناع الموضوعى(٢٧) . إن تزييف التاريخ وتلفيق البلاغات العسكرية الواردة من مواقع المعارك والعبث بالمعلومات المتعلقة بالفروق اللغوية والعرقية والتغطية على النوايا الحقيقية للقادة والزعماء ، كل ذلك يمكن استخدامه عبر وسائل الإعلام المملوكة للدولة وخاصة التلفزيون بهدف تأجيج الروح القومية والالتزام القومى الذى لم يتسبب أساسًا فى تلك الأحداث التى أججت الحس القومى ، إلا أنه يمكن استخدامها عند اندلاع حوادث عرقية أخرى . إنه بسبب هذه

---

(٢٧) Ibid., 202, 212.

المعتقدات الغريبة التى تم تسخيرها حتى تحولت إلى نوع من القومية الجماهيرية ، والتى تعتبر ظاهرة حديثة تمامًا ، فهى تتطلب اتصالات مكثفة وهى الاتصالات نفسها التى تستخدم لبث الرؤية الكونية للإنسانية ، وعلى العكس من ذلك تمامًا ، يمكننا أن نرى بشكل يدعو للاستغراب التوكيد العنيف للتفوق العرقى الذى انتشر فقط بسبب وسائل الإعلام التى وصلت إلى عمق الثقافة الريفية بما تتسم به من محدودية تقترب من الجهل .

البغض العرقى

يستشهد "روبرت كابلان" Robert Kaplan بمقتطف من قصة الروائى الكرواتى البوسنى "إيفو أندريتش"(*) Ivo Andric الحاصل على جائزة نوبل فى الآداب عام ١٩٦١ ، والتى كان قد كتبها عام ١٩٢٠ ، يقول فيها : "نعم ، البوسنة هى بلد الكراهية ، تلك هى البوسنة ... (فى) أعماقها الخفية ..تخفى الكراهية المحرقة ، وأعاصير مدمرة من الكراهية الدفينة والمعلنة ... إذن فأنت محكوم عليك أن تحيا فوق فوهة بركان ضخم قد يخرج الحمم من آن إلى آخر حين تنشطه شرارات الحب والغضب والمشاعر العنيفة" (٢٨) . ويبدو ذلك وكأننا نقرأ

(*) إيفو أندريتش (١٨٩٢-١٩٧٥) : روائى وكاتب قصة قصيرة يوغوسلافى ، وكان عضواً فى الحركة الثورية القومية فى البوسنة والهرسك قبل الحرب العالمية الأولى ، وقام بعدد من المهام الدبلوماسية فى ظل المملكة اليوغوسلافية ومنها عمله كسفير للمملكة فى ألمانيا . من أعماله الروائية : "جسر على نهر درينا" The Bridge on the Drina (1945)، و"امرأة من سراييفو" . The Woman from Sarajevo (1945) حصل على جائزة نوبل فى الآداب عام ١٩٦١ . (المترجمون)

(٢٨) ورد هذا الاقتباس فى : "Robert D. Kaplan, "A reader's Guide to the Balkans, New York Times Book Review, 18 April 1993, p. 31، وقد استشهد "كابلان باقتباس بضعة سطور من رواية "أندريتش" Andric لتفنيد الادعاءات الشائعة التى تزعم أن أهل البوسنة قد لا يستطيعون كره الصرب إلى ذلك الحد إذا كانوا قد حققوا هذا القدر من التقارب على مستوى التزاوج فيما بينهم وحسن الجوار فى سراييفو .

"دستويفسكى"(*) Dostoevsky أو "كافكا"(**) Kafka أو "بو"(***) Poe، ونرى شخصاً متخيلاً من شخوصهم المميزة، والذى يستحق التعامل معه روائيًا ؛ لأنه شخص درامى مختلف عن الشخص العادى ، ولكن الأمر لا يبدو على أنه إضفاء سمة على شعب بأكمله . لكن كلاً من "كابلان" و"آندريتش" ينظران إلى ذلك الشخص المتخيل على أنه شخص يجسد أبناء البوسنة فى العموم ، ويراه "كابلان" عاملاً محدداً دقيقًا للثقافة اليوغوسلافية ، إضافة إلى ذلك فإن وجهة النظر المعتادة فى التقارير الصحفية ترى أن "الكراهية الكامنة فى نفوس الجيران" هى "المكون الأساسى" فى أى صراع عرقى عنيف(٢٩) .

والقول إن خصوصية البغض الذى يميز أهالى البلقان تثير فزع اليوغوسلافيين يستثير غضب الكُتَّاب اليوغسلاف المتعاطفين مع معاناة إخوانهم (٣٠) ، ولا يمكن أن نستند إلى رواية فى الدراسة العلمية للكراهية العرقية حتى لو كان كاتبها قد حصل

(*) فيودور ميخائيلوفيتش دوستويفسكى : (1821-1881) Feodor Mikhailovich Dostoyevsky روائى روسى تجمع أعماله بين التصوف الدينى والاستبصار النفسى العميق ، ومن أشهرها "الجريمة والعقاب" (1866) *Crime and Punishment* و"الإخوة كرامازوف" (١٨٧٩-١٨٨٠) *The Brothers Karamazov* (المترجمون)

(**) فرانز كافكا : (1883-1924) Franz Kafka روائى نمساوى (من أصل تشيكوسلوفاكى) عاش فى أوائل القرن العشرين ، وتتخذ أعماله المكتوبة كلها باللغة الألمانية سمة امتزاج الواقع بالخيال المتزجة بلمحة من السخرية اللاذعة، وغالبًا ما تكون رسمًا لشخوص يشعرون بالوحدة والعذاب والقهر، ويمثلون إحباطات الحياة الحديثة . من أشهر أعماله "المحاكمة"(١٩٢٥) *The Trial* و"القلعة" (١٩٢٦) *The Castle* (المترجمون).

(***) إدجار آلان بو : (1809-1840) Edgar Allan Poe شاعر وكاتب قصة قصيرة وناقد أمريكى . اتسم شعره وقصصه القصيرة بالكآبة والغموض . (المترجمون)

(٢٩) الاقتباس بين علامات التنصيص ورد فى مجلة Economist فى مقال يتناول الصراعات العرقية الحالية *The Economist*, 21 December 1991, p. 45. .

(٣٠) انظر على سبيل المثال : Bogdan Denitch, Ethnic Nationalism: *The Tragic Death of Yugoslavia* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994).

على جائزة نوبل فى الآداب ، فإذا كانت الرواية ترتكز منهجيًا على التاريخ ، فينبغى أن يكون ذلك واضحًا بشكل منهجى أيضًا . إن الإشكالية الظاهرة فى أطروحة أن الكراهية العرقية تغذى الصراع العرقى هى أن معظم الجماعات المشاركة فى الصراع كانت على علاقة جيدة ببعضها البعض فى فترات كثيرة من التاريخ ، وفى ميزان التاريخ فإن لحظات الانهيار الكارثى والتحول إلى العنف إنما هى تلك "اللحظات" ، وفيما بين تلك اللحظات هناك تداخل فعلى ، على سبيل المثال كان الكروات والبوسنيون جيرانًا ملاصقين للصرب فى يوغوسلافيا ، وجمع التعاون بينهم اقتصاديًا وعلى مستوى المؤسسات ، فضلاً عن علاقات المصاهرة التى وطدت الأواصر بينهم .

أضف إلى ذلك أن كثيرًا من المشاركين فى حروب البوسنة المريعة أنكروا وجود مشاعر الكراهية ، وذكر أحد القتلة الذى شارك مع قوة من الكوماندوز فى هجمة وحشية أودت بحياة عدة مئات من الكروات فى "موستار"(*) Mostar قائلا : "أنا فعلاً لا أكره المسلمين ، ولكنى أريد قتلهم جميعا بسبب الوضع الذى نحن فيه " (٣١) . لقد كان ينوى أن يبقى بعيدًا عن الحرب ، لكن الوضع فى موستار طاله وصنّفه كقاتل ، ثم خيّره : "قف وحيدًا أو اترك المدينة ككلب وكخائن ." (٣٢) ، وكان يجب أن يختار "إما أن يترك جماعته تمامًا أو أن ينتمى إليها تمامًا" . لقد تربى وترعرع بين أصدقاء من المسلمين والصرب ، لكنه عندما رآهم بعد اشتداد وطأة الصراع لم يجد ما يقوله لهم ، وبدلاً من أن يترك جماعته اختار أن يحمل شارتها ، وسرعان ما تحول إلى سفاح يقتل المدنيين المحاصرين ، ويسفك دماء الرجال والنساء والأطفال سواء أكانوا مسلحين أم

(*) مدينة تقع جنوب غرب البوسنة والهرسك ، وهى أهم مدن البوسنة ، ويرتكز اقتصاد هذه المدينة على صناعة القماش والدخان والصناعات الغذائية ، وقد تأثر اقتصادها سلبًا فى أثناء الحرب بين الجماعات العرقية المتطاحنة التى امتدت من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥ ، وقد سيطر الكروات على المدينة مع نهاية عام ١٩٩٣ . (المترجمون)

(٣١) Robert Block, "Killers," New York Review of Books, 18 November 1993, p. 10.

(٣٢) Ibid., 9.

عزلاً ؛ لأنه فى نهاية المطاف ، وفى هذا العالم الاستباقى ، إذا لم تقتل من لم يمت بعد فقد يطلق عليك الرصاص من الخلف وأنت تغادر المكان ، ومن ثم فقد كان يتبع أسلوب مراقبة المسلمين وتحديد تحركاتهم ليتمكن من نصب شراكه لقتلهم .

وكانت البدائل المتاحة أمام ذلك القاتل الكرواتى كريهة ، ومن ثم كان اختياره كريهًا ، ولكنه لم يكن مختلفًا كثيرًا عن فكرة أو مفهوم "الجنتلمان" *gentilhomme* فى فرنسا ؛ فمنذ قرون خلت كان ذلك "الجنتلمان" يختار أن يرتكب جريمة قتل فى مبارزة بالسيف عن أن يطرد من مجتمعه ، وقد حصل ذلك "الجنتلمان" على امتياز الاحترام من الأعمال الأدبية التى أضفت عليه قبولاً من خلال أسلوبه الراقى وحتى من إنسانيته ، ولم يسبق تقديم القتلة بطريقة رومانسية فى العالم بأسره .

وما يبدو باعثًا على الدهشة أن ذلك القاتل الكرواتى لا يحتاج لتبرير جرائمه أخلاقيًا بأكثر من الموقف الكريه الذى وجد نفسه فيه ، ولا يبدو أنه يحتاج لتبرير جريمته بخطأ ارتكبه ضحاياه ؛ فهو يعرف تمامًا أنهم لا يستحقون ما يحدث لهم ، غير أن سوء طالعهم أوجدهم فى ذلك المكان بالذات . ويرى كثير من المشاركين فى مثل تلك المذابح أن ما قاموا به من أعمال وحشية يبررها اعتقاد مزعوم بأخطاء ارتكبتها الجماعة العرقية الأخرى ، حيث دخل فى يقين الصرب - كما يعتقدون - أن المسلمين الكروات والألبان ارتكبوا أعمالاً وحشية كذريعة عقلانية لتبرير ما اقترفوه هم من مجازر ، وإذا لم يجد هذا الزعم سندًا له على أرض الواقع فقد يجد له مكانًا ما فى الخيال أو فى الأساطير ، ويجدر بالذكر أن القاتل الكرواتى فى "موستار" لم يكن فى حاجة لأكاذيب "ميلوسوفيتش" و"تودجمان" وأساطيرهما لإعطائه ضوءًا أخضر للقتل ، فهو يعترف بوضوح أن الأمر برمته لا يعدو كونه مصلحة شخصية .

وقد يسود البغض العرقى فى بعض السياقات ، مثل تلك التى تمارس فيها جماعة عرقية قهرًا علنيًا على جماعة عرقية أخرى لفترة طويلة من الزمن ، مثلما كان الحال فى جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وجواتيمالا وأماكن أخرى كثيرة مثل رواندا وبوروندى بعد ثلاثين عامًا من المجازر العرقية ، ولكن إذا لم يقم من تقع عليهم الكراهية

بأعمال عدائية منتظمة ، يصبح من الصعب استمرار البغض الأصيل بمرور الأجيال ، وغالبًا ما يرتبط المصطلح "فطرى" primordial بمثل هذه الاستحالة الظاهرة ، فيبدو الأمر هنا أننا قد فسرنا شيئًا ما فى حين أننا لم نفعل سوى نعته بصفة ما ، ثم نتقدم من موقف من لا يعرف ، وهو موقف يصف ما لا نفهم ولا نستطيع تصديقه حين يظهر لنا بكل جوانبه .

ويستشهد "دوركايم"(*) Durkheim بتعبير فطرى لا يخلو من الجنون إلى حد كبير ولكنه لا يخلو أيضًا من الجاذبية ، خاصة أنه ليس مزعجًا ، ذلك التعبير الذى كتبه مؤرخ الأديان فى القرن التاسع عشر "دارمستيتر"(**) J. Darmesteter هو : "واحسرتاه على طالب العلم !" ، ثم أتبعه بقوله : "الذى يدرس الأمور المقدسة دون الغوص فى أعماق وعيه وما لم يدمر من كيانه ؛ حيث ترقد أرواح أجداده فى خلوة تنبعث منها روائح البخور العبقة بين آنٍ وآخر" (٣٢) .

وربما تكون الافتراضية الأساسية للفطرة التى لم يعلن عنها فى آليات "نظرية لامارك"(***) Lamarckianism التى تنسب الطبيعة البشرية المعاصرة إلى حصيلة ما تعلَّمته الأجيال السابقة ، وفى هذه النظرية لكل طبيعته الإنسانية المستقلة التى

(*) إميل دوركايم : (1858-1917) Emile Durkheim عالم اجتماع فرنسى ، ومؤسس علم الاجتماع، وعرف بدراسته للقيم الاجتماعية والاغتراب . من أهم أعماله "قواعد المنهج السوسيولوجى" *The Rules of Sociological Method* (1895) (المترجمون)

(**) جيمس دارمستيتر : (1849-1894) James Darmesteter عالم فرنسى متخصص فى دراسة الأديان ، واشتهر بدراساته للغة الفارسية القديمة ، وتعتبر دراسته فى الأساطير الزرادشتية (١٨٧٥) من أول أهم أعماله . (المترجمون)

(٣٢) Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method* (New York: Free Press, 1964 <1895>)، وقد ضمّن "دارمستيتر" ذكريات الطفولة المرتبطة بالاحتفالات الدينية فى قائمة الأشياء التى يحتاجها الدارس الكفء للدين .

(***) النظرية اللاماركية Lamarckianism : نظرية الارتقاء من خلال السمات المكتسبة التى وضعها عالم الطبيعة الفرنسى "جان- بابتست لامارك" (1744-1829) Jean-Baptiste Lamarck التى يذهب فيها إلى أن الارتقاء ينتج عن وراثة الصفات المكتسبة . (المترجمون)

كونّها من تاريخه واستمدها منه ، ولنتصور مثلاً ما يلى من المتضادات : فرد من تكساس وآخر صربي ، وشخص أسترالى أبوريجينى وآخر باريسى راقٍ ، أو شخص نيجيرى من الإيبو Igbo وآخر أرمينى ، وفرد يابانى وآخر سنهالى من سريلانكا !!! بالطبع ، وبناء على هذه النظرية ، لا بد أن نعترف أن البعض منا خليط متنافر ممتزج بعناصر لا تخلو من التنوع ، مما يجعلنا أشبه بطبق السلاطة غير المتقن ، والذى زادت مكوناته عن الحد المطلوب ، ولكن على الأقل ليس من المحتمل أن يجتمع عدد كافٍ من مثل تلك الأخلاط المتنافرة لتكون قادرة على الهيمنة ، كجماعة عرقية ، على غيرها من الجماعات .

ومن الواضح أن الرؤية "شبه اللاماركية" quasi-Lamarckian رؤية ساذجة ، تلك السذاجة التى لا يخلو كثير من التعليقات الخاصة بالصراع العرقى منها ، سواء على مستوى الصحافة أو على مستوى كثير من المراجع الأساسية ؛ فمثل تلك الهوية ليست فطرية أو مبتكرة أو بدائية أو أساسية ، كما أنها – وعلى وجه الخصوص – ليست سابقة لوجود المجتمع . والواقع أنه يمكننا أن نطلق كلمة "فطرى" على بعض من صفاتنا ، فعلى سبيل المثال نحن نشترك بالتأكيد مع كائنات أخرى عديدة فى غرائز فطرية ، ولكن السلوك الاجتماعى المكتسب لا يمكن وصفه أنه فطرى ؛ فمفهوم الهوية العرقية ليس مفهوما غريزيا ، ولكنه مفهوم قائم على نظرية ، فإذا كان لديك هوية عرقية فقد اكتسبتها أثناء ممارستك لحياتك ، ولم تفهمها من معركة كوسوفا التى دارت رحاها عام ١٣٨٩ ؛ فالتاريخ الذى عاشه من سبقونا قد يكون له دور ما فى اهتماماتنا بالصراع العرقى ؛ لأنه قد يوضح بعض الاحتمالات التى لم تكن واضحة على مستوى الحدس ، وقد يوجهنا التاريخ أيضًا إلى مكامن حرصنا على حماية أنفسنا استباقيًا .

وبافتراض أنه ما من أحد أفاد من آليات نظرية "لامارك" الخاصة بالإرث الجينى ، فكيف تأتّى للشباب اليافع فى البوسنة أن يبغض أفراد الجماعات العرقية البوسنية الأخرى ؟ فمن المقنع أن يكره المسلمون الصرب فى ظروف الحرب الأهلية الشرسة ؛

حيث يغتصب الجنود الصرب النساء المسلمات بشكل منظّم بوضوح ، ويقومون بهجمات متعمدة يغض زعماء الصرب الطرف عنها ، ويدمّر الصرب والكروات المساجد والبيوت بشكل منتظم مستخدمين مدافع الهاون والقذائف الصاروخية ، وكذلك بتفجير الديناميت بشكل منتظم أو عشوائى . ولكن كيف أمكنهم أن يفعلوا ما فعلوه بعد أربعة عقود من السلام والتعاون وحسن الجوار وعلاقات المصاهرة فيما بينهم ؟ بالتأكيد كان هذا هو الحال فيما قبل الحرب بينهما فى التسعينيات من القرن العشرين ، وفى المقابل كانت الحرب هى التى سبقت البغض العرقى الموجود الآن ، ولذلك ، تبدو المسألة أقرب إلى أن تكون أكذوبة على الإنسانية لتأكيد أن البغض العرقى لعب الدور المسبب للعنف فى يوغوسلافيا .

الهوية العرقية والحرب

وباستخدام لغة أكثر منطقية ، يمكننا القول إن القومية ترتبط بظاهرتين مختلفتين لهما علاقة بالحرب : أولهما أن القومية ترتبط غالبًا بالدول القومية التى تحارب بعضها بعضًا ، وثانيها أنها ترتبط غالبًا بالقوميات المختلفة داخل الدولة الواحدة : مثل الأيرلنديين الكاثوليك فى المملكة المتحدة ، والأرمن واللتوانيين فى الاتحاد السوفييتى سابقًا ، والهوتو والتوتسى فى بوروندى ورواندا ، والأكراد فى عديد من الدول ، وغالبًا ما تكون الحرب فى الحالة الأولى سابقة على القومية سببيًا ، أما فى الحالة الثانية فإن سبب الحرب الأهلية - على الأقل جزئيًا - هو القومية المحلية .

وبالنسبة للظاهرة الأولى ، فإن القول بأن الحرب سابقة على القومية لا يعنى بالطبع أن القومية تطل برأسها بعد بدء حرب ما ؛ إذ عادة ما تكون القومية وسيلة لحشد الجماهير حين تدق طبول الحرب : سواء فى أثناء الحرب أو استعدادًا للحرب . لقد استغلت القيادات النازية الشعارات القومية لحشد الشعب الألمانى ثم أشعلوا الحرب ، واستمروا أثناءها فى رفع تلك الشعارات القومية ، وقد يكون من المسلم به أن

القادة النازيين أنفسهم كانوا يتصرفون من منطلقات قومية ، وفى تلك الحالة فإن القومية كانت جزئيًا سببًا للحرب ، ولكننا نستطيع القول إن القيادات القومية ساهمت فى رفع صوت القومية الجهورى كوسيلة لتعبئة الجماهير للحرب[٣٤] ، ومثل تلك التعبئة لها ما يبررها ؛ لأن التنسيق بين قوى شعبية على نطاق واسع يعد شكلا من أشكال القوة ، إذا أخذنا فى الاعتبار أن المستوى المثالى للتنسيق لدى حكومة تسعى للحرب هو أن يكون على مستوى الأمة ككل أو قريبا منه .

وفى حالة القوميات الفرعية ، قد يعتقد أفراد جماعة قومية فرعية أن باستطاعتهم الاستفادة على المستوى الفردى إذا حققت الجماعة الفرعية مكاسب على حساب جماعة أخرى ، وهنا قد تكون هناك استجابة للشعارات القومية أو العرقية أو الدينية التى قد تكون وليدة اللحظة أو من خلال جهود عمدية يخطط لها من يطمح لتقلد السلطة . إن "إمكانية التنسيق فى جماعة عرقية ما ينطوى على إمكانية الصراع فيما بين الجماعات" ، فإذا لم يكن التنسيق ممكنًا ، بمعنى أن جماعة ما لم تتمكن من الحصول على سلطة فى الإطار الحكومى ، فلن يكون الصراع فى هذه الحالة مبررًا ، أو إن لم تحقق مكاسب من وراء جماعة أخرى أو تتمكن من التسلط عليها ، سيكون حافز تنسيق الفرد مع جماعته الخاصة ضعيفًا ، ولكن عادة ما تكون هناك مصلحة متاحة نتيجة للسلوك التعاونى الطامح للفوز بسلطة سياسية .

إن القومية فى حالة الحرب تلعب دورًا انتهازيًا إلى حد ما ؛ حيث إنها عنصر تنسيقى مهم ليس فقط للعمل الجمعى الذى تقوم به الجماهير ، بقدر ما هى فى حد ذاتها قوة كاررزمية لحشد الشعب خاصة فى أوقات الحرب ، وببساطة هى متاحة كمصدر لمثل هذا التنسيق ؛ ولذلك يُستعان بها . وهناك دوافع أخرى ممكنة ، وخاصة

---

(٣٤) هذا هو الشكل العام للقومية الذى يجذب الانتباه فى بعض أفضل الأدبيات الحديثة ، انظر على سبيل المثال : Hobsbawm, *Nations and Nationalism*, وأيضا John Breuilly, *Nationalism and the State* (Chicago: University of Chicago Press, 1985 <1982>).

الدوافع العالمية ، التى لا يمكن أن تكون بالفاعلية نفسها مثل ذلك المصدر ، أى القومية ، فقد أخفقت نداءات "وودرو ويلسون"(*) Woodrow Wilson بعد الحرب العالمية الأولى بالالتزام بالمُثُل الإنسانية وتحطمت فى بلاده وخارجها على صخرة المعارضة الوطنية ، وقام ستالين بتعبئة الشعب السوفييتى بالخطب القومية النارية وليس على الشعارات الشيوعية فقط ، وترجع القوة والنجاح الفورى الذى حققه فيلم "ألكسندر نفسكى"(**) Alexander Nevsky عام ١٩٣٨ للمخرج "سيرجى آيزنشتاين"(***) Sergei Eisenstein إلى الصورة العرقية والقومية التى قدمها للألمان فى مقابل صورة الروس ؛ حيث كانت ألمانيا النازية بقيادة هتلر تمثل القوة الصاعدة التى تهدد الاتحاد السوفييتى فى ذلك الحين (٣٥). وفى مثل تلك الظروف تكون الطبقة الاجتماعية والدين وحتى النزعات الإنسانية عوامل لتعبئة الشعوب ، وقد يستغل العاملان الأولان للتنسيق بين أفراد الشعب لخوض الحرب ؛ حيث كان الدين ذريعة للحروب الصليبية ، وكان كذلك فى أزمان وأماكن أخرى ، ولكن الهويات القومية وتلك المتمركزة حول العرقية تبدو متناسبة مع اشتعال الحروب .

والواقع أنه ليس هناك ما هو أصيل فى القومية مما يستدعى الحرب ، وهناك أمثلة على القومية "النقية" pure nationalism، بمعنى أن ينتمى الأفراد لأمة معينة أو

(*) وودرو ويلسون (١٨٥٦-١٩٢٤) : الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢١ . تقدم باقتراح تأسيس عصبة الأمم فى مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ لتضمينه كتوصية فى معاهدة فرساى . حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩١٩ . (المترجمون)

(**) ألكسندر نافسكى (١٢٢٠؟-١٢٦٣) : بطل قومى روسى ، تحالف مع المغول بعد غزوهم روسيا ونصبوه أميرًا على "كييف" . (المترجمون)

(***) سيرجى آيزنشتاين (١٨٩٨-١٩٤٨) : مخرج روسى من أهم المخرجين فى تاريخ السينما ، ويعد فيلمه "ألكسندر نافسكى" (١٩٣٨) من الأفلام السينمائية المهمة ، وهو أول أفلامه الناطقة . (المترجمون)

(٣٥) مما لا ريب فيه أن تصوير البطل القومى هو ما أدى إلى سحب الفيلم بعد اتفاق عام ١٩٣٩ بين الألمان والسوفييت ، انظر : Ephraim Katz, *The Film Encyclopedia* (New York: Putnam, 1982 <1979>), 383.

لجماعة عرقية فرعية دون أن يكون لديهم شعور بالنفور إزاء جماعة أخرى تدفعهم لتفريغ شحنات العداء فيها ، ودون وجود هدف يمكن تحقيقه بشكل أفضل من خلال التنسيق العام كما هو الحال فى الأهداف العرقية . ويفترض "ميلفل هيرسكوفتز"(*) Melville Herskovits أن كثيرا من مظاهر التمركز حول العرقية لدى الجماعات "الأنثروبولوجية" anthropological peoples أمر ينطوى على الاعتدال من زاوية القومية النقية (٣٦) ، ودافع الشاعر الألمانى "يوهان جوتفريد هيردر"(**) Johann Gottfried Herder فى القرن الثامن عشر عن القومية المسالمة nonaggressive nationalism، وكذلك "أشعيا برلين"(***) Isaiah Berlin ؛ حيث كانت له رؤية مفادها : أن تكون إنسانا هو أن تملك الراحة المعرفية لمفهوم الوطن ، وأن تكون بين أقرانك وعشيرتك (٣٧). وقد يكون هناك ما يعرف بسيكولوجية الالتزام القومى التى لا تدفع إليها المصلحة بأى شكل فاعل ، ولكن يمكن لقائد ما ينزع إلى الحرب أن يتلاعب بمنطق "هيرسكوفتز"

(*) ميلفل هيرسكوفتز (١٨٩٥-١٩٦٣) : أنثروبولوجى أمريكى ، أسس أول برنامج أمريكى للدراسات الأفريقية عام ١٩٥١ فى جامعة نورث ويسترن . (المترجمون)

(٣٦) Herskovits, *Cultural Relativism, 102-3.*

(**) يوهان جوتفريد هيردر (١٧٤٤-١٨٠٣) : فيلسوف ألمانى وناقد أدبى ، ساعدت كتاباته على ظهور مدرسة الرومانسية الألمانية . دعا إلى تحرير الأدب الألمانى من التأثيرات الأجنبية ، وكتب عدة مقالات أوضح فيها فكرة أن الهوية القومية يتم التعبير عنها بلغة الأمة وآدابها . يعتبر كتابه "ملاحظات فى فلسفة تاريخ الإنسان" (1784-1971) *Outlines of a Philosophy of the History of Man* جامعا لأغلب أفكاره وإسهاماته فى الفلسفة . (المترجمون)

(***) أشعيا برلين (١٩٠٩-١٩٩٧) : مؤرخ وفيلسوف بريطانى ، ركزت أعماله على الفلسفة السياسية ومفهوم الحرية . يعدّ أحد مؤسسى المجال الموضوعى المعروف الآن بتاريخ الفكر . من أبرز أعماله "عصر التنوير" (١٩٥٦) The Age of Enlightment، و"أربع مقالات عن الحرية" (١٩٦٩) *Four Essays on Liberty* . حصل على لقب "فارس" عام ١٩٥٧ ، وحصل على وسام الاستحقاق البريطانى عام ١٩٧١ . (المترجمون) .

(٣٧) Isaiah Berlin, *Vico and Herder* (New York: 1976)، انظر أيضًا وجهات نظر "برلين" الحديثة فى ضوء القوميات الجديدة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق فى مقال : "Two Concepts of Nationalism: An Interview with Isaiah Berlin," *New York Review of Books* (21 November 1991), pp. 19-23.

البسيط بالمغالطة فى "ما هو قائم وما ينبغى أن يكون" لتعبئة الدعم الشعبى ، وتحويل الشعور القومى إلى شعور ينطوى على توق للقتال .

وأخيراً ، لنلاحظ أنه إذا كان هناك اهتمام بأقدار الجماعة كما أشرت إليه بإيجاز سابقًا ؛ فقد يكون من المستحيل فعلياً حل كثير من الصراعات العرقية والقومية بطريقة مباشرة ، فإذا رامت جماعة عرقية أو أمة معينة الاستفادة من بعض السياسات فسوف تكون الفائدة على حساب جماعة أو أمة أخرى ، وقد لا تحل الصراعات بين جماعتين عرقيتين بالحلول الوسط التى تتضمن الحصول على مكاسب متبادلة من خلال الوضع الراهن ، وقد يمكن التغلب على مثل هذه الصراعات فى نهاية الأمر من خلال الأرباح الاقتصادية المرتفعة التى كانت ثمرة للتعاون كما هو الحال فى مجتمعات غرب أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين ، حين أمكن لأرباح التجارة والاقتصاديات الحرة أن تغمر مكاسب الانفصالية القومية وتطفو فوقها ، ويبدو أن كبار رجال الأعمال فى إقليم "كويبك" الكندى فى السبعينيات من القرن العشرين قد انتهوا إلى أن المكاسب التعاونية التى ستعود عليهم من البقاء فى الفيدرالية الكندية تفوق المكاسب التى قد تعود عليهم فى حالة الانفصال . إنه من دواعى السخرية اللاذعة التى يثيرها احتدام الصراع العرقى فى الاتحاد السوفييتى السابق ، فشل الاقتصاد السوفييتى فى أن ينأى بالشعب عن إمكانية التكسب كلٌ على حساب الآخر ، وأخفق فى أن يجعل ما هو مأمول من الكسب المتبادل أفضل من الكسب الناتج عن صراعات ، وإذا ألقينا نظرة سريعة على معدلات التنمية المنخفضة بشدة حول العالم ، فنحن نتوقع صراعات عرقية عنيفة عند تلك المعدلات ، وذلك جزئياً له أسباب انتهازية ؛ حيث قد تطالب جماعة عرقية ما بإعلان هويتها ثم تعلن الحرب على الآخرين ، وقد يكون ذلك للحصول على مكاسب تعود على أفرادها .

ومن سوء الحظ ، إذا استفادت جماعة عرقية من أن لها اليد الطولى على جماعة أخرى ، عند ذلك يتوفر للجماعة الأخرى الدافع لردع الجماعة الأولى ، وقد ذهب

"ديفيد هيوم"(*) David Hume إلى القول بأن هناك طريقتين ردع بهما الأنجلو – ساكسونيون بقيادة الملك "إدجار" (**) King Edgar الدانماركيين ، فقد قام الأنجلو – ساكسونيون ببناء قوات بحرية لصد أى هجوم يقوم به الدنماركيون الأجانب الذين كانوا يهاجمون أحيانًا عن طريق البحر ، وقاموا بردع الدانماركيين المدنيين بأساليب قمعية أينما وجدوا ، و"لم يجرؤ الدانماركيون الأجانب على الاقتراب من بلد يتمتع بمثل هذا الوضع الحصين ، ومن ثم رأى الشعب الدانماركى أن الدمار الحتمى هو النتيجة المترتبة على قيامهم بالتمرد وإثارة الاضطرابات"(٣٨) ؛ وبمصطلح الداعين لنظرية الردع الحديثة modern deterrence theory، يمكن القول إن الأنجلو – ساكسونيين قاموا بالردع من خلال المواجهة مع الدانماركيين الأجانب ، وبعقاب الدانماركيين المدنيين .

والشكل الأساسى للردع الذى تتخذه الجماعات العرقية المتطاحنة فى دولة واحدة ذريعة لمحاربة بعضهم البعض هو تنويعة ثالثة ؛ فهم يقومون بالردع من خلال هجمات استباقية ، ويمارسون أساليب قمعية ضد الجماعات المناوئة حيثما كانوا للحيلولة دون صعود نجمها ، ولم يكن الأنجلو – ساكسونيون فى حاجة إلا لأن يكونوا أقوياء أمام الدانماركيين الأجانب لدرء صراع عنيف ، وكان عليهم استخدام العنف مع المدنيين الدانماركيين للرد على العنف الموجه إليهم والانتقام لأنفسهم . ويبدو أن الجماعات العرقية فى جميع أنحاء العالم تشترك جميعًا فى العنف استباقًا لذلك الذى قد يقع عليها ، وهم فى ذلك يشبهون زعماء المافيا الذين يسعون لقتل منافسيهم على الزعامة لدرء المعاناة عن أنفسهم فى المستقبل .

(*) ديفيد هيوم (١٧١١–١٧٧٦) : فيلسوف ومؤرخ إسكتلندى . من أبرز أعماله "عن الطبيعة البشرية" (١٧٣٩–١٧٤٠) *A Treatise of Human Nature*، و"أنماط الخطاب السياسى" (١٧٥٢) *Political Dis courses* (المترجمون) .

(**) الملك إدجار (٩٤٤–٩٧٥) : المعروف بالملك المسالم The Peaceful Kingعرف عصره بالصمود الوطنى ، وإصلاح الكهنوت وتحسين النظام القضائى وبناء أسطول بحرى لصد هجمات الفايكنج الإسكندافيين . (المترجمون)

(٣٨) David Hume, *The History of England*, vol. 1 (Indianapolis, IN: Liberty Press, 1983 <1778>), 97.

خاتمة

مجمل القول ، إن انتماء الفرد للجماعات العرقية ليس ارتباطًا فطريًا أو مفرطًا في العقلانية بشكل ما ، من حيث إن الجماعة لها الأولوية على المصلحة الذاتية ، ولكنه انتماء عقلاني ؛ إذ ينتمي الأفراد لهذه الجماعات لأن في ذلك خدمة لمصلحتهم ، وقد يكون ذلك الانتماء ذا فائدة لهم من حيث إن الانتماء القوى لها يتيح فرصًا لاعتلاء المناصب تحت سيطرة الجماعة ، ولأن الجماعة توفر لهم نسبيًا بيئة أكثر أمانًا وراحة ، كما أن الأفراد يقيمون انتماء هم للجماعة من خلال المعلومات والقدرات التي يكتسبونها في أثناء حياتهم في ظل الجماعة التي تكتسب القوة من التنسيق بين أعضائها ، وتلك القوة هي التي تمكنها من التصدى للجماعات الأخرى ، ومن هذا المنطلق تكون الجماعة مؤثرة لدرجة كبيرة على أعضائها الذين قد يميلون - دون أى سند - إلى الاعتقاد بأن الخير متأصل في هذه الجماعة وليس فقط مكتسبًا .

وينطوى كثير من تفاصيل الطبيعة البشرية في كل حالة منفردة على بناء اجتماعى ، غير أن ذلك يعنى بصفة أساسية أن الفرص وتكلفتها والمكاسب هي في حقيقتها - إلى حد كبير - دلالة على ما قام به الآخرون أو ما يقومون به ؛ حيث يمكن لمواطن في أمريكا الشمالية اختيار أن يصبح محاميًا مؤثرًا أو صاحب مشروع ، وذلك لتوافر الفرص التي تتيح له ذلك ، ولكن مثل هذه الاختيارات محدودة بالنسبة لمواطن كينى أو بنجلاديشى عادى ، أو مواطن بوسنى عادى في أوائل تسعينيات القرن العشرين ، إلا أن هناك قيودًا تبدو نتاجًا للتفاعل الاجتماعى ؛ مثل الأفراد - في مجتمعات مختلفة - الذين يخضعون لقيود تفرضها معايير مختلفة ، ويبدو أن مثل هذه القيود تلعب دورًا كبيرًا في توصيف الجماعات التي ينتمى إليها الأفراد ، وتلعب المعايير ذات البناء الاجتماعى دورًا محوريًا في نشأة الهوية العرقية والحفاظ عليها في كثير من الجماعات المتنوعة . إن الجدل حول كثير من هذه المعايير ، وخاصة تلك التي تدفع إلى الولاء للجماعات يتمثل في أنهم يعملون بجدية لأنهم يخدمون مصالح خاصة بهم ، حتى وإن كان تحقيقها غالبًا ما يتطلب طرقًا معقدة قد تكون عائقًا للضالعين فيها .

الفصل الثالث

بعض اقتصاديات التكوين الرأسمالي والصراع العرقي

رونالد وينتروب(*)

١ - مقدمة

أحاول فى هذه الورقة الاستعانة بآليات بسيطة من النظرية الاقتصادية لفهم العرقية والصراع العرقى والقومية ، ونقطة الانطلاق لهذا التحليل مجموعة من الظروف التى صنعتها مكاسب التجارة ، مثلما الحال بالنسبة للظروف التى صنعتها النظرية المعيارية للغطاء النقدى فى الاقتصاد العالمى standard neoclassical theory، غير أن حقوق الملكية هنا ملزمة ماديًا ، فإذا نَحَّيْنا ذلك جانبًا سيظل لدى الناس الرغبة فى عمليات التبادل ، ولكن سيظل القلق يساورهم من احتمال وقوعهم فريسة للغش والتدليس . وهناك آليات للسمعة الطيبة لحل هذه المشكلة (Klein and Leffler 1981, Shapiro 1983)، إلا أن تلك الآليات باهظة التكاليف . وتنشأ مشكلات مشابهة فى الممارسات السياسية يمكن تمثلها فى المقايضة السياسية فى ظل غياب الإلزام

(*) أشعر بالامتنان لكل من "جويل فرايد" Joel Fried و"هيلتون روت" Hilton Root و"ثيو أوفرمان" Theo Offerman و"روبرت يونج" Robert Young، وكل المشاركين فى سيمنار فيلا كولومبيلا الخاص بموضوع القومية لتعليقاتهم المفيدة واقتراحاتهم . قدّمت هذه الورقة عام ١٩٩٢ فى لقاءات جمعيتى Public Choice Society و European Public Choice Society . كما أتقدم بالشكر لمؤسسة Lynde and Harry Bradley Foundation للمساهمة المالية التى قدمتها .

القانونى (حيث يعجز الفرد عن رفع دعوى قضائية ضد أحد السياسيين لأنه حنث بوعوده الانتخابية) ، وفى إطار الأسرة (حيث لا يستطيع الآباء المسنّون أن يشتكوا أبناءهم فى المحاكم فى حالة عدم مساندتهم لهم حين يبلغون أرذل العمر) .

وفى الواقع ، لقد ناقشت فى موضع آخر (Wintrobe 1992) أن العائق المحورى لفهم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فى النظرية الاقتصادية الحديثة هو افتراض الإلزام غير المكلف لحقوق الملكية (وهو افتراض ضمنى غالبًا) ، وبمجرد طرح هذا الافتراض جانبًا سيصبح من الممكن تفسير كثير من أنماط السلوك الإنسانى ، خاصة محاولات إرساء "علاقات" مثل الثقة أو الحب أو السلطة أو النفوذ ، باعتبار أنها محاولات عقلانية لإرساء قواعد يتم على أساسها عمليات التبادل . يجدر بالذكر أن مثل هذه النماذج السلوكية محورية فى كثير من الأبحاث الحديثة الرامية إلى ربط علم الاقتصاد وعلم الاجتماع (على سبيل المثال : (Coleman (1990), Akerlof (1991), or Frank (1988) وفى كل هذه الأعمال يكتشف المرء طابعًا شخصيًا جديدًا – وهو طابع كائن (كائنة) اجتماعى – اقتصادى *homo (femina) socio-economicus (a)*(*) [أو كليهما] ، تختلف فيه الكائنة الاقتصادية عن الكائن الاقتصادى *homo economicus فى أن سلوكها لم تحدده الوظيفة النفعية فقط ، ولم تحدده قواعد تقييد الثروة أو الدخل كما تنص على ذلك النظرية الاقتصادية التقليدية بالنسبة لحقوق الملكية غير المكلفة ماديًا ، ولكن تحدده طبيعة العلاقات التى تتداخل فيها أو يتداخل فيها أيضًا .

هناك سبيل فعال بشكل خاص لإرساء أساس للتبادل مهما اختلفت الظروف ، وهذا السبيل هو الاستثمار فى شبكات عرقية أو "الثروة العرقية" ethnic capital . إن

(*) « الكائن الاقتصادى » أو "رجل الاقتصاد" : economic man مفهوم يُشار به فى بعض النظريات الاقتصادية إلى مَنْ يتمتع بالعقلانية ويتصرف بناء على المصلحة الشخصية ، ويُستخدم باعتباره "نموذجًا" للإنسان العاقل homo sapiens الذى يسعى لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لنفسه بناء على المعلومات المتوفرة لديه عن الفرص والعوائق التى قد تصادفه – سواء طبيعية أو مؤسسية – لتحقيق الأهداف التى يرمى إليها . وقد أرسيت قواعد هذا المدخل فى نماذج معينة فى العلوم الاجتماعية وخاصة علم الاقتصاد . (المترجمون)

العامل المشترك فى الثروة العرقية هو وحدة الدم كأساس للانضمام "لعضوية" الشبكة العرقية ، وتكمن أهمية هذا المعيار فى أن بوابات الدخول والخروج من هذه الشبكة مغلقة (فى نطاق جيل) . وسأقدِّم اقتراحًا فى القسم الثانى بأن ذلك يعطى الشبكات العرقية بعض المزايا كدعم لعمليات التبادل ، وأنها تفسّر جزئيًا استمرار وجود العرقية فى المجتمعات الجديدة . ولكن إذا لم تتمكن الثروة العرقية من التحرّك من جماعة إلى أخرى ، فسينتج عن ذلك أن المنافسة بين الجماعات العرقية لن تمكنّهم من الحصول على أنصبة متساوية من المكاسب ، وسيترتب على ذلك أن التفاوت فى المكاسب ، ومن ثم الدخول ، يبقى على ما هو عليه ، والنتيجة أن الجماعات العرقية الناجحة تبث الخوف والغيرة لدى الجماعات الأخرى ، فى حين يوصم أفراد الجماعات العرقية ذات الدخل المنخفض بالعار . إن هذه التباينات المقترنة بالطبيعة الصفرية للدخول الاقتصادية تتضمن أن هناك إمكانية حتمية للصراع بين الجماعات العرقية (من منطلق : إن لم تستطع اللحاق بهم فاضربهم) ، وهنا لا يمكن لقوى السوق تنظيم ذلك أو الحدّ منه . وبدلاً عن ذلك ، ومن زاوية أن القوة العرقية "معدية" ، فزيادة قوة شبكة عرقية واحدة تثير الخوف لدى الجماعات الأخرى ، وعلى المنوال نفسه فإن قرار أمة بزيادة مخزونها من الأسلحة سيثير خوف الأمم الأخرى ، وغالبًا ما يكون الجزاء من جنس العمل ، وكما تشير "باربرا وارد" Barbera Ward : " لا شىء يستنهض الإحساس الوطنى سوى الوعى بأحاسيس الآخرين الوطنية" (Ward 1959, 19) .

إن النسق العام لهذه الورقة هو ما يلى : يوضح القسم الثانى استشراء تكلفة التعاملات فى الاقتصاد الحديث التى تتسبب فى العوائد المتزايدة للدخول الاقتصادية والمطالبة بتوفر عنصر الثقة ، أو توفر شبكات تعمل على تحصيل تلك العوائد بشكل فعّال . ويبين القسم الثالث مظاهر القوة والضعف فى الشبكات العرقية . أما القسم الرابع فهو يدخل فى عمق الجماعة العرقية ، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الثروة العرقية والاستثمارات التى يصنعها الآباء ليرثها الأبناء عنهم . وإنى أفترض لأغراض تحليلية أن الآباء أنانيون ، وأنهم فى الحقيقة يستثمرون أبناءهم على أمل أنهم سيجنون عائد

ذلك منهم في مستقبل أيامهم ، كما أوضح أن الملمح المتميز الثانى للاستثمارات العرقية مقارنة بالأنواع الأخرى من استثمار الأبناء كرأس مال بشرى عام أنها تعمل على "تدعيم الذات" *self-enforcing*، بمعنى أن الأبناء لا يمكنهم الحصول على عوائد رأس المال دون التعرض "للضغط العرقى" **ethnic pressure** فى ضرورة ردّ صنيع آبائهم لهم وتضحياتهم من أجلهم . وتبدو تلك السمة تحديدًا ذات جاذبية خاصة للآباء ، ولكن ليس للأبناء بالضرورة . وبالتالى ، ومن وجهة نظر الأبناء ، سيلجأ الآباء إلى المبالغة فى استثمار أبنائهم كرأس مال عرقى . كما أوضّح كذلك ملابسات صراع الأجيال الذى يدفع بالأبناء إلى ميول سلطوية واستبدادية ، كما وصفه "أدورنو وآخرون" **Adorno, et. Al. (1950)** فى "الشخصية التسلطية" *The Authoritarian Personality* . أما القسم الخامس فهو تطبيق لنموذج المشكلة القومية ، خاصة عودة ظهورها فى الكتلة السوفييتية السابقة .

٢- المطالبة بالثقة أو الشبكات العرقية

تنطوى نقطة البداية فى هذا التحليل على افتراضين سيتضحان من خلال هذه الورقة ، باستثناء القسم الخامس منها حيث لن يتم العمل بالافتراض الأول كما سيشار إليه . وهذان الافتراضان هما : ١) إن كل الأفراد عقلانيون بالمعنى المعيارى للمصطلح فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة **neoclassical economic theory**، بمعنى أنه إذا وقف الفرد أمام بديلين فسيكون قادرًا على اختيار أحدهما ، وأن هذا الاختيار سيكون متسقًا (معه أو معها) ، و ٢) إن حقوق الملكية أو العقود ملزمة ماديًا، وقد لا تكون موجودة أحيانًا .

ويتضمن الافتراض الثانى أنه فى أى تبادل هناك إمكانية أن ينكث أحد الأطراف عهوده أو يخلف التزاماته ، وقد أشار إلى هذه المشكلة "كلاين" و"لفلر" (١٩٨١) و"شابيرو" (١٩٨٣) فى سياق أسواق السلع عالية الجودة فى لغة السوق ؛ حيث

يفترضون أنه لا يمكن للمستهلكين التمييز بين السلع عالية الجودة أو منخفضة الجودة قبل الشراء ، فما الذى يمنع أية شركة من إنتاج سلعة منخفضة الجودة وبيعها على أنها عالية الجودة ؟ بيَّن "شابيرو" أن هناك ثلاث حالات مطلوبة لابد أن تدخل فى اعتبارات الشركة فى عدم غش عملائها : ١) احتمالات البيع المستقبلية ، ٢) سمعة الشركة المسبقة فى تسويق سلع عالية الجودة ، ٣) شهرة الشركة بالأسعار المميزة للسلع عالية الجودة مقابل تعويضها عن استثماراتها السابقة لتكوين سمعتها وكرادع للغش التجارى ؛ فإذا كانت القيمة الحالية للأسعار التى سيتم تحصيلها من المبيعات المستقبلية وافية بالقدر الكافى للتغلب على مكاسب مؤقتة ناتجة عن الغش والتدليس (أى "استحلاب" سمعتها) فلن يكون الغش فى مصلحة الشركة . وجوهرياً يتيح السعر المرتفع مبرراً للمستهلك للثقة فى هذه الشركة ، وكما ذكر "كلاين" و"لفلر" فالمستهلك يدفع للشركة "مال حماية" فى شكل سعر مرتفع لتأكيد الوفاء بتعاقداتهم بإتاحة سلع عالية الجودة . وبهذا تحل الأسواق مشكلة الالتزام بالثقة أو بالتعاقدات حتى فى غياب حقوق الملكية الملزمة بقوة القانون .

والمشكلة الوحيدة فى هذا الحل من وجهة نظر المستهلك أن السلعة مرتفعة السعر، ولكنه مجبر على دفع هذا السعر ؛ لأنه يُمثِّل القيمة المخفَّضة التى تعادل الأرباح الضخمة التى ستجنيها الشركة من الغش ، وذلك حتى لا تضطر إليه . والمستهلكون ممن هم على استعداد لدفع هذه القيمة لا يتعرضون للغش ، ويحصلون على قيمة جيدة للمال المدفوع ؛ فهم يقيمون فى فندق الهوليداى إن ، ويبتاعون الإسبرين من إنتاج شركة باير ، ويعملون على أجهزة آى بى إم للحاسب الآلى ، ويحملون حقائب ماركة سامسونايت ... وهلم جرا . والحل البديل لدى المستهلك هو بناء علاقة ثقة مع وكيل محلى : صيدلية محلية ، شركات تجميع الحاسب الآلى ... إلخ ، وتكلفة "إشارة" الثقة أو بنائها على أساس بائع – مستهلك يمكن أن تقل بوضوح عندما يكون هناك تعامل متبادل بين الطرفين نقيضاً للإشارات غير الشخصية للسوق العام . هنا يمكن للثقة أن تصف العلاقة الخاصة إلى حد ما بين البائع – المستهلك ، ويمكن اعتبار هذه العلاقة

"شبكة" . وقد حلَّل كل من "بريتون" و"وينتروب" (١٩٨٢) و"كولمان" (١٩٩٠) علاقات الثقة المشار إليها ؛ حيث أشار "بريتون" و"وينتروب" إلى أن هذه العلاقات تمثل رأس مال لأنها توفر سوقًا للعائدات المستقبلية ، أى المكاسب الناتجة عن التبادل التى تجعل الثقة ممكنة وإلا لن تكون موجودة ، وقد وضعنا أيضًا تصورًا عن الكيفية التى يتشكل بها رأس المال المشار إليه ، وللتوضيح لنفترض أن الطرف (أ) يقدم للطرف الثانى (ب) فرصة لخداعه (وضع (أ) ثقته فيه) ، ووجد (ب) فرصته ليكون فى حال أفضل ماديا على حساب (أ) : هنا سنرى أن التكلفة التي يدفعها (أ) تعتمد على حجم الفرصة التى يوفرها بالنظر إلى أن هذه التكلفة هى حجم الفاقد إذا قرر (ب) أن يخدع (أ) ، وطالما لا يستغل (ب) الفرصة الممنوحة له فهو يظهر على أنه جدير بالثقة ، وهنا ستكون التكلفة على (ب) مساوية للفرصة التى منحت له ، والنتيجة النهائية لهذا الإجراء الذى يقوم فيه (أ) ببث الإشارة ، ويقوم (ب) بالاستجابة هى أن هناك بنية لرصيد إيجابى هو أن "(أ) يثق فى (ب)" ، ويمكن أن تتراكم الثقة أكثر إذا كان هناك تبادل تجارى بين (أ) و(ب) ؛ حيث إن التجارة توفر فرص الغش والتدليس ، ومن ثم تعطى خيار التخلّى عنهما . ومهما يكن من أمر فالعملية معقدة ؛ حيث إن "الإشارات" التى يتم إرسالها قد يُساء فهمها ، وبالتالى يتم تبسيط العملية وتقل تكلفة بناء الثقة عندما يكون لدى الطرفين سمات مشتركة مثل لغة أو عرقية مشتركة وما إلى ذلك (للمقارنة انظر : Landa 1981) .

وفى الواقع ، فإن علاقات الثقة على جانب من الأهمية ، وعلى وجه الخصوص فى سوق العمالة ، والمدخل هنا هو التخلِّى عن افتراض حقوق الملكية الملزمة غير المكلفة ، ومن الأمور التى تعمل على إظهار مشكلات الإلزام أن يحاول الموظفون الإهمال فى العمل إذا كانت رقابة صاحب العمل على مستوى أدائهم مكلفة بالنسبة له ، وقد طوَّر "بالو" و"سامرز" Bulow and Summers (1986) نموذجًا يقسم فيه الاقتصاد إلى "أعمال جيدة" و"أعمال رديئة" ؛ فالأعمال الجيدة هى التى تكون فيها الرقابة على الأداء مشددة ، وهنا تدفع الشركة رواتب مجزية وتأمين وظيفى وإمكانيات الترقية وما إلى

ذلك لمنع الإهمال فى العمل ، أما الأعمال الرديئة فهى على العكس ؛ حيث تكون الرقابة على الأداء أكثر تساهلاً . بالطبع ستكون هناك محاولات للغش فى الأعمال "الجيدة" إلا إذا فرضت الشركة عقوبات على ذلك ، ومع هذا إذا كانت الأسواق على درجة من الشفافية ، فالعامل الذى يفصل من عمله للغش يستطيع دائمًا أن يحصل على عمل آخر بالراتب نفسه الذى كان يحصل عليه ، وهنا يكون العقاب مستحيلاً . وبالتالى لابد أن تزداد الرواتب فى القطاع الجيد بما يزيد عن معدل الإنتاج لتوفير آلية للعقاب ، وبالتالى يواجه العاملون فى القطاع الجيد الذين تسول لهم أنفسهم الغش احتمال القبض عليهم أو الفصل ، وقد ينتهى بهم الأمر إلى العمل فى قطاع ثانوى (ردىء) . وفى المقابل لابد أن تكون إمكانية أن يغش العامل أقل من احتمالية ضبطه متلبسًا بالغش مضروبًا فى تكلفة خلو الوظيفة (أى الفرق بين القيمة الحالية المفترضة للدخل من وظيفة فى القطاع الجيد فى مقابل القطاع الردىء) . الأمر ببساطة أن الوظائف فى القطاع الجيد محددة ، ومن يحصل على تلك الوظائف يعنى أنه يحصل على دخل يتناسب مع السعر المرتفع الذى يحصل عليه منتجو السلع عالية الجودة طبقًا لنموذج "شابيرو" .

وربما يكون أكثر الدروس أهمية من هذه النماذج هى أنه حالما ننحى جانبًا افتراض حقوق الملكية الملزمة غير المكلفة ، ستصبح الدخول الاقتصادية سمة سائدة فى اقتصاديات الصناعة ، وغياب الإلزام يُولِّد الاحتياج للثقة ، ولا تُولِّد الأسواق الثقة إلا عن طريق العوائد ؛ حيث تمنع آليات السوق الغش فقط فى حالة أن يتم جنى العوائد التى ينبغى أن تكون مساوية للمكاسب التى قد تأتى من طريق الغش .

وبالطبع فإن مشكلة الإلزام نفسها تفرض نفسها فى الأسواق السياسية ؛ حيث يقطع الساسة عهودًا خاصة فى وقت الانتخابات ويتوقعون التأييد فى المقابل ، فما الذى يحول بين الساسة والنكث بعهودهم فى مثل هذا التبادل ؟ وما الذى يحث المواطنين والجماعات على تقديم الدعم الذى وعدوا به ؟ مرة أخرى ستكون الإجابة هنا

أن كلا الطرفين فى السوق سيحاول وسيبحث عن الأدوات التى تُولِّد الثقة (أى الولاء السياسى) بشرط أن تتضمن تلك الأدوات توزيع العوائد . ولشرح ذلك هناك شكلان من الآليات المؤسسية التى تُولِّد الولاء السياسى وهما المشروعات الحكومية التى توفّر الفرص السياسية والمناصرة السياسية ، وذلك إذا تصورنا أن الأسواق السياسية هو المقابل المرآوى لأفضل الأسعار والأجور فى الأسواق الاقتصادية ، فإذا لم تصل المشروعات الحكومية بالشروط السابقة إلى حد التبذير أو الإفراط فى الإنفاق ، أو لم تنصرف المناصرة الحكومية عن من يستحقها إلى من سواه ، فذلك مؤشر لنجاح تلك الآليات فى توزيع عوائد ، وبالتالى توليد الولاء .

تلخيصًا لما سبق ، تعمل العوائد على "توطيد" علاقات الثقة فى أسواق الإنتاج والعمالة التى نجدها فى الشركات وفى الإجراءات السياسية أيضًا ، من حيث إنها علاقات متغلغلة فى نسيج المجتمع الصناعى الحديث ؛ فالشخص العادى فى المجتمع الذى يرغب فى شراء السلع والحصول على الخدمات بأسعار معقولة دون وقوعه ضحية للغش ، ويرغب أيضًا أو يتمنى أن يحتفظ بوظيفة "جيدة" ، ويتمنى الحصول على حصّته من إنعامات الساسة ، أو حتى يتمنى أن تنعكس آراؤه فى السياسة العامة ، سيكون على ذلك الشخص بالتالى إقامة شكل بالغ التعقيد من الاستثمار القائم على الشبكات ؛ فكل سلعة وكل خدمة يتمنى الحصول عليها ، حيث تزيد احتمالات وقوعه فريسة للغش ، سيضطر فيها إلى الاستثمار فى علاقة ثقة معينة ، ولن يكون شراء بعض السلع والخدمات منتظمًا ؛ بحيث إن هذا الشكل من الاستثمار لن يستحق المعاناة ، وسيعيد ذلك الشخص حساباته بالنسبة للاستثمار فى هذه العلاقات ، حيث يمكن أن تضيع إذا انتقل ذلك الشخص لنطاق سلطة جديدة . والمحصلّة العامة أن استراتيجية الاستثمار المثلى أمر فى غاية التعقيد (توزيع الاستثمارات فى الثقة بين كل العلاقات الممكنة والمختلفة) ، فما يريده هذا الشخص بالفعل هو الدعم المالى المتبادل الذى يتوفر فى شكل الشبكات العرقية ، وهو ما سنتناوله فى القسم التالى .

٣- الاستثمارات الرأسمالية العرقية

المنافع

١) **الهدف العام :** لا ترتبط الشبكات العرقية عادة بالبنية الاقتصادية فى المجتمع ، وخلافًا للأشكال الأخرى من الشبكات كالتجمعات التخصصية أو المهنية أو الاجتماعية أو الدينية أو غيرها من الشبكات ، نرى أن الشبكات العرقية متعددة الأغراض . ولشرح ذلك فلنتصور مثلاً أن شخصًا إيطاليًا انتقل إلى تورنتو فى كندا (حيث توجد هناك جالية إيطالية كبيرة) ، سيستفيد بالطبع من علاقاته مع الإيطاليين للعثور على مسكن وخدمات جيدة بالنسبة لأعمال الأدوات الصحية (أعمال السباكة) وشراء سيارة والحصول على وظيفة والعثور على شريكة حياة ... إلخ ومثل كل الشبكات العرقية ؛ فالجالية الإيطالية فى تورنتو لديها نوعان من الموارد : نوع خاص ، كما فى الأمثلة التى وردت فى القسم السابق ، ونوع عام تشكّل فيه الجالية الإيطالية فى تورنتو تكتُّلاً انتخابيًا ، وتستخدم هذه القوة السياسية للحصول على عوائد سياسية لأعضاء الشبكة . بناء عليه ، بمجرد وصوله (أو وصولها) إلى تورنتو سيكون لديه الاختيار : سيبدأ فى إجراءات البحث فى السوق عن شريكة حياة ووظيفة ومسكن وسباك ... إلخ (ليس بالضرورة بهذا الترتيب) ، وفى هذه الحالة قد يتعرض لصعوبات من قبيل أن يكون ضحية للغش عدة مرات ، أو من قبيل أن يدفع مبالغ طائلة مقابل ما يريده (اختيار مسكن مريح فى بناية فخمة ، وظيفة فى شركة مرموقة ، اختيار عامل الخدمة بناء على حجم إعلانات الشركة فى دليل الهاتف ... إلخ) . أما الخيار الثالث فهو الانخراط فى الجالية الإيطالية فى كندا : بأن يتوجه إلى الكنيسة ويرتاد المناسبات الاجتماعية ويتوجه للتصويت بناء على توجيهات الجالية (أعنى التصويت للحزب الليبرالى)، وأن يحصل على وظيفة فى شركة فى مجال المعمار والمقاولات ، ... وهلم جرا . إن إجراءات هذا الاستثمار سهلة ، وسيجد الشخص من يرشده خطوة فخطوة .

٢) **حظر الدخول والخروج من الشبكة العرقية :** تتفرد الشبكات العرقية فى أن "العضوية" فيها تتحدد بناء على صلات الدم ، ومن الصعب على غير أعضاء الشبكة الدخول فى هذه العضوية ومن الصعب أيضًا على أعضاء الشبكة الخروج منها ، وهذا يحل إحدى المشكلات المميزة للشبكات ، وتحديدًا إذا تحولت ميزات الانضمام للشبكة إلى عائدات ملموسة فسيرغب آخرون فى الانضمام إليها ، ومن ثم تقل موارد الاستثمارات الأولية "لأعضاء الشبكة" ، إضافة إلى ذلك - ولأن العضوية إلى حد ما إجبارية لا اختيار فيها - فإن حلَّ جزء من الصعاب المعتادة التى قد يواجهها أعضاء الشبكة فى بناء علاقة ثقة أمر يسير . مثال آخر عندما يلتقى شخص ألمانى بشخص من بنى جلدته ويبرمان معًا صفقة تتطلب الثقة ، فلن يكون الطرف الآخر الألمانى موضعًا للشك "إلى حين" ؛ لأن عائد رأس المال الألمانى مرتفع مؤقتًا ، وبطبيعة الحال فإن مستوى ألمانيتهما الموضح عاليه التى يستخدم فيها الشخص الآخر تعبيرات ألمانية ، يبدو كأنه يسرى على كل مظاهر التعامل بينهما كما يسرى أيضًا على المناسبات الاجتماعية الألمانية ، وتسرى مثل تلك الحسابات على ما دون ذلك ، ولكن - من حيث المبدأ- قد يكون ذلك ساريًا إذا كان هو أو هى ألمانيًا (أو فرانكوفونيًا أو يهوديًا) أو لم يكن . وبشكل جزئى يحدث ذلك لأن العرقية التى ينتمى إليها الشخص ليست اختيارية تمامًا ، ولكنها تتأكد من خلال مواقف الآخرين (بالتحديد اليهود الذين أكَّد الألمان عرقيتهم تحت الحكم النازى) .

ومثلما هو أمر صعب إن لم يكن من المستحيل على غريب عن جماعة عرقية الدخول إليها ، فالأمر نفسه ينطبق على أعضاء الجماعة العرقية ولكن فى الخروج منها ، فمن الممكن أن يتزوج رجل أسمر امرأة بيضاء ، ويعيشا فى منطقة سكنية يقطنها ذوو البشرة البيضاء ، ويعمل فى شركة يملكها ويديرها ذوو البشرة البيضاء ... وهكذا ، ولكنه حين يجد نفسه فى منطقة سكنية مجاورة عن طريق "الخطأ" سيجد الآخرين يصيحون به :"مرحبًا بالأخ!!" ، ومما قد يثير دهشته أنه قد ينتبه إلى أنه فى الوقت الذى لا تسير فيه الصلات الأخرى على منوال واحد ، فإن الصلة العرقية الأصيلة تكون أحيانًا أقرب إليه مما قد يتصور ، ويحدث ذلك بالتحديد إذا اكتشف أنه لن يخرج من

الجماعة لأنه عضو فيها ، ولا يتيح له الغرباء عن الجماعة إدراك هذه الحقيقة ، ويتم تجاوزه فى الترقيات أو تصيبه خيبة الأمل مع الحبيبة فقط لأنه أسمر البشرة . وزيادة فى التأكيد فإن أى فرد حر عليه أن يتعهد مسبقًا بالتعاون مع الأعضاء الآخرين فى جماعته العرقية ، وقد يمكنه أيضًا أن يطلب من أصدقائه وعائلته أن يغربوا عن وجهه ، وأن ينتقل إلى مدينة أخرى ويرفض أن يترك عنوانه الجديد ، وألا يحادث أمه على الهاتف (حتى فى مناسبة عيد ميلادها) وحتى أن يغير اسمه ... وهكذا ، ولكن حتى لو حدث كل هذا فلن يظل بالنسبة لجماعته العرقية غريبًا . يجدر بالذكر ان شبكته العرقية ستقل قيمتها لديه لابتعاده عنها ، ولكنها لن تصل إلى الصفر ، ويتطلب ذلك جيلاً أو أكثر ليتحقق . وقد يشعر الشخص نفسه بالحنين فى فترة ما من حياته ويقرر إعادة الصلة بشبكته القديمة ، وسيتمكن من استعادة مكانته فى جماعته العرقية بتكلفة أقل مما لو حاول شخص آخر غريب عن الجماعة . وبهذا الشكل يصبح الخروج من الشبكات العرقية غير متاح ؛ فللمرء الحرية فى تقليص استثماره الكلى من درجة ممتاز إلى صفر ، لكنه لا يستطيع أن يبيع أو ينقل أو يتخلص من القيمة "المنقوصة" التى اتخذت شكلاً تراكميًا من خلال التنشئة والاشتراك فى الأنشطة الجماعية والانتساب للآخرين .

٣) **الشبكات العرقية أبدية** : تتفرد الشبكات العرقية أيضًا أنها مستمرة إلى ما لا نهاية ، وفى الواقع أنها كانت وستكون متفردة بالقياس الزمنى ، وذلك يعنى أن الشبكات العرقية تحلّ "مفارقة الجلاّد" **hangman's paradox** التى تتم مناقشتها عادة فى تحليل المباراة النظرى لمشكلة الغش ، وعليه إذا كانت المباراة محدودة فالغش أمر مؤكّد فى الجولة الأخيرة من المباراة (لسبب أنه لا توجد عقوبة محتملة بعد انتهاء المباراة) ؛ فإذا كان فى نية الطرف الثانى غش الطرف الأول فى الحركة الأخيرة ، فالواضح أن الطرف الأول سيغش الطرف الثانى فى الحركة ما بعد الأخيرة ؛ لهذا السبب تنكشف المباراة ويقع الغش من الحركة الأولى. وأياً كانت أهمية هذا التحليل فى الحياة الواقعية فهناك كثيرون يعتقدون وجود بعض من تلك الأهمية ، والمشكلة المثارة هنا تحلّها الشبكات العرقية حيث قد تضعف صلات الدم ولكنها لن تنتهى (أو تختفى) .

وبسبب هذه الاستمرارية هناك دائمًا احتمال توقيع العقوبة إذا قام عضو في الجماعة بغش عضو آخر من الجماعة نفسها ، وهناك دائمًا أيضًا احتمال توقيع العقوبة من جماعة عرقية على سلالة جماعة أخرى بسبب أى انتهاك أو غيره ، وبذلك وبطرق أخرى تتمتع الشبكات العرقية بقدرة متفوقة في عقاب الآثمين سواء أعضاء الشبكة أو الغرباء عنها ، وهنا نذكر "سلوبودان ميلوسيفيتش" الذى أثار مخاوف حقيقية من الغزو والاحتلال بتذكير الصرب بما اقترفه العثمانيون في معركة كوسوفو عام ١٣٨٩ ، ونجح هذا التكتيك في بناء القاعدة التي بنى عليها سطوته (Ramet 1992, p. 228).

(٤) **التجانس النسبى لأذواق الجماعة** : يفضل اليهود الطعام الصينى ، ويميلون لمناصرة حقوق الإنسان ، ويشعرون براحة في المدن الكبيرة ، أما الألمان واليابانيون فهم أقدر على المثابرة في العمل مقارنة بالأمريكيين ، ويحب الأيرلنديون احتساء المشروبات الكحولية : تلك أنماط عرقية ، ولكنها ليست صحيحة على الدوام ؛ فالأذواق قد تتجانس بين أفراد الجماعة العرقية الواحدة أكثر من تجانسها بين عدد من الأفراد بشكل عشوائى ، ومن اليسير الإجماع على اتخاذ قرار داخل الجماعة العرقية ، وتتحسّن قدرة الجماعة على العمل الجماعى نظرًا لأن النظام السياسى قادر على أن يعالج قضايا مهمة بشكل أفضل عندما تتجانس الآراء ، وذلك كما تمت الإشارة إليه في موضع آخر (Howitt and Wintrobe 1992) . وأخيرًا فإن تكلفة بناء الثقة ستكون أقل إذا كان نظام الإشارات والاتصالات أيسر ، وعادة ما يكون ذلك متاحًا بين أعضاء الجماعة العرقية الواحدة (Breton and Wintrobe 1982) .

(٥) **دعم نظام التوريث والتنشئة والاستثمارات العرقية الكبرى** : عندما يبلغ فرد ما تنتمى أسرته إلى جماعة عرقية شرخ الشباب ، سيتراكم لديه حجم معتبر من الموروث العرقى ، وسينتقل إليه بعض من هذا الموروث "جينيًا" ، وسيتراكم بعضها الآخر لديه من خلال التعليم والمشاركة الاجتماعية مع أعضاء آخرين في جماعته (أو جماعتها) العرقية ، وبالطبع في مرحلة ما قد يختار ذلك الفرد هوية عرقية مختلفة، ولكنه في هذه الحالة سيدفع ثمنًا باهظًا اضطرارًا ؛ فإذا قرر رجل فرنسى أن يحصل

على الجنسية الباكستانية فهذا من حقه بالطبع ، ولكن والديه لن يحاولا مساعدته غالبًا ، وهنا تصبح كل صلاته الفرنسية هباء تذروه الرياح .

المشكلات

١- صعوبة تكوين شبكات أخرى : ينحو الشخص المتأصل عرقيًا الى اجتناب التعامل مع بقية أفراد المجتمع مع إمكانية أن يكوّن لنفسه صلات أخرى ؛ فالمتحدثون بالفرنسية الذين يرفضون التحدث بالإنجليزية يجدون صعوبة فى الحصول على وظيفة فى شركة إنجليزية ، ومن الصعب دعوة أفارقة الكاريبى بضفائرهم المنسدلة ، أو اليهود المتحدثين بلغة الييدش ويرتدون اليامكا ويأكلون الكوشير أو طائفة السيخ الحاملين لخناجرهم فى المناسبات الاحتفالية ، من الصعب دعوة مثل هؤلاء إلى الفعاليات الاجتماعية لجماعة البروتستانت الأنجلو ساكسونيين البيض WASP (يتم بالفعل دعوة شخص واحد فقط ليس أكثر) ، ويطرح "إياناكون" Iannaccone (1992) فكرة أن أعضاء التجمع العرقى قد يكون لهم بعض العادات والتقاليد التى يراها من هم خارج ذلك التجمع عادات غريبة ، ومن ثم يجد أعضاء ذلك التجمع صعوبة فى قضاء وقت ممتع خارج إطار تجمعهم العرقى ، وبالتالى يرتفع المعدل الهامشى لبدائل الخدمات والسلع الاستهلاكية التى تقرّها عادات الجماعة العرقية وتقاليدها على حساب أنواع أخرى .

إن التكلفة التى قد تفرض نفسها جراء صعوبات الدخول فى خبرة أو تشكيل علاقات مع الغرباء عن الجماعة مسألة خاصة ، بمعنى أن الذى يتحملها كلية هو الفرد نفسه دون غيره ، فإذا انتابه أو انتابها الشعور بأنها تكلفة متزايدة ، فهناك بالتبعية إمكانية تقليل الاستثمارات فى الأساس العرقى ، أما بقية التكلفة التى سنأخذها فى الاعتبار فى هذا القسم فجميعها خارجة عن نطاق الفرد أو الجماعة العرقية إلى حد ما ، وبالتالى لن توضع المسئولية الكاملة عنها فى الحسبان عند اتخاذ القرار .

٢- **عنصر العادات والتقاليد** : بسبب الغموض الذى يكتنف صلات الدم ، وبسبب أن الجماعات العرقية تملك تاريخًا وثقافة يمكن "إعادة اكتشافها" أو انتقالها عبر الأجيال ، يجد القادة العرقيون (أو "مديرو" الموروث العرقى) أنفسهم ذوى أهمية لمحافظتهم على تاريخ الجماعة ، إضافة إلى أهميتهم لأعضاء الجماعة الحاليين ومصالحهم ، ولهذا السبب جزئيًا ، وفى مواقف عديدة ، سنرى أن شرعية القيادة العرقية "فوقية" أكثر منها تحتية (أو ديموقراطية) ، وهذا النقص فى درجة تحمل المسئولية أو الاعتماد على العضوية فى الجماعة يمنح مثل هذه القيادات مساحة إضافية من الحرية فى تقرير كيفية توزيع الأدوار العرقية ، على سبيل المثال تقرير الحزب السياسى الذى ستدعمه الجماعة العرقية ، ونوعية القضايا التى سيتم الاهتمام بها ونوعية المرافق الخاصة بالجماعة التى سيتم بناؤها (الكنائس ، المراكز الاجتماعية ، النوادى ، المرافق الرياضية) . إن هذه المساحة الإضافية من حرية الاختيار (مقارنة بقولنا إن ذلك القائد سياسى تم انتخابه بشكل ديموقراطى) يعنى أن القيادات العرقية قد تحاول توسيع دائرة نشاطها أو زيادة قوتها بطرق لا يمكن أن تجعلها معرضة للمساءلة من بقية أعضاء الجماعة ، وفى مقابل ذلك قد تعمل تلك القيادات على تكوين صفوة فى إطار الجماعة فى محاولة لاحتكار العوائد ، وبناء عليه تزداد الحرية التى تتحرك فى إطارها ، وتتضاءل سلطاتها على الجماعة ؛ لأنه من غير الواضح على الإطلاق ما إذا كان أعضاء الجماعة يدعمون تلك القيادات فى أية قضية من القضايا المطروحة فيها ؛ إذ ليس معروفًا إذا كان "جيس جاكسون" Jesse Jackson يتحدث عن لسان جموع السود الأمريكيين ، وليس معروفًا إذا كان "ياسر عرفات" يتحدث بلسان جموع الفلسطينيين ...إلخ . وخلافًا لمديرى رؤوس الأموال الاقتصادية ، سيكون على القيادات العرقية البرهنة على سيطرتهم على أعضاء الجماعة ، أو إظهار التزامهم إزاءهم بهدف إعادة تخصيص أدوارهم السياسية (١) .

---

(١) سيكون هناك التبعات نفسها إذا ركزنا على المنافسة بين الطامحين للقيادة العرقية على اختلافهم ، بدلاً من التركيز على عنصر "العادات والتقاليد" . أشكر "برندان أوليرى" على هذه الملاحظة .

٣- المداخل والمخارج المغلقة : فى النظرية الاقتصادية التقليدية بشأن الأسواق هناك افتراضان مستوعبان بشكل كبير ، وهما ضروريان لتأكيد فعالية المنافسة ، أو ما أطلق عليه "باريتو" Pareto الحالة المثالية للمنافسة : أ) غياب العناصر الخارجية و"المشاع" أو أى عوامل أخرى قد تؤدى إلى التخفيض المنتظم أو الزيادة المنتظمة للتكلفة أو المكاسب الاقتصادية ، ب) سهولة حركة الموارد الاقتصادية دخولاً وخروجًا . وكما هو معروف ، يتضمن الافتراض الثانى أن رأس المال الذى يُدرُّ عوائد منخفضة يخرج من مصنع ما ، ويتحرك متدفقًا إلى مصانع أخرى فيدرّ عائدًا أعلى ، وبالتالى لن تظل العوائد ثابتة فى توازنات المدى الطويل ، ولكن سيتم التخلص منها كرأس مال متدفق إلى المصانع التى تضيف إليها القيمة ، ومن ثم يتوسع إنتاج السلع والخدمات التى تقدّمها تلك المصانع فتنخفض الأسعار وتقل العوائد الاقتصادية ، وتؤكد هذه الآلية فعالية المنافسة فى الأسواق الاقتصادية . وكما ذكرنا آنفًا بأن الدخول والخروج من الشبكات العرقية مغلق ، وبالتالى إذا حققت جماعة عرقية أرباحًا عالية بشكل ملحوظ (كاليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) ولا تحقق جماعة أخرى أرباحًا تذكر (كالسود فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً) ، فى هذه الحالة ليست هناك آلية يمكن بمقتضاها مساواة أرباح رؤوس الأموال العرقية عبر الجماعات العرقية .

ولشرح هذه النقطة بنموذج بسيط : لنفترض أن هناك جماعتين عرقيتين فقط : الجماعة الذهبية والجماعة الفضية ، ولنفترض أن كل الأعضاء فى كلا الجماعتين متطابقون ، ومع ذلك ، وبرغم تطابق الأفراد فليس من الضرورى الإذعان لفكرة تكوين رأس مال للشبكة . ولنفترض هنا أن عائدات تكوين رأس مال الشبكة الذهبية أعلى عنها فى الشبكة الفضية ، حينها سيكون لأعضاء الشبكة الذهبية القدرة على توقيع العقاب على الأعضاء الجانحين أو غير النشطين ، أو سيمكنهم الاتصال ببعضهم البعض بشكل أفضل ، أو قد يزداد انعزالهم عن بقية المجتمع ، وبالتالى يتواصلون فيما بينهم بشكل أعلى ... وهكذا . أخيرًا ، لنفترض أنه قد حدث تضاؤل للعائدات لرأس المال العرقى إجمالاً فى كلا الجماعتين ، لتكن d = معدل تناقص رأس المال العرقى ،

و c = التكلفة الهامشية لتكوين رأس المال العرقى ، ستكون الأرباح هنا هى الاحتمال المتزايد فى الحصول على عوائد *(p)* تضعيفا فى قيمتها *(R)*

$$R = \frac{w_g - W_b}{r + q + q\frac{E_g}{E_b}}$$

(١)

وعلى سبيل المثال : عوائد وظيفة جيدة هى $w_g - w_b$ وهو الفرق فى المرتب بين الوظائف "الجيدة" و"الرديئة" ، أما r فهى معدل الفائدة ، و E_8 و E_b هما عدد الوظائف الجيدة والرديئة ، أما q فهى المعدل الخارجى لدوران رأس المال ، و E_g/E_b هو احتمال الحصول على وظيفة جيدة أخرى إذا فقدت الوظيفة السابقة (المعدل الخارجى لدوران رأس المال تضعيفًا فى حصة الوظائف الجيدة المتاحة فى الوضع الاقتصادى القائم) [٢] . يمكن وصف العوائد الأخرى بالطريقة نفسها ، مثلاً العوائد الناتجة عن الحصول على مسكن "جيد" (مريح) هو :

$$R = \frac{A_g - A_b}{r + q + q\frac{A_g}{A_b}}$$

(٢)

وتلك هى الفائدة من الحصول على مسكن مريح ، A_g و A_b هما عدد المساكن الجيدة والمساكن الرديئة ، و $_q$ هو المعدل الذى يفقد فيه سكان المساكن الجيدة سكناها لأسباب ليس لها علاقة بسلوكهم الشخصى ... إلخ .

---

(٢) تماثل هذه المعادلة عن سوق العمل تلك التى قدمها كل من "بالو" و"سمرز" Bulow and Summers (1986) .

أرباح رأس المال العرقى هو محصلة هذه العوائد $\sum_i p_i R_i \forall i$ حيث i تشير إلى "استخدامات" رأس المال العرقى (الوظائف ، المساكن ، العاملون فى الأدوات الصحية ، شركاء الحياة ، مستشارو الاستثمارات ، المناصرة السياسية ، ... إلخ) ، حيث سيستثمر كل عضو من أعضاء الجماعة الذهبية فى رأس المال العرقى إلى الحد الذى سيتساوى فيه العائد الهامشى مع التكلفة ، أى :

$$(\sum_i p_i R_i)'_G = C_G'(r + d_G)$$

(٣)

حيث p هى احتمال أن كل i فى الجماعة سيحصل على عائد ، أما d فهى المعدل المتوقع عنده انخفاض قيمة رأس المال العرقى ، والمقدمات تدل على النتائج جزئيًا ، أما G فهى دالة المتغيرات لدى الجماعة الذهبية ، وتنطبق المعادلة نفسها على الجماعة الفضية . سيقوم أعضاء كلا الجماعتين بالاستثمار حتى يتساوى الريع الهامشى مع التكلفة ، وعليه إذا كان الريع الهامشى التحتى infra-marginal yields مرتفعًا للجماعة الذهبية ومنخفضا للجماعة الفضية ، فالمبلغ الكلى المستثمر سيكون بالتبعية مرتفعًا للجماعة الذهبية ومنخفضًا للجماعة الفضية .

إذن فى التوازنات سيكون متوسط الريع أعلى للجماعة الذهبية وأقل للجماعة الفضية ، وسيحصل أعضاء الجماعة الذهبية على وظائف أفضل ومساكن أفضل وغيرها عما سيحصل عليه أعضاء الجماعة الفضية ، وإذا كان الحراك الاجتماعى ممكنًا بين الجماعات سيدخل أعضاء الجماعة الفضية فى شبكة الجماعة الذهبية ، ومن ثم تنخفض عائدات الأخيرة وترتفع لدى الجماعة الفضية . والواقع أن ذلك غير ممكن لسبب أن المداخل والمخارج من وإلى الجماعة مغلقة مما يمنع هذه الآلية من التحقق ، ولكن يمكن أن تتساوى العائدات تبعًا للمعدلات المتفاوتة للنمو السكانى ، وذلك إذا كان العائد المرتفع للثروة العرقية لدى الجماعة الذهبية يؤدى إلى زيادة معدلات النمو السكانى ، وأدّى العائد المنخفض للثروة العرقية لدى الجماعة الفضية إلى معدلات أقل

فى النمو السكانى . ولكن – مع ذلك – قد تؤدى هذه الآلية إلى نتائج عكسية ؛ حيث تكون معدلات النمو السكانى منخفضة لدى الجماعات ذات الدخل المرتفع والعكس صحيح ، وبالتالى ستتزايد العائدات فى بعض الجماعات العرقية مما يترتب عليه إثارة الذعر والغيرة وربما البغضاء بين الجماعات الأخرى التى لن تتاح لها فرصة الحصول ولو على حصة من تلك العائدات ، وستُوصم الجماعات الأخرى التى لا تملك إلا عائدات منخفضة بالعار أو سيعانون من قسوة التفرقة والتمييز (Arrow 1972) ؛ حيث إن تقدير أعضاء الجماعة العرقية يقوم على أساس متوسط الأداء داخل الجماعة . يقدم "بورجاس" Borjas (1992) شواهد موحية لاستمرارية القدرة على الكسب المتفاوتة بين الجماعات العرقية عبر الأجيال ، ومن الواضح أن ظاهرة الداخل والمخارج المغلقة ، أكثر من أى ممتلكات عرقية ، تفسّر السبب الذى يمنع آليات السوق من إنهاء الصراع العرقى ، وسبب أن المنافسة بين الجماعات العرقية توفّر مناخًا مواتيًا لظهور الصراع العرقى والعنف .

أخيرًا ، أود أن أقترح أن الداخل والمخارج المغلقة خاصية أساسية أو رئيسية للشبكات العرقية ، ليس فقط بمعنى أهمية تأثيرها كما ناقشناه ، ولكن أيضًا فى أنه يمكن اشتقاق كل الخواص الأخرى منها ، وتلك الخواص الأخرى هى أن الشبكة متعددة الأغراض ولها حياة غير نهائية ، وعضوية ذات أنواق متجانسة نسبيًا ، واستثمارات مدعومة ، وصعوبة تكوين شبكات أخرى ، ووجود عنصر العادات والتقاليد . ومن هنا يتضح أن تلك هى الخاصية التى تميّز العلاقات العرقية من وجهة النظر الاقتصادية .

وبإيجاز تفسّر ظاهرة الداخل والمخارج المغلقة سبب فشل آليات السوق فى إنهاء الصراع العرقى ، وتفسّر أيضًا احتمال أن يتولد صراع وعنف من المنافسة ، وإلى حد ما تقل القيمة الفردية ؛ حيث تصبح خصائص الجماعة أكثر أهمية كمحددات لرفاهية الفرد ، وهناك أيضًا ميل طبيعى للعرقية فى ارتباطها بالأرض ، كما فى "مبدأ القومية" فى أن حدود الدولة لا بد من أن ترتبط بحدود "الأمة" أو الجماعة العرقية

(Hobsbawm 1990) . إن غياب آلية تنظيم السوق تنطوى على استبدالها بآليات التطوير أو آليات الصراع ، والجماعات إما تزدهر وإما تندحر ككل ، وهناك احتياج طبيعى للقيادة لإدارة الثروة العرقية ، وكل هذه الخصائص فى الأشكال المتطرفة : أهمية الجماعة عن الفرد والقيادة والمبادئ التطويرية والتركيز على الصراع وحتميته ، كل هذه المظاهر هى السمات المميزة تماماً للفاشية كما سنناقشها فيما سيأتى . جدير بالذكر أن تطرف بعض الصراعات العرقية أو شراسته يصعب تفسيره - فى رأيى - من خلال نموذج ، كالصراعات العرقية تحت الحكم النازى أو الصراعات الحالية بين الصرب والكروات . ولنتمكن من ذلك من الضرورى أن نتمعّن فى أعماق الجماعة العرقية ، ونتقصى عن مزيد من التفاصيل حول كيفية تكوين رأس المال العرقى أو الثروة العرقية .

٤- الصراع العرقى داخل الجماعة العرقية وفيما بينها

أتصور حتى هذه اللحظة أن الاستثمارات العرقية تدرّ عائدات إيجابية ، وافترضت فى القسم السابق أن الأفراد يراكمون المستوى الأقصى لهذا الشكل من رأس المال أو الثروة ، وهنا يتأكّد التناغم بين الأجيال بغض النظر عن حقيقة أن كثيراً من الاستثمار فى رأس المال العرقى يقوم به الآباء لأبنائهم ، كما افترضت أن المداخل والمخارج من الشبكة مغلقة . وأود فى هذا القسم تطوير نموذج أكثر تركيبياً يقوم فيه الآباء بالاستثمار فى أبنائهم فى مقابل التحكم فى سلوكهم فى مستقبل أيامهم ، وحيث "يتوطّد" ذلك التبادل بالضغط الذى يمارسه أعضاء آخرون من الجماعة العرقية على الأبناء .

والآن ، لنفترض أن الآباء يستثمرون الموروث العرقى لأبنائهم عن طريق إلحاقهم بمدارس عرقية ، وتلقينهم العادات والتقاليد العرقية ، وتعليمهم لغتهم الخاصة وتقنيات الاتصال الأخرى ، وتحديد تعاملاتهم الاجتماعية منذ نعومة أظافرهم فى إطار أعضاء

الجماعة العرقية ، يتوقع الآباء حينئذ أن يكون هناك مردود لهذه التضحيات من خلال طاعة الأبناء لهم فى مستقبل أيامهم بما يتسق مع ما هو سائد فى الجماعة العرقية ، وهو ما يتضمن الدعم والرعاية حين يبلغ الآباء أرذل العمر ، وقد يتضمن أيضًا أمورًا أخرى تتعلق بسلوك الأبناء ، منها مثلاً أن يتزوجوا من داخل الجماعة ، وأن ينشأ أبناؤهم على النهج نفسه ؛ من حيث المشاركة فى الأنشطة الثقافية العرقية والتمسك بعادات وتقاليد الجماعة بما فيها العادات الدينية واحترام و/أو تقديس أسلافهم الأبطال ، والفخر بإنجازات الأجداد ، والشعور بأنهم مدينون للأجيال السابقة وما إلى ذلك . خلاصة القول ، إن الأبناء يقومون برد الدَّين لآبائهم ليس فقط بشكل مباشر بدعمهم والعناية بهم ، ولكن بشكل غير مباشر أيضًا ، وذلك باتخاذ قرارات تستظل بأمنيات آبائهم أو بالوظيفة النفعية للجماعة ، وبالمشاركة فى النشاطات أو الاستمساك بأعراف الجماعة العرقية .

لكن ، ما الآلية التى يمكن أن يعتمد عليها الآباء لدعم الاتفاق الضمنى الذى أبرم بينهم وبين أبنائهم ؟ الواقع أنه لا يمكن رفع دعاوى قضائية على الأبناء حال عدم ردّهم ما بذله الآباء ، وهناك أسباب واضحة لذلك : منها أن ذلك العقد لا يمكن إجبار الأبناء أن يكونوا طرفًا فيه بالإكراه ، وحتى إذا كان إجباريًا فقد يكون الأبناء من حداثة السن بحيث لا يمكن اعتبارهم قادرين على تحمل الالتزام "المعقول" أو الإلزامي ، وسبب آخر هو أن الطريقة المفضلة لردّ الجميل قد تكون ملتوية ، فمثلاً تكون اختيارات الأبناء حين الوصول لسن الزواج أو اختيار مجال العمل موافقة لما قد يرغب فيه الآباء ، وبهذا الشكل يصعب على أى غريب التأكد من تحقق استيفاء عهود الأبناء تجاه الآباء ، أو أن ينصب نفسه حكمًا فى النزاع القائم بين الأبناء والآباء حول هذا الموضوع ، غير أن كلا الطرفين - الآباء والأبناء - يفضلون مثل هذه الأساليب عن الدفع النقدى مثلاً .

كيف يمكن إذن للآباء أن يثقوا أن أبناءهم سيردّون لهم دين تضحياتهم التى بذلوها من أجلهم ؟ من الواضح أن المشكلة عامة ، وبمعنى آخر أنها تنطبق على كل

أشكال الاستثمار الأسرى ؛ فمثلاً ينطبق ذلك على الاستثمار فى الثروة البشرية بشكل عام مثل تعليم الأبناء أو التدريب المهنى أو "هبات" الأرض والمنازل والمبالغ النقدية ... إلخ .

من الجائز التفكير فى خمس آليات على الأقل يمكن أن تكون بدائل للإلزام القانونى : ١) الغيرية ، ٢) الوصية بإرث ، ٣) الثقة ، ٤) الشعور بالذنب ، ٥) االشعور بالخجل . لقد ناقش كل من "بيكر" (Becker (1974, 1976 و"فرانك" Frank (1988) و"هرشلايفر" (Hirshleifer (1977 وآخرون أن الغيرية تعدّ من المحرّكات القوية فى حياة الأسرة وهى بالتأكيد كذلك ، وعلى خلفية نظرية "الابن العاق" غير المثبتة rotten kid theorem، يناقش "بيكر" أنه يكفى فى ظل ظروف معينة أن تكون الغيرية من طرف واحد ، كأن يحب الأبوان طفلهم ولكن ليس العكس ، حيث يكفى ذلك لحثّ الطفل على التعاون ، والحقيقة أن هذا الأمر قد يكون صحيحا فى حالات معينة [٣] ، وعلى أية حال تعتمد المسألة على آلية توقّع مزيد من التنازلات من الآباء لأبنائهم ، وهو ما نستبعده هنا ، فيما عدا التوصية بإرث وهو ما سنناقشه بعد حين . أما الغيرية من جانب الأبناء فهى بدون شك تحفّز الابن على التعامل مع والديه بالحسنى ، والمشكلة أن الغيرية فى إطار الأسرة غير كافية أحيانا ، ويعترف "بيكر" و"مورفى" (١٩٨٨) بهذا الأمر بوضوح ، ويفترضان أن تدخل الدولة (بالتعليم الإلزامى وخطط المعاشات ... إلخ) تتماهى مع العقود التى قد تبرمها الأسرة إذا كان فى الإمكان إخراجها فى شكل قانونى ، ولكنها لا تفتّش فى السلوك الشخصى الذى ينتج عن مشاعر الحب المحدودة ، وبقول آخر ليس هناك تحليل لقواعد التبادل البديلة فى إطار الأسرة . وحتى إذا كانت مشاعر المحبة جارفة وإن كانت رغم ذلك محدودة ، فالابن يهتم بوالديه بالقدر الذى يهتم فيه بنفسه (يطلق عليها "بيكر" تعبير "الرعاية الكاملة") ، وسيكون التعامل بين الابن ووالديه على أساس المصلحة الشخصية ، ولكل هذه الأسباب ينبغى النظر فيما وراء الغيرية عند مناقشة التعاملات الأسرية .

---

(٣) انظر : "هيرشلايفر" (Hirshleifer (1977، و"وينتروب" . (Wintrobe (1981, 1983

وقد اقترح "بيرنهايم" و"شلايفر" و"سومرز" Bernheim, Shleifer and Summers (1985) أن الآباء يرغبون فى أن ينالوا الرعاية خاصة عندما يتقدمون فى السن مقابل رعايتهم لأطفالهم ، فقد يزور الأبناء آباءهم بشكل منتظم فى البداية ، ثم يصيبهم الكلل بعد فترة ، ثم بعد بعض الوقت تصبح تلك الزيارات لا جدوى منها ، فى حين لا يمل الآباء أبداً من رؤية أبنائهم (على الأقل ليس قبل أن يصيب الأبناء الكلل من تلك الزيارات) ، ومن هنا ، وعلى هذا الهامش ، يلجأ الآباء إلى التوصية بإرث أكبر فى مقابل زيارات أكثر . ومن المثير للدهشة أن هناك بيانات عن مستوى الاهتمام الذى يوليه الأبناء لآبائهم فى شكل فهارس لعدد الزيارات الأسبوعية التى قام بها الأبناء للآباء ، وأوضح تحليل هذه البيانات أنه كلما زاد حجم الإرث زاد عدد الزيارات الأسبوعية ، أما الأمر الذى يبعث على الأسى فهو أن زيارة الآباء الفقراء إذا كانوا مرضى ينخفض معدلها بشكل ملحوظ ، والعكس إذا كان الآباء أغنياء وأصابهم المرض فحينئذ يزداد معدل الزيارات لهم . وهنا يصبح التهديد الاستراتيجى بالحرمان من الميراث وسيلة الآباء لفرض رغباتهم على أبنائهم ، ولنلاحظ هنا أن هذه الآلية لا تحاكى قوة التشريع تماماً ، ذلك لأنه بقوة القانون ليس من اللازم دائماً منح كل الصلاحيات التفاوضية للآباء ، وقد تفسِّر تلك المشكلة سبب الحظر القانونى المفروض على الآباء فى بعض الدول (ألمانيا وفرنسا) فى أن يحرموا أياًّ من الأبناء من حق الميراث إلى حدود معينة (على سبيل المثال : فى أسرة ألمانية مكونة من طفلين ، يحق لكل منهما ربع الميراث على الأقل) .

يوضح التحليل وتشير الأدلة بشأن حق الميراث أنه يمكن تفسير العلاقات الأسرية فى ضوء نموذج التبادل ، ومن الواضح أيضاً أن الآباء الفقراء ممن ليس لديهم ما يورثونه ليس لديهم كذلك أية حماية حال بلوغهم من الكبر عتياًّ ، والاحتمال الآخر أن الآباء قد يكونون على ثقة بأن أبناءهم سيتولون أمر رعايتهم ، فإذا نحينا جانباً مشاعر الغيرية والدوافع الاقتصادية التى ناقشناها سلفاً ، وافترضنا أن الأبناء عقلانيون ، فلا بد أن هناك تفسيراً لسلوك الأبناء على هذا النحو . إن الدافعين الأوضح هما

الشعور بالذنب والإحساس بالخجل ، والفرق بينهما واضح (Frued 1929, Kandel and Lazear 1992) على أساس أن الخجل ("ضغط خارجى") يتطلب ملاحظته ظاهرياً ، فى حين أن الذنب ("ضغط داخلى") لا يستلزم ملاحظته . وقد قام "فرويد" Freud (*) بتأويل كثير من مظاهر تطور الحضارة وعزاه إلى الشعور بالذنب كآلية لتكريس معايير وأنماط السلوك المقبول اجتماعيًا ، ولن أحاول هنا تقديم تحليل متكامل لإجراءات هذين الدافعين ، ولكنى سأفترض أن الثروة العرقية محرك استثمارى يتناسب مع ما هو مُيسَّر له ، وسأناقش ذلك فى السياق الحالى .

يمكن القول إجمالاً إن الآباء يقومون بعملية "ربط" لأبنائهم فى الجماعة العرقية من خلال استثمار الثروة العرقية فيهم منذ نعومة أظافرهم ، ويرتبط الصغار بالجماعة ليس فقط لأن العائد من هذا السبيل قاصر على الجماعة العرقية محل النقاش ، وأن ذلك العائد لا يمكن بيعه أو انتقاله إلى آخرين بأية طريقة كانت ، بل إن السبب فى ذلك أن الأبناء فى مراحل نموهم سيضطرون إلى الارتباط بأعضاء آخرين فى الجماعة العرقية للحصول على ذلك العائد ، حيث يمكن الاعتماد على أولئك الآخرين لممارسة الضغط عليهم أو إشعارهم بالخجل بشأن ردّ الجميل للأبوين وللاستمساك بالأعراف الأخرى للجماعة ، وهنا يصبح "العقد" "محفزًا ذاتيًا" ويحمل بذور قوّته من وجهة نظر الآباء ، ويحصل الأبناء فقط على مكاسب هذا النوع من الاستثمار فى حدود ما يردّونه إلى الآباء عرفانًا لهم بالاستثمارات التى قاموا بها .

لتوضيح ذلك لنتخيّل جماعة عرقية وهمية وهم مثلاً "آل هارييت" : اثنان منتميان للجماعة نفسها هما هارييت(أ) وهارييت (ب) ، يتناقشان فى صفقة تجارية أثناء تناولهما طعام الغداء ، ولأن كليهما ينتميان إلى "آل هارييت" فالتواصل بينهما غاية فى

(*) سيجموند فرويد : (1939 - 1856) Sigmond Freud طبيب نمساوى ومؤسس مدرسة التحليل النفسى . قدّم عدة نظريات محورية فى التحليل النفسى وسيكولوجية الجنس وتفسير الأحلام . من أشهر أعماله "تفسير الأحلام") (1899) *Interpretation of Dreams* (المترجمون) .

السهولة [٤]، ولا يشعران بأى حرج فى مناقشة الأمور الشخصية . لنضع هنا بعض المعايير (هارييت (أ) متحدث وهارييت(ب) مستمع) يدور الحوار بينهما على هذا النحو : "هل زوجتك يا هارييت (ب) من "آل هارييت" ؟ "كم عدد أبنائك المنتمين لآل هارييت ؟ "هل تقيم والدتك معك أم أنها فى دار للمسنين ؟" ، إذا كانت الإجابة سلبية على كل هذه التساؤلات ، قد يصل المستمع إلى نتيجة أن الصفقة التى هما بصددها قد أخفقت ؛ لأن المتحدث سيكتشف أن المستمع غير حريص على الحفاظ على أواصره العرقية .

لماذا يريد المتحدث هارييت (أ) توطيد أواصره العرقية ؟ حتى إذا كانت تلك الأواصر مهمة للجماعة ، فلماذا يترك هذه المهمة لغيره من أعضاء الجماعة للتحرى عن نمط السلوك ؟ الحقيقة أننى لن أقدم تحليلاً مستفيضًا لهذه المشكلة [٥] ، ولكنى سأطرح ثلاثة أسباب للاعتماد على أعضاء آخرين من الجماعة العرقية للقيام بالضغط المطلوب : ١) المصلحة الشخصية المعتادة : إذا لم يحترم المتلقى العقد الضمنى الذى يرد بمقتضاه الدَّين لوالديه ، فبناء على هذه الحقيقة هناك سبب ما وراء نكوصه عن الوفاء بالتزاماته الحالية ، والأمر يستحق الحصول على مثل هذه المعلومات ، ٢) الشعور بالذنب : الضغط على الأعضاء الآخرين فى الجماعة لاحترام التزاماتهم يجعل كل فرد ، كلٌّ على حدة ، يوفى بالتزامه الخاص ويقلل إحساسه بالذنب ، ٣) عقاب النشوز عن معايير وقيم الجماعة : قد يكون للجماعات العرقية قدرة خاصة على تطبيق العقوبات بفعالية ، والأسباب متضمنة فى قيمتها مثل تبادل الشبكات الذى أشرنا إليه

---

(٤) سأفترض أن عضوين من جماعة عرقية واحدة لا يحبون أو يثقون فى بعضهما ، ولكنهما يستطيعان التواصل معًا بسهولة ، وبالتالى سيكون سهلاً تبيان إمكانية أن تنشأ بينهما مشاعر ود أو ثقة من عدمه .

(٥) إن مزيداً من التحليل العام قد يقودنا إلى مستوى التدعيم من واقع الخصائص المميزة للجماعة العرقية ومن خلال بيئتها المحيطة ، وأود أن أقوم بذلك فى ورقة أخرى . هنا سأقدم فقط مسألة الإذعان لقيم الجماعة ، وسأناقش سبب أن تلك هى القضية المحورية . عن بعض حالات استمرارية الأعراف والقيم ، انظر : "وينتروب" . Wintrobe (1983)

آنفًا : فالمشاركة فى العمل الاجتماعى مع أعضاء آخرين (وبالتالى تيسير عملية الرقابة المتبادلة) ، والتاريخ الممتد إلى ما لا نهاية (وهو ما يتضمن جذوراً عائلية وأنساباً مشتركة ، ومن ثم مدى طويلاً يتيح المجال لعقاب الناشزين عن الجماعة) وتعدد الأغراض ... إلى آخر ما أشرنا إليه .

ولهذه الأسباب وإلى الحد الذى يمكن الاعتماد فيه على أعضاء الجماعة العرقية لتشجيع الالتزام وممارسة الضغط أو فرض رقابة شخصية متبادلة للتيقن من التزام الأفراد بقيم الجماعة ، هنا يستطيع الآباء المستثمرون للثروة العرقية لأبنائهم الاعتماد على أعضاء الجماعة لضمان التزام الأبناء بردّ ما بذلوه من أجلهم ، والواقع أن الاستثمارات العرقية ملزمة ذاتيا (٦)، وبهذا المعنى تختلف الشبكات العرقية عن الأشكال الأخرى من الاستثمارات الأسرية (مثلا الثروة البشرية بشكل عام) التى يعتمد فيها الآباء تماما على مشاعر الأبناء أو على الضغط الداخلى (أى الإحساس بالذنب) .

وما يتبع ذلك مباشرة هو "استثمار مبالغ فيه" **overinvestment** يقوم به الآباء للقيمة العرقية فى أبنائهم ، مقارنة بالأشكال الأخرى من الثروة . ولأن الأشكال الأخرى من الاستثمار ليس فيها خاصية الإلزام (أو الدعم) الذاتى (٧) ، يضمن الآباء مردوداً للاستثمارات العرقية ، بينما يضطرون فى الأشكال الأخرى من الاستثمار إلى الاعتماد على محبة الأبناء ، وإحساسهم بالذنب ، وأحقيتهم فى استيفاء ما بذلوه من تضحيات من أجل الأبناء ، وبالتالى يوجّه ذلك الاعتماد استثمارهم فى اتجاه استثمار القيمة العرقية؛ فالآباء يفضلون اختيار الاستثمار العرقى عن غير العرقى ليوفروه لأبنائهم إذا

---

(٦) فى الواقع فإن طبيعة الإلزام الذاتى فى القيم العرقية تمدّنا بأسباب أخرى لاستمرار العرقية .

(٧) إن ما ورد فى النص يبدو قويًا بشكل واضح ؛ فعطايا الوالدين الأخرى التى أشرنا إليها هنا على أنها ديون قد تكون ملزمة ذاتيًا بشكل جزئى ، فمثلاً إذا أهدى الوالدان ابنهما منزلاً مجاوراً لهما ؛ فذلك مشجّع بالضرورة للابن أن يرعى والديه باستمرار طالما المنزل لم يتحول إلى أموال سائلة (بالبيع مثلاً) .

كانوا فى وضع اختيار بين استثمارين لهما الريع نفسه، ويفضّل الآباء اختيار الاستثمار داخل الجماعة العرقية وإن كان ريعه أقل ، ولكن الفارق المحتمل سيكون أعلى كلما كان أعضاء الجماعة العرقية أكثر تشددا والتزاما (أى كلما كان أعضاء الجماعة لهم يد طولى فى إلزام الأبناء بردّ الدَّين) (٨).

وبالطبع ، ستدخل رفاهية الأبناء فى اعتبار الآباء المحبين لفلذات أكبادهم حين يتخذون قرار الاستثمار ، وقد افترضنا سلفًا أن الآباء شديدو الأنانية ؛ حيث يقررون أن مستوى الاستثمار هو الأفضل من وجهة نظرهم وحدها ، وجدير بالملاحظة أن نظرية الاستثمار المبالغ فيه (الأكبر) ستستمر فى حالة الآباء ممن لديهم إحساس الغيرية ، رغم أن مستوى الاستثمار المبالغ فيه سيكون أقل افتراضيا كلما زاد الإحساس بالغيرية (وزيادة الإحساس بالغيرية يزداد معه الاهتمام برفاهية الأبناء) (٩).

---

(٨) لإيضاح هذه النقطة ، لتكن p = مستوى الضغط العرقي الذى يتوقعه الآباء ويستمر على مدى الأجيال ، أى أن p = الاحتمال التقديرى لإجبار الأبناء على ردّ الدَّين بالضغط عليهم من أعضاء الجماعة العرقية التى ينتمون إليها ، أما = ا‌مى المدى الذى يثق الآباء عنده أن الأبناء سيردّون الدين من منطلق التزامهم الأخلاقى (الشعور بالذنب) فى غياب عامل الضغط العرقى ، و A_k احتمال التزام الأبناء بسداد الدين من منطلق الحبة أو الغيرية تجاه الوالدين . لنفترض أن الوالدين يقومان باستثمار $X\$$ لأبنائهم وعائده هو $\$(1+\pi_e)$ فى حالة الاستثمار العرقى ، و $\$x\ (1+\pi_g)\ \$$ فى حالة رأس المال البشرى العام . ولتبسيط المسألة ، لنفترض أن الجزء k منه مستحقّ فى الحالتين ، وفى هذه الحالة سيكون الوالدان فى وضع الحياد بين هذين النوعين من الاستثمار: أحدهما عرقى والآخر عام ؛ حيث $kx\ (1+\pi_e)$ $kx\ (t+A_k+p)=kx(1+\pi_e)(t+A_k)=(i+\pi_e)(t+A_k)$ ، والمعدل المطلوب بين ريع الاستثمار العام فى مقابل الاستثمار العرقى هو $(1+\pi_e)(t+Ak+p) = (1+\pi_g)(t+Ak-p)$ ؛ أى أن الاستثمار فى رأس المال البشرى العام سيكون "اصطناعى" وانتقص منه بالعامل $1/1+p$.

(٩) ونلاحظ أنه إذا كان للغيرية أن تقلل من الاستثمار الأكبر ، فمن اللازم أن تأخذ شكل الاهتمام برفاهية الطفل ومنفعته ، وليس أن يكون لها شكل الاستغلال ، بمعنى أن الوظيفة النفعية للآباء ستأخذ الرمز $U_p=U_p(c_p, U_k)$ حيث p = الآباء ، و k = الأبناء ، و c = كمية السلع المستهلكة ، ولكن ليس أن $U_p=U_p(c_p, c_k)$. إن الغيرية المتزايدة للقيمة الأخيرة يمكن أن تؤدى إلى مزيد من الاستثمار العرقى إذا اقتنع الآباء أن القيمة العرقية هى الأفضل للأبناء .

وعلى أية حال ، عندما يبلغ الأبناء سن الرشد سيجدون عند هذه المرحلة أنهم شركاء بالإكراه فى هذه العقود مع آبائهم (وأحيانًا مع أقارب آخرين) . وإذا لم تكن رغبات الابن متطابقة مع رغبات الوالدين ، فسيجد الابن الراشد نفسه "خارج التوازنات" ؛ أى بمعنى آخر "يفقد توازنه" ، فالمستوى المطلوب من القيمة العرقية يختلف عن الأصول التى تمّ تركيمها من أجله ، وانطلاقًا من نظرية الاستثمار الأكبر ، سيستتبع ذلك أن الفرد سيجد فى نفسه الرغبة للتخلّى عن بعض القيم العرقية لتناقص قيمتها ، برغم أن هؤلاء الأبناء قد تكون لديهم الرغبة فى مزيد من الاستثمار؛ لأن أذواقهم وفرصهم تعتمد بشدة على توجهات الجماعة العرقية (وتقف نظرية الاستثمار الأكبر فى حدود المعدّل المعتاد) . وربما لهذا السبب قنّن عديد من الجماعات العرقية "طقوس العبور" rites of passage فى إشارة واضحة لبداية النضج ، وعند النقطة التى يشارك فيها الفرد فى القيم السائدة يعلن بذلك قبوله لمسئولياته عن الديون التى وقعت على عاتقه . ومن المثير للانتباه ، وما يستحق مزيداً من الفحص كذلك ، أنه فى حين أن هذه الأعراف مشتركة بين عديد من المجتمعات العرقية ، يختلف سن النضج المحدد بشكل واضح فيما بين الجماعات العرقية المختلفة ؛ فبعض الجماعات الصينية يتحدد فيها سن النضج فقط قبل الزواج (ولا يتحدد بتاتا لغير المتزوجين!) ، فى حين يتحدد سن الرشد عند اليهود بسن الثالثة عشرة ، وهنا تتضح الأهداف الاستراتيجية : ففى الحالة الصينية يتزايد ضغط الجماعة العرقية على الفرد للزواج وإقامة أسرة (لتخليد اسم الأسرة الأكبر) ؛ حيث يعتبر الفرد الأعزب غير ناضج حتى يتزوج ، أما فى حالة اليهود "فالنضج" يتحدد فى السن الذى يكون فيه الفرد أصغر من أن يقاوم الضغوط العرقية (حيث إن هذه السن هى علامة بداية تحمّل المسئولية لردّ الدَّين) .

نلاحظ أن نظرية الاستثمار الأكبر تتجاهل بوضوح التأثيرات الخارجية الناتجة عن القيمة العرقية ، وكما ذكر "دى توكفل" de Tocqueville وكما أكّد "هتشر" Hetcher (1992)، إذا أضفت الجماعة العرقية قيما اجتماعية على أفرادها ، وأسهم ذلك فى

تكوين النظام الاجتماعى والحفاظ عليه ، فالاستثمار الأكبر للأبناء من وجهة نظر الآباء يمكن أن يكون استثماراً أصغر من وجهة النظر الاجتماعية ؛ وعلى جانب آخر ، ومن حيث إن الاستثمارات العرقية قد تولّد العداوة والبغضاء بين الجماعات المختلفة مما يؤدى للتوترات والمصروفات الضائعة فى الاحتكارات ، فإن الاستثمارات الأكبر التى نناقشها هنا يمكنها ببساطة أن تنقص من قيمة المستوى الاجتماعى الأمثل . ولرسم نموذج لتأثيرات الاستثمارات الأبوية فى إطار الجماعة العرقية ، فلتكن π = الريع الخالص من الثروة العرقية للفرد احين بلوغه (بلوغها) سن الرشد ، و r = معدل الفائدة على الدين الذى ينبغى ردّه للوالدين ، و $K=i's$ وهو أصول القيمة العرقية . لتكن p = مستوى ضغط الند العرقى على i لرد الدين للوالدين لاستثمارهما القيمة العرقية ، وهنا ستكون $r=r(p)$. ولمزيد من توضيح الصورة ، لنفترض أن الهامش = متوسط الريع ومعدلات الفائدة ، وبذلك يصبح π و r ثابتين (وهما ما أشرنا إليه بالرمز p)، هنا سيكون هامش الريع الصافى الذى يحصل عليه i من استثمار القيمة العرقية هو $\pi-r$، أما صافى الأرباح الكلية فهو $(\pi-r)k$[١٠].

ولأن القيمة العرقية استثمار منقوص تنحصر قيمته فى الشبكات العرقية ، إضافة إلى أنه لا يمكن بيعه أو تحويله ، فإن إجمالى ريع ذلك الاستثمار ليس ريعًا حقيقيًا (فى رأى "كلاين" و"كروفورد" و"آلشيان" (Klein, Crawford and Alchian (1978))، وقيمتها الأساسية هى أنها تسمح بالتعامل التجارى بين أعضاء الجماعة العرقية ، وبالتالى فإن ريع هذه القيمة (π) سيكون مرتفعًا حين تكون الآليات الأخرى الداعمة للتجارة غير كافية (مثل الدعم القانونى) والعكس بالعكس . ولا يتسع المقام هنا لرصد كل الاحتمالات ، ولكن هناك احتمال لافت للانتباه حيث : ١) K مرتفعة إلى حد ما ، ٢) π منخفضة ، ٣) P مرتفعة ؛ لأن $\pi-r<0$ ، ولأن K مرتفعة (ارتفاع مرتبط

---

(١٠) سيحدد نموذج أكثر اكتمالاً الفعل f الذى يرمز إلى عدم ردّ الدَّين ؛ حيث يكون لدى الفرد حين بلوغه سن النضج الاختيار بين ردّ الدَّين أو الحصول على $\pi-r$ ، أو عدم ردّ الدَّين والرضا بالأرباح المتوقعة وهى $(1-p)\pi-p(\pi-f)$.

بالأشكال الأخرى من القيمة) فهنا يتكبد الفرد خسائر جسيمة ، ومع ذلك فالخروج من الدائرة العرقية صعب لأن p مرتفعة ، فماذا يفعل الفرد حينئذٍ ؟ في تقديري أن الأفراد في هذا الوضع سيتولد لديهم غالبًا شعور بالبغضاء تجاه أعضاء جماعات عرقية أخرى وسيكون هناك احتمال لاحتدام الصراع بينهما ، ومن ثم تشجيع القوى المعادية للديموقراطية لرفع القيمة العرقية . ولتعضيد هذا الموقف سأحاول توضيح أن جماع العوائد المشار إليه متّسق مع مجموع الأعراض التي شرحها "أدورنو" وآخرون Adorno and others في كتابه الكلاسيكي "الشخصية التسلطية" (١٩٥٠) The Authoritarian Personality .

إن الشخصية التسلطية بناء شخصي أو مجموعة من المواقف التي يعتقد أنها دالة على بنية تحمل الفاشية في بذورها ، وتقبل الترويج لمعاداة السامية وعلى استعداد للمشاركة في الحركات الاجتماعية المعادية للديموقراطية[١١] ، وذلك هو أحد المفاهيم التي ابتدعها "سانفورد" فيما بعد . وعلى أساس إجراء المقابلات كان التكنيك الرئيسي المستخدم في العمل الأصلي يهدف إلى التعرف على المواقف المتوارية المرتبطة بالشعور بالبغضاء ومعاداة السامية والفاشية ، والتي ينتج عنها المقاييس E التمركز حول العرقية (ethnocentrism)، و $A\text{-}S$ (معاداة السامية) و F (الفاشية) ، ومن الواضح بجلاء أن ثمة علاقة متبادلة بين هذه المقاييس .

كان هناك بند أو سؤال للمشاركين الذين أجريت معهم المقابلات ، وتقتصر الإجابة عليه بنعم أو لا ، وكان السؤال هو : "إنه بالتأكيد شخص حقير من لا يشعر أن حبه لوالديه حب لا يموت ولا يشعر تجاههما بالعرفان أو الاحترام." الواقع أن الموافقة على مضمون هذا السؤال (أي: نعم) كانت مثيرة للانتباه بسبب الطريقة التي طرح بها السؤال أساسًا ؛ حيث إن القبول هنا كان يظهر وكأنه يخفي وراءه عداءً مستترًا أو لا واعيً تجاه الآباء . إن التبجيل المفتعل والعداء اللاواعي تجاه الوالدين علامة فارقة

(١١) سانفورد" . Sanford (1950), p. 142

على تمركز الشخص حول عرقيته بشكل كبير(وهناك شواهد أخرى على ذلك العداء المستتر ظهرت بوضوح فى أثناء المقابلات) .

كانت هناك سمة ثانية هى الاحتياج النفسى المبالغ فيه للانصياع للسلطة ، واستناداً إلى النظرية فذلك منبعه العداء المستتر للسلطة داخل الجماعة ومن الأصل العداوة لسلطة الوالدين(١٢) . وقد كانت السمات الأخرى هى المخاوف غير المبررة عقليًا (أى النزعة لتحويل المسئولية من الفرد نفسه إلى قوى خارجة عن إرادته) والنمطية (أى النزعة إلى التفكير بطريقة متشددة وشديدة السطحية) وضيق الأفق .

ولم يجد "أدورنو" وآخرون أية علاقة خاصة بين المقاييس والعوامل الاجتماعية – الاقتصادية ، ولكنهم وجدوا أن الأشخاص الذين حققوا درجة عالية فى مقياس E كانوا أقرب فى تفضيلاتهم السياسية والدينية لتفضيلات آبائهم ، أما ما تلا ذلك من أعمال ترتبط بالمقياس F فقد وجد أن هناك علاقة متبادلة بين الحرص على التربية الصارمة وتنشئة الأبناء على الطاعة العمياء والتعليم المتدنى .

وما سيأتى من الحديث عبارة عن تلخيص لبعض الأفكار الرئيسية حول "الشخصية التسلطية" والأعمال التى تلته فى هذا المسار ، والهدف منه هو إيضاح الإشارة السابقة بأن العداء تجاه الجماعات العرقية الأخرى يمكن التكهن به على أساس مجموع عائدات معين للقيمة العرقية : أى K مرتفعة نسبيًا و p مرتبطة بريع صاف منخفض ، أو $\pi - r$. ولنفترض أن المواقف المشابهة لشخص ما فى مثل هذا الوضع ، وهذا الشخص عقلانى فى شئونه كلها عدا فى أمر واحد ، وهو أنه لا بد أن ينصاع إلى قاعدة توقير الوالدين ، هنا يختلف الشخص عن "الكائن الاقتصادى" فى قدرته على كبح مشاعره ، وافترض أن كلما زاد استثمار الآباء زاد الشعور السلبى تجاههم . ولنفترض أن عائد الاستثمارات ضئيل ، وأن K و p مرتفعان ، فالشخص فى هذا الوضع غارق حتى أذنيه فى الديون تجاه والديه وتجاه أعضاء الجماعة العرقية

(١٢) سانفورد". Sanford (1973), p. 144

الآخرين ، ولكن العائد من استثمارات القيمة العرقية التى ضحوا من أجلها بالغالى والنفيس ضئيل ومن الضآلة بحيث لن يتمكن من سداد ديونه منه ، ولأن لديه قيمة عرقية أصيلة فهو يبجّل والديه ويوقّر أجداده ، ولا يمكن إلقاء اللوم عليهم فى الورطة التى وقع فيها (ولكن بدون وعى فهو يعرف أنهم فرضوا عليه قيمة عرقية زائدة على الحد) ، ولن يكون لديه إلا مساحة ضئيلة ليمارس اختياراته فى الحياة ؛ لأنه كى يرد الدين فإن سلوكه مرهون برغبات والديه وبأعراف الجماعة العرقية ، وبالتالى فإن اختياراته الدينية والسياسية هى فى الحقيقة اختيارات والديه ، ومجال الوعى المتاح له والقدرة على الاختيار الواعى محدود . وبمعنى ما فإنه يعتقد فى الخرافات إلى حد كبير (أى يخرج سلوكه عن نطاق سيطرته نظرًا لارتباطه الشديد بمعايير الجماعة) . وبالتالى تصبح "الشخصية التسلطية" لها مرجعيتها كرد فعل لمجموع عائدات القيمة العرقية .

لماذا يتحامل ذلك الشخص على والديه ؟ إن مشكلة الشخص المعنى ليست فى أن والديه قاموا بالاستثمار بشكل زائد على الحد فى سبيل تحقيق سعادته ورفاهيته ، ولكن لخطأ لا يقصدونه كان ريع الاستثمار فى القيمة العرقية ضئيلاً . من المخطئ هنا ؟ "إنهم اليهود" بالطبع ، بشبكتهم الدولية المحكمة ذات العائدات المجزية ، وعلاقاتهم الوطيدة بالدولة والأسواق العالمية [(١٣)] (وهى التنمية التى تقلل من ريع رءوس الأموال العرقية الأخرى) . ما العمل إذن ؟ أ) التخلص منهم ، ب) الاشتراك فى أنشطة جماعية أخرى لزيادة ريع رأس المال العرقى . إن الأيديولوجيا النازية الخاصة بنقاء الدم والنقاء العرقى كوسيلة لتنظيم المجتمع كانت بالتأكيد رد فعل متطرف ، لكنه يسير على النهج نفسه بدقة ، ولفترة ما اتخذت مسارًا صحيحًا تمامًا فى رفع عائدات رأس المال العرقى . وفى العموم ، فإن التطرف فى بعض الصراعات العرقية ، مثل السلوك الذى

---

(١٣) يناقش "أرنت" Arendt (1951) فى كتابه "معاداة السامية" : الجزء الأول Part I: Anti-Semitism هذه العوامل فى سياق حديثه عن معاداة السامية فى القرن التاسع عشر .

انتهجه النازيون ، والصراع الحالى بين الصرب والكروات الذى يمكن تفسيره على نفس الوتيرة المقترحة هنا (من الصعوبة بمكان تفسيرها من مداخل عقلانية صارمة) ، يمكن تفسيره بأن الجماعة العرقية المستهدفة للكراهية الواعية ليست هى العدو الحقيقى ، كما أن أعمال العنف والدمار الناجمة عن الكراهية تجاه الجماعة العرقية ليست مقنعة بطبيعتها ولا تؤدى إلا إلى الشعور بالإحباط مما يتولد عنه مزيد من الكراهية والعنف (١٤) .

أخيراً ، لا يمكنني مقاومة الإشارة إلى تداعيات أخرى جديدة تكون قابلة للفحص ، وتقوم هذه التداعيات على فرض أن الحال سيظل على ما هو عليه ، أعنى بذلك أن التمركز حول العرقية والصراع العرقى والتسلطية سيقل فى المجتمعات التى ينعم أفرادها بمعاشات مجزية أو نظم ضمان اجتماعى ، ففى مثل تلك المجتمعات لن يشعر الآباء بضرورة الاستثمار المبالغ فيه لتدعيم عرقية أبنائهم الذى ينشدون من ورائه الحصول على دعمهم فى الكبر ، وكنتيجة لذلك لن يكون هناك مجال للأبناء أن يتنامى لديهم الشعور بالعداء المكبوت تجاه الوالدين ، وأن يوظفوا تلك المشاعر ضد جماعات عرقية أخرى إذا تضاءل ريع تلك الاستثمارات .

٥- القومية المعاصرة فى الكتلة السوفييتية سابقاً

يمكن تعريف القومية بأنها مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم ثقافة واحدة يسعون للحصول على الاستقلال الذاتى (انظر مثلاً : Rogowski 1985)، وفى مفهومنا

(١٤) فى مجالات أخرى ، يمكن أن تنسجم التداعيات الحالية مع التداعيات المنبثقة عن نماذج عقلانية تماماً : فالصراع العرقى يبدو أكثر انسجاما مع تلك النماذج ، وكلما كان عائد الفارق فى الأجور أو فى أى عوامل أخرى كبيراً بين الجماعات العرقية ، تضاءلت تكاملية العوامل المسببة لها (وبالتالى يقل "الاحتياج" فيما بينهم) ومن ثم نجدهم يتشابهون فى الأذواق أو الانتفاع من الموارد المتاحة (وبالتالى تزيد المنافسة بينهم على الموارد النادرة) .

أن ذلك قائم افتراضا عندما تكون عائدات القيمة العرقية أعلى إذا كانت الجماعة العرقية المذكورة دولة مستقلة ذات سيادة ، وتتحدد تلك العائدات بحجم المدخرات المتوفر ، وإمكانية أن يحصل أفراد الجماعة العرقية على هذه العوائد (أى نفوذ الجماعة العرقية) . وتعتمد العائدات المتاحة على النمو الاقتصادى بينما يعتمد نفوذ الجماعة العرقية افتراضا على مكانتها فى المجتمع المحيط بها ، والسؤال القائم : هل تفرض الجماعة العرقية سيطرتها على الأرض التى تستوطنها ؟ هل يملك الصفوة صلاحية التدخل فى العوائد العامة والخاصة ، أو أنها يسيطر عليها "الصفوة البيروقراطية"(*) المقتصرة على أعضاء معينين فى الجماعة العرقية ؟ هل لأعضاء الصفوة رصيد من الخبرات يكفى لإدارة شئون دولتهم ؟ إن مثل هذه العوامل البنائية التى ورد تحليل لها فى عدد من الكتابات عن القومية (على سبيل المثال : Rorowski 1985, Laitin 1991, or Hechter (1987) مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادى فى مساحة الأرض التى تعيش فيها الجماعة العرقية (ومن ثم حجم المدخرات فيها) فى مقابل أن معدل النمو الاقتصادى فى "المركز" يحدد العائد النسبى للقيمة العرقية تحت الفيدرالية (العرقية) فى مقابل القيمة العرقية تحت السيطرة (غير العرقية) . ولا يسعنا المجال هنا لمناقشة ذلك ، ولكن يمكننا تقديم تحليل عام لهذه القضايا بالإشارة إلى حالة مهمة تتعلق بعودة القومية من جديد ، ونحن هنا نتحدث عن الكتلة الشيوعية السابقة .

لا يوجد ثمة آراء معتمدة عن الديكتاتورية الشمولية أكثر تضليلاً مما هى فى حالة "إشكالية القوميات" فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وهناك رأيان معتمدان : ١) الأنظمة الشيوعية القائمة على القمع (Kirkpatrick 1982، ٢) الدكتاتوريات الشيوعية ، مثلها فى ذلك مثل الدكتاتوريات الشمولية التى نجحت فى "تذويب" الجماعات القومية

(*) يشار بهذه الكلمة إلى "طبقة الصفوة الشيوعية" ، أى الذين يتقلدون مناصب كبرى فى السلطة البيروقراطية ، أو يشار بها إلى "نظام الوصاية الشيوعى" الذى كان قائما فى الاتحاد السوفييتى سابقًا وفى غيرها من الدول الشيوعية ، وكان يقوم عليه لجان منبثقة عن الحزب الشيوعى ، واختصاصه هو الموافقة على التعيين فى المناصب القيادية الكبرى فى النظام البيروقراطى . (المترجمون) .

فى بنية المجتمع (Arendt 1951) . وفى بحث آخر (Wintrobe 1990) افترضت مدخلاً مختلفًا لفهم سلوك الدكتاتوريات الشمولية ، وحاولت توضيح أنها تراكم النفوذ بشكل نمطى ، ووسيلتها فى ذلك هو شراء الولاء والدعم المالى إضافة إلى القهر والقمع ، والسياسة السوفييتية هى المثال الواضح لما نقول فيما يتعلق بمسألة القوميات . ومن ثم ، وبرغم أن دور الدولة فى تقويض المعارضات العرقية الحقيقية منها والمفتعل أمر معروف للجميع ، فقد سعى السوفييت لتقييد الأقليات المختلفة بالنظام السوفييتى من خلال الرابطة الستالينية للعرقية والأرض والإدارة السياسية ، ويقدم "زاسلافسكى" Zaslavsky (1992) توثيقًا لما قام به السوفييت فى تكوين فيدرالية من وحدات الأقاليم العرقية التى "تحكمها الصفوة السياسية من السكان الأصليين ، وتنظمها تركيبة هرمية إدارية محبوكة ، ومن ثم أصبحت العرقية مؤسسية على مستوى الأفراد من خلال بدء العمل بتعميم نظام بطاقات الانتقال الداخلى التى تثبت الانتماء العرقى لكل مواطن سوفييتى"(١٥) .

وفى المقابل ، أتاحت الهوية العرقية أساسًا موضوعيًا لقيام السياسات القمعية الموجهة للقوميات التى تستوطن أرضًا (شرحها بالتفصيل "رويدر" (Roeder 1991)، وقد تم قمع نشاطات الجماعات القومية المنشقة ، وحدث ذلك جزئيًا بمنح الصفوة المحلية سلطة الاحتكار المؤسسى للتعبير العام عن الهوية العرقية ، زد على ذلك ، ومثلما أشار "رويدر" : "فى كل جمهورية ، أسند هذا الدور إلى تلك الخبرات المحلية للقيام بمهمة الحارس (أو السادن) ، فهو الذى يحدد توقيت تعبئة أو حشد الجماعة العرقية سياسيا ... كما احتكرت المؤسسات الجمهورية التى تسيطر عليها تلك الصفوة المحلية الوسائل التى يتم من خلالها الاتصال خاصة لغة الصحف ووسائل الإعلام المحلية ، إضافة إلى أن اللقاءات فى أماكن التجمع مثل مبانى الاجتماعات أو الساحات العامة كانت تسير على هوى تلك الصفوة المحلية"(١٦) . ويقدم "رويدر" أيضا توثيقا "للسياسات القمعية"

---

(١٥) Zaslavsky (1992), p. 99

(١٦) Roeder (1991) p. 205

الكثيرة التى خولت لتلك الصفوة المحلية بناء قواعد سياسية أكثر أمانا فى إطار مجتمعاتهم العرقية" (١٧) . ومهما يكن من أمر ، وبرغم أن الفيدرالية السوفييتية تبنّت معاملة تفضيلية لممثلى القوميات المحلية داخل أقاليمهم ، فإن المناصب العليا على مستوى الخدمة القومية كانت مقصورة فى غالب الأحوال على الروس (طبقة الصفوة الشيوعية (Laitin 1991) .

خلاصة القول ، وبعيداً عن "تذويب" الشبكات العرقية ، فالاستراتيجية السوفييتية كانت تشجعهم بتوفير العائدات لقادتهم لتوزيعها على المواطنين ، بالإضافة إلى أنهم فى المقابل سيعملون على توجيه الموارد العرقية إلى الولاء للحزب وزرع الشك بين الجماعات العرقية ، وأقيمت الروابط بينهم عبر الحزب وحده ولا أحد غيره ، وبهذا تم استيعاب الجماعات العرقية المختلفة فى الهيكل البنائى للحزب وقام النظام على حفظ ولاء تلك المجموعات للحكومة المركزية .

أما السمة الثانية المميزة للنظام السوفييتى فهى أنه يحاكى الشبكات العرقية فى امتلاكها مظهر المذهب العقائدى ، وتحديدا الأيديولوجية التى اعتمدها الاتحاد السوفييتى التى تقف فى مواجهة ثقافات الجماعات العرقية . ويلخّص "جيسيب دى بالما" Giuseppe di Palma عدداً من الخصائص التى تميّز الشرعية السوفييتية من القمة :

"١) تحلّ "المهام" و"الحملات" (لغزو آفاق جديدة أو للقضاء على الشرور) محل الأطر الشرعية كلفة لتعامل الدولة مع الجماعات المناوئة..٢,) تقدم البيروقراطية السوفييتية (الحزب بالتحديد) ذريعة شرعيتها فى الحكم بأن "المهام" الملقاة على عاتقها محكومة بحقيقة علوية رفيعة القيمة ، وهم بذلك يدّعون احتكار الخطاب السياسى ، ومن ثم لا يمكن تحريف أو تشويه حقيقتهم العليا

(١٧) المرجع نفسه .Loc. cit

بحقائق واقعية ، فأوامرهم دائما على صواب ، ومواطن ضعفهم ليس لها دور فى إفشال مهامهم الكبرى ... ٣) إن إضفاء الحجيّة لحقيقتهم لا يحتاج إلى الشعب ، على العكس فهى حقيقة مفروضة على الشعب ليتعلمها وينشرها ويكون شاهدا عليها"(١٨) .

إن ذلك يذكّرنا بتعبير "بريخت" Brecht (*): قد يقوم الحزب الشيوعى بتحليل الشعب وإذابته ثم يأتى بشعب جديد"(١٩).

إن المظهر الثالث المميز للسياسة السوفييتية ، مثلها فى ذلك كالمجتمعات الصناعية ، هو ارتكاز شرعيتها إلى حد كبير على بذل الوعود لتحقيق نمو اقتصادى مستمر ، ولكن أسباب الانحدار المستمر فى معدلات النمو منذ ١٩٦٠ معقدة بحيث لا يمكن مناقشتها هنا ، ومع ذلك فإن متضمناتها تستحق التلخيص :

(١) طالما استمر معدل النمو الاقتصادى بمعدلات مرضية (على الأقل حتى عام ١٩٦٠) تحصل الجماعات العرقية على "عائدات" مرضية بناء على القرض الذى

---

(١٨) di Palma (1991), p. 57

(*) آرنولد بريخت : Arnold Brecht (1884 - 1977) باحث بارز فى العلوم السياسية ، شغل منصبًا إداريًا فى وزارة العدل ببرلين بعد حصوله على شهادة عليا فى الحقوق من جامعة "ليبزج" عام ١٩٠٦ ، وشغل منصب وكيل وزارة ورئيس لجنة السياسات والدستور فى وزارة الداخلية فى الفترة من ١٩٢١ إلى ١٩٢٧ . طلب حق اللجوء السياسى إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى نوفمبر عام ١٩٣٣ ، حيث تبوأ مركزًا أكاديميًا متميزًا فى كلية البحوث الاجتماعية فى نيويورك حتى تقاعد عام ١٩٥٤ . ركزت أعماله على تطوير دراسة السياسة كموضوع علمى حيث أوضح الفرق بين النظرية العلمية والنظرية غير العلمية فى كتابه "النظرية السياسية" ، وأوضح أيضًا أن القيم المطلقة لا يمكن تقييمها بالعلم ، طالما لا يمكن فهم قيمة أهداف ومقاصد معينة دون معرفة علاقتها بالأهداف والمقاصد الأخرى . كان له مؤلفات عديدة عن المشكلات السياسية والدستورية فى الحكومات الفيدرالية والشمولية . من مؤلفاته : "التمهيد للصمت : نهاية الجمهورية الألمانية" *Prelude to Silence - The End of the German Republic* (1944) ، و "النظرية السياسية – أسس الفكر فى القرن العشرين" *Political Theory - Foundation of Twentieth - Century Thought* (1954) (المترجمون).

(١٩) إشارة مرجعية فى "دى بالما" di Palma (1991), p. 57

منحوه للدولة السوفييتية متمثلا فى ثروتهم العرقية ، ومن ثم ، فعندما انحدر النمو الاقتصادى دخل حجم المدخرات فى مرحلة جفاف وانحسار ، وأصبحت تلك المدخرات مقصورة على طبقة الصفوة الشيوعية فى الحكومة المركزية . ونتج عن ذلك أن الجماعات العرقية بدأت تتنصل من ولائها للحكومة .

(٢) على نحو أقل وضوحًا ، انهارت قدرة الدولة فى الحفاظ على سلطانها من خلال قمع الشعب ، حيث يرتبط القمع مع الولاء طرديا فى المجتمعات الشمولية (كما أظهره "وينتروب" Wintrobe 1990) .

(٣) مع انهيار النمو الاقتصادى سقط الاعتقاد بقدرة النظام على تطبيق أيديولوجيته ، وكما أشار "بوجى" Poggi ببراعة : "مضى وقت طويل لتصديق الوعود التى قطعت ، ومضى وقت طويل للتنازل عن تلك الوعود" (Poggi 1990, 168-9).

(٤) خلفت إزاحة الحزب عن المركز فراغًا فى السلطة ، وأزاحت معها الروابط الشبكية الوحيدة بين الجماعات العرقية ، بحيث تركتهم مع العدائية التى أججتها الشيوعية وزرع مشاعر الشك وعدم الثقة فيما بينهم .

(٥) لقد كان مؤشر انهيار النظام الاقتصادى وتحوله إلى اقتصاديات السوق هو انحدار عائدات كلا البديلين الكبيرين للاستثمار العرقى : نظام الحزب القديم الذى تهاوى وعالم التجارة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن قوانين حقوق الملكية الخاصة كانت شديدة التخلف.

ولا يكاد يثير الدهشة أن القيادات العرقية أرادت إعادة توظيف رءوس الأموال العرقية بعيداً عن المؤسسات السوفييتية المركزية (الحزب الشيوعى وغيره) التى ظهر انهيارها الحتمى واضحًا للعيان ، ونظمت القيادات العرقية المظاهرات وأثارت القلاقل (مستخدمين فى ذلك سبل السيطرة التى منحهم إياها انتماؤهم للحزب سابقًا) وبدعم كثير من الأفراد أحيانًا حتى يتحقق الانتقال الجماعى لرأس المال بعيداً عن المركز (الذى انهار ريعه) فى اتجاه الإقليمية (حيث تزايد الريع) . والواقع أن "رويدر" Roeder

(1991, 197) أوضح أن القوميات ذات مستوى التعليم العالى والمستوى الأرقى مهنيًا تملك تحققًا سياسيًا أكثر من القوميات غير المتحققة أو المهمشة ، وقامت على تطوير جدول أعمال طموح للتغيير وقامت بالاحتجاجات على مدى واسع وأكثر تأثيرًا . إن فورة القومية بين الجماعات العرقية هى بالضرورة عمل عقلانى ، ويمكن تفسيرها جزئيًا - على ما أعتقد - بنموذج مصاحب للسطور التى خطّها القلم هنا .

٦- الخلاصة

لقد قدمت فى هذه الورقة نموذجًا مبسطًا لعلاقات الجماعة العرقية ، وأوضحت فيها أن الشبكات العرقية شكل من أشكال رأس المال الذى يسمح "لأعضاء" الجماعات العرقية بعقد صفقات بتكلفة تعاملات منخفضة ، والسعى للحصول على عائدات من القطاع الاقتصادى العام . والهدف الأساسى من هذه الورقة هو بيان أن السمة الأساسية للجماعات العرقية هى المداخل والمخارج المغلقة فى الشبكة العرقية مقارنة بالجماعات الأخرى ، ولذلك مغزاه فى قوة الجماعات العرقية فى أنه يحلّ عددًا من مشكلات عقد الصفقات ، بما فى ذلك مشكلة انتهاز الفرص للدخول فى الجماعة العرقية أو الخروج منها ، ولكنها تتضمن أيضًا أن المنافسة بين الجماعات العرقية لا تعمل على مساواة العائدات فيما بينهم ، وبالتالى فإن الاختلافات بين هذه العائدات تظل قائمة ، وتكون النتيجة أن تولّد الجماعات العرقية الناجحة الخوف والغيرة ، فى حين أن الجماعات العرقية ذات العائدات المنخفضة مجتمعات موصومة بعدم الكفاءة ، ونتيجة لذلك لا تقلل قوى السوق احتمالات الصراع بين الجماعات العرقية (إن لم تستطع اللحاق بهم فاضربهم) ، والسبب أن الصفة الرئيسية للمنافسة التى تعتمد فعاليتها على الحياة الصناعية - وهى حرية الدخول والخروج - مفتقدة فى هذا السياق .

وبالطبع وعلى المستوى الواقعى ، ليست المداخل والمخارج مغلقة تمامًا عادة ، وفى الحقيقة أنه من السهل الدخول أو الخروج من بعض أنماط الجماعات العرقية دون

غيرها ، وسيسمح شكل من التحليل الأكثر استفاضة بمستوى من الحواجز أمام الدخول والخروج لتنويع "منظمة صناعية" للجماعات العرقية وتطويرها . لقد افترضت ببساطة فى هذه الورقة مسألة الدخول والخروج المغلق كى أطرح متضمنات هذا الافتراض للمناقشة ، وقد حاولت فى القسمين الأخيرين استخدام نموذج تفسيرى لبناء "الشخصية التسلطية" ، وطبقت ذلك النموذج على الفورة القومية الحالية فى الكتلة السوفييتية السابقة ، وأوضحت أن هذا الطرح قادر على إلقاء بعض الضوء على ذلك البناء وتلك الأحداث .

مراجع الفصل الثالث

assumption. I have, however, in the last two sections, tried to use the model to explain the "authoritarian personality" construct, and applied the model to the recent upsurge of nationalism in the former Soviet bloc, and shown that the approach is capable of throwing some light on that construct and those events.

References

Adorno, Theodor W., Else Fenkel-Brunswik, Daniel Levinson, and R. Nevitt Sanford. 1950. *The Authoritarian Personality.* New York: Harper.

Akerlof, George A. 1991. "Procrastination and Obedience." *American Economic Review Papers and Proceedings* 81 (May): 1–19.

Arendt, Hannah. 1973. *The Origins of Totalitarianism.* 2nd ed. Orlando, FL: Harcourt, Brace, Jovanovich.

Arrow, K. J. 1972. "Models of Job Discrimination." In Pascal, A. H., ed. *Racial Discrimination in Economic Life*. Lexington, MA: Heath.

Becker, Gary. 1974. "A Theory of Social Interactions." *Journal of Political Economy*. 82:1,063–1109.

1976. "Altruism, Egoism, and Genetic Fitness." *Journal of Economic Literature*. 14:817–26.

Becker, Gary, and Murphy, Kevin. 1988. "The Family and the State." *Journal of Law and Economics* 31:1–19.

Bernheim, B. Douglas, Shleifer, A., and Summers, L. H. 1985. "The Strategic Bequest Motive." *Journal of Political Economy*, 93:1,045–76.

Borjas, George J. 1992. "Ethnic Capital and Intergenerational Mobility." *Quarterly Journal of Economics* 107:123–50.

Breton, Albert. 1964. "Economics of Nationalism." *Journal of Political Economy* 72:376–86.

Breton, Albert, and Wintrobe, Ronald. 1982. *The Logic of Bureaucratic Conduct*. New York: Cambridge University Press.

Bulow, Jeremy, and Summers, Lawrence. 1986. "A Theory of Dual Labor Markets with Applications to Industrial Policy, Discrimination, and Keynesian Unemployment." *Journal of Labor Economics* 4:376–414.

Coleman, James S. 1990. *Foundations of Social Theory*. Cambridge: Harvard University Press.

di Palma, Giuseppe. 1991. "Legitimation from the Top to Civil Society: Political Cultural Change in Eastern Europe." *World Politics* 44:49–80.

Frank, Robert H. 1988. *Passions Within Reason*. New York: Norton.
Freud, Sigmund. 1991 [1929]. *Civilization and Its Discontents*. Reprinted in the Penguin Freud Library vol. 12, *Civilization, Society and Religion*.
Gellner, Ernest. 1983. *Nations and Nationalism*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
Hechter, Michael. 1987. *Principles of Group Solidarity*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Howitt, Peter, and Wintrobe, Ronald. 1992. "Equilibrium Political Inaction in a Democracy." In Breton, A., et al., eds. *Preferences and Democracy*. Dordrecht: Kluwer Academic Press.
1994. "The Political Economy of Inaction," *Journal of Public Economics*. (1994).
Iannaccone, Laurence R. 1992. "Sacrifice and Stigma: Reducing Free-Riding in Cults, Communes and Other Collectives." *Journal of Political Economy* 100:271–91.
Kandel, Eugene, and Lazear, Edward. 1992. "Peer Pressure and Partnerships." *Journal of Political Economy* 100:801–8.
Kirkpatrick, Jeane. 1982. *Dictatorships and Double Standards: Rationalism and Realism in Politics*. New York: Simon & Schuster.
Klein, Benjamin, and Leffler, Keith B. 1981. "The Role of Market Forces in Assuring Contractual Performance." *Journal of Political Economy* 89:615–41.
Laitin, David D. 1991. "The National Uprisings in the Soviet Union." *World Politics* 44:139–77.
Landa, Janet. 1981. "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law." *Journal of Legal Studies* 10:349–62.
Poggi, Gianfranco. 1990. *The State: Its Nature, Development and Prospects*. Stanford, CA: Stanford University Press.
Ramet, Sabrina P. 1992. *Nationalism and Federalism in Yugoslavia, 1962–1991*. 2nd ed. Livingston: Indiana University Press.
Roeder, Phillip G. 1991. "Soviet Federalism and Ethnic Mobilization." *World Politics* 43:196–232.
Rogowski, Ronald. 1985. "Causes and Varieties of Nationalism: A Rationalist Account." In Tiryakin, Edward A., and Rogowski, Ronald, eds. 1985. *New Nationalisms of the Developed West: Toward Explanation*. Boston: Allen & Unwin.
Sanford, Nevitt. 1973. "The Authoritarian Personality in Contemporary Perspective." In *Handbook of Political Psychology*. San Francisco: Jossey-Bass Publishers.
Shapiro, Carl. 1983. "Premiums for High Quality Products as Returns to Reputations." *Quarterly Journal of Economics* 98:659–79.
Ward, Barbara. 1959. "Nationalism." In Ward, Barbara, ed. *Five Ideas That Changed the World*. New York: Norton.
Wintrobe, Ronald. 1981. "It Pays to Do Good, But Not to Do More Good Than It Pays." *Journal of Economic Behavior and Organization* 2:201–13.
1983. "Taxing Altruism." *Economic Inquiry* 21:255–70.

1988. "The Efficiency of the Soviet System of Industrial Production." In Villa Colombella Papers on Bureaucracy. *European Journal of Political Economy* 4:159–84.

1990. "The Tinpot and the Totalitarian: An Economic Theory of Dictatorship." *American Political Science Review* 84:849–72.

"Homo (Femina) Socio-Economicus (a): Reflections on Models of Trust, Power, Love and Authority." *Economic Inquiry*. Forthcoming.

Zaslavsky, Victor. 1992. "Nationalism and Democratic Transition in Post-Communist Societies." *Daedalus* (Spring): 97–122.

الفصل الرابع

النوادى والصراعات وبزوغ القومية العرقية

روجر د. كونجلتون

١ - مقدمة

صاحب انهيار الإمبراطورية السوفيتية بزوغ القوميات من جديد على نحو أصاب عدداً كبيراً من المفكرين الغربيين بالدهشة ، وهو أمر لم يكن فى الحسبان ، حيث شهد التاريخ حدوث مثل هذا الأمر مرات لا حصر لها على نفس المنوال ؛ إذ إن التاريخ يكشف لنا عن درجة عالية من التماثل بين هذه الحالات وحالات أخرى لا حصر لها ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ظهور النزعة القبلية فى أفريقيا من جديد بعد جلاء الاستعمار الأوروبى عنها ، كما شهدت النمسا فورانًا قوميًا كذلك بعد تفكك الإمبراطورية النمساوية - المجرية ، ناهيك عما حدث فى الشرق الأوسط إثر انهيار الإمبراطورية العثمانية . وتمثل هذه الأمثلة كافة ردود أفعال لتدنى الأوضاع الاقتصادية فى الإمبراطوريات المنهارة ، واللجوء لمؤسسات بديلة أكثر فعالية تمثلت فى القبيلة أو الأسرة .

واتساقًا مع هذه النظرية ، شهدت الدول القوية ظاهرة عكسية ، من ذلك مثلاً أن حكم "آل هابسبرج" للإمبراطورية النمساوية - المجرية فى منتصف القرن التاسع عشر خلق حالة من الهدوء النسبى بين العرقيات المختلفة داخل الإمبراطورية (Sipos 1991, 102)، وعلاوة على ذلك أدت الفعالية المتزايدة للمؤسسات الرسمية فى

الدولة إلى التقليل من أهمية الأشكال العرقية للقومية فى الولايات المتحدة ومعظم أنحاء أوروبا . وعلى أية حال فإن السياسات العرقية (المسماة بالإقليمية فى أوروبا) تمثل قوة ثقافية وانتخابية يحسب حسابها حتى فى الدول الديمقراطية المستقرة[١] .

تستهدف دراستنا هنا تقديم تحليل للطلب الفردى على الخدمات العرقية باعتبار ذلك أساسًا لتحديد خصائص استجابات الجماعات الأكبر حجمًا للتغيرات التى تطرأ على الظروف السياسية والاقتصادية . وتختلف درجة القوة التى تتمتع بها القومية العرقية من مجتمع لآخر تبعًا لمستوى إنتاج الخدمات ذات الأساس العرقى وتوزيعها ؛ فإذا اتسعت قاعدة إنتاج الخدمات وتوزيعها على أبناء قومية عرقية ما مقابل وفاء الحاصلين على هذه الخدمات بالتزاماتهم بأداء واجبهم تجاه بنى جلدتهم ، عندها تزداد أهمية تلك القومية العرقية ، ولو كانت هذه الخدمات العرقية تحتل حيزًا ضئيلاً من الحياة اليومية للأفراد ، فإن القومية العرقية تمثل حينئذ أهمية نسبية . ويتوقف مدى استفادة الفرد من الخدمات التى تتيحها النوادى العرقية على حساباته الخاصة بالتكلفة التى يتكبدها والعائد الذى يتوقع الحصول عليه ، وبناء على البدائل المتاحة له يزداد تعلق الأفراد بالانتماء العرقى والقومى كلما ازدادت قيمة الخدمات المتاحة وأهميتها بالنسبة لهم من خلال النوادى العرقية ، وعادة ما يندمج أعضاء جماعة عرقية معينة ويصبحون جزءًا لا يتجزأ من نسيج المجتمع عندما يقل إقبالهم على الخدمات التى تقدمها النوادى العرقية ، ويعتمدون بدلاً من ذلك على خدمات الروابط والجمعيات التى ينتمون إليها ، وهى عادة جمعيات ترتكز على أسس المواطنة والكفاءة وليس الإرث العرقى[٢] ،

(١) سوف نستخدم مصطلحات الأمة والجماعة العرقية والقبيلة كمترادفات ، والمصطلحات الثلاثة تشير إلى مجموعات من البشر ذوى الأصول المشتركة ، ويعتبرون أنفسهم أعضاء فى جماعة مشتركة ، حيث تلعب العناصر المشتركة من ثقافة ولغة ودين دورًا حاسمًا فى تيسير المعاملات فيما بينهم من خلال التواصل المستمر ، والأخذ بعين الاعتبار التوقع الدقيق لسلوك أعضاء الجماعة الآخرين .

(٢) يختلف شكل القومية فيما إذا كانت ترتبط بالدولة أو الجماعة العرقية ، بسبب المتطلبات المسبقة للعضوية فيها ، حيث تتبع الدولة إجراءات رسمية فى منح الأجانب الجنسية الكاملة بكل ما يترتب على ذلك من مزايا وخدمات ، فى مقابل هذا ترتكز عضوية الجماعة العرقية على أساس صلات الدم ، على الرغم من إمكانية ضم أفراد معينين لعضوية جماعة عرقية والتمتع ببعض الحقوق المترتبة على هذه العضوية عبر الزواج من داخل الجماعة العرقية أو تقديم خدمات متميزة للنادى العرقى . وعمومًا يعتبر اكتساب جنسية دولة ما أيسر بكثير من الانضمام لعضوية جماعة عرقية معينة .

ومن ثم فإن الجمود النسبى الذى يتصف به العرض والطلب بالنسبة لخدمات النوادى العرقية يؤجج القومية العرقية والصراعات العرقية .

مما هو جدير بالملاحظة أن البنية العامة للجماعات غير الرسمية تتماثل مع البنية الخاصة بالحكومات الاتحادية ، مثلما يحدث مع سكان قرية صغيرة يحصلون على الخدمات اللازمة لهم فى مجتمعهم الصغير ، وهناك من يحصلون على هذه الخدمات من جهات على المستوى الإقليمى أو القومى أو الفوق - قومى ، كما أن أفراد العائلة يمكنهم الحصول على ما يحتاجون إليه من خدمات من الأسرة الممتدة أو العشيرة أو القبيلة أو المجموعة العرقية أو الثقافية . وعلى نحو مماثل ، فإن درجة توحد الأفراد مع مجموعة عرقية دون أخرى ، أو تحديد هويتهم باعتبارهم أعضاء فى جماعة عرقية دون أخرى تتوازى مع نمط المواطن (الجنسية) فى مختلف المستويات الحكومية ، وتؤثر الهموم الاقتصادية (تكلفة عقد الصفقات ومكاسب الأفراد وسهولة العمل الجمعى) والتلاؤم السياسى والحدود الطبيعية وأحداث التاريخ فى نمطى الانتماء العرقى المشار إليهما سلفًا .

وعلى أية حالة ، تتطلب إجراءات انضمام فرد لجماعة عرقية أخرى غير جماعته الأصلية شروطًا أشد صرامةً مما يتطلبه إجراء تعديلات فى الأمور الحكومية نفسها ، ونحن هنا نميز بين المؤسسات ذات الأساس العائلى والدولة الحديثة . ولأغراض التحليل والدراسة فى هذا البحث ، فإننا نعتبر أن عضوية جماعة عرقية معينة مسألة مفروغ منها ، كما نقدم تحليلاً لأثر الحوافز على إسهام الأفراد فى الأنشطة العرقية[٣]

وسوف نرتب دراستنا وما تحتويه من تحليلات على النحو التالى : حيث يطرح القسم الثانى من الدراسة نموذجًا لكيفية اتخاذ الفرد لقرار الانضمام لأنشطة نادٍ

(٣) لن نتطرق فى هذه الورقة للتدقيق فى مسألة طريقة انضمام الأفراد لعضوية جماعة عرقية معينة ، إلا أن "راسل هاردن" و"يوجو باجانو" كرسا قدراً من بحثيهما الواردين فى هذا الكتاب لدراسة هذا الموضوع تفصيلاً .

عرقى معين ، وينبنى هذا النموذج على أساس ملاحظة أن الأفراد يسهمون فى الأنشطة العرقية بهدف الحصول أولاً على الخدمات المتاحة للأعضاء النشطين ، وثانياً لتحاشى الوقوع تحت طائلة العقوبات المقررة على الأعضاء المتقاعسين عن أداء الأنشطة العرقية ، وفى هذا السياق تؤثر الأنشطة الرسمية على العرض والطلب بالنسبة للخدمات العرقية إلى الحد الذى تقوم معه الدولة بطرح خدمات مكملة أو بديلة لتلك التى تقدمها النوادى العرقية ، أو تبنى سياسات قادرة على التأثير على تكلفة الخدمات العرقية ، وحقيقة الأمر أن السياسات التى تتبناها الحكومة والخدمات التى تقدمها تؤثر بشدة فى حركة المد والجزر التى تشهدها القوميات العرقية .

أما القسم الثالث فإنه يحدد مجموعة من الخواص التى تَسِمُ الصراعات العرقية فى الدولة متعددة العرقيات بناء على النموذج الذى طرحه "أولسون - بيكر" Olson-Becker model حول أنشطة جماعات المصالح الخاصة . إن الجماعات العرقية يمكنها أن تؤثر فى عملية صنع القرار بخصوص الأمور المؤثرة على مصالح أعضائها فى الدول المستقرة ، ونظراً لضآلة الموارد المتاحة للدولة لتقديم خدماتها ، فإن الجماعات العرقية الساعية لحصد المكاسب تقوم بالوقيعة بين الجماعات العرقية بعضها بعضاً بغرض زيادة أهمية الهوية العرقية . وتأجيج الصراعات العرقية ، ولذلك ، فإن بعض المؤسسات الرسمية فى الدولة تقدم على تشجيع حدة الصراع العرقى السياسى أو تثبيطه إلى حد تشجيع بعض الممارسات الاحتكارية العرقية لتمكين الجماعات العرقية المنظمة جيداً من جنى الأرباح المترتبة على تلك الممارسات ، أما فى الدول التى تتبع سياسة فضفاضة إزاء ممارسات الجماعات العرقية ، فإن ديناميات تتابع لعبة الاحتكارات العرقية قد تقوض استقرار الدولة فى حد ذاته ، طالما أن الجماعات العرقية الخاسرة تتوقع تصاعد خسائرها جراء استمرار انتمائها للدولة متعددة العرقيات .

ختاماً ، يلخص القسم الأخير من البحث النتائج التى انتهت إليها الدراسة والاستفادة من هذه النتائج لتطبيقها على تحليل حركات الاستقلال التى انطلقت فى أوروبا الشرقية ، إلى الحد الذى يقوم عليه الانتماء النشط للجماعات العرقية على توقع

الحصول على منافع لهذا الانتماء أو تحاشى العقوبات التى يمكن أن تترتب على عدم العضوية النشطة فيها ، ومن الجلى أن انجذاب الأفراد للانضمام لتلك الجماعات للاستفادة من خدماتها فى الإمبراطورية السوفيتية السابقة قد ازداد مع الوهن الذى أصاب الحكومة السوفيتية وجعلها عاجزة عن إنتاج الخدمات التى يحتاج إليها أبناء القوميات العرقية ، وكذلك تراجع قدرة الدولة المركزية عن فرض سلطانها وجزاءاتها على تلك المجموعات العرقية عندما بدأت تشق عصا الطاعة على أوامر السلطة المركزية ، وأخذت حركات الاستقلال القومى العرقى فى استقطاب تأييد شعبى عريض عندما استشعر الأفراد بأنهم سوف يجنون منافع أكثر فى حالة الإمساك بمقاليد الأمور فى دويلة قائمة على أساس عرقى متجانس ، مما لو استمروا فى الانتماء إلى دولة كبيرة متعددة الثقافات مع احتمال الخسارة الاقتصادية ، ويترتب على ذلك أن حركات الاستقلال القومى تزدهر عندما يسود انطباع بأن الخدمات الحكومية القائمة لن تفى مستقبلاً باحتياجات أبناء الأقلية العرقية ، أو أن هناك جماعة عرقية مناوئة قد تحصل على حصة أكبر من المنافع عن تلك التى تصبو إليها الجماعات القومية الراغبة فى الانفصال عن الدولة المركزية . لقد كانت كل هذه العناصر حاضرة فى أثناء الصحوة القومية العرقية التى نهضت فى أوروبا الشرقية والدول القومية فى الاتحاد السوفييتى السابق .

٢- تفعيل النوادى العرقية وخدماتها الجمعية

يمكن تعريف الجماعة العرقية المتماثلة بأنها عبارة عن نادٍ يضم فى عضويته مجموعة ثابتة نسبيًا من الأعضاء المنتمين إلى جماعة عرقية محددة ، بهدف إنتاج خدمات مقصورة على هؤلاء الأعضاء وتقديمها إليهم دون غيرهم . وفى هذا المقام تختلف النوادى العرقية عن النوادى الأخرى التى خضعت لدراسات اقتصادية متعمقة ؛ حيث كان التركيز على حجم العضوية فى النادى وتنقُّل الأفراد بين النوادى المختلفة (انظر : Buchanan 1965, Cornes and Sandler 1986)، فالعضوية فى النوادى العرقية

أو القومية ليست اختيارية بالكامل ، على حين أن الانضمام لحزب سياسى أو نادٍ خاص أمر يتم بمحض اختيار الفرد ، فى حين أن الانتماء لجماعة عرقية أو قومية يأتى نتيجة ارتباطات وراثية بجماعة معينة ذات جذور عائلية أو عشائرية ؛ فالانتماء العرقى ليس حقا بالمولد بقدر ما هو محصلة له(٤) .

وبرغم ذلك ، فإنه من الواضح أن بعض الأعضاء المنتمين لمجموعة عرقية معينة قد يمدون الجماعة العرقية المنتمين لها ببعض الموارد التى قد تحتاجها الجماعة تبعًا لظروف أولئك الأعضاء ، وفى هذا المقام يمكن تشبيه عضوية الجماعة العرقية بعضوية اتحاد خريجى إحدى الكليات إثر تخرجهم فيها ؛ فعلى الرغم من أن الشخص قد يندم على التحاقه بجامعة معينة أو يشعر بالزهو إزاء ذلك ، فإن الأمر يلتصق به على الدوام، ويظل عضواً بنادى الخريجين سواء كان عضواً نشطًا يساهم بفعالية فى أنشطته أو يتقاعس عن ذلك (٥) . وكما هو الحال فى روابط الخريجين ، فإن استمرارها فى الوجود وأهميتها يتوقف إلى حد بعيد على القيمة الفعلية للخدمات المقدمة للأعضاء النشطين فيها ، وعلى الرغم من أن الانتماء العرقى للأفراد يتحدد بفعل عوامل خارجة

---

(٤) إن الدول أو الحكومات تعتبر كذلك شكلاً من أشكال الأندية، إلا أنها ترتكز فى تكوينها على أسس جغرافية بدلاً من العرقية ، تتبع الدول عامة إجراءات رسمية فى اتخاذ القرارات السياسية وآليات تطبيق القوانين على رقعة جغرافية ذات حدود مرسومة ، وهو ما لا يتم بالنسبة للجماعة العرقية التى تتبع إجراءات مختلفة للتعامل مع أفرادها . إن الحكومات قد تكون أكبر من القوميات كما هو الحال فى الدول كبيرة الحجم مثل الهند والولايات المتحدة وروسيا ، كما أن الحكومات قد تكون فى حالات أخرى أصغر من القوميات التى تتحكم فيها مثلما كان الحال فى ألمانيا قبل توحيدها مؤخراً (وربما لم يتغير الوضع كثيراً) أو إيطاليا قبل توحيدها . عمومًا يكتنف الغموض العلاقة القائمة بين انتماء الفرد لقومية ما والمواطنة التى تمنحها الدولة .

يشير الهامش المذكور عاليه تحديداً إلى الأمريكيين والكنديين والفرنسيين الذين ينتمون قوميًا إلى مؤسسات معينة وحدود جغرافية مرسومة ، وليس إلى جماعة عرقية محددة . ولتحاشى أى تشويش فكرى ، فإننا نطلق لفظ "الوطنية" patriotism على تلك المشاعر .

(٥) تفترض النظرية النفسية المفسرة للتنافر العرقى بأن الأفراد يميلون للتباهى بهذه الوقائع التاريخية .

عن إرادة الأفراد ، فإن هؤلاء الأفراد يمكنهم الإسهام – على نحو أو أخر – فى إنتاج الخدمات عبر جماعات تشترك فى إرث عرقى معين .

أ- الجزاءات والخدمات والإسهام النشط فى النوادى العرقية

يتوقف نجاح أى نادٍ على قيمة الخدمات المقدمة لأعضائه ، وقيمة الاشتراكات التى ينبغى على الأفراد دفعها لكى تستمر عضويتهم فى النادى ، وكذلك الجزاءات المفروضة على الأعضاء الذين يخفقون فى الوفاء بالتزاماتهم تجاه أنشطة النادى ، فهذه التوليفة من الخدمات واشتراكات الأعضاء والجزاءات هى التى تمكن النادى الخاص من تقديم خدماته للأعضاء المنتمين له . وعلى نحو مماثل ، تلتزم النوادى العرقية بالمعايير نفسها وتواجه مشكلات مماثلة ، كما أنها قادرة على الوفاء بالالتزامات نفسها حيال أعضائها ، وإتاحة حزمة كبيرة من الخدمات لهؤلاء الأعضاء من فرص تعليمية وثقافية والتزامات أخلاقية وترفيهية وضمان اجتماعى وما إلى ذلك من خدمات [٦] ، وتحدد آليات الجزاءات الالتزامات السلوكية التى ينبغى أن يتقيد بها الأعضاء المنتمون إليها ، وكذلك التخفيف من وطأة المشكلات التى قد تعترض عملية إنتاج الخدمات المتاحة عبر النادى ، ولا يمكن لأى نادٍ أن يُمارس أنشطته دون وجود نظام رادع للجزاءات[٧] .

---

(٦) يُستخدم مصطلح الخدمات العرقية هنا بمعنى بالغ العمومية والتجريد ، لا يشتمل على الخدمات المعتادة التى أشرنا إليها سلفًا ، علاوة على الخدمات الأخرى التى تشمل فيما تشمل فرصًا تعليمية والشعور بالزهو للانتماء للجماعة والاحتماء بها من غوائل الدهر ، حيث يشعر كل فرد من أفراد الجماعة العرقية بمسئولية الدفاع عن كل أعضاء الجماعة وتحمُّل مسئولية تبعات أفعالهم ، أما القومية الحديثة فإنها تقدم بدائل لهذه الخدمات العرقية طالما سمحت الروح الوطنية للفرد بأن يفاخر بإنجازات المواطنين من أبناء جلدته (سواء كان ذلك فى العلوم أو البطولات الحربية أو فى المنافسات الرياضية) .

(٧) تعانى الجماعات العرقية التى تقدم خدمات عامة من عدة مشاكل ، لعل أهمها ممارسات الانتهازية من أبناء الجماعة الذين يحاولون الحصول على خدمات الجماعة دون دفع مقابل لذلك ؛ فالمنتفعون من أنشطة الجماعة المتاحة للجميع دون مقابل ليسوا فى حاجة لدفع رسوم للحصول على الفوائد التى تتيحها عضوية النادى العرقى، أما النوادى العرقية التى تقدم خدمات مقصورة على أعضائها ، فإنها تجبر الأعضاء على دفع رسوم العضوية فى حالة رغبتهم فى الحصول على تلك الخدمات . للمزيد من المعلومات عن النظرية الاقتصادية المفسرة للنوادى العرقية يمكن الرجوع إلى كل من : Olson 1965 and Sandler 1986 .

ففى النوادى الصغيرة مثلاً ، يعتبر الفصل من عضوية النادى ، وبالتالى الحرمان من الحصول على أية خدمات ، بمثابة العقوبات القصوى التى يتم توقيعها على الأعضاء غير الملتزمين ، ومن ثم فإن توفير بعض الخدمات الخاصة والمزايا مقصور على أعضاء النادى الملتزمين بالمشاركة فى تمويل أنشطة النادى ، أما بالنسبة للأندية التى تتيح حزمة متنوعة من الخدمات ، فإن عمليات الإقصاء من بعض خدمات النادى يمكن تعديلها بأسلوب آخر ؛ فالإخفاق فى الانصياع الكامل للقواعد التى يُمليها النادى على أعضائه ، يدفع بإدارة النادى لحرمان مثل هؤلاء الأعضاء من بعض الخدمات بدلاً من حرمانهم كليةً من عضويته .

وعمومًا يلعب الحرمان من بعض خدمات النادى العرقى دورًا قليل الأثر فى الأندية الكبيرة متعددة الأنشطة حيث تتاح جزاءات أخرى ؛ إذ يمكن الاستخدام الفعلى للقوة أو التلويح باللجوء إليها فى المواقف الأكثر عنفًا (حين تخفق الإجراءات القانونية فى التعامل معها) (ولعله من الجدير بالتنويه هنا أن إجراءات الإقصاء من خدمات النادى العرقى تتم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مصحوبة بالتهديد بالموت أو تدمير الممتلكات) ، وفى مثل هذه الحالات المتطرفة يجبر الأفراد على الانضمام لنادٍ عرقى معين ، وإن غُلِّفت هذه الإجراءات بقدر من السرية والتكتم ، أما فى المواقف الأقل تطرفًا ، فإن هناك إجراءات أخف وطأة يتم اللجوء إليها لضبط الأمور داخل النادى العرقى ؛ فالأفراد الذين لا يؤدون المهام المكلفين بها بالهمة والحماس المأمولين ، لا يتم إقصاؤهم كليةً من عضوية النادى خاصة فى حالة صغر حجم النادى العرقى، وإنما يعاقبون بوسائل أخرى مثل استنكاف سلوكهم غير الملتزم ، وكذلك تكليفهم بمهام ضئيلة القيمة والأهمية كأسلوب من أساليب الردع المعنوى(٨) .

(٨) قدم "كونجلتون" (1989) تحليلا للكيفية التى تتغاير بها قواعد مباريات إحراز المكانة الأفضل بغية تقديم حلول شعبية للمشكلات المرتبطة بالحصول على السلع العامة ، وكذلك كيفية حل الصراعات التى لا تحقق غاية أو تصل إلى حل ، فالقواعد التى تضفى مكانة على أبناء الجماعة العرقية تمثل شريحة هامة من ثقافة الجماعة العرقية . وفى هذا الصدد يرى "تيمور كوران" Timur Kuran (1987) أن فرض عقوبات على أحد أفراد الجماعة بسبب اقترافه لخطأ معين حتى لو كانت عقوبات مخففة مثل التقريع أو إبداء الامتعاض إزاء هذا السلوك قد يكفى لانصياع أفراد الجماعة علنا لقواعد السلوك السائدة ، حتى لو لم يكونوا مقتنعين بها فى سرائرهم . ومما لا ريب فيه أن قدرا كبيرا من الالتزام بالروح العرقية التى يبديها أفراد الجماعة إنما تتم لأغراض براجماتية خاصة وليس عن اعتقاد شخصى كامل بمعايير السلوك الذى تفرضه الجماعة .

وقد لجأت الجماعات العرقية لكل هذه الآليات العقابية إزاء أعضائها غير الملتزمين ، كما أنه يشيع لدى الجماعات العرقية فى التعامل مع أعضائها محاولة إقناعهم وحثهم على الإخلاص لثقافتهم (عبر المشاركة فى أنشطة النادى العرقى) ؛ فالحصول على الخدمات التى يتيحها النادى لأعضائه ممثلة فى التوصية لدى أصحاب الأعمال بتشغيل أبناء الجماعة العرقية لديهم ، وكذلك التأمين الاجتماعى على الأعضاء ، كل ذلك مرتبط بتاريخ الفرد سواء كان ذلك بواجباته تجاه أسرته أو التزاماته نحو الجماعة العرقية التى ينتمى إليها ، ومن الناحية التاريخية ، لجأت الجماعة العرقية إلى إجراءات قضت بإقصاء بعض الأفراد من عضوية النادى العرقى وغير ذلك من الإجراءات الباترة . لقد تأسست بعض التجمعات العرقية على قاعدة عريضة من إدارة الخدمات وإتاحتها فى إطار تجمعات متجانسة مستقرة من الأفراد المنتمين لجماعة عرقية معينة ، ويبدو من المحتمل أن هذه الخدمات المرتبطة بموقع معين تقدم تفسيراً للتوجهات والجذور التاريخية لكثير من الجماعات العرقية (فالإقصاء من عضوية النادى العرقى تجبر هؤلاء الأعضاء على العيش خارج نطاق المجال الذى يتمتع بهذه الخدمات العرقية) ؛ فالجزاءات التى توقعها النوادى العرقية تؤثر مباشرة فى قرارات الأفراد بالإسهام الفعال فى أنشطة النادى العرقى .

ويمكن التعبير عن القرارات الشخصية المتصلة بالإسهام فى إنتاج خدمات النادى من خلال النموذج التالى : لنفترض مثلاً أن شخصاً ما خُيِّرَ فى تكريس وقته بين العمل العام فى النادى العرقى أو الالتفات لشئونه الخاصة ، ولتبسيط العرض هنا لنفترض أن هناك سلعة وحيدة لا تنتمى لمنتجات النادى ، ولنرمز لها بالرمز (C_i) تم شراؤها من السوق العامة ، وأن هناك خدمة غير مقصورة على أعضاء النادى ، ولنرمز لها بالرمز (S) متاحة لأعضاء النادى النشطين ، وأن هناك خدمة تتيحها الحكومة المحلية ، ولنرمز لها بالرمز (G_i)، ولتعبئة الموارد الضرورية لإنتاج الخدمات المرغوبة يطبق النادى عقوبات على الأعضاء المحتملين للنادى ، والوصول بالعقوبات إلى أقصاها على الأعضاء الذين يضنون على النادى بكامل جهدهم من أجل الارتقاء به .

ويضفى الفرد قيمة كبيرة على الاستهلاك الشخصى أى C والخدمات الحكومية G وخدمات النادى S، إلا أن أحواله تسوء نتيجة للعقوبات التى يفرضها النادى ويرمز لها بالرمز Fi التى يمارسها عليه أعضاء النادى الآخرون . بادئ ذى بدء يفترض أن الخدمات الحكومية G خارج نطاق سيطرة الفرد المباشرة ، ويقوم الفرد بتقسيم وقته Ti بين الإسهام فى الإنتاج المرتبط بالجماعة العرقية ونرمز له بالرمز Di والإنتاج الخاص به خارج نطاق الجماعة العرقية ونرمز له بالرمز Wi، ويتحدد المستوى العام لإنتاج الجماعة العرقية باعتباره محصلة لمجموع جهود كافة أفراد الجماعة العرقية الذى نرمز له بالرمز S، فالإنتاج العرقى لا يتأتى إلا بمجموع جهود كافة أفراد الجماعة العرقية الذى نرمز له بالرمز S؛ وتوحى هذه الافتراضات كافة بأن العضو النمطى فى النادى العرقى يجابه مشكلة تتمثل فى محاولة تعظيم فرصه على النحو التالى(٩) ، فالأفراد يعظمون :

$$Ui = Ui\ (Ci, S, Fi, Gi) \qquad (1.0)$$

متوقفا على

$$Ti = Wi + Di \qquad (2.1)$$

مع

$$F_i = F\ (D_j) \qquad (2.2)$$

$$C_i = c_i\ (W_i, G_i) \qquad (2.3)$$

$$S = s\ (\Sigma D_j) \qquad (2.4)$$

وتفضى الاستعاضة والمفاضلة فيما يتعلق بإنتاجية الجماعة العرقية التى يُرمز لها بالرمز (D_j) إلى الحالة التى تصف التعلق النمطى للفرد لإتاحة الموارد المطلوبة للنادى العرقى .

$$U_s S_D + U_F F_D = U_C U_W \qquad (3)$$

(٩) يفترض أن تكون دالة المنفعة شبه مقعرة تمامًا فى حالة $U_s > 0$ $U_{Ci} > 0$ و $U_{Fi} < 0$ تشير المتغيرات المصغرة المكتوبة أسفل الحروف الكبيرة إلى الاشتقاقات الجزئية من المتغيرات الرئيسية .

وتوضح المعادلة رقم (٣) أن الفرد سوف يشارك فى أنشطة المجموعة العرقية (يزود النادى بموارده الشخصية) ، إلى الحد الذى يتساوى فيه الانخفاض الهامشى فى الاستهلاك الخاص غير العرقى ، الناجم عن أنشطة إضافية للنادى العرقى مع المنفعة الهامشية من خدمات النادى العرقى والانخفاض الهامشى فى شدة الجزاءات المفروضة من قبل نظام العقوبات الذى يتبعه النادى العرقى . إذن ، تبين المعادلة رقم (٣) بجلاء أن كلاً من الخيارات الفردية وما يفرض عليها من قيود ، إضافة إلى خدمات النادى العرقى والعقوبات التى يفرضها النادى ، تؤثر فى القرارات الخاصة بإسهام الأفراد فى إتاحة الموارد اللازمة لإنجاز أنشطة الجماعة العرقية ، ويتركب كل من المفهومات الثلاثة المذكورة من عنصر موضوعى إلى جانب عنصر ذاتى (المتمثل فى المنفعة الهامشية) .

ويمثل الجانب الأيسر من المعادلة الفائدة الهامشية الناتجة عن الإسهام النشط فى أنشطة النادى ، ولما كانت بقية العوامل متساوية بالنسبة للفرد ، فإنه سوف يُكرِّس قسطًا أكبر من وقته للإسهام فى أنشطة النادى كلما زادت القيمة الذاتية لخدمات النادى على الهامش ، وكذلك كلما زادت سلبية عدم جدوى الجزاءات المفروضة من النادى على الهامش[10] ، كما يزداد إسهام الأفراد فى أنشطة النادى كلما أدى هذا الإسهام إلى زيادة تراكمية فى الخدمات المتاحة من النادى العرقى وانخفاض أكبر فى الجزاءات التى يطبقها النادى ، أما الجانب الأيمن من المعادلة فإنه يمثل التكلفة الهامشية التى يتحملها أعضاء النادى القومى ، كما يبين أيضًا أنه سواء زادت القيمة الهامشية للاستهلاك الشخصى أو زادت قيمة الوقت الهامشى المستقطع لزيادة الإنتاج

(١٠) تعتمد بعض العقوبات التى تفرضها النوادى العرقية كلية تقريبا على مدى تقبل الأفراد لها . على سبيل المثال ، فطالما سعى الأفراد للحصول على قبول زملائهم من أعضاء النادى العرقى ، فإن عدم القبول يدخل فى عداد العقوبات . ومن الطبيعى أنه كلما قويت الحاجة لهذا القبول زادت فعالية العضوية .

الشخصى (بعد استقطاع الأجور الخاضعة للضرائب) فإن الفرد يخصص قسطًا أقل من وقته للإسهام فى الأنشطة العرقية .

ويتحكم النادى العرقى مباشرة فى عنصرين موضوعيين يؤثران فى مشكلة الاختيار الفردى ، ألا وهما إنتاج الخدمات وقائمة العقوبات(١١) ، فكلما زادت القوة الإنتاجية للنادى (S_D)وتعاظمت عقوبة التقاعس عن الإسهام فى الأنشطة العرقية (F_D)، زاد توجه الأفراد نحو تخصيص وقت أطول للأنشطة العرقية التى يرعاها النادى . ويظهر ما أوردناه أن النادى العرقى العاجز عن توقيع عقوبات على أعضائه غير الملتزمين ، يخفق فى الوقت ذاته فى تقديم الخدمات المرغوب فيها من جانب أعضاء النادى ، وعلى ضوء توزيع تفضيلات الأفراد والظروف المحيطة ، فإن أية زيادة فى إنتاج خدمات النادى العرقى تزيد من احتمالات مشاركة الفرد فى الإسهام فى زيادة إنتاج الخدمات العرقية .

ويوضح النموذج أيضًا أن التغييرات الخارجية فى الأوضاع المؤثرة فى تكلفة فرص الإسهام فى النوادى العرقى ؛ أو قيمة الخدمات التى تقدمها تلك النوادى ، تحدث تغييرات فى إرادة أى عضو محتمل للمشاركة فى أنشطة النادى ، وهنا يؤثر أى تغيير فى معدل الأجر الفعلى للشخص C_D أو فى مستوى الخدمات الحكومية G_i على درجة مشاركة الفرد فى الأنشطة العرقية ؛ فكلما انخفضت الأجور تزداد تكلفة فرص استهلاك المنتجات غير العرقية . ويترتب على ذلك أنه يمكن توقع إسهام عرقى أكبر وزيادة فى حجم الطلب على الخدمات العرقية من جانب الأفراد الأقل دخلاً نسبيًا من أعضاء الجماعة العرقية ، وفى الأحوال العادية يُهيمن تأثير التعويض على أثر الدخل على التغيير فى الكلفة النسبية للخدمة ، وعلى نحو قريب الشبه من ذلك فإن الانكماش الاقتصادى الشديد يدفع الأفراد نحو زيادة الإسهام فى الأنشطة العرقية طالما ظهر اتجاه نحو انخفاض الأجور بعد استقطاع الضرائب المفروضة عليها .

(١١) يمكن الجدل هنا بأن الثقافة العامة المتوارثة التى تميز جماعة عرقية ما تؤثر فى أذواق الأفراد المنتمين إليها على نحو فعال ، إلا أن الزعامة الحالية للنادى العرقى لا تملك سوى قدر يسير من التحكم فى هذه التأثيرات.

وتتأثر القومية العرقية بالتغيرات التى تطرأ على أسعار المتاحة والخدمات الحكومية البديلة لخدمات النوادى العرقية على جبهتين : فأولاً ، طالما كانت الخدمات الحكومية تمثل بديلاً أو عنصراً تكميلياً لخدمات النادى العرقى و/أو الاستهلاك الفردى ، فإن هذه الخدمات الحكومية تؤثر على المنفعة الهامشية لعضوية النادى والاستهلاك الفردى على حد سواء ، وثانياً ، طالما تم تمويل الزيادة فى الخدمات عبر ضريبة الدخل ، فإن الكلفة الهامشية للاستهلاك الفردى تزداد بالنسبة لخدمات النادى العرقى ، ويؤدى هذا الموقف الأخير إلى تشجيع الإنتاج المعفى من الضرائب من خلال التنظيمات غير الرسمية ، وقد يؤدى الاستهلاك إلى زيادة الطلب أو نقصه على الخدمات العرقية اعتماداً على مدى تأثيرها النسبى على المنفعة الهامشية للسلع الخاصة أو المرتبطة بالنادى العرقى U_{FC}، U_{SG} و U_{CG} .

ب – استطراد عن دور الدولة والجماعة في إتاحة الخدمات العاملة البديلة : حالة تعزيز القانون

يتمتع النادى المنظم جيداً بالقدرة على التجاوب مع التغيرات التى تطرأ على حجم الطلب عبر تنويع مستوى الخدمات وتعديل قيمة الاشتراك فى النادى بهدف تعظيم فائدة عضوية النادى ، ويوضح التحليل السابق أن الرغبة فى دعم موارد النوادى العرقية تتغير تبعًا للتغيرات التى تطرأ على الاقتصاد والخدمات الحكومية ، ويترتب على ذلك أن إنتاج الخدمات العرقية يتغير تلقائيًا تقريبًا فى حالة التوظيف الجيد للموارد المتاحة كلما طرأت تغيرات على الخدمات الحكومية أو الظروف الاقتصادية ، ويكتنف الغموض الطريقة التى تسلكها التغيرات المشار إليها ، كما تعتمد هذه الطريقة أيضًا على أسلوب تنظيم الأنشطة التى تمارسها الجماعة العرقية ، وكذلك تغير التنظيمات العرقية الأكثر مركزية مستويات الخدمة كلما تغيرت طلبات الأفراد باعتبار ذلك وسيلة لتقوية نفوذ القيادة وثروتها . وفى كل الأحوال توجد علاقة إيجابية بين

التغيرات التى تطرأ على إرادة الفرد فى دفع تكاليف الخدمات العرقية وما يترتب على ذلك من تغيرات فى نوعية وإتاحة تلك الخدمات .

ولعل أبرز مجالات الخدمة التى تتنافس فيها الحكومات مع الجماعات العرقية مباشرة وأهمها تلك المتصلة بالمجتمعات المتحضرة ، ونعنى بها تفعيل ميثاق شرف بين مختلف الجماعات بما يساعد على إنجاز الأنشطة الاقتصادية بينها ، كما أنه يساعد على تشجيع مبدأ اللامركزية فى إنتاج السلع العامة . إن تعزيز ميثاق الشرف المشار إليه يؤدى إلى الإقلال من الغموض الذى قد يحيط بناتج الصفقات المعقودة بين الجماعات والأفراد ، كما يزيد من احتمالات وصول كل الأطراف إلى نتائج ترضيها وتنأى بها عن العودة لاتباع ممارسات لا تخلو من الأذى ؛ فالوعى بأن أطراف الصفقة ينتمون "للجماعة" يشير ضمنًا إلى أن أى سوء تصرف سوف يتعرض لعقوبات رادعة على يد الجماعة نفسها ، وينجم عن هذا بالتبعية أن كل من توسوس له نفسه اقتراف خطأ ما سيكون محط عقوبة من الجماعة كلها ، وهو عكس ما قد يحدث إذا ما كان أطراف الصفقة غرباء بعضهم عن البعض الآخر ، ومن الطبيعى أن تبلغ قيمة العقوبات العرقية ذروة الأهمية عندما تثور مشاكل بين أفراد الجماعة ، كما فى الحالة التى قد تصاب فيها قدرة الدولة على تنفيذ القانون بالوهن .

مباراة مأزق السجين

	يتعاون B Cooperate	يخدع B Cheat
تعاون A cooperate	B , B	D - F , A
غش A cheat	A- F , D	C - F , C - F

A> B > C > D

جدول ٤ – ١

يمكن توضيح الملامح الأساسية للجزاءات باستخدام المباريات الزوجية ؛ حيث تحيط المشاكل بعملية التفاعل بين الأفراد ، وتغير العقوبات المفروضة من قبل النادى العرقى المكافآت النسبية فى المباريات بين أعضاء النادى العرقى المعنى . ويبين الجدولان (٤-١) و (٤-٢) نموذجين إشكاليين متعلقين بالمكافآت ، ويوضح الجدول (٤-٢) مباراتى مأزق السجين والتنسيق على التوالى ، أما بالنسبة لغير الأعضاء فى النادى العرقى فإن نظام المكافآت لم يتغير . إن العضوية النشطة فى النادى تؤثر على السلوك طالما حملت عقوبات النادى F قيمة إيجابية

مباراة التنسيق

	يستخدم القاعدة B 1	يستخدم القاعدة B 2
يستخدم القاعدة رقم A 1	B - F , B - F	C - F, C
يستخدم القاعدة رقم A 2	A- F , D	B و B

A> B > C

جدول ٤ – ٢

وعندما تنعدم قيمة العقوبة لتصل إلى درجة الصفر ، يعانى التفاعل بين أعضاء النادى الضالعين فى هذه المباريات من المشكلات المعتادة ؛ ففى الحالة الأولى تنتهى نتيجة مباراة مأزق السجين بأن يقوم كلا طرفى المباراة "بغش" أحدهما الآخر ، وفى هذه الحالة تنعدم قيمة تفعيل القوانين المرتبطة بعضوية النادى . وتؤدى مباراة مأزق السجين إلى مكافآت (C, C) التى يهيمن عليها مبدأ "باريتو" Parito من خلال مكافآت (B, B)، عندما يتعاون اللاعبان المشاركان كلاهما فى المباراة ، ونظراً لما يكتنف مباريات التنسيق من غموض فمن المتوقع الوصول إلى أية نتيجة لأية مباراة . وهنا تتبدى أهمية العقوبات العرقية التى يفرضها النادى ؛ فعندما تزداد العقوبات (F) تظهر استراتيجيات جديدة ذات فائدة متبادلة بين أطراف المباراة ، وبهذه الطريقة قد يستفيد

أعضاء النادى العرقى من الخطوات الجماعية المؤدية لفرض النظام والقانون على العلاقات القائمة بينهم(١٢) .

ولتحليل العلاقة بين الخدمات المتعلقة بتعزيز القانون التى تقدمها دولة وتلك المفروضة من قبل النوادى العرقية ، لنفترض مثلا أن هناك عضواً عادياً فى جماعة عرقية ما يحتاج إلى خدمة قانونية لحل مشكلات اجتماعية تصادفه(١٣) ؛ ففى كل المواقف الاجتماعية قد يواجه الفرد أوضاعًا أشبه ما تكون بالمباريات ، ودعنا نفترض أن هناك عدداً محدداً من المواقف الاجتماعية التى تكتنفها المشاكل فى مباريات مأزق السجين ومباريات التنسيق N، ولنفترض احتمال وضع لمباراة i^{th} مع مكافآت Ai, Bi, Ci, Di تكون : Pi إن الفائدة المحتملة من توقيع الجزاءات فى لعبة معينة تتمثل فى الانتقال من محصلة (Ci, Ci) إلى (Bi, Bi)، وأن الجزاءات عبارة عن مركب من الحالة المتوقعة للعقوبات أو الغرامات F_i^e والعقوبة العرقية F_i^s والتى تنتهى إلى محصلة العقوبة الموقعة على السلوك غير المتعاون على النحو التالى : $F = F_i^s + F_i^e$، ويفترض أن

---

(١٢) كما أوضحنا سلفًا ، فإن جهود الأفراد لدعم عقوبات النادى تعتمد فى جزء منها على مستوى السلوك العقابى لدى أعضاء النادى الآخرين ، ومن ناحية أخرى فإنها تعتمد على ظروف الفرد نفسه ، وفى الحالات التى تتطلب فرض عقوبات قليلة الكلفة شريطة أن يشارك جميع أفراد النادى العرقى فى تطبيق العقوبة ، ولا يتطلب الأمر سوى قليل من التنظيم الرسمى لتأمين حصول الجماعة العرقية على المكاسب المترتبة على عضوية النادى العرقى . فكل فرد يستفيد من جهد زملائه يمد يد التعاون دائمًا مع الآخرين بغض النظر عن أغراضه الشخصية وسبل تحقيقها. ومن ثم فإن كل فرد يحرص على تشجيع رفاقه من أبناء الجماعة العرقية على التعاون. أوضح "أكسلرود" Axelrod (1984) أن النتائج المترتبة على اتباع سياسة الردع فى التجمعات المتنامية توضح أن المساندة النشطة للعقوبات الجماعية جديرة بالقبول على المستوى الشخصى ، طالما تجاوز التحسن المتوقع فى التفاعل بين أعضاء الجماعة الكلفة المترتبة على المشاركة فى عملية فرض العقوبات .

(١٣) غالبًا ما يعلق علماء الاجتماع أهمية على الدور الذى تلعبه المعايير الاجتماعية فى إطار الجماعة العرقية . إن استراتيجية التعاون المتبعة فى مباراة مأزق السجين تمثل طائفة من المعايير التى تلبس ثوب الأوامر والنواهى ، منها : لا تغش ولا تسرق وكن متحضراً وتعاون مع الآخرين . إن أى حل لمباراة التنسيق يمكن أن يفسر على ضوء أحد المعايير ، هنا لا توجد أى حالة فعالية لنمط معين من أنماط السلوك ، ومن ثم فإن المعايير قد تكون اعتباطية ، على الرغم من وجود حالة للفعالية لتطبيق الجزاء أيًا كان المعيار الذى تم اختياره .

كلفت تطبيق العقوبات المتوقعة (وهى عبارة عن مركب من المراقبة وتوزيع العقاب بالفعل) تمثل دالة متزايدة على مستوى العقوبات المزمع توقيعها على المخالفين ، ستكون تلك الحال بالطبع ، فيما إذا كانت احتمالات الكشف عن السلوك الجانح وتوقيع العقوبة عليه ، مرتبطة بالأسلوب المعتاد . ويشار إلى حصة الفرد العادى فى تكلفة فرض القانون بالمعادلتين التاليتين : $C^s = c^s (F_i^s), C^e = C^e (F_i^e)$ اللتين تشيران إلى نظامى العقوبات الحكومية والعرقية على التوالى .

ويعبر عن صافى الربح المتوقع Ni للفرد العادى المشارك فى مباراة ما من مستوى العقوبات على النحو التالى :

$$E (N_i) = P_i (B_i - C_i) - c (F_i) \text{ for } F_i \leq A_i - D_i \qquad (4.1)$$

$$E (N_i) = c (F_i) \text{ for } F_i \leq A_i - D_i$$

$$C (F_i) = c^n (F_i^n) + c_s (F_i^s)$$

وفى الأحوال العادية يفضل الأفراد تقسيم المسئوليات العقابية بين الجماعة العرقية والحكومة مما يقلل من إجمالى تكلفة الجزاءات المطلوبة ، ويتطلب هذا التوجه تقليل تكلفة العقوبات المطلوبة لتنظيم أى نمط من أنماط المباريات إلى الحد الأدنى ، وتقليل حجم العقوبة المفروضة لحل مباراة مأزق السجين أو مباراة التنسيق(١٤) ، (إن فرض العقوبات على أى إخلال بالقواعد العامة المتعارف عليها هو فى حد ذاته مسألة مكلفة ، وإذا زادت التكلفة عن $A_i - D_i$، تنعدم فرصة أية منفعة إضافية ، ويترتب على هذا أن أى جزاء يتم تبنيه لا يجب أن تتجاوز تكلفته كثيراً المعدل $(F^* = A_i - D_i)$.

---

(١٤) إن احتمال قيام مثل هذا التعظيم المشترك يقدم له شهادة لصالح الدول المتجانسة عرقيًا، إلا أنه ينبغى ملاحظة أنه على الرغم من قدرة الدول المتجانسة عرقيًا على توفير البيئة الملائمة لحل المشاكل المتعلقة بالتفاعل بين أعضاء الجماعات بأقل تكلفة ممكنة ، فإنها معرضة لخسارة المكاسب التى يمكن أن تترتب على صفقات تجارية محتملة مع جماعات عرقية أخرى .

إن التكلفة المثالية المخصصة للجزاءات تقل من $c(F^*) = c^n (F_i^n + c_s(F_i^s)$ خاضعة للقيود المفروضة $F_i^n + F_i^s = F_i^s = F^*$، فالتباين فيما يتعلق بالعنصرين F_i^s ، F_i^n يؤدى إلى وضع يؤثر على تقليل تكلفة مركب الجزاءات الحكومية والعرقية .

$$dc / dF_i^e = dc / dF_i^s = \lambda \qquad (5)$$

وفى الحالات التى يكون فيها المكسب المتوقع المترتب على عقوبة تفى بالمعادلة رقم ٥ دون هذه التوليفة الأقل تكلفة من الجزاءات الفعالة ، فإن أقصى جزاء لا يتجاوز الصفر ، نظراً لأن المواقف نادرة الحدوث أو أن الحل التعاونى أفضل قليلاً من مبدأ "ناش"(*) Nash .

وفى الحالات التى تطبق فيها جزاءات لا صفرية non zero، يفضل الأفراد عادة توليفة من الجزاءات الحكومية الرسمية والجزاءات العرقية غير الرسمية ، التى تعكس تناقص العائدات بالقياس إلى تكلفة إنتاج الجزاءات نسبة إلى مدى الفائدة ، ويتضمن الحل المعتاد حالة تبادل بين الجزاءات الرسمية والجزاءات العرقية بأن يحل أحدهما محل الآخر على الهامش . وعلى سبيل المثال إذا تساوى القسط الذى يتحمله نظام الجزاءات الرسمى مع ذلك الذى يتكبده النظام الجزئى العرقى ، فإنه من المثالى حينئذ أن يتحمل كل من الطرفين مناصفة توقيع الجزاء على أية صورة من صور السلوك الجانح تجاه المجتمع . ويتبين لنا من التحليل السابق أن التفضيل الفردى لتوزيع

(*) جون ناش John Nash (١٩٢٨ –) : أظهر "ناش" اهتمامًا بالرياضيات منذ كان فى الرابعة عشرة من عمره ، وحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة "برينستون" Princeton عام ١٩٥٠، وكان عنوان البحث الذى تقدم به "المباريات غير التعاونية" . *Non-cooperative Games* وفيما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٣ أضاف إسهامات بارزة على نظرية المباراة غير التعاونية ونظرية المساومة Bargaining Theory، حيث أثبت وجود توازنات استراتيجية فى المباريات غير التعاونية ، وعرفت باسم "توازنات ناش" Nash Equilibrium التى كانت تقدمة لما عرف "برنامج ناش" . Nash Program وقد حصل "ناش" على جائزة نوبل فى الرياضيات عام ١٩٩٤، للمزيد من المعلومات التفصيلية حول نظرية المباريات (أو نظرية الألعاب) : http://william-king.www.drexel.edu/top/class/histf.html (المترجمون) .

الجزاءات بين الدولة والجماعة العرقية يختلف طبقا لما يسهم به الفرد من كلفة فى عملية إنتاج الجزاءات(١٥) .

وتتغير تكلفة تطبيق الجزاءات التى تقوم بها الدولة أو الجماعة العرقية لعدة أسباب ، ومن تلك الأسباب مثلا أن احتمالات الكشف المبكر عن حالات السلوك الجانح أيسر داخل الجماعة العرقية منها عن طريق أجهزة الدولة ؛ فالأفراد المنتمون للجماعة العرقية نفسها يسهل عليهم التعرف على بُنِى جلدتهم من خلال أسمائهم أو اللكنة التى ينطقون بها اللغة ، أو الزى الخاص بهم أو سيماء محياهم ، فالعناصر المشتركة فى الجماعة العرقية تفصح عن نفسها عبر النماذج الثقافية المتوارثة والملامح الجسمانية التى تتبدى فى المظهر والسلوك على حد سواء . إن التحرى عن سلوكيات الأفراد والكشف عنها أمر ميسور داخل الجماعة العرقية ، حيث يلحظها جميع أفراد الجماعة مباشرة ، ويكشفون أى جنوح فى هذا السلوك أكثر بكثير مما هو متاح لرجال تنفيذ القانون العاملين فى الحكومة . وينطوى اضطلاع الجماعة العرقية أو القبيلة بمهمة عقاب السلوك الجانح الذى يظهر على بعض أعضائها على حقيقة مؤداها أن العقاب المتوقع تطبيقه على مثل هذا السلوك ، فى إطار الجماعة العرقية ، يكون أخف وطأة عادة من ذلك الذى تطبقه الدولة(١٦) ، هذا ومن ناحية أخرى فإن الجماعة العرقية

---

(١٥) إذا كانت التكلفة المطلوبة تقل على نحو مطرد لدى مؤسسة ما عن مؤسسة أخرى ، فإنه يحتمل أن تضطلع الدولة أو جماعات عرقية بمهمة تطبيق الجزاءات فى مباريات بعينها . إن هذه الحلول الجزئية تظهر إلى حيز الوجود عند الحاجة لمعالجة جرائم غامضة نوعًا ما ، وكذلك الانتهاكات الثقافية الطفيفة ، بيد أننا نلاحظ بشكل عام وجود حالات عدة ؛ حيث تمتزج العقوبات الرسمية وغير الرسمية للجرائم التى تقع فى المجتمع . إن اللصوص قد يزج بهم فى السجون ، إلا أنهم يواجهون بعد إطلاق سراحهم بعقوبات اجتماعية أخرى تتمثل فى استنكاف المجتمع لسلوكهم المزرى ، ومن ثم تتراجع مكانتهم الاجتماعية . زد على ذلك ، أن فقدان هؤلاء المنحرفين لثقة الجماعة قد يؤدى إلى إقصائهم وحرمانهم من أية معاملة تفضيلية يتمتع بها الأفراد الآخرون فى الجماعة ممن يحظون بالاحترام والثقة فى المجالات الاقتصادية وغيرها .

(١٦) توحى نتائج الأبحاث حول فعالية العقوبات المفروضة على السلوك الإجرامى أن منتهكى المعايير المحتملين يكونون أكثر حساسية تجاه احتمال إلقاء القبض عليهم ، ومن ثم إدانتهم من خشية الوقوع تحت طائلة العقوبات المغلظة التى يحتمل تطبيقها عليهم . انظر : Ehrlich (1975) أو Witte (1980) .

لا تميل كثيراً إلى عقاب أعضائها فى حالة ارتكابهم لمخالفات ضد الغرباء الذين لا ينتمون للجماعة العرقية نفسها ، كما أن الجماعة العرقية قد تعجز عن توقيع العقوبة على الانتهاكات التى قد يرتكبها قادتها ، ومن ثم فإن هناك طائفة من الانتهاكات التى تتطلب تدخل الحكومة لتوقيع الجزاء الملائم .

وكما كان الحال فى المثال السابق الذى تناولنا فيه دور الدولة فى ضبط السلوكيات الجانحة ، فإن التغييرات خارجية المنشأ فى مستوى الضبط الحكومى للسلوكيات الجانحة تؤثر فى المستوى الفعلى أو المأمول فيه للضبط الذى تمارسه الجماعة العرقية . ومن الملاحظ أن هناك علاقة عكسية بين تناقص دور الدولة فى فرض القوانين المنظمة للسلوكيات وتصاعد دور الجماعة العرقية فى ذلك ، مما يترتب عليه زيادة الجهد الذى يبذله أعضاء الجماعة لوضع مواثيق شرف الجماعة موضع التنفيذ ، بمعنى أن أى تراجع خارجى المنشأ فى قدرة الحكومة على الاضطلاع بمهام ضبط الأمور وإنزال العقاب المناسب بحق المخالفين ، أو فرض أية زيادة فى الضرائب لتحويل هذه الأنشطة يفضى بالضرورة إلى إثارة النعرة القومية العرقية لدى الجماعات ذات الانتماءات الثقافية الواحدة .

٣- الصراع العرقى فى الدولة متعددة العرقيات

تتماثل الأسس الاقتصادية التى تقوم عليها الدولة متعددة القوميات فى كثير من الجوانب مع تلك الموجودة لدى الجماعات العرقية . إن ضخامة حجم الاستثمارات الاقتصادية فى قطاع الخدمات يوحى ضمنًا بأن المؤسسات الاقتصادية الكبيرة أكثر فعالية فى إنتاج تلك الخدمات من المنظمات الاقتصادية الأصغر حجماً ، وكما هو الحال فى نظرية الوحدة المالية (انظر : Oates 1972) ينبغى أن يعكس التكليف الأمثل للمسئولية الخاصة بأداء خدمة ما حسابات الربح والخسارة بين تحقيق مختلف الاقتصاديات الكبرى ، والفقد المترتب على أداء المؤسسات غير الخاضعة للمعايير

الاقتصادية ذات الكفاءة . وكما هو الحال فى تكلفة الخدمات التى تقدمها الجماعة العرقية ، والتى ربما ترهق كاهل الأسر أو العشائر المنتمية لتلك الجماعة ، فإن الدول متعددة الأعراق تتكفل بأداء الخدمات المطلوبة منها بالشكل الذى قد تنوء بعبئه حكومات الأقليات العرقية الصغيرة الحجم .

وعلى سبيل المثال ، تكلف الدولة متعددة العرقيات بالتصدى لأى عدوان خارجى على الوطن بكافة عرقياته ، كما تتيح الدولة متعددة العرقيات مجالات أرحب للإبداع والمنافسة الحرة والتخصصات المتعددة بما يسمح للأفراد بالتقدم والرقى والتمتع بمستويات أفضل من الرفاهية ، وعلاوة على ذلك فإن النظام القانونى والمعيارى الموحد الذى ترعاه الدوله يقلل من حجم تكاليف عقد الصفقات والمعاملات بين أفراد الجماعات العرقية فى الدولة ، ناهيك عن قدرة الدولة الاتحادية القوية على التعامل الكفء مع المتغيرات الإقليمية سلمًا أو حربًا . ومن الناحية المثالية هناك توازن بين تلك الميزات والتكاليف المرتبطة بنشر الانضباط السياسى ، إلا أن الأمور لا تسير دائما على هذا المنوال(١٧) .

ويلاحظ – على سبيل المثال – أن الدول متعددة العرقيات تشهد نمطًا من جهود الضبط الرسمية التى يحتمل ألا تقلل من تكلفة نمط الضبط المرغوب فيه من جانب الجماعة العرقية المعنية ؛ حيث إن قيام الدولة بتوحيد مستوى الضبط عبر كافة الجماعات العرقية قد يفيد فى تقليل حجم إنفاق إحداها ، لكنه لن يكون مفيداً للجميع على قدم المساواة ، وهنا سوف تستخدم آليات الضبط غير الرسمى داخل الجماعة العرقية بكثافة أقل أو أكثر قياساً على الحالة المثالية المرغوب فيها ، وذلك تبعاً

(١٧) ترى الجماعة العرقية أن النموذج المثالى للدولة الاتحادية يتمثل فى اتحاد عدة مجموعات عرقية تهدف إلى تحقيق فوائد متبادلة عبر إنجازات اقتصادية قوية . أما الدولة متعددة القوميات التى نشأت من خلال الغزو والدمج ، وليس التعاون الطوعى ، قد تكون قادرة على تحقيق إنجازات اقتصادية كبرى فى مجال تقديم العديد من الخدمات ، على الرغم من أن التغييرات الاقتصادية الأساسية لأحوال تلك الدول تشى أن اقتصادياتها قد أقيمت على أسس قسرية .

لحالة الضبط الرسمى فيما إذا كان قاصرًا أو مبالغًا فيه فى رأى أعضاء الجماعة العرقية المعنية بالأمر(١٨) .

عمومًا ، عادةً ما تتحدد السياسات التى تتبناها الدولة متعددة العرقيات بناءً على مصالح الجماعات العرقية جزئيًا على الأقل ، ويتناقض هذا مع القرارات المتخذة فى داخل الدولة المتجانسة عرقيا فى أن الخلافات حول صياغة السياسات لا يمكن بالطبع أن تكون بطبيعتها مستندة إلى أية أسس عرقية ، وتستجيب القرارات التى يتخذها الحكام الشموليون وأعضاء المجالس النيابية المنتخبون فى الدول متعددة العرقيات لاحتياجات الجماعات العرقية ؛ لأن المسئولين فى كلتا الحالتين حريصون على التشبث بمواقعهم السياسية ، وبالنسبة للطغاة فإنهم يطمعون فى استمرار رعاياهم فى الإذعان لسلطانهم ، أما نواب الشعب المنتخبون فإنهم يطمحون إلى حصد أصوات الناخبين المنتمين للجماعة العرقية فى قابل الأيام ، ويترتب على هذا أن البرامج التى ترعاها الدولة وتهدف إلى خدمة أبناء الجماعة العرقية سوف تستمر حتى لو لم يُسهم أبناء الجماعة المعنية فى أنشطتها على أية حال ، ومن ثم ترتقى الجماعات العرقية بمصالح أبنائها فى أغلب الأحوال عبر المحاولات الدءوبة للتأثير فى عملية صياغة السياسات المتعلقة بها .

أ- الاحتكار العرقى

تحرص كل مجموعة عرقية فى الدولة متعددة العرقيات على بذل قصارى جهدها فى سبيل الاستئثار بالمعاملة التفضيلية من قبل الأجهزة الحكومية ، بما يهدد

---

(١٨) فى هذه الحالة تتبنى الجماعة العرقية من وجهة نظر مثالية مستوى العقوبة الأقل تكلفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تطبيق العقوبة من قبل الدولة . وبالطبع تكون حالة التعظيم المشتركة مثالية عندما تكون مقصورة فحسب على عملية تطبيق العقوبة ، إلا أنها تفترض كذلك أنه فى حالة تجانس المواطنين عرقيا فإن توزيع جهود تطبيق العقوبات تكون أقرب للمثالية (الاكتمال) أكثر من الدولة متعددة العرقيات . يترتب على هذا أن معدلات الجريمة (لكل من الجرائم النكراء أو الجنح البسيطة) تكون أعلى فى الدول متعددة العرقيات منها فى الدول المتجانسة عرقيا فى حالة تساوى باقى المتغيرات .

الجماعات العرقية الأخرى التى تخفق فى تحقيق هذا الوضع ، ويترتب على ذلك أن كلتا الجماعتين العرقيتين الراغبتين فى تحقيق مكانة تفضيلية تجتهد فى استثمار النفوذ السياسى الذى تحرص على تنميته لدى الدولة حتى تحقق مآربها فى الاستئثار بالمعاملة التفضيلية ، فالجماعة التى تتمتع بتلك المعاملة تحرص دوما على تعظيم عائداتها ، بينما تحاول الجماعة العرقية الأخرى تقليل خسائرها ، ومن هنا ينشأ صراع عرقى قد يحل سلميًا فى ظل نظم الحكم الديمقراطى المستقرة ، حيث تقوم الجماعات القبلية أو العرقية بتشكيل جماعات ضغط سياسى لتمرير تشريعات فى المجالس النيابية تفيد الجماعة العرقية المعنية ، كما أن الصراعات العرقية قد تسلك سبيل العنف والدماء عندما تضعف نظم الحكم المركزية أو عندما تهيمن جماعة عرقية معينة على مقاليد الحكم فى الدولة وتستغل الآخرين(١٩) .

ويختلف مستوى الموارد المستثمرة وقيمتها فى مشروعات الجماعة العرقية للتأثير فى السياسة القومية بحيث تميل جهة مصالح أبنائها ، اعتمادًا على فعالية تنظيم الجماعة المعنية وقدرة أنشطتها على التأثير على السياسة العامة فى الدولة ؛ فالتأثير السياسى يدخل فى عداد الصالح العام لأعضاء الجماعة العرقية . وعادة ما تميل الإسهامات التطوعية فى هذه الأنشطة لأن تكون ضئيلة الحجم إذا لم يحدث حرمان من الخدمات التى تتيحها النوادى العرقية ، أو التعرض للعقوبات التى تفرضها الجماعة على أعضائها المتراخين فى الإسهام فى الارتقاء بمستوى الجماعة العرقية ككل .

---

(١٩) تقدم دولتا يوغوسلافيا وجنوب أفريقيا مثالين على ذلك ، وجدير بالملاحظة أيضًا أن المحاولات التى تبذلها جماعة عرقية ما فى سبيل انتزاع حقوق جماعة أخرى قد تتم مباشرة دون اللجوء إلى استخدام الأجهزة الرسمية للدولة . قد تلجأ بعض الجماعات ذات التنظيمات المحكمة إلى ابتزاز حقوق جماعات أخرى أو اغتصابها عبر حشد الجهود أو الموارد لتهديد الجماعات الأخرى باللجوء للقوة أو الاستخدام الفعلى لها لحسم أى خلافات مع تلك الجماعات . وقد لا تمر تلك التهديدات مرور الكرام ؛ لأن الجماعات المستهدفة بها قد تقوم هى الأخرى بحشد جهودها لمقاومة التهديد . ويمكن النظر للحروب القبلية وحالات الابتزاز على النهج نفسه الذى شرحناه آنفًا .

ولفهم أعمق لبنية الصراع السياسى ، يمكن الاستعانة بالنموذج الذى صاغه كل من "أولسون وبيكر" على جماعات المصالح الخاصة بالأنشطة السياسية العرقية ؛ ففى الدول التى تنتعش فيها الحياة السياسية ، يعكس مستوى الخدمات الحكومية – وكذلك حجم الوظائف التى يشغلها أبناء الأقليات العرقية – مدى قدرة هذه الجماعات على التأثير فى القرار السياسى للدولة ، ولنفترض أن كل جماعة عرقية تمتلك آلية لخلق تأثيرها على القرار الحكومى $I_j = i_j (D_j\text{-}N_j)$ التى ترسم ملامح العضوية N_j، والموارد التى تم حشدها D_j لترجمتها إلى نفوذ سياسى :

$$P_j = i_j (D_j - N_j / \Sigma\, i_k (D_k , N_k) \qquad (6.0)$$

ولتبسيط المسألة ، هب أن الحصة التى تكلف كل جماعة عرقية بدفعها مقابل الحصول على نصيبها من خدمات الحكومة القومية تتحدد بناء على قوة النفوذ السياسى الذى تتمتع به الجماعة العرقية ، فكلما زاد النفوذ السياسى للجماعات العرقية زادت حصتها من الخدمات الحكومية على المستوى القومى وقلّت تكلفة الحصول على هذه الخدمات ، ولنفترض أيضاً أن فوائد النفوذ السياسى الذى تتمتع به الجماعة العرقية تنعكس كذلك على الفرد العادى الذى ينتمى إلى هذه الجماعة ؛ إذ يسمح هذا الافتراض بتوسيع نموذج الإسهام الفردى الذى طرحناه سابقًا ليفسر تأثير الأنشطة السياسية ذات الأساس العرقى على مستوى الخدمات الحكومية .

وفى هذه الحالة يحصل العضو النمطى فى الجماعة العرقية على مزيج من الخدمات العرقية المباشرة ونرمز لها بالرمز Si، وخدمات غير مباشرة طالما كانت الخدمات الحكومية Gi والدخل مخصوماً منه الضرائب تتأثر بالنفوذ السياسى النسبى الذى تمارسه الجماعة العرقية المعنية ، ثم يعود عضو الجماعة العرقية ليقسم وقته بين الأنشطة العرقية D_i، وكسب دخله مخصوماً منه الضرائب W_i، وذلك لتعظيم دالة المنفعة محدداً على الاستهلاك الخاص C_i، وخدمات النادى والجزاءات التى يفرضها F_i، S_i والخدمات الحكومية ، وهنا يقوم الفرد عضو النادى العرقى بتعظيم :

$$U_i = u_i (C_i, S, F_i, G_i) \quad (7.0)$$

تبعًا لـ

$$T_i = W_i + D_i \quad (7.1)$$

$$F_i = f(D_i) \quad (7.2)$$

و

$$S = s(\Sigma D_j) \quad (7.3)$$

ولكن الآن

$$C_i = ci\ (Wi, Gi, Pj) \quad (7.4)$$

$$F_i = g(P_j) \quad (7.5)$$

الآن نلاحظ أن كلاً من الاستهلاك الشخصى والخدمات الحكومية يتحددان جزئيًا بناء على حجم النفوذ السياسى الذى تتمتع به الجماعة العرقية ، الذى يتأثر بدوره بقوة النفوذ الذى تتمتع به الجماعات العرقية الأخرى المنافسة .

وتقضى الاستعاضة والمفاضلة فيما يتعلق بإنتاجية الجماعة العرقية التى يرمز لها بالرمز (D_i) إلى الحالة التى تصف التعلق النمطى لإتاحة الموارد المطلوبة للجماعة العرقية النشطة سياسيًا .

$$U_S S_D + U_F F_D + P_D (U_G G_P + U_C C_P) = N_C C_W \quad (8)$$

تلقى المعادلة رقم (8) الضوء على سمتين أساسيتين تميزان الجماعات العرقية النشطة سياسيًا : السمة الأولى أنها تهدف إلى زيادة الطلب على الخدمات العرقية ؛ فالفوائد الهامشية المترتبة على زيادة التبرع (هنا يأخذ شكل وقت يخصص للجهود العرقية) فى الأنشطة العرقية إلى درجة التأثير بشكل غير مباشر على السياسات النقدية (المالية) للدولة ، طالما كان $P_D (U_F G_P + U_C C_P) > 0$ فإن الفوائد الهامشية

المترتبة على الإسهام فى أنشطة الجماعات العرقية تكون أفضل حالاً بالنسبة للجماعات العرقية النشطة سياسياً عن تلك التى تكتفى بمجرد الحصول على الخدمات المعتادة ، أما الأمر الثانى فإنه يتصل بجماعات الضغط السياسى الأخرى ؛ حيث إن وجود الخدمات العرقية المباشرة يشير ضمنًا إلى أن إسهامات الجماعات العرقية أعظم من تلك الخاصة بالجماعات الأخرى التى لا تقدم خدمات مباشرة لأعضائها ، أو التى تفتقر لوجود نظام فعال لتطبيق الجزاءات على أعضائها المخالفين ، ومن ثم تصبح الجماعات العرقية ذات النفوذ السياسى أكثر فعالية من تلك التى تعنى فقط بالخدمات الاجتماعية أو الاقتصادية فحسب .

ويشتمل المصطلحان الأولان على ما يمكن تفسيره باعتباره مطلبًا غير سياسى يدعو لتضامن الجماعة $U_SS_D + U_FF_D$، الذى يتحدد إلى حد كبير على أساس الجزاءات أو الإقصاء من خدمات الجماعة العرقية التى تقتصر على أولئك الذين يساهمون فى أنشطة الجماعة العرقية[٢٠] ، لاحظ أنه إذا كانت هذه الاشتقاقات الجزئية لا تتجاوز قيمتها صفرًا على مستوى الفائدة ، فإن أعضاء الجماعة يتصرفون باعتبارهم مجرد مستفيدين يعملون على تعظيم الأرباح التى يحصلون عليها ، لمجرد انتمائهم لجماعة عرقية ذات مصلحة فى تقديم الخدمات لهم ، ومن ناحية أخرى إذا كانت هناك جوانب أخرى مهمة لعضوية النادى مثل التضامن ، فإن الاشتقاق الجزئى للمنفعة فيما يتعلق بـ D يكون أكبر من الصفر ، ويؤدى الإسهام السياسى إلى شيوع التضامن وكذلك النفوذ السياسى .

وفى سياق هذه المباراة السياسية ، يسهم أعضاء الجماعة العرقية بمواردهم على النحو الذى يعظم به المشاركون فى مباراة "ناش" العائدات التى يحصلون عليها . وبتطبيق قاعدة الوظيفة الكامنة على المعادلة رقم ٨ تتيح للعضو i^{th}

(٢٠) قد تقدم خدمات جديدة تهدف إلى خلق تنظيم سياسى فعال . من ذلك مثلاً ، أن أعضاء الجماعة العرقية قد يسعدهم عقد اجتماعات مع أقرانهم من أبناء الجماعة ؛ حيث يتناول الجميع الطعام ، ويحتسون الشراب ، وينشدون الأغانى الشعبية الخاصة بالجماعة ، علاوة على إلقاء الخطب وما إلى ذلك من أنشطة.

المنتمى إلى لاعب الجماعة العرقية k^{th} أفضل استجابة كدالة للمتغيرات التى تقع خارج نطاق سيطرته .

$$D^{*}_{ik} = d_{ik}(T_i, N_k, \sum_{j \neq k}^{N} D_j) \qquad (9)$$

يمكن ترجمة المعادلة رقم ٩ باعتبارها الطلب على الخدمات العرقية التى يحتاج إليها عضو معين فى الجماعة العرقية المعنية ، ويمكن اعتبار ذلك الجزء من الإسهامات العرقية المرتبط بتبعات سياسية مترتبة على الأنشطة العرقية مسعى نحو إثارة الصراع العرقى من قبل فرد نمطى ينتمى للمجموعة العرقية . إن المستوى الكلى للموارد المكرسة للانخراط فى صراع عرقى هو عبارة عن مجمل الجهود التى يبذلها كل أعضاء الجماعة العرقية كافة .

إن وظائف إسهامات الجماعة العرقية تميز الموارد المتاحة لكل جماعة عرقية قومية ، التى تميز الأسلوب الذى تتبعه الدولة فى تخصيص الحصص المالية لمختلف الجماعات العرقية فى توازنات المباراة ، وكذلك مستوى الخدمات والاستهلاك الشخصى فى توازنات اللعبة السياسية .

$$D^{*}_{k} = \sum_{i=1}^{M_k} D^{*}_{ik} \qquad (10.1)$$

$$P^{*}_{k} = \frac{D^{*}_{k}}{\sum_{j}^{N} D^{*}_{j}} \qquad (10.2)$$

$$G_{ik}^{*} = g(P_k^{*}) \qquad (10.3)$$

$$C_{ik}^{*} = c_i(T - D_{ik}^{*}, G_{ik}^{*}, P_k^{*}) \qquad (10.4)$$

وإلى الحد الذى تقرر فيه السياسات العرقية أسلوب تخصيص الموارد الاقتصادية عبر تحديد أنماط الخدمات الحكومية والالتزامات الضريبية والإيجارات ، فإن الأوضاع النسبية للجماعات العرقية فى الدولة متعددة العرقيات تعتمد على حجم الجماعة العرقية ودوافعها ، وأساليب الوصول إلى النفوذ السياسى . ويمثل الجانب الأيمن من المعادلة رقم (10,4) التخصيص المتوازن للخدمات الخاصة على المستوى الفردى بمقياس التوازن المنسوب إلى "ناش" Nash .

إن قسطًا كبيرًا من الزيادة فى الموارد العرقية الناجمة عن الأنشطة السياسية يمكن أن يتحول إلى سبب لخسارة الدعائم الاجتماعية (الثابتة إلى الحد الذى قد تصبح فيه الموارد تكريسًا لإحداث صدع سياسى عرقى) ، ويقلل الخفض النسبى فى الجهود التى تبذلها كل الجماعات العرقية النشطة سياسيًا تكلفة إدارة العملية السياسية ، ومن ثم توجيه الموارد المترتبة على هذا الخفض صوب استخدامات أخرى ، دون التأثير على الترتيب العام للسياسات الحكومية . إن التكلفة المترتبة على عملية تسييس الجماعات العرقية تعود فى جزء منها إلى رغبات أعضاء الجماعات العرقية فى قيام الحكومات بزيادة الخدمات المخصصة لهذه الجماعات ، وكذلك خفض أعباء الضرائب عليهم ، و U_G ، U_C تعود جزئيًا إلى الأسلوب المتبع فى الوصول لهذا النفوذ P_D، كما يرجع جزئيًا إلى قدرة مؤسسات الدولة على تحديد أثر النفوذ السياسى للجماعات فى تغيير السياسات العامة للدولة . G_p ، C_p ومن الواضح أنه كلما زادت التأثيرات على ترتيبات الخدمات الحكومية والأعباء الضريبية زادت المزايا النسبية للأنشطة السياسية للجماعات العرقية، وبهذه الطريقة تميل الترتيبات التى تتبناها المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالسياسات المتعلقة بالجماعات العرقية إلى حشد الجهود السياسية للجماعات العرقية ، وتؤدى إلى تأجيج الصراعات السياسية العرقية ، وفى مثل تلك الدول تلعب النزعة العرقية دورًا مؤثرًا . وتوحى الكتابات التقليدية التى تناولت موضوع الاحتكارات

العرقية ضمنًا إلى فقر المجتمعات التى تسود فيها تلك الممارسات ، طالما يتم استنزاف موارد المجتمع فى ألاعيب النفوذ السياسى التى لا طائل من ورائها[٢١] .

ومما هو جدير بالملاحظة فى هذا السياق أن الجماعة العرقية التى تخفق سياسيًا فى تحقيق مطالب أفرادها تفضل البقاء فى أحضان الدولة متعددة العرقيات ، باعتبار أن ذلك أقل تكلفة من الاستغلال الدائم ، ويترتب على هذا أن الجماعات العرقية التى ينتابها الشعور بأنها ضحية الاستغلال المستمر أو التهديد الدائم من قبل النظام السياسى السائد تتبنى سياسة انفصالية وتطالب بحكم ذاتى ، وعلاوة على ذلك تؤدى محاولات الانفصال إلى تأجيج حدة الصراع ؛ حيث تحاول الجماعات العرقية المستفيدة الإبقاء على وحدة الدولة ، نظرًا لما تحصل عليه من مكاسب مادية ناجمة عن السياسات المالية للدولة التى تقوم بدعم بعض الجماعات بما تقوم بتحصيله من جماعات أخرى وهكذا ، وتحاول الجماعات المستفيدة أن تسد سبيل الانفصال فى وجه الجماعات التى تسعى إليه ، وبهذا الشكل ، قد يدفع الصراع العرقى إلى زعزعة استقرار الدولة متعددة العرقيات[٢٢] .

---

(٢١) إن النزاعات حول تنظيم الموارد المتاحة وتوزيعها غالبًا ما تكون عملية غير منتجة بطبيعتها على الرغم من أنها تستنفد جهدًا كبيرًا ووقتًا ثمينًا من جانب المشاركين فيها . ويفترض هذا الأمر أن العناصر المؤسساتية وغيرها من العناصر التى تؤجج الصراع السياسى أو تقلل من كلفته ، وبذلك تقلل الثروة الكلية للمجتمع من خلال توجيه موارد اجتماعية أكثر فأكثر نحو صراعات اجتماعية غير ذات جدوى . انظر : Buchanan, Tullock and Tollison (1980) لإلقاء نظرة شاملة على الدراسة المنهجية للأسلوب الاحتكارى والسعى لتحقيق أعلى العائدات .

ويرى علماء الاجتماع والمؤرخون أن الدول متعددة العرقيات التى سنَّت قوانين تفرض الحياد العرقى تنعم بقدر كبير من النجاح والاستقرار ، ولعل تجربة نيوزلندا ، وكذلك المراحل المبكرة من تاريخ الدولة المجرية – النمساوية ، تمثلان أبرز مثلين على ذلك الاستقرار والنجاح . انظر فى ذلك : Armstrong (1987) and Sipos (1991) . وتتسق هذه الملاحظات كثيرا مع نظرية النوادى العرقية المثارة فى هذا المقام . والحقيقة ، يقلص الحياد العرقى حجم الدوافع التى تحرك الجماعات العرقية للسيطرة على سلطة الدولة ومن ثم تقليل فرص الاستغلال والصراع العرقى الذى لا طائل من ورائه .

(٢٢) هناك ميزات تتمتع بها الدول صغيرة الحجم المتجانسة عرقيًا التى يمكن أن تعوض جزئيًا خسارة عدم قيام اقتصاديات ضخمة ، وكما لاحظنا سابقًا فإن الحكومة التى تدير شئون دولة متجانسة =

ب - استطراد على موضوع آليات ثروة الجماعات العرقية ونفوذها

إن حل صراع القوى العرقية المشار إليه عالية يمكن تفسيره باعتباره توازنًا سياسيًا طويل الأجل يسم مستويات التوازن بين النزعة العرقية وتوزيع الثروة والدخل القومي ، وعلى ضوء مبدأ توازن محاصصة الخدمات والثروة الكامن فى السياسات الحكومية إزاء الجماعات العرقية، فإن هذه الأخيرة التى تستكمل خصائصها عبر إسهام أفرادها فى الأنشطة التى تقوم بها تبعًا لما توضحه المعادلة رقم 9 المذكورة آنفًا . ويتطلب التوازن العرقى التام وجود انسجام بين الأنشطة السياسية وغير السياسية لكل الجماعات ذات المصلحة ، وهكذا يمكن الاستعانة بالنموذج التحليلى نفسه لرسم ملامح توازن طويل الأمد بين الدولة والخدمات العرقية فى ظل نظام سياسى معين (تحاول الجماعة العرقية أن تحث أعضاءها على التفكير مليًا فى المستقبل وعدم قصر نظرتهم للأمور على الواقع الراهن فحسب) . وعمومًا ، تنقضى السنون وتنتهى الآجال وتتغير التفضيلات الفردية للخدمات المرغوب فيها نظرًا للتغير الذى يطرأ على أسلوب الحياة وأثر الابتكارات المتجددة فى ذلك .

ولو خطر فى البال أن الصراع على الموارد المجتمعية عبارة عن مباراة دائمة يتطلع المتبارون المنخرطون فيها إلى آفاق الزمن اللانهائى ، أو حيث تعانى الأسواق

= عرقيا لا تتكلف الكثير لحل المشكلات المرتبطة بالمعاملات بين مواطنيها ، وذلك من خلال إيجاد آلية تربط بين أساليب الضبط الرسمى والشعبى . إن ارتفاع مستوى الإجماع على القيم الأساسية يخفف من فرص وقوع صراعات بين أفراد المجتمع .

ومن ناحية أخرى ، فإن المحاباة العرقية تشجع على التعصب وتقلل من فرص التبادل التجارى الحر ، الذى يؤدى بدوره إلى إعاقة روح الابتكار والتقدم المادى ، وينجم عن هذا أن المواطنين المنتمين إلى دولة متجانسة عرقيًا يعانون من قلة الدخل ، كما أنهم يكونون أكثر عرضة للغزو الخارجى مقارنة بالدول متعددة القوميات ، وإن تمتعت الأولى بمعدلات جريمة أقل ، ويوحى هذا بأن الأفراد يفضلون الانضمام لدول متعددة القوميات ما لم يكن هناك نية لدى أعضاء الجماعات العرقية الأخرى لاستغلال سلطات الدولة لصالحهم ، أو أن تعمل الدولة متعددة الثقافات على استغلال أعضاء الجماعات العرقية لتحقيق مآربها الخاصة أو أن تكون دولة واهنة القوى .

الرأسمالية من عدم الاكتمال ، عندها يمكن استخدام المباراة المذكورة كأساس للتحليل الدينامى لنفوذ جماعات المصالح العرقية ؛ ففى المباريات التتابعية ، يتحدد موقف الموارد المتاحة للأفراد فى الجولات المتتابعة للمباراة على ضوء النتائج التى تحققت فى الجولات السابقة فى المباراة ، ونظرًا لأن الموارد الذاتية للجماعة تؤثر فى درجة النجاح فى أية جولة من جولات المخاتلة السياسية ، يصبح من الواضح أن جولة من جولات المباراة سوف تخلق سبيلاً زمنيًا لاقتسام الثروة . ويوضح الشكلان (٤-١) و (٤-٢) تصورين لحالة جماعتين عرقيتين ، وفى كل حالة افترضنا مبدئيا تساوى ميزان القوى بين الجماعتين حتى تقع مشكلة صغيرة تهز هذا التوازن فى القوة .

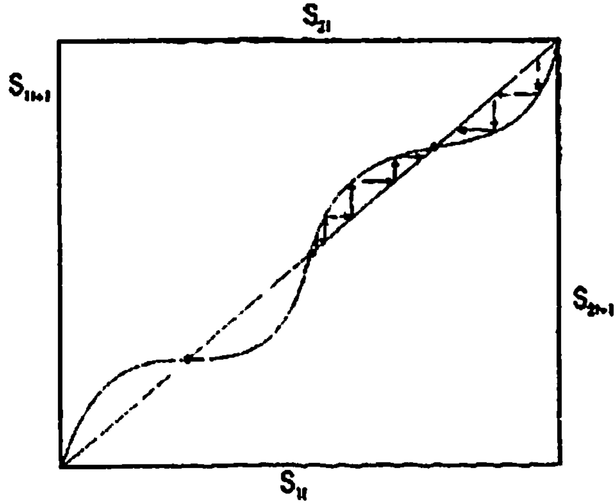
أما الشكل (٤-١) فإنه يصور الانتقال إلى توازن مستقر جديد ؛ حيث يستقر توازن جديد للقوى فى نهاية المطاف . وعلى الهامش ، كما يظهر فى النموذج الذى اقترحه "بيكر" Becker (1983) فيما يتعلق بتفاعل جماعات المصالح الخاصة ، تكتسب الجماعة رقم (١) فى هـذه الحالة نفوذًا سياسيًا بتأثير الهزة التى أصابت توازن القوى ، وتتمكن بفعل هذا النفوذ المكتسب من الاستئثار بنصيب أوفر من الموارد القومية ، وتؤدى هذا الطفرة فى الثروة إلى فتور فى جهود الجماعة العرقية نظرًا لتناقص الفائدة الهامشية للثروة ، بينما يحشد أعضاء الجماعة العرقية المضطهدة كامل قواهم لمقاومة هيمنة الجماعة العرقية الأخرى حتى يتحقق لهم ما يتطلعون إليه من تحقيق موارد اقتصادية أكبر .

وبالنسبة للشكل (٤-٢) ، فإنه يرسم صورة لحالة التفسخ الناجمة عن اهتزاز ميزان القوى الذى يؤدى إلى هيمنة تامة لإحدى الجماعات العرقية على باقى الجماعة ، فقد افترضنا فى البداية أن المجموعتين (١) و (٢) تتمتعان بالدرجة نفسها من النفوذ السياسى ، ثم يؤدى أى اهتزاز ولو ضئيل فى ميزان القوى إلى زيادة نفوذ الجماعة رقم (١) على حساب رقم (٢) ، ومن ثم تتمكن الجماعة الأولى من الاستئثار بحصة أكبر نسبيًا من الثروة القومية التى تؤدى بدورها إلى نفوذ سياسى أكبر فى الجولات التالية من المباراة ، وطالما لم يقدم أعضاء المجموعة العرقية رقم (٢) على القيام بأى

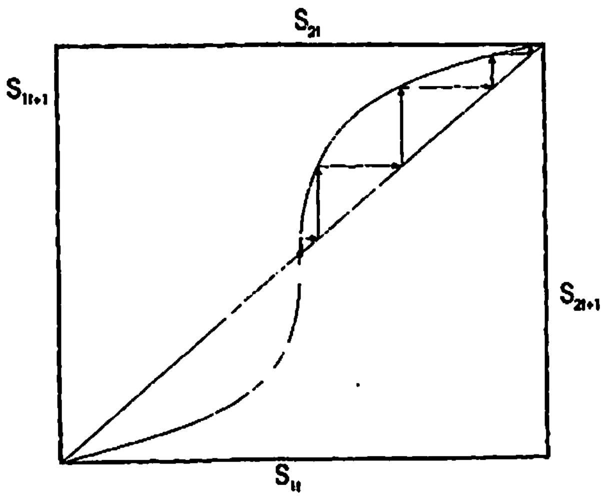
ردة فعل على الخسائر التى أصابتهم ، فإنهم سوف يدخلون الجولات التالية من المباراة وهم فى وضع أسوأ من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، وفى مثل هذه الحالات فإن وضعى التوازن المتاحين فقط يتمثلان فى ركنين ؛ حيث تهيمن إحدى جماعات المصالح هيمنة كاملة على الوضع .

وطالما كانت الثروة وحجم الجماعة العرقية هما سبيلَىْ تعزيز النفوذ السياسى ، فإن أى تغيير مبدل فى توازن القوى سوف يؤدى إلى تعزيز نفوذ الجماعة التى تتمتع بهاتين الميزتين . وبهذا الشكل قد ينشأ شكل من أشكال الاستغلال دون بغض عرقى أو احتقان قومى ، وإنما من خلال محاولة استخدام الحكومة فى تفعيل أعضاء جماعة عرقية معينة(٢٣) .

(٢٣) إن الاغتصاب الجارى للثروات التى تحوزها مجموعات غير صربية فى البوسنة فى يوغوسلافيا السابقة يقدم مثالاً بيِّنا على انحطاط الحالة التى وصلت إليها البلاد . ويقرر "نيكاك" (Necak (1991, p. 131 أن "خلق الدولة اليوغسلافية مثَّل نجاحًا للشعب الصربى ، ومنذ أن هيأت الظروف المواتية المطلوبة لكى تضطلع بدورها القيادى فى الدولة ولتحل محل الألمان أو المجريين بالقدر الذى كان يهمّ "السلوفينيين" أو "الكروات" " ، على حين يرى "بيتر ماس" (Peter Maass (1992 أنه عبر القطاع المدمر من البوسنة والهرسك الذى يسيطر عليه رجال ميليشيا الصرب لا تكاد ترى هناك أى نشاط باستثناء عمليات النهب المنظمة التى تقوم بها مليشيات الصرب للبيوت المهجورة والمدمرة ، حيث يلتقطون أولاً الأجهزة الكهربائية المسموعة والمرئية ، ثم يأتى دور الفلاحين الصرب بالتقاط ما تبقى بعد ذلك .



شكل (٤ – ١)



شكل (٤ – ٢)

٤- النوادى العرقية وبزوغ حركات الاستقلال فى شرق أوروبا

ناقشنا فى هذا البحث تأثر عمليات العرض والطلب على الخدمات العرقية بما تقدمه الدولة من خدمات ، ويحدث هذا الاعتماد المتبادل على مستويين من التحليل : فعلى مستوى الجماعات العرقية المستقلة تقدم "النوادى العرقية" خدماتها التى تعد بدائل للخدمات الحكومية ، ومن ثم فإن ضعف إنتاج الخدمات الحكومية يؤدى إلى زيادة الطلب على الخدمات العرقية ، كما تتبنى الحكومات سياسات تؤثر فى تكلفة إنتاج الخدمات العرقية . وعلى سبيل المثال تُقْدِم النظم القمعية غالبًا على محاولة دفع تكلفة الخدمات العرقية كوسيلة لتقليص المقاومة المنظمة الموجهة ضد أنشطة الدولة ، كما يؤدى تراجع فعالية النظم الجزائية الرسمية ضد الأنشطة العرقية إلى زيادة المعروض من الخدمات العرقية عبر خفض التكلفة الشاملة لإنتاج تلك الخدمات ، وهكذا يمكن تفسير قدر كبير من ازدهار المد القومى وانحساره من خلال التذبذبات التى تطرأ على إنتاجية الترتيبات المؤسساتية فى الدولة .

وعمومًا ، ينبغى على أى تحليل متكامل لظاهرة المد والجزر لظاهرة القومية العرقية أن يأخذ بعين الاعتبار التفاعل القائم بين احتياجات الجماعة العرقية وأنشطة الدولة ، التى قد تشجع أو تثبط الصراع العرقى إلى الحد الذى تشجع به أو تحجم عن تشجيع التحويلات من جماعة عرقية إلى أخرى . وتأخذ الأمور شكلاً آخر فى الحالات المتطرفة ؛ حيث تفضى الصراعات العرقية التى تقع داخل الدولة متعددة العرقيات أحيانًا إلى حركات استقلال ذات توجهات عرقية، عندما تستشعر تلك الجماعات بأن الخسائر التى تتكبدها نتيجة الصراعات تفوق بكثير المنافع المنظورة لاستمرار الانضواء تحت مظلة الدولة متعددة العرقيات ، حيث يتضح لنا من النظر إلى نتائج الصيغ المتغيرة والساكنة لمباريات تجاذب القوى بين الجماعات العرقية القومية أن الجماعات العرقية الصغيرة وضعيفة التنظيم نسبيًا قد تكون أفضل حالاً عندما تنفصل عن دولة يحكمها نظام استغلالى .

وهناك تكريس لأموال طائلة لإثارة الصراعات العرقية ؛ فالجماعة العرقية المضطهدة لن تتردد فى تكريس كل الإمكانيات المتاحة لديها للانفصال عن الدولة المركزية وإقامة دولة مستقلة على أساس عرقى ، وعلى الجانب الآخر تجرى الجماعات العرقية المستغلة حساباتها الخاصة بالمستقبل ، وتحرص على إبقاء الوضع على ما هو عليه بالحيلولة دون قيام الجماعة العرقية التى يقع عليها الاستغلال بالانفصال عن الدولة الأم ، كما لن تتوانى الجماعات المستغلة عن دفع كل ما تستطيعه من أموال فى سبيل ضم جماعات عرقية جديدة إلى نطاق هيمنتها . وكما هو الحال فى كل الصراعات التى تستهدف الانفصال وتكوين دول مستقلة ، فإن النتيجة الأبرز المترتبة عليها تتمثل فى استنزاف موارد أطراف الصراع كافة دون إضافة أى قيمة حقيقية لأىٍّ منها ، زد على ذلك أن الطبيعة الدامية للحركات الاستقلالية تنزع إلى التصاعد الذى يدمى كل الأطراف المتورطة فيها وترهق كاهلها بأعباء تنوء بثقلها(٢٤) .

ففى الاتحاد السوفييتى السابق تعكس الحركات الاستقلالية المتدثرة بعباءة القومية العرقية هذه المشاكل كافة، ومع الانهيار السريع الذى أصاب الخدمات التى كانت توفرها الدولة فى الاتحاد السوفييتى السابق ، والوهن الذى عانت منه فعالية نظم الجزاءات التى كانت موجهة ضد الأنشطة العرقية ، صار من الطبيعى أن تزداد أهمية البدائل التى تتيحها خدمات النوادى العرقية (٢٥) ، وتؤدى هذه الزيادة فى الخدمات

(٢٤) لنلاحظ أن تجنب أوجه الإنفاق الاحتكارى تعمل على تكوين وضع غير متسق لصالح حركات الاستقلال ، حيث تعمل تلك الحركات على استثمار الموارد لتجنب أوجه الإنفاق الآنية على الصراع السياسى ، فى حين تستثمر الجماعة التى تفضّل التعاون مع الدولة بمعدّل أقل بسبب المدخرات المتناقصة المتوقعة من المعارضة الداخلية . وتنطوى الملاحظات التى يبديها المسئولون التشيك من حين إلى آخر على أن مثل تلك المدخرات المتناقصة سبب كافٍ يجعل سلوفاكيا تنفصل عن الفيدرالية .

(٢٥) بالطبع ، كانت الخدمات التى تقدمها الحكومة السوفييتية السابقة نعمة ونقمة فى الوقت ذاته ؛ فأسلوب الإجبار والتهديد الذى اتبعته على نطاق واسع جعل كثيراً من المواطنين فى حال أسوأ مما هم عليه الآن بحسابات مساحات الحرية المتاحة لهم الآن ، بما فيها حرية ممارسة الأنشطة العرقية . إن انهيار إنتاجية خدمات الحكومة السوفييتية تنعكس أيضاً على انهيار دخل كل مواطن فى كل دول وأقاليم الدولة فيما تتفكك أوصالها .

العرقية بالضرورة إلى تصاعد قيمة القومية العرقية كما نفهمها فى هذا السياق ، إلا أنها لا تؤدى بالضرورة إلى نشأة حركات الاستقلال ؛ إذ إن حركات الاستقلال تنشأ عن شيوع حالة من السخط العام واليأس من الإصلاح الحكومى مستقبلاً ، وعليه ترجح فكرة الاستقلال عن استمرار الاقتران بالدولة .

وتستمد حركات الاستقلال القومى ذات التوجهات العرقية الشجاعة اللازمة لقيامها من عدة عناصر ، لعل أبرزها تضعضع القوة العسكرية للجيش الاتحادى وتضاؤل قيمة الخدمات التى تقدمها الدولة المركزية ، علاوة على اضمحلال العقوبات التى كان يفرضها القانون على الأنشطة العرقية التى تهدد كيان الدولة . وعلاوة على ذلك ، فإن الإمبراطوريات لم تتكوَّن بفعل رغبة الجماعات العرقية الانضمام لتلك الإمبراطوريات بل قامت على أسنة الرماح ، ومن ثم فإن أعضاء هذه الجماعات العرقية تساورهم الوساوس أن استمرارهم فى الانضواء تحت مظلة الدولة متعددة العرقيات سيعود عليهم بمكاسب اقتصاديات خفض التكلفة بزيادة الإنتاج (أى التجارة والدفاع القومى) ؛ حيث تفوق الخسائر المتوقعة المترتبة على هذا الاستمرار المكاسب التى يمكن حصدها .

لقد تورطت الحكومات الشيوعية السابقة ، عمداً أو غفلة ، فى محاباة بعض الجماعات العرقية على حساب جماعات عرقية أخرى ، وعلى سبيل المثال فإن هيمنة الجماعة العرقية التشيكية والصربية على حكومتى تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا على التوالى أدت إلى انحياز الحكومتين للجماعتين العرقيتين المسيطرتين على حساب "السلوفاك" فى تشيكوسلوفاكيا والكروات فى يوغوسلافيا ، وهكذا ترتب على إخفاق الحكومات المركزية السابقة فى إقامة العدل بين القوميات ، علاوة على الخبرات الأليمة لدى أبناء الأقليات المضطهدة فى الماضى ، أن هذه الأقليات القومية التى عانت من الاستغلال فى الماضى فقدت ثقتها تماماً فى هذه النظم التى جثمت على صدرها طويلاً . وقد تكررت الأوضاع نفسها فى الاتحاد السوفييتى السابق بالنسبة للجماعات العرقية التى شكلت نسيجه مثل الروس وغيرهم ، وهى الأوضاع التى أفضت إلى أن

تنادى أبناء الجماعات العرقية بالحصول على استقلالها وإقامة دول قومية خاصة بها، ومن ثم لم يكن ظهور حركات استقلال قوية فى تلك الدول الاتحادية أمرًا يثير الدهشة أو الاستغراب (٢٦) .

ولا يعنى ما ذكرناه آنفًا أن المستقبل البعيد سيحمل معه نمطًا جديدًا من الدول المستقلة المتجانسة عرقيًا ، بل إن التصور الأقرب للواقع والمنطق هو أنه سيكون هناك اتجاه لإعادة تشكيل التكتلات السياسية ؛ حيث إنه لا يمكن الاستغناء عن الخدمات الحكومية الكبيرة فى مجالات مثل الدفاع القومى والتجارة والشئون البيئية وكذلك خدمات القطاع الخاص . إن دول أوروبا الغربية تحقق مستوى اقتصاديًا متميزًا عبر عضويتها فى المؤسسات التى تتجاوز الحدود القومية (فى مجال الدفاع من خلال التحالف مع منظمة حلف شمال الأطلنطى NATO، واقتصاديًا من خلال العضوية فى السوق الأوروبية المشتركة) والحكومات الاتحادية . وبقدر نجاح هذه المؤسسات فى تقديم خدمات بديلة لتلك التى تقدمها الجماعات العرقية ، يتضاءل دور هذه الأخيرة ، إلا أن هذا الأمر لن يتحقق إلا على المدى البعيد . وإلى أن تنشأ المؤسسات الديموقراطية والأسواق فى أوروبا الشرقية ، فإن المستقبل القريب سيشهد اعتمادًا كبيرًا على الجماعات العرقية ودورها المؤثر فى تقديم الخدمات للجماعات ذات الأرومة الواحدة والتاريخ المشترك(٢٧) .

---

(٢٦) من الصعب تفسير حركة استقلال كويبك ؛ حيث إن كندا حكومة فيدرالية متعددة العرقيات شكلتها تلك الجماعات اختياريا كطريقة مدركة لاقتصاديات خفض التكلفة بزيادة الإنتاج (التجارة والدفاع القومى) كمصالح متبادلة . وكما أشرنا أعلاه ، فحتى النظم الفيدرالية المستقرة قد يظهر فيها جليًا الاحتكار العرقى والحركات القومية .

(٢٧) إذا كان الاحتكار العرقى محتومًا فى الدول متعددة العرقيات (أو أى منظمات أخرى) ، فما يبدو محتملاً على المدى الطويل أنه ستكون هناك مراحل من التحالف والاستغلال والانفصال . إن ذلك أمر ذو علاقة بتصميم المؤسسات ، ولكن أيضًا إلى الحد الذى تفرض فيه فكرة الاستيعاب نفسها ، فهنا لن يكون للاحتكار العرقى وجود على المحاور العرقية .

مراجع الفصل الرابع

Akerlof, G. A. (1985) "Discriminatory, Status-Based Wages among Tradition-Oriented Stochastically Trading Coconut Producers," *Journal of Political Economy* 93:265–276.

Armstrong, M. J. (1987) "Interethnic Conflict in New Zealand," in Boucher, J., Landis, D. and Clark, K. A. Eds. *Ethnic Conflict: International Perspectives*. London: Sage Publications.

Axelrod, R. (1984) *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.

Becker, G. S. (1983) "A Theory of Competition among Pressure Groups for Political Influence," *Quarterly Journal of Economics* 98:371–399.

Boucher, J. Landis, D. and Clark, K. A. Eds. (1987) *Ethnic Conflict: International Perspectives*. London: Sage Publications.

Breton, A. and Wintrobe, R. 1986 "Bureaucracies of Murder Revisited," *Journal of Political Economy* 94:905–926.

Buchanan, J. M. (1965) "An Economic Theory of Clubs," *Economica* 32:371–384.

Buchanan, J. M., Tullock, G. and Tollison, R. D. Eds. (1980) *Toward a Theory of the Rent-Seeking Society*. College Station: Texas A&M Press.

Buchanan, J. M. and Brennan, G. (1985) *The Reason of Rules*. Cambridge: Cambridge University Press.

Congleton, R. D. (1980) "Competitive Process, Competitive Waste, and Institutions," in Buchanan, J. M., Tullock, G. and Tollison, R. D. Eds. *Toward a Theory of the Rent-Seeking Society*. College Station: Texas A&M Press.

Congleton, R. D. (1989) "Efficient Status Seeking: Externalities and the Evolution of Status Games," *Journal of Economic Behavior and Organization* 11:175–190.

Cornes, R. and Sandler, T. (1986) *The Theory of Externalities, Public Goods and Club Goods*. Cambridge: Cambridge University Press.

Frank, R. H. (1987) "If Homo Economicus Could Choose His Own Utility Function, Would He Want One with a Conscience?" *American Economics Review* 77:593–604.

Friedman, D. (1977) "A Theory of the Size and Shapes of Nations," *Journal of Political Economy* 85:59–77.

Ehrlich, I. (1975) "The Deterrent Effect of Capital Punishment: A Question of Life and Death," *American Economic Review* 65:397–417.

Hunt, C. L. and Walker, L. (1974) *Ethnic Dynamics*. London: Dorsey Press.

Kuran, T. (1987) "Preference Falsification, Policy Continuity and Collective Conservatism," *Economic Journal* 97:642–665.

Landa, J. (1981) "A Theory of the Ethnically Homogeneous Middleman Group: An Institutional Alternative to Contract Law," *Journal of Legal Studies* 10:349–362.

Maass, P. (1992) "Serb Looters Pick Bones of 'Cleansed' Bosnia," *Washington Post*. (August 17):A1, A20.

Mcguire, M. (1974) "Group Segregation and Optimal Jurisdictions," *Journal of Political Economy* 82:112–132.

Necak, D. (1991) "The Yugoslav Question: Past and Future," in Ra'anan et. al.: 125–134.

North, D. C. (1991) *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. Cambridge: Cambridge University Press.

Olson, M. (1965) *The Logic of Collective Action*. Cambridge: Harvard University Press.

Olson, M. (1982) *The Rise and Decline of Nations*. New Haven: Yale University Press.

Ra'anan, U., Mesner, M., Armes, K. and Martin, K. Eds. (1991) *State and Nation in Multi-Ethnic Societies: The Breakup of Multinational States*. New York: Manchester University Press.

Roback, J. R. (1989) "Racism as Rent-Seeking," *Economic Inquiry* 27:661–682.

Sipos, Peter (1991) "National Conflicts and the Democratic Alternative in the Austro-Hungarian Monarchy and its Successors." in Ra'anan et al.: 98–109.

Tullock, G. (1974) *The Social Dilemma: The Economics of War and Revolution*. Blacksburg VA: University Publications.

Witte, A. D. (1980) "Estimating the Economics of Crime with Individual Data," *Quarterly Review of Economics* 94:57–84.

الفصل الخامس

رؤية جديدة لظاهرة القومية(*)

ألبرت بريتون
مارجو بريتون

على الرغم من استحواذها على اهتمام عدد لا يحصى من الباحثين والمعلقين تظل الظاهرة القومية عصية على الفهم ، ويعود ذلك - فى جانب منه - إلى كون الظاهرة موضع الدراسة ذات أبعاد متعددة ، ومن العسير تحديد أى من تلك الأبعاد ذو علاقة أصيلة ودائمة وأيّها يتصف بكونها عرضية ومؤقتة . ويزداد الموقف تعقيداً نتيجة تشبث كل المعنيين بدراسة الظاهرة بوعى ، أو عن غير وعى ، بآراء مسبقة مفصلة حيالها ؛ فالذين يؤمنون بالقومية يضيفون عليها كل الفضائل والميزات ، ويعتبرونها صفات أصيلة فى نسيجها ، وأن ما قد يشوبها من شر أو صفات أخرى رديئة تعدّ أموراً عرضية ومؤقتة ، فى حين يتبنى المعارضون للقومية موقفاً مغايراً تماماً حيث يضفون عليها صفات عكسية .

ولا يقتصر الأمر على هذه الصعاب التى تجابه الباحثين لنمذجة ظاهرة القومية ، بل يتعدى الأمر ذلك إلى ما يمكن تسميته بمشكلة اختيار مستوى التجريد الملائم لصياغة فروض دراسة ظاهرة القومية . وبقول أخر ، تكمن المشكلة هنا فى تحديد

(*) أتقدم بخالص الشكر لمؤسسة "ليند وهارى برادلى" Lynde and Harry Bradley Foundation للمساعدة المالية التى قدموها.

العناصر الحقيقية التى تبدو لصيقة الصلة بإلقاء الضوء على الأبعاد الأساسية الدائمة – أيًا كانت هذه الأبعاد – وأىّ تلك الأبعاد يمكن تنحيتها جانبًا باعتبارها قليلة الأهمية وغير مؤثرة . ولتوضيح ذلك دعونا نعد بالذاكرة قليلاً إلى الوراء لنتذكر الانتقادات التى وجهت إلى النموذج التفسيرى الذى قدمه "بريتون" Breton (١٩٦٤) لظاهرة القومية منذ ما يزيد على ثلاثين عامًا مضت ، والتى نعود إليها اليوم بتفصيل أوسع فيما يلى من الصفحات . لقد كان النموذج الذى قدمه "بريتون" قائمًا على أساس فكرة مؤداها أن القومية تكشف عن وجهها الحقيقى فى عملية توزيع الأصول الاقتصادية الملموسة أو الثروة الوطنية بين الأجانب وأبناء الوطن(١) ، وافترض النموذج النظرى أن حائزى الثروة يعملون على زيادة حجم ممتلكاتهم وزيادة أهميتها ، ومن ثم فإن القومية لا تملك أن تفعل شيئًا حيال الأمر سوى محاولة إعادة توزيع الثروة القائمة على نحو تقريبى بين المواطنين والأجانب . زد على ذلك ، أنه قد ثار جدل حول عدالة توزيع الثروة بين الوطنيين أنفسهم حيث لم يحصل الجميع على أنصبة متساوية ، وهنا قدّم النموذج النظرى المطروح حينها تفسيرات حول حصول أبناء الطبقة الوسطى على شطر أكبر من الثروات أكثر مما تناله الطبقات الكادحة . لقد استوعب النموذج المشار إليه مبكرًا عنصرين مهمين فى فهم ظاهرة القومية ، أحدهما يتمثل فى السعى نحو الانفصال (Tullock, 1967) ، أما العنصر الآخر فيتمثل فى عملية إعادة توزيع الدخل بأسلوب "آرون دايركتور"(*) à la Aaron Director (Stigler 1970) على الرغم من كون القومية هى المحرك الرئيسى لكل الأحداث .

---

(١) فى بعض الأحوال ، لا توجد ثمة صعوبة فى تحديد هوية الأجانب وأبناء الوطن ، وفى أحوال أخرى لا يكون الأمر بالسهولة نفسها . ولعل العجز عن الوصول إلى معايير بسيطة تسمح بالتحديد الدقيق لهوية الجماعات العرقية ، يمثل أحد المعوقات الأساسية لصياغة نظرية كاملة ومتسقة لتفسير ظاهرة القومية ومن ثم فهمها على نحو أكمل .

(*) "آرون دايركتور" Aaron Director (١٩٠١ – ٢٠٠٣) : عالم اقتصاد مخضرم بجامعة شيكاغو ، وأثّر بشدة فى الدراسات الاقتصادية الحديثة والفكر القانونى من خلال تأسيسه لعلم الاقتصاد والقانون ، ومات عن عمر يناهز ١٠٢ عام . وقد أسس مجلة "علم الاقتصاد والقانون" Journal of Law and Economics عام ١٩٥٨ ، وكان لها أهمية كبيرة فى تطوير المجال ، كما ساعد فى تأسيس لجنة المجتمع الحر =

وكما كان متوقعًا ، تعرض النموذج النظرى المذكور للكثير من سهام النقد ، ومن ذلك على سبيل المثال ما أعرب عنه "باكيت" (Gilles Paquet, 1972, p.17, 45) قائلاً "إن القومية تعتبر عنصرًا فاعلاً فى تفعيل المدخلات الخاملة وتحويلها إلى قوى منتجة عن طريق شحذ همة أبناء الوطن" ، وبناء على ذلك فإن استغلال الموارد النادرة لتغيير نمط توزيع الأصول الرأسمالية بين مختلف الجماعات القومية قد يكون عملية منتجة . ويطرح "باكيت" حججًا بأن حائزى الأصول الرأسمالية حريصون بالفعل على تعظيم ثرواتهم ؛ لأن الفكر القومى يهيج ما كمن فى البشر لدى القوميين ، وهو ما أسماه "كينز" Keynes "الطاقة الطبيعية" animal spirits لدى البشر ، أما عملية إعادة توزيع الأصول الرأسمالية فإنها تضم الأجانب الحريصين على تعظيم ثرواتهم وكأنهم متراخون عند مقارنتهم بأبناء الوطن الأصليين . وقد يكون "باكيت" مخطئًا أو مصيبًا ، إلا أن السؤال الأساسى يظل قائمًا ، ألا وهو : هل قدم النموذج النظرى القديم 1964 تفسيرات أفضل لظاهرة القومية مقارنة بما طرحه "باكيت" . بقول آخر ، فإن التساؤل يدور عما إذا كانت القومية قادرة على شحذ همة المؤمنين بها لتحقيق أوضاع اقتصادية أفضل ، وليس الأمر مجرد إثارة النعرات القومية ومعاداة الأجانب وسياسة إحراق الحرث والنسل والزرع والضرع والاستئصال العرقى(٢) .

وجه "ميل واتكينز" Mel Watkins (1978) عدة انتقادات لنموذج "بريتون" ، شملت انتقاد ما افترضه ذلك النموذج من عدم تأثر الوطن سلبًا على المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية والحياة الاقتصادية اليومية نتيجة تملك الأجانب للأصول

= Committee on a Free Society فى جامعة شيكاغو عام ١٩٦٢ التى كان من أهدافها توضيح مبدأ حرية الفرد فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية والسياسية والتاريخية والفلسفية وتشجيعه . تقاعد "دايركتور" عن العمل فى جامعة شيكاغو عام ١٩٦٥ . (المترجمون)

(٢) من بين كثير من النقد اللاذع الذى واجه "بريتون" (١٩٦٤) ما قدّمه "ستيفن كلاركسون" Stephen Clarkson (1978) و "ميل واتكنز" Mel Watkins (1978) ، فكلاهما يرفض كل الأدلة الإمبيريقية كيفما هى ، مما يعطى بعض المصداقية لنموذج "بريتون" . أما "باكيت" فهو يقدم حدسًا أو تخمينًا على أقصى تقدير ، وهو يستدعى احتمالات ولا يقدم بالتأكيد أى شواهد أو أدلة ، ومع ذلك يستعين "كلاركسون" و "واتكنز" – والأخير يستعين بإسهاب – بما ذهب إليه "باكيت" ضد "بريتون" .

الرأسمالية فى ذلك الوطن ، وبقول آخر الافتراض بأن الأمر كله لم يتعد مسألة اللامبالاة فيما يتعلق بمستوى المعيشة حيال الفارق بين الأصول الرأسمالية التى يحوزها مواطنو الدولة وبين تلك التى يملكها الأجانب ، وكان "واتكينز" على حق فى هذا المسألة . وعموماً ينبغى علينا أن نستوعب مغزى تلك الفكرة على نحو صحيح ، وحتى يتحقق ذلك الفهم ، لنفترض أننا على علم بالحجم الأمثل لشريحة الأصول الرأسمالية التى يتملكها الأجانب بكل ما يترتب على ذلك من أوجه التكلفة والعائد ، والتى يجب أن يتملكها أبناء الوطن ، ودعنا نُشِره إلى تلك الشريحة بالرمز v^* : ولنفترض الآن أن الحجم الفعلى لتلك الشريحة هو $v < v^*$ ، ومن ثم فإنه لزيادة إنتاج هذه الشريحة باستثمار الموارد بشراء ممتلكات الأجانب بحيث تتحول v إلى dv لتصبح المعادلة $v + dv = v^*$ ، فإن ذلك سيترتب عليه أنه ما لم يكن الواقع الفعلى يتصف عامة بالحالة $v < v^*$، فتلك حقيقة نتجاهلها ولم تقم معظم أدبيات الموضوع (بما فيها دراسة "واتكينز") بإلقاء الضوء الكافى عليها . ويمكن اعتبار الانتقادات التى وجهها "واتكينز" لنموذج "بريتون" انتقادات وثيقة الصلة بالتشوهات التى عانى منها النموذج الأصلى(٢) .

وعلى الرغم من إدراكنا بأن القومية ظاهرة ذات أبعاد متعددة ، فإننا نسلم بأن هناك بعداً أساسياً ودائماً يسم الظاهرة ، ويتمثل هذا البعد فى الملكية القومية والعرقية والعنصرية لعناصر الملكية من أرض ومصانع ومعامل ومرافق أساسية ووسائل الإعلام ، وأيضا المناصب الحكومية والإدارات ، ولا يختلف هذا الافتراض عن المحتوى الذى قدمه نموذج "بريتون" (1964) . واعتمد النموذج كذلك على مجموعة افتراضات شديدة التضييق ، وما لم تطرح جانباً فإننا لن ننجح فى الغوص فى أعماق الجوانب السلوكية اللصيقة بظاهرة القومية مثل معاداة الأجانب . زد على ذلك ، أن نموذج "بريتون" (1964) أوحى حتماً بأن القومية ظاهرة كونية وتاريخية فى آنٍ ، ويعكس الافتراض

---

(٢) المناقشة فى هذا النص تدور فى إطار أن مجموع أجزاء الأصول الخاصة بالأمة ، والتى يستحوذ عليها "وطنيو" الدولة (v^*) لا بد أن يكون هناك v^* فى كل مقاطعة وفى كل ولاية ، ولكل بلدية وأبراشية فى الأمة . إن "الأجانب" هم بالتأكيد أجانب مهما تكن القوانين المطبقة .

الأصلى حقائق الواقع دون مواراة ، مما ينزع عنه صفة البساطة أو السطحية ، وحقيقة الأمر أنه ما من أحد من الذين درسوا ظاهرة القومية فى أعقاب نشر الدراسة الأصلية model 1964 قد التفت إلى تلك النقطة ، على الرغم من الدراسة الفاحصة لكل بنودها ، وعلى أية حال هذه هى نتيجة إهمال أحد فروض دراسته .

ولهذا ، فإنه بعد القيام بإعادة صياغة نموذج "بريتون" (1964) فى ظل صياغة فروض أقل تشدداً فى القسم التالى من الدراسة ، مع سرد موجز فى القسم الثانى من الدراسة ، فإن القسم الثالث يتناول عوامل ظهور الشعور برهاب الأجانب الذى يتسق مع النموذج الوارد فى القسم رقم ١ ، وقادر أيضاً على تفسير الأسباب التى قد تسم بعض القوميات بالشعور برهاب الأجانب على حين تنحو قوميات أخرى منحًى مغايراً ، أما القسم الرابع من الدراسة فإنه يتناول باختصار العوامل التى تساعد على بروز بعض القوميات من جديد ، أما القسم الأخير من الدراسة فإنه يختتم هذه الدراسة .

١ - إعادة صياغة نموذج "بريتون" ١٩٦٤

هناك إجماع عام تقريباً بين الباحثين الذين درسوا ظاهرة القومية على الإقرار بتعدد أبعاد الظاهرة والتمييز بين أنماطها المتعددة ؛ ففى النموذج الأصلى الذى طرحه "بريتون" يبرز نمطان من أنماط القومية : أولهما هو القومية الثقافية ، أما الثانى فإنه يتناول القومية السياسية ، وافترض النموذج المشار إليه أن النمط الأول يتسم بالتقطع وعدم الاستمرارية . وعلى وجه التحديد أكد النموذج (p. 376) أن القومية فى ثوبها الثقافى لا تؤثر مباشرة فى السلوك الاقتصادى ، اللهم إلا استهلاك كميات كبيرة من الأقمشة لصناعة الأعلام الوطنية، وأوراق كثيرة لكتابة الأناشيد الوطنية وما إلى ذلك من منتجات . ومن ثم كرس البحث (النموذج) جهداً لدراسة القومية الثقافية باعتبارها القوة المحركة المؤدية لتغيير التوزيع الدولى والقومى لحيازة الأصول الرأسمالية .

وأياً كانت جدوى هذا الافتراض بالنسبة للصياغة المبكرة للنموذج فى سماحه بالتركيز الحاد على العنصر الاقتصادى فى القومية ، فإننا نعتقد أن هذا التركيز

قد عاق الوصول إلى فهم وافٍ للظاهرة بكل أبعادها[٤] ، وترتب على هذا أنه على الرغم من استمرارنا فى التمييز بين القومية بصيغتيها السياسية والثقافية ، فإننا لا نعتبر القومية الثقافية أمرًا مفروغًا منه[٥] . وبدلاً من ذلك ، فإننا نفترض أنه يمكن استثمار هذه الموارد فى إنتاج السلع الضرورية ، كما يمكن استثمارها فى القومية بوجهها السياسى . ويأخذ رأس المال المستثمر فى القومية الثقافية شكل الولاء القومى أو العرقى (الذى يماثل تقريبًا رأس المال العرقى أو الثروة العرقية الذى يتحدث عنه "جيمس كولمان" و"راسل هاردن" و "رونالد وينتروب" فى دراساتهم المنشورة فى ثنايا هذا الكتاب) .

---

(٤) كانت الحاجة للتخلص من هذا الافتراض هى السبب وراء الرأى الذى طرحه هارى جونسون (١٩٦٥) لتغيير الفكرة التى طرحها "جارى بيكر" (١٩٥٧) لتتحول من شهوة التمييز إلى اشتهاء القومية باعتبارها خاصية تتعلق بالأشخاص ، ومن ثم يتاح لهم فى ظل ظروف قومية أو عرقية معينة التمتع بإشباع نفسى أو دخل مادى أو كليهما. ومن ناحيتنا فإننا لا نجد أية جاذبية نسبيًا فى تناول المشكلة على النحو الذى أوردناه؛ لأنه ما لم تتم صياغة الفكر على نحو دقيق فإن القومية الثقافية تصبح أكثر فطرية أو تلقائية مما هى عليه فى حقيقة أمرها. وعلى رغم القصور الذى شاب فكرة "جونسون" حول اشتهاء القومية، فإن هذا الفكرة أتاحت له الفرصة للتمييز الدقيق بين "المخرجات" و"الدخل"، أو فلنقل التمييز بين الثروة الملموسة متمثلة فى النقود ، والتقييم الذاتى لتدفق الخدمات التى تتيحها الثروة المادية . ولتقديم تفسير للأسباب التى تدفع أبناء الطبقة الكادحة للتطوع عن طيب خاطر لدفع ثمن تحول الثروة من يد الأجانب لأيدى أبناء الطبقة الوسطى من بنى جلدتهم ، أدى إخفاق "لافاى" فى بحثه المشهور فى ثنايا هذا الكتاب فى استيعاب إسهامات "جونسون" إلى فساد نقده لنموذج بريتون ١٩٦٤، حيث فشل فى إدراك حقيقة أن القومية تمنح الطبقات الكادحة الشعور بالزهو والتفاخر فى الوقت الذى تتيح فيه للطبقة الوسطى فرصة اغتراف الأموال والثروات.

(٥) تتمتع القومية فى بعدها الثقافى بعمق التغطية وشموليتها ؛ فعلى حين تشير الأولى إلى شدة الاعتقاد فى أشياء معينة ذات طابع قومى أو عرقى والالتزام الصارم بها، مما سنفصله فيما بعد، تشير الثانية إلى عدد الأشخاص الذين يعتقدون فى ذات الأشياء والمضى قدمًا فى الالتزام التام بها. ويشير مبدأ تعظيم الثروة ضمنا إلى المحصلة الناتجة عن تساوى الحد بين (العمق والشمولية) فى المحصلة الناتجة عن تساوى الحد بين (العمق والشمولية) فى حالة التوازن. ولتبسيط العرض الذى نقدمه ، لنفترض أن هذا التعادل قائم على طول الخط . ويخرج عن إطار معالجتنا فى هذا المقام مسألة ما يقوم به الأفراد الذين يسعون لتنظيم ثرواتهم لتحقيق هذا التعادل.

ولعله من الحصافة الإقرار بأنه ما من باحث - ولا نستثنى أنفسنا - يستطيع أن يرصد على نحو كامل كل الموارد التى يمكن استثمارها فى الولاء العرقى أو القومى ، فلا يملك سوى العرض والوصف وضرب الأمثلة على تلك الموارد . وفى هذا الصدد يقدم "روبرت ديرنبرجر" Robert Dernberger (1967) تحليلاً ثاقباً للدور الذى لعبته القومية فى نشأة الصين الشيوعية وتطورها فى دراسة له بهذا العنوان ؛ حيث يلاحظ أن ما نسميه فى هذه الدراسة بالاستثمار فى القومية الثقافية ينطوى على عضوين أساسيين : أولهما تطوير مذهب رسمى خاص بالصين ، حيث لم تكن ديانات الغرب ومؤسساته ونظرياته الاجتماعية وكل ما يمت للحضارة الغربية قابل للتطبيق فى الصين (p. 54) ، أما العنصر الثانى فتمثل فى إلقاء تبعة تخلف المجتمع الصينى على عاتق الاستعمار الغربى (p. 55) .

تتبع "كارل براشر" Karl Bracher (1970) فى سفره القيم عن النازية تنامى الفكرة التى أسماها "الحس الشعبى بالمصير المشترك" فى ألمانيا منذ كتابات "يوهان فيشته" Johann Fichte ذائعة الصيت والمعنونة بـ "رسائل إلى الأمة الألمانية" Addresses to the German Nation (الذى نشر ١٨٠٧ - ١٨٠٨) وصولاً إلى كتابات "أدولف هتلر" وخطبه وتصريحاته هو ورفاقه ، وعلى وجه الخصوص وزير دعايته "جوزيف جوبلز" ، ويشير "براشر" إلى نشأة الشعور الألمانى الخاص بالمصير المشترك المغلف بنبرة عداء عالية ضد الغرب وإلى تبلور فكرة تفوق الثقافة الألمانية ، وهو شعور عميق ومشرب بعاطفة متأججة تصل إلى درجة الإيمان بكونية الرسالة الألمانية للعالم ضد ثقافة الآخر المليئة بالزيف والضحالة (p. 23) ، ثم يبين "براشر" كيف ترعرعت هذه الأفكار ومن ثم احتضنت وغذت التمييز بين المجتمع المحلى الصغير (الوطن) والمجتمع العام (العالم) ، وهى الفكرة التى صاغها "فرديناند تونيز" Ferdinand Tönnies فيما بعد على نحو محكم ، وكيف قادت إلى فكرة تقوية "الروح الوطنية للأمة" عن طريق "الانفصال عن القوميات الأخرى حتى ولو أدى ذلك إلى إشعال نيران الحروب" (p.25) . وفى نهاية المطاف يبين لنا "براشر" كيف أصبح "النقاء العرقى هو الأساس الأول الذى ينبنى عليه المجد القومى" (p. 26) (علامات الاقتباس وردت فى النص الاصلى لدراسة "براشر") وخروج هذه الرؤية من تحت عباءة هذه التيارات العقائدية وانتقال هذه الأفكار إلى

الجامعات، حيث ساد الاعتقاد بأن "التعليم اللازم لمستقبل الأمة ينبغي أن ينبني على أساس التاريخ الألماني للأمة ، واللغة القومية بعد تنقيتها من شوائب الكلمات الأجنبية ، وأخيراً على الجهد العضلي والتمرينات العسكرية ، وتمجيد الرموز القومية وأبطال الأمة" (p. 26) .

إن الصياغة المحبوكة لهذه المعتقدات والعمل على شيوعها على كل أصعدة المجتمع يهدف إلى الترويج لفكرة التميز عن الآخرين وفكرة المصير المشترك الواحد ، وتخضع هذه المعتقدات للتعديل والتحوير مع تغير الظروف ، كما أن الأمر برمته لا يقتصر على الصين أو ألمانيا وحدهما ، بل إن هذه المعتقدات تطل برأسها بدرجة أو بأخرى من السفور فى كثير من البلدان ؛ حيث يمكننا الإشارة إلى شيوع عقيدتى "التميز" و"المصير الظاهر" فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك شيوع عقائد مشابهة تقوم أساساً على التفوق الروحى لمجموعة عرقية معينة احتفظت بقوامها حتى الآن لدى الشعوب السلافية كالصرب والكروات والسلوفينيين والروس . وقد وجد الافتراض بالتفوق الروحى أصداء فى أفكار أصبحت فى عداد الماضى ، مثل القول بأن فرنسا تحمل مشعل الحضارة لتهدى البشرية سواء السبيل(٦) ، أو أن إقليم كويبك الفرنسى فى كندا يقدم النموذج الذى يمثل آلية لتصحيح مسار الحضارة الضالة السائدة فى أمريكا الشمالية .

إن تعبئة كل الموارد للاستثمار فى الولاء العرقى والقومى ، علاوة على غرس الشعور بالتميز والقدر الخاص ، يتخذ أيضاً أشكالاً أخرى مثل التعهد بالحفاظ على الراية مرفوعة خفاقة وتحيتها (فى جميع المدارس فى بعض البلاد) ، وإنشاد النشيد الوطنى (فى بعض المناسبات ، وربما أكثر من مرة فى اليوم الواحد) ، وترتيب المواكب والمسيرات الشعبية وغير ذلك من التجليات القومية الهادفة إلى تعزيز الفخار القومى

---

(٦) "فى المقدمة التى كتبها "لوفو" E. Louveau لكتاب نشر عام ١٩٥٥ ، والذى أتم ست سنوات كحاكم "للسودان الفرنسية المعروفة باسم مالى" ، شرح فيها أن الدولة كانت فقيرة إلى الحد الذى كان من المستحيل أن تحدث فيها أية تنمية أو تطوير من وجهة النظر النفعية ، والواقع أنه ليست هذه وجهة النظر التى أخذتها فرنسا فى الاعتبار لهذه المشكلة ، فولاؤها لتقاليدها المطاعة كان سعيها إلى كسب القلوب وليس تحصيل الريع . (اقتباس من أرستيد زولبرج" (Aristide Zolberg (1967 p. 102) .

والعزة العرقية ، ناهيك عن الترويج لصور التعبير الثقافى القومى من أدب وفولكلور ومسرح وموسيقى وسينما ... وما إلى ذلك .

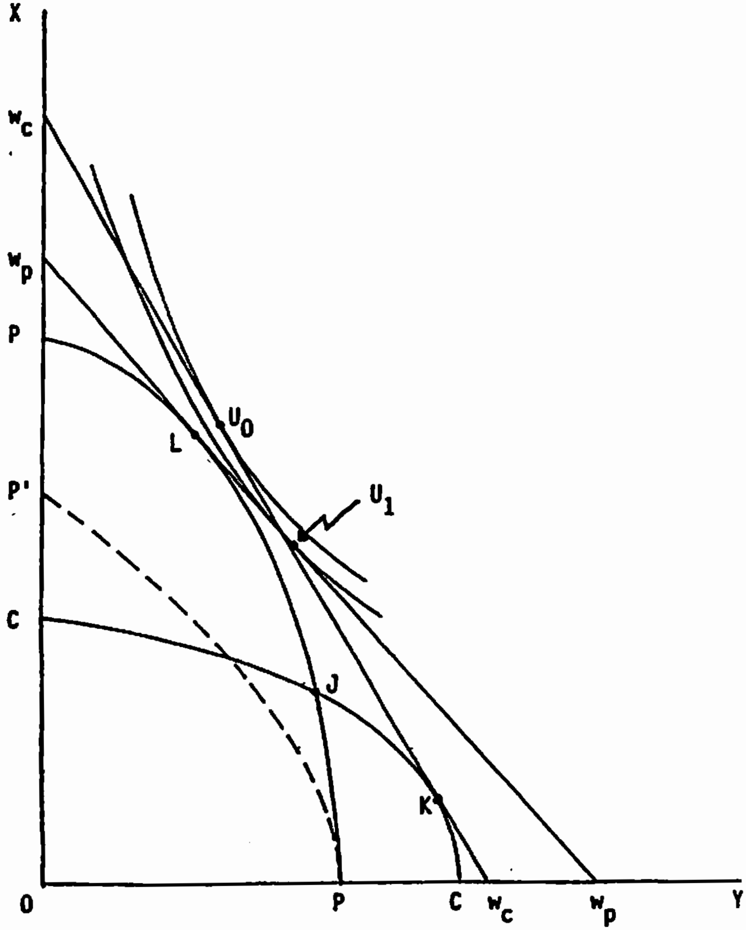
والآن يثور هنا سؤال : ما هو العائد المترتب على الاستثمارات فى القومية الثقافية أو الولاء القومى أو العرقى ؟ والواقع أن هناك مكونين : أحدهما ، غرس الشعور بالانتماء والهوية لدى أفراد المجتمع ، ويتيح هذا المكون إجراء المعاملات داخل الجماعة العرقية وشبكات القرابة التى تتم من خلال صفقات أقل تكلفة (انظر فى ذلك دراسة "كونجلتون" و"وينتروب" فى ثنايا هذا الكتاب) ، وتعتبر الوفورات المترتبة على الصفقات بين أبناء القومية الواحدة معياراً لنجاح المكون الأول من عائدات الاستثمار فى رأس المال العرقى المرة تلو الأخرى .

أما المكون الثانى فهو الأكثر أهمية فى تقديرنا بالنسبة للعائدات المترتبة على الاستثمار فى القومية الثقافية ، فى أنه يتمثل فى تأثير الاستثمارات الثقافية على الأبعاد السياسية للقومية(٧) . وما نقترحه هنا، وكان مفقوداً من النموذج الأصلى الذى طرحه "بريتون" ١٩٦٤ ، يتمثل فى فكرة أن أولئك الذين يرغبون فى تغيير نمط حيازة الأصول الرأسمالية على المستوى الدولى أو بين المجموعات العرقية المختلفة ، الذين يستثمرون فى القومية الثقافية ، يمكنهم زيادة مردودهم من خلال البدء أولا بتخصيص الموارد المطلوبة لتكوين رأس المال فى القومية الثقافية أو الولاء العرقى .

ويمكن صياغة الموضوع وتوسيعه بإدخال تعديلات على التحليل المعيارى لفرص الاستثمار ذات الاعتماد المتبادل كما فسره باحثون من أمثال : جاك هيرشلايفر" Jack Hirshleifer (1970) ، ويبين لنا الشكل رقم (٥ - ١) نموذج لفترتين وثلاثة مواقع لفرص استثمارية ، وتتسم المواقع الثلاثة بمنحنيات متصاعدة كلما تحركنا نحو الشمال الشرقى فى الشكل البيانى الموضح أدناه ، مما يتبين معه اضمحلال العائدات الهامشية كلما زاد حجم الاستثمار ، حيث تبين cc ماذا يحدث للعائد على القومية

(٧) نعتقد أن المكوّن الثانى لعائدات الاستثمارات العرقية لها أهمية أكبر من المكوّن الأول فى فهم ظاهرة القومية متعددة الأوجه ، وبناء عليه سنركز فيما يتبقى من هذه الورقة على المكوّن الثانى وسنستبعد المكوّن الأول .

الثقافية ، على حين يوضح PP و PP1 الأمر نفسه بالنسبة لتكوين رأس المال فى القومية السياسية . إن الفارق بين منحنى PP و PP1 يتمثل فى أن الثانى يصف العائد على القومية السياسية فى غيبة الاستثمار فى القومية الثقافية ، بينما يعكس الأول منحى المردودات الهامشية بعد الاستثمار أولاً فى القومية الثقافية وصولاً إلى النقطة J . وفيما يتعلق بهذه الحالة ، فإن مكان فرصة الاستثمار تقع عند النقطة CJP (لاحظ أن منحنى CJP يمكن أن يكون مستمراً إلى ما لا نهاية ، وكل ما يحتاجه الأمر عبارة عن منطقة يتزايد فيها الميل المطلق (الجبرى) فى PP بعد الاستثمار المبدئى فى القومية الثقافية).



شكل (٥ - ١)

وكما يتضح من الرسم البيانى المذكور أنه فى حالة ارتفاع معدل الفائدة فإن ذلك يؤدى إلى كبح سرعة تكوين الثروات مثل Wc Wc ، وستتجه الموارد صوب الاستثمار فى القومية الثقافية وحدها حتى نقطة K ؛ لأن Wc Wc هى نقطة التقيّد فى ظل سيطرة معدل الفائدة على المدى الطويل لعاملى X و Y لأقصى استهلاك مرغوب فيه ، أى U_0 ، وهى نقطة الوصول لأقصى تعظيم للثروة كما يرى "فيشر" Fisher . وفى حالة تدنى معدلات الفائدة تكون عملية كبح تراكم الثورة أقل حدة (أقل سلبية) ، وتتعاظم الثروة من خلال الاستثمار بموازاة CC حتى النقطة J ثم PP حتى النقطة L وانتقاء سلة الاستهلاك U_1 على W_p w_p . ومن ثم فإن العلاقة بين القومية بشكليها السياسى والثقافى تعتمد على كل من الخواص الغنية لمواقع الفرص الاستثمارية وقيمة ارتفاع معدلات الفائدة . وعلى سبيل المثال لو تم استثمار ولو نذر ضئيل من المال فى القومية الثقافية ، فإن ذلك يؤدى إلى ازدياد قوة الإحساس بالانتماء والهوية لدى أولئك المستهدفين بعملية الاستثمار ، ويكون العائد الهامشى لتخصيص الموارد الاستثمارية فى ذلك القطاع أمرًا ذا جدوى ، وسوف يحدث الاستثمار فى هذا القطاع حتى فى ظل ارتفاع معدلات الفائدة ، حتى ولو وجدت قطاعات أخرى فى الاقتصاد أكثر جذبًا للاستثمارات وتدفق المدخرات ، ويمكن الدفع بنفس الحجج للجدل حول التنمية فى القومية السياسية . وعلى ذلك ، فإن الفهم الصائب للقومية يتطلب استيعابًا كاملاً للعناصر التى تشكل منحنيات فرص الاستثمار ، علاوة على استيعاب القوى المحددة لكيفية ارتباط بعضها بالبعض الآخر، وسوف نقدم افتراضنا حول ذلك الموضوع فى القسم الثالث .

وعمومًا ، قبل الخوض فى ذلك هناك سؤالان ينبغى الإجابة عليهما ، حتى لو كانت الإجابة عليهما منقوصة ولن تستوفى حتى الانتهاء من القسم الثالث ، والسؤالان هما :

(١) من هو الشخص ، أو من هم الأشخاص أو الجهات ، الذى يستثمر فى القومية ؟

(٢) من هو المستفيد من ثمار تراكم رأس المال ؟ وسوف نتناول هاتين المسألتين بنفس الترتيب . ففى النموذج الأصلى (Breton 1964) كان الافتراض السائد هو أن القومية السياسية هى محض سلعة رأسمالية عامة على حد تعبير "صامويلسن" ، ولا يزال هذا الافتراض صالحًا للدراسة الحالية ، بل ويمتد للتطبيق على القومية الثقافية .

وبقراءة متأنية لكتابات "بول صامويلسن" Paul Samuelson (1954) عن السلع العامة ندرك أن هذه السلع بحكم طبيعتها تغرى الأفراد بتزييف حقيقة ميولهم ، أى الانتهازية . ففى كتابه المعنون بـ "منطق العمل الجمعى" Logic of Collective Action ، يرى "مانكور أولسن" Mancur Olson (1965) أن حل المشكلات المتعلقة بالسلوك الانتهازى يتأتى أحيانًا عبر عرض السلع الفردية التى يمكن للفرد أن يحصل عليها فقط فى حالة قيامه بدفع حصته فى تكلفة إنتاج السلعة العامة ، وهكذا يصبح عرض السلع العامة فى واقع الأمر نتيجة فرعية لتوفر سلعة خاصة أو أكثر . وبعد مرور عامين على نشر كتاب "أولسن" ، طرحت دور النشر كتابًا آخر سنة ١٩٦٧ من تأليف "جيمس بوكانان" James Bochanan (1967) أظهر فيه إمكان اختفاء الدافع للسلوك الانتهازى ، فى حالة إصدار قيمة الضرائب الهامشية على السلع العامة . وفى أوقات لاحقة صدرت كتب أخرى تناولت قضية السلوك الانتهازى لدى بعض أفراد المجتمع ، من ذلك مثلا كتابا "رونالد كـــوس" Ronald Coase (1974) و "آلان بيكوك" Alan Peacock (1979) اللذين أظهرا أنه فى حالة الفنارات فى بريطانيا وأيرلندا وإسكتلندا - التى يفترض أن تكون مثلاً بارزًا على السلع العامة فى صورتها الخالصة - تم حل مشكلة السلوك الانتهازى عبر قرارين حكوميين : أحدهما منح امتيازات احتكار لملاك الفنارات ، أما الآخر فإنه يتطلب دفع رسوم جمركية وموظفين لتحصيل رسوم الإضاءة الواجب سدادها على مرور أى بضائع ، ويتم حساب هذه الرسوم على أساس وزن سفن الشحن المحملة بتلك البضائع . وأخيرًا ، يطرح "برتون وايزبرود" Burton Weisbrod (1988) رأيه ويبرهن إمبيريقيًا على حل مشكلة السلوك الانتهازى فى سياقات معينة عبر الإقناع والحوار والضغوط الاجتماعية .

وتظهر الكتابات التى ذكرناها ، وتلك التى تدور فى نفس الفلك ولم يرد ذكرها ، أمرين بشكل شديد الوضوح : (١) أن المؤسسات على اختلاف أشكالها وأحجامها قادرة على حل مشكلة السلوك الانتهازى المشتق من الخواص الفنية لمفهوم "صامويلسن" عن السلع العامة، ومن ثم فهى قادرة على إتاحة هذه السلع ، وفى أن كل هذه الحلول - وهى أكثر بكثير تفصح عنه الفقرات السابقة - تنطوى على اللجوء

للإكراه الذى تلجأ إليه المؤسسات التى تضطلع بمهمة إتاحة هـذه السلع العامة[٨] (حقًا هناك حالة واحدة حيث تتاح السلع العامة دون إكراه ، وهى عندما يحصل الفرد بنفسه على القدر الذى يزيد عن القدر الذى تحصل عليه الجماعة بنفسها أو على الأقل يتساوى معه) .

وهناك افتراض سائد لدى جل أو كل من كتبوا حول الانتهازية بأن الطلب على السلع العامة إما أنه يتحقق أو قابل للتحقيق عبر الذين يقومون بعرض (وإتاحة) هذه السلع بالطريقة التى تشيع الكميات المطلوبة عندما تحل مشكلة السلوك الانتهازى . وعلى سبيل المثال ، فى حالة الفنارات التى استندت إليها دراستا "رونالد كوس" و "بيكوك" ، فإن رسوم الإضاءة المحصلة وحجم الإشارات الضوئية يتمان بناء على طلب ملاك السفن للحماية ، مقابل الحماية من مخاطر الملاحة بالضبط دون زيادة أو نقصان ، وهو موقف لا يتحقق بهذه السهولة على الدوام .

وبالإضافة إلى مشكلة السلوك الانتهازى ، هناك أيضًا مشكلة ينبغى حلها تتعلق بالمعلومات ، حيث ينبغى أن يتحقق القائمون على تزويد السلع من ارتفاع منحنيات الطلب وانحدارها ، أى العلاقة بين الكميات والضرائب والدخول وما إلى ذلك . إن المؤسسات المسئولة عن توفير السلع تستخدم أفضل مقتنيات الإنتاج ، وتتميز بالقدرة على حل هاتين المشكلتين . إن نظرة سريعة إلى ما يدور حولنا تكشف عن وجود عدد كبير للغاية من المؤسسات القادرة على التعامل مع مشكلتى السلوك الانتهازى والمعلومات حول حالة منحنى الطلب على الشعور بالانتماء وتعزيز الهوية القومية ، ومن ثم فهى قادرة كذلك على إتاحة السلعة الرأسمالية الجمعية ، التى أسميناها الولاء القومى أو العرقى ، التى يمكن تسميتها ببساطة القومية الثقافية . حقًا ، هناك عدد لا يحصى من المؤسسات – من أمثال التجمعات المهنية والصحف والدوريات والصالونات

---

(٨) يتطلب التعامل مع الانتهازية إجبارًا بشكل أو بآخر ، وزعم "كوس" و"بيكوك" أن الحل المؤسسى لمشكلة الفنارات فى بريطانيا وأيرلندا وإسكتلندا كان حلاً "يصلح للسوق" ، وهو زعم أقل ما يمكن أن نقول عنه إنه مضلل .

الأدبية والروابط والنقابات على اختلاف أشكالها - تنشأ بهدف كيل المديح لشجاعة أبطال الأمة وبسالتهم ، وإقامة النصب ونحت التماثيل لتمجيدهم والاحتفاء بتاريخ الأسلاف العظام ، والترويج للبضائع والصناعات المحلية باعتبارها أفضل المنتجات فى الكون ، والتغزل فى سحر الطبيعة الخلابة للوطن ، علاوة على جهود تلك المؤسسات فى غرس روح التميز والتفوق لدى أبناء الأمة ، وكذلك تنظيم المنافسات الرياضية القومية العرقية ، علاوة على التذكير الدائم بالصراع والحروب التى خاضتها الأمة ضد أعدائها من الجماعات القومية والعرقية الأخرى ، ويمكن للقائمة أن تمتد إلى ما لا نهاية .

إن عدد المؤسسات التى يمكن أن تنخرط فى الاستثمار فى القومية السياسية ، وفى السلع الرأسمالية التى حددناها باعتبارها شريحة من الأصول الرأسمالية التى يمتلكها أبناء الأمة ، يبدو أقل من الاستثمار فى القومية الثقافية . وللتدليل على ذلك هناك زمر قليلة تنخرط فى حملات الترويج لشراء السلع المحلية الصنع وتشجيع مقاطعة السلع الأجنبية وتعكير صفو مالكى المنتجات الأجنبية الصنع ، مثل رفض تزويد السيارات السوفيتية الصنع بالوقود أو تهشيم زجاج السيارات اليابانية . وعلى أية حال ، تعتبر الحكومات أكبر المستثمرين فى مجال القومية السياسية وذلك عبر الاستحواذ على المؤسسات الأجنبية بالشراء (أو التأميمات) والمصادرة والتحرش بالأجانب علاوة على السياسات التجارية التقليدية .

والآن حان الوقت لنلتفت إلى السؤال المتعلق بهوية المستفيدين من الاستثمار فى القومية. ولتبسيط الإجابة على هذا السؤال ، لنفترض أن جميع الأفراد فى مجمع ما لديهم التوجهات نفسها فيما يتعلق بالأشياء العرقية والقومية بطريقة تجعل جميع أفراد المجتمع يحصلون على قسط متساو من المنفعة (الهامشية) للعائد الناتج عن الاستثمار فى القومية بشقيها السياسى والثقافى ، ونعنى به الشعور بالانتماء والهوية التى تتدفق عبر الإحساس بالتميز والشعور بوحدة المصير ، علاوة على الفوائد عن قطاع أكبر من الملكية العرقية أو القومية للأصول الرأسمالية ، وهناك ارتباط طردى بين حجم الأصول الرأسمالية المملوكة للمواطنين المنتمين لقومية ما وبين الفائدة المرتبطة بالانتماء والهوية القومية ، فكلما زادت الأولى زادت معها الثانية بالتوازى . ولم يكن هذا البعد القومى

واضحًا فى نموذج "بريتون" الأصلى" (١٩٦٤) حتى كشف عنه الغطاء "جونسون" Johnson (1965) .

لقد ركز النموذج الأصلى على المزايا العينية والمالية التى تتدفق عبر الملكية القومية أو العرقية للأصول الرأسمالية ومن القومية السياسية ، وأن هذه المزايا تتجسد فى هيئة الحصول على وظائف معتبرة ، أى وظائف يحظى شاغلوها بمسئوليات فعلية ومرتبات مجزية وحماية من الفصل التعسفى علاوة على احتمالات الترقى فى السلم الوظيفى ، وقد أكد النموذج أن هذه الوظائف متاحة أساسًا لأبناء الطبقة الوسطى وصفوة أبناء القومية ، كما طرح النموذج حججًا بأنه إذا أثرت زيادة شريحة الأصول الرأسمالية عبر التدخل الحكومى ، من خلال الشراء المباشر أو الدخول كشريك مع القطاع الخاص ، ومنح ضمان فى القروض والإعفاءات الضريبية وإعفاء المشروعات الصناعية من الضرائب وتخصيص الأراضى المخصصة لها بأسعار رمزية مدعومة حكوميًا ، ناهيك عن إتاحة التدريب اللازم لشغل الوظائف مجانًا أو بمقابل رمزى ، إلى غير ذلك من الآليات التى تدعم التوجه نحو الملكية الخاصة للأصول الرأسمالية فى الدولة ، فكل ما سبق يترتب عليه أن الوظائف الممتازة التى تحدثنا عنها آنفًا يحصل شاغلوها من الطبقة الوسطى أو الصفوة على أجورهم من جيوب دافعى الضرائب ، مما ينجم عنه تراجع القومية السياسية وانكفاؤها .

وكانت الأبحاث الإمبيريقية التى تناولت نظم التعريفة فى كندا هى الأكثر تأثرًا ولو جزئيًا بنموذج بريتون ١٩٦٤ (انظر فى ذلك : Richard Caves 1976 and Donald Daly and Steven Globerman 1976) . إنه وإن يكن من الصعب تفسير هذه الدراسات ، فإنها فى الوقت نفسه لا ترفض فرضية تأثير البعد السياسى للقومية[٩] . وعمومًا هناك

---

(٩) هناك سبب آخر لسبب تأويل دراسات كيفز – دالى – جلوبرمان Caves-Daly-Globerman ببعض الحيطة والحذر بخصوص نموذج القومية الذى نقترحه ، وكما هو مذكور فى النص تركز هذه الدراسات على الرسوم الجمركية فى كندا ، وتوضح المناقشات النظرية لهذه الرسوم الجمركية – إذا كانت تشير بأى معنى لموضوع الملكية – إنها كانت محفِّزة للملكية "الأجانب" بنفس الكيفية التى كانت فيها إضافة للملكية "الوطنيين" ، وقد لا يكون للقومية السياسية دافع قوى وراء نظام الرسوم الجمركية فى كندا .

الكثير الذى يمكن فهمه من مزايا القومية فى بعديها السياسى والثقافى وتأثيرها عبر تحويل اهتمامنا إلى ظاهرة لصيقة بهما ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل بعد تقديم مناقشة وجيزة لظاهرة تملك المساكن والأراضى .

٢ - استطراد وجيز

قبيل انتصاف القرن التاسع عشر ، وبعد مرور نصف قرن من عمليات الشراء والاستحواذ والتفاوض من أجل الحصول على الأراضى مع تعاقب القوى الأجنبية ، تمكنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستحواذ على ما يزيد على بليون ونصف البليون من الهكتارات من الأملاك العامة ، وهى مساحة توازى نصف المساحة التى تشغلها الولايات المتحدة الأمريكية فى صورتها الحالية ، وتم إقرار ملكية الأراضى والبيوت بشكل قانونى إثر عمليات استحواذ أو احتيال ، حتى يمكن إضفاء الحماية عليها من عمليات السلب والنهب . وفى هذا الصدد تم اللجوء لقوات الشرطة أو الجيش لتعزيز صفة الملكية القانونية والحيلولة دون حدوث عمليات السلب والنهب المشار إليها سلفًا ، وكان فرض القانون لحماية الممتلكات باهظة التكاليف ، ولم يكن ليقدر لها أن تكون دون ذلك عندما تكون المساحات المطلوب حمايتها شاسعة على النحو الذى أشرنا إليه إذا بلغت ما يزيد على مليار ونصف المليار من الهكتارات . زد على ذلك قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولات مستمرة لإبرام عقود لشراء أراضٍ جديدة ، كما يتضح من قيامها بشراء ألاسكا من روسيا إبان العهد القيصرى فى شتاء ١٨٧٦ والقيام بضم أراضٍ من دول مجاورة ، وما يتطلب ذلك من زيادة فى عدد القوات اللازمة لبسط الحماية على تلك المساحات الشاسعة وعتادها . وهنا ينبغى الافتراض بأن القومية السياسية العدوانية التى تنمو وتترعرع فى بيئة ثقافية قومية قائمة على عقيدة المصير المشترك لأبناء الأمة ، سوف تؤدى إلى البحث عن بديل لتأمين الملكية يقلل الاعتماد على آليات التعزيز التقليدية ، وإن لم يتخلَّ عنها نهائيًا.

وفى هذا الصدد يدفع "دوجلاس آلان" Douglas Allen (1991) بحجج مقنعة حول التحليل الاقتصادى التقليدى لملكية الأراضى والعقارات - الذى يدور حول ضبط

الإيجارات وزراعة الأراضى المستولى عليها بأسعار زهيدة للغاية - إذا لم يكن ذلك دون مقابل على الإطلاق ، على أساس أولوية الوصول إليها من الأفراد أو الشركات . وبدلاً من ذلك ، فإن "آلان" يجادل بأنه ينبغى النظر إلى قوانين التملك باعتبارها آلية لتأكيد شرعية حقوق الملكية والتقليل من اللجوء لاستخدام القوة ، وقد تمكن "آلان" باستخدام هذا النموذج من تقديم تفسير محبوك لكم هائل من الأدلة الإمبيريقية وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين ممارسة قانون التملك فى الولايات المتحدة الأمريكية ومثيله فى كندا ؛ حيث استخدام الأخير للحيلولة دون قيام الولايات المتحدة بالاستيلاء على قطاعات من الأراضى الكندية .

ونحن نسلم بصحة أطروحات "آلان" ، إلا أن ما نود تأكيده هنا هى مسألة لم تنل سوى القليل من اهتمامه ، إن لم يكن قد أغفلها بالكامل ، وهى تلك المتصلة بمدى تأثيرات قانون الملكية . ولعله من الفطنة التذكير بأن جزءًا ضئيلاً نسبيا من الأملاك العامة كان متاحًا بمقتضى قوانين التملك ، فقد منحت ملايين الهكتارات لشركات مد خطوط السكك الحديدية أو تعبيد طرق المركبات التى تجرها الجياد وشق الترع والقنوات اللازمة للرى ، علاوة على منح حقوق الولايات مساحات شاسعة من الأراضى لبيعها بهدف خلق عائدات (ريع) لضمه فى مشاريع استثمارية أو منحها هبة للمؤسسات التابعة للولاية . وبناء على بعض الأدلة الثانوية ، كتب "آلان" (p. 9) أنه من بين المساحة المتاحة من الأملاك العامة والبالغة بليون وواحد وثلاثين ألف هكتار استحوذت الملكية الخاصة على مائتين وخمسة وثمانين مليونا من الهكتارات ، وذهب الباقى إلى حكومات الولايات وخطوط السكك الحديدية والدعاية الشخصية بحق التملك[١٠] .

ويسود إجماع بين المؤرخين الذين درسوا المراحل المبكرة من التاريخ الأمريكى على حجم البؤس والمعاناة الذى كابده الرواد الأوائل (انظر فى ذلك دراسة "ريتشارد ستروب" Richard Stroup 1988 ، وكذلك قائمة المراجع التى استند إليها فى دراسته) .

(١٠) ورد فى العرض الأصلى الذى كتبه آلان خطأ أن المساحة المتاحة بلغت مليارًا وواحدًا وثلاثين مليونًا ، ومن المؤكد أن هذا الخطأ يعود إلى مشاكل الطباعة (خطأ مطبعى).

ومما لا ريب فيه أن الأسباب الكامنة وراء تلك المعاناة وذلك البؤس تتمثل فى "أن الأراضى التى خصصت للتملك لم تكن تتمتع بأية مزايا تشجع على الاستقرار حسب ما هو متاح من أدلة تاريخية متواضعة" (Allen, p. 9) ، علاوة على الشرط الوارد فى عملية التخصيص الذى ينص على ضرورة إعداد الأرض للزراعة والإقامة الدائمة لمدة خمس سنوات على الأقل .

كما أننا لا نجد غضاضة فى قبول هذا الدليل ، ونرى أنه يؤيد افتراضنا بأن القومية فى شقها السياسى تفيد أبناء الصفوة والطبقة الوسطى - المتمثلين فى أصحاب شركات خطوط السكك الحديدية ومستخدمى المجارى المائية (القنوات التى تم شقها) والجامعات العامة التى تنفق عليها الحكومة والأساتذة والطلاب على سبيل المثال لا الحصر- على حين لا تحظى الطبقات العاملة إلا بالفتات ، هذا إذا تمكنت حتى من الحصول على هذا الفتات ، والذين يماثلونهم فى هذه الحالة هم المستوطنون الذين خصصت لهم مساحات محدودة من الأراضى . إن الصيغ المؤسسية التى تتحكم فى حجم التأثير الذى تمارسه القومية السياسية من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى حقبة زمنية أخرى وفى ظل ظروف معينة عن ظرف آخر تتحكم فى تراجع التأثير الذى تمارسه القومية السياسية ، وتتباين شدته من بلد إلى آخر ومن حقبة زمنية إلى أخرى ، كما يختلف كذلك فى ظل تباين الظروف المحيطة بالقومية السياسية .

٣ - رهاب الأجانب (كراهية الأجانب)

بالرجوع إلى أربعة معاجم ، اثنان منها باللغة الإنجليزية ، واثنان آخران باللغة الفرنسية، وجدنا إجماعًا على تعريف رهاب الأجانب **Xenophobia** بأنه يعبر عن مشاعر الخوف من الأجانب أو كراهيتهم والعداوة تجاههم ، وهذا التعريف مضلل كما هو استفزازى ؛ لأنه يخلق الانطباع بأن الناس إما أنهم يعانون من رهاب الأجانب أو لا يعانون ، على حين أن واقع الأمر غير ذلك ، فرهاب الأجانب متغير مستمر يمكن تحويله إلى معدل إحصائى يتراوح من صفر إلى واحد ، كما أن التعريف مضلل ،

أو فلنقل إنه لا يلقي الضوء الكافي على الظاهرة، حيث لا يتبنى على نحو قاطع أنماط السلوك التي يتبناها المصابون بداء رهاب الأجانب . إن العادة الشائعة في كتابة التاريخ من جديد وما تنطوي عليه من تمجيد (تخليد) أبطال الأمة والتقليل من شأن الآخرين ، علاوة على الممارسات المرتبطة بالتطهير العرقي ، كليهما يعبر عن تجليات لرهاب الأجانب ، وحتى لو كان كلاهما على نفس المُتصل فإنهما يقفان على طرفي نقيض .

وفي تقديرنا أنه يمكن فهم رهاب الأجانب باعتباره ينطوي على مجموعة من الأفعال، سواء كانت مدفوعة بالخوف من الأجانب أو البغض الذي يجيش في الصدور تجاههم، التي تستهدف إقصاء الأجانب من حياة الأفراد أو أنشطتهم بالفعل أو الرمز ، وتعمل المؤسسات العرقية أو القومية بالحط من قدرهم وبالتهكم عليهم وبإطلاق نكات عرقية بذيئة عليهم ، وعلى أسلوب حياتهم وطريقتهم في الكلام وعاداتهم الغذائية وأسلوبهم في قضاء وقت الفراغ وما إلى ذلك ، ونبذهم واستئصالهم عبر ترحيلهم من البلاد أو حتى اغتيالهم إذا اقتضت الضرورة ذلك .

والسؤال المطروح الآن هو : لماذا يعاني القوميون في الغالب سواء عمداً أو دون قصد من رهاب الأجانب؟ وفي تقديرنا أن هناك سبباً بسيطاً يكمن في قدرة الأجانب على الاندماج في بنية المجتمع المضيف ، وكذلك مقدرتهم على بناء حياة جديدة ومزدهرة في المجتمع الجديد ، وبقول آخر القدرة على تبني الأنماط السلوكية في المجتمع الجديد الذي انتقلوا إليه بكل ما يعني هذا من حيث السلوكيات والأنشطة والمعلومات التي تنفي مزاعم القوميين الذين ينتمون إلى الثقافة العرقية بأن الولاء العرقي يقتصر على أبناء الجماعة الأساسيين وحسب ، باعتباره أساس الشعور بالانتماء والهوية والمعاملات بين أفراد الجماعة ، والانتقال إلى صيغ للولاء أكثر تحرراً وانفتاحاً على العالم الخارجي (مثل التحول من الولاء لجماعات الجيرة وغيرها من المؤسسات المحلية المحدودة إلى الولاء للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة والأحزاب السياسية وما إلى ذلك) . فرهاب الأجانب كما عرضناه في الفقرة السابقة ينظر إليه باعتباره حاجزاً يحتمي به أعضاء الجماعات العرقية والقومية من تسرب المعلومات

الواردة عبر الجماعات الأجنبية التى قد تتيح لأبناء تلك الجماعات العرقية اكتشاف أن ما نطلق عليه الشعور بالانتماء أو الهوية أمر ضئيل التأثير ، هذا إن كان له تأثير على الإطلاق على الجذور القومية أو العرقية أو الفن الشعبى أو التميز العرقى أو الإحساس بالمصير المشترك .

فشعور أبناء القومية بالعداء نحو الأجانب يزيد معدل العائد على الاستثمار فى مجال القومية الثقافية ، ونظراً لارتباط القومية فى بعدها الثقافى بالقومية السياسية كما سبق واتضح لنا فى القسم الأول من بحثنا ، فإن هذا الشعور تجاه الأجانب يؤدى إلى زيادة العائد على الاستثمار فى القومية السياسية . وبالإشارة إلى الشكل رقم (٥-١) يمكننا القول بأن رهاب الأجانب يزيد من تقعر منحنى CC ، وكذلك طول القطاع JL لمنحنى PP الذى يتسم بانحدار مطلق (جبرى) شديد .

وترتكز آلية الفرض الذى افترضناه تواً على فكرة مؤداها أن سلطة جماعات الصفوة وغيرها من الجماعات التى تمتلك صلاحية توجيه أى تجمع بشرى ، عرقياً كان أم قومياً ، تتوقف إلى حد كبير على حجم المنافسة التى تحكم العلاقة بينها وبين باقى الجماعات الموجودة فى المجتمع ، كما تفسره نظرية الجماعات المرجعية (انظر فى ذلك : Merton 1957) . حقاً أنه كلما قويت المنافسة ، اضطرت الصفوة إلى بذل قصارى جهدها للوفاء باحتياجات أفراد الجماعة التى تنتمى إليها ، ومن ثم يبدأ نفوذها وسطوتها فى التراجع . وقد اعتمد "بيير سالمون" Pierre Salmon (1987) على التفسير الاقتصادى للمناقشة فى صياغة تفسيره لظاهرة المنافسة القائمة بين أقسام الإدارة المختلفة ، ويمكن بسهولة تبنى أسلوب التحليل الذى توصل إليه "سالمون" وتطبيقه على السياق الحالى ، وعندما يتم هذا يتبين لنا أن أفراد جماعة ما يقومون بتقييم أداء الصفوة التى تقودهم بالمقارنة مع أداء مجموعات الصفوة التى تقود جماعات عرقية أخرى ، ويؤدى رهاب الأجانب إلى تدمير هذه المنافسة ومن ثم زيادة سوء أحوال جميع أفراد المجتمع باستثناء الصفوة .

فإذا ما قبلنا الحجج السابقة ، يمكننا تفهم الدواعى التي تجعل بعض القوميين ينأون بأنفسهم عن تبنى أى شعور بالكراهية تجاه الأجانب ؛ فرهاب الأجانب كغيره من الإجراءات الحمائية ، إنما يلقى الدعم والرعاية من قبل الجماعات العرقية والقومية العاجزة عن الصمود أمام شدة المنافسة كما يرى "شومبيتر" Schumpeter، أما النخب العرقية أو القومية القادرة على المنافسة ، فإنها تضطلع بالاستثمار فى صياغة الولاء العرقى وزيادة أنصبة الأصول الرأسمالية المتاحة محليًا دون اللجوء إلى إجراءات عدائية تجاه الأجانب .

وقد نتمكن ، بفضل تلك الافتراضات ، من تفهم الأسباب الكامنة وراء اتسام التيار القومى لإقليم كويبك بالعداء التاريخى الشديد نحو الأجانب برغم وجود جاليات أخرى مثل اليهود وكذلك الناطقين باللغة الإنجليزية ، وهى فئات اتصفت بالبعد عن التعصب العرقى والميل للانفتاح على الآخرين . وقد بدأت موجة الكراهية للأجانب فى الانحسار ، وإن لم تختف نهائيًا ، مع نزوح كثير من أفراد الأقليات اليهودية والجماعات المتحدثة باللغة الإنجليزية وشيوع روح المنافسة والانفتاح على الآخرين . وتساعدنا الافتراضات الواردة فى الفقرة السابقة على تفهم الأسباب التى جعلت القومية الأمريكية التى احتضنت على الدوام الصفوة من الأنجلوساكسونيين ذوى البشرة البيضاء الذين يعتنقون الديانة المسيحية على المذهب البروتستانتى ، وتمتعت هذه القومية الأمريكية دوما بالحيوية والانتفاع دون اللجوء إلى إجراءات عدائية تجاه الأجانب ، إلا أن الأمر بدا مختلفًا قليلاً فى الآونة الأخيرة ؛ حيث بدأت مشاعر عداوة الأجانب تطفو على السطح بشكل لا تخطئه العين مصاحبة لتملك اليابانيين لبعض الأصول الرأسمالية فى الولايات المتحدة . إن الشك يساورنا فى جدوى تطبيق نفس المنهج التحليلى السابق ذكره فى تفسير ما يدور فى الاتحاد السوفيتى السابق أو يوغسلافيا السابقة ، ناهيك عن الكثير مما يحدث فى دول البلقان وأوروبا الشرقية ؛ حيث ارتفعت عقدة رهاب الأجانب إلى مستويات غير مسبوقة ، ومع كل هذا الشك المذكور ، فإننا لم نتمكن من البرهنة على ما نقول نظرًا لعدم وجود أية أدلة تؤيد ما نذهب إليه .

٤ - ملاحظات حول بروز القومية من جديد

تمثل حيازة الأصول الرأسمالية جوهر القومية بشقيها السياسي والثقافي بدرجات متفاوتة ؛ ففي ظل الحكم الشيوعي كانت كل الأصول الرأسمالية مملوكة للدولة ، وترتب على هذا أن القومية لم تجد لنفسها موطئ قدم في ظل تلك الأوضاع . إن توهج جذوة الولاء القومي والعرقي يذكيها انجذاب معارضي النظم الحاكمة نحو القوميين . وعلى أية حال ، فإن امتزاج القومية الثقافية بالمعارضة السياسية يجعل من الصعب في معظم الحالات فصل الظاهرتين عن بعضهما وتشخيص عمق الولاء العرقي أو القومي وقوته .

وعندما انهارت النظم الشيوعية ، وجدت الأصول الرأسمالية نفسها دون مالك يتولى أمرها ، ولو حدث استثمار كبير في مجال القومية الثقافية ، عندما كان الشيوعيون في سُدَّة السلطة ، لأقدمت الصفوة القومية أو العرقية على حيازة تلك الأصول الرأسمالية بعد سقوط النظام السوفيتي ، حتى لو كان بحكم الولاء مع شيوعيين سابقين ؛ أما بالنسبة للطبقة الكادحة المعدمة فإن نموذج "بريتون" الأصلي ١٩٦٤ يطرح فكرة المصادرة باعتبارها وسيلة تملك الطبقة الكادحة للأصول الرأسمالية في المجتمع ، وإذا تمتع القائم بعملية المصادرة بالشرعية والسلطة والقوة فإن عملية المصادرة تمر بسلام ودون تعقيدات ، أما إذا لم يتوافر شرطا الشرعية والقوة ، فإن عملية المصادرة سوف تنتهي بقلاقل واضطرابات وربما بحرب لا هوادة فيها ، ويزداد الطين بلة إذا كان موضوع المصادرة أرضًا تحوزها جماعات عرقية ذات توجهات ثقافية متباينة .

وإذا كان النموذج الذي نقترحه محبوكًا وقادرًا على الإمساك بكل الأبعاد الأساسية لظاهرة القومية ، فعندها يكون بمقدورنا أن نصل إلى نتيجة مؤداها أن البعد الشمولي (الاستبدادي) في الشيوعية لم يكن هو السبب في معاداة القومية ، بل إن السبب كان يكمن في ملكية الدولة تقريبًا لكل قوى الإنتاج في المجتمع ، سواء في الاتحاد السوفيتي السابق أو يوغوسلافيا أو دول أوروبا الشرقية سابقًا ،

وكان الاندفاع نحو الملكية العرقية والقومية لقوى الإنتاج نتيجة طبيعية ترتبت على ضمور ملكية الدولة لتلك القوى ، وكان مقدراً لها أن تحدث حتى لو بقيت الحكومات القائمة ذات توجهات شمولية (استبدادية) .

وإذا استبعدنا عمليات المصادرة ، فإن القومية تتقلب بين مد جزر ، هبوطاً وصعوداً تبعاً للتغيرات المستمرة فى معدلات الفائدة الحقيقية التى يمكن أن تتحقق على المدى الطويل ، فكلما انخفضت معدلات الفائدة تزايد المد القومى ، كما يطرأ على القومية تيار بين مد وجزر تبعاً للتغيرات التى تطرأ على الدخول الفعلية أو المتوقعة على المدى الطويل طبقاً لنموذج "فريدمان" Friedman ، فكلما انخفضت الدخول تراجعت القومية ؛ لأن قدرة الحكومات على خلق المصادر اللازمة لتحويل استثمارات جديدة سوف تتأثر سلباً ، وعموما تتأثر القومية السياسية سلباً بحدة مع تراجع قيمة الدخل نظراً لطبيعة الموارد المطلوبة للاستثمار وطبيعة المؤسسات الاستثمارية ، فى الوقت الذى تبدو فيه القومية الثقافية أكثر صموداً وتماسكاً فى الأوقات العصيبة . وإجمالاً يمكننا القول بأن طبيعة الاستثمار فى القومية ينبغى أن تتوازى مع طبيعة تكوين رأس المال فى باقى قطاعات الاقتصاد .

قدمنا فى بحثنا هذا نموذجاً يمزج بين شقى القومية الثقافى والسياسى بأسلوب يساعد على تفسير مستوى الاستثمار فى القومية السياسية ، ومن ثم تفهم مدى التراجع الذى يصيب هذا الشق من القومية . وعلى هذا النحو ، فإن النموذج يلم بكل ما نعتقد أنه يمثل العناصر الأساسية فى القومية . زد على ذلك ، أن النموذج المقترح يمكن استخدامه لاشتقاق فروض قابلة للاختبار ، كما سمح هذا النموذج بإدماج ظاهرة العداء للأجانب (رهاب الأجانب) التى تلتصق بالقومية أشد الالتصاق ، وعبر هذا الاندماج يمكننا إلقاء الضوء على القومية بشكليها القديم والمتجدد .

nationalism is regressive. As such the model captures what we believe are fundamental and permanent dimensions of nationalism. The model, in addition, can be used to derive a number of testable propositions. It has also allowed us to integrate a phenomenon which often appears to be a strong correlate of nationalism, namely xenophobia, and through this integration to make it possible for us to shed light on old as well as on reemergent nationalisms.

References

Allen, Douglas W. 1990. "Homesteading and Property Rights; or, 'How the West Was Really Won.' " *Journal of Law and Economics* 34, no. 1 (April): 1–23.

Becker, Gary S. 1971 [1957]. *The Economics of Discrimination*. Chicago: University of Chicago Press.

Bracher, Karl D. 1970. *The German Dictatorship*. Translated from the German by Jean Steinberg. New York: Praeger.

Breton, Albert. 1964. "The Economics of Nationalism." *Journal of Political Economy* 72, no. 4 (August): 376–86.

Buchanan, James M. 1967. *Public Finance in Democratic Process. Fiscal Institutions and Individual Choice*. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Caves, Richard E. "Economic Models of Political Choice: Canada's Tariff Structure." *Canadian Journal of Economics*, (Vol 9, No 2, May 1976), 278–300.

Clarkson, Stephen. 1978. "Anti-Nationalism in Canada: The Ideology of Mainstream Economics." *Canadian Review of Studies in Nationalism* 5, no. 1 (Spring): 45–65.

Coase, Ronald H. 1974. "The Lighthouse in Economics." *Journal of Law and Economics* 17, no. 2 (October): 357–76.

Daly, Donald J., and Globerman, Steven. 1976. *Tariff and Science Policies: Application of a Model of Nationalism*. Toronto: University of Toronto Press for the Ontario Economic Council.

Dernberger, Robert F. 1967. "The Role Of Nationalism in the Rise and Development of Communist China." In Johnson, Harry G., ed. *Economic Nationalism in Old and New States*, 48–70.

Hirshleifer, Jack. 1970. *Investment, Interest, and Capital,* New York: Prentice-Hall.

Johnson, Harry G. 1965. "A Theoretical Model of Economic Nationalism in New and Developing States." *Political Science Quarterly* 80, no. 2 (June): 165–85. Reprinted in Johnson, ed. *Economic Nationalism in Old and New States,* 1–16.

1967. *Economic Nationalism in Old and New States.* Chicago: University of Chicago Press.

Merton, Robert K. 1957. *Social Theory and Social Structure.* New York: Free Press.

Olson, Jr., Mancur. 1965. *The Logic of Collective Action. Public Goods and the Theory of Groups.* Cambridge: Harvard University Press.

Paquet, Gilles. 1972. "The Multinational Firm and the Nation State as Institutional Forms." In Paquet, Gilles, ed. *The Multinational Firm and the Nation State,* 2–19. Don Mills: Collier-Macmillan.

Peacock, Alan T. 1979. "The Limitations of Public Goods Theory: The Lighthouse Revisited." In Peacock, Alan T., *The Economic Analysis of Government and Related Themes,* 127–36. Oxford: Martin Robertson.

Salmon, Pierre. 1987. "Decentralization As an Incentive Scheme." *Oxford Review of Economic Policy* 3, no. 2 (Summer): 24–43.

Samuelson, Paul A. 1954. "The Pure Theory of Public Expenditure." *Review of Economics and Statistics* 36, no. 4 (November): 387–9. Reprinted in Stiglitz, Joseph E., ed. *The Collected Scientific Papers of Paul A. Samuelson.* Vol. 2, 1,223–5. Cambridge: MIT Press, 1966.

Stigler, George J. 1970. "Director's Law of Public Income Redistribution." *Journal of Law and Economics* 13, no. 1 (April): 1–10.

Stroup, Ricard L. 1988. "Buying Misery with Federal Land." *Public Choice* 57, no. 1 (April): 69–77.

Tullock, Gordon. 1967. "The Welfare Costs and Tariffs, Monopolies, and Theft." *Western Economic Journal* 5, no. 2 (June): 224–32.

Watkins, Mel. 1978. "The Economics of Nationalism and the Nationality of Economics: A Critique of Neoclassical Theorizing." *Canadian Journal of Economics* 11, no. 4 (Supplement, November): S86–S120.

Weisbrod, Burton A. 1988. *The Nonprofit Economy.* Cambridge: Harvard University Press.

Zolberg, Aristide R. "The Political Use of Economic Planning in Mali." In Johnson, ed. *Economic Nationalism in Old and New States,* 98–123.

الفصل السادس

النزعة الانفصالية تُطل برأسها من جديد

الدروس المستفادة من تجربة إقليم "كويبك" فى كندا

ستيفان ديون

لماذا تنحو القومية منحًى انفصاليًا فى ظل ظروف معينة دون أخرى ؟ لقد عرَّف المؤلفون عددًا لا حصر له من محددات التعبئة العرقية ، منها التفاوتات الاجتماعية المتباينة ذات الجذور التاريخية ، والتهديدات الثقافية والمصادمات ، والتنوع العرقى والتجزؤ ، والمؤسسات السياسية غير المتوازنة ، والاعتقاد الليبرالى بحق تقرير المصير ، وحجم شريحة المثقفين ، ... إلخ (Gellner 1983; Pinard 1992, pp. 472-8; Smith 1991) ، والواقع أن قائمة بمثل هذه المحددات طويلة لدرجة لا يمكن حصرها فى إطار بسيط .

ولتفسير الانفصال أتصور أن المدخل هو دراسة المستوى الذى تشترك فيه ثلاثة مشاعر أساسية فى أية جماعة تتحدث بلغة مشتركة ، أو جماعة دينية أو جماعة عرقية ساعية إلى الانفصال عن اتحاد ما ، تلك المشاعر الثلاثة هى : ١) الخوف من الشعور بالوهن أو حتى من التلاشى كجماعة لها تميزها الخاص إذا استمرت فى دولة اتحادية ، ٢) الشعور بالثقة أن الجماعة سيكون أداؤها جيدًا ، أو أفضل ، حين تنفصل عن الاتحاد ، وأن الانفصال لن يُمثِّل خطورة على الجماعة ، ٣) الشعور بالرفض ، وهو الشعور بأن الجماعة ليست موضع ترحيب فى الدولة الاتحادية ، وعندما تطرح هذه المشاعر نفسها بقوة فالانفصال هو الحل الأقرب إلى المنطق .

إن استخدامى لكلمة "مشاعر" لا تعنى أن القومية مسألة عواطف أساسًا أو مشاعر فقط ، أو أنها تجلٍّ غير عقلانى لنوع ما من المشاعر البدائية (Geertz 1963) .

أود فقط تأكيد أمرين : الأول أن المكاسب والخسائر المرتبطة بالخيارات القومية تتأثر بالمشاعر التى تملك قوة مدمّرة ؛ "فالمشاعر لها اعتبارها لأنها تعمل على تحريكنا وإزعاجنا" ، ولأنها "تتدخل مع عملية التفكير مما يجعلها أقل عقلانية عما ينبغى أن تكون عليه" (Elster 1989, pp. 69-70) .

أما الأمر الثانى فهو أن استخدام كلمة "مشاعر" لا تقودنا إلى المبالغة فى تقدير درجة المعلومات التى يبنى المواطنون توقعاتهم السياسية على أساسها ، وعادة ما يتسم مستوى المعرفة هنا بالضحالة ، ويمكن فهم هذه الظاهرة على أساس عقلانى ؛ حيث إن كل مواطن على دراية أنه من غير المحتمل أن يكون صوته (أو صوتها) الانتخابى أو الإسهام السياسى الذى يقوم به مؤثرًا فى المستقبل الجمعى ، ومن ثم سيكون دافع قضاء وقت أكبر أو بذل مجهود أعلى لتحسين التعبير عن الحياة السياسية ضئيلاً . ولأن مستوى المعلومات ضحل عادة ، تعتبر النظرية التنظيمية أن المشاعر عقلانية بشكل ما (Waring 1991) وعندما لا يمتلك المرء مستوًى عاليًا من المعرفة فى مجال ما ، فإن امتلاك "الإحساس" أمر أكثر عقلانية من تكوين توقعات معرفية صارمة .

ولدراسة المشاعر القومية والانفصالية تمثّل قضية كويبك فى كندا حالة شديدة الخصوصية من بين الكم الهائل من القضايا المختلفة ، ومنذ حركات التحرير فيما بعد الحرب العالمية الثانية اجتاحت العالم حمى القومية بشكل ليس له مثيل ، وتواجه كثير من الدول توترات عرقية ، ولن تتمكن دول أخرى من الوقوف فى وجه تحدّى الانفصال ، ونعنى هنا الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وإثيوبيا . وهناك وجه شبه ما بين مسألة كويبك - كندا وهذه الحالات ، فالفيدرالية الكندية ليست نظامًا شموليًا أو منهارًا ، أو أنه ديموقراطية جديدة أو دولة غير مستقرة من دول العالم الثالث ، وقد انتخب مواطنو كويبك بحرية تامة سياسيين مؤيدين لكندا منذ نشأت الفيدرالية عام ١٨٦٧ . ويبدو من العسير تفسير تحدّى الانفصال حين يطل برأسه فى دولة حديثة وثرية ويتمتع مواطنوها بدرجة عالية من الرفاهية يحسدهم عليها العالم . ولم يحدث أن انفصلت دول ديموقراطية ليبرالية فيما عدا النرويج والسويد عام ١٩٠٥ ، وأيرلندا وبريطانيا عام ١٩٢٢ ،

ولكن يبقى السؤال الأساسى كما هو ، مهما كان نوع الدولة ومستوى نموها الاقتصادى ، ما العوامل التى تؤثر فى مشاعر الخوف والثقة وأخيراً الرفض بين الجماعات العرقية أو الدينية أو المتحدثة بلغة مشتركة وتغريها فكرة الانفصال ؟

تتشابه مسألة كويبك-كندا مع عودة الحركات المطالبة بالحكم الذاتى فى بعض دول أوروبا الغربية ، ولكن حالة كويبك تختلف عن حالات مثل اسكتلندا وكتالونيا أو أى إقليم آخر فى غرب أوروبا فى أنها من المحتمل أن تحقق الاستقلال فى المستقبل المنظور ، وهو ما لم يتحقق للأقاليم المشار إليها ، وقد تكون حالة كويبك لافتة للانتباه من زاوية أنها تحمل فى طياتها تأثيرات رائدة مهمة لما قد يحدث فى أوروبا ، وبهذا المعنى يمكن اعتبارها حالة تنويرية .

وبرغم أن انفصال مقاطعة كويبك عن كندا احتمال يستند إلى أرض من الواقع ، فقد التزمت فى سبتمبر ١٩٩١ بافتراض أن مواطنى كويبك سيستمرون فى إطار الفيدرالية الكندية فى النهاية (Dion 1991b, p. 14) ، وأؤكد اليوم ذلك الالتزام نفسه ونحن فى نوفمبر ١٩٩٢ . وفى الواقع يبدو لى أن مشاعر الخوف من أن يدب الوهن فى أوصال شعب يحمل صفات متميزة فى ظل الدولة الاتحادية ، ومشاعر الثقة فى أن الانفصال لن يكلفهم شيئًا ، كلا هذين الشعورين كانا مسيطرين بشدة فى العامين الماضيين (أى فى أوائل تسعينيات القرن العشرين) ، ولكنه ليس بالقوة الدافعة الكافية لتحقيق الانفصال ، وذلك رغم أن الشعور بالرفض متأجج بين مواطنى كويبك ، وقد يقوّض الافتراض الذى أطرحه . والحق أنها ظاهرة متذبذبة تظهر بين حين وآخر ، وفكرة محفّزة قد يتولد عنها تطورات غير متوقعة على المدى القصير .

إن الدرس الأهم الذى يمكن أن نستخلصه من حالة كويبك هو أهمية وضع التذبذبات التى تحدث مرحليًا فى الحسبان ، فالحركات الانفصالية ليست ثابتة أو قوى تسير على وتيرة واحدة ، على الأقل فى كويبك ، حيث السعى للحصول على دولة مستقلة له ظلاله الكثيرة وتذبذباته المرحلية .

إن مشاعر الخوف فى كويبك عامل يفرض وجوده منذ زمن بعيد ، وعضدت ذلك الشعور بعض الأحداث القريبة ، وهو مرتبط بالقلق على اللغة والخوف من التحول إلى اللغة الإنجليزية ، وتنامى الشعور بالثقة بأن كويبك لديها مؤسساتها الاقتصادية والحكومية الضرورية لاستمرار بنية الدولة ، وذلك فى العقود الثلاثة الخيرة من القرن العشرين ، بل أصبحت أقوى فى السنوات الأخيرة مع التزايد الواضح لرجال الأعمال المتحدثين بالفرنسية ، أما الشعور بالرفض من بقية أقاليم كندا ، فهى مسألة قصيرة العمر كما أشرت ، فقد كان شعوراً مرحليًا فى أثناء الأزمة الدستورية عام ١٩٩٠ . سأقوم بتوضيح جذور هذه المشاعر الثلاثة بعد توضيح آلية تحول تلك المشاعر إلى نبرة انفصالية فى السنوات الأخيرة .

مسار الفكرة الانفصالية فى كويبك فى العصر الحالى

على الرغم من وجود الشعور القومى فى كويبك دائما ، فإن فكرة الانفصال خرجت عن نطاق التهميش سياسيًا فى ستينيات القرن العشرين ، وظهر فى عام ١٩٦٨ حزب يدعو للانفصال هو "حزب استقلال كويبك" **Parti Québécois** ، وتلخصت فلسفته فى الشعار الذى اتخذه الحزب وهو "السيادة – الاتحاد" : أى السيادة السياسية فى ظل الوحدة الاقتصادية مع كندا كدولة ، ويدخل ضمن ذلك الاتحاد سوق مشتركة تتسم بحركة السلع والخدمات ورءوس الأموال والأفراد يستظلون بوحدة نقدية موحدة . وقد فاز حزب استقلال كويبك بأغلبية المقاعد البرلمانية فى الإقليم عام ١٩٧٦ ، وذلك بعد حملة دعائية ركزت على قضايا أخرى خلاف قضية السيادة ، منها قضية الوحدة والحكومة التى تلاقى قبولاً شعبيًا والقيادات الصالحة والمحافظة على اللغة الفرنسية كلغة رسمية فى الإقليم **(Pinard and Hamilton 1978, pp. 745-56)** . وقد وعد الحزب بتحقيق الاستقلال فقط فى حالة حصوله على أغلبية الأصوات فى الاستفتاء العام الذى تم فى وقت لاحق ، وقد فاز الحزب بالفعل فى انتخابات عام ١٩٧٦ بنسبة تأييد وصلت إلى ٤١٪ ، وتوزعت بقية الأصوات على ثلاثة أحزاب "فيدرالية" أخرى ، أى تلك التى تدعم الفيدرالية الكندية .

وفى مايو ١٩٨٠ ، أجرى الحزب استفتاءً عامًا بعد فترة انتظار امتدت لأربع سنوات ، وحتى ذلك الحين كانت مسألة السيادة قد تشكلت بطريقة توحى بتأجيل البت فيها ، وطلبت حكومة كويبك من المواطنين منحها تفويضًا للتفاوض حول السيادة – الاتحاد ، وهو ما يعدّ من قبيل الترتيبات الجديدة مع الحكومة الكندية التى كانت ستطرح لاستفتاء آخر للموافقة عليها أو رفضها ، ولم يعقد الاستفتاء الثانى لأن ٦٠٪ من الناخبين فى استفتاء عام ١٩٨٠ أنكروا سلطة حكومة كويبك فى عقد مفاوضات حول السيادة – الاتحاد .

لقد أصاب استفتاء عام ١٩٨٠ جناح القوميين فى مقتل لدرجة أن فكرة الانفصال بدت وكأنها فارقت الحياة (Clift 1982) ، وتجنب حزب استقلال كويبك بحرص مناقشة قضية السيادة فى أثناء الحملة الانتخابية عام ١٩٨٥ ، التى فاز فيها المعارض العتيد "روبرت بوراسا" Robert Bourassa والحزب الليبرالى . وبادر "بيير – مارك جونسون" Pierre-Marc Johnson من الجناح المعتدل بتحويل دفة المنهج السياسى لحزب استقلال كويبك إلى موقف أميل إلى حالة الحكم الذاتى فى إطار الفيدرالية الكندية . وكان منتصف ثمانينيات القرن العشرين مرحلة عصيبة لحزب استقلال كويبك ؛ حيث عانى من نقص واضح فى العضوية وفى مصادر التمويل على حد سواء ، كما كان دعم الاستقلال ضعيفا للغاية فى الانتخابات والاستفتاءات (Pinard 1992, p. 480, table 1) ، وأوضح استفتاء يناير عام ١٩٨٥ الذى أشرفت عليه مؤسسة "كروب"(*) CROP أن ٥٢٪ من أهالى كويبك اختاروا الحالة الراهنة كاختيار دستورى أول ، واختار ٢٣٪ وضعًا خاصًا لكويبك فى الفيدرالية الكندية ، واختار ١٥٪ السيادة – الاتحاد ، واختار ٤٪ فقط الاستقلال (Cloutier, Guay, and Latouche 1992, p. 62) .

(*) مؤسسة كندية رائدة فى أبحاث التسويق واستطلاعات الرأى ، وتشارك أيضًا فى مجالات عديدة ومتنوعة مثل التسويق والاتصالات والشئون العامة والموارد البشرية والإدارة . وشعار المؤسسة هو : "نحن المؤسسة التى تعطيك صورة واضحة للمجتمع وأسواقه المختلفة" .

وخسر حزب استقلال كويبك انتخابات سبتمبر عام ١٩٨٩ ، ولم يحقق نجاحًا ملموسًا بنسبة ٤٠٪ من مجموع الأصوات ، ولكن فى ذلك الوقت كان للحزب ورئيسه رؤية واضحة فى تأييد قضية السيادة ، وكان رئيسه حينذاك "جاك باريزو" Jacques Parizeau . وبهذه الطريقة شهدت الحملة الانتخابية عام ١٩٨٩ تجديدًا فى التوجّه القومى ، وقد ارتبط هذا التجديد بالصفقة الدستورية التى أطلق عليها اسم "اتفاقية ميش ليك" Meech Lake Accord التى كان من ضمن أهدافها تسوية مسألة كويبك ، وكانت موضعًا للنقاش . وبعد رفض تلك الاتفاقية عام ١٩٩٠ ، تزايد دعم السيادة بوضوح فى الاستفتاءات ؛ حيث زاد من ٢٧٪ إلى ٤٢٪ بين أكتوبر ١٩٨٥ وأغسطس ١٩٨٩ ، ووصل إلى ذروته بنسبة ٦٥٪ للدعم فى بعض الاستفتاءات خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ (Cloutier, Guay, and Latouche 1992, pp. 62-3) . والواقع أن الدعم كان أعلى بين الكنديين الفرانكوفونيين فى مقابل أن بقية أهالى كويبك كانوا من أكبر المؤيدين للفيدرالية الكندية (حوالى ١٧٪ من سكان الإقليم) .

وفى مواجهة تجدد تلك النزعة القومية ، تحول الحزب الإقليمى الحاكم ، أو الحزب الليبرالى ، إلى توسيع أرضية الشعور القومى ، وفى ١٠ مارس ١٩٩١ وقّع الحزب الليبرالى على تقرير "آلير" Allaire report (1991) ، الذى خوّل لحكومة كويبك كل السلطات الممكنة نظريًا فيما عدا الدفاع والجمارك والعملة والبريد والديون ومدفوعات التسوية للحكومات الإقليمية ، والتى اختصت بها الحكومة الفيدرالية لنفسها ، وقد كان ذلك التحوّل الضخم للسلطات فى تقرير "آلير" شرطًا أساسيًا لبقاء كويبك فى جزء من الفيدرالية الكندية . وفى ٢٧ مارس ١٩٩١ أقر الأعضاء الليبراليون فى الجمعية الوطنية ما جاء فى تقرير المفوضية الإقليمية عن المستقبل السياسى والدستورى لكويبك (Bélanger Campeau Commission, 1991) ، وكان من ضمن توصياته عقد استفتاء فى ربيع أو خريف ١٩٩٢ حول المستقبل الدستورى فى كويبك . والواقع أن ذلك التحول القومى للحزب الليبرالى لم يكن ذا تأثير على عزيمة حزب استقلال كويبك فى العمل على زيادة شعبيته ؛ فقد أحرز قصب السبق فى الاستفتاءات التى أجريت فيما بعد .

لقد كان لقوة الحركة الانفصالية أصداؤها المهمة فى التشريع الفيدرالى أيضًا ، خاصة مع ظهور كتلة كويبك على الساحة السياسية ، تلك المجموعة البرلمانية التى أسسها الوزير السابق "لوسيان بوشار" **Lucien Bouchard** فى حكومة "مالرونى" **Mulroney** ، الذى ترك حزب المحافظين خلال أزمة "ميش ليك" فى ربيع ١٩٩٠ ، ومنذ ذلك الحين أصبحت كتلة كويبك البرلمانية هى الحزب الفيدرالى الأشهر فى كويبك .

ومع هذا ، فقد هدأت فورة الحركة الانفصالية منذ ربيع ١٩٩١ ، وأظهر الاستفتاء الذى أجرته "مؤسسة كروب" أن ٤٦٪ من أهالى كويبك مؤيدون للسيادة و ٤٠٪ ضدها و ١٤٪ غير محدد ، واستمر هذا الوضع بشكل عام منذ أبريل ١٩٩١ **(Lesard, 1992, A-1)** ، وباعتبار أن فئة (غير محدد) تقل احتمالات تصويتها لاختيارٍ فيه مغامرة كبيرة ، فقد لا تلقى فكرة الانفصال دعم أغلبية الناخبين ، إضافة على ذلك أصبحت "السيادة" تصورًا جماعيًا يؤدى إلى ارتباك كبير ؛ حيث أشار استطلاع الرأى الذى أجرته "مؤسسة كروب" فى مارس ١٩٩٢ أن ٢٠٪ من المؤيدين لهذا الخيار لديهم الظن أن "كويبك ذات السيادة" ما زال فى استطاعتها انتخاب أعضاء برلمان الفيدرالية الكندية .

ومن الواضح أن رئيس الوزراء "بوراسا" لم يقع تحت غواية الفكرة الانفصالية ، وسرعان ما نأى بنفسه بعيدًا عن تقرير "آلير" المغرق فى الشعور القومى بمساندة الحزب الذى ينتمى إليه ، وذلك بإعلانه أن الهدف الحقيقى لكويبك هو العمل مع كل المواطنين الكنديين لما فيه مصلحة الفيدرالية الكندية .

أجرى استفتاء فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢ حول الاتفاق الدستورى الجديد الذى اتفق عليه مجلس الوزراء فى ٢٨ أغسطس من العام نفسه ، وقد تضمّن الاتفاق فيما تضمّن من شروط مؤقتة تفويض السلطة للمحليات فى إطار محدود مقارنة بما كان قد ورد فى تقرير "آلير" ، وكانت نتيجة التصويت هى رفض ٥٥٪ من الكنديين و ٥٦,٦٪ من أهالى كويبك لذلك الاتفاق ، ويقودنا ذلك الاستفتاء إلى أن نستخلص أن تعديل الدستور أمر مستحيل فى المستقبل المنظور ، وقد يكون ذلك مقنعًا للجناح المعتدل من القوميين فى كويبك للانضمام إلى معسكر دعاة الانفصال ، ولكن تراجعت مساندة

السيادة فى كويبك أثناء حملة الاستفتاء . وكشف الاستفتاء الذى أجرته "مؤسسة كروب" فى ٢٤ أكتوبر للمرة الأولى فى ثلاث سنوات أن معارضة السيادة أعلى من دعمها ومساندتها (٤٤٪ فى مقابل ٤٠٪) ، بالإضافة إلى أن تأييد الحزب الليبرالى حجّم تأييد حزب استقلال كويبك بالرغم من أنه كان فى موقع الصدارة قبل حملة الاستفتاء (Falardeau 1992) . ومن الممكن تفسير تراجع الفورة الانفصالية بواقع أن التكلفة الاقتصادية للسيادة كانت قضية مطروحة أثناء حملة الاستفتاء .

تلخيصًا لما سبق ، لم تحظ فكرة الانفصال بالقبول فى السنوات التى أعقبت استفتاء مايو ١٩٨٠ على السيادة - الاتحاد ، إلى الحدّ الذى بدا فيه الموضوع برمتّه وكأنما عفا عليه الزمان ، ولكنها اكتسبت شعبية هائلة غير مسبوقة مع نهاية عام ١٩٩٠ قبل أن تنحدر من جديد عام ١٩٩١ ، وظلت مستقرة حول مؤشر الأغلبية حتى حملة استفتاء خريف ١٩٩٢ ، ثم انخفض مؤشر الأغلبية مع نهاية الحملة .

ولشرح ذلك التباين المثير للتساؤل فى مسألة مساندة فكرة الانفصال ، سنعرض لجذور المشاعر القومية الثلاثة : الخوف والثقة والرفض ؛ فهى تشرح نشأة مساندة الانفصال ، وتشرح أيضًا أسباب النكوص عن تلك المساندة .

الشعور بالخوف : شعور أبدى بالقلق على اللغة

إن الهوية السياسية لا ترتكز على اللغة دائمًا ؛ حيث إن اللغة تكمن أيضًا فى العقيدة الدينية أو العرقية على سبيل المثال (Edwards 1984) ، ولكن الأمر مختلف فى حالة كويبك ؛ فمنذ التراجع المتسارع لنفوذ الكنيسة الكاثوليكية خلال ستينيات القرن العشرين ، أضحت اللغة بالتأكيد هى المصدر الأساسى للهوية .

لا يمكن تعليل هذه الظاهرة المتشابكة والمعقدة فى كويبك بسبب واحد ، مثلها فى ذلك تعليل سبب قوة الحركة الانفصالية ، وهناك عوامل أخرى مهمة أيضًا بخلاف اللغة مثل التاريخ والثقافة ووحدة الأرض ، فهى أجزاء تمثل عقيدة قومية فى كويبك ، ولكن إذا كان لى اختيار السبب الرئيسى الذى يفسّر لماذا أضرم الشعور القومى النار فى

الحركة الانفصالية ، سيكون اختيارى دون تردد هو هشاشة اللغة الفرنسية فى أمريكا الشمالية .

ويمثل أهالى كويبك الناطقين بالفرنسية نسبة ٢,٤٪ فقط من أمريكا الشمالية التى يتحدث السواد الأعظم من سكانها باللغة الإنجليزية ، وكندا معروفة حاليًا بأنها دولة ثنائية اللغة ، ولكن أغلب السكان المتحدثين بالفرنسية يقطنون إقليم كويبك (بنسبة ٨٦,٣٪) ، ويمثل الناطقون بالفرنسية فى سائر أقاليم كندا نسبة أقل من ٥٪ فيما عدا كويبك وبرونسويك الجديدة New Brunswick . وبشكل عام ، فقد انخفضت نسبة سكان كندا المتحدثين بالفرنسية من ٢٩,١٪ عام ١٩٤١ إلى ٢٤,٢٪ عام ١٩٨٦ (Statistics Canada 1988-89) .

وقد كان تصاعد المد الفرانكوفونى هو الوضع فى كويبك ؛ حيث مثَّل الناطقون بالفرنسية ٨٢,٩٪ من إجمالى السكان عام ١٩٨٦ ، بزيادة قدرها ٢,٢٪ منذ عام ١٩٧١ (Conseil de la langue française du Québec, 1992, 2-3) ، ونتج عن نزوح كثير من سكان كويبك الناطقين بالإنجليزية تراجع ملحوظ فى نسبة المتحدثين بها فى الإقليم فى العام التالى لعام ١٩٧٦ بعد انتخاب حزب استقلال كويبك . إن هجرة السكان الناطقين بالإنجليزية من كويبك ، إضافة إلى عناصر الجذب الضعيفة فى الإقليم الفرنسى لاجتذاب مهاجرين جدد ، مع التراجع الملحوظ فى معدل المواليد بين السكان الناطقين بالفرنسية أدى إلى انخفاض الثقل الديموجرافى لإقليم كويبك بين إجمالى سكان كندا من ٢٩٪ عام ١٩٤١ إلى ٢٤,٨٪ عام ١٩٨٦ . نتيجة لذلك انخفض معدل مشاركة ممثلى كويبك فى البرلمان الفيدرالى من ٢٨٪ من الإجمالى عام ١٩٧٤ إلى ٢٥,٤٪ عام ١٩٩٠ ، وأفترض أن معدل الانخفاض نفسه سيظل قائمًا بالنسبة للثقل السياسى لسكان كويبك فى سائر المؤسسات الفيدرالية .

من الواضح أن القضية الحساسة هى منطقة "مونتريال" Montreal التى يقطنها ٤٤,٧٪ من مجموع سكان الإقليم ، ويتركز سكان كويبك الناطقون بالإنجليزية والمهاجرون فى هذه المنطقة (بنسبة ٧٥٪ و٩٠٪ على التوالى) . وتاريخيًا ، كان للسكان

الناطقين بالإنجليزية نفوذ وسطوة ، وكان إغراء اللغة العالمية (أى الإنجليزية) قوياً بالنسبة للمهاجرين ، مما أثار حفيظة السكان المتحدثين بالفرنسية وتخوفهم من فقد السيطرة على حاضرة إقليمهم ، فإذا تحولت مونتريال إلى الإنجليزية فذلك معناه أن كويبك لن تصبح فى موقع يسمح لها بتشكيل مجتمع فرنسى متماسك .

كان المهاجرون من إيطاليا واليونان وغيرها من الدول الأوروبية فى طليعة المهاجرين إلى كندا ، أما فى الوقت الحالى فالمهاجرون مواطنون من رعايا دول العالم الثالث بالدرجة الأولى (Forbes 1992) ، وأصبح هذا النمط معتاداً فى غالبية الدول الغربية ، وفى عديد من الأماكن كان لهذا التداخل بين الجماعات العرقية المتنوعة مع السكان البيض من كبار السن أثره فى تكوين حراك اجتماعى وبث روح الحيوية العرقية كمتغير سياسى مهم ، ولكن يظل الموقف فى كويبك معقداً بسبب موضوع اللغة لأن اللغة الإنجليزية لها جاذبيتها التى تفرض نفسها على المهاجرين الجدد (Lambert and Curtis 1982) . كان مآل الإقليم هو العولمة والتحديث عندما كان أعلى معدل مواليد بين الدول الغربية من نصيب الكنديين الفرنسيين ، واستناداً إلى علماء الديموجرافيا كانت معدلات الخصوبة لدى النساء الكنديات الفرنسيات هى ١,٤٣٪ فى الوقت الذى كان فيه المعدل المطلوب هو ٢,١٪ (Conseil de la langue française du Québec, 1992, 10-11) ، وبالتالى كانت كل واقعة تتعلق بقضية أن اندماج المهاجرين الجدد فى المجتمع الفرنسى أمر منقوص وهش ومتقلب بمثابة إذكاء للشعور الانفصالى ، وإنه لمن اليسير اقتناع المرء أن الحفاظ على اللغة الفرنسية سيكون مؤكداً فى حالة ما إذا تحولت كويبك إلى جمهورية مستقلة متحدثة بالفرنسية ، وحينها ستكون الإشارة الموجهة لكل المواطنين والمهاجرين الجدد واضحة بجلاء .

باختصار ، فإن بقية كندا تتحدث الإنجليزية باطراد ، والثقل الديموجرافى فى كويبك يتراجع فى مجموع الفيدرالية ، والواضح أن ذلك سيستمر فى المستقبل المنظور . وتعتبر كويبك فرانكوفونية ، ولكن سكانها من كبار السن ذوى الأصول الفرنسية يواجهون شباب مجتمع المهاجرين المفتونين باللغة الإنجليزية ، ومن ثم ليس من المستغرب أن يعانى السكان الفرانكوفونيون فى كويبك من شعور قوى بالاغتراب اللغوى فى كندا وأمريكا الشمالية .

ومن الواضح أن أهالى كويبك ليس لديهم معرفة دقيقة بكل هذه الإحصائيات ، ومستوى الوعى العام بنسبة الناطقين بكلا اللغتين الإنجليزية والفرنسية منخفض ، ولا يزيد عدد سكان كويبك الفرنسيين فى سن المدرسة ممن لديهم فكرة واقعية عن نسبة الفرانكوفونيين بالنسبة لمجموع سكان كويبك عن ٣٠٪ (Nadeau and Niemi 1992) ، ولكن الوعى بهشاشة اللغة الفرنسية فى الإقليم جزء من قناعات أهالى كويبك الفرنسيين ، ومن هنا ينبع خوفهم من التلاشى والاضمحلال كجماعة عرقية متحدثة بالفرنسية .

يستمد الشعور بالقومية جذوره الراسخة من بنيته الأساسية ؛ فتاريخ كويبك لا يخلو من الخوف من طغيان اللغة الإنجليزية ويتلبّسه ما حدث فى لويزيانا وأجزاء من كندا ؛ حيث لم يتبق من اللغة الفرنسية إلا ذكريات فلكلورية ، وما زاد الطين بلة طريقة تعامل الكنديين فى الأقاليم الأخرى مع الأقليات الفرانكوفونيــة على مدى التاريخ ، حيث ضنوا عليهم بتيسير سبل استخدام اللغتين ، خاصة ما يتعلق بلغــة التدريس التى اقتصرت على اللغة الإنجليزية ، الأمر الذى زاد من تخوّف اندثار اللغة الفرنسية فى كويبك .

إن السياق اللغوى الذى شرحناه عاليه قد يصبح ببساطة حالة سياسية متفجرة ، وفى استعراض للحركة القومية فى كويبك منذ ستينيات القرن العشرين سنجد أن الأزمة اللغوية تفرض نفسها فى بداية كل تفجّر جديد للقومية . والموضوع هو مزاعم دعاة القومية بوجود قانون إجبارى ملزم لحماية اللغة الفرنسية فى إقليم كويبك ، وقد حصلت حكومة حزب استقلال كويبك بعد تسعة أشهر فقط من انتخابات عام ١٩٧٦ على الموافقة على هذا القانون الإجبارى فى المادة ١٠١ ، وكان ذلك اشتراطًا فى إقليم كويبك ؛ حيث تكون اللغة الفرنسية هى لغة التعامل فى العمل والتدريس والاتصالات والتجارة وقطاع الأعمال ، أما الأقلية المتحدثة بالإنجليزية فقد أبقوا عليها فى المؤسسات الاجتماعية والصحية العامة التى تتلقى دعمًا حكوميًا ، وفى المدارس العامة والجامعات ، ولكن من غير المسموح للمتحدثين باللغة الفرنسية ارتياد المدارس الابتدائية والثانوية الإنجليزية ، ومثلهم فى ذلك "الآلوفونيون" Allophones أى من هاجروا إلى كويبك وليست لغتهم الأولى هى الإنجليزية أو الفرنسية .

تلقَّت المادة ١٠١ دعمًا كاملاً من الجماعات القومية ، وعارضتها الجماعات المتحدثة بالإنجليزية ومجتمع رجال الأعمال ، وانتقدها رئيس الوزراء الكندى آنذاك "بيير إليوت ترودو" Pierre Elliott Trudeau واعتبرها "انتكاسة" (وردت الإشارة فى : Fraser 1984, p. 105) . وقد تم تطبيق المادة ١٠١ برغم كل الاعتراضات ، وسرعان ما ظهر أنها خطوة إلى الأمام فى الدفاع عن اللغة الفرنسية فى كويبك ، ويمكن توضيح ذلك بإحصائية واحدة : حيث زادت نسبة "الآلوفونيين" الذين ارتادوا المدارس الفرنسية من ٣٨,٧٪ إلى ٧٥,٥٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٩ (Conseil de la langue française du Québec, 1992, pp. 28-9) .

ولّدت المادة ١٠١ وعيًا جديدًا بأهمية الحماية اللغوية لدى الناطقين بالفرنسية ، ولكن ذلك أحدث تأثيرًا غير متوقع على حزب استقلال كويبك ؛ حيث دفعت بالكثير من القوميين المعتدلين للإحجام عن الانضمام إلى معسكر الدعوة للسيادة ، فإذا كان القلق على اللغة هو الذى أذكى لهيب دعاة القومية منذ ستينيات القرن العشرين ، فالعكس أيضًا صحيح ؛ أى أن الحركة الانفصالية لم تكن فى أفضل حالاتها فى أثناء فترات الاستقرار اللغوى ، وقد كان الهدوء المتعلق بمسألة اللغة إبان تطبيق المادة ١٠١ ذا تأثير فى كسر حدة المطالبة بالانفصال ، وبالتالى كانت بمثابة عامل من عوامل إلحاق الهزيمة بمواقف مؤيدى السيادة فى أثناء استفتاء عام ١٩٨٠ (McRoberts 1988, pp. 389-90) ، واستمرت حالة الاستقرار اللغوى فيما تلا ذلك من السنوات ، وعملت على الاحتفاظ بمستوى دعم ضئيل جدًا للحركة الانفصالية .

لم تكن مسألة اللغة أمرًا ذا بال على الإطلاق فى أثناء حملة الانتخابات الإقليمية عام ١٩٨٥ ، وكان من الممكن فى ذلك الوقت تخمين أن الغالبية قد أجمعت على أمر فى ذلك الشأن ، ولكن ذلك السلام اللغوى كان هشًا من زاويتين : **الأولى** فكرة أن حزب استقلال كويبك كان يملك مقاليد الحكم . فهو عامل مهم لذلك الإحساس بالأمان اللغوى ؛ حيث تغيَّر الوضع حين فاز الحزب الليبرالى عام ١٩٨٥ الذى استند إلى لوبى "الآلوفونيين" فى انتقاد المادة ١٠١ بعنف ظاهرى ، ولكن ذلك الانتقاد لم يكن عالى النبرة فيما يتعلق بمسألة اللغة خلافًا لحزب استقلال كويبك ، وسرعان ما طرحت التوترات اللغوية

نفسها على الساحة فى مونتريال عام ١٩٨٦ ، وكان التحذير الواضح للعيان فى مونتريال هو "لا مساس بالمادة ١٠١" Ne touchez pa à la loi 101 ، فى الوقت الذى كانت فيه الدعوة للانفصال فى أدنى مستوياتها ، وكان حزب استقلال كويبك يرجئ طرح خيارات المطالبة بالسيادة .

أما التهديد الثانى للسلام اللغوى فقد ظهر عام ١٩٨٢ ، وتمثل فى القانون الدستورى الذى وافقت عليه جميع المقاطعات عدا كويبك ؛ حيث يتضمن ذلك القانون ميثاقًا للحقوق أضفى قدسية على مفهوم الحكومة الفيدرالية عن الحقوق اللغوية ، حيث حددت الحكومة الفيدرالية هذا الدور فى الحفاظ على الأقليات اللغوية فى جميع أنحاء كندا ، واعتبرت أن ذلك الدور لابد من تطبيقه بعدالة صارمة ، والمعنى أن كلتا الأقليتين (الإنجليزية داخل كويبك والفرنسية خارج كويبك) يجب أن يحظيا بالحماية . لقد اتخذ هذا المفهوم اللغوى المتناغم مكانته فى ميثاق الحقوق عام ١٩٨٢ دون موافقة حكومة كويبك ، وعلى خلفية فكرة أحادية اللغة فى ذلك المفهوم ، فإن توافق المادة ١٠١ مع الميثاق أمر غير واضح ويحيطه كثير من التساؤلات ، ولم يحدث فى تاريخ كندا أن يعرض قانون دستورى فى المحاكم للبت فى أمره مثلما حدث فى ذلك القانون ؛ فقد بدأت العاصفة حين عرضت على المحكمة الدستورية العليا قضية تتعلق باللغة فى العلامات التجارية .

حكمت المحكمة الدستورية العليا فى ١٥ ديسمبر عام ١٩٨٨أن متطلبات أحادية اللغة فى المادة ١٠١ بالنسبة للعلامات التجارية لا تتسق مع ميثاق الحقوق فى كويبك وفى كندا على حد سواء لأنها تنتهك حرية التعبير . لقد حظيت المادة ١٠١ "الفرنسية فقط" بالمساندة التامة دائمًا من الجماعات القومية ؛ حيث تمثل لهم العلامات التجارية بالفرنسية أهمية كبيرة وخاصة فى مونتريال ؛ لأن "الوجه الفرنسى" فى الطرقات وسيلة ناجعة كتعبير دال – خاصة للمهاجرين الجدد – بأن لغة الحياة والتعامل فى كويبك هى اللغة الفرنسية . ولم يكن من الشائع حظر اللغات الأخرى فى عديد من مظاهر الحياة العامة – خاصة العلامات التجارية – بين السكان الفرانكوفونيين ،

ولكن التخوف هو تغيير إجراءات حماية اللغة خطوة بخطوة ، ولهذا السبب كان قرار المحكمة حافزاً لتعلو أصوات المطالبة بالانفصال من جديد ، وقد أظهر استطلاع ميدانى أجرى على طلاب مونتريال فى ديسمبر ١٩٨٨- يناير ١٩٨٩ أن قرار المحكمة الدستورية العليا خلق حالة متطرفة بين هؤلاء الطلاب (Cloutier, Gay, and Latouche 1992, pp. 62-3) .

وقد تعرض رئيس الوزراء "بوراسا" لضغوط من الجماعات القومية ليتجاهل حكم المحكمة الدستورية العليا ، وألحوا عليه فى استخدام "فقرة : على الرغم من" ، وهى نص فى دستور ١٩٨٢ يسمح للحكومات بتحاشى الالتزام بقرارات المحكمة الدستورية العليا ، وحاول "بوراسا" أن يجد حلاً وسطاً يرضى جميع الأطراف المتضاربة ؛ فاستخدم "فقرة : على الرغم من" ، ولكنه أقرّ معها مادة جديدة فى الدستور وهى المادة ١٧٨ ، التى شرّع فيها استخدام لغات أخرى غير الفرنسية للعلامات التجارية فى داخل المبانى التجارية ولكن ليس خارجها ، وفشلت هذه المادة فى تخفيف حمى القومية فى كويبك . وفى سياق حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن لغة الإعلان فى كويبك ، وما سمى المادة ١٧٨ داخل - خارج ، نجحت جماعة الضغط المسماة "حركة كويبك الفرنسية" Mouvement Quebec Français فى عقد اجتماعات سياسية كبرى وتنظيم المظاهرات منذ استفتاء عام ١٩٨٠ ، وحققت فكرة تأييد السيادة شعبية غير مسبوقة فى استطلاعات الرأى العام .

لقد كان لقضية اللغة تأثير هائل فى سائر أرجاء كندا ؛ فقد هدفت السياسة اللغوية الفيدرالية إلى الخروج باللغة الفرنسية من إطار إقليم كويبك إلى أقاليم أخرى يصعب أن تأنس إلى اللغة الفرنسية ، مما أدى إلى تولّد كثير من العداء ضد إقليم كويبك الناطق بالفرنسية رغم أن حكومة ذلك الإقليم لم يكن لها ناقة ولا جمل بهذه السياسة الفيدرالية ؛ فقد كان لسياسة الإقليم خصوصيتها بالنسبة لموضوع اللغة حيث هدفت إلى مقاومة محاولات زحف اللغة الإنجليزية على كل مناحى الحياة فيه ، ولكنها لم تروّج لدعم اللغة الفرنسية فى بقية أقاليم كندا (Young 1991) . وقد أثارت المادة

١٧٨ الخاصة بكويبك حنق الناطقين بالإنجليزية فى كويبك وغيرها من أقاليم كندا ، وأسهمت فى اتساع دائرة الغضب من المفاوضات الدستورية مع كويبك وإخفاقها فى يونيو ١٩٩٠ . لقد وفّر القانون مبرّرا مريحًا لمواطنى اثنين وستين بلدية فى "أونتاريو" Ontario فى الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٠ لإعلان أنهم ناطقون باللغة الإنجليزية وحدها ، ومهد الطريق لأحزاب جديدة لإظهار العداء السافر للواقع الفرنسى وعجزه عن اكتساب الشعبية ، وكان ذلك فى كويبك دليلاً على الرفض ، كما كان له تأثير عظيم على الشعور القومى فى كويبك .

وهناك بعض العوامل التى تعمل على تخفيف وطأة الخوف من مدّ اللغة الإنجليزية ، وبموضوعية نستطيع القول إن هناك تناميًا للسكان الناطقين بالفرنسية قياسًا إلى السكان الناطقين بالإنجليزية فى كويبك ، والمادة ١٠١ لها فعاليتها فى التحاق المهاجرين بالمدارس الفرنسية . إن القلق على اللغة ليس بالقوة الكافية للإبقاء على مساندة الانفصاليين فى مستوى الأغلبية ، ولكن هناك عوامل أخرى لها تأثيرها أيضًا ، خاصة الثقة الجديدة بين الناطقين بالفرنسية فى قدراتهم الخاصة .

هشاشة الشعور الجديد بالثقة

كان الشعور بالثقة فى انفصال غير مكلف خلال استفتاء عام ١٩٨٠ ضعيفًا ، ودار الجدل العام ضد السيادة بحجة أنها ستؤدى إلى هروب المشروعات العملاقة ورءوس الأموال الأجنبية من كويبك ، والرأى العام على قناعة أن حكومة كويبك ومؤسساتها ومواطنيها ممولون تمامًا من بقية أقاليم كندا ، خاصة من خلال تسوية ميزان المدفوعات وسياسات انتقال الملكية التى تتبعها الحكومة الفيدرالية .

وبعد عشر سنوات ، دار الجدل بين علماء الاقتصاد والخبراء حول إمكانية تحول غير مكلف وهادئ إلى السيادة (Fortin 1990; Proulx 1990; Tremblay 1990; Chambre de Commerce du Québec 1990) . وما من أحد يستطيع أن يدّعى أنه ستكون هناك زيادة ملحوظة على المدى القصير فى الرفاهية التى تتبع السيادة ، والكثير يزعم

رغم ذلك أنه لن يحدث تدهور اقتصادى كبير خلال الفترة الانتقالية ، بل ربما يحدث تحسّن كلّى على المدى البعيد ، وهى وجهة النظر التى عبّر عنها بعض كبار رجال الأعمال . وقد ذهب أكثر من ٢٠٠ مدير تنفيذى (بنسبة ٤٨,٥٪) من بين ٥٠٠ مدير تنفيذى لكبريات الشركات التجارية فى كويبك إلى أن الاستقلال له تأثير إيجابى على المدى البعيد ، وذلك خلال استطلاع للرأى عام ١٩٩٠ ، وأكّد ١٣,٢٪ فقط أنه سيكون ذا أثر سلبى (Les Affaires 62, May 12-18, 1990) . إن هذا التفاؤل تناقض صارخ مع حالة التشاؤم التى سادت فى أثناء استفتاء عام ١٩٨٠ عندما اجتمع رجال الأعمال على موقف عدائى حيال الفكرة الانفصالية .

ما الذى حدث ؟ كيف نفسّر أن أقل من ٨٤٪ من فرنسيى كويبك وافقوا عام ١٩٩١ (ووافق ٥٥٪ منهم بشدة) على بيان أن "كويبك أكثر قدرة على الاستقلال اليوم عنها منذ عشرة أو عشرين عامًا" (Pinard 1992, p. 494) ؟

نما الإحساس بالثقة منذ ستينات القرن العشرين ، خاصة فى أثناء السنوات العشر الأخيرة منه مع التقدم الاقتصادى للفرانكوفونيين والقوة التى اكتسبتها طبقة رجال الأعمال الفرانكوفونيين والتحسن فى المؤسسات الإقليمية لدرجة الوصول إلى شكل مقارب لشكل الدولة ، بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل التجارة الحرة والصعوبات المختلفة التى واجهت الحكومة الفيدرالية ، كل ذلك أدى إلى إدراك متفائل عن فكرة السيادة .

وحتى ستينيات القرن العشرين كانت اللغة الإنجليزية هى اللغة ذات الاعتبار فى كويبك ، ولم يكن للمتحدثين بالفرنسية سوى التحكم فى إدارة ملكية بعض المشروعات الخاصة ، ولم يكن لهم تمثيل حقيقى على المستويات الإدارية ، أما فى الوقت الحالى فلا زال الاقتصاد فى كويبك هشا ومصحوبا بمعدلات بطالة ومستويات فقر أعلى بكثير من المعدل فى عموم كندا (Noël 1993) ، ولكن التحسن فى حالة الاقتصاد الفرانكوفونى كان له علاقة بالسكان الناطقين بالإنجليزية فى كويبك . لقد حصل مواطن ناطق بالإنجليزية على نسبة أعلى من مواطن ناطق بالفرنسية بمعدل ٤٤,٧٪ عام ١٩٧٠ ، ولكن النسبة انخفضت عام ١٩٨٠ إلى ١٦,٣٪ ، وارتفع معدل العاملين الذين

التحقوا بمشروعات فرانكوفونية من ٤٧,١٪ عام ١٩٦١ إلى ٦١,٦٪ عام ١٩٨٧ (Vaillancourt 1989) ، أما على مستوى الإدارة فقد كانت نسبة الناطقين بالفرنسية فى المشروعات العاملة فى كويبك ٣٠,٥٪ عام ١٩٥٩ ، وارتفعت النسبة إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٨ (Conseil de la langue française 1992, pp. 50-1) ، بالإضافة إلى ذلك نمت المشروعات الكبرى للناطقين بالفرنسية ، وأصبح عديد من رؤسائها من وجوه المجتمع المعروفة .

لقد كان للتحسن الاقتصادى أثره فى منح الناطقين بالفرنسية ثقة هائلة خاصة فى طبقة الصفوة ، واللافت للنظر هو بروز طبقة رجال الأعمال الفرانكوفونيين ووضوحها واتخاذها مكانة اجتماعية مميزة أثناء حقبة تيار المحافظين الجدد ، فقد ولّدت رأيًا بأن روح الرأسمالية الجديدة فى كويبك ستعمل على شحذ شعور الثقة وعدم استبعاد فكرة أن المستثمرين على مستوى العالم ورجال الأعمال المحليين من القوة بحيث يمكنهم تمويل تكلفة الانتقال إلى حالة السيادة .

ومن العوامل المهمة أيضًا أن الأعضاء البارزين من صفوة رجال الأعمال أصبحوا معروفين أيضًا بمساندتهم لفكرة السيادة ، وتلك ظاهرة جديدة ، فقبل عام ١٩٦٠ كانت القومية التقليدية فى كويبك معتمدة أساسًا على التضامن الاجتماعى الذى ارتكز على الكنيسة الكاثوليكية ، واعتمد أيضًا على مناوءة الدولة (Bélanger 1974) ، ومنذ عام ١٩٦٠ وحتى استفتاء ١٩٨٠ كانت القومية مرتبطة بشكل ما بنمو حكومة الإقليم ، وكانت مظاهرها واضحة فى القطاع العام والطبقة الوسطى الجديدة من الفنانين والمثقفين (Beaud 1982; Blais and Nadeau 1984a. pp. 293-4 and 1984b, p. 329; Pinard and Hamilton 1989, p. 294) . ولكن فى عام ١٩٩٠ ، وببعض الدعم من طبقة رجال الأعمال ، أصبحت السيادة فكرة غير أيديولوجية أو فكرة جمعية ، ومن الأفضل وضعها كفكرة لإغراء كل الجماعات والطبقات الاجتماعية . إن تأثير المتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية على دعم فكرة السيادة انخفض فعليا بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٠ (Cloutier, Gay, and Latouche 1992, p. 146; Pinard 1992, p. 490; Meadwell 1993, p. 211, table 1) . ويظل عامل العمر وحده – إلى حد ما – عنصرًا مهمًا يأتى بعد الضبط الإحصائى لبقية المتغيرات (Blais and Nadeau 1992, pp. 93-5) .

أضف إلى ذلك أن شبكات السياسة التى تربط بين طبقة رجال الأعمال وموظفى حكومة كويبك شبكات قوية ، وينطبق ذلك أيضا على طبقات الصفوة على اختلافها : مثل أهل الخبرة فى التخصصات المختلفة والعلماء وأهل الفن ، وقد توسعت حكومة كويبك ومؤسساتها على أصعدة كثيرة بحيث أحكمت قبضتها على أغلب قطاعات مجتمع كويبك ، بشكل يجعلها شبه دولة داخل الدولة ، مما دعم الشعور بالثقة فى تحقيق سيادة ميسّرة وذات عائد مُجْزٍ .

وفى واقع الأمر ، فإن كندا من أكثر البلاد لامركزية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD(*) ، وتتساوى فى ذلك مع سويسرا (Gray 1991, p. 19) ، كما أن أقاليم كندا أكثر فعالية من مقاطعات سويسرا ، وإذا اعتمدنا المؤشرات المعتادة لقياس درجة اللامركزية فى دولة ما ، أى توزيع عائدات الدخل الحكومى على مستويات الهرم الحكومى ، سنجد أن كندا هى الدولة الوحيدة التى تسيطر فيها الحكومة المركزية على أقل من نصف الضرائب الإجبارية المحصلة من الحكومات الإقليمية (٤٨,١٪ عام ١٩٨٨ استناداً إلى صندوق النقد الدولى IMF = International Monetary Fund) ، وتحذو الأقاليم حذوها إلى حد كبير ، حيث إنها قبل أن تستقبل الإعانات المرسلة من المدفوعات الفيدرالية ، بلغ ما تلقته من عائدات الدخل الحكومية ٤١,٣٪ عام ١٩٨٨ ، فى مقابل ٢٤,٦٪ للمقاطعات السويسرية ، و ٢٤,٤٪ للولايات الأمريكية ، و ٢٢,١٪ للأقاليم الألمانية . أما مستوى البلديات municipal فى كندا فهو أقل رخاء فى كندا ؛ حيث يحصل على ١١,٥٪ من العائدات الحكومية ، فى مقابل ٢٢,١٪ فى سويسرا ، و١٦,٥٪ فى الولايات الأمريكية ، و١٣,٨٪ فى ألمانيا . جدير بالذكر أن كندا هى الدولة الفيدرالية الوحيدة من بين الفيدراليات المشار إليها التى تنزع إلى زيادة الحصة المشتركة للأقاليم المتصلة بالحكومة المركزية (Dion 1992, p. 84, table 2) ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن كويبك فى حد ذاتها حكومة إقليمية مركزية تتدخل فى كثير من أنشطة القطاعات أكثر من الأقاليم التسعة الأخرى ، وتمتلك صندوق معاشات ، ولها دور على الساحة الدولية ،

(*) Organization for Economic Cooperation and Development . (المترجمون)

واستقلالها المتفق عليه بشأن الضرائب وقوانين الهجرة ، نستطيع من هذا كله أن نستنتج أن كويبك تعدّ من أكثر البلاد قوة ونفوذا فى المستوى الثانى من الحكومات بين مجموع الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

وتعى القلة القليلة من أهالى كويبك تلك الحقيقة ، ولكنها تولّد إحساسًا أن الخطوة لن تجد لها سبيلاً للتوسع لتغيير شبه الدولة إلى دولة مستقلة ذات سيادة ، كما تستجلب حس الاستقلال بين البيروقراطيين والساسة من أهالى كويبك إلى الحد الذى يعتبرون فيه أى تدخل من الحكومة الفيدرالية انتهاكًا لا يغتفر ، وبما أن هناك تداخلاً بين كثير من التشريعات الفيدرالية والإقليمية فقد أدّت المبادرات الجديدة من الحكومة الفيدرالية إلى احتجاجات حتمية لا يمكن اجتنابها ، ومثال على ذلك النزاعات التشريعية التى ظهرت عام ١٩٩٢ حول سياسات الاتصال والسياسات البيئية ، وبدعم من عدد من الخبراء وقف حزب استقلال كويبك واثقًا من أن كثيرًا من السياسات فى ظل سيادة مستقلة ستكون أيسر فى اتخاذها من خلال إقصاء الازدواجية الفيدرالية والإقليمية (انظر : Treasury Board of Canada, 1991) .

ومنذ بداية ١٩٩٠ ، ومع تأجج النزعات الانفصالية عن ذى قبل ، تعرضت المؤسسات الفيدرالية للهجوم فى كويبك الفرنسية ، وتزايدت ثقة الكثير من الساسة والخبراء أن مساعدات الحكومة الفيدرالية غير ضرورية ، وساد اعتقاد كبير أن سياسة الميزانية التى تتبعها حكومة المحافظين ستساعد كويبك المستقلة ذات السيادة فى تحقيق مستوى من الخدمات العامة دون زيادة العبء المادى عليها بالضرورة ، ولتقليل العجز السنوى الضخم فى ميزان المدفوعات لجأت الحكومة الفيدرالية إلى تحجيم المبلغ المتنامى المخصص للأقاليم لمثل تلك الخدمات العامة كالصحة والرفاهية الاجتماعية والتعليم العالى وتوجيهها إلى ميزان مدفوعات الأقاليم الأفقر ، كما عملت على تقليص دورها الاقتصادى بخصخصة الشركات الحكومية الكندية الكبرى .

إن الرأى القائل إن "كندا ليست ذات قيمة الآن" اكتسب مصداقية على صعيد واسع بسبب عامل آخر ، هو تحديات الاقتصاد العالمى ، ودخل فى عموم الإدراك أن الفيدرالية لم يعد فى مقدرتها ملاحقة الحماية الاقتصادية الفعالة فى عصر تحرير

التجارة والعولة ، وساعد على تأكيد ذلك الإدراك اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٨٩ Free Trade Agreement 1989 مع الولايات المتحدة الأمريكية فى أوساط خبراء الاقتصاد ورجال الأعمال والساسة والمواطنين (Courchene 1986; Landry 1987; Martin 1994) ، وأصبح الانطباع السائد أن مستقبل الاقتصاد فى كويبك سيزدهر بين الشمال والجنوب ، أما ما يخص سوق التجارة بين الشرق والغرب فيعتقد الكثيرون أن التعامل فى هذه السوق آمن من خلال اتفاقية التجارة الحرة وقوانين "الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة" - اتفاقية "الجات" GATT(*) والمصالح التجارية المتبادلة وعولمة الاقتصاد ، وبغض النظر عما إذا استمرت كويبك جزءًا من كندا أو انفصلت عنها . وفى أثناء حملة استفتاء عام ١٩٨٠ لم يشترك فى وجهة النظر المتفائلة تلك من هم خارج دائرة حزب استقلال كويبك ، وأغلب الظن أنه فى عام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ وحّدت تلك الفكرة صفوف غالبية خبراء الاقتصاد الناطقين بالفرنسية فى كويبك .

ومن المفاهيم الشائعة مقولة "نقابة كويبك" Quebec Inc ، وهو المفهوم الذى يرتكز على أن مجموعة متآلفة من الصفوة ومجتمعًا منسجم الأعراق أفضل فى زيادة التعاون ومواجهة المنافسة الدولية بشكل أعلى من فيدرالية لها وزنها ، ولكنها غير متجانسة الأعراق تعرقلها الغيرة الإقليمية والصراعات المتواصلة فيما بين الحكومات .

ولم يحدث على الإطلاق أن كانت ثقة الصفوة الاقتصادية والسياسية الناطقة بالفرنسية كبيرة إلى هذا الحد فى قدراتها على إدارة دولة حديثة باستقلالية دون أن يصاحب ذلك انخفاض فى المستوى المعيشى ، ومع ذلك فإن هذا التفاؤل له حدوده ومحاذيره .

لقد كان التحدى الأكبر لذلك التفاؤل الركود الاقتصادى الشديد الذى أصاب شرق أمريكا الشمالية منذ عام ١٩٩٠ ، وقد بلغ معدل البطالة فى كويبك ١٢٪ ، وأشهرت العديد من الشركات إفلاسها شهرًا بعد شهر ، وتعثر كثير من رجال الأعمال

(*) General Agreement on Tariffs and Trade . (المترجمون)

المشهورين فى كويبك ماليًا ، وبداية من فبراير ١٩٩١ بدأ رجال الأعمال البارزين فى التحذير من مغامرة الاستقلال (Guay 1992) ، وتبنى معسكرا الفيدرالية ودعاة الاستقلال تكوين اتحادات نقابية من كبار رجال الأعمال كرعاة رسميين : منها رابطة الاقتصاد والدستور Regroupment Economie et Constitution ، ورابطة الدعوة للسيادة فى كويبك Regroupment Souveraineté-Québec Inc . غير أن الأولى اكتسبت مكانة أكثر أهمية .

وهناك كثير من الشكوك المرتبطة بالحفاظ على علاقة اقتصادية متينة بين كويبك فى حالة استقلالها وكندا خاصة أن احتمالات الانفصال الحاد قائمة (Banting 1992, pp. 166-67) . ورغم الثقل المتزايد لسوق الولايات المتحدة الأمريكية فى صادرات كويبك ووارداتها (Meadwell 1993, pp. 227, table 4) ، تظل كويبك أكثر الأقاليم اعتمادا على السوق الداخلية الكندية ، والمخاطرة الحقيقية هى الاعتقاد بأن بقية أرجاء كندا لن تشارك فى إجراءات حماية قد تعمل على تحطيم اقتصاد كويبك ، وقد عبر مجلس رجال الأعمال فى كويبك Conseil du patronat عن قلقه إزاء هذا الشأن (Raynaud, 1991, pp. 13- 14, 55) .

وتدعم المناقشة حول العملة الانطباع أن الجدل حول الانفصال جدل عقيم ؛ فالمرء قد يتوقع أن كويبك فى حالة الاستقلال سيكون لديها الثقة فى التعامل مع عملة خاصة وضبطها ، والواقع أن القيادى البارز فى حزب استقلال كندا "جاك باريزو" ، قال إنه سيحتفظ بالدولار الكندى حتى دون موافقة البرلمان الكندى ، وحتى إن لم يكن هناك رقابة وضبط من البنك المركزى الكندى ، مجمل القول إن قضية التفكير فى سياسة نقدية مستقلة ليست مطروحة .

وهناك تساؤل آخر يتعلق بنصيب كويبك فى الدين العام لكندا ، فإذا عرفنا أن الدين العام المتراكم يبلغ ٤٥٠ مليار دولار أمريكى ، أى أكثر من ٦٠٪ من الناتج القومى الإجمالى GNP(*) ؛ فمن المنطقى أن يكون للحكومة الفيدرالية الكندية واحد من

(*) Gross National Product . (المترجمون)

أسوأ البيانات المالية فى مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وحكومة كويبك الإقليمية نفسها لها أسوأ البيانات المالية فى مجموع أقاليم كندا بعد "نيوفاوندلاند" Newfoundland . إن هذا الدين الهائل المقبوض بالدولار الكندى سيكون من الصعب تعويضه بعملة كويبك التى لا قيمة لها (McCallum 1992) .

وما قد يوضح الرؤية هو الاندماج فى القطاع العام بكويبك من خلال ١٠٠,٠٠٠ موظف من مواطنى كويبك قامت الحكومة الفيدرالية بتوظيفهم ، وتلك مهمة لا يستهان بصعوبتها ؛ إذ من السهل تحولها إلى فوضى عظيمة (Corbeil 1991; Dion and Gow 1992, pp. 80-1) ، فقد ألزم حزب استقلال كويبك نفسه بتوظيف هذا العدد من أهل كويبك بنفس الشروط وظروف العمل ، ولكن الحزب الليبرالى ذهب إلى أن ذلك أمر باهظ التكاليف ، إضافة إلى أنه ستكون هناك تكلفة الدعم الاقتصادى لكويبك كجزء من العاصمة الوطنية التى تعتمد بشدة على الحكومة الفيدرالية الكندية .

وقد ظهرت شكوك أخرى كثيرة حول مكاسب الحصول على السيادة (من بينها هجرة الآلاف من مواطنى كويبك الأثرياء والحاصلين على تعليم راق) ولكن الأمر خرج عن نطاق الحديث عن المكاسب منذ أن زادت الأمور تعقيدا بدخولها فى الجدال حول قضايا تحديد الأرض ، **فأولاً** حذر السكان المحليون بإصرار غير مسبوق أنهم لن يسمحوا أن تلحق أرض أجدادهم بكويبك المستقلة ، وقاموا بحشد لوبى كندى وعالمى لمساندة قضيتهم ، **وثانيًا** دار جدل بين بعض المثقفين الكنديين الناطقين بالإنجليزية حول أنه فى حالة انفصال كندا فيجب ألا تحظى بأكثر من حدودها فى عام ١٨٦٧ عندما بدأت الكونفدرالية ، ويزعمون أيضًا أنه لا بد من استرداد الأرض التى حصلت عليها كويبك بموجب القوانين الفيدرالية التى صدرت فى عامى ١٨٩٨ و ١٩١٢ (Bercuson and Cooper 1991) . لقد لقيت وجهة النظر السابقة صدى لدى السياسى الكندى البارز "كلايد ولز" Clyde Wells حاكم نيوفاوندلاند ؛ حيث تعنى تلك المزاعم الإقليمية أن تفقد كويبك ثلاثة أرباع أراضيها ، وكل الأراضى الشمالية ، وتفقد معها كل الموارد الطبيعية وسدود توليد الكهرباء وما قد يستجد من الموارد ، وعمليًا ستقتصر مساحة الأراضى على "وادى سانت لورانس" Saint Lawrence valley .

بايجاز ، لقد عملت الثقة الجديدة على توسيع دائرة التفاؤل بشأن مكاسب الحصول على السيادة ، ولكنها لم تصل إلى حد بناء رأى عام مكتسح يسد منافذ الشكوك التى لا حصر لها .

الشعور بالنبذ : الأزمة الدستورية

كان لرفض كندا الإنجليزية فى يونيو ١٩٩٠ تضمين مقترحات دستورية تأثير بالغ فى الرأى العام فى إقليم كندا ، حيث كان الإجماع أن تلك المقترحات تمثل الحد الأدنى من الشروط المقبولة ، وقد كان ذلك التأثير البالغ هو الشعور المرير بالرفض ، والتأويل العام تلخص فى أن "الإنجليز يرفضوننا" **les Anglais do not want us anymore** ، وبالعودة إلى استفتاء ١٩٩١ ، "وافقت نسبة ٦٧٪ من المشاركين (منهم ٧٥٪ ناطقون بالفرنسية) ، ووافق أغلبهم بشدة ، مع بيان أن لأهل كويبك كل الحق فى الشعور بالإهانة من الرفض الذى كان واضحًا فى ميش ليك" **(Pinard 1992, p. 488)** .

ولنتمكن من فهم الشعور الحالى بالرفض الذى يعانيه أهل كويبك لا بد أن نعود إلى الحملة الانتخابية عام ١٩٨٠ ؛ ففى ذلك الوقت تعهّد رئيس الوزراء الكندى "بيير ترودو" بتجديد دماء الفيدرالية إذا تمّ رفض انتخاب حزب استقلال كويبك **(Clarkson and McCall 1990, pp. 238-9)** ، وجاء الفهم العام لتصريح "تجديد دماء الفيدرالية" فى كويبك مرادفًا للمزاعم التقليدية لحكومة كويبك ، أى "منح كويبك سلطات جديدة فى الفيدرالية" ، ولكن ذلك لم يحدث لحكومة كويبك خلال تعديل الدستور عام ١٩٨٢ ، وكل المسألة أن معسكر دعاة القومية يزعم أن "ترودو" صرّح بذلك البيان الغامض عام ١٩٨٠ لاجتذاب أصوات القوميين المعتدلين .

أما الحدث الثانى ذو الأهمية فقد كان الطريقة التى استبعدت بها حكومة كويبك من المفاوضات الدستورية خلال عامى ١٩٨١-١٩٨٢ ، وانتهت المفاوضات النهائية ليلة الرابع من نوفمبر ١٩٨١ ، ولم يحضر "رينيه ليفيسك" **René Lévesque** حاكم الإقليم وزعيم حزب استقلال كويبك فى ذلك الوقت ، وقد اعتبر عزل "ليفيسك" عن المناقشات

ظلمًا فادحًا لدرجة أن كثيرًا من القوميين أنكروا شرعية التعديل الدستورى الذى تم عام ١٩٨٢ (Laforest 1991) .

وقد تم تطبيق التعديل الدستورى عام ١٩٨٢ دون موافقة إقليم كويبك ، وكان الحدث الدال التالى هو الحملة الإنتخابية الفيدرالية عام ١٩٨٤ ، وفيها دعم "برايان مالرونى" ومرشحو حزب المحافظين التقدمى القول بأن تصريح "ترودو" الغامض عام ١٩٨٠ كان احتيالاً فكريًا ، وأن استبعاد إقليم كويبك عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢ كان عارًا ، وتعهّد "مالرونى بكل صرامة أن يضم إقليم كويبك للدستور "بكل فخر وحماسة" (Fournier 1991, p. 32) ، وبكلمات أخرى أضفى رئيس الوزراء الكندى الجديد الشرعية على أن كندا تدين بتعويضات مستحقة لإقليم كويبك .

وبحلول عام ١٩٨٧ لم يكن الجالس على مائدة المفاوضات هو داعية الانفصال "رينيه ليفيسك" بل كان "روبرت بوراسا" الفيدرالى الذى أعيد انتخابه فى ديسمبر عام ١٩٨٥، الذى قدّم أقصر قائمة من المطالب الدستورية تقدّمت بها حكومة من كويبك ، وتضمنت القائمة الاعتراف بكويبك كمجتمع متميز ومتفرد ، وطلب دور أكبر فيما يخص قوانين الهجرة ، ودور فى تعيينات المحكمة العليا ، وتحديد سلطات الإنفاق الفيدرالى ، وحق الاعتراض على التعديلات الدستورية . لقد عكست تلك المطالب بوضوح تام شروط الاتفاق الذى تم فى "ميش ليك" فى ٣ يونيو ١٩٨٧ بين رئيس وزراء كندا وحكام الأقاليم ، وقد زعمت حكومة كويبك وأيضًا نواب كويبك الفيدراليين من حزب المحافظين ، وكذلك رئيس الوزراء "مالرونى" أنهم نجحوا تمامًا فى ضمّ كويبك للدستور من جديد "بكل فخر وحماسة" .

ولكن ما كل ما يتمناه المرء يدركه ، فقد استغرق البرلمان الفيدرالى وعشرة من مشرّعى الأقاليم ثلاث سنوات للتصديق على الاتفاقية ، وصرّح حكام الأقاليم الجدد أنه لا إلزام عليهم فى الموافقات التى صدرت عن سابقيهم ، وقد فشلت اتفاقية "ميش ليك" فورًا فى يونيو ١٩٩٠ بسبب رفض إقليمين صغيرين إعطاء موافقتهما على الاتفاق ، وهما إقليما "نيوفاوندلاند" و"مانيتوبا" Manitoba .

وقرر "بوراسا" مقاطعة أى مفاوضات مع بقية الوزراء طالما ظل رفض شروط "ميش ليك" قائما ، وانهمكت الحكومة الفيدرالية فى عديد من المشاورات والمهمات الرسمية وكتابة التقارير (Rocher 1992) ، وأسفر ذلك كله فى ٧ يوليو ١٩٩٢ عن اتفاق ليس ذا معنى يضم كل أقاليم كندا فيما عدا كويبك ، أى الحكومات الفيدرالية والإقليمية وممثلين عن السكان الأصليين (Government of Canada, 1992) ، والقول بأن شروط "ميش ليك" قد تحققت فى تلك الاتفاقية ما زال سؤالاً مفتوحًا ، غير أن الجديد كان فى مكان آخر ؛ حيث كان هناك شرطان آخران أثارا امتعاضًا شديدًا فى كويبك .

وكان الشرط الأول هو لزوم وجود مجلس شيوخ تمثّل فيه الأقاليم العشرة تمثيلاً متعادلاً كما الحال فى مجلس الشيوخ الأمريكى ، وكان ذلك مطلبًا أساسيًا من الأقاليم الغربية ، بزعم أن ما يسمى "كندا الوسطى" - أى أونتاريو وكويبك ، وأكثر الأقاليم كثافة سكانية - ممثلة تمثيلاً مبالغًا فيه فى المجلس التنفيذى نتيجةً للنظام الانتخابى الذى يعتمد على ترشيح شخص واحد فى الدائرة الانتخابية (فى الدليل على ذلك أنظر : Weaver, 1992, pp. 36-7, table 1) ، وفى حالة ما إذا أصبح هناك مجلس الشيوخ ، فستحتل كويبك ١٠٪ من مقاعد المجلس ، وهى نفس النسبة التى ستحتلها "جزيرة الأمير إدوارد" Prince Edward Island البالغة الصغر ، بل ربما أقل لأن السكان المحليين والأقاليم الشمالية سيكون لهم ممثلون أيضًا ، إن ذلك المجلس سيملك سلطة اعتراض واحدة تستخدم تحت ظروف معينة . وقد تم رفض تكوين مثل هذا المجلس من كل الدوائر السياسية فى كويبك ، ولكن ثلاثة من حكام الأقاليم الناطقة بالإنجليزية أكدوا أن ذلك المجلس الجديد شرط لا غنى عنه لإتمام أى اتفاق .

وأعطى الشرط الثانى للسكان المحليين حقا دستوريا للحكم الذاتى لا يجوز المساس به ، والمعنى المجسّد لتعبير "حق لا يجوز المساس به" سيظهر بوضوح من خلال المفاوضات ومن خلال المحاكم إذا كان طريق التفاوض مسدودا ، وذلك يعنى أن موضوع وحدة أراضى كويبك ستكون قضية تنظر فيها المحاكم ، وقد ألزم "بوراسا" نفسه بعدم قبول ذلك ، والواقع أن تقديم كندا الإنجليزية صلاحيات كبرى للسكان المحليين فى التفاوض ، فى الوقت الذى تماطل فى الاعتراف بكويبك بأنها "مجتمع متميز ومتفرد" ، كان فى نظر أهالى كويبك قاعدة غير عادلة للكيل بمكيالين .

وعاد "روبرت بوراسا" إلى مائدة المفاوضات ، وبعد خمسة أيام من المناقشات الطويلة الصعبة فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٩٢ ، تم عقد اتفاق تمت الموافقة عليه بالإجماع . لقد كان مجلس الشيوخ الجديد أقل تأثيرًا مما كان من المنتظر فى اقتراح ٧ يوليو ، وضمنت كويبك ٢٥٪ من المقاعد فى مجلس العموم the House of Commons ، ومنح السكان المحليين حقًا لا مساس به فى الحكم الذاتى ، ولكنه لم يمنحهم حقوقًا فى أراض جديدة ، والحكومات التى تسن هذه القوانين لا بد أن تتوافق مع القوانين الإقليمية والفيدرالية ، وكان التخلى عن السلطة لصالح الحكومات الإقليمية متضمنًا فى الاتفاقية ، على أن ذلك التخلى لم يكن على جانب كبير من الأهمية عن ما كان مطلوبًا فى تقرير "آلير" .

وتحفز "روبرت بوراسا" للدفاع عن هذه الاتفاقية ، ولكنه كما نعلم جميعًا خسر المعركة ، وفى ٢٧ أكتوبر عام ١٩٩٢ رفض ٥٦,٦٪ من أهالى كويبك و ٥٥٪ من الكنديين جميعًا تلك الصفقة ، وكانت "لا" هى التصويت الغالب فى ستة أقاليم من عشرة ، وقد تفسّر هذه النتيجة بالعديد من العوامل ، منها عدم شعبية حكومة حزب المحافظين الفيدرالية ، والتعقيد الذى يشوب الصفقة ، وبعض الخلافات والتحركات الاستراتيجية الخطأ فى جانب من صوتوا "نعم" ، وحقيقة أن الصفقة لم تكن متحققة وظلت بعض البنود معلقة للتفاوض حولها بعد الاستفتاء ، والحق أن تباين الآراء بين الأقاليم جزء محورى بكل تأكيد فى التفسير ، فقد أرادت الأقاليم الغربية مجلس شيوخ فعال ، بينما كان الرأى فى كويبك أن المجلس المقترح كان أمرًا زائدًا عن المطلوب ، وقد وصف التخلى المقترح عن السلطات أنه خيبة أمل من جانب من صوتوا "لا" فى كويبك ، بينما ساد القلق بعض الأقاليم الفقيرة من احتمال ألا تتمكن الحكومة الفيدرالية من مساعدتهم ، هذا فضلاً عن أن حقوق ممارسة اللغة لم تكن بالوضوح الكافى ، وفشلت فى أن يشعر أهالى كويبك بالاطمئنان على لغتهم الفرنسية .

لقد ساد شعور عارم فى كويبك بالمهانة إثر إخفاق اتفاق "ميش ليك" وفشلت المفاوضات التى تلتها أيضًا ، وليس من المرتقب أن يتم تعديل الدستور فى المستقبل القريب ، والاحتمال وارد أن يختار أهالى كويبك اختيارًا حاسمًا بين الاتحاد

الفيدرالى الكندى كما هو ، أو السيادة والاستقلال ، ومن المحتمل أن يجرى استفتاء على هذا الاختيار بعد الانتخابات الإقليمية القادمة .

كيف يمكن تفسير استحالة الوصول إلى اتفاق دستورى ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغى النظر إلى بقية الأقاليم وليس فقط كويبك ، وتكشف استطلاعات الرأى أن الكنديين الإنجليز لم يعقدوا العزم على رفض أهالى كويبك حين رفضوا اتفاقية بحيرة ميش "ميش ليك" (La Presse February 27, 1992, p. A-2) ، ولكن الإجابة سنجدها فى مكان آخر .

أولاً : هناك قاعدة الإجماع التى ينبغى الوصول إليها عند إجراء أى تعديل دستورى يختص بالمؤسسات الفيدرالية ، فلا بد أن يوافق البرلمان والمجالس التشريعية فى الأقاليم العشرة على هذه التعديلات ، وحتى هذا لم يكن كافيا عام ١٩٩٢ ، فالمطلوب هو مساندة أغلبية سكان كل إقليم ويتم التعبير عن هذه المساندة فى استفتاء أو فى انتخاب ، ومن المشكوك فيه أن أى ديموقراطية سيكون لديها القدرة على المضى قدما فى أى تعديل دستورى مهم فى ظل هذا الطوق الحديدى ، فأى تعديل دستورى يمكن أن يتم بسلاسة فى ظل قواعد أقل تصلبًا وصرامة .

ثانيًا : هناك قضية تتعلق باللغة ، وقد سبق أن أوضحت مدى تأثير أزمة اللغة على قرار المحكمة العليا الذى تداخل مع مناقشة التعديل الدستورى ، وعورضت مادة "داخل - خارج" رقم ١٧٨ فى جميع أنحاء كندا الناطقة بالإنجليزية ، وحطّمت سمعة اتفاقية "ميش ليك" ، وغذت المشاعر العدائية ضد اللغة الفرنسية وأهالى كويبك على حد سواء .

ثالثًا : أدّت المفاوضات الدستورية إلى تكوين أكثر من لوبى دستورى ، يركّز كل منها على قضية معينة ، وفى البداية زعمت كويبك أنها تجلس دون سند على مائدة المفاوضات ، رغم أن "ميش ليك" منحت بعض المكاسب لأهالى كويبك دون غيرهم ، وأعطتهم حق الاعتراض على أى تغيير فى المؤسسات الفيدرالية ، وبالنسبة لأهل كويبك المتحدثين بالفرنسية كان من المفترض أن تلك هى جولتهم فى تلك المفاوضات

الدستورية الطويلة ، أو "جولة كويبك" وهو التعويض الذى استحقوه من كندا الإنجليزية ، ولكن علت أصوات احتجاج الجماعات النسائية والمحلية والعرقية والإقليمية فى سائر أرجاء كندا وضجوا بالشكوى من أنهم خرجوا صفر اليدين من هذه الاتفاقية ، وكان ذلك بمثابة ضربة قوية لاتفاقية "ميش ليك" فى الأقاليم الناطقة بالإنجليزية . وفى قول أكثر تحديداً فقد كانت قضية العدالة فى توزيع مقاعد مجلس الشيوخ هى النار التى تقبع تحت الهشيم ، فقد دخل فى يقين الأقاليم الصغيرة أنها لن تحصل على مجلس الشيوخ المأمول فى حالة حصول كويبك على حق الفيتو (أو حق الاعتراض) ، وفى الحقيقة فإن مطالبة حكومة كويبك بالتخلى الكامل عن السلطة لها بسبب تميزها الثقافى فتح عليها "صندوق باندورا" Pandora's box(*) ، وقد زعمت أقاليم أخرى أنها مجتمعات متميزة أيضاً ، وكانت القيادات المحلية فى موقف يجعلها تطالب ببطولة التميز . لقد أدى الجدل الدستورى إلى تصاعد حدة المواجهات وأشعلت حدة الصراع على المصالح المتعارضة لكل الجماعات ، لم يكن الجو العام بالتأكيد مناخاً مستقراً لإيجاد حلول وسط أثناء حملة انتخابات عام ١٩٩٢ .

غير أن السبب الرئيسى فى صعوبة تلك المفاوضات هو أنها وصلت إلى مستوى السياسة الرمزية ، فالعبارات المجردة من قبيل "مجتمع متميز" و"المساواة بين الأقاليم" و"حق لا مساس به" قد تؤلب سكان إقليم ضد آخر ؛ بإبراز رموز مغرقة فى السذاجة بحيث لا تترك مجالاً كافياً يسمح بإيجاد حلول وسط .

إن التأثير القوى لمثل تلك الرموز يوضح النتائج المحيرة لقياسات الرأى العام ، فمن جانب "لا ينتج عن مساندة المطالبة بالسيادة الاعتقاد أن كويبك لم تتم معاملتها بعدالة فى النظام الفيدرالى الحالى" (Blais and Nadeau 1992, p. 100) ، وفى الواقع فإن آراء كويبك السابقة عن عدالة النظام الفيدرالى القائم ليست سلبية بالضرورة ،

(*) "باندورا" فى الأساطير اليونانية هى "المعطاءة" All-Giving التى منحتها الآلهة هبات متميزة ، وعثرت "باندورا" على صندوق مليء بكل الشرور والبؤس ، وقامت بفتحه فانتشر ما فيه فى سائر أركان الأرض . (المترجمون)

ومساندى المطالبة بالسيادة ليسوا أعنف من غيرهم ، ومع هذا يود كثير من أهالى كويبك الخروج من هذه الفيدرالية ، وعلى جانب آخر "أوّل أهالى كويبك فشلها (اتفاقية "ميش ليك") على أنه رفض لمجتمع كويبك المتميز" المرجع السابق المذكور أعلاه ، وذلك يشكل أساس الصيغة شديدة الرمزية التى اتسم بها الجدل عندما ركّز الضوء على مفهوم عاطفى مثل "مجتمع متميز" .

ويمكن أن يكون هناك تحليل موازٍ عن التزام الأقاليم الغربية بإصلاح مجلس الشيوخ ، وكشفت استطلاعات الرأى أنه حتى إقليم "ألبرتا" الذى لم يكن مستوى الدعم العام فيه على الكيفية المطلوبة فى مساندة مجلس شيوخ يتمتع بثلاثة شروط أساسية هى : الانتخاب ، والعدالة ، والفعالية (Urquhart 1992) ، وكان قبول تلك الشروط الثلاثة يمثل دليلاً رمزيًا على اهتمام كندا الوسطى بمطالبات الأقاليم الغربية ، وليس فقط مطالبات كويبك وحدها ، من الواضح بجلاء أنها سياسة رمزية .

إن مثل هذه الأفكار المجردة من قبيل "المساواة التامة بين الأقاليم" يصعب أن تتواءم مع عبارة "مجتمع متميز" التى يختص بها إقليم كويبك وحده ، والواقع أن كويبك كان لها دائمًا وضع متميز فعلاً ، فمنذ بدأ العمل بالنظام الفيدرالى كان لها نظام قانونى خاص مبنى على القانون المدنى الفرنسى ، وتوسع دوره ليشمل مجالات مهمة منذ ستينيات القرن العشرين ، مثل خطة المعاشات وسياسة الهجرة والترتيبات المالية والعلاقات الدولية ، وقد طرحت هذه الترتيبات على مائدة التفاوض مع الحكومة الفيدرالية فى العقود الأخيرة من القرن العشرين تدريجيًا ، وكان التركيز على الوسائل بقدر الغايات وإبراز المبادئ المطلقة ، ولكن عندما يحين الوقت للحديث عن الدستور أو ما تؤوله المحكمة العليا تصبح الأولوية فى المفاوضات هى الحديث عن المبادئ المطلقة والشعارات الرمزية ، ونادرًا ما يسمع المرء عن وسائل عيانية ملموسة لحل المشكلات أو حقائق الواقع المعاش .

إن الجدل الدستورى القائم يضع الكنديين فى وضعية التزام الموافقة الجماعية على التمثيل الرمزى لبلادهم ، أو على الأقل تقديس أيديولوجية التضامن أو الوحدة

الكندية (Ajzenstat 1992) ، ويسهل علينا أن نتذكر دولاً أعرق تاريخيًا من الفيدرالية الكندية لم تصمد أمام مثل هذا الاختبار ، ويعتقد كثير من أهل كويبك أن كندا دولة ثنائية الثقافة ، وأنها عهد بين "أمتين مؤسستين" two founding nations ، وهما أحفاد البريطانيين والفرنسيين ، ويرى عديد من الكنديين أن كندا دولة متعددة الثقافات واتفاق بين أقاليم متكافئة . وبشكل مطلق من العسير التوفيق بين وجهات النظر المذكورة توا (Taylor 1991; Stark 1992) ، ولكن في الأوقات العادية وفي خارج إطار الجدل الدستورى نجحت "أوتاوا" والأقاليم في تحقيق مستوى مقبول من التعاون فيما بين الحكومات (Young, Faucher, and Blais 1984) . وتوضح الدراسات المقارنة أن العلاقات بين الجماعات على اختلاف لغتها أقل إثارة للمشاكل في كندا عنها في بلجيكا مثلاً ، ولم يشهد ذلك الاحترام المتبادل بين كندا الإنجليزية وكندا الفرنسية تدهورًا في الفترة بين عامى ١٩٦٨ و ١٩٨٨ (Blais 1991) .

على أية حال ، فهذه هى الجولة الأخيرة من الجدل الدستورى الذى لا يتوقف والمستمر منذ خمس سنوات ، ذلك الجدل الذى وضع كويبك وبقية كندا في وضع يرفض كل منهما الآخر .

خلاصة

بدأ هذا البحث بالإشارة إلى أنه يجب النظر إلى مسألة كويبك – كندا على أنها حالة واقعية ذات أبعاد تنويرية ، ويمكننا أن نتعلم بعض الدروس المستفادة لأغراض الدراسات المقارنة .

فيما يخص شعور الخوف ، فأية دولة قد تعرّض نفسها لتحدى الانفصال إن لم تضمن قواعدها الدستورية الحماية الكافية للأقليات ، وذلك أمر ينطبق تماما على ما يتعلق بسياسة اللغة . وقد توصل طلاب العلم في الدول متعددة اللغات إلى نتيجة مؤداها أن إقليما ثنائى اللغة لا يمكن أن يظل كذلك ؛ لأنه إذا كان هناك لغتان تتنافسان بحرية في إقليم واحد ، تحل اللغة المهيمنة محل اللغة الأخرى ، وما توصل

إليه هؤلاء الطلاب هو الذى جعل دولا مثل سويسرا وبلجيكا تؤسس وحدتها بناء على قواعد تقسيم المناطق لغويًا ، لتأمين الحماية لكل جماعة لغوية فى أرضها (Laponce 1987; Mc Rae 1983; Mc Rae 1986) . هذا هو بالضبط هو الهدف الذى تسعى إليه حكومة كويبك باستثناء أنه لم تتم الموافقة عليه دستوريا من قبل الحكومة الفيدرالية الكندية ، والمادة ١٠١ سياسة غير ناجعة مقارنة بمثيلتها فى سويسرا وبلجيكا ، ومن السهل العثور على مؤسسات "أنجلوفونية" ممولة بالكامل من حكومة كويبك ، فى حين أنه لا سبيل إلى وجود تمويل عام لمدرسة فرنسية فى "فلاندرز" أو لمدرسة هولندية فى "والونيا" .

أما ما يتعلق بشعور الثقة ؛ فالمثير للاهتمام فيها هو الاقتناع بأن عولمة الاقتصاد تعطى لبعض الأقاليم الانطباع أن الحكومة المركزية الحالية ليست ذات فائدة ، وأنه من الممكن أن تسير أمورهم كما يشاءون ، وهناك شعور سائد خاصة بين طبقة الصفوة فى كويبك أن الفيدرالية الكندية أقل فائدة فى ظل المنافسة الدولية واتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، والظاهرة نفسها موجودة فى أماكن أخرى : "إدنبرة" تشعر أنها يمكنها الهروب من لندن و"برشلونة" من مدريد ، بسبب وجود الاتحاد الأوروبى ، إن الصدفة التى جعلت عولمة التجارة تقترن بالتفكيك الإقليمى ، أى الاقتصاد العالمى والدويلات ، أمر يدعو للدهشة بتناقضه الواضح .

وقد ذكرت فى البداية أن أهمية أخذ التذبذبات فى الاعتبار على مر الوقت هو الدرس الأهم فى حالة كويبك ، والنظرة المتعجلة قد تتغير لعديد من الظواهر مثل الكساد الاقتصادى ، والحروب ، وظهور أو اختفاء قائد كاريزمى ، وغيرها من الظواهر . لقد نشأت فى كويبك تلك العوامل المساعدة من الشعور بالرفض الذى ظهر بقوة وبشكل فجائى ، وهنا فإن الدرس المستفاد من حالة كويبك يتعلق بأهمية الرموز ، ومن المشكوك فيه أن الكنديين الإنجليز والكنديين الفرنسيين قد استوعبوا أو حتى ألقوا بالاً للمناوشات القضائية للجدل الدستورى الذى لا ينتهى ، ولكنهم استوعبوا أفكارًا بسيطة للغاية ؛ فالفرانكوفونيون اعتقدوا أن الكنديين الإنجليز لم يتفهموا تميّز

كويبك ؛ لأنهم لم يوافقوا على اضافة دستورية تؤكد حقيقة واضحة مؤداها أن كويبك "مجتمع متميز" . لقد كان ذلك إشارة قوية ألقت بظلالها السوداء على رؤية أهل كويبك لبقية كندا .

ويظل هناك درس أخير لابد من تضمينه فى هذا السياق ؛ فبالنظر لحالة كويبك على الأقل ، يبدو أن الإيديولوجية القومية تفسر نفسها بشكل سيىء ، وبالنسبة لدعاة القومية فى كويبك فالتميز الثقافى هو المدخل بالنسبة لهم ، فالزعم هو أن التفرّد الحقيقى لمجتمع كويبك مقارنة ببقية المناطق فى كندا يفرض المطالبة بالسيادة ، أو على الأقل تخلى الحكومة المركزية عن سلطاتها لحكومة كويبك ، وقد ارتكز تقرير "آلير" وتقرير "بيلانجر – كامبو" Bélanger-Campeau على هذا التبرير.

والواقع أن توزيع السلطات بين الحكومات الفيدرالية والإقليمية لم يكن على الإطلاق فى دائرة اهتمام مواطنى كويبك قبل فشل اتفاقية "ميش ليك" عام ١٩٩٠ ، فهى لم تحرك فى الناس ساكنًا ، الأمر الذى أدى إلى خيبة أمل كبيرة لكبار المسؤولين فى حكومة كويبك الذين حاولوا الحصول على مساندة شعبية فى صراعاتهم مع الحكومة الفيدرالية (Morin 1991, pp. 598-602) ، وفيما يتعلق بالاختلافات الثقافية ؛ فهناك بعض الاختلافات الأخرى غير اختلاف اللغة بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالإنجليزية تتعلق بالأذواق والسلوك والتوجهات (L'Actualité 1992) ، ولكن عديدًا من هذه الاختلافات إلى زوال ، والتقارب الثقافى بين كلا الثقافتين يظهر بجلاء ؛ فهذان المجتمعان اللغويان يشتركان الآن فى القيم الليبرالية والديموقراطية نفسها ومفهوم الحقوق والحريات نفسه ، والآراء نفسها عن دور الدولة (Hunter 1977; Simon and Blake 1980; Johnston 1986; Johnston and Blais 1988; Sniderman and others 1988; Sniderman 1989; Bashevkin 1990; Taylor 1991) . لم يحدث أن كان "الأنجلوفون" و"الفرانكوفون" متشابهين إلى هذا الحد .

يزعم صفوة القوميين أن مجتمع كويبك غير متوافق مع المجتمع الكندى الإنجليزى فى أوجه كثيرة ، ويظهر ذلك بوضوح عندما تتشابه النزعة الثقافية لكلا المجتمعين أكثر

من أى وقت مضى ، كيف يمكن تفسير هذا التناقض ؟ لقد كان فى رؤية "أليكسس دى توكيفى" Alexis de Tocqueville أن الحداثة سوف تؤدى إلى الامتزاج الثقافى بين الشعوب ، وستعمل على تشجيع إحلال القيم المتطرفة محل الاختلافات الثقافية (Dion 1991a) ، وعندما تنوب الاختلافات بين الجماعات الإنسانية فإنهم يتذكرونها بحنين ، ويعلقون على ما تبقى منها قيمة كبيرة ، ولأن جماعات مختلفة تشترك فى القيم نفسها ؛ فهم يتنافسون أكثر على حيازة السلع نفسها ويحسد كل منهم الآخر بدرجة أعلى .

إن الاختلافات الثقافية تخفت كحقيقة سوسيولوجية لها وزنها ، فى الوقت نفسه الذى تبرز فيه كيانات ثقافية تمثل انشطاراً سياسياً مهماً ، وهذا هو تماماً ما حدث فى كندا ، وأتصور أن ذلك قد حدث فى أماكن أخرى شهدت عهداً جديداً لشروق شمس القومية .

مراجع الفصل السادس

Ajzenstat, Janet. 1992. "Constitution-Making: The Slipperly Slope to Secession." Mimeo.

Allaire, Report. 1991. Quebec Liberal Party Constitutional Committee. *A Quebec Free to Choose*. January.

Banting, Keith G. 1992. "If Quebec Separates: Restructuring Northern North America." In Weaver, R. Kent, ed. *The Collapse of Canada?*, 159–78. Washington D.C.: Brookings Books.

Bashevkin, Sylvia. 1990. "Solitudes in Collision? Pan-Canadian and Quebec Nationalist Attitudes in the late 1970s." *Comparative Political Studies* 23(1):3–24.

Beaud, Jean-Pierre. 1982. "Hiérarchie partisane et sélection sociale: l'exemple du Parti québécois." In Lemieux, Vincent, ed. *Personnel et partis politiques au Québec*, 229–52. Montreal: Boréal Express.

Bélanger, André J. 1974. *L'apolitisme des idéologies québécoises*. Quebec: Les Presses de l'Université Laval.

Bélanger-Campeau Commission. 1991. *Report of the Commission on the Political and Constitutional Future of Québec*. Quebec: Bibliothèque nationale du Québec.

Bercuson, David Jay, and Cooper, Barry. 1991. *Deconfederation: Canada Without Quebec*. Toronto: Key Porter.

Blais, André. 1991. "Le clivage linguistique au Canada." *Recherches sociographiques* 32 (1):43–54.

Blais, André, and Nadeau, Richard. 1984a. "La clientèle du Parti québécois: évolution de la clientèle de 1970 à 1981." In Crête, Jean, ed. *Comportement électoral au Québec*, 279–318. Chicoutimi: Gaëtan Morin.

1984b. "La clientèle du OUI." In Crête, Jean, ed. *Comportement électoral au Québec*, 321–34. Chicoutimi: Gaëtan Morin.

1992. "To Be or Not to Be Sovereignist: Quebeckers' Perennial Dilemma." *Canadian Public Policy* 28 (1):89–103.

Chambre de Commerce du Québec. 1990. *L'avenir politique et constitutionnel du Québec: sa dimension économique*. Report presented to the Commission on the Political and Constitutional Future of Quebec, November.

Clarkson, Stephen, and McCall, Christina. 1990. *Trudeau of Our Times*. Vol. 1: *The Magnificent Obsession*. Toronto: McLelland & Stewart.

Clift, Dominique. 1982. *Quebec Nationalism in Crisis*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Cloutier, Edouard, Guay, Jean H., and Latouche, Daniel. 1992. *Le virage. L'évolution de l'opinion publique au Québec depuis 1960 ou comment le Québec est devenu souverainiste*. Montréal: Québec/Amérique.

Conseil de la langue française du Québec. 1992. *Indicateurs de la situation linguistique au Québec.*

Corbeil, Michel. 1991. "Le grand désordre?" *Expression* (June): 38–41.

Courchene, Thomas J. 1986. "Market Nationalism." *Policy Options* (October): 7–12.

Dion, Stéphane. 1991a. "Le nationalisme dans la convergence culturelle: le Québec contemporain et le paradoxe de Tocqueville." in Hudon, Raymond, and Pelletier, Réjean, eds. *L'engagement intellectuel: Mélanges en l'honneur de Léon Dion*, 291–311. Quebec: les Presses de l'Université Laval.

1991b. "Will Quebec Secede? Why Quebec Nationalism Is So Strong?" *The Brookings Review* 9 (4):14–21.

1992. "Explaining Quebeec Nationalism." In Weaver, R. Kent, ed. *The Collapse of Canada?* 77–121. Washington, DC: Brookings Books.

Dion, Stéphane, and Gow, James Iain. 1992. "L'administration publique." In Monière, Denis, ed. *L'année politique au Québec*, 67–84. Montreal: Le Devoir-Québec/Amérique.

Edwards, John. 1984. *Linguistic Minorities, Policies and Pluralism.* San Diego, CA: Academic.

Elster, Jon. 1989. *Nuts and Bolts for the Social Sciences.* New York: Cambridge University Press.

Falardeau, Louis. 1992. "Majorité absolue pour le NON." *La Presse*, 24 October, p. A-1.

Forbes, H. D. 1992. *Multiculturalism: Some Elements of an Analysis.* Mimeo. Toronto: Department of Political Science, University of Toronto.

Fortin, Pierre. 1990. *Le choix forcé du Québec: aspects économiques et stratégiques.* Report presented to the Commission on the Political and Constitutional Future of Quebec. November.

Fournier, Pierre. 1991. *A Meech Lake Post-Mortem: Is Quebec Sovereignty Inevitable?* Montreal: McGill-Queen's University Press.

Fraser, Graham. 1984. *P.Q.: René Lévesque and the Parti Québécois in Power.* Toronto: Macmillan.

Gellner, Ernest. 1983. *Nations and Nationalism.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Geertz, Clifford. 1963. "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States." In Geertz, Clifford, ed. *Old Societies and New States*, 105–57. New York: Free Press.

Government of Canada, Federal-Provincial Relations Office. 1992. *Status Report: The Multilateral Meetings on the Constitution.* July 16.

Gray, Gwendolyn. 1991. *Federalism and Health Policy. The Development of Health Systems in Canada and Australia.* Toronto: University of Toronto Press.

Guay, Jean-H. 1992. "Le patronat: une année de crainte." In Monière, Denis, ed. *L'année politique au Québec*, 181–92. Montreal: Le Devoir-Québec/Amérique.

Hunter, A. A. 1977. "A Comparative Analysis of Anglophone-Francophone Occupational Prestige Structures in Canada." *Canadian Journal of Sociology* 2 (1):179–93.

Johnston, Richard. 1986. *Public Opinion and Public Policy in Canada: Questions of Confidence*. Toronto: University Press.

Johnston, Richard, and Blais, André. 1988. "Meech Lake and Mass Politics: The 'Distinct Society Clause.' " *Canadian Public Policy* 14 (4):25–42.

L'Actualité. 1992. "Qui sommes-nous: anatomie d'une société distincte." January.

Laforest, Guy. 1991. "L'esprit de 1982." In Balthazar, Louis, Laforest, Guy, and Lemieux, Vincent, eds. *Le Québec et la restructuration du Canada, 1980–1992*. Quebec: Septentrion.

Lambert, Ronald D., and Curtis, James E. 1982. "The French and English Language Communities and Multicultural Attitudes." *Canadian Ethnic Studies* 15 (2):43–58.

Landry, Bernard. 1987. *Commerce sans frontières: le sens du libre-échange*, Montreal: Québec/Amérique.

Laponce, Jean. 1987. *Languages and Their Territories*, Toronto: University of Toronto Press.

Lessard, Denis. 1992a. "Un Québec souverain ferait toujours partie du Canada", *La Presse*, March 30, A-12.

1992b. "L'appui à la souveraineté se maintient à 46 p. cent", *La Presse*, June 22, A-1.

Martin, Pierre. 1994. "Free Trade and Party Politics in Quebec." In Doran, Charles F., and Marchildon, Gregory P., eds. *The NAFTA Puzzle: Political Parties and Trade in North America*, 143–71. Boulder, CO: Westview Press.

McRae, Kenneth. 1983. *Conflict and Compromise in Multilingual Societies: Switzerland*. Waterloo: Wilfrid Laurier University Press.

1986. *Conflict and Compromise in Multilingual Societies: Belgium*. Waterloo: Wilfrid Laurier University Press.

McCallum, John. 1992. *Canada's Choice: Crisis of Capital or Renewed Federalism*. Toronto: C. D. Howe.

McRoberts, Kenneth. 1988. *Quebec: Social Change and Political Crisis*. 3d ed. Toronto: McClelland & Stewart.

Meadwell, Hudson. Forthcoming. "The Politics of Nationalism in Quebec." *World Politics*.

Nadeau, Richard, and Niemi, Richard G. 1992. "Gaining Knowledge About the Sources of Political Knowledge: A Multivariate Perspective." Rochester, NY: University of Rochester. Mimeo.

Noël, Alain. 1993. "Politics in a High Unemployment Society." In Gagnon, Alain G., ed. *Quebec: State and Society*. 2nd ed., 422–49. Toronto: Nelson Canada.

Pinard, Maurice. 1992. "The Dramatic Reemergence of the Quebec Independence Movement." *Journal of International Affairs* 45 (2):471–97.

Pinard, Maurice, and Hamilton, Richard. 1978. "The Parti Québécois Comes to Power: An Analysis of the 1976 Quebec Election." *Canadian Journal of Political Science* 11 (4):739–75.

1989. "The Leadership of Intellectuals in Traditional Parties: Canadian and Comparative Perspectives." In Gagnon, Alain G., and Tanguay, A. Brian, eds. *Canadian Parties in Transition*. Scarborough, Ont: Nelson Canada.

Proulx, Pierre-Paul. 1990. *L'évolution de l'espace économique du Québec, la politique économique dans un monde de nationalismes et d'interdépendance, et les relations Québec-Ottawa*. Report presented to the Commission on the Political and Constitutional Future of Quebec. October.

Raynaud, André. 1990. *Les enjeux économiques de la souveraineté: Mémoire soumis au C.P.O.* Montreal: Conseil du Patronat. October.

Rocher, François. 1992. "Le dossier constitutionnel." In Monière, Denis, ed. *L'année politique au Québec*, 85–116. Montreal: Le Devoir-Québec/Amérique.

Simeon, Richard, and Blake, Donald E. 1980. "Regional Preferences: Citizen's Views of Public Policy." In Elkins, David J., and Simeon, Richard, eds. *Small Worlds: Provinces and Parties in Canadian Political Life*, 77–105. Toronto: Methuen.

Smith, Anthony D. 1991. *National Identity*. Harmondsworth: Penguin Books.

Sniderman, Paul M., et al. "Liberty, Authority and Community: Civil Liberties and the Canadian Political Culture." Paper prepared for presentation at the 1988 annual meeting of the Canadian Political Science Association.

Stark, Andrew. 1992. "English-Canadian Opposition to Quebec Nationalism." In Weaver, R. Kent, ed. *The Collapse of Canada?* 123–58. Washington D.C.: Brookings Books.

Statistics Canada. 1988–9. *Dimensions Series*. Ottawa: Minister of Supply and Services. Publications 93-151-57.

Taylor, Charles. 1991. "Shared and Divergent Values." In Watts, Ronald, and Brown, Douglas, eds. *Options for a New Canada*, 53–76. Toronto: University of Toronto Press.

Treasury Board of Canada, Secretariat. 1991. *Federal-Provincial Overlap and Duplication: A Federal Program Perspective*. 12 December.

Tremblay, Rodrigue. 1990. *Le statut politique et constitutionnel du Québec*. Report presented to the Commission on the Political and Constitutional Future of Quebec. November.

Urquhart, Ian. 1992. "On Senate Reform." *Constitutional Forum* 3 (3):67–9.

Vaillancourt, François. 1989. "Demolinguistic Trends and Canadian Institutions: An Economic Perspective." In *Demolinguistic Trends and the Evolution of Canadian Institutions*. Ottawa: Commissioner of Official Languages.

Waring, Stephen P. 1991. "The Rationality of Feelings." In *Taylorism Transformed. Scientific Management Theory Since 1945*, 104–31. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press.

Weaver, R. Kent. 1992. "Political Institutions and Canada's Constitutional Crisis." In Weaver, R. Kent, ed. *The Collapse of Canada?* 7–75. Washington, D.C.: Brookings Books.

Young, Robert. 1991. "How to Head Off the Crisis." *Globe and Mail*. 10, January, p. A-17.
Young, Robert A., Faucher, Philippe, and Blais, André. 1984. "The Concept of Province-Building: A Critique." *Canadian Journal of Political Science* 17 (4):783–818.

الفصل السابع

ملاحظات حول الاقتصاد السياسي لظاهرة القومية

رونالد فيندلي

يمكننا التأكيد وبغير تحفظ أن ظهور النزعات القومية فى السنوات القلائل الماضية فى العالم أجمع يعود إلى القصور الذى شاب العلاقات بين "الدولة" و"الأمة" ، وبينما يتصف كل من المصطلحين بالتعقيد والجدال الذى يدور حولهما ، فإننا نعلم جيداً الفارق الأساسى بينهما ؛ فالدولة عبارة عن وحدة إدارية وسياسية تدّعى "احتكار الاستخدام الشرعى للسلطة على مجمل سكان إقليم جغرافى محدد" ، بينما "الأمة" هى "مجتمع متخيّل" يضم بين جنباته الموتى فى القبور والأجنة فى الأرحام والأحياء على حد سواء ، ويترابط هذا المجتمع ببعضه بأواصر القرابة والاشتراك فى اللغة والعادات والتقاليد والأساطير التى تميّز هذه القومية عن غيرها من القوميات"[١] . وهكذا ، يمكننا أن نرى "قومية" دون دولة كما هو الحال مع الأكراد ، أو دولا تضم بين جنباتها عدة قوميات مثل الاتحاد السوفييتى (سابقًا) ويوغسلافيا فى السابق ، وقومية مقسمة بين عدة دول مثلما كان الحال بين الألمان والإيطاليين قبل توحيد كل منهما فى دولة قومية فى القرن التاسع عشر ، أو الألمانيتين قبل وحدتهما مؤخرا والكوريتين حتى اليوم .

---

(١) عن مفهوم "الأمة" كمجتمع متخيل ، انظر العمل البارز الذى قام به "بندكت أندرسون" Benedict Anderson (1983) .

وعندما تتوافق إرادة الدولة مع الأمة تتحقق حالة من التوازن فى المجتمع ، فإن الصراع الدامى بين القوتين ينشب عندما ينهار هذا التوافق . وهناك عدة وسائل للوصول إلى حالة التوازن المنشود بين الدولة والأمة ، من ذلك مثلاً أن تنشئ قومية وحيدة دولة قومية تمد حدودها لتشمل قوميات أخرى ، ويمكن للقوميات التى تمّ ضمّها قسرا للدولة القومية أن تنصهر تدريجيا فى إطارها وتتبنى لغتها وثقافتها وديانتها ، ويتساوى جميع المواطنين فى نهاية الأمر حيث يشعر الجميع بالمساواة فى الحقوق والواجبات فى ظل دولة قومية موحدة . وقد تحقّق ما يشبه ذلك فى حالة القوميات التى قدّر لها الاستمرار فى الوجود عبر الزمن فى أوروبا الغربية ، مثلما الحال فى بريطانيا وفرنسا[٢] . ومن الأمثلة التاريخية على حركات التوحيد القومى والدولة ذات القومية المشتركة ، نذكر "بروسيا" **Prussia** فى عهد "بسمارك" **Bismarck** و "بييدمونتى" **Piedmont**[*] فى ظل حكم "كاور" **Cavour**[**] ؛ حيث هيمنت هاتان المملكتان على القوميات الأخرى باللجوء للقوة تارة والتوسّل بالدبلوماسية تارة أخرى .

إن مشكلات النزعة القومية التى تشغلنا أكثر من غيرها فى يومنا هذا تتمثل فى انهيار الامبراطوريات العظمى خلال المائة سنة الماضية ، مثل ممالك "الهابسبرج" **Hapsburgs** وروسيا (مرتين : إحداهما فى ظل الحكم القيصرى والأخيرة عندما كان هناك ما يسمى بالاتحاد السوفييتى) وكذلك الامبراطورية العثمانية التى كانت تسيطر على مناطق فى أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط بأكمله تقريباً ، علاوة على انهيار

---

(٢) على أية حال ، يمكن الرجوع فى هذا المقام إلى الدراسة التى قدمتها "ليندا كوللى" (١٩٩٢) والتى بنت رأيها فى أن الأمة البريطانية هى اختراع نجم عن تزاوج البروتستانتية والحروب والتوسع الاستعمارى متجاوزة فى ذلك العناصر التى دخلت فى تشكيلها سواء كانوا "الويلزيين" أو الإنجليز أو الأسكتلنديين دون أن يندمج هؤلاء أو ينصهروا فى بوتقة واحدة .

(*) إقليم إيطالى يقع شمال غرب إيطاليا ويتألف من تسع مقاطعات ، والكلمة تعنى "سفح الجبل" لغويا . وقد كانت "بييدمونتى" هى المنبع الذى انطلقت منه "حركة الاستقلال الإيطالية" **Risorgimento** فى سبيلها لتوحيد إيطاليا فى القرن التاسع عشر . (المترجمون)

(**) سياسى إيطالى ، شغل منصب رئيس وزراء "بييدمونتى" فى الفترة من ١٨٥٢ إلى ١٨٥٩ ومن ١٨٦٠ إلى ١٨٦١ . (المترجمون)

الإمبراطوريات الأوروبية الاستعمارية فى آسيا وأفريقيا ، ولم تنجح أىّ من الدول التى قامت على أنقاض الامبراطوريات المنهارة تقريبا فى تحقيق التناغم المنشود بين مصالح القوميات واهتمامات الدول ، اللهم باستثناء النمسا التى كانت تمثل قلب امبراطورية "هابسبرج" ؛ حيث كانت الدولة النمساوية تضم جماعة عرقية متماسكة مكونة من شعب يدين بالديانة الكاثوليكية الرومانية وينطق باللغة الألمانية . وتعد المجر من الدول التى يتسم سكانها بقدر كبير من التجانس ، إلا أن ثلث المنتمين للعرق المجرى مبعثرون فى أنحاء عدة فى أوروبا ويعيشون فيها باعتبارهم أقليات عرقية ؛ حيث يتواجدون فى رومانيا ومقاطعة "فويفودينا" Volvodina فى إقليم الصرب وسلوفاكيا التى انفصلت وكونت دولة مستقلة حتى يحافظ الشطر الآخر من الدولة السابقة ، وهو "تشيكيا" ، على تجانسه السكانى ، إلا أن "يوغسلافيا" (السابقة) تظل الحالة الأكثر التباسًا ؛ حيث جرت محاولات دءوبة لتفكيك عرى الدولة السابقة وسالت بحور الدم فى الحروب الانفصالية فى "سلوفينيا" و "كرواتيا" و "البوسنة" و "الهرسك" و "كوسوفو" والأقلية الألبانية و "مقدونيا" التى تعدّ عقدة العقد فى هذا المقام .

أما الاتحاد السوفييتى (سابقًا) فإن المشكلات العرقية تبدو جلية على نحو مؤلم ؛ فالأقليات العرقية الروسية الرئيسية متواجدة فى "أوكرانيا" وجمهوريات "البلطيق" و"كازاخستان" و"مولدوفا" ، بينما اندلعت صراعات عرقية شرسة فى "القوقاز" وبعض جمهوريات آسيا الوسطى ، هذا فى الوقت الذى توجد فيه أقليات عرقية كثيرة داخل حدود الدولة الروسية ، لعل أبرزها الأقلية التترية .

أما فى الشرق الأوسط ، فإن انهيار الدولة العثمانية أدى إلى ترك العراق المعروف بخصوبة أرضه الزراعية وثرواته الطبيعية منقسما على نفسه إلى عدة أقليات عرقية لغوية ودينية ، وجزء كبير من سكانه الأكراد يتواجد داخل تركيا نفسها ، كما يشهد السودان صراعا مزمنا بين الشمال المسلم والجنوب الذى لا يدين بالإسلام(*) ، وتعانى سوريا ولبنان من مشكلات طائفية مزمنة بين سكان كل من البلدين .

(*) توصل الطرفان الشمالى والجنوبى إلى معاهدة صلح وتوفيق أوضاع بمساعدة عدة دول عربية وأوروبية . (المترجمون)

لقد شهدت السنوات التى تلت الحرب العالمية الثانية استقلال عدد كبير من الدول التى رزحت ردحا طويلا من الزمن تحت نير الاستعمار الغربى ، سواء كان هولنديا أو بريطانيا أو فرنسيا أو برتغاليا أو بلجيكيا ، وقد ترتب على هذه العملية قيام دول تضم بين جنباتها عددا من الأقليات العرقية ذات المصالح المتناقضة لم يكن لها وجود قبل الاستعمار الأوروبى(*) ، فقد استوطنت أقلية هندية كبيرة العدد شرق أفريقيا ، حيث هاجرت تلك الأقلية من موطنها الأصلى فى ظل الحكم البريطانى للهند ولدول افريقية فى الوقت نفسه مما يسَّر عليها الانتقال والاستيطان فى أفريقيا ، وبدأوا يشكلون مع مرور الوقت أقلية لها مصالحها وتطلعاتها الخاصة بها ؛ إذ لم تنعم القوى الاستعمارية بالهدوء والدعة ، بل واجهت مقاومة شرسة من الجماعات التى تبنّت أفكاراً قومية مناوئة للوجود الاستعمارى ، إلا أن الاستقلال الذى نالته تلك الدول بالكفاح والدم لم يمثل نهاية المطاف لآلامها ، بل إن صراعات دامية قد نشبت بعيد الاستقلال بسبب ما يطلق عليه "كليفورد جيرتز" Clifford Geertz (1973) التباين العرقى واللغوى والدينى "فى شكله البدائى" .

وتمتعت الدول الاستعمارية الأوروبية بقدر كبير من التكامل والتماسك مقارنة بالممالك التى انتصرت عليها قبل أن تبسط سيطرتها الاستعمارية على البلاد التى احتلتها سواء كانت امبراطورية "المغول" Mughal فى الهند(**) أو السلاطين الذى حكموا شرق الإنديز . وعلى هذا ، واجهت معظم الدول الناشئة صراعات عرقية مريرة إبان النضال ضد الاستعمار أو بعد حصولها على الاستقلال مباشرة ، وقد أحرزت بعض القوى الانفصالية النجاح فى تحقيق الانفصال عن الدولة الأم كما هو الحال فى

(*) لعل أبرز مثال على ذلك دولتا بوروندى ورواندا والمشكلات العرقية بين "الهوتو" و"التوتسى" ، وحالة إقليم "بيافرا" فى نيجيريا ، ومثل حالة الهند وباكستان بعد حصول الهند على استقلالها عن بريطانيا ، والعديد من الأمثلة الأخرى سواء فى أفريقيا أو آسيا. (المترجمون)

(**) هى الفترة التى حكم فيها المغول المسلمين الهند (فيما يعرف بالعصر الإسلامى) فى الفترة من ١٥٢٦ إلى ١٨٥٧ . (المترجمون)

بنجلاديش التى استقلت عن باكستان(*) ، إلا أن الإخفاق صادف محاولات انفصالية أخرى لعل أشهرها إخفاق محاولة إقليم "بيافرا"(**) الانفصال عن نيجيريا وإقامة دولة مستقلة .

أما النمط الآخر لشكل الدولة فهو مختلف تمام الاختلاف ؛ حيث نشأت دول مستقلة فى العالم الجديد وأستراليا ونيوزلندا على أيدى المهاجرين الذين غادروا أوروبا متوجهين صوب تلك المناطق البكر ، واستقروا فيها وأسسوا مجتمعات وأقاموا دولا قدّر لها أن تستمر حتى اليوم ، إلا أن هذه الدول قامت على أشلاء السكان الأصليين وأنقاض الحضارات العريقة التى كان لها وجود قبل زحف المهاجرين الأوروبيين إليها ، فقد أعمل المستعمرون الأوروبيون فيهم القتل والإبادة ، كما فتكت بهم الأمراض والأوبئة التى حملها معهم الأوروبيون ، وربما كانت المكسيك وبيرو هما الاستثناء الوحيد ؛ حيث صمدت قطاعات كبيرة من السكان الأصليين وتعايشوا مع المستوطنين الجدد . لقد شهدت هذه الدول نمطين من التعايش مع السكان الأصليين : أحدهما شهدته المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية ؛ حيث مثّل الإسبان أغلبية فى هذه الدول ، أما النمط الآخر فتمثّل فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تحولت إلى "بوتقة انصهار" غلب عليها الطابع الأوروبى الذى وسم المهاجرين الجدد . وفى أى من الحالتين المذكورتين لم نلحظ مشكلة عرقية بارزة داخل الدولة ، وبالطبع هناك استثناء بارز يتمثل فى إقليم "كويبك" الفرنسى فى كندا .

وقد اختلفت المحصلة تماماً عما ذكرناه آنفا عندما احتل الأوروبيون أفريقيا ؛ فقد جلا الفرنسيون عن الجزائر بعد حروب طاحنة سقط فيها مئات الآلاف ، وتكرر الأمر نفسه عندما اضطر البريطانيون للجلاء عن كينيا ، ولكن الوضع لم يكن بنفس

(*) لعل محمد حسنين هيكل هو أبلغ من عبّر عن هذه الحالة فى كتابه المهم "أحاديث فى شرق آسيا". (المترجمون)

(**) إقليم يقع فى شرق نيجيريا أعلنته قبائل الإبّو Ibo people دولة انفصالية فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٠ . (المترجمون)

القدر من المرارة فى زيمبابوى . وعلى ذلك ، فإن المشكلات العرقية المحتملة فى هذه الحالات قد وجدت لها حلا فى جلاء المستوطنين الأوروبيين ، أما جنوب أفريقيا فقد كانت المشكلة أكثر تعقيدا ، حيث ظل ما يقرب من أربعة ملايين من أصول أوروبية يعيشون بين ظهرانى دولة تضم ما يزيد على ستة أضعاف هذا الرقم من المواطنين الأفارقة والمستوطنين ذوى الأصول الآسيوية .

إن القومية هى الأيديولوجيا التى تحرك كوامن شعب ما يستشعر هوية ثقافية واحدة ترتبط بمفهوم الأمة ، وهذا الشعور بوحدة الهوية الثقافية هو الذى يميزهم عن غيرهم من الجماعات العرقية الأخرى ويدعم صراعهم مع تلك الجماعات داخل دولة معينة أو فى دول أخرى ، ويعتقد الكثيرون بوجه عام أن صحوة ذلك الشعور بدأت فى فرنسا عند تفجّر الثورة الفرنسية ، ثم انتشر فى كل أصقاع أوروبا إبان الحروب الثورية والنابوليونية سواء كان لمحاكاة الدولة التى أرسته أو لمعارضتها ، وكما أكد "هويزنجا" Huiznga (1940) ، فإن تأجج المشاعر الوطنية والوعى القومى والهوية يمكن إرجاعها تاريخيا إلى العصور الوسطى والقديمة . على أية حال ، خضعت هذه المسائل لتآلف ضم الديانة المسيحية الكاثوليكية وأمراء الإقطاع والأباطرة ، إلا أن القوميات بمعناها الحديث لم تتحقق إلا بعد أن تحققت الوحدة الوطنية فى كل من بريطانيا وفرنسا ، وقد اتضحت هذه الحقيقة بجلاء فى الدراسات المسحية التى توفّر على إنجازها "مينوج" Minogue (1970) و "أولتر" Alter (1989) و "سميث" Smith (1979) ، إلا أن دراسة "سيتون – واطسون" Seton-Watson (1977) تعدّ الأبرز فى هذا المقام .

وعلى الرغم من طوفان الكتابات التى تتناول ظاهرة القومية ، فإن المجال يعانى من فقر شديد فى النظريات أو النماذج التحليلية المفسرة للظاهرة على أساس رؤية كلية (جشطالتية) Gestalt ، وهذا من دواعى سوء الطالع .

إلا أن نظرية "إرنست جلنر" Ernest Gellner (1983) تعدّ أكثر النظريات طموحًا ومدعاة لإعمال الفكر ؛ حيث صيغت تلك النظرية على ضوء التطور التاريخى للظاهرة ماضيا فى ذلك على الدرب التطورى نفسه الذى سار عليه "كومت" Comte و "مورجان" Morgan و "ماركس" Marx ؛ حيث يتطور النظام الاقتصادى فى المجتمع من مرحلة

القنص والتقاط الثمار ثم الزراعة وينتهي بالعصر الصناعي ؛ فالتخصص وتقسيم العمل يمكن أن يصلا إلى درجة عالية من التطور في المجتمعات الزراعية ، وبالذات في الامبراطوريات الشرقية التي اعتمدت على الزراعة كنمط إنتاجي أساسي وربما وحيد ، إلا أن الثقافة بمعنى وجود نظام رمزي متكامل قائم على لغة مكتوبة كانت مقصورة على كهنة المعابد وكبار الموظفين ، أما ثقافة الفلاحين الذين كانوا يمثلون العمود الفقري للنظام الإنتاجي القائم ، فقد اقتصرت على معرفتهم باللغات المحلية ونصوص العبادات والشعائر التي كانوا يقيمونها ، أما الصراع الذي شهده ذلك النمط الاجتماعي فقد اقتصر على حركات التمرد والعصيان التي ثارت بين الفلاحين ، أو تنازع النفوذ على إدارة الدولة بين قطاعات من الأرستقراطية أو كبار الموظفين ، إلا أن الثقافة العليا ظلت صامدة ومشتركة بين كافة الفئات المتناحرة ، وربما يكتسبها الغزاة كما هو الحال مع الغزاة "البربريين" الذين غزوا الصين من أمثال المغول والمانشو Manchu(*) .

واكتسب التخصص وتقسيم العمل الدقيق توجها جديداً في المجتمع "الصناعي" ، حيث يجب أن يتمتع كافة العمال بالمهارات والمرونة التي تمكنهم من الحراك رأسياً أو أفقيا من خلال نظام تعليمي متقدم ، بعكس الحال في المجتمع قبل الصناعي ؛ حيث كان العامل يتقن حرفة معينة ، ويتخصص فيها دون غيرها مدى الحياة في ظل نظام الطائفة الحرفية المغلقة ، أو الفلاح في المجتمعات الزراعية الذي لا بد له أن يتحرك في مناطق عديدة وأن يكون متعدد المهارات على أساس من التعليم العام الجيد . ويتطلب التكامل الاقتصادي الحديث القائم على اقتصاديات السوق منظومة متكاملة من إرسال "رسائل" معقدة واستقبالها من خلال وسيط مشترك ، وعلى ذلك كان لزاماً على المجتمعات تطوير نظام لمفردات لغوية موحدة لتيسير عملية البث الكفء للمواد المطبوعة لجمهور عريض من المستفيدين ، وترتب على هذا اتساع أفق أفراد المجتمع وبزوغ ثقافة شاملة تظلل

(*) جماعة أصولها من "منشوريا" غزوا الصين في القرن السابع عشر الميلادي ، وأسسوا إمبراطورية قوية ذات نفوذ استمرت حتى بدايات القرن العشرين . (المترجمون)

كل أفراد المجتمع بدلاً من الثقافات المحلية الفرعية ، كما يتطلب التغير التكنولوجى المتسارع الخطى نظاماً تعليمياً راقياً ليواكب هذه التطورات ، وألا يكون مقتصراً على فئة اجتماعية دون أخرى .

وعندما تحدث هذه التغيرات فى ظل مجتمع متجانس ثقافيًا ذى لغة مشتركة ، ويشترك أيضًا فى إرث تاريخى واحد ، تسير كل الأمور عندها على خير ما يرام ، ويتمكن المجتمع من إحراز التقدم المنشود وبأسلوب سلمى . وعلى عكس ما يذهب إليه "ماركس" ، فإن الفوارق الطبقية القائمة على أساس الدخل وملكية أدوات الإنتاج لا تؤدى إلى اندلاع الثورات ، ولكنها تعالج عن طريق المنافسة فى ظل نظام الاقتصاد الحر القائم على أساس الجدارة والإنجاز ؛ حقًا إن المزايا والعائدات لا توزع بين الجميع بالتساوى ، إلا أنهم جميعًا يتمتعون بفرص متكافئة للوصول إليها والتنافس على الحصول عليها .

وعلى أية حال ، لنفترض على سبيل المثال أن هناك ثقافتين وليست ثقافة واحدة فى المجتمع بالمعنى الذى ذهب إليه "جلنر" بدلاً عن المعنى الذى قصده "سى.بى. سنو" C. P. Snow ، ودعنا نفترض – علاوة على ما مضى ذكره – أن إحدى هاتين الثقافتين سواء كانت ثقافة "هابسبرج" أو "العثمانيين" تنعم باحتكار كامل للوظائف العامة والتعليم الراقى باستخدام لغات لا يتقنها "التشيك" فى حالة "هابسبرج" أو "الصرب" فى ظل الحكم العثمانى ، فعلى الرغم من الإسهام الفاعل فى النمو الاقتصادى فى كلتا الحالتين من قبل الشعوب المغلوبة على أمرها (الصرب فى الحالة العثمانية ، والتشيك فى ظل مملكة هابسبرج) فإن قدرهما كان الحرمان من شغل الوظائف المهمة والالتحاق بالتعليم العام فى ظل حكم هاتين القوتين الاستعماريتين .

ويرى "جلنر" أن هذا الموقف تصاعد إلى درجة أن قومية "هابسبرج" أضحت قوة كامنة "بخيرها وشرها" فى شرق أوروبا ووسطها والبلقان على مدى القرن ونصف الماضيين وعادت لتستعر اليوم من جديد بعد الحقبة الشيوعية ، أو كما يرى "ميشا جلينى" Misha Glenny (1990) أن التاريخ يُعيد سيرته الأولى . وعلى ضوء النموذج المبسط

(لثنائية الثقافة) الذى طرحه "جلنر" ليرسم من خلاله أنماط القوميات ، فإن الحل يكمن فى قيام الأمة المغلوبة على أمرها بالتخلص من نير القوة الاستعمارية ، وطردها بالقوة خارج الوطن بالحرب أو الثورة ، أو الاستسلام الطوعى من قبل السلطات الحاكمة .

أما النمط الرئيسى الآخر من أنماط القومية لدى "جلنر" فإنه يتمثل فيما يسميه "القومية الليبرالية الغربية" (أو ما يطلق عليه بالإيطالية **Risorgimento** أو النهضة الأوروبية)(*) الذى تحقق بفضل جهود "ماتزينى" **Mazzini** و "كافور" **Cavour** و "فيكتور إيمانويل" **Victor Emmanuel** فى توحيد إيطاليا . وعلى ضوء الفئات النظرية المحكمة التى طرحها "جلنر" على نحو شديد التركيز ، فإن الفارق بين حالة "هابسبرج" والحالة الإيطالية يتمثل فى حقيقة أن المحكومين حرموا من اعتلاء المناصب السياسية المهمة وحسب ، إلا أنهم تمتعوا فى الحقوق المتعلقة بالتعليم والثقافة العامة ، وبقول آخر فإن "هابسبرج" لم تسمح للجماعات التى خضعت لهم بتطوير ثقافاتهم ما داموا مستمرين فى الخضوع لهم ، على حين قامت الجماعات القومية المحكومة فى ظل الوحدة الإيطالية بتطوير درجة عالية من التعليم والثقافة وشكلوا كيانا ثقافيا متميزا ، ويتوافق هذا التمييز بين حالتى "هابسبرج" والوحدة الإيطالية إلى حد ما مع الثنائية التى طرحها "بلاميناتز" **Plamenatz (1976)** وميّز فيها بين أشكال القومية "الغربية" و "الشرقية" .

ونأتى من ثم إلى قادة حركات التحرر القومى الذين حملوا رؤوسهم على أكفهم وقدموا تضحيات هائلة كقرابين على مذبح الحرية والاستقلال ، وكانت نواياهم خالصة وتصرفاتهم فوق مستوى الشبهات ، ثم تحولوا بمجرد اعتلائهم سدة الحكم ، حيث قلبوا ظهر المجن لرفاق مسيرة النضال العسيرة وتخلوا عن حياة التقشف ، وتكالب عليهم طلاب المصالح دون وجه حق ، وأحاطوا أنفسهم بحاشية السوء ، وعاشوا حياة البذخ والترف . وهكذا ، فإن المناصب التى كانت مقصورة فى الماضى على المحتلين صارت الآن فى أيدى أبناء الوطن ، وتفتحت الأبواب على مصراعيها أمام أنشطة جديدة

(*) حركة التوحيد السياسى فى إيطاليا التى بدأت حوالى عام ١٧٥٠ ، ووصلت إلى ذروتها عند دخول القوات الإيطالية روما عام ١٨٧٠ . (المترجمون)

تسهم في بناء الدولة الوليدة ، وتجنى الصفوة المثقفة القسط الأكبر من المزايا التى تتحقق فى الدولة الجديدة ، فالنضال وقوده الكادحون ، أما ثماره فإنها تصب فى أيدى المثقفين . وفى هذا المجال يعبر "بريتون" Albert Breton (1964) بأسلوب ساخر عن كيفية انتقال وظائف أبناء الطبقة الوسطى فى القطاع الأعم من الكنديين الإنجليز إلى الكنديين الفرنسيين باعتبار ذلك أبرز نتائج النضال القومى الساعى لإقامة دولة مستقلة فى إقليم "كويبك" فى نموذجه النظرى حول "اقتصاديات القومية" economics of nationalism ، كما يمعن "جلنر" فى السخرية عندما نسج حكاية من خياله عن كيفية انفصال دولة ذات قومية متميزة أسماها "روريتانيا" Roritania عن امبراطورية تدعى "جنون العظمة" Megalonania (p61) ، وترد فى تلك الحكاية الساخرة دلائل واضحة عن الآثار المدمرة للتوسع الكبير فى برامج التشغيل فى القطاع العام على اقتصاديات دول العالم الثالث .

إلا أن هناك جانباً مهماً من نظرية "جلنر" لم يلتفت إليه الكثيرون على نحو مثير للدهشة ، ويتمثل فى إخفاق نظريته فى التنبؤ بأية محصلة قومية بالنسبة للأمم المستقرة مثل بريطانيا وفرنسا واليابان ، ويعود هذا إلى أنه على المدى الزمنى الطويل تمكنت قوى التطور الداخلى من صهر هوية ثقافية متجانسة نسبياً بالمعنى الذى ذهب إليه "جلنر" ، وعليه فإنه لا يعترف بشىء يمكن تسميته بقومية الدولة الصناعية العريقة . من ثم ، فإن القومية تفهم حصرياً على أنها "أيديولوجية التصنيع المؤجل" ideology of delayed industrialization بالمفهوم الذى طرحه "ألكسندر جيرشنكرون" Alexander Gerschenkron (1962) المرتبط بالحركة المناوئة لوجود صفوة أجنبية حاكمة .

وهنا يبدو السؤال فى محله : هل حقا لا توجد قومية فرنسية أو بريطانية أو أوروبية ؟ بالنسبة لفرنسا ، فإن الفرنسيين عادة ما ينظر إليهم باعتبارهم مخترعى قوميتهم إبان الثورة الفرنسية وتصديرهم لها على رؤوس حراب جيوشهم إلى باقى أوروبا ، أما القومية اليابانية فإنها مسألة "لا تتناطح فيها عنزتان" خاصة بالنسبة لأولئك الذين قدر لهم أن يخوضوا غمار معارك الحرب العالمية الثانية أو يراقبوها عن كثب فى

الشرق الأقصى ، أما بالنسبة لبريطانيا فالسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو : هل حققت بريطانيا توسعها لامبراطورية فى "نوبة غيبوبة عقلية" كما يلمح "جلنر" (p. 42)؟ وهل تحقق تعميمه للفكرة لتشمل أوروبا بأكملها ؟[٣]

ويبدو لى أن هناك خطأ فادحا يشوب النموذج النظرى الذى تبناه "جلنر" وشاركه فيه غيره ممن تبنوا المنهج التطورى الذى شاع فى القرن التاسع عشر ؛ حيث كان ينظر للوحدات الاجتماعية سواء كانت مجتمعات أو دولاً أو أممًا من منطلق تاريخى ، وأن قطار التقدم ينطلق من محطة إلى أخرى وإحراز تقدم رأسى مع كل مرحلة من مراحل رحلة التاريخ . وباستثناء الانتشار المتصاعد للتكنولوجيا الصناعية ، فإن هذا النموذج التطورى أغفل ذكر أى تفاعل ، صراعًا كان أم تعاونًا بين تلك الوحدات الاجتماعية ، وبينما لا أتفق مع الكثير من آراء "إيمانويل والرشتاين" Immanuel Wallerstein (1974) فإنى أشاطره إصراره على ضرورة دراسة الأمم فى تفاعلها معا فى سياق النظام الدولى بهدف الوصول إلى فهم متبصر للعالم الحديث ، والرأى أن القومية تنبثق من خلال عملية تكامل وتوحيد داخلى لكل العناصر السياسية والاجتماعية والثقافية مثل اللغة والدين فى دول عريقة مثل فرنسا وأسبانيا وانجلترا مجتمعة ، مع التنافس القومى على التجارة والمستعمرات التى دشنتها الرحلات الاستكشافية التى قام بها بحارة من تلك الدول الثلاث إلى أفريقيا وآسيا والعالم الجديد . بقول آخر ، فإنى أعود بتاريخ نشوء القومية إلى عصر المنافسة التجارية mercantilism وليس إلى عصر انتشار الثورة الصناعية فى جنوب أوروبا ووسطها ، مما يعنى أن الظاهرة تعود إلى مائتى عام سابقة على الثورة الصناعية[٤] .

عرّف "شومبيتر" Schumpeter (1951, p211) القومية بأنها عبارة عن "الوعى الراسخ بالطابع القومى مصحوبًا بشعور جارف بالتفوق حيال القوميات الأخرى ، وقد نشأ

(٣) يمثل كتاب "ليندا كولى" المشار إليه آنفا دحضا قويا لهذا الرأى بالنسبة لبريطانيا .

(٤) انظر أعمال "كولى" Colley مرة أخرى ، وللمزيد عن جذور القومية الإنجليزية فى عصر الملكة إليزابث الأولى انظر الدراسة الجديدة التى قام بها "هلجرسون" Helgerson (1992) .

هذا المصطلح فى كنف نظم الحكم الاستبدادى" . لقد اشتبكت الدول المتنافسة فى غرب أوروبا ومنذ وقت مبكر فى "صراعات مزدوجة" أحدها كان الرغبة فى توسيع حدودها على حساب بعضها البعض داخل القارة ، أما الآخر فقد تمثَّل فى الحروب الطاحنة التى دارت بينها خارج القارة للسيطرة على المستعمرات بهدف نهب ثرواتها . ابتدعت إذن كل دولة مجموعة من الأساطير والخرافات حول الهوية القومية لكسب تأييد شعوبها والأمم الأخرى المؤيدة لها فى إنجاز ما كانت ترمى إليه ، وركز جلّ تلك الأنشطة والمعتقدات على تمجيد الملوك وبالذات الملكة إليزابيث الأولى فى إنجلترا والملك لويس السادس عشر فى فرنسا ؛ حيث كان تمجيد الأمة فى أى من الدولتين غير منفصل عن الحاكم . وقد جادل الكثيرون فى أن عنصر المنافسة الذى شهدته الدول الصناعية فى أوروبا فى المراحل المبكرة من التاريخ الحديث يمكن أن يفسر "نشأة الغرب" مقارنة بالحضارات والامبراطوريات ذات الطابع الزراعى فى الشرق(٥) ، أما فى شرق أوروبا وشمالها فإنه يحتمل الربط بين نشأة الوعى القومى فى بولندا والدانمارك والسويد وروسيا بالصراع على السيطرة على التجارة فى منطقة البلطيق ، ومرة أخرى يؤثر وجود ملوك عظام مثل "جوستاف أدولف" Gustavus Adolphus و "بيتر الأعظم" Peter the Great على تشكيل الهوية القومية فى دولهم(٦) .

إن العنصر الذى أطلق عليه "جورج أورويل" George Orwell (1945, p 412) المنافسة على اكتساب الهيبة" باعتبار ذلك يشكل جزءا لا يتجزأ من الفكرة القومية ، قد لعب دورًا أساسيًا فى الاندفاع نحو توحيد ألمانيا فى القرن التاسع عشر على يد "بسمارك" ، وإذا ما اتفقنا مع التفسير الذى طرحه "جلنر" فإنه يبدو من غير الضرورى قيام وحدة ألمانية من الأساس ، فحقًا كانت ألمانيا مقسمة إلى تسع وثلاثين ولاية تشكل فيما بينها الاتحاد الألمانى وذلك طبقًا للمرسوم الذى أصدره برلمان فيينا عام ١٨١٥ ،

---

(٥) انظر "فيندلى" Findlay (1992) لإلقاء نظرة عامة موجزة عن هذه الموضوعات بالإضافة إلى بعض المراجع .

(٦) انظر "كيربى" Kirby (1990) .

إلا أن كل تلك الولايات كانت تخضع لسيطرة حاكم ألمانى ، ومن ثم فإن حركة التوحيد لم تكن بهدف التخلص من حكم أجنبى بقدر ما كانت تهدف لتحقيق وحدة الأمة كهدف فى حد ذاته . إن ما أثار قلق القوميين الألمان تمثل فى انقسام الأمة الألمانية إلى ذلك العدد الكبير من الولايات ، ومن ثم كانت فى موقف أقل قوة وهيبة من منافسيها الأوروبيين سواء كانوا الفرنسيين فى الشرق أو الروس فى الغرب ، وقد تبدى العنصر التنافسى نفسه فى إيطاليا كذلك ، على الرغم من وجود بعض الجيوب التى خضعت لسيطرة قوة أجنبية غربية فى البلاد .

يمكن تقسيم المشكلات التى تواجه القومية فى عصرنا الحاضر إلى ثلاث فئات عريضة :

١ - الحركات الداعية للاستقلال القومى للجماعات المتميزة عرقيًا أو ثقافيًا فى المجتمعات المتقدمة صناعيًا ، مثلما الحال فى إقليم "كويبك" فى كندا ، والباسكيين والكتالونيين فى إسبانيا ، وأيرلندا الشمالية واسكتلندا وويلز بالنسبة لبريطانيا .

٢ - تفتت الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا إلى جمهوريات تقوم على أساس التمايز العرقى والهوية الثقافية .

٣ - تفجر الصراعات والتوترات العرقية فى الدول النامية ، كما يتمثل فى حالات كثيرة لعل أبرزها الصراع الدامى بين التاميل الهندوكيين والسنهاليين البوذيين فى سريلانكا .

سنكرّس بقية هذه الدراسة لتمحيص هذه المشكلات على ضوء النماذج النظرية التى ذكرناها آنفا .

وتثير المجموعة الأولى من القضايا تساؤلات حول سبب ظهور هذه الصراعات القومية فى الأساس ؛ فالدول المتقدمة صناعيًا والتى تنعم بالحداثة والازدهار الاقتصادى (ربما باستثناء إسبانيا) كان ينبغى أن تكون قادرة على دمج كافة المجتمعات العرقية فى نسيج واحد يتمتع بوعى قومى متجانس ، ومن الطبيعى أن تشغل الهموم الإقليمية الأذهان ، إلا أن أسباب العجز عن تسوية هذه المسائل الإقليمية فى جسد واحد حتى لو تطلب الأمر ضمها فى إطار فيدرالى تظل مسألة غير مفهومة .

ويرى "جلنر" أن المسألة لا تتعلق بتحقيق مستوى اقتصادى مزدهر ومستوى معيشى مرتفع ، بل تكمن فيما إذا كان هذا النمو الاقتصادى متوازنًا أم لا ، فعلى نحو دائم لم تتوصل الجماعات التى لم تحظ بقدر من الثروة فى كندا على سبيل المثال إلى نقط ارتكاز لسخطهم يلتفون حولها إذا كانوا يشاطرون غالبية أبناء جلدتهم اللغة والدين وما إلى ذلك من عتاد ثقافى ، وعمومًا إذا ما وجدت مجموعة كبيرة متجانسة عرقيا أو موحّدة ثقافيا يتكلمون الفرنسية من أتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تسكن بقعة جغرافية محدودة ، ولتكن "كويبك" مثلاً ، سيعانى أبناؤها الغبن والتفرقة فى المعاملة قياسًا بالجماعات الأخرى عندما يكون لدينا إنذار مبكر لحالة متفجرة من الشعور القومى الجارف تبعا لنظرية "جلنر" ، وسيستطيع المثقفون الذين يقودون حركة التحرير أن يفيدوا مجتمعهم كما ظهر فى نموذج "بريتون" الذى أشرنا إليه سلفًا ، والذى يتوافق تمامًا مع الطرح الأعم الذى يقدمه "جلنر" .

أما الأمر الذى تلفه الشكوك ، فهو زعم "جلنر" (1979, p. 275) بأن نموذجه يمكن أن يستخدم لتفسير الزخم القومى فى أيرلندا الشمالية ، وإذا كان من الصواب القول بأن "الأيرلنديين الكاثوليك" يمكن اعتبارهم جماعة قليلة الثراء ، فإنه من غير المقبول عقلاً اللجوء لهذا العامل كتفسير لحالة المرارة والعنف الدموى البالغ حتى الشطط لحركتهم القومية ، فاعتلاء الأيرلنديين للمناصب الرفيعة أو التطلع للمستقبل المزدهر لن يطفئ غلة التاريخ الدامى الموغل فى القدم بين الأيرلنديين والدولة البريطانية ، الذى لا يرى الأيرلنديون سبيلاً لانتهائه سوى أن يحمل الاستعمار البريطانى عصاه على ظهره ويرحل ، وينال الأيرلنديون استقلالهم التام من المتبوع البريطانى .

وعلى العموم ، يقر "جلنر" (1979, p.276) صراحة أن نظريته لا تصلح لتفسير الظاهرة القومية لدى الاسكتلنديين ؛ حيث لا يمكن لأحد أن يتحجج بأن سكان اسكتلندا يعيشون فى مستوى اجتماعى أقل من باقى سكان بريطانيا ، ومن ثم فإن سؤالاً يثور هنا حول عوامل تأجج الروح القومية فى اسكتلندا ؛ ففى الوقت الذى تتوافر فيه أمثلة كثيرة على القمع الدموى الذى مارسته إنجلترا على الشعب الاسكتلندى نذكر منها

على سبيل المثال مذبحة "جلينكو" Glencoe massacre(*) فى الماضى البعيد . غير أن تاريخ القومية الاسكتلندية لا يتشابه مع القومية الأيرلندية من حيث الجذور أو النتائج ؛ حيث سادت علاقات الوئام بين إنجلترا واسكتلندا إثر ثورة اليعقوبيين عام ١٧٤٥ ، فقد ساهم الاسكتلنديون بقسط وفير فى التقدم الذى أحرزته بريطانيا عبر تاريخها الطويل قبيل تفجر النوازع القومية فى الماضى القريب(٧) .

إن القومية تبدو كما لو كانت سلعة استهلاكية جماهيرية فى حالة اسكتلندا أو الباسك وكاتالونيا فى إسبانيا ، بمعنى أن الجماعة العرقية المعنية تتعامل مع القومية باعتبارها آلية للتغلب على التجانس العقيم للثقافة المعاصرة ؛ ففى الحالات الثلاث السابق ذكرها هناك لغة مشتركة يتحدثها الجميع بطلاقة ، ومن ثم فإن الرغبة فى إحياء ثقافة قديمة مرتبطة بإحياء القومية revival of Gaelic(**) لا تمتّ بصلة للإنجاز الاقتصادى بل بطبيعة السلع الترفية التى تتوق الجماعة العرقية لاستهلاكها . إن التركيز هنا لا يتعلق بالقومية باعتبارها عقلنة لسياسة حصول أفراد الجماعة العرقية على وظائف تخص الطبقة الوسطى كما هو الحال فى النموذج النظرى الذى قدمه "بريتون" ، بل على العكس من ذلك فإن التركيز فى الحالات المذكورة يتمحور حول تجليات الهوية الثقافية للجماعة العرقية مثل الطابع المعمارى والآثار والآداب والأزياء والموسيقى وما إلى ذلك من مظاهر وتجليات ، وترتعد فرائص الجماعة العرقية خوفا من اندثارها أو إهمالها فى ظل الترتيبات السياسية القائمة(٨) .

(*) واقعة تاريخية مشهورة فى التاريخ الاسكتلندى وقعت فى ١٣ فبراير ١٦٩٢ ذات علاقة بالصراعات الداخلية بين اسكتلندا والحكم الملكى الإنجليزى . (المترجمون)

(٧) خاصة فيما يتعلق بالجيش والامبراطورية كما ذكر "كولى" Colley .

(**) يختص تعبير Gaelic فى الأساس بإحياء الثقافة الأيرلندية إبان نمو التيار القومى الأيرلندى فى أوائل القرن التاسع عشر ، ولم تنتشر تلك الحركة الإحيائية ولم يكن لها تأثير يذكر بسبب أن القومية السياسية والحاجة الاقتصادية طغت على أصوات القومية الثقافية . ولعل الكاتب اقتبس ذلك التعبير لتوضيح الفكرة التى يطرحها . (المترجمون)

(٨) يناقش "كولى" فكرة أن الهوية "البريطانية" الموحدة لم تعد مؤشراً لمهمتها الوظيفية مع توقف الحرب وانهيار الإمبراطورية ، وبالتالى فتحت الباب لتأكيد وجود الهوية الاسكتلندية والهوية الويلزية مرة أخرى .

إن هذه المشاعر فى حد ذاتها لا تخلق الظروف المواتية للاندفاع نحو دولة انفصالية ما لم تساندها خبرات تاريخية مريرة من القمع والاضطهاد مثل الحال فى أيرلندا وكويبك ، أما الذى يغذى هذه المشاعر ويؤججها فهو موقف الجماعة العرقية حيال الاقتصاد القومى ، وما إذا كانت هذه الجماعة تتمتع بموقف اقتصادى قوى أو أنها تعتمد على ما يخصص لها من ميزانية الدولة الاتحادية ، ففى حالة كويبك مثلا نجد أن الإقليم يعتمد تماماً فى موارده على الميزانية الاتحادية مما يتيح للحكومة الاتحادية موقفاً تفاوضياً قوياً للحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد ، أما فى حالة اسكتلندا فإن نفط بحر الشمال قد لعب دوراً بالغ الأهمية فى تعزيز موقفها إزاء الحكومة البريطانية ، وعندما أوقفت الحكومة الإيطالية ضخ موارد للأقاليم الأخرى كما فى حالة "رابطة لومبارد" Lombard League(*) فى شمال إيطاليا ، فإن هذا الأمر كان يمثل مؤشراً جلياً على تآكل الشعور بالهوية القومية ، ثم هناك عنصر آخر يتمثل فى وجود عنصر الانتهازيين free-rider فى كثير من الحركات الانفصالية ، حيث تعلم هذه الفئة من البشر على وجه اليقين أنه لا يمكن استبعادهم من أية مزايا سوف تتحقق فى حالة نجاح الانفصال عن الدولة الأم .

عندما ورث البلاشفة الامبراطورية الروسية ، واجهتهم مشكلة حادة تمثلت فى كيفية الحفاظ على الزخم الثورى فى ظل مجتمع متعدد العرقيات كان يستحيل الحفاظ عليه دون اللجوء لاستخدام القوة ، وكان الثوار على أهبة الاستعداد لاتباع الأسلوب القسرى نفسه الذى انتهجه القياصرة فى التعامل مع الأقليات العرقية ، إلا أن التزامهم المعلن بمبدأ منح الاستقلال الذاتى لكل الشعوب ألزمهم باتباع سياسة مهادنة تتسق – ولو ظاهرياً – بما سبق أن ألزموا أنفسهم به ، ومن ثم تبنت نظاماً فيدرالياً تتوزع فيه الجماعات العرقية على الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد السوفييتى ، بحيث يجتمع شمل كل جماعة عرقية فى دولة بعينها دون تداخل مع الجماعات العرقية الأخرى . وهكذا ، بدا للوهلة الأولى أن الاتحاد مكون من عدة قوميات تسهم بشكل

(*) رابطة إيطالية قاومت محاولات الأباطرة الرومان فى قمع الحريات فى "لومباردى" بشمال إيطاليا ، وذلك أثناء القرنين الثانى عشر والثالث عشر ، وانتهت هذه الرابطة من الوجود بعد وفاة "فريدريك الثانى" عام ١٢٥٠ . (المترجمون)

ديموقراطى أصيل فى حكم البلاد ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن ما ذكرناه لم يكن سوى واجهة تخفى وراءها نظاماً محكما لحكم استعمارى باطش تهيمن عليه إدارة مركزية قوية تتمثل فى الحزب الشيوعى السوفيتى ؛ حيث يقوم الحزب الشيوعى بتعيين عملاء له من أبناء العرقيات فى الجمهوريات التى ينتمون إليها بحيث يدينون بالولاء المطلق للحزب ، ويعملون على تنفيذ أوامره بحذافيرها . وتناقض هذه السياسة فى تعيين أبناء البلاد الممارسات الشائعة فى الامبراطوريات الاستعمارية السابقة ؛ حيث كان يتم اللجوء لأشخاص من خارج الإقليم المعنى لتسيير الأمور فيه ، وطالما كان هؤلاء المسئولون الذين يديرون شؤون الأقاليم عملاء للنظام السوفيتى ويفتقرون لأية قاعدة شرعية على المستوى المحلى ، ونظرا لسيطرة الحزب على تخطيط التعليم بمراحله المختلفة ، فإن هذا يضمن قولبة أفكار شريحة المثقفين بحيث يتم دمجهم فى النظام ، طالما أن الحزب هو الجهة الوحيدة المخولة بتخصيص الوظائف ذات العائد المجزى فى طول البلاد وعرضها ، بل إن عضوية الحزب تمثل - فى كثير من الأحيان - السبيل الوحيد لاعتلاء وظيفة أيًا كان مستوى هذه الوظيفة(*) ، وكان البطش جزاءً وفاقًا لأية محاولة عرقية للانفصال عن الدولة الأم .

وهكذا كانت السياسة القومية السوفيتية تعمل على جبهتين : أولاهما تتمثل فى الحرص على تنفيذ خطط التنمية المركزية على المستوى الإقليمى ، أما الثانية فهى الحرص على الحكم الصارم ووأد أية محاولة للانفصال من جانب الجماعات القومية المحلية فى مهدها ، كما كانت تنقلات المواطنين من جمهورية لأخرى تخضع لإجراءات صارمة ، وتتم بموجب جوازات (تصاريح) سفر تسمح لحامليها بالسفر من جمهورية لأخرى داخل الدولة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة . وقد أحرزت هذه السياسات نجاحًا باهرًا إبان مراحل التوسع الأولى عندما تحققت معدلات نمو عظيمة على الرغم من الفاقد فى المواد الخام والتسيب الإدارى نتيجة افتتاح مشروعات كبيرة تطلبت

(*) يتكرر هذا النمط فى كثير من بلدان العالم الثالث التى يتحكم فيها حزب واحد ، ونخص بالذكر هنا حالة حزب البعث بجناحيه القومى (سوريا) والقطرى (العراق) إبان حكم صدام حسين . (المترجمون)

عمالة كثيفة كانت تحصل على مرتبات هزيلة ، أو تعمل دون أجر على الإطلاق بما يشبه نظام السخرة ، ومع تراجع معدلات النمو الاقتصادى لم يتمكن النظام من البقاء على قيد الحياة دون تحريك الاستثمارات والعائدات من الأقاليم الأغنى إلى تلك التى تعانى مشكلات اقتصادية ملحة .

وهكذا ، فإنه على الرغم من التنبؤات التى عبرت عنها الماركسية وشاركتها فى ذلك المذاهب التنويرية الأخرى بما فيها الليبرالية ، بأن العرقيات سوف تذوب مع عملية التطور والنمو ووجود مشروع قومى عام يربط جميع العرقيات بأهدافه ، فإن الاتحاد السوفيتى حرص على تكريس القومية باعتبارها عنصراً من عناصر تنظيم المجتمع السوفيتى ، ومع انهيار النظام السوفييتى بدأت كل جمهورية تلتفت لشؤونها الخاصة وتبذل قصارى جهدها لتحسين معيشة أبنائها . ونظراً لأن الصفوة الحاكمة فى تلك الجمهوريات تنتمى للأغلبية العرقية فيها ، فإن الدهشة لم تصب أحداً عندما بدأ هؤلاء الحكام فى ممارسة التمييز لصالح أبناء جلدتهم فى الوظائف والمخصصات ضد أبناء الأقليات المحلية الأخرى ، مثلما حدث مع الأوزبكيين ضد الأتراك المشكاتيين ، والجورجيين ضد أبناء أوسيتيا ، كما تفجرت الصراعات بين الجمهوريات المتجاورة حول أقاليم متنازع عليها مثلما الحال بين جمهوريتى أرمينيا وأذربيجان لضم إقليم "ناجورنو - كاراباخ" ، وصراع جمهوريات آسيا الوسطى على مصادر المياه والمراعى .

فى هذا السياق ، أوضح "فيكتور زاسلافسكى" Victor Zaslavsky (1992) أن الأقليات العرقية تحولت إلى أحزاب سياسية مع انهيار الدولة المركزية وعدم وجود مؤسسات المجتمع المدنى التى كان يمكن أن تؤدى دوراً مهمًا فى إزالة وطأة آثار ذلك الزلزال الاجتماعى والسياسى الذى أصاب الاتحاد السوفيتى ، إلا أن هذه التعبئة العرقية لم تجد لها مكانًا فى جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى ؛ حيث لم تظهر أية مطالبات بالانفصال والاستقلال نظراً لما تعانى منه هذه الجمهوريات من أوضاع اقتصادية سيئة ، حيث كانت تعتمد اعتماداً كليًا على الدعم السوفيتى لمواردها الاقتصادية المتواضعة ، بينما عمدت دول البلطيق وأوكرانيا إلى المسارعة بإعلان استقلالها نظراً لما تتمتع به من ثروات كانت موقع استغلال من جانب السلطة المركزية فى عزّ سطوتها وجبروتها ؛

حيث كانت تستولى على فائض إنتاج هذه الدول فى سد احتياجات الدول الأفقر فى الاتحاد السابق . وقد شبّه "زاسلافسكى"(p. 114) الاتحاد السوفيتى السابق بأنه اتحاد يضم بين جنباته دولا شديدة التباين ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا ، كالتباين القائم بين النرويج وباكستان (وحقيقة الأمر أن هذه الصورة برمتها غير منصفة بالنسبة لكل من النرويج وباكستان) ، وكان الأمر يستلزم قبضة حديدية للسيطرة على ذلك الخليط المتنافر من الجمهوريات حتى يكتب للدولة المركزية البقاء .

وقد أدى مسلك الدمار والتعصب الشديد الذى وسم الصراعات العرقية التى تفجرت فى الجمهوريات الشرقية والجنوبية فى الاتحاد السوفيتى السابق إلى تكريس الصور السلبية للقوة باعتبارها قوة همجية مدمرة لدى المراقبين الغربيين والحكومات الغربية ؛ فقد احتقر شخصان من ورثة التنوير يقفان على طرفى نقيض السياسات العرقية وعبّرا عن ازدرائهما لها ، أحدهما "إريك هوبسباوم" Eric Hobsbawm (1990) والآخر "جورج بوش" George Bush ؛ حيث استنكر كلاهما ما كان "بوش" قد وصفه فى خطاب ألقاه فى كييف "بالقومية الانتحارية" suicidal nationalism فى إشارة صريحة للتعصب القومى .

يرى "زاسلافسكى" ومعه مفكرون كثيرون آخرون أن التوجه السلبى نحو القومية الذى تتبناه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن تبريره بالنسبة للقوميات ذات الجذور الغربية أو الأوروبية مثل شعوب البلطيق وأوكرانيا ، وكذلك سلوفينيا وكرواتيا فى يوغوسلافيا السابقة ؛ حيث حققت تلك الدول معدلات نمو اقتصادية عالية مقارنة بالجمهوريات الأخرى ، وأيضًا لانتماءاتها الدينية لمذاهب الرومان الكاثوليك واللوثرية وغيرها من المذاهب الدينية ، فى حين أن ذلك التوجه السلبى له مبرراته بالنسبة للقوقاز وآسيا الوسطى . يدافع الفيلسوف السلوفينى "توماز موستانك" Tomaz Mostank (1992) بلباقة عن حق المجموعات العرقية فى قيام دول خاصة بها على أساس مبدأ الدولة – الأمة Nation- State ، ويلجا لنفس الحجج التى ساقها مفكرو القرن التاسع بحرارة للدفاع عن حق اليونانيين والإيطاليين وغيرهم من القوميات الأخرى على شاكلتهم نفسها فى إنشاء دول خاصة بهم . ويستطرد "موستناك" فى الرأى ؛ حيث يتصور أن مماطلة

الغرب فى الاعتراف بحق كرواتيا وسلوفينيا فى تقرير مصيرهما وإنشاء دولة مستقلة خاصة ، أدت هذه المماطلة إلى تشجيع "سلوبودان ميلوسيفتش" والصرب إلى اقتراف مجازر الاستئصال العرقى ، ومن ثم صارت "القبلية البلقانية" Balkan tribalism صيغة محققة لذاتها .

إن التساؤلات التى طرحها "موستناك" تعتبر جدالية وشائكة ؛ فالمسألة المتعلقة مثلا بالاعتراف بحق كرواتيا والصرب فى الاستقلال : فربما كان التبكير بالاعتراف باستقلالهما هو الذى أدى إلى المجازر المروعة التى استهدفت الاستئصال العرقى فى البوسنة(٩)، كما تثور أسئلة مشروعة لدى المراقبين حول مدى تقيد القيادات الجديدة فى تلك الدول – وهى قيادات كانت شيوعية فى معظم الأحوال – بالديمقراطية فى الجمهوريات الجديدة ، علاوة على كيفية تعامل هذه القيادات مع الأقليات العرقية فى البلاد . وتمثل الأقليات العرقية الروسية كبيرة الحجم مشكلة مزمنة فى أوكرانيا ودول البلطيق ، كما أن محاولات "ميلوسيفتش" المتكررة لضم البوسنة يمكن أن تمثل نموذجًا يُحتذى لسادة الكرملين الجدد لانتهاج سلوك مماثل إزاء جمهوريات البلطيق وأوكرانيا .

ومن دواعى الأسف ، أن مناقشة الأوضاع القومية فى العالم الثالث لن تستغرق الحيز اللائق بها ؛ إذ ستكون موجزة ومقصورة على منطقتى جنوب وجنوب شرقى آسيا ، حيث تمثل القومية فى هذا المقام استجابة مختلف الجماعات العرقية لمحاولات التحديث التى تدور فى إطار استعمارى تبعًا لمقولات نظرية "جلنر" ؛ حيث ارتفعت نغمة الأيديولوجية القومية على أيدى الصفوة الوطنية التى تلقت تعليماً غربياً ، مقرونة بالنزعات الدينية المتشددة وذكريات الملكيات القومية العريقة التى آلت للانهيار مؤخراً ، وقد تحققت الوحدة بين الجماعات العرقية واللغوية المتباينة لشعوب المستعمرات بفعل وحدة الهدف المتمثلة فى مقاومة الاحتلال ؛ حيث أتاحت لغة المستعمر – التى وحدت مختلف

(٩) للمزيد عن هذه الرؤية ، انظر "جليني" (Glenny (1992, p. 179 .

المجموعات العرقية التى تشربتها تلك الجماعات وأفكاره - الآليات اللازمة للمقاومة المنظمة لهذا الاحتلال . كانت الحرب العالمية الثانية واحتلال اليابان لجنوب شرقى آسيا من الأمور التى شجعت على قيام عدة دول مستقلة فى تلك المناطق .

وعمومًا ، تفجرت الخلافات الدينية والعرقية بين السكان المحليين حتى قبيل رحيل الاستعمار من آسيا ، ولعل أبرز مثال على ذلك ما وقع بين باكستان والهند من مناوشات ومعارك سنة ١٩٤٧ ؛ فالهند بعدد سكانها الضخم وتنوع الديانات التى يعتنقها هؤلاء السكان واللغات التى ينطقونها تمثل ، وإلى أجيال طويلة قادمة ، معمل تجارب خصبًا للتعايش بين القوميات والدولة - الأمة . ويطرح "هيو سيتون - واطسون" Hugh Seton-Watson (1977, p.196) سؤالاً معقولاً مفاده : هل الهند أمة متعددة اللغات أم دولة متعددة العرقيات ؟ إذ على الرغم من وجود قوى طاردة شرسة مثل طائفة السيخ فى البنجاب والتاميل فى الجنوب ، فإن هناك قوى توازن موازية للتطور الاقتصادى والوحدة الثقافية للطبقة الوسطى الضخمة والمتسارعة النمو والانتشار فى عموم الهند ، كما تلعب وسائل الإعلام من سينما وتلفزيون دورًا فعالاً فى صهر مختلف الجماعات العرقية التى لم تحظَ بقدر كبير من التعليم . إن الالتزام الصارم الذى قطعه "نهرو" ورفاقه من قيادات حزب المؤتمر على أنفسهم بالحفاظ على الصفة "العلمانية" secular character ساعد فى مقاومة هيمنة الهندوس على شئون البلاد ، على الرغم من الواقعة المعروفة الخاصة بتدمير مسجد فى منطقة "أيوديا" Ayodhya(*) على أيدى الهندوس .

ويمثل الدور الذى لعبه المهاجرون الصينيون والهنود فى التطور الاقتصادى فى جنوب شرقى آسيا إبان الحقبة الاستعمارية ملمحًا أساسيًا من ملامح التجربة الاقتصادية الماليزية ، وقد جاءت هذه الهجرة استجابة للفرص الاقتصادية التى أتاحها

(*) مدينة قديمة تقع شمال الهند ، وهى واحدة من سبع مدن مقدسة فى عقيدة الهندوس ، وبها مسجد أثرى يرجع إلى القرن السادس عشر فى موضع قريب من معبد هندوسى شهير ، وقد هدم الهندوس المسجد بالفعل فى ٦ ديسمبر ١٩٩٢ . وبسبب التميز الدينى لهذه المدينة بالنسبة للمسلمين والهندوس ، كانت دائمًا مسرحًا للصراع بينهما. (المترجمون)

التوسع فى تصدير المواد الأولية ، وانخرط الصينيون والهنود فى المعاملات التجارية سواء تجارة الجملة أو التجزئة ، علاوة على فتح باب القروض للفلاحين فى المناطق الريفية . وبعد حصول دول جنوب شرقى آسيا على الاستقلال دخل الصينيون المقيمون فى تايلاند وإندونيسيا ، وبصفة خاصة ماليزيا بقوة فى الأنشطة الاقتصادية بمجالاتها المتنوعة كالصناعة والتجارة والتمويل ، وتمكن الصينيون من الاندماج بيسر وسهولة مع السكان ذوى الأغلبية البوذية فى تايلاند ، ولكن التوترات كانت تشوب العلاقة بالمجتمعات المسلمة فى ماليزيا وإندونيسيا ، وبالذات مع ماليزيا ؛ حيث يتقارب حجم سكان الجماعتين الصينية والمسلمة فى كلا المجتمعين الصينى والماليزى . وقد نجحت الصفوة الحاكمة فى احتواء التوترات العرقية التى قد تنشب بين الصينيين والمسلمين برفق يحول دون إحجام الصينيين عن الاستمرار فى استثماراتهم النشطة التى تعود بالرخاء المستدام على الدخل القومى العام وأيضا على مستوى معيشة المواطنين بشكل عام . إن سيطرة جماعات الملايو UMNO(*) على الحكم فى ماليزيا ، وسيطرة الجاويين (نسبة إلى جزيرة جاوا) على مقاليد الحكم فى إندونيسيا تعمل على حصول الأغلبية من المسلمين فى كلتا الدولتين على نصيب عادل من استثمارات الصينيين والأجانب فى الدولتين .

وعلى أية حال ، تبرز عوامل عدة تثير الشكوك حول احتمال استمرار استقرار الأوضاع فى هذه الدول على المدى الطويل ، ويؤدى الوضع القائم إلى تفشى الفساد وانعدام المساواة فى توزيع عائدات التنمية على السكان المسلمين فى كلتا الدولتين ، كما يتم التعامل بمنتهى القسوة مع أى محاولة للتعبير عن السخط الشعبى فى ظل نظم سياسية تعتمد على الحزب الواحد ، وأية انفراجة سياسية نحو إقامة مجتمع ديمقراطى قد تعنى فتح الباب للتعبير العلنى لسخط الجماهير وما قد يترتب على ذلك من تغلغل الجماعات الإسلامية الأصولية كما حدث فى الجزائر . إن اجتماع الثورة الاجتماعية ضد الطبقة الفاسدة التى تحكم البلاد جنبًا إلى جنب مع شعور الوطنيين برهاب الأجانب الموجه ضد الأقلية الصينية الثرية يمكن أن يؤدى إلى نتائج مدمرة ،

(*) United Malays National Organization منظمة ماليزيا الوطنية المتحدة . (المترجمون)

ومن ثم ، فإن هناك مأزقًا أليمًا تواجهه هذه الدول يتمثل فى إتاحة مزيد من الديمقراطية من ناحية والسيطرة على الصراعات العرقية من الناحية الأخرى .

وتقدم "سريلانكا" مثلاً تقشعر له الأبدان على ما يمكن أن يحدث : فهذه الجزيرة تتمتع بثروات طبيعية هائلة ومستويات تعليمية راقية لأبنائها ، علاوة على برامج راقية للخدمات الاجتماعية مع نظام ديمقراطى حقيقى أصيل ، كما كانت هناك أواصر علاقات وثيقة تربط بين السنهاليين البوذيين والتاميل الهندوسيين الذين تعايشوا سويا فى وئام وسلام سواء إبان زمن الاحتلال أو خلال سنى الاستقلال المبكرة ، بيد أنه بمجرد أن فتحت "سيريمافو باندرانيكا" S. W. R. D. Bandaranaike "صندوق باندورا" Pandora's Box فى إطار صراعها للإمساك بمقاليد الحكم ، وأثارت مشاعر التعصب لدى السنهاليين البوذيين ضد التاميل حتى انطلقت شياطين الخراب والدمار تعم الجزيرة الهادئة وتحولها إلى جحيم من الحروب العرقية التى لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا ، ونجد تحليلاً وتوثيقًا متميزًا لهذه الأمور لدى "تامبيا" Tambiah (1986) .

وفى ختام هذه الملاحظات حول تناغم المصالح بين الدولة والأمة ، أو ما يشوب هذا التناغم من قصور ، فإنه يبدو من المفيد الإشارة إلى آراء اثنين من أبرز وجوه الفكر الفيكتورى يمثلان طرفى نقيض ، أحدهما "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill (1861, p. 309) الذى أعرب عن رأيه فى المسألة بالقول : "حيثما يوجد شعور جارف بالقومية ، هنالك فرصة حقيقية لقيام مجتمع فى ظل حكومة مركزية" ، ثم يستطرد قائلاً : "يستحيل قيام مؤسسات حرة فى مجتمع تتباين فيه القوميات" .

ومن ثم يتضح لنا أن "ميل" Mill يرفض فكرة الحنين إلى الماضى السعيد التى شاعت لدى مفكرين كثيرين حول رغد الأيام الخوالي وهنائها ؛ حيث كان الكل يعيش فى وئام وسلام ، وينصرف لأداء واجباته والوفاء بالتزاماته دون احتكاك أو مشاكل فى ظل حماية يوفرها النظام الأجنبى الحاكم . كان "جون ستيورات ميل" بالغ القسوة فى توجيه سهام نقده للإمبراطوريات الاستعمارية التى عاصرها ، داعيًا لاستقلال الأمم التى رأى أنها قادرة على الوفاء بالمعايير الصارمة التى اشترط توافرها ، ومن أهمها قدرة الأمة على بناء مؤسسات ديمقراطية ، إلا أن مأزقًا يظهر فى الأفق عندما تتداخل

القوميات داخل الدولة الواحدة بحيث يستحيل قيام دولة على أساس قومية واحدة ، فى الوقت الذى تنهار فيه السلطة الشرعية للدولة المركزية متعددة العرقيات التى كانت تحكم هذا المجتمع.

على عكس "ميل" اعتقد لورد "آكتون" Lord Acton (1862, p. 150) أن تجمع أكثر من قومية واحدة داخل الدولة شرط دال على تحضر المجتمع ، وكال المديح لامبراطورية "هابسبرج" التى رأى أنها تقدم نمونجًا مثاليًا للدولة المتحضرة التى تجمع بين جنباتها عدة قوميات مختلفة فى درجة تقدمها الاقتصادى ، وذلك من خلال نظام مراقبة للتحقق من تمتع كل عنصر من العناصر المكونة للمجتمع بحريته دون نقصان ، ثم يصف حالة الدولة المرتكزة على قومية واحدة بقوله (p. 156) :

> *إن ألد أعداء حقوق القومية هى النظرية الحديثة للقومية فى حد ذاتها ؛ حيث إن مساواة الدولة بالقومية نظريًا يؤدى فعلاً إلى اعتبار أفراد الأقليات القومية الأخرى التى توجد فى تلك الدولة مجرد رعايا وليسوا مواطنين كاملى الحقوق ؛ حيث تنكر على أفراد الجماعات العرقية الأقل حجمًا مساواتهم بالأفراد المنتمين للأغلبية الحاكمة ؛ لأنها إن فعلت عكس ذلك فمعناه انتفاء قيام الدولة – الأمة فى حد ذاتها"* .

ومما يدعو للأسى أن يكون فصل الكلام وختامه فى هذا الفصل على لسان "لورد آكتون" المتشائم ، وليس "جون ستيوارت ميل" صاحب وجهة النظر المتفائلة تجاه القضية التى انتهينا من مناقشتها توًا .

institutions. The dilemma comes when peoples are so intertwined that the "one nation – one state" principle becomes impossible to apply while at the same time the legitimacy of the center has broken down.

Unlike Mill, Lord Acton (1862, p. 150) believed that "The combination of different nations in one state is as necessary a condition of civilized life as the combination of men in society." He had a highly idealized view of the Hapsburg empire, lauding its apparent success in uniting a wide diversity of nations at different stages of development by a system of mutual checks and balances that maintained the effective liberty of each component. In a state based on a single dominant nationality he says (p. 156) that

> The greatest adversary of the rights of nationality is the modern theory of nationality. By making the state and the nation commensurate with each other in theory, it reduces practically to a subject condition all other nationalities that may be within the boundary. It cannot admit them to an equality with the ruling nation which constitutes the state, because the state would then cease to be national, which would be a contradiction of the principle of its existence.

On this subject it is unfortunately Acton, rather than the optimistic Mill, who ought to have the last word.

References

Acton, Lord - "Nationality" chapter 5 of *Essays in the Liberal Interpretation of History*, University of Chicago Press, 1967, pages 131–159 (original published in 1862).

Alter, Peter - *Nationalism*, Edward Arnold, London and New York, 1989.

Anderson, Benedict - *Imagined Communities*, Verso, London, 1983.

Breton, Albert - "The Economics of Nationalism," *Journal of Political Economy*, August 1964.

Colley, Linda - *Britons: the Forging of the Nation - 1707–1837*, Yale University Press, 1992.

Findlay, Ronald - "The Roots of Divergence": Western Economic History in Comparative Perspective", *American Economic Review*, May, 1992.

Geertz, Clifford - *The Interpretation of Cultures*, Basic Books, New York, 1973.

Gellner, Ernest - *Spectacles and Predicaments*, Cambridge University Press, 1979.

Nations and Nationalism, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1983.

Gerschenkron, Alexander - *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Harvard University Press, 1962.

Glenny, Misha - *The Return of History*, Penguin, 1990.

The Fall of Yugoslavia, Penguin Books, 1992.

Helgerson, Richard - *Forms of Nationhood*, University of Chicago Press, 1992.

Hobsbawm, Eric - *Nations and Nationalism Since 1780*, Cambridge University Press, 1990.

Huizinga, Johan - "Patriotism and Nationalism in European History" in *Men and Ideas*, Princeton University Press, 1984, pages 97–158 (originally published in 1940).

Kirby, David - *Northern Europe in the Early Modern Period: the Baltic World 1492–1772*, Longmans, 1990.

Mastnak, Tomaz - "Is the Nation-State Really Obsolete?" *Times Literary Supplement*, 7 August, 1992, page 11.

Mill, John Stuart - *Considerations on Representative Government*, Gateway Editions, 1962 (originally published in 1862).

Minogue, Kenneth - *Nationalism*, Pelican, 1970.

Orwell, George - "Notes on Nationalism," in *Collected Essays, Journalism and Letters*, volume III, Penguin Books, 1970, pages 410–430 (originally published in 1945).

Plamenatz, John - "Two Types of Nationalism" in E. Kamenka (ed.) *Nationalism*, Arnold, London, 1973.

Schumpeter, Joseph - "The Sociology of Imperialisms" in *The Economics and Sociology of Capitalism*, Princeton University Press, 1991, pages 141–219 (originally published in English in 1951).

Seton-Watson, Hugh - *Nations and States*, Westview Press, 1977.

Smith, Anthony - *Nationalism in the Twentieth Century*, New York University Press, 1979.

Tambiah, Stanley - *Sri Lanka: Ethnic Fratricide and the Dismantling of Democracy*, University of Chicago Press, 1986.

Zaslavsky, Victor - "Nationalism and Democratic Transition in Postcommunist Societies" *Daedalus*, Spring 1992, pages 97–122.

الفصل الثامن

القومية المحافظة وعلاقتها بالمؤسسات الديموقراطية(*)

جان - دومينيك لافاى

إن ضرورة توخى الحذر هو الدرس الوحيد الذى يعلمنا إياه التاريخ والطبيعة [والنظرية الاقتصادية](1)

يحمل مفهوم القومية على أقل تقدير معنيين شديدى التباين ؛ فقد تشير بداية إلى عقيدة تدعو إلى تأسيس أمة جديدة ، نظراً لأن حجم الدولة القائمة أو تركيبتها السكانية لا تعبر عن المستوى المنشود لأبناء القومية المعنية ، كما أن القومية قد تتخذ شكلاً توسعياً حيث تنشد إقامة دولة أكبر حجما إما بالغزو أو بعقد الاتفاقيات السلمية مع الدول المجاورة بما يسمح لها بتوسيع حدودها ، إلا أن شكلها الانفصالى يعتبر الأكثر شيوعاً حيث تستهدف تقسيم الكيان الاجتماعى القائم إلى كيانات أصغر حجماً وأكثر تجانساً من الناحية القومية .

بيد أن القومية قد تشير كذلك إلى الرغبة فى الحفاظ على الأمة فى شكلها الراهن بما فيها من حدود جغرافية وتركيبة سكانية ، مع تخويل الدولة الحق فى إضافة

(*) هذه نسخة منقحة من الورقة التى قدّمت فى سمينار فيلا كولومبيلا الخامس عن "القومية وإعادة إحيائها" Nationalism and its Re-Emergence ، بيروجيا - إيطاليا ، سبتمبر ٢ - ١٩٩٢/٤ . أتوجه بالشكر للمشاركين ، خاصة "مانفرد هوللر" Manfred Holler ، لتعليقاتهم ومقترحاتهم .

(١) "دال" و"توفت" (111 : 1973) Dahl and Tufte الإضافة بين الأقواس خاصة بكاتب المقال .

ما تراه من أهداف تتعلق برفاهية المواطن وحقوقه المدنية الأساسية ، ونركز فى هذا الفصل من الكتاب على هذا النمط المحافظ من أنماط القومية .

وتعانى القومية المحافظة من سمعة رديئة لدى نقادها ومناوئيها العديدين ، فقد حملها الكثيرون المسئولية التاريخية عن اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية ، علاوة على عديد من الحروب الأهلية والإقليمية . أما من الناحية العرقية ، فإن القومية تتعرض للنقد باعتبارها عقيدة تتسم بالأنانية التى تخلق نوعا من السلوك التمييزى الظالم تجاه القوميات المغايرة . ومن وجهة النظر الاقتصادية ، فإن سهام النقد تصوب نحو القومية على أساس كونها مصدراً للعجز الاقتصادى ، لما تضعه من قيود على التخصص فى العمل ، أو المناقشة الدولية بإقامة الحواجز ووضع القيود التى تكبل حرية حركة العمالة الوافدة ورأس المال الأجنبى والشركات الدولية والمنتجات ذات المنشأ الأجنبى .

وعلى الرغم من هذا النقد اللاذع الموجه للقومية ، فإن هناك أحزاباً سياسية عدة وقوى ثورية وجماعات اقتصادية - اجتماعية وعرقية تناصر الفكر القومى ، وتعمل على وضعه موضع التنفيذ ، زد على ذلك ، أن المناطق التى تعانى من أوضاع سياسية غير مستقرة مثل لبنان ويوغوسلافيا ، يجد فيها بعض المواطنين العاديين أنفسهم فى موقف مناصر للسياسات القومية ، رغم ما قد يترتب على ذلك من خطر محدق على الحياة نفسها عندما يلتحقون عن طيب خاطر بالمليشيات أو حتى مجرد التشبث بالبقاء فى الوطن تحت رحمة قصف المدافع وإلقاء المتفجرات وما إلى ذلك من حوادث القتل الذى شاع فى لبنان إبان الحرب الأهلية، وفى يوغوسلافيا أثناء مذابح التطهير العرقى والمقابر الجماعية . إن الفوران القومى المفاجئ الذى تفجر لدى الرأى العام إبان الجدل الذى ثار حول اتفاقية "ماسترخت" Maastricht treaty للسوق الأوروبية المشتركة يمثل إشارة لا تخطئها العين حول الثقل الضخم للفكر القومى فى دول أوروبا الغربية .

يقدم القسم الأول الآراء الأساسية التى تناصر الاتجاه القومى المحافظ ، بينما يقدم القسم الثانى تحليلا لكيفية ظهور المطالب القومية وعلاقتها بالمؤسسات القومية ، على حين يختم القسم الثالث الحوارات الخاصة بالموضوع ويقدم أبرز النتائج التى انتهت إليها .

١ - منطقة الاتجاه القومى المحافظ

يرى هذا التيار أن الأمة ما هى إلا نادٍ ذو طبيعة محددة تحكمه مجموعة من قواعد القرار الاجتماعى ، ويتمتع بحيازة قدر من رأس المال الاجتماعى والثقافى الذى تراكم بمرور السنين ، ويتوافق هذا الاتجاه مع منظومة من التصورات المتعلقة بوجود هذا المنتدى وشروط عضويته وإدارته لوظائفه المنشودة .

الحفاظ على تماسك النادى القومى

يمكن اعتبار الأمة منظومة إدارية متوازنة إلى حد ما ، وقد جاءت ولادتها مبدئيًا من رحم عالم تحكمه الفوضى على نحو ما يرى "هوبز" Hobbes(*) ؛ فهى تحتوى مواطنيها ضمن رقعة جغرافية محددة سواء رضوا بذلك أم أبوا ، وتتيح سلعًا اجتماعية لأعضائها علاوة على تمتعها بالقدرة على اتخاذ قرارات سيادية جمعية (وتعنى السيادة هنا أن أداء الدولة لوظائفها المتعلقة بتحقيق رفاهية أفراد المجتمع يتم دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات الأفراد الخارجين عن عضوية الجماعة القومية الحاكمة) .

إن التوازن الملحوظ ما هو إلا أحد مظاهر القوى الكامنة المتعددة ، فقد تتمتع الدولة القومية بإقليم جغرافى ذى حدود حصينة تحميه حواجز منيعة من صنع الطبيعة ترد عنه كيد الأعداء ، أو قد تكون حدوده من صنع الإنسان نتيجة أحداث تاريخية

(*) توماس هوبز (1679 - 1588) Thomas Hobbes : فيلسوف إنجليزى ومنظّر سياسى ، وقامت فلسفته على الدعوة إلى الملكية المطلقة كوسيلة وحيدة للسيطرة على المصالح والرغبات الإنسانية المتضاربة ، والتى تضمن حقوقهم فى الحياة الكريمة والسعادة . (المترجمون)

كالحروب والغزوات أو القرارات الدولية . وعلى سبيل المثال ، فإن حدود معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء هى من صنع القوى الاستعمارية التى هيمنت طويلاً على تلك الدول ، وعلى نحو مماثل فإن سكان الدولة قد يمثلون كيانات متجانسة عرقيًا وثقافيًا أو أحدهما على الأقل ، كما أنهم قد ينحدرون من أصول عرقية متباينة وتسود بينهم ثقافات مختلفة كما هو الحال فى كل من سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك عدة تفسيرات ممثلة لهذه الحالات حيث يمكن إرجاعها إلى اضطرار الناس إلى التجمع معا فى مكان ما نتيجة ضغوط خارجة عن إرادتهم ، أو قد يفعلون ذلك بمحض إرادتهم أو يكون الوضع ناجمًا عن تدافع موجات هجرة بشرية ضخمة العدد تنتمى إلى خلفيات عرقية متنافرة . أما بالنسبة لإدارة شئون الأمة فإن أمرها يوسد لدول قوية موحدة كما هو حادث الآن فى معظم دول العالم ، وينبئنا التاريخ بأن الدولة القومية حديثة النشأة تاريخيًا (فقد استخدمها الملوك الأوروبيون وسيلة لدعم سلطانهم والقضاء على النظام الإقطاعى السائد وقتها) ، وتتمتع الكيانات القومية بوجود مستقل عن الدولة القومية (1991) Barry .

وحتى لو لم يتمتع التوازن السياسى فى بدايته بثبات فى بنيته ، فإنه ينزع إلى أن يكون كذلك مع مرور الوقت لعدة أسباب : فأولاً ، تؤدى الحياة الاجتماعية المشتركة والعادات السائدة إلى تراكم عنصر الثقة بين أفراد الجماعة الذين يستشعرون بأنهم يعيشون فى ظل حياة أكثر أمنًا واستقرارًا ، وهم على أهبة الاستعداد لإيثار أبناء جلدتهم على أنفسهم فى الحصول على المكاسب التى يتيحها النظام السياسى القائم ؛ لأن هذا السلوك قد يعود عليهم بالنفع مستقبلاً ، وتيسر هذه الرغبة العارمة فى التحلى بالصبر عمليات اتخاذ القرارات الجمعية بصفة عامة ، وتتكرر هذه المباريات الاجتماعية ويرتفع ايقاعها وتزداد درجة تعاون أفراد المجتمع فى ممارستها مع مرور الوقت . وثانيًا ، يتراكم رأس المال الاجتماعى باستمرار ويمكن لأفراد المجتمع أن يحصدوا ما يحتاجون إليه من الخدمات التى يتيحها ؛ أما السبب الثالث فيتمثل فى التماسك النفسى الذى يتمتع به أفراد الجماعة والناجم عن الشعور بالانتماء والإحساس بالمصير المشترك الذى يزداد مع مرور الزمن .

لكل تلك الأسباب مجتمعة ، فإنه من الصالح العام إبقاء الوضع على ما هو عليه ، حتى لو كان المجتمع محروما من العناصر المشتركة تاريخيًا وعرقيًا وثقافيًا ، فإن مجرد وجوده وبقائه واستمراره لفترة من الزمن يدعم وجهة نظر القوميين المحافظين التى ترى ضرورة الحفاظ على المجتمع وصورته القائمة ودعم هويته ، وفى هذا الصدد تتعهد كل الدساتير بالدفاع عن تراب الوطن والحفاظ على أراضيه ضد أى تهديد خارجى أو داخلى .

إن المنطلقات الفلسفية السابقة الذكر قد تؤدى إلى صراعات مريرة بين الاتجاه القومى المحافظ والتيارات القومية الأخرى التى تتطلب حجمًا مختلفًا أو تركيبًا مغايرًا للمنتدى القوى الذى يجمع عدة عرقيات فى عضويته .

ترى بعض الجماعات العرقية أن المنافع المتوقعة التى يمكن أن تترتب على مستوى مختلف من السيادة تتجاوز أهميتها بكثير التكاليف اللازمة لتغيير الأوضاع الراهنة ، ويمكن لهذه المنافع المتوقعة أن تتخذ أحد أشكال ثلاثة : فهى إما أن تكون منافع توزيعية (من حيث الحجم والتركيب الجديد التى يعتقد أنه أكثر جاذبية من جانب المجتمع) ، أما الآخر فإنه يتعلق بإعادة توزيع المنافع الاجتماعية (التغيير فى البنى السياسية و/أو عمليات اتخاذ القرار يتوقع أن تؤثر سلبًا أو إيجابًا على إعادة توزيع المنافع على أفراد المجتمع) ، وأخيرًا المنافع الناجمة عن الاستقرار السياسى (حيث يقلل هذا الاستقرار السياسى من احتمالات البطء فى اتخاذ القرارات عندما تكون المشكلة المراد علاجها تتعلق بتقسيم دولة متنافرة عرقيا ، وكذلك الحد من خطورة النزاعات عندما يكون الهدف هو توحيد الأمة) .

إن التيار القومى المحافظ يمكن أن يتخذ شكلا توسعيًا ، وبهذا المعنى فإن مشروع السوق الأوروبية المشتركة يسير على خطى القومية التوسعية ؛ لأن كل الحجج التى يسوقها المشروع الأوروبى تدعو إلى الحد من مخاطر النزاعات التى يمكن أن تقوم بين الدول الأوروبية وغيرها من دول العالم أو خلق كيانات أكثر فعالية فى ميزان القوى الدولية ، هذه الحجج هى فى حد ذاتها مبررات لخلق قوة قومية أكبر حجمًا مما هى عليه الآن .

على أية حال ، فإن أكثر صور هذا النمط القومى المحافظ نجاحًا فى الأونة الحديثة يتمثل فى النزعة الانفصالية ، أى الدعوة إلى خلق كيانات قومية صغيرة . لقد لعب مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها ضد الملكيات الأوروبية فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين دورًا بالغ الأهمية فى هذا الصدد ، ومن البديهى أن هذا الحق فى تقرير المصير يمكن أن يتوافق مع كيان قومى صغير أو كبير (من خلال عملية الانشطار عن الدولة الأم أو إعادة تجميع أبناء القومية الواحدة فى دولة كبيرة) . على أية حال ، فإن الحقيقة التى تلت الحرب العالمية الثانية قد شهدت هيمنة لا تخطئها العين للنزعات الانفصالية تحت ضغوط حركات التحرر من ربقة الاستعمار والمطالبة بالاستقلال ، ونجم عن هذا بالضرورة تضاعف عدد الدول التى نالت استقلالها وسيادتها منذ الخمسينيات من القرن العشرين ، وهى حقيقة تناقض الفكرة التى سادت بعد الحرب العالمية الثانية فى أن عدد دول العالم سوف يتناقص والتنبؤ بأن النظام الدولى سوف يحتوى عددًا قليلاً من الدول كبيرة الحجم متعددة العرقيات (Hassner 1965) .

على جانب آخر ، كانت النزعة القومية الانفصالية مؤثرة على محورين فى الدول الشيوعية الكبرى ، فمن ناحية كانت تمثل معارضة للنظام القائم ، ومن ناحية أخرى كانت وسيلة لبعض الحكام لحماية أنفسهم فى جو ملبد بالشكوك(٢) ، وبمعنى ما فإن الظهور الجلى فيما بعد للنزعة القومية الانفصالية فى الاتحاد السوفيتى السابق كانت مجرد ظاهرة ميكانيكية .

وتتوسل الحكومات المركزية بأسلوبين للتعامل مع الحركات الانفصالية : حيث تطبق نظام اللامركزية من ناحية ، ومن ناحية أخرى تمنح بعض الأقاليم استقلالية أكبر فى إدارة شئونها ، إلا أن أيًا من هذين الأسلوبين لا يستجيب للمطلب الأساسى للجماعات العرقية والمتمثل فى تغيير "هيكلية نظام الحكم الأساسى فى الدولة" (Cauley, Sandler, and Cornes 1986) ، ويشعل هذا المطلب شرارة الصراعات المريرة

---

(٢) انظر فى هذا الموضوع : "لافاى" (1980) Lafay .

بل والحروب الأهلية الطاحنة فى كثير من الأحيان ، حيث يتنافى مع المنطلقات الأساسية للاتجاهات القومية المحافظة . إن كثيراً من الجماعات العرقية تحاول أن تنفصل عن المجتمع القومى حيث يتراءى لها أحد أمرين : أحدهما أن التنافر الاجتماعى القائم بات أمراً لا يحتمل بالنسبة لهم ، أو أنهم يودون تفادى أية تبعات قد تترتب على سياسات جديدة غير متوقعة لإعادة توزيع المنافع كانت مقبولة فى ظل ظروف وقيود سابقة . ويعارض أصحاب الاتجاه القومى المحافظ هذا التيار الانفصالى بحجة أن أية تغييرات جغرافية فى رقعة الوطن سوف تؤدى إلى تأثيرات سلبية على بقية السكان (لأنه على سبيل المثال سوف يقلل من حجم الموارد الطبيعية التى قد تقع فى أيدى الحركة الانفصالية إذا ما استقلت وكونت دولة ذات سيادة ، أو أن فصل جزء من جسد الدولة سوف يقلص من حجم المساحة الجغرافية مما قد يعرض الأمن القومى للخطر نتيجة إعادة ترسيم حدود الدولة) ، ونظراً لأن الدستور ينص على ضرورة حماية أمن الوطن ووحدة ترابه ، فإن الحكومة المركزية تجد نفسها مرغمة على التصدى بالسلاح لأية محاولات انفصالية من جانب أية جماعة عرقية فى الدولة . ويترتب على هذا الموقف تصاعد ارتياب الانفصاليين فى مدى صدق نوايا الدولة القومية تجاههم ، ويؤدى هذا الشك المتبادل وانعدام الثقة إلى نتيجة حتمية عنوانها الرئيسى : الحرب بين الطرفين.

الاتجاه القومى المحافظ والأهداف الاجتماعية

بات من المقبول على نطاق واسع التسليم بأن رجال السياسة يعمدون إلى الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه عند اتخاذهم لأية قرارات سياسية ، ولا يعنى هذا بالطبع التلميح إلى أن الأهداف الاجتماعية المعيارية التى توكلها العقائد السياسية للحكومات لا تحمل أية تأثيرات إيجابية . إن الإشارة إلى معايير عقائدية معينة للحصول على دعم زعيم عقائدى قد تكون أداة فعالة لكسب تأييد بعض الجماعات العرقية للانخراط فى نشاط معين . حقا ، قد تكون هناك هوة بين الأقوال والأفعال ، إلا أن الحقيقة البارزة تتمثل فى أهمية بلاغة الإقناع للدعوة إلى القومية ،

وكلما كانت الهوة كبيرة بين الأفعال والأقوال زادت نبرة الحماسة لتلك الدعوة ، وتبعا لذلك فإن الأهداف الاجتماعية التى يلتزم بها القادة من منطق عقائدى هى مسألة ذات أهمية كبرى حتى لو كان الأمر من وجهة نظر موضوعية .

وتمثل المصلحة القومية العليا الهدف الاجتماعى الأساسى ، إن لم يكن الوحيد فى عرف العقيدة القومية ، إلا أن مفهوم المصلحة القومية قد يحمل عدة معان .

فعلى مستوى النظرة الشمولية ، تعتبر الأمة كيانا متعاليا ذات أهداف وحقوق خاصة بها ، وهذا الكيان المتعالى هو الحكم الوحيد فى تحديد المصلحة القومية ، بل وتملك الحق الطبيعى فى الترويج لهذه المصلحة بغض النظر عما يترتب على سياسته تلك من نتائج تمس سيادة الأمم الأخرى ورفاقيتها ، أو حتى الأفراد المنتمين لتلك القومية نفسها . ويمكن لهذه القومية الشمولية أن تكون ذات توجهات ديموقراطية أو قد تقتصر عليها (حيث تتقدم المصلحة القومية على أية تفضيلات فردية) ، ففى الحالة الثانية يمكن تجاهل الإجراءات الانتخابية ونتائجها إذا ما جاءت النتائج متناقضة مع المصلحة القومية العليا من وجهة نظر القومية الشمولية ، على حين تنتفى هذه الفكرة إذا ما تبنت هذه الفلسفة الشمولية التوجه الديموقراطى ؛ حيث يفترض أن تتوافق المصلحة القومية مع ما أسماه اتباع نظرية "روسو" **Rousseauist** "الإرادة العامة للأمة" ، كما يسفر عنه الإجماع الكونى للأمة . وتبعا لهذا الفهم الشعبى الديموقراطى **(Riker 1982)** ، فإن الأفراد والمنتمين لقومية ما يسمح لهم فقط بالمشاركة فى تحديد مفهوم "الإرادة العامة" ، وهكذا فإنه فى ظل النظام القومى المفتقر إلى الديموقراطية يحرم الأفراد من حقوقهم الأساسية ، كما أنهم لا يتمتعون بحقوق الملكية الخاصة فى أصول الرأسمالية القومية ، وفى التحليل الأخير تخضع كافة المصالح الفردية للصالح القومى العام .

تتناقض القومية الشمولية تناقضًا حادًا مع ما يطلق عليه "ريكر" **Riker (1982)** الرؤية الليبرالية للقومية ، وتبعًا لهذه الرؤية فإن الإرادة العامة ينظر إليها باعتبارها خرافة لا يمكن الكشف عن أبعادها أو سبر أغوارها بأسلوب متسق أو راسخ عبر أى أسلوب للحساب الإجمالى بما فى ذلك الانتخابات ، وعلى هذا فإن الديموقراطية المباشرة تفتقر إلى الفعالية وتسفر عن نتائج ظالمة أخلاقيا أو تنتهك الحريات الأساسية للأفراد أو كليهما . من ثم ، فإن الهدف الأساسى المنوط بالمؤسسات السياسية يتمثل

فى حماية الحد الأدنى من الحقوق الفردية وحقوق الأقليات أيا كان المنحى الذى تسلكه الإرادة العامة ، علاوة على الحيلولة دون استخدام السلطة من جانب الفئة الحاكمة (بسبب استشراء الفساد بين أفراد هذه الفئة) ، وتصبح الانتخابات العامة مجرد وسيلة للتلويح بعدم التجديد أو إعادة الانتخاب للحكومة القائمة ، إضافة إلى تطبيق القواعد الدستورية ، ومبدأ الفصل بين السلطات ، وإخضاع الجهاز الحكومى للمسائلة والمحاسبة ، وفى ظل هذا الإطار المؤسسى تصبح القومية مرادفًا للأنانية والصلف القومى . وفى حالة حصر المصلحة القومية لصالح الأفراد ذوى الأرومة الواحدة أى المواطنين الأصليين ، تظل حقيقة ضرورة إعلاء هذه المصالح القومية أيا كانت نتائج هذا السلوك بالنسبة للدول الأخرى والمواطنين الذين لا ينتمون لتلك القومية . ويثير هذا المبدأ عدة مشاكل تتعلق باتساق المواقف ، حيث يقتصر منح الحقوق الإنسانية الأساسية للمواطنين الأصليين وحرمان الأفراد الذين لا ينتمون للقومية الغالبة من تلك الحقوق ، ولتفادى هذا الموقف يقال إن الأنانية القومية هى أفضل سياسة للتعامل مع عالم لا يسوده التعاون ، وعلى الرغم من تلك الحجج التى سبق ذكرها ، فإن طائفة من القوميين المعتدلين المنتمين لهذا النمط من القومية يقبلون بقصر السيادة القومية على احترام الحد الأدنى من النواهى الأخلاقية الأساسية والكف عن محاولات إعادة توزيع ثروات العالم لصالحهم ، أيا كان حجم المنافع المتوقعة ، عن طريق الحرب أو التهديد بها (مع عدم استبعاد تأميم الممتلكات الأجنبية أو الامتناع عن دفع الديون الخارجية) ، كما يؤمن هذا القطاع المعتدل من القوميين بالسماح لبعض الدول الأفقر فى النظام العالمى فى الحصول على شريحة من ثروات الدول الأكثر غنى .

الاتجاه القومى المحافظ ونقد الديموقراطية النيابية

من المعروف تاريخيًا أن الديموقراطية النيابية كانت موضع نقد مرير من جانب الاتجاه القومى المحافظ ، حيث نظر هذا التيار القومى المحافظ إلى قطاع عريض من السياسيين باعتبارهم حفنة من الفاسدين أصحاب المصالح الخاصة المعزولين عن الجماهير وراء أسوار عالية من المؤسسات التى تفصل بينهم وبين نبض الجماهير

واحتياجاتهم ، والمحصلة أن هؤلاء السياسيين المنتخبين فقدوا القدرة على الدفاع عن المصالح الحقيقية للأمة أو الشعب (وكلا المصطلحين مرتبط بالآخر أشد الارتباط وتتشابك مصالحهما على نحو وثيق) .

ومن أوجه النقد الأخرى التى وجهت إلى الديموقراطية النيابية اتهامها بأنها تكبل حرية السياسيين بحيث يصبحون عاجزين عن الاستغلال الأمثل لقوة الجماهير ، ومن ثم العجز عن استثمار الطاقات الكامنة للأمة (أو المشاركة فى صنع مستقبلها المأمول) . وقد برزت هذه الحجة الأخيرة مع نهاية القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين عندما كانت الأيديولوجية القومية تضع حجر أساسها الفكرى(٣) . ومن هذا المنطلق فإن النجاح المدوى الذى حققته نظرية "جوستاف لوبون" Gustave Le Bon حول "سيكولوجية الحشود" يحمل دلالات عدة فى هذا المضمار .

إذا كان مفهوما الأمة والشعب مرتبطين فى جميع مدارس الفكر القومى ، فإن الآراء تختلف بوضوح حول كيفية الوفاء بمصالحهما المتداخلة على أفضل صورة ، أو كيفية الارتقاء بهذه المصالح . فالبعض يتبنى الفكرة الديموقراطية الشعبية ؛ إذ يؤدى الإجماع العام إلى خلق إرادة عامة سليمة وتؤازر أشكالاً متباينة من النظم الغوغائية ، بينما يرفض آخرون - ربما كانوا الأقوى تأثيراً فكريًا - كل أشكال المؤسسات الديموقراطية والتى يزعم ذلك التيار أنها غير نزيهة أو فعالة ، وأن المنتمين إليها فاقدو الكفاءة ، وينتمون إلى النخبة التى لا تلقى بالاً إلا لمصالحها الذاتية الضيقة ، ثم تطورت آليات بديلة للتنظيم الاجتماعى تقوم على قواعد وضعية بدرجة أو بأخرى تقترب من

---

(٣) تاريخيًا ، ظهر مركزان رئيسيان على درجة عالية من النشاط والتأثير الفكرى فى كل من برلين (محتضنة التيار الماركسى) وباريس التى رعت التيار القومى (حيث كانت فرنسا تعد العدة للانتقام من ألمانيا رغبة منها فى استعادة الأراضى التى خسرتها بعد حرب ١٨٧٠ ضدها) . وللحصول على تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع ينصح بالرجوع للعرض التاريخى الباهر للأفكار التى سادت خلال تلك الفترة التى قدمها "ستيرنهيل" Sternhell (1978) هذا ، وقد قام "جيراردية" Girardet (1966) بتجميع أهم الكتابات الأصلية لكتاب تلك الفترة وأدمجها ونشرها فى كتابه "مختارات من الكتابات القومية الفرنسية" Anthology of French Nationalism .

مذهب "كونت" Auguste Comte(*) ، من ذلك مثلا مبدأ الانتخاب الطبيعى أو مبدأ الشرعية التاريخية ، وتركز الاهتمام على مبدأ الانتقاء الاجتماعى المبكر للصفوة وعلى التعليم الذى تلقوه والذى ينحو منحى التركيز على المصلحة القومية العليا .

القومية المحافظة وعلاقتها بالجنسية (المواطنة)

مثلما هو الحال فى أى نادٍ ، فإن النادى القومى يحدد شروط العضوية (الجنسية – المواطنة) فيه ؛ فالأعضاء العاملون (القوميون) يتمتعون بحق المشاركة فى اتخاذ القرارات الجماعية (وفى نفس الوقت يطيعون هذه القرارات بمجرد اعتمادها) ، كما أن لهم سهما فى رأس المال الاجتماعى المتراكم عبر التاريخ .

ونعنى برأس المال الاجتماعى هنا مجمل رأس المال الثقافى ورأس المال الطبيعى العام الذى يمتلكه المجتمع كله ؛ من إقليم جغرافى معين ، والموارد الطبيعية ، والأصول الرأسمالية المتراكمة عبر استثمارات عامة سابقة . إن عناصر الثقافة كاللغة والعادات الاجتماعية والخبرات التاريخية المتوازنة تحقق عائداً نفسياً مهما ، كما أن هذا الموروث الثقافى يساعد أفراد المجتمع على إجراء معاملاتهم بيسر وسهولة(٤) .

إن رأس المال الثقافى فى ظل النظم الملكية الأوربية المطلقة التى أرست مفهوم الأمة تاريخيا لم تظهر أية مشاكل تتعلق بالمواطنة ، فقد كان الملك يتمتع متفرداً بحق تحديد رقعة الأرض التى تحتلها الأمة ونوع البشر التى يعيشون عليها ، كما أنه كان المالك الأوحد للأرض ومن عليها (ومن ثم شاع ذلك التعبير الذين ورد على لسان ملك فرنسا لويس السادس عشر : "أنا الدولة" L'Etat, c'est moi) ، فإذا شعر المواطنون بالتقارب والتضامن فإنما ذلك يرجع فقط "لولائهم لنفس الملك" (de Jouvenel 1945, p. 184) .

(*) نسبة إلى أوجست كونت Auguste Comte (1798-1857) : فيلسوف فرنسى ورائد "الفلسفة الوضعية" positivism ، ومؤسس علم الاجتماع من خلال نظرياته فى الارتقاء الاجتماعى . (المترجمون)

(٤) يتيح رأس المال الثقافى خدمات عامة يغلفها نمط من الإضافات التحميلية التقليدية (هوية اللغة) ، ونمط "على أكمل وجه" (الإحساس الفردى بالزهو الناجم عن النجاحات القومية والشهرة التى قد يتمتع بها بعض أبناء جلدته) ، أو قد تكون تلك الخدمات العامة من نوع الرابطة الواهية (الإحساس بالتضامن بين أبناء الوطن) . فى هذه التساؤلات ، انظر : "هيرشلايفر" Hirshleifer (1983) .

وعلى العكس من ذلك ، فإن مشكلة المواطنة (بمعنى السماح بالانضمام لعضوية النادى القومى والتمتع بالمشاركة فى حق ملكية رأس المال الاجتماعى) تصبح محورية فى الدولة التى تفتقد فيها الطبقة الحاكمة اعتراف المجتمع بشرعية ملكيتها للأصول الرأسمالية التى يحوزها المجتمع ، إلا أن الأمر أكثر أهمية فى ظل النظم الديموقراطية؛ حيث يحق لكل مواطن المشاركة فى صنع القرارات التى تمس حياته : فى البلدان العريقة التى حققت قدرًا كبيرًا من رأس المال الاجتماعى ، وفى الدولة التى يمارس النظام السياسى فيها درجة عالية من النشاط الاقتصادى والضمان الاجتماعى .

إذا استثنينا الدول التى تعانى من نقص سكان حاد ، فإن التيار القومى المحافظ يحبذ تعريفًا خدميًا للمواطنة ، وفى هذا المضمار تبرز ثلاث حجج أساسية :

أولاً : يجب النظر إلى المواطن باعتباره وريثًا ؛ حيث يرث هذا المواطن جهود الأجيال التى سبقته وما خلفوه له من إرث اقتصادى واجتماعى ، وبالتالى يحق له التمتع بعديد من الخدمات العامة بأقل قدر من التكلفة(٥) ، ومن ثم فإن نفس الحجج

---

(٥) لا تحدد النظرية الاجتماعية بالتفصيل تكنولوجيا إنتاج السلع العامة ، أما التحديد الدقيق لهذه السلع فيرتبط فقط بأسلوب توزيعها الذى يتصف بكونه عاما للجميع ، ولا يوجد ثمة اعتراض على دخول القطاع الخاص فى إنتاج هذه السلع (Musgrave 1959) ، وهكذا فإن قيام القطاع العام بإنتاج هذه السلع مباشرة لا يتأتى نتيجة لأية عوامل فنية وإنما تعود المسألة فيه إلى القرار السياسى الصادر عن الدولة بهذا الخصوص . وحقيقة الأمر ينبغى أن تخضع بعض السلع العامة للإنتاج على يد القطاع العام إلى جانب كونها توزع على المستوى العام ، فالدولة يجب أن تحتكر إنتاج هذه السلع العامة وما لم تحز هذه الميزة فإنها تفقد مبررات وجودها ، ولن يقدر لها الاستمرار طويلاً فى الوجود، (Auster and Silver 1979) . وتبرز حجة أخرى فى هذا الصدد ، ألا وهى أن بعض السلع العامة لا تتكلف كثيرا فى إنتاجها عندما يسهم المواطنون فى إنتاج هذه السلع عبر سلوكهم المدنى . هناك عدة أمثلة على إسهام المواطنين فى هذا الصدد، من ذلك على سبيل المثال الحفاظ على نظافة البيئة وتعزيز حقوق الملكية والانخراط فى سلك الجندية علاوة على حماية الأمن القومى ضد الأنشطة الجاسوسية للدول المعادية. إن السلوك الحضارى يمثل شكلا من أشكال الإيثار الكانطى (نسبة إلى الفيلسوف الألمانى إيمانويل كانط) حيث يؤثر الفرد أهداف الجماعة مع احتياجاته الفردية يُصرّ الاتجاه القومى على أهمية الحفاظ على السلوك الحضارى وتنميته لدى أفراد المجتمع من خلال التعليم والدعاية (بحيث ينطبق عليهم ما نادى به الرئيس الأمريكى "جون كنيدى" فى أنه ينبغى على المواطن أن يبادر بالتضحية بكل رخيص وغال فى سبيل وطنه دون أن ينظر إلى ما يمكن أن يحصل عليه من هذا الوطن) .

المتعلقة بتوريث الملكية الخاصة من عدل وكفاءة تنطبق بالنسبة لحقوق المواطن فيما يتعلق بالملكية العامة (وهو ما ينطبق مع مبدأ المواطنة بحكم الانتماء لأبوين يتمتعان بحق المواطنة jus sanguinis) ، وأية محاولة لفتح باب المواطنة أمام الغرباء على أسس مغايرة سوف يقلل من قيمة الموروث الثقافى لبناء الأمة ؛ حيث إن هذا الموروث يرتكز فى الأساس على تجانس العادات والتقاليد والمعايير والأعراف الحاكمة لسلوك الأفراد المنتمين لتلك الثقافة(٦) .

ثانيًا : إن الأفراد الذين ولدوا على تراب الدولة أو على الأقل عاشوا على أرضه لمدة زمنية طويلة ومتصلة يتولد لديهم الحافز للاندماج مع أبناء الوطن الأصليين ، وينأون بأنفسهم عن أية أساليب انتهازية عندما ينخرطون فى المشاركة فى صنع القرار. وبناء عليه ، فإن منح الجنسية على أساس المولد على أرض الوطن يعتبر أمرًا مقبولاً لا يتساوى فى ذلك مع مبدأ استحقاق الجنسية نتيجة الانتساب لأبوين مواطنين أصليين فى القومية نفسها .

ثالثًا : فى الدول التى تتمتع بدرجة عالية من الرفاهية يؤدى الضمان الاجتماعى وتدخل الدولة فى تحسين أحوال معيشة أبناء الوطن إلى تذبذب الطلب على نوعية المهاجرين الأجانب ، فكلما ارتفعت قيمة الفوائد المتوقعة انخفضت المؤهلات العلمية والفنية للمهاجرين (فالمهاجرون المؤهلون تأهيلاً عاليا يضطرون لدفع ضرائب والتزامات عالية ، على حين لا يتجشم العمال المهاجرون العاديون أية أعباء مالية ، بل إنهم قد يستحقون الاستفادة من المهاجرين المؤهلين تأهيلاً عاليًا) . وعلى نحو أكثر عمومية ، فإن المشكلات المتعلقة بالاختيار المناوئ تواجه المهاجرين ، نظرًا لأن انضمامهم للنادى القومى مسألة اختيارية لا إجبار فيها ، ومن ناحية أخرى فإن هناك احتمالات لبروز مشكلات ذات طابع أخلاقى ، فإذا ما تبنى المهاجرون الجدد قدرًا أقل من المعايير الاجتماعية المعتمدة فى مجتمع ما فإنهم يصبحون أكثر عرضة للسلوك الانتهازى .

---

(٦) قد يتحجج بعض غلاة القوميين بفكر التجانس هذا لتبرير ممارستهم العدائية ضد أبناء القوميات الأخرى (مثلما اتضح فى سياسة التطهير العرقى على يد الحكومة الصربية فى يوغوسلافيا السابقة) . على العكس من ذلك يتبنى بعض القوميين المعتدلين سياسة أكثر تحررا حيال قبول مهاجرين جدد للبلدان التى تعانى من نقص سكانى .

٢ - الاتجاه القومى وعلاقته بالنظرية الاقتصادية للديموقراطية

نعرض فى هذا الفصل لمسألتين مهمتين هما : المحددات الرئيسية للطلب على القومية وكيفيــة استجابة السوق السياسية لهذا الطلب فى السياقات الديموقراطية ، أما المسألة الثانية فإنها تتعلق بالأسباب التى تؤدى إلى تذبذب هذا الطلب وميله نحو الزيادة الفجائية .

الاتجاه القومى والعلاقة بنموذج الناخب العادى

يعتمد المستوى الظاهر من الاتجاه القومى فى بلد ما على شروط العرض والطلب الخاصة بالسوق السياسى ، ولتبسيط التحليل فى هذا المقام فلنفترض مثلاً أن الموقف السياسى غاية فى الاكتمال : فالمنافسة شريفة وجادة بين الأحزاب السياسية بحيث تعكس البرامج والسياسات الحكومية رغبات واحتياجات الناخبين الذين يمثلون جوهر العملية الانتخابية ؛ فالناخبون يسيطرون سيطرة كاملة على المؤسسات السياسية (سواء فى ذلك الأحزاب السياسية أو الحكومية) ، كما أن التحليل الذى نقدمه يقتصر على النظرية الحتمية البسيطة للسلوك الانتخابى التى تتماشى مع البرامج والسياسات لرغبات الناخب العادى(٧) .

وهناك عدة عوامل تدفعنا للتفكير فى أن القومية ذات تأثيرات سلبية على مرونة الدخل (أى أنها سلعة قليلة القيمة) ، فعندما تصبح ثروة الفرد ذات قيمة هامشية متناقصة فإن المواطنين الأقل ثراء هم الذين يسارعون أكثر من غيرهم إلى تأكيد حقوق ملكيتهم فى ثروة المجتمع أكثر مما يفعل الأثرياء ، زد على ذلك أن المطالبة بفرض قيود

---

(٧) لن ينطبق ذلك فى إطار انتخابى احتمالى يعانى فيه الساسة من قصور فى المعلومات الخاصة بتفضيلات الناخبين . وفى التوازنات السياسية ستستجيب برامج الأحزاب وسياسات الحكومة العامة لتركيبة التفضيلات الفردية ذات الثقل ، وهو الثقل الذى يتناسب عكسيا بشكل جزئى مع احتمال أن ينتخب الفرد بناء على برنامج محدد . (انظر فى هذا الشأن : "لافاى" Lafay (1992)) .

صارمة على شروط التأهل للهجرة إلى الدول الغنية عادة ما تكون أشد صرامة بين الطبقات ذات الدخل المحدود أو المستحقين للدعم الحكومى الذى تتيحه دولة الرفاهية أكثر مما تثيره هذه الشروط بين أبناء الطبقة الثرية ؛ إذ سيتأثر حجم الدعم الذى يتلقاه أبناء الطبقة المحدودة الدخل سلبًا بقدوم مهاجرين فقراء سوف يقاسمونهم هذا الدعم .

وبسبب الخلل السيئ فى توزيع الدخل فإن متوسط الدخل الذى يتلقاه الفرد الذى يمثل الناخب العادى أقل بكثير من أن يلبى احتياجاته الأساسية ، ومن ثم فإن هذا الناخب العادى عادة ما يكون أكثر إقبالاً على التشبث بأهداف القومية من سواه ، وذلك لسببين : أولهما دخله المحدود ، وثانيها أحقيته فى الحصول على الدعم الذى تتيحه دولة الرفاهية التى ينتمى إليها .

كما تمارس القومية تأثيرات قوية على اقتصاديات الرفاهية ؛ فالفائزون فى ذلك المضمار سوف يؤازرونها على حين يعارضها الخاسرون ، وتتوقف استجابة الحكومات للطلب على خدمات الدعم للمواطنين على المكاسب السياسية التى تتوقعها ثمنًا لتلك الخدمات ، ومن ذلك على سبيل المثال إنشاء بعض الصناعات الوطنية التى تدعم الاتجاه القومى وما يرتبط به من إجراءات الحماية الجمركية ؛ حيث تخفف هذه الصناعات من حدة منافسة السلع الأجنبية للمنتجات الوطنية ، إلا أن إجراءات الحماية الجمركية للصناعات الوطنية قد تتسبب فى مشاكل عدة فى حال قيام الدول الأخرى بفرض إجراءات جمركية مماثلة ، وعليه فإن بعض الحكومات تميل إلى النأى بعيداً عن التيار القومى فى الجانب الاقتصادى .

على نحو مماثل ، فإن التيار القومى يروج لفكرة وضع ضوابط وحصص للهجرة قد تؤدى إلى تقلبات الأسعار فى سوق العمل ، وتستفيد بعض القطاعات من هذه السياسات المتعلقة بتقييد الهجرة ، إلا أنها قد تحرم البلدان المقصودة بالهجرة من الكفاءات التى قد تقصدها بغرض الهجرة والاستقرار فيها . ويعتمد المستفيدون من هذه الإجراءات على الالتزام التام بنصوص الإجراءات الواردة فى القوانين المنظمة للهجرة ، وبناء عليه فإن قدرات الاحتكار لدى الجماعات الاجتماعية المختلفة وأوهام الكسب المحتملة (بمعنى الاستئثار بالعائدات المالية والتعتم على التكاليف المترتبة على تلك السياسات أو الإعلان عنها) يعتبر أمرًا بالغ الأهمية فى هذا السياق .

وتبعًا لما يراه "بريتون" (١٩٦٤) فى هذا الصدد ، فإن تبنى سياسات الحماية والترويج لفئات محددة من المدخلات يتيح وظائف أكثر عددًا وعائدًا لأبناء الطبقة الوسطى ، مما يترتب عليه كما يقول "بريتون" : "لنا أن نتوقع أن الطبقة الكادحة ستكون أقل إيمانا بالاتجاه القومى من الطبقة الوسطى" ، وهو ما أكدته البيانات المتاحة – فيما يبدو – فى دراسات أجريت على المجتمع الكندى (Breton 1964, 381) . ومن ثم ، فإن الحكومة تلجأ لاستنفار الشعور القومى لدى أبناء الطبقة الكادحة "لاستثارة مساندتهم لسياسة الحكومة التى لا تصب فى حقيقة الأمر فى كفة مصالح الطبقة الكادحة نفسها" (Breton 1964, 379) .

المشكلة فى النظرية المذكورة آنفا، أنها لا تشرح الأسباب التى يمكن أن تدفع حكومة عقلانية لتبنى سياسات تخدم مصالح أبناء الطبقة الوسطى ، وعمومًا إذا افترضنا أن هناك ارتباطًا ولو كان ضئيلا بين مصالح أبناء الطبقة الوسطى وتلك الخاصة بالناخب العادى ، عندها يمكن أن يتغير التحليل الذى قدمه "بريتون" إلى نظرية صالحة لتفسير الأثر الاقتصادى للقومية فى سياق ديمقراطى معين .

ولتبسيط الأمور ، سنفترض أن مجموعة الإجراءات ذات الطابع القومى مقصورة فحسب على سوق العمالة وحدها ، بمعنى تنظيم عمليات الهجرة الوافدة للعمال الأجانب ، فإن الحكومات الديموقراطية العقلانية سوف تضع الكثير من العقبات أمام دخول العاملين متوسطى التأهيل ؛ لأن هذه النوعية من العمالة تتنافس بشدة مع أبناء البلد الأصليين الذين يمثلون الناخب المؤثر فى صناديق الاقتراع ، على حين تسهل تلك الحكومات استقبال الفئتين المتعارضتين : "المهاجرون المؤهلون تأهيلا عاليا وكذلك الذين يفتقرون إلى أية مؤهلات على الإطلاق"(٨) .

---

(٨) ينطبق المنطق نفسه على طلاب العلم الأجانب ، فالطلاب ذوو المستوى العلمى المتوسط سيتعرضون للضغط لكى يعودوا إلى بلادهم بعد انتهاء فترة دراستهم ، والعكس تمامًا سيحدث إزاء الطلاب ذوى المستوى العلمى المتميز ، حيث سيكون تعرّضهم للضغوط أقل كثيرًا عمن سواهم .

على أية حال ، تجدر الملاحظة بأنه من غير الممكن المبالغة فى تطبيق السياسة السالفة الذكر وإلا ترتب على هذا أمران يتعلقان بالطبقتين الأكثر ثراء والأشد فقراً فى المجتمع ، وهما الطبقتان اللتان تجدان تنافسًا حاداً من جانب المهاجرين الغرباء فى سوق العمل ، وبالتالى تعلو أصواتهما مطالبة بحكومة قومية قوية ذات توجهات ضد الديموقراطية ؛ حيث تشعر هاتان الطبقتان بأنهما ضحية المؤسسة الحاكمة .

ونتيجة لهذا ، وعلى عكس ما يرى بريتون (١٩٦٤) ، فإنه يتضح لنا بأن الطبقة الكادحة ليست أقل وطنية من الطبقة الوسطى ، حتى لو اعتبرنا القومية مجرد آلية من آليات ضبط الأجور والدخول ، إلا أن تعبير الطبقة الكادحة عن شعورها القومى يتسم بالعنف وينزع نحو المزيد من الراديكالية السياسية . علاوة على ذلك ، فإن هناك بعض أوجه الشبه بين الاتجاه القومى الذى تتبناه الطبقة الكادحة مع الفكر القومى لدى أبناء الطبقة العليا، ومن ثم فإن هناك احتمالاً حقيقيًا لقيام تحالف بين الطبقتين ، مما قد يحمل فى طياته تهديداً للنظام الديموقراطى .

تذبذب التوجه نحو القومية المحافظة

من الملامح الأساسية التى تسم القومية فى ظل النظم الديموقراطية هو التذبذب الحاد بين النجاح والإخفاق مع مرور الزمن ، ففى أوقات الأزمات السياسية والقومية تستحوذ الأحزاب القومية على أعلى الأصوات فى الانتخابات . وهناك ثلاثة تفسيرات على الأقل لهذه الظاهرة : **أولها** ، أن النعرات القومية والإجراءات الاقتصادية ضد الأجانب التى تميز برامج الأحزاب القومية تجد صدى أكبر لدى المجتمع ، وبالذات فى أوقات الأزمات الاقتصادية وتدهور مستوى دخول الأفراد . **وثانيها** ، أنه فى أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة يوجه قطاع عريض من الناخبين سهام نقدهم المرير الذى يطال كلا من الحكومة القائمة والنظام السياسى برمته سواء بسواء ، وهكذا يرتبط نجاح الأحزاب القومية فى تلك الأوقات العصيبة بترويجهم لخطط تغيير المؤسسات القائمة وهجومهم الغوغائى الشرس على النظام البرلمانى (حيث ينادون

بتغيير هذا النظام إما إلى نظام يعتمد على الديموقراطية المباشرة أو نظام قوى مع جرعة أقل من الديموقراطية يفترض أن تكون أكثر قدرة على التعبير عن الإرادة الحقيقية للشعب) .

ثالثًا وأخيرًا ، تستفيد الأحزاب القومية من السمعة التى تتمتع بها بين الجماهير بأنها أحزاب متطرفة ، فطبقًا لما يراه "إنيلو" و"هينيتش" Enelow and Hinich (1981) يتذبذب استقطاب الرأى العام نحو التطرف بين القوة والوهن ، ففى أوقات الرخاء والاسترخاء تتبوأ أحزاب الوسط مكانة مرموقة مقارنة بالأحزاب المتطرفة (يمينًا أو يسارًا) ؛ حيث تبدو برامجها أقل غموضًا من حيث النتائج التى يمكن أن تقود إليها ، ويميل الناخبون المعتدلون إلى منح أصواتهم لأحزاب الوسط . أما إبان الأزمات ، ينقلب الموقف رأسًا على عقب لصالح الأحزاب المتطرفة التى تستفيد من التزامها الحازم بمواقف صارمة حيال المشكلات التى تواجه الوطن .

إن التذبذب فى التوجه نحو القومية نادرًا ما يسلك مسلكًا سلسًا ؛ ففى كثير من الأحيان تسلك مسلكًا عنيفًا وبالذات فى أوقات المحن[٩] ، وهذه التقلبات العنيفة والفجائية يمكن اعتبارها "ثورة غير متوقعة" (Kuran 1989) . وتتضمن القومية إلى حد ما ميلا سلوكيًا يتسم بالأنانية والتمييز ضد بعض الجماعات القومية الأخرى ، وكما سبق أن بيّنا من قبل أن هذه السمات تعانى من سمعة أخلاقية سيئة ، وأن أية محاولة شعبية لدعمها قد تقود إلى شجب جماعى وردود فعل ساخطة أو غير ذلك من أشكال العقاب الاجتماعى . ويترتب على هذا أن كثيرًا من الأفراد سوف يظهرون غير ما يبطنون ، ومن ثم تتسع الهوة بين ما يعتنقه الفرد العادى (غير المهموم سياسيًا) شخصيًا ، وما يصرح به علنا عند انخراطهم فى أية فعاليات اجتماعية عامة ، وهذا التزييف فى التعبير عن الرأى يثقل كاهل الفرد عندما يضطر إلى معاناة التضحية

---

(٩) فى حالة الاختيارات الاجتماعية ستتوقف على مضمون السيادة القومية ، وخير مثال على ذلك هو مواقف الناخبين الفرنسيين تجاه التصديق على اتفاقية "ماستريخت" (على افتراض أن الاعتراض عليها كان رد فعل قومى) . وأظهرت الدراسات المسحية أن نسبة الناخبين الذين صوتوا ضد الاتفاقية ارتفع فجأة من أقل من ٣٠٪ فى يونيو ١٩٩٢ إلى اكثر من ٥٠٪ فى نهاية شهر أغسطس من السنة نفسها (استقرت النسبة المئوية الفعلية ضد الاتفاقية بنسبة ٤٨٪ أثناء التصويت النهائى فى سبتمبر من العام نفسه) .

بنزاهته (Kuran 1989, 47) ، وعندما تتسع تلك الهوة لتتجاوز حداً معينًا ، أو عندما يشكل عدد كبير من الأفراد الذين يعبرون علانية عن مواقف قومية معينة تحالفًا قويًا ، عند ذلك سوف يعبر عدد كبير من المواطنين العقلانيين غير النشطين سياسيًا عما يدور فى خلدهم دون خوف من عواقب الإقدام على هذا ، وعندما ينكشف هذا الأمر تطل القومية المحافظة برأسها من جديد بشكل عنيف ، وهكذا دواليك .

٣ - خاتمة

طرحنا فى هذا البحث تحليلاً لمسألتين هما :

أولاً ، أنه يمكن إعادة صياغة الخطاب القومى فى صورته المحافظة على الأقل ، على ضوء الإطار التحليلى لنظرية النادى . أما المسألة الثانية ، فتتعلق بمدى النجاح الذى حققته البرامج السياسية اعتماداً على هذا الخطاب القومى لدى الناخبين فى المؤسسات الديموقراطية .

لتحديد تحليل المسألة الثانية ، قمنا بصياغة فرض يتخيل وجود حلبة سياسية (أو سوق سياسى) على درجة عالية من التنافسية ، وهذا الافتراض مؤداه أن الأحزاب السياسية فى سعيها للفوز فى الانتخابات تبذل قصارى جهدها لكسب ولاء الناخبين المؤثرين من خلال الاستجابة لرغباتهم ، وأن أيا من المعارضة أو الحكومة لا يمكنها أن تنحرف عن هذا المسلك فى الفترة التى تقع بين انتخاب وآخر ، أما الواقع فإنه يعكس وجود مثل هذا الخروج عن المسار الجدير بالدراسة والبحث .

تلجأ الحكومات لتبنى هذا المسلك المشار إليه آنفًا لزيادة جرعة الخطاب القومى المثير ؛ لأنه يساعدها على تطبيق السياسات العامة علاوة على زيادة رصيدها لدى الناخبين ، كما تستخدم الحكومات النظام التعليمى لتشعل الروح القومية بين الجماهير بالإفراط فى الحديث عن التاريخ القومى التليد والواجبات المدنية التى تقع على عاتق المواطنين حتى ترتفع الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة أو تعلوها قامة وهامة ، علاوة على الدعاية المستمرة لمنجزاتها . علاوة على ما سبق ، فإن الحكومات تستطيع أن

تدخل التعديلات التى يرغب فيها المواطنين بالبدائل التى يمكن طرحها بحيث تدفع المواطنين للتمسك بوطنيتهم (Auster and Silver 1979, pp. 62-5) ، كما أن القومية قد تكون ذريعة لزيادة كلفة الهجرة بالقوة وذلك لاستغلال الشعب الوطنى ، أو لرفع القوة العسكرية لغزو أمم مجاورة أو إخضاعها (ومن ثم تصبح محتكراً دولياً) . وأخيراً ، من الواضح أن القومية تستدعى ردود الأفعال التى "تستجمع القوى حول العلَم" فى فترات الأزمات ، وإليها يعزى الكثير من النجاحات التى تحققها السياسات الحاسمة .

ويجدر ذكر أنه لم يتم استثناء السلوك الحكومى المعاكس ، أى المفتقر إلى القومية . على سبيل المثال أظهر المفاوضون الحكوميون فى معاهدة ماستريخت Maastricht قومية أقل بشكل أوضح من رأيهم الوطنى الفعلى ، وذلك من وجهة نظر محافظة ، على الأقل فى بعض الدول الأوروبية . إن الامتداد المنتظر لهذه المناقشة هو البحث عن التفسيرات الإيجابية لهذه المواقف الحكومية المختلفة .

مراجع الفصل الثامن

Auster, R. D., and Silver, M. 1979. *The State as a Firm*. Boston: Martinus Nijhoff Publishing.

Barry, B. 1991. "Self-Government Revisited." In Barry, B. *Democracy and Power, Essays in Political Theory I*. Oxford: Clarendon Paperbacks.

Breton, A. 1964. "The Economics of Nationalism." *Journal of Political Economy* 72, no. 4:376–86.

Breton, A., et al., eds. 1992. *Villa Colombella Papers on Preferences and Democracy*. Dordrecht: Kluwer Academic Press.

Cauley, J., Sandler, T., and Cornes, R. 1986. "Nonmarket Institutional Structures: Conjectures, Distribution, and Allocative Efficiency." *Public Finance/Finances publiques* 41, no. 2:153–72.

Dahl, R. A., and Tufte, E. R. 1973. *Size and Democracy*. Stanford, CA: Stanford University Press.

de Jouvenel, B. 1972. *Du pouvoir*. Paris: Hachette (1st Swiss edition in 1945).

Enelow, J. M., and Hinich, M. J. 1981, "A New Approach to Voter Uncertainty in the Downsian Spatial Model." *American Journal of Political Science* 25:483–93.

Girardet, R. 1972. *Le nationalisme français, anthologie 1871–1914*. Paris: Editions du Seuil (1st edition, 1966).

Hassner, P. 1965. "Nationalisme et relations internationales." *Revue française de science politique*. 15, no. 3:499–528.

Hirshleifer, J. 1983. "From Weakest-Link to Best-Shot: The Voluntary Provision of Public Goods." *Public Choice*. 41, no. 3:371–86.

Kuran, T. 1989. "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution." *Public Choice*. 61, no. 1:41–74.

Lafay, J. D. 1980. "Empirical Analysis of Politico-Economic Interaction in East European Countries." *Soviet Studies* 33:386–400.

1992. "The Silent Revolution of Probabilistic Voting." In Breton, A., et al., eds. *Villa Colombella Papers on Preferences and Democracy*. Dordrecht: Kluwer Academic Press.

Musgrave, R. 1959. *The Theory of Public Finance. A Study in Public Economy*, International Student Edition. New York: McGraw-Hill.

Riker, W. H. 1982. *Liberalism Against Populism. A Confrontation Between the Theory of Democracy and the Theory of Social Choice*. San Francisco: Freeman.

Sternhell, Z. 1978. *La droite révolutionnaire, les origines françaises du fascisme, 1885–1914*. Paris: Editions du Seuil.

الفصل التاسع

تساؤلات حول تفسير النظرية الاقتصادية لظاهرة القومية(*)

يوجو باجانو

إن الأمم "مجتمعات سياسية متخيلة" ذات حجم كبير ، وهى التى شكلت التاريخ الإنسانى فى المائتى عام الماضية . يعرف كل عضو فى الأمة جزءًا قد يكون غير ذى مغزى لبقية أعضاء تلك الأمة ، ومن ثم فإن أى شعور تجاه بعضهم البعض يتضمن بعضًا من "الخيال" عن أبناء الوطن الواحد ، وبعض الخيال عن اختلافاتهم مع الأخذ فى الاعتبار "الأجانب" أو الأغراب عن الوطن . ولا يعنى مصطلح "المجتمعات المتخيلة"(١) أنها مجتمعات غير حقيقية أو زائفة ، ولكنه ببساطة يميزها عن المجتمعات الصغيرة مثل القرية أو الأسرة أو مكان العمل ؛ حيث تتاح الفرصة للتفاعل بين الناس ، وأن يلتقوا بعضهم البعض ؛ حيث ينمو حسهم الاجتماعى من خلال التفاعل المباشر .

(*) أتوجه بالشكر إلى المشاركين فى السمينار الذى عقد فى سبتمبر ١٩٩٢ فى فيلا كولومبيلا ، بيروجيا – إيطاليا ، للتعليقات المفيدة التى أثيرت أثناء المناقشات . وأتوجه بالشكر أيضا إلى "سام باولز" Sam Bowles و "ها جوون شانج" Ha Joon Chang و "مارسللو دى تشيكو" Marcello De Cecco و "إرنست جلنر" Ernest Gellner و "فرانك هان" Frank Hahn و "روبرت روثورن" Robert Rowthorn لمناقشاتهم المفيدة فى هذا الموضوع . وأعبّر عن امتنانى لمؤسستى .C.N.R و .M.U.R.S.T للمساعدات المالية التى قدمتاها . والشكر لكل من قدم يد المساعدة .

(١) يرجع هذا المصطلح لـ"بنيدكت أندرسون" Benedict Anderson (1991) وهو أيضًا عنوان لكتابه .

ليست الأمم مؤسسات "طبيعية" ؛ فهى أقرب إلى كونها "ابتكارات مؤسسية" حديثة نوعا ما ، وهو ما ميز المائتى عام الأخيرة من التاريخ الإنسانى . قبل القرن الثامن عشر ، حددت الحروب والسياسات التى اتبعتها الأسر الحاكمة (وعلى وجه الخصوص زيجات المصالح السياسية!) شكل المجتمعات السياسية وحجمها ؛ لأنه لم يكن هناك إحساس واضح بالهوية مع الآخر الذى يتحدث لغة مختلفة وله عاداته الاجتماعية المختلفة أيضًا ، وبالرغم من إحساس كثير من الأمم بقدم العهد بالحضارة ، وأنها موغلة فى العراقة ، فإن تمييز "المجتمعات السياسية" عن الجماعات العرقية – وهى الفكرة المحورية للأمم والقومية – أمر مستحدث(٢) .

إن الافتراض الأساسى هو كون الاختيار العقلانى والمصلحة الشخصية يمثلان نقطة البداية لعديد من التفسيرات الاقتصادية ؛ ومنذ مرحلة معينة من التاريخ الإنسانى ، أطلت برأسها حقيقة أن أناسًا كثيرين كانوا على استعداد للموت والقتل فى سبيل "أوطانهم" ، وهى حقيقة تبدو كأنها تتناقض مع افتراضات أن الناس فيهم صفات الكرم والمثالية ، وفيهم كذلك القسوة والتحفّظ ، الأمر الذى لا يتناسب مع معطيات النظرية الاقتصادية .

لماذا تصبح "الأمة" مجتمعًا سياسيًا "طبيعيًا" فى لحظة تاريخية ما ؟ هل هناك مصالح "اقتصادية" تفسر بزوغ القومية وإحياءها فى عصرنا الحالى ؟ كيف يمكن لأفراد يسعون إلى الحد الأقصى من المنفعة ، وممن قد ينشغلون فى كثير من قضاياهم الحياتية اليومية البسيطة ، أن يكونوا على استعداد تام للموت فى سبيل مجتمعاتهم المتخيلة ؟ وكيف يمكن لهؤلاء المسالمين فى حياتهم اليومية أن يكونوا على استعداد لقتل

---

(٢) لا يعنى ذلك أنه قبل هذا التاريخ لم يكن هناك تقابل بين المجتمعات السياسية والجماعات العرقية ، ولكن الأمر أن ذلك التقابل لم يعتبر حالة لازمة لإحياء المجتمع السياسى . للاستزادة ، انظر "أنتونى سميث" Anthony Smith (1991) حيث يقدّم تمييزًا جيدًا بين الخبرات التى مرت بها الدول التى حدث فيها تقابل بين الجماعات العرقية والمجتمعات السياسية قبل عصر القومية ، وتلك الدول التى خبرت ذلك بعد هذا العصر.

آخرين من أمم أخرى ؟ هل يفسر الاقتصاد فكرة القومية ، أم حسبنا أن نصل إلى نتيجة أن ظاهرة القومية ناتجة عن مظاهر غير عقلانية فى السلوك الإنسانى ، تلك التى قد لا يتحكم فيها الاقتصاد القويم ؟

للإجابة على هذه الأسئلة ، سنبدأ بإعادة تقييم تحليل تقسيم العمل وأن نحاول إظهار أن الأمم تقوم بدور هام فى ذلك التقسيم المرتبط بدوره باقتصاديات السوق ، فحتى فى ظل وجود العلاقة المتبادلة القائمة بين بناء الأمة وتطور تقسيم العمل التى قد تكون سببًا فى توازن مؤسسى غير كافٍ ، فلابد من تضمين القومية فى أحد الأسباب الممكنة لتراكم الثروة .

وفى القسم الثانى ، سنوضح التباين بين تفسيرات بناء الثروة وتفسيرات الاحتكار فى ظل القومية ، وسنناقش كلا التفسيرين فى إسهامهما فى فهم ظاهرة القومية ، إن بعض التحليل لفترات مختلفة من القومية ضرورى لفهم التفسير الاقتصادى الأكثر ملاءمة للقومية .

وسنأخذ فى الاعتبار فى القسم الثالث حدود التفسيرات الاقتصادية للقومية ، وسنوضح كذلك بعض التفريعات الممكنة فى الجانب الاقتصادى التى قد تكون سندًا عقليًا لفهم الأنشطة التى تمارس على الصعيد القومى التى يبدو أنها تتحدى أى تفسير لاختيار عقلانى .

وأخيرًا ، سنفحص بشكل مختصر ما إذا كان المدخل المتدرج فى التحول أكثر ملاءمة من مدخل الاختيار العقلانى فى تفسير القومية .

الأمم والأسواق وتقسيم العمل

أرجع "آدم سميث" Adam Smith(*) ثروة الأمم" إلى تقسيم العمل ، الذى يتحدد بدوره تبعًا لمستوى اقتصاد السوق .

(*) آدم سميث (١٧٢٣ – ١٧٩٠) : فيلسوف وعالم اقتصاد اسكتلندى ، ويتضمن كتابه "ثروة الأمم" نظريته بشأن التجارة الحرة . (المترجمون)

ويعتمد تحليل "سميث" على واقع أن تقسيم العمل سيرجح التعلم من خلال الممارسة ؛ حيث يستطيع العمال تحسين مهاراتهم العملية المحددة إذا تخصصوا فى مجال عملى متفرد ، وينبغى أن تقوم الأمم بإزالة كل العوائق التى تقف فى طريق التجارة إذا رغبوا فى قطف كل الثمار الطيبة لتقسيم العمل[٣] .

وقام "تشارلز بابيج" Charles Babbage (1832)[*] بتطوير النقاش حول تقسيم العمل على محاور مختلفة ، فى حين رأى "سميث" أن اختلافات المهارات مردّها هو تقسيم العمل ، حيث انطلق "بابيج" من افتراض أن الأفراد يملكون مهارات عملية مختلفة وأيضا ميزات نسبية تظهر فى النشاطات المتنوعة ، واستناداً إلى هذا الرأى ، فالميزة التى تكمن فى التخصص فى المهارات هى خروج الموهبة النسبية الكامنة فى الأفراد إلى حيز التنفيذ الفعلى .

ويتشابه ذلك المبدأ مع ما استخدمه "ديفيد ريكاردو" David Ricardo لشرح ميزات تقسيم العمل بين الأمم . ورأى "بابيج" (و "ريكاردو") ، خلافاً لرأى "سميث" ، أن اختلافات المهارات (وعوامل أخرى تؤثر على الإنتاجية) تمثل سبباً أكثر منها نتيجة لمسألة تقسيم العمل .

---

(٣) أشار "ليست" List (1909, 121) إلى أن مبدأ تقسيم العمل يتطلب "نقابة أو اتحاداً يضم أفراداً ذوى طاقات متنوعة ومثقفين وقوى عاملة منتجة تعمل لصالح الإنتاج العام . إن سبب إنتاجيات تلك العمليات ليس ذلك التقسيم ، ولكنه بالضرورة ذلك الاتحاد" . واسترشاداً بما ذهب إليه "ليست" فقد أصاب "آدم سميث" قلب الحقيقة عندما قرر "أن توفير ضرورات الحياة لطبقات المجتمع الدنيا هى نتاج العمل المشترك والتعاون بين عدد من الأفراد" (Wealth of Nations, book I, ch.1) ، ويضيف "ليست" أنه "من المؤسف أن "سميث" لم يتابع فكرة اتحاد العمال united labour رغم أنه عبّر عنها بشكل بالغ الوضوح . وعلى النقيض ، أمسك "ليست" بطرف الخيط وتابع دراسة هذه الفكرة ووضع بعض التخمينات المتعلقة بدور الأمة فى تنظيم تقسيم العمل ، الأمر الذى قام على تطويره فيما بعد "جلنر" Gellner (1983;1987) بشكل مستقل . ركز "بولانيى" Polanyi (1944) أيضا على دور الأمم فى إنشاء ومواصلة اقتصاديات السوق .

(*) تشارلز بابيج (١٧٩٢ - ١٨٧١) : مخترع وعالم رياضيات بريطانى ، قام بتصميم آلات حسابية ميكانيكية وحاول صنعها فيما يعدّ المحاولات المبكرة لصناعة الحاسب الآلى . (المترجمون)

ولم يكن ذلك هو الاختلاف الوحيد بين "بابيج" و "سميث" ؛ ففى حين ناقش "سميث" أن تقسيم العمل ساهم فى وصول التعلم المكتسب بالممارسة إلى ذروته ، فإن "بابيج" ذهب إلى أن الميزة الكبرى لتقسيم العمل هى أنه يقلل من اكتساب التعلم الضرورى قبل الممارسة ، من منطلق أن تقليص محتوى وظيفة يستتبع ضرورة أقل للتعلم قبل البدء فى الإنتاج . وتختلف درجة التخصص المفهومة ضمنًا فى سياق ما أورده "سميث" و"بابيج" . ان مبادئ "سميث" تذهب إلى أن التخصص لا ينبغى أن يكون محدوداً ، فقد يؤدى فى هذه الحالة إلى حجب التعلم بالممارسة ولن يكون فى صالحه . وعلى النقيض ، تذهب مبادئ "بابيج" إلى أن التخصص المطلق وتقليص المهارات الوظيفية قد يكون مناسبًا ، لأنها تعمل على تقليل التعلم المطلوب قبل الممارسة ، وتسمح باستغلال أفضل للموهبة النسبية المتوافرة .

وحيثما تشير مبادئ "سميث" إلى الميزات الأفقية لتقسيم العمل ؛ حيث يحظى الجميع بميزة التعلم بالممارسة ، نرى أن مبدأ "بابيج" ذو متضمنات هرمية قوية ؛ إذ يوجد توفير أعلى للوقت المنصرف للتدريب عندما يتم فصل المهام التى تحتاج إلى مهارات خاصة عن تلك التى لا تحتاج إلى مهارات ، ويتم التدريب فقط لأولئك الذين يملكون موهبة نسبية أعلى لإنجاز المهام التى تتطلب تلك المهارات(٤) .

حتى وإن كانت مبادئ "بابيج" و"سميث" مختلفة ، وتطلبت تطبيقاتهما المشتركة بعض "الحلول الوسط" ، فإنه يمكن توظيف مناقشاتهما - فى حدود معينة - فى مراقبة مسألة تقسيم العمل فى إمكانية تقليلها للتعلم المطلوب قبل الممارسة ، وزيادة التعلم المطلوب بالممارسة ، واستغلال المهارات الفطرية والميزات النسبية . إن هذه المبادئ توضح أسباب ثراء الأمم فى النظرة المزدوجة لتقسيم العمل بين أفراد أمة واحدة وتقسيم العمل بين الأمم من حيث إن كليهما يزيد الإنتاجية(٥) .

---

(٤) انظر "باجانو" Pagano (1985;1991) فى مسألة تحليل مبادئ تقسيم العمل .

(٥) هناك تشابه مدهش بين الأمم والأفراد فى هذه النظريات : ففى نظرية التجارة العالمية نجد أن الأمم ببساطة عبارة عن مناطق تتحرك فيها العوامل ويتحرك فيها أيضا بعض المهارات الفردية المعينة بين استخدامات مختلفة ، دون مواجهة العقبات التى يمكن أن تقابلها عندما تحاول تحريك العوامل من أمة إلى أخرى . =

وعلى الرغم من كل تلك الفوائد ، فإن التخصص على المستوى الوطنى أو الفردى يحمل نقيصة أن الأفراد أو الأمم يضعون البيض فى سلة واحدة ؛ فإذا كان الأمر - كما يقول - "سميث" أن تقسيم العمل يعمل على زيادة التطور فى المهارات المتخصصة إلى حدها الأقصى ، فإنها تؤدى كذلك إلى أن يواجه المرء مخاطرة فقد عناصر إنسانية كثيرة حال وجود عمالة زائدة فى موقع عمل معين . إن قابلية الحركة بين المواقع المرتبطة باقتصاديات السوق تقتضى ضمنا احتمال أن تحدّ متطلبات السوق من الحافز للتخصص فى مواقع العمل بشكل أعلى من إمكانية تحسين ظروفه .

وتعدّ هذه النقطة محورية بالنسبة لموضوعنا ؛ ويناقش "جلنر" Gellner (1983;1987) أن إمكانية حركة الناس بين الوظائف أو المهن المختلفة هى الشأن الجديد فى المجتمعات الصناعية الحديثة ، أكثر من تقسيم العمل فى حد ذاته ، واستنادًا إلى "جلنر" فإن الحلقة الواصلة بين تقسيم العمل وثروة الأمم تسرى أيضا من خلال تطور الأمم والقومية .

إن مخاطر التخصص فى المجتمعات الزراعية التقليدية أمر غير ذى بال ، فليس فى تلك المجتمعات حافز قوى لاستحداث أو اكتشاف فرص الربح التى تنشأ عن الأخذ بما هو حديث ، وبالتالى يؤدى مستوى الإنتاج المنخفض الناتج عن ذلك إلى أن تقتصر السلع المتوافرة على ما يشبع الاحتياجات الأساسية للأسواق المحلية ؛ حيث يستقر الطلب على سلع بعينها . إن غياب التحديث والاستقرار المقترن به يشير إلى أن هذه المجتمعات ثابتة لا تتحرك وأن نشاطات الأفراد تكرر نفسها دوما ، ومن النادر أن يغيّر الأفراد مهنة توارثوها أبا عن جد ، فهنا يتولد نوع من الثقافة المتفردة الخاصة بتلك المهنة بالنسبة للمهارات المطلوبة فيها وأسرارها وميثاقها الأخلاقى ، وينتقل ذلك التفرد من جيل إلى جيل .

= وينطبق الأمر نفسه على الأفراد : فهم أيضًا موجودون حيث يمكنهم تحديد المناطق التى يمكن أن تتحرك فيها المهارات بين استخدامات مختلفة دون مواجهة العقبات التى يمكن أن تقابلهم حين محاولة نقل المهارات من فرد إلى آخر . وليس من المستغرب أن هذه المبادئ نفسها ، مثل الموهبة النسبية ، تنطبق على الأفراد والأمم حتى إن كانت طبيعة الروابط بين الأفراد والأمم مختلفة تمامًا ، وهذا صحيح بالطبع !

إن التنوع الثقافى فى المجتمعات الزراعية التقليدية أمر مفيد ؛ فقد تتخصص الثقافة فى إشباع احتياجات خاصة فى حرفة (مهنة) معينة وتعضيد تماسك أفرادها ، ويعمل التنوع الثقافى على استقرار المجتمع .

إن لغة ذوى النفوذ فى المجتمعات الزراعية تكون عادة مختلفة عن لغة الفلاحين ، فاللغة المكتوبة ليست هى اللغة المتداولة فى التعامل اليومى ؛ إذ قد يتعامل بها الوعّاظ وأصحاب المهن المكتبية والمثقفون ، والواقع أن هذا التنوع فى استخدام اللغة لا يسبب مشاكل تذكر ؛ إذ إنها قد تسهم فى استقرار المجتمع ؛ لأنها تمثل علامة واضحة على المركز الاجتماعى لكل من أفراد ذلك المجتمع .

ويعزز التنوع العرقى واللغوى حقيقة الحركة البطيئة فى المكان فى تلك المجتمعات والواقع أن معطيات محلية الثقافة لا تمثل مشكلة بل قد تسهم فى الاستقرار المكانى للمجتمع .

ومن ثم ، قد يكون تقسيم العمل فى المجتمعات التقليدية أمرًا بالغ التعقيد ، ذلك التعقيد والتنوع الداخلى للثقافة المتداولة الذى يمكن أن يكون علامة للتميز .

إن مقارنة خصائص المجتمعات الزراعية التقليدية بالمجتمعات الحديثة المعتمدة على الاقتصاديات الصناعية لهو أمر على جانب كبير من الأهمية لنا .

وتتميز المجتمعات الحديثة بالتجدد التكنولوجى المستمر والنشاط الأعلى فى الطلب ، وينتج عن ذلك انتقال العاملين من وظيفة إلى أخرى ، بسبب المتطلبات المتغيرة الخاصة باستمرار للوظائف ، الأمر الذى يستلزم تغيير مبادئ تقسيم العمل ، وقد يسبب التخصص فى هذه الحالة مخاطر جسيمة ؛ لأن المهارات المكتسبة لأداء وظيفة معينة قد تصبح عمالة زائدة بسهولة شديدة .

ويمكن أن تقل المخاطر المتعلقة بالتخصص المهنى فى نمط الاقتصاديات الديناميكية الحديثة إذا تصادف أن تقاسم الأفراد ثقافة شائعة وعامة(٦) .

---

(٦) ترجع الحاجة إلى ثقافة شائعة وعامة إلى أسباب أخرى ؛ فطبيعة العمل فى المجتمعات الحديثة أكثر "دلالية" منها مادية . فهى تفترض القدرة على التواصل بين العاملين فى الوظائف المختلفة ، ويتطلب ذلك ثقافة عامة مشتركة . وتركز فكرة التعليم فى عمقها على هذه الثقافة العامة المشتركة أكثر من تركيزها على المهارات الخاصة التى تكتسب فيما بعد . إن هذا يساهم بالتأكيد فى سهولة إجراءات التدريب الجديد ، ليس هذا وحسب ، بل جعله نتيجة للعمل نفسه بالفعل .

وتسمح الثقافة الشائعة للأفراد أن يتوافقوا بسهولة إذا كان هناك اضطرار لتغيير وظائفهم . لهذا السبب ، فإن التميز المهنى والثقافى المكانى الذى يميز المجتمعات الزراعية لا يمكن قبوله فى المجتمع الصناعى ، فذلك التميز يحدّ من قابلية حركة الأفراد بين الوظائف المختلفة فى ظل تقسيم العمل المتغير . وفى المقابل ، ومع خفض تكلفة التدريب على مهارات جديدة ، فإن ثقافة متجانسة تقلل المخاطر المقترنة بالتخصص وتدعم أقصى إفادة من مزايا تقسيم العمل فى عالم متغير .

ونستطيع القول إن تقسيم العمل فى مجتمع صناعى حديث ليس محدوداً فقط بمستوى السوق ، لكنه يرتبط بوجود ثقافة متجانسة أيضًا .

إن السياسات القومية التى تشجع على وجود ثقافة متجانسة تؤدى إلى نمو شكل من تقسيم العمل المتغير المقترن باقتصاديات السوق ، وفى هذا السياق ، فإن القومية قد تعضد تراكم الثروة .

ويمكن تقليل مخاطر تقسيم العمل بتحويل الاستثمارات الخاصة بالوظائف إلى استثمارات فى ثقافة عامة . فكثير من الأسرار القديمة المميزة لمهنة ما أصبح من الممكن التحدث عنها بلغة واضحة يفهمها الأفراد المنتمون للثقافة نفسها .

والواقع أنه لم تعد لغة الكتابة و الثقافة العامة مجالا حصريا لفئة معينة من الأفراد ، ولابد لتلك الفئة أن تلتحم بكل الفئات لأن هؤلاء الذين يملكون ناصية تلك المهارات العامة سينعمون بمزايا التعلم بالممارسة التى يقتضيها تقسيم العمل ، والأفراد الذين استطاعوا اكتساب ثقافة عامة(٧) هم فقط من يمكنهم أن يحملوا معهم (على الأقل جزء منهم) ما تعلموه بالممارسة عند انتقالهم من عمل إلى آخر .

---

(٧) من المعتقد أن الثقافة العامة أمر قد يتداخل فى سياقات كثيرة ؛ فهى تعمم القدرة على التعلم فى بعض السياقات عن طريق إفهامنا ماهية تلك السياقات وأى الخبرات قد يكون مفيدا فى سياقات أخرى . وهى أيضا تسمح "بنظام التعليم العالى" بالمعنى الذى يسمح بالتعامل مع السياقات فى شكلها المجرد وليس فقط فى إطارها الداخلى المحدود . إن مثل هذا التعليم عالى المستوى ذو أهمية كبرى فى مجتمع ديناميكى حيث غالبًا ما تتغير السياقات . للمزيد عن "نظام التعليم العالى" ، انظر "بيتسون" Bateson (1972) .

وهكذا يستفيد أفراد مجتمع السوق الديناميكى من المزايا التى بينها "سميث" فقط فى حالة تلقّيهم ما يبدو كافياً من التعليم الأساسى العام ، وإن لم يكن ذلك متوفراً ، وبدلاً عن ذلك لابد أن يعتمدوا على مزايا تقسيم العمل التى حددها "تشارلز بابيج" ؛ وهى أن بعض الوظائف تتطلب بعض التدريب الأوّلى ، ويمكن فصلها عن تلك التى تتطلب مهارات عالية .

ومن الملاحظ أن عمال خطوط التجميع ليس لديهم احتياج فعلى لقدر كبير من الثقافة العامة ، وغالبًا ليس لديهم احتياج أيضًا للتحدث بلغة البلد التى يعملون فيه ، ولا تكمن ميزة تخصصهم فى أنها تسمح بالإفادة من التعلم بالممارسة ولكنها تقلل من فرص التعليم الأساسى الضرورى الذى يسبق الممارسة . لقد أصبح سوق العمالة المزدوجة منقسمًا بين عاملى نموذج "سميث" ونموذج "بابيج" ، وأحيانًا بين أمّتى المذكورين .

من المهم أن يتشارك الأفراد فى ثقافة عامة متنوعة لتكوين نمط عاملين على غرار نموذج "سميث" ، وهو الأمر الذى قد لا ينطبق تمامًا على نموذج "بابيج" . ومع هذا ، فالأمة مفهوم يتجاوز فكرة المؤسسة التى تدعم تطوير ثقافة قومية عامة ، وتتلقى دعمًا من تلك الثقافة فى الوقت نفسه ؛ فالأمة "مجتمع متخيل" يتضامن أفراده تلقائيا مع بعضهم ، ويجدر بالذكر أيضًا أن "التضامن العضوى"(٨) بين أفراد الأمة قد يكون مرتبطًا بالطبيعة الدينامية لتقسيم العمل فى الاقتصاد الحديث . وحتى فى حالة إذا ما تشارك مجموعة من الناس فى ثقافة عامة ، فذلك يقلل المخاطر المقترنة بتقسيم العمل ولكنها تظل محل اعتبار كبير فى الاقتصاد الحديث ، والواقع أن هناك بعض أشكال التعليم التى لا تسمح إلا بالتوظيف فى وظائف معينة ويصبح من العسير الالتحاق بأى وظيفة أخرى فى أى مكان آخر ، ويصبح من الضرورى التضامن فى شكل من المشاركة فى المخاطر (أو شكل من التضامن العضوى) لاستغلال فوائد تقسيم العمل المتغير .

---

(٨) عن الاختلاف بين "التضامن الآلى (أو الميكانيكى)" القائم فى المجتمعات المتخلفة و "التضامن العضوى" ، انظر "دوركايم" Durkheim (1933) حيث يوضح العلاقة بين هذين النوعين من التضامن وتقسيم العمل .

إن وجود مؤسسات التضامن القومى ، مثل إعانات البطالة وإعادة التأهيل ، تصبح ضرورة لحث الناس على تحمّل مخاطر التخصص ، والبديل هو اختيار كثير من الأفراد الاستغناء عن المزايا التى يشرحها "سميث" والالتحاق بالوظائف الدنيا فى تقسيم العمل ، والتى وضحها "بابيج" فى معرض حديثه عن المحاور التى اقترحها .

إضافة إلى ذلك ، فإن مستوى التضامن القومى قد يحدّ من تقسيم العمل ، وعلى هذا النحو من الممكن أن يقدم الاقتصاد المغلق بعض التفسيرات لحقيقة أن الأمم والقومية ظهرتا معًا فى نفس توقيت انتشار الرأسمالية فى القرن السابع عشر ، وحقيقة الأمر أنه فى عالم يتميز بقابلية الحركة بين الوظائف ، فإن ثقافة قومية متجانسة وتضامنًا قوميًا لهما أهمية اقتصادية كبرى وإسهام فى ثروة الأمم ، وقد يكون للتعصب تجاه تعدد الجماعات العرقية وتعدد الثقافات (وهو التعدد الذى ميّز دول الأسر الحاكمة) منطق اقتصادى مشابه أيضًا .

إن الاستثمارات فى "ثقافة عامة" تكون عامة فقط من حيث إمكانية تطبيقها فى وظائف كثيرة ، ولكنها خاصة أيضا لتلك الثقافة المعينة ؛ فإذا فشلت ثقافة معينة فى تطوير نفسها أو حتى القدرة على البقاء والاستمرار ، فمن الوارد بقوة فقد كثير من الاستثمارات القيمة فى الثروة البشرية ، وقد تثبط تلك المخاطر الاستثمارات العامة فى ثقافة بعينها . إن وجود دولة تحمى الاستثمار العرقى يمثل شكلا من الحماية (أو الضمانات) السياسية[٩] التى تحدّ من مخاطر استثمارات ثقافة خاصة ؛ فتلك الحماية لا تحمى فقط الاستثمارات العرقية التى أسدل عليها ستار النسيان فحسب ، ولكنها أيضًا تعضد استثمارات عرقية جديدة تتناسب مع الاستثمار فى ظل ضمانات سياسية جديدة ، وهنا تظهر عملية سببية تراكمية بين القومية السياسية والقومية الثقافية .

---

(٩) يشابه دور تلك الضمانات السياسية للاستثمار العرقى أو استثمارات ثقافة خاصة دور الحماية السياسية لاستثمارات ثقافة المؤسسة التى أشار إليها "ويليامسون" Williamson (1985) . ويصبح هذا التشابه أكثر وضوحًا إذا قبلنا ما طرحه "كريس" Kreps (1990) عن كون تطور ثقافة المؤسسة يمثل مفتاحا لفهم طبيعتها .

وقد تعزز الدولة القومية الثقافة الوطنية والتضامن الوطنى بقوة ، وقد تحدثهما أحيانًا[١٠] ، وهكذا كان ظهور كلّ من القومية الثقافية والسياسية مفسّرًا من خلال ظهور الرأسمالية .

إن أمكن "للوسطاء السياسيين" تخطى عقبة مشكلات المنتفعين التى لا يخلو منها العمل الجمعى ، فسيتحقق بعض الاستثمار فى القومية وتقل مخاطر تقسيم العمل المتغير الذى يعدّ سمة من سمات اقتصاديات السوق .

إن وجود تقسيم العمل المتغير يجعل الاستثمار فى القومية أمرًا عقلانيًا ، ومع ذلك فإن العكس صحيح ، ووجود مجتمع وطنى يعمل على تحريض العوامل العقلانية لأخذ المخاطر المرتبطة بتقسيم العمل المتغير على عاتقها .

ومن الجدير بالذكر أن القومية وتقسيم العمل المتغير يملكان خاصية الدعم الذاتى ؛ فوجود تقسيم العمل المتغير يحفز العوامل العقلانية للاستثمار فى مؤسسات المجتمع القومى التى تعضد تقسيم العمل المتغير والعكس بالعكس[١١] ، والحقيقة أن التضامن العضوى الذى ذهب إليه "دوركايم" Durkheim[*] والميزات التى أشار إليها "سميث" فى تقسيم العمل تغذّى كل منهما الأخرى فى دائرة الدعم الذاتى[١٢] .

---

(١٠) عن هذا الموضوع ، انظر "هوبسباوم" (1992) Hobsbawm و "هوبسباوم ورينجر" Hobsbawm and Ranger (1983) .

(١١) لا تعمل آليات الدعم الذاتى من خلال التفاعل مع العوامل الاقتصادية . لقد قدم لأحد هذه العوامل "إرنست رينان" Ernest Renan فى محاضرته الرائدة التى ألقاها فى باريس عام ١٨٨٢ ، حيث زعم أن "وجود أمة" هو "استفتاء يومى ، تماما مثل وجود الإنسان فيما هو تأكيد مستمر لوجود الحياة" . ومع هذا ، فإن نتيجة ذلك الاستفتاء ذاتية الدعم لأن أمة ما هى "تضامن على مستوى واسع ، يتألف من مشاعر التضحية التى قطعها الإنسان على نفسه فى الماضى وتلك التى يعدّ نفسه ليقطعها فى المستقبل" (Renan 1882, 19) .

(*) إميل دوركايم (1917 - 1858) Émile Dorkheim : عالم اجتماع فرنسى ، طور منهج بحث جديد يجمع بين البحث الإمبيريقى ونظريات علم الاجتماع ، ويعتبر مؤسس المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع .

(١٢) لابد من الأخذ فى الاعتبار أنه لا يجب النظر إلى إسهامات "دوركايم" و "سميث" المتعلقة بتقسيم العمل على أنها "ملكيات خاصة" لنظامين مختلفين ، ولكن يُنظر إليها كأسس لتحليل مشكلة معقدة .

وفى هذا الصدد ، قد تقدم اقتصاديات رأس المال الوطنى National capitalist وصفا للتوازنات المؤسسية institutional equilibria ؛ حيث تقوم المؤسسات القومية بتهيئة ظروف جديدة تكون فيها الاستثمارات فى القومية ضرورية من خلال تقسيم العمل فى الاقتصاد الرأسمالى ، أما المؤسسات الرأسمالية فهى تهيئ ظروفًا جديدة تتناسب مع ذلك الشكل من التنظيمات من خلال المؤسسات القومية[١٣] .

إن الأمر يتعلق بطبيعة التوازنات المؤسسية[١٤] التى قد لا تسمح أبدًا بانطلاق الاقتصاد الرأسمالى الوطنى الذى يحمل المزايا التى ذهب إليها "سميث" .

إن اكتساب المهارات أمر محفوف بالمخاطر حين نفتقد المؤسسات القومية ، وعلى الجانب الآخر فإن عدم امتلاك مهارات لن يكون ملائمًا للاستثمارات فى المؤسسات القومية ، آخذين فى الاعتبار أن تلك المؤسسات هى التى تحمى تلك المهارات ، ومجمل القول إن غير القادرين على إلحاق أنفسهم بأمم مستقرة ومستمرة قد يجدون أنفسهم فى موقع الحدود الدنيا للاقتصاد العالمى ، ويعيشون فى قاع نموذج "بابيج" لتقسيم العمل .

علاوة على ذلك ، فمن ضمن ما يميز طبيعة التوازنات المؤسسية أن المرء قد يجد نفسه معلقًا فى "أمة" لا تناسبه ، وحتى إذا ما أمكن لأمة أخرى أن تزيد من منظور تقسيم العمل وتزيد كفاءة اقتصادها وتضامنها واستثماراتها وضماناتها السياسية ، فقد يحفّز ذلك الناس للقيام باستثمارات مكرّسة لثقافة وطنية معينة (والعكس صحيح) ، وقد يتضح هذا الناتج بجلاء ؛ لأن الفوائد هنا لا يتم توزيعها على الأفراد الحاملين للجنسية بالعدل ، أما الجماعات الصغيرة التى تتمتع بقسط أكبر من الفوائد ربما بشكل غير عادل ، فقد تنصب استثماراتهم فى تشكيل أمم توصف بأنها تعانى من "توازنات مؤسسية فى المستوى الأدنى" تنعكس على أغلبية سكانها .

---

(١٣) إن مفهوم " التوازن المؤسسى" مرتبط بشدة بمفهوم "التوازن التنظيمى" ، وقام على تطويره "باجانو" Pagano (1993) .

(١٤) تظهر مثل هذه النقائص فى حالة "التوازنات التنظيمية" . انظر "باجانو" (1993) Pagano .

تتسق فكرة مقاومة القوميين للتوازنات المؤسسية المتردية مع ما ذهب إليه "بريتون" (١٩٦٤) ، الذى تناول مداخل الاحتكار منذ بداياتها المبكرة فى دراسة القومية[١٥] .

ويوضح "بريتون" كيف يمكن أن تكون الاستثمارات القومية خياراً عقلانياً لمجموعة تتوق إلى مزايا خاصة على حساب المجموعات الاجتماعية الأخرى فى الأمة نفسها ، وهو هنا يشير على وجه الخصوص للطبقة الوسطى التى يمكنها الكسب من الاستثمارات فى الكيان القومى ؛ حيث يتمكن أفراد تلك الطبقة من الحصول على وظائف مرموقة فى حين لا تتمكن الجماعات العرقية من المنافسة عليها ، ومن هنا تتم التضحية بالاستثمارات التى تدر عائداً اجتماعياً كبيراً لصالح مشروعات تمنح مزايا أعلى للطبقة المتوسطة .

وقد تلعب الاستثمارات القومية دوراً مزدوجاً ؛ حيث قد يكون لها النواتج التى تستثمر تفضيلات الطبقة العاملة حتى تتحقق فى الوقت نفسه بعض الفوائد السيكولوجية من تلك السياسات القومية ، وعلى هذا فإن تلك الفوائد النفسية تتحقق على حساب خسارة ثمار مشروعات استثمارية حقيقية تحقق عائداً مادياً أعلى[١٦] .

للقوميين فى مثل هذه الحالات تأثير يناقض ما قال به "جلنر" (ولكنه مع ذلك يتوافق معه جزئياً) ، فبدلاً من إرساء قواعد التجانس الثقافى والتضامن والسوق الحر ، أرسوا تقاليد "بالية" تؤدى إلى التعصب والخصومة ، وهنا يصبح من السهل تجزئة الأمم

---

(١٥) لا يظهر الاحتكار فى القطاع العام فقط ، ولكن أيضاً فى القطاع الخاص ، وخاصة فى الشركات ("بريتون" و "وينتروب" Bretonand Wintrobe (1982) و "ميلجروم" و"روبرتس" Milgrom and Roberts (1990)) . يجدر بالذكر أن هناك تشابهاً معيناً بين مشكلات أمة وتلك التى قد تطل برأسها فى مؤسسة ، ويعد ما ذهب به "أولسون" Olson (1982) هو المثال الكلاسيكى لمشكلة فشل "العمل الجمعى" تفسيراً لـ"نشأة الأمم وسقوطها" .

(١٦) يوضح "بريتون" (١٩٦٤) أن السياسات القومية التى عملت بها حكومة "كويبك" لم تهدف إلى "زيادة الدخل" ولكن "إعادة توزيع الدخل" لصالح الطبقة الوسطى المتحدثة بالفرنسية . لقد أتت إعادة التوزيع هذه أكلها على حساب الطبقة المتوسطة القديمة المتحدثة بالإنجليزية وأيضاً على حساب الطبقة العاملة المتحدثة بالفرنسية . وحصلت الطبقة العاملة على بعض المزايا "السيكولوجية" على أقصى تقدير .

إلى أمم أصغر ، ومن ثم تزيد فرصة الحصول على أفضل الوظائف ، ويميلون إلى تقييد السوق الحر بدلاً من تعزيزه ، إضافة إلى العمل على الحد من التأثيرات الإيجابية لتقسيم العمل . إن القوميين هنا لا يعملون على إيجاد قاعدة الأسواق أو توسيعها ، ولكنهم يعملون على تفتيتها للحصول على بعض المكاسب التى قد تصبح فى حقيقتها هزيلة فى مواجهة المنافسة فى الأسواق القومية الأكبر .

لقد وصف اقتصاديون آخرون الحركات القومية بطرق تختلف عما وصفها به "بريتون" ؛ فهم يناقشون ضرورة وضع سياسات قومية لدفع عجلة التنمية فى العالم الثالث ، ويرى البعض أن سياسة حماية الاقتصاد الوطنى (الحمائية) Protectionism وسيلة لزيادة ثروة الأمة وليس ثروات القوميين .

إن السياسات القومية المبنية على الحماية الفعلية للصناعة القومية "الوليدة" ميزت التنمية فى تلك الدول التى يطلق عليها الماركسيون الآن الدول الإمبريالية ؛ فعلى سبيل المثال ، دعا أبو الحمائية "فريدريك ليست" Friedrich List (1909) ، إلى تطبيق السياسات الحمائية فى ألمانيا ، وبنى وجهة نظره من خلال مراقبة السياسات الحمائية الأمريكية والدفاع عنها .

واستناداً إلى تلك الدراسات ، فإن السياسات القومية التى اتبعتها الدول الأقل تقدما تعدّ من قبيل رد الفعل العقلانى فى مواجهة حقيقة أن التجارة الحرة تعيق التنمية فيها .

وعلى النقيض ، يذهب منظرو التبعية المعاصرين (مثل "بالما" Palma (1978)) إلى أن نظام التجارة الحرة لا يعوق التنمية تمامًا ، بمعنى أن هذه التنمية تغطى احتياجات الدول "ذات التوجه الإمبريالى" ، لكنها لا تشبع احتياجات الأمم "المهمشة" .

بناء على ذلك التوجه ، تسبب التبعية الاقتصادية تبعية سياسية بالمعنى الذى اقترحه فى الأصل "هيرشمان" Hirschman (1945) ، فحتى إن حققت التجارة العالمية أرباحًا من التبادل التجارى فإن أهمية هذه الأرباح المرتبطة بحجم الاقتصاديات الوطنية غير متماثلة معها ، وقد تؤدى إلى تبعية سياسية ، ويترتب على ذلك أن تلك

التبعية السياسية قد تتسبب فى تبعية اقتصادية فى دائرة مغلقة ومستمرة . إن القوة الإمبريالية يمكنها أن تبتز الأمم الأخرى وتعوق بعض أطر التنمية التى قد تصيب مصالحها فى مقتل ، فقد تحاول بعض الدول الإمبريالية مثلاً التركيز على نمط الوظائف الذى تناوله "سميث" تطبيقًا على بلادهم ، وتخصيص الوظائف الأدنى فى نموذج "بابيج" لتقسيم العمل فى دول العالم الثالث .

يدّعى القوميون أحيانًا أن كسر طوق التبعية السياسية والاقتصادية مرتبط بقوة بإنهاء علاقة "التبعية الثقافية" مع القوى "الإمبريالية" ؛ فالثقافة التى أنتجت فى مكان آخر ولم تلق بالا للاحتياجات المحلية الخاصة ثم فرضت نفسها فى المجتمع تؤدى بذلك المجتمع إلى التبعية الثقافية .

إن حماية الثقافة المحلية تفرز عقلية محلية متمركزة حول ذاتها وتعمل فقط فى مصلحة بعض "المثقفين الاحتكاريين" ، علاوة على ذلك ، قد تعمل الثقافة المحلية على تجزىء السوق ، وتحدّ من مزايا تقسيم العمل على مختلف المحاور التى سبق أن أشرنا إليها .

وعليه ، إذا أثّر تطور ثقافة محلية على زيادة التنوع الثقافى والتضامن العرقى(١٧) ، سيكون لها بالتالى آثار إيجابية على حركة السوق وتحقق بعض "مزايا سميث" لنظام تقسيم العمل .

وعلى النقيض من ذلك ، قد يحاصر دور المستهلكين السلبيين لثقافة أجنبية جماعة عرقية معينة فى مناصب وظيفية متدنية فى نموذج "بابيج" لتقسيم العمل ، ويتطلب الحفاظ على المهارات فصل الوظائف التى تحتاج إلى مشاركة ثقافية فعالة عن الوظائف الأخرى ، واللافت للنظر أن "المهمشين" يحظون بميزة نسبية فى تقلد الوظائف التى تتسم بأنها لا تتطلب مشاركة ثقافية فعلية ، هنا الدائرة مغلقة على تعضيد واقعهم كمستهلكين سلبيين لثقافة غريبة ، وتأكيد الميزة النسبية المنحرفة التى يتمتعون بها عن غير استحقاق .

---

(١٧) يطالب "كينان" Kennan (1993) بتقسيم الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المنطلق .

وبرغم إمكانية وجود حالة دعم ذاتى فى التبعية الثقافية ، فإن الحمائية الثقافية قد تجعل الأمور أكثر سوءاً ، وتساعد الحمائية الثقافية فقط فى بعض الأحيان فى كسر تلك الدائرة المغلقة . وفى العموم ، فالحمائية الثقافية طريقة سيئة لحماية الثقافة ؛ لأن أى ثقافة تعيش وتترعرع إذا أوتيت القدرة على إدماج أفضل العناصر من الثقافات الأخرى فى نسيجها ، ولا جدال فى أن تعرّض الثقافة للعالم الخارجى المفتوح قد يكون وقوداً لاستمرارها وبقائها لمدى طويل .

والحقيقة أن الجدال القومى بشأن حماية الوظائف من المنافسة الأجنبية أكثر إقناعاً بشكل ما من الجدل القائم الخاص بالسلع والثقافة الأجنبية ، ومن الممكن أيضاً فى هذه الحالة النقاش حول موضوع ضبط الهجرة من حيث إنه يوفر أماناً ما للعمال الذين لن يجدوا أمامهم سبيلاً للرزق حال وجود منافسة من العمالة الأجنبية الوافدة . ومع ذلك إن كان فى نية دولة أن تضمن شكلاً من التجانس الثقافى والتضامن القومى الذى يحبّذ التخصيص على غرار نموذج "سميث" وحركية السوق ، عندها يكون من اللازم ضبط الهجرة ، وأية محاولة لإتاحة المهارات الأساسية نفسها للجميع أمر محكوم عليه بالفشل إذا لم يكن ممكنا الحد من نفوذ الأجانب فى الأمة ، وللحفاظ على الثقافة العامة للمجتمع الوطنى (لأسباب لا تتعلق كلها بالفوائد الاقتصادية) ، ينبغى أن تكون الأعداد المتزايدة للمهاجرين متناسبة مع سرعة الاندماج ، وتتطلب فاعلية المؤسسات المنوطة بالتضامن الوطنى التحكم فى المنتفعين بها (مثل سياسات التوظيف وإعانات البطالة والتأمين الصحى) ، بمعنى أن لا تكون مفتوحة لعدد غير محدود من الأجانب .

وهناك بعض الأدلة على القيود فى قوانين الهجرة التى وجدت لها مكاناً جنباً إلى جنب مع نمو مؤسسات التضامن الوطنى ، وبالفعل ، واستناداً إلى "كار" Carr (1945) ، فإن السمة الحاسمة التى تميز قومية القرن العشرين عن قومية القرن التاسع عشر هى دراسة مشكلات الهجرة[١٨] .

---

(١٨) بناء على ما نكره "كار" ، فالاختلاف بين هاتين الفترتين من القومية بدأ ظهوره خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، لكنها كشفت النتائج الخطيرة غير المتوقعة لها فى النصف الأول من القرن العشرين عندما تسببت القومية فى حربين عالميتين أى فترة حياة جيل واحد .

واستناداً إلى ما يراه "كار" ، فقد بنيت القومية "الليبرالية" فى القرن التاسع عشر على رؤية أن الدولة لابد لها ببساطة أن تدافع عن حقوق الملكية وأن لا تتدخل فى آليات التجارة الدولية والوطنية . لقد أسهم الاعتقاد فى الآليات الأوتوماتيكية لسياسة الحرية الاقتصادية وكذلك الانفصال الرسمى بين القوى السياسية والاقتصادية فى بناء علاقات سلمية إلى حد ما بين الأمم ، وهو ما ميز القرن التاسع عشر ، وخلال تلك الفترة كان ما يميز الأمم أنها مجتمعات سياسية وثقافية أكثر من كونها مجتمعات اقتصادية (أو على الأقل هذا ما اعتقده مواطنو تلك الأمم) ، ولهذا السبب لم تمثّل الأمم عوائق للتجارة الدولية أو لعوامل الحركة المكانية . بالإضافة إلى ذلك ، وحتى عام ١٨٧٠ ، أسهمت القومية فى توحيد الدويلات الصغيرة (توحيد إيطاليا وألمانيا) وساعدت على توسيع الأسواق الوطنية[١٩] .

يقرر "كار" أن السمات المختلفة لقومية القرن العشرين وما تتسم به من عنف ترجع إلى ثلاثة عوامل : اشتراكية الأمة ، وتأميم السياسة الاقتصادية ، والامتداد الجغرافى للقومية .

وتعنى اشتراكية الأمة تخليق طبقة اجتماعية جديدة لها كل حقوق المواطنة فى الأمة ، وهى الطبقة التى ظهرت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ؛ "من العلامات المميزة لها تطور الصناعة والمهارات الصناعية ، والتوسع السريع فى أعداد سكان الحضر وأهميتهم فى المجتمع ، ونمو التنظيمات العمالية والوعى

---

(١٩) حتى وإن كان الأمر ملتبساً دائمًا لتحديد أسس التفرقة فى تاريخ معين ؛ فمن الملائم وضع حدود واضحة لبعض الفترات التاريخية ذات السمات المشتركة . وعلى ذلك ، يصبح اختيار التاريخ ١٨٧٠ مضللاً دون الإشارة إلى المحددات التالية : الأول أن هذا التاريخ تم اختياره للإشارة فقط إلى تاريخ أوروبا وأمريكا واليابان ، والثانى أنها تقارن ببساطة بين حالات نسبية من القومية "السهلة" وحالات من القومية الصعبة أو المستحيلة . وقبل ذلك التاريخ ، كان الشعب هو من يقوم بالممارسة القومية ، وكانوا يملكون بالفعل أراضى مدمجة وثقافة متجانسة إلى حد ما ، وبعد العام المشار إليه تحول مركز الأنشطة القومية إلى أوروبا الشرقية حيث اختفت تلك الأراضى المدمجة واختفت كذلك المعيارية الثقافية أو على أفضل الأحوال يتم الحصول عليها عن طريق "تطهير عرقى" مناسب . ويجدر ذكر أن بعض الحركات القومية فى آسيا وأفريقيا فى عصرنا الحالى قد واجهت ظروفاً مشابهة لتلك التى واجهتها أوروبا فى عام ١٨٧٠ .

السياسى للعمال ، والبدء فى تعميم التعليم الإلزامى ، والتوسع فى حقوق الانتخاب والحرية السياسية" (p. 18) ، أما تحول الأمة إلى الديموقراطية فى القرن التاسع عشر فقد تمركز على تأكيد المزاعم السياسية للطبقة الوسطى السائدة ؛ وعلى النقيض "فإن التحول إلى الاشتراكية للمرة الأولى يأتى بالمزاعم الاقتصادية للجماهير إلى واجهة الصورة" (p. 19) ، وتصبح مستويات الأجور والعمالة موضوعات أساسية فى السياسة الوطنية ويتم تأكيدها حين الضرورة فى مواجهة السياسات الوطنية للدول الأخرى(٢٠) .

لقد كان تأميم السياسة الاقتصادية نتيجة مباشرة للتوسع فى الطموحات الوطنية لتحقيق مستوى معيشة أفضل لكل أفراد الشعب ، وقد يحدث أن يتوافق نظام اقتصادى عالمى مع قوى سياسية وطنية فقط فى الحد الذى لا يكون فيه الاقتصاد موضوعًا سياسيًا ، وحين تحول الانتباه عن سياسة الحرية الاقتصادية إلى القضايا الاجتماعية ، فإن الاقتصاد العالمى الواحد استبدل بالضرورة اقتصاديات وطنية متعددة ، وكل منها يسعى إلى تحقيق المستوى المعيشى الأفضل لمواطنيه .

لقد كان التجلّى الأكبر لاشتراكية الأمة هو تأميم السياسة الاقتصادية لسياسات الهجرة بشكل راديكالى بعد عام ١٩١٩ ، حين أغلقت كل الدول الصناعية حدودها فى وجه الهجرات الجماعية .

ورحَّبَتْ حكومات الدول فى القرن التاسع عشر بالهجرة على أرضية أن المنافسة فى الاقتصاد الوطنى تتطلب عمالة رخيصة ومتوافرة ، وعلى النقيض من ذلك فقد كانت "العمالة الرخيصة والمتوافرة" (p. 22) ضربة سياسية موجعة أصابت حكومات القرن العشرين فى مقتل ، واختفت بعد بعض الوقت كلمة العمالة الرخيصة أو المتوافرة من القاموس السياسى وحل محلها الكلمات السخيفة "الأجور المنخفضة والبطالة" .

(٢٠) يلاحظ "كار" (1945, 19) أن "اشتراكية الأمة متلازم طبيعى مع تأميم الاشتراكية" وفى الهامش يشير إلى أن "من الملحّ القول أن مصطلح "الاشتراكية الوطنية" ليست اختراعًا "نازيًا". ويذهب "سيرز" Seers (1983, 48) إلى أن ما هو "ضد" القومية وما هو "ضد" المساواة يمكن دمجهما معًا لرسم الخريطة الأيديولوجية التى تنطلق منها السياسة الحديثة .

أوضحت القيود على الهجرة أن قوانين الجنسية ليست سياسية فقط ، ولكنها تمنح عضوية اقتصادية للمواطنين ، ولا تقدم الأمة دفاعاً وطنياً وتحديداً وتأكيداً على حقوق الملكية وثقافة متجانسة فحسب ، لكنها أيضاً توفر التعليم والوظائف الملائمة وخدمات الصحة وإعانات البطالة وغيرها من الخدمات العامة ، كما يمنح الحصول على الجنسية عضوية مميزة للتمتع بتلك الخدمات .

والواقع ان الغموض اكتنف تأثير تقييد الهجرة ؛ حيث نرى على جانب منها أن الهجرة غير المقننة تضعف حوافز الإفادة من الخدمات العامة الضرورية لمعيشة أفضل للسواد الأعظم من المواطنين(٢١) ، ومن هذا المنطلق تصبح قوانين تقييد الهجرة سببا فى زيادة ثروة الأمم . وعلى جانب أخر ، فإن تقييد الهجرة يحرم الأمة من بعض المهارات التى قد تكون فى احتياج إليها ؛ إذ قد يؤدى القصور فى المهارات أو نقصها إلى ظهور وظائف احتكارية ومزايا أخرى لا يمكن التخلص منها بسهولة بالمنافسة الأجنبية ، وهكذا تعمل القيود على الهجرة على إفقار الأمة وتعضيد احتكارات مجموعات معينة من العمالة .

الجدير بالذكر أن مثل ذلك الغموض يكتنف الأشكال المتعددة لحماية العمالة والتعريف الوظيفى والمعايير والشروط المبنية على المؤهلات ، تلك الأشكال التى تتميز بها تشريعات القرن العشرين .

قد تكون الأشكال المختلفة من اللوائح ضرورية لتوسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات أو بالوظائف ، وفى حالة المؤسسات فإن حماية التوظيف لوظيفة معينة فى مؤسسة ما قد يكون ضرورياً للاستثمار الخاص بالمؤسسة ، أما فى حالة الوظائف فإن متطلبات وظيفة بما يتعلق بها من مؤهلات أمر له مقاييسه الثابتة فى المؤسسات المختلفة .

---

(٢١) إننا نشير هنا إلى الخدمات العامة بمعنى أنها من الصعب أو من المكلف إبعاد المواطنين الذين يعيشون فى منطقة معينة عن الإفادة منها ؛ لأنها ليست "سلعًا" عامة ، بمعنى أن قياسها كمًا وكيفًا كسلع يستهلكها الأفراد أمر منفصل عن الكميات التى يستهلكها أفراد أخرون .

وترتبط حماية التوظيف فى مؤسسة ما بوجود سوق عمالة داخلى ، يرتبط بدوره بالتعقيدات البيروقراطية للمؤسسات الحديثة ، وقد تكون تلك التعقيدات بدورها الوسيلة الوحيدة لتفضيلات التغيير فى المواقع الوظيفية ، بحيث لا يمكن تحديد حقوق ملكية المهارات بشكل قانونى ، ولابد أن ترتكز على الثقة المتبادلة بين أفراد المهنة الواحدة (Breton and Wintrobe 1982) .

ونقيضًا لما سبق ، فإن وضع معايير الوظائف قد يكون سبيلاً لوضع حقوق ملكية وأسواق توظيف قومية للوظائف التى تتطلب مهارات خاصة ، وبهذه الطريقة يجد الموظف "المكان" نفسه الذى يحدد الوظيفة نفسها فى مؤسسات مختلفة . ومن الثابت الآن أن وضع معايير وظيفية يقلل من استثمارات المؤسسة بشكل لافت وتستبدلها باستثمارات عامة يستفيد بها العاملون من مؤسسة لأخرى (Pagano 1991) .

قد يصبح ابتكار مثل تلك الأسواق القومية أمرًا معقدًا تمامًا ؛ فقد يتواطأ أصحاب العمل مع العاملين تحت أيديهم لتغيير المواصفات الوظيفية لتكون أقل عمومية وأكثر تحديدًا تبعًا لاحتياجات مؤسستهم الخاصة ، فأسواق الوظائف المتخصصة تعدّ خدمة عامة متاحة للأفراد دون مقابل ، وأحد وسائل تحديد تلك المجانية هى النقابات القومية الخاصة بأصحاب العمل والموظفين ، ويبدو أنه من الضرورى أن تتدخل الدولة فى السياسة التعليمية وفى تحديد المعايير الوظيفية لضمان البقاء المؤسسى للأسواق الوظيفية .

ومع ذلك قد يكون للوائح التى تضعها الدولة تأثير لا يحالفه التوفيق فى تفتيت أسواق العمالة إلى أسواق وطنية تميزها النظم المختلفة للوائح ، أى أنها تولّد العوائق أمام حرية الحركة نتيجة لضبط الهجرة ، وتشترك مع القيود على الهجرة فى غموض تأثيرها ، بمعنى أن تداعياتها قد تؤدى إلى تكوين الثروة أو إلى الاحتكار . وإبان العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر ، أوضحت اشتراكية الأمة وتأميم السياسة الاقتصادية أنه باستطاعة الدولة تحسين ظروف مؤسسات التضامن الوطنى والثقافة الوطنية ، وهى ظروف تلائم تقسيم العمل فى الأمة بكفاءة ، وقد سبق أن رأينا فى القسم السابق كيفية تفاعل هذه العناصر ؛ مما يساعد على تحقيق توازنات

الدعم الذاتى فى حده الأدنى التى قد ينتج عنها أن ينتاب الناس شعور بأنهم محاصرون فى تقسيم العمل الخطأ وفى الأمة الخطأ ، يجدر بالذكر أن ذلك قد اتضح بجلاء - أى التحدد القومى - بعد عام ١٨٧٠ .

يمثل عام ١٨٧٠ علامة واضحة لنهاية عصر البناء "السهل" للأمة ؛ فقبل ذلك التاريخ كان يمكن تعريف الأمة الجديدة بسهولة : إما لأن محاولة بناء أمة بدأ ببعض الوحدات الإدارية قبل تشكيل تلك الأمة ، أو لأن تلك المحاولة كانت بسبب وجود تجانس ثقافى على مستوى عالٍ فى محيط مكانى محدود قبل التوحد سياسيًا .

وقبل عام ١٨٧٠ ، ساعدت القومية على التوسع فى الأسواق ؛ حيث أنهى القوميون حقوق الإقطاع المحلية ، أو قيود التجارة التى فرضها "الوطن الأم" ، أو القيود المصطنعة التى تجعل حجم المقاطعة أقل من حجم الأمة .

وبعد عام ١٨٧٠ ، انتشرت الجماعات العرقية الصغيرة واندمجت مع الجماعات العرقية الأخرى فى محيط الحيز المكانى فى محاولة لتحقيق شكل أممى ، وعادة ما ارتبطت القومية بسياسة الفصل بين الجماعات والتعصب ، وغالبًا ما ينتهى التضخم فى القومية إلى الانفراط بدلاً من إنشاء أسواق جديدة ، وهنا تصبح تفسيرات الاحتكار أكثر منطقية من تفسيرات تكوين الثروة كناتج لأنشطة القوميين(٢٢) .

لقد كان للتجارب الكارثية التى حدثت فى النصف الأول من القرن العشرين دلالات بالغة السوء عن القومية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، ولعدة سنوات بعدها ، وباستثناء "حركات التحرر الوطنى" ، استبدلت بالقومية مزاعم القيم "العولمية" **universalistic values** مثل التجارة الحرة وفى مقابلها الشيوعية ، ولكن مع ذلك كانت الدول الوطنية هى الشكل التنظيمى الأساسى أثناء فترة ما بعد الحرب ، وبزغت شمس القومية بجلاء مباشرة بعد النهاية المعروفة للصراع بين العالمين "الحر" و "الشيوعى" .

---

(٢٢) إن هذا لا يعنى أنه لا توجد بعض الحالات المعاصرة التى تجعل تفسيرات تكوين الثروة فى القومية أمرًا مقبولاً . على سبيل المثال ، حالة كوريا الجنوبية مثال واضح على التدخل "القومى" للدولة الذى يسهم فى تنميتها . فى هذا الموضوع أنظر "شانج" Chang (1991) .

منذ عام ١٩٨٩ ، كان العود الحميد للقومية بكل غموضها المريب الذى ميّز تاريخها كله ، أضف إلى هذا أن "العالمية" و"الكونية" لم يكونا مصطلحين يخلوان من الغموض وغرابة التفسير .. إن المعنى بتشكيل مجتمعات كبرى هو التحول التدريجى لكثير من المهام التى اضطلعت بها اشتراكية الأمم وتأميم السياسة الاقتصادية إلى شكل منظمات على مستوى أوسع ، تلك المنظمات التى تؤدى مهامها بشكل أفضل فى عالم أصبح كالقرية الصغيرة بعد ظهور المؤسسات متعددة الجنسيات[٢٣] وثورة الاتصالات والتطور الإعلامى والتلوث ، وفى عالم تعنى فيه حرب وطنية نهاية الإنسانية .

يجدر بالبيان أن انهيار دولة قومية قد يسببه تنحية مؤسسات التضامن الوطنى جانبًا ، والتى كانت قد ظهرت تدريجيًا بعد عام ١٨٧٠ ، وانتشرت بشكل ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية ، وهؤلاء الذين نادوا بتحجيم سلطات الدولة القومية كان لهم أحيانًا مصالح خفية فى تفكيك مؤسسات التضامن الوطنى ، وحاول آخرون إعادة بناء تلك المؤسسات فى مجتمعات أخرى على نطاق أوسع .

وقد تكون المصالح "العامة" أو "الخاصة" هى ما وراء قبول القومية أو رفضها ، وفى كلتا الحالتين لا ينبغى أن نتجاهل مداخل النقيضين : الاحتكار وتكوين الثروة ، وفى عديد من الحالات ينطبق التفسيران ، ولكن فى بعض الظروف التاريخية الأخرى لن ينطبق إلا تفسير واحد فقط سيكون أكثر ملاءمة . علاوة على ذلك ، فإن كلا المدخلين يفسر القومية على أنها اختيار عقلانى اختاره الراغبون فى زيادة ثرواتهم ، وبهذا المعنى يتقاسمون افتراض أن الهوية الوطنية والكرامة والسلطة عوامل تلعب دورًا غير ذى بال أو على الأقل دورًا هامشيًا فى تفسير القومية ، ولهذه الأسباب مجتمعة سنصف كلا التفسيرين على أنهما تفسيران "اقتصاديان" للقومية .

---

(٢٣) انظر "رايخ" (1991) Reich لمزيد من المعلومات عن تعريف السياسات الوطنية فى عصر المؤسسات متعددة الجنسيات .

ما الإضافة المهمة التى قام بها القوميون ؟

يشير "بريتون" إلى أن "حقوق المواطنة" حق لكل مواطن ، وهذا يعنى أن كل مواطن قد يتهرب من مسؤولية إنتاج حق المواطنة أو على الأقل يساهم فيه إسهاماً ضئيلاً .

ومن هذا المنطلق ، ليس من الملائم فى هذا المضمار الحديث عما إذا كانت عائدات الصالح العام إنجازات تتحصل من استثمار حق المواطنة فقط ، أو أنها عائدات ناتجة أيضا عن نمو الأمة وتطورها بأكملها ؛ فإذا لم يجد المواطنون حلا لمشكلات الانتهازية المعتادة ، فالمآل هو تقليل استثمارهم فى حق المواطنة .

إن مشكلة الانتهازية قد تعطى بعض الأمل لأولئك الذين لا يحبذون القومية ، ولسوء الحظ أن التجربة لا تدعم هذا التوجه ، ونحن نتعلم بشكل يومى من الإعلام أن "كثيرا" من الناس على استعداد – وهم سعداء عادة – للتضحية بثروتهم وحياتهم من أجل أمتهم(٢٤) ، وليس من السهل تفسير هذه التضحيات من مدخل اقتصادى حيث يسعى الناس إلى تعظيم ثرواتهم(٢٥) .

سنحاول أن نفسّر استعداد الناس للانخراط فى أنشطة قومية عن طريق مواجهة أنفسنا بما سيأتى من حقائق : الأولى أن كثيراً من الناس المشاركين فى أنشطة قومية يدّعون أن التعايش مع أناس آخرين من جنسيات أخرى يعدّ تحدياً ويمنعهم من التعبير بحريّة عن أسلوب حياتهم ويدمّر هويّتهم ، والثانية أن بعض الجماعات الوطنية تقبل "التعايش" مع جماعات قومية أخرى فى حالة واحدة فقط وهى امتلاكهم "زمام السلطة" فى البلاد ، والثالثة أن الناس يكونون على استعداد للتضحية بثروتهم وأنفسهم فى مواجهة تلك التحديات فى سبيل الهوية القومية وامتلاك زمام السلطة .

---

(٢٤) وعادة ما يتهرب الأشخاص أنفسهم من المسؤولية عندما تكون الخدمة العامة التى يتم تقديمها مجرد مرحاض عمومى أكثر نظافة !

(٢٥) تعتبر السلع الاستهلاكية والترفيهية هدفًا للوظيفة النفعية فى المدخل التقليدى للاقتصاد ، وينظر للعمل ببساطة على أنه ترفيه وقتى ولا يتعامل معه ذلك المدخل بشكل مقبول (انظر : Pagano 1985) . وعلى الجانب الآخر من الممكن إعطاء تأويل أكثر عمومية لهذا المدخل الاقتصادى .

هل يمكن أن يفسر الاقتصاد تلك الحقائق ؟ وهل يمكننا وضع تحديد جديد لتعظيم المصالح العامة فى محاولة لتفسير السلوك القومى ؟ وهل يضيف القوميون لها أم أنهم بضعة مجانين غير عقلانيين ؟

سنقدم فى هذا القسم إجابات سأحاول أن تكون قاطعة لهذه الأسئلة ، وسترتكز الإجابة على "محورين" ممكنين كوصف نموذجى للسلوك النفعى : فالمحور الأول يأخذ منحى أن الأفراد يضعون فى اعتبارهم "المنفعة الرمزية" ، فى حين يتعامل المحور الثانى مع النتائج الممكنة عندما يحصل الأفراد على منافع من "خدمات موضعية (ملموسة)" .

وليس من المفترض أن يتضمن تعظيم المنفعة **utility maximization** المنافع التى تقع تحت أيدينا (والأنشطة التى ننجزها) فقط ، ولكنها تنسحب أيضًا على المنفعة التى نحصل عليها ونحن ما نحن عليه أو ما نعتقده فى أنفسنا . أطلق "روبرت نوزيك" **Robert Nozick (1989)** فى كتابه "الحياة المجرّبة" **The Examined Life** تعبير "المنفعة الرمزية" على هذا النوع من المنفعة ، وقد سببت تلك الفكرة تغييراً راديكاليًا فى آرائه عن تدخل الدولة فى توزيع الثروة . إن عديداً من الأفعال يعود بالمنفعة الرمزية من جهة أن تلك الأفعال تزيد مستوى الرفاهية ، وذلك بأنها دليل على ما نحن عليه وبالطريقة التى نرغب فيها ، وعلى سبيل المثال قد ننتخب بالرغم من الهوة التى تفصل بين تأثير الفعل الانتخابى الذى نقوم به على ناتج التصويت والجهد المبذول فى ذلك الفعل الانتخابى ، وذلك بسبب الرغبة فى تأكيد تحديد الهوية السياسية . وبالمثل قد نقرر إعادة توزيع الثروة ؛ لأننا نريد لأنفسنا أن نؤكد كينونتنا كجزء فى نسيج المجتمع الذى يعير أفراده الاهتمام المطلوب .

ويمكننا تصور مفهوم تعظيم المنفعة كحالة خاصة فى إطار المنفعة الرمزية ؛ ومن حيث المبدأ قد نرغب فى رؤية أنفسنا كأفراد يقومون بتعظيم المنفعة المتحققة فقط من السلع الاستهلاكية التقليدية .

ليس هذا هو الإمكانية الوحيدة ، والواقع أنه ليست له أى جاذبية موضوعية : فحين نرى أنفسنا بهذا الشكل فنحن حينئذ نصطدم بحدود لن نتمكن من تخطّيها بسبب قصر زمن الوجود البشرى وهشاشته ، وعلى مستوى النظرية لابد "للأشخاص العقلانيين" تعظيم قدرتهم على احتمال الضغوط التى يتعرضون لها فى حياتهم .

ولسوء الحظ أن تلك القيود لا تقيدنا برفق ، ومحاولات التخلص منها بالغة الإيلام ، لهذا السبب نحاول توجيه أنفسنا بطريقة تجعل تلك القيود أقل إيلامًا وأكثر احتمالاً ، وهذا من المستطاع حين ننتمى إلى ما هو أكبر من كينونتنا ومن محدوديتنا . ولنفترض أن الأمر كذلك ، ففى هذه الحالة فإن المنوطين بتعظيم المنفعة سيلاقون الموت بسعادة واقتناع من أجل أمتهم وسيقنعون بكونهم جزءا من وجود لن يفنى ، ويتسق هذا الفرع من مداخل الاقتصاد مع تفسير أصل القومية الذى قدمه "بندكت أندرسون" Benedict Anderson (1991) فى كتابه الرائع "المجتمعات المتخيلة" Imagined Communities ، ويقدم "أندرسون" ملاحظاته التى تتلخص فى أنه "لا يوجد فى ثقافة القومية الحديثة ما يأخذ بالألباب ويأسر النفوس أكثر من شواهد "الجندى المجهول" وأنصبته ، وقد استمدت تلك الشواهد هيبتها الرسمية لدى عامة الناس لسبب محدد هو أنها خاوية وخالية من أى جثث أو لا أحد يعلم من بداخلها ، ولم يكن لهذه الشواهد مثيل فيما سبق من الأزمنة"(p. 10) . لماذا ينتاب الناس مثل هذا الشعور بالتضامن مع شخص ما اكتسب صيته بعد موته فى سبيل قضية وطنية ؟[٢٦] ولماذا لا يعبّرون عن مشاعر التضامن نفسها لمن يموتون لأسباب غير وطنية ؟ ولم نجد صعوبة فى تخيّل قبر لماركسى مجهول أو نصب تذكارى لليبرالى فاشل ؟

يكمن السبب فى هذه الحالة فى المكانة الخاصة لظاهرة القومية ؛ فالقومية تولى اهتمامًا كبيرًا لفكرة الموت والخلود وذلك على عكس الليبرالية والماركسية ، ومن هذا المنطلق سنرى أن القومية ذات علاقة وطيدة بالدين ، وتشابهه فى أنها تحوّل الحياة الإنسانية من حالة مؤقتة إلى حالة مستمرة ، وتعمل على تخفيف المعاناة المصاحبة للوعى المدرك بحتمية الفناء .

---

(٢٦) ذكر لى "إرنست جلنر" أنه يوجد فى "قـريته" فى "ليجوريا" ضريح مُهـدى إلى ضحايا "كل الحروب" دون أى تحديد ! إن ذلك يعنى أن مشاعر "العولميين" فيما يتعلق بالتضامن تتبنى وتعمم الرموز التى يستخدمها القوميون .

ولم يشهد القرن الثامن عشر ظهور القومية فحسب ، ولكنه شهد أيضًا أزمة الرؤية المسيحية للعالم ؛ فقد قضى التنوير بنجاح على فكرة الجنة والخلاص كفكرة عقلية ولكنه لم يقض على الاحتياج النفسى الإنسانى لها ، "تفتيت الجنة : لا شيء يمكن أن يجعل القدرية أكثر تعسفًا ؛ عبثية الخلاص : لا شيء يجعل شكلاً آخر من الاستمرارية أكثر ضرورة . تطلبت المرحلة التالية التحول المادى من القدرية إلى الاستمرارية ومن ما هو مطلق إلى ما هو نسبى" (p. 13) ؛ لقد كان هذا الظرف مناسبًا للأمة فى تلك المرحلة ، وحتى إن كانت الأمة لا زالت فى مرحلة النشوء ؛ فقد كان مفترضًا لها أن تكون موجودة منذ الأزل حتى قبل أن تجد لها مكانًا فى الخريطة السياسية كدولة وطنية ، ومن المفترض أيضًا أن تظل للأبد ، وأن تعمل على تحقيق "مهمتها" كجزء من العالم ، وهنا سيدخل فى وعى أفراد تلك الأمة أنهم جزء لا يتجزأ من خلود هذه المجتمعات المتخيلة بالرغم من وجودهم المؤقت على وجه الأرض .

ومن الممكن النظر للدين وللقومية على أنهما طريقان بديلان لتحقيق المنفعة الرمزية ، وأن أزمة الدين قد ساهمت فى نشأة القومية ، وقد تكون أزمة الماركسية (وبالتالى الدفاع عن العالم الحر) أنها ساهمت أيضًا فى عودة ظهور القومية بالطريقة نفسها .

يبدو أن كل ما سبق يشير إلى أن امتداد إطار الخيار العقلانى قد يفسر متطلبات المصادر البديلة للمنفعة الرمزية ، وعليه تنشأ القومية عندما يصبح البديل لها أقل جاذبية .

وتبدو فكرة أن الناس تختار مصادر المنفعة الرمزية التى تناسب احتياجاتهم فكرة متناقضة بشكل ما ، وما نريد قوله هو أن الناس تحصل على المنفعة الرمزية عندما يدخل فى إدراكهم أن الدين أو حق المواطنة يتضمن هويّتهم بشكل مستقل عن اختياراتهم ؛ فالهوية التى يختارها فرد ما يعتريها النقص البشرى من الوجود المؤقت والمحدودية ، ومن أجل تخفيف وطأة الحياة الإنسانية فإن الهوية ينبغى أن تجعل الإنسان يشعر بأنها اختيرت من أجله ، ولم يكن هو الذى اختارها .

وسواء وقع الاختيار على إله أو على أمة لتعظيم المنفعة ، فالأمر خلو من المعنى وليس ذا فائدة لتجاوز الضعف الإنسانى والبقاء البشرى المؤقت ؛ فإذا ملأ الإيمان

النفس بأن الإله أو الأمة قد وقع اختيارهم علينا لتحقيق إرادته (أو إرادتها) ، فهنا – وهنا فقط – تتحقق تلبية ذلك الاحتياج ، وبهذه الطريقة الوحيدة يدخل فى وعى الأفراد أنهم جزء من كيان أكبر يتجاوز محدودية وجودهم المادى على وجه الأرض .

"إن الموت فى سبيل الوطن الذى لم يختره المرء ذو مغزى أخلاقى لا يخلو من العظمة ، ولا يضاهيه الموت فى سبيل حزب العمال أو الجمعية الطبية الأمريكية أو ربما منظمة العفو الدولية ؛ إذ إن جميع تلك الكيانات اختيارية فى الانضمام إليها أو الانسحاب منها بكامل الإرادة الحرة" (p. 144) ، والحقيقة أن حرية اختيار الانضمام إلى تلك الكيانات أو الانسحاب منها يحمل فى ثناياه عدم وجود التزام تجاه تحقيق أهدافها ، وهو ما ذهب إليه "أندرسون" ، فإذا كنا على وعى بحقيقة أن تلك الكيانات تمثل مصالحنا ، فإن رد الفعل تجاهها لا يكتسب نقاءً مميزًا ، إنه ذلك النقاء الذى يجعلنا نشعر أننا جزء من قضية كبرى تتجاوز محدودية الوجود الإنسانى ، "ومما يدعو للسخرية أن ذلك ربما يكون هو ما أوصل تأويلات الماركسيين للتاريخ بأنه ضرورة حتمية (وهو ما استند على شعور أكثر منه تمثيل عقلى) ، وهى تأويلات اكتسبت أيضًا نقاءً مميزًا وموضوعية بالغة الشدة"[٢٧] .

وبرغم حقيقة أن الأفراد منشغلون فى هذه الممارسات عن خداع الذات[٢٨] ، فإنه يمكن النظر إلى القومية والمصادر الأخرى للمنفعة الرمزية على أنها بدائل ، وإذا كان ذلك المنظور صحيحًا ، فإن السبيل للحد من الإفراط فى القومية هو توفير وسائل بديلة للحصول على المنفعة الرمزية فى عالم ما بعد عام ١٩٨٩ ؛ على سبيل المثال

---

(٢٧) "أندرسون" (1991, 1440) . يناقش "روبرت مايستر" Robert Meister (1990, 24) أن "التعريفات السياسية الماركسية المتعلقة بالمصالح البروليتارية كانت نتيجة وليست افتراضًا ، وذلك يربط إطاره التحليلى بالمتشككين فى النتيجة التى وصل إليها ، ولكن سيظل تساؤلهم عن الهوية السياسية مهمًا" .

(٢٨) عن العلاقة بين خداع الذات والخيار العقلانى ، انظر "السِتر" Elster (1993) . رغم أن خداع الذات قد يكون طريقة "عقلانية" للتعامل مع أنفسنا ، فإنه يدفع بحدود العقلانية إلى الدرجة التى يصبح بها ذلك المفهوم حجر عثرة لفهم المنظمات المركّبة . وكما ذهب "سايمون" Simon (1991) فإن محدودية العقل الإنسانى تفسر ظهور المنظمات المركبة .

يجرى الحديث الآن عن حركات الحفاظ على البيئة(٢٩) ، ومناقشة دورها فى إمكانية أن تكون بديلاً يشعر الناس من خلاله بأنه يتم اختيارهم لإنقاذ العالم ، والواقع أنه سيصبح حلاً جيداً أيضاً لمن يؤمنون بأنهم اختاروا إنقاذ العالم .

إن المحور الثانى من تعظيم المنفعة التقليدى قد يساعد فى تفسير القومية ، حيث تتضمن وظيفة المنفعة السلطة والهيبة الاجتماعية وليس فقط الثروة كمكونات شرعية فيها ، وبذلك يمكن إدماج السلطة الوطنية والهيبة الاجتماعية فى التحليل الاقتصادى .

وتتميز السلطة والهيبة الاجتماعية ببعض الخصائص التى تميزها عن غيرها من السلع الأخرى ، ومن السهل تصور مجتمع يستهلك أفراده كميات مهولة من السلع مثل الأرز والسيارات وأماكن السكن ، ولكن من الصعوبة بمكان تصور مجتمع يستهلك أفراده كميات كبيرة من السلطة والهيبة الاجتماعية ! والواقع أن المقابل الموضوعى لمقولة أن الجميع يستهلك السلطة والهيبة الاجتماعية هو أن لا أحد يستهلك هذه السلع !

إن أى قدر إيجابى من السلطة والهيبة الاجتماعية ينبغى أن يستوعب فى أثناء استهلاكه القدر السلبى المصاحب له ؛ إذ يبدو من المستحيل ممارسة السلطة إذا لم تمارس على شخص ما ، أو بقول آخر هو أنه من المستحيل أن نجد السيد دون وجود المسود ؛ فالسلطة الإيجابية لا بد أن تصحبها سلطة مستهلكة سلبية(٣٠) ، وبطريقة مشابهة ؛ فمن المستحيل لشخص ما أن يستهلك "التفوق الاجتماعى" إذا لم يستهلك الآخرون "الدناءة الاجتماعية" ، وهكذا لابد من استهلاك كميات من السلع الإيجابية والسلبية معاً .

---

(٢٩) من مزايا حركة الحفاظ على البيئة أنها يمكن أن تقدم هوية ترتبط بدور الإنسانية فى العالم ، وهى هوية تشبه تلك التى تمنحها الأديان السماوية الكبرى . لا يعنى ذلك أن الهوية البيئية الجديدة لا يمكن بناؤها بالرجوع للعلوم الطبيعية . وتوضح "ماثيوز" Mathews (1991) فى كتابها "الذات البيئية The Ecological Self" أن الفيزياء الحديثة والعلوم الطبيعية الحديثة بصفة عامة تتناسب تماماً مع بناء مثل هذه الهوية .

(٣٠) هنا يعترض "بارسونز" Parsons (1986) ، على عكس آرون Aron (1986) ، ولكن يبدو أنه يخلط بين السلطة على أفراد والسلطة لفعل شيء ما ، والأولى (ومن الواضح أنها ليست الثانية) سلعة غير ذات قيمة . عن مفهوم السلطة انظر أيضاً المقالات الأخرى المجمعة فى كتاب "لوكس" Lukes (1986) .

وعلى عكس السلع الاقتصادية التقليدية ، فإن السلطة والهيبة الاجتماعية ترتبط حتمًا بعلاقة خاصة أو "مكانة" يتقلدها فرد يقوم على شؤون أفراد آخرين ؛ ولهذا السبب ، واضعين فى الأذهان مصطلحات "فريد هيرش" Fred Hirsch ، نستطيع أن نطلق على السلع من شاكلة السلطة والهيبة الاجتماعية "سلعًا موضعية" positional goods ، ولا ننسى أنه من المعتاد فى النظرية التقليدية للاقتصاد أن نعتمد صنفين من السلع (وما يتصل بها من تداخلات) : سلع عامة وسلع خاصة .

وتتسم السلع الخاصة بخاصية أنها تقتصر على فرد واحد فقط ؛ أى أنه يتم استبعاد الآخرين عن استهلاك السلع الخاصة ، ذلك الاستبعاد الذى يعدّ أمرًا مستحيلاً بالنسبة للسلع العامة ، وفى حالة السلعة "العامة" الخالصة هناك آخر يستهلك القدر الإيجابى نفسه الذى أستهلكه أنا ، أما السلعة "الموضعية" الخالصة فهى سلعة يستهلكها آخر بالقدر نفسه الذى أستهلكه أنا ولكن بالقدر السلبى منها ، وبهذا المعنى يمكننا تعريف السلع الموضعية أنها تقع على طرف نقيض للسلع العامة(٣١) .

وليس من المثير للدهشة أن مشكلات السلع الموضعية على عكس مشكلات السلع العامة ؛ حيث من المنطقى أن يزداد الطلب على السلع الموضعية عندما يزداد الطلب من المستهلك لاستهلاك القدر الإيجابى من تلك السلع ، والواقع أن المنافسة على السلع الموضعية أصعب بكثير ، وقد تكون أعنف أحيانًا ، من المنافسة على السلع الخاصة .

لنتخيل أن الناس جميعًا تعمل جهدها لأنهم سيستهلكون كميات أكثر من السلع العامة والخاصة ، وحتى إن لم يكن هناك إمكانية لذلك ، وأن هناك مشكلة تتعلق بندرة الموارد الطبيعية (بحيث تصبح بعض السلع غير متوفرة بسهولة) ، فإن التوزيع العادل لهذه السلع لا يتناسب مع القدر الإيجابى الذى يتم استهلاكه فيها .

---

(٣١) قدم "باجانو" Pagano (1990) هذا التعريف ، وهناك تعريف آخر قدمه "فرانك" Frank (1985) على أساس المرتبة .

ولا ينطبق هذا الأمر على السلع الموضعية المخصوصة كالسلطة والهيبة الاجتماعية ، فإذا بذل الجهد الجهيد فى العمل فلن نستهلك المزيد منهما ، علاوة على ذلك ليس فى الإمكان توزيعهما بعدالة وإيجابية بشكل تلقائى ، وسنجد بمعنى ما أن ندرة العدالة الاجتماعية تحجب رفاهية الإنسان أكثر من ندرة الموارد الاجتماعية .

وإذا كانت السلطة والهيبة الاجتماعية سلعًا موضعية ؛ فالمنطقى أن تكون السلطة الوطنية والهيبة الاجتماعية سلعا عامة وموضعية هى الأخرى : فهى سلعة عامة لمواطنى المجتمع نفسه ، وسلعة موضعية لمواطنى المجتمعات الوطنية الأخرى ، والجدل المعتاد المبنى على رؤية السلعة العامة فى علاقتها "بالدفاع القومى" ينضوى على نزعة لخفض الاستثمارات فى السلطة الوطنية والهيبة الاجتماعية ، وعلى النقيض من ذلك فالطبيعة الموضعية للسلطة الوطنية والهيبة الاجتماعية تشير بقوة إلى نزعة واضحة لزيادة الاستثمار فى الأنشطة القومية - وهى نزعة يفسرها جزئيا امتلاك الثروة واستهلاك السلع .

وفى الواقع فإن علماء الاقتصاد مثل "شومبيتر" Schumpeter و" كاينس" Keynes أدركوا أهمية شىء مثل السلع الموضعية فى تفسير القومية ؛ فالتفسير هنا هو أن الرغبة العقلانية لتراكم الثروة ، وهى السمة المميزة للمجتمع الرأسمالى ، لا يمكن أن تكون سببًا فى السياسات القومية ، ويذهبون إلى أن الرغبة فى تراكم الثروة قد تمنع القومية من أن تقوم بدورها .

تحدى "شومبيتر" (١٩١٩) فى كتابه "الامبريالية والطبقات الاجتماعية" Imperialism and Social Classes مقولة الماركسيين ، وقال بأن الرأسماليين ليسوا "إمبرياليين" ، ولكنهم أقرب إلى أن يكونوا مسالمين ؛ فالسلام أمر ضرورى لتأمين الصناعة والتجارة والتوسع فيهما على اعتبار أن تلك هى الأنشطة الأساسية المعتادة فى مثل تلك النظم السياسية ، وقد كانت الإمبريالية[٣٢] تعبيرًا عن الأفكار والقوى الاجتماعية التى سبقت ظهور الرأسمالية (وكانت لها شعارات المجد الوطنى والقوة)

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن نظريات الإمبريالية ، أنظر "هوبسون" Hobson (1938) .

وهى الأفكار والقوى التى ورثتها المجتمعات الرأسمالية . والحقيقة أن التوجه الرأسمالى للبحث بعقلانية عن الفرص الاقتصادية لزيادة الثروة أفضى إلى إضعاف المشاعر القومية .

لقد أبدى "كاينس" Keynes (1936, p. 374) فى كتابه The General Theory of Employment Interest and Money وجهة نظر مشابهة ، ويناقش فيه أن بعض الميول الإنسانية الخطرة ، مثل الرغبة الجموح لتقلد السلطة وامتلاك القوة ، قد تسير فى القناة نفسها لاقتناء وتراكم الثروة ، وقد كان "كاينس" واعيًا لحقيقة أن الميل إلى السلطة والقوة قد يكون سبيلاً للثانية ، ولكنه أشار إلى إمكانية أن تكون بديلاً لها .

وفى كتابه الرائع Passions and the Interests ، وضح "هيرشمان" Hirschman (1977) أن هذا النوع من الجدل استخدم فى واقع الأمر لدعم التوسع فى التجارة والرأسمالية قبل أن تنتشر على نطاق واسع ، فقد كان التوقع أن التجارة والرأسمالية تهذّبان الأخلاق الإنسانية ، وطبقًا لهذه الرؤية كان من الممكن أن تتحول عواطف الأرستقراطية العسكرية الباحثة عن المهابة والمجد والقوة إلى السعى الفاتر ولكن المسالم إلى المكاسب الاقتصادية المطابقة للنسق الرأسمالى ، وكان من المفترض أن تحل منافسة السوق على السلع والخدمات بكل ما يكتنفها من صعوبات محل منافسة أشد وطأة فى صعوبتها ، وهى المنافسة على الشرف والمجد والقوة والمهابة .

قد يكون للرأسماليين المسالمين العقلاء الأحقية فى إحلال مكاسب التجارة الناتجة عن المنافسة فى السوق محل المزاحمات التى لا طائل من ورائها سعيًا وراء الهيبة الاجتماعية والسلطة ، فتعظيم الثروة يمنحنا سلامًا وحرية بعيدًا عن العواطف القومية .

وفى رأيى أن العبارة الأخيرة متطرفة للغاية ، فالأنشطة العقلانية التى تهدف إلى زيادة الثروة يمكنها أحيانًا تفسير القومية وسياساتها فى ضوء المحاور التى قدمتها فى القسمين الأول والثانى من هذا الفصل(٣٣) .

---

(٣٣) علاوة على ذلك ، من المشكوك فيه أن الرغبة فى تراكم الثروة فى ظل الرأسمالية تحل محل الاحتياج للسلطة والمكانة المرموقة وغيرها من السلع الموضعية : إنها ليست بدائل فى كثير من الحالات ، ولكنها تعويض (بالمعنى الحرفى للكلمة) عن سلع تكميلية .

وجدير بالذكر أن بعض فروع المدخل الاقتصادى ضرورية لتفسير بعض ملامح القومية ؛ حيث تقدم المنفعة الرمزية والسلع الموضعية وسيلة لتوضيح توافق صور السماحة والنبل جنبًا إلى جنب مع الممارسات الوحشية الناتجة عن القومية مع أنماط تفسيرات الخيار العقلانى ؛ فالسواد الأعظم من الناس يرغب فى أن يعرِّف نفسه على أنه مواطن ينتمى لدولة قوية ، ولديه الرغبة فى الإحساس الحقيقى بالفخار والتفوق فى مواجهة الجماعات العرقية والوطنية الأخرى ، ولكن لسوء الحظ أن تلك الرغبة إذا وجدت لدى جماعات قومية عديدة ؛ فالنتيجة هى تزايد الاستثمار فى القومية ، ويساعد ذلك التزايد الذى يقوم به من يمكن اعتبارهم عقلانيين فى شرح بعض المظاهر المؤسفة التى نعايشها .

هل يعظم القوميون والقومية لياقتهم ؟

رأينا فى القسم السابق أن هناك طرقًا للدفاع عن مقولة أن القوميين "يقومون باختيارات عقلانية" تفسِّر توجهاتهم ، ورأينا أن هـذا التفسير محدود فى أن القومية قد تكون مصدرًا للمنفعة الرمزية فقط عندما يؤمن الناس أنهم لم يختاروا أن يكونوا قوميين . ومع ذلك ، هل هناك ثمة تفسير بديل للسلوك القومى يمكن أن يرسخ فكرة أن الأفراد لا يختارون القومية ، وأن المسألة أقرب إلى أنهم "مختارون" من القومية ؟

وفى رأينا أن المدخل الارتقائى المعاصر يمكنه أن يساعدنا فى هذا الأمر ، فبعض الأدوات التى يتعامل بها علم الأحياء الارتقائى يتعامل بها علماء الاقتصاد أيضًا : فالتعظيم والتوازن والثبات مفاهيم يستخدمها كل من المجالين ، ولكن ما يجب أن نشير إليه هنا أن الاختلاف الموضوعى الأساسى هنا هو أن علم الأحياء الارتقائى يفسر سلوك الحيوانات قياسًا على تعظيم السلوك ، ووحدة القياس هنا ليست الحيوانات ، ولكنها الصفات الوراثية (الجينات) ، حيث يمكن للصفات الوراثية أن تعظم لياقتها حتى عندما لا يكون ذلك كافيا لأفراد النوع الواحد أو حتى للنوع بأكمله .

ولنفترض أن نحلة تضحى بوجودها الفردى فى سبيل "قومها" : لن يفسر البيولوجيون سلوك النحلة استنادًا إلى تعظيم سلوك النحلة "القومية" ، ولكنه سيردّ إلى تعظيم

"الصفة الوراثية القومية" التى تحملها تلك النحلة ؛ فالصفة الوراثية هنا على استعداد للتضحية بالنحلة الواحدة لتزيد – أى الصفة الوراثية – من لياقتها . قد لا تكون النحلة عقلانية ولكن ، بشكل ما ، الصفة الوراثية التى تحملها عقلانية حتى وإن لم تكن كذلك عن قصد ؛ فالنحل الذى يحمل صفات وراثية قومية سيكون فى حال أفضل للدفاع عن ذريته وسينعم بزيادة النسل بشكل أسرع ، وعلى المدى الطويل سيكون البقاء للنحل الذى يحمل صفات وراثية قومية ؛ نستطيع القول إن القومية تعظم لياقتها بينما يموت العديد من القوميين .

لقد استخدمنا هنا مصطلح "القومية" لافتراض مبدأ أن هناك آليات يمكنها تفسير انبعاث هوية قوية مع جماعة معينة عندما نعمل على تعظيم أى شىء سوى منفعة الفرد ، الأمر الذى يؤدى إلى التضحية البالغة من قبل الأفراد كما هو واضح فى حالة القومية .

والحقيقة أن هذا التناظر الوظيفى قد يكون مضللاً دون وضع بعض الشروط ، ففى المقام الأول ينبغى أن ننتبه إلى أن حالات الإيثار المفرط الموجود لدى النحل أمر غير شائع فى عالم الحيوان ، والواقع أنه محدود فى فئة "الحشرات الاجتماعية" ؛ حيث تشترك كل حشرات الفصيلة فى أم واحدة كل منها يحمل بضعة من صفاتها الوراثية ، وفى هذه الحالة فالمصلحة أن يكرّس فرد "ناقل" للصفة الوراثية نفسه لتزداد لياقة تلك الصفة الوراثية ، أما فى الحالات التى لا تنحو ذلك المنحى فإن لياقة الصفة الوراثية "الأنانية" ستسير فى عكس اتجاه ذلك التوجه السخى[٣٤] . أما على الجانب الآخر ، وعلى عكس ما أطلقنا عليه "قومية النحل" ، فإن القومية لدى البشر توجّه اجتماعى ينتقل ثقافيًا وليس (فقط) وراثيًا .

---

(٣٤) يمكن لبعض السلوكيات التعاونية أن ترتقى بين الحيوانات التى تتفاعل مع بعضها بعضًا : قد يكون من الملائم لخفاش أن يتبرع بدمه لخفاش آخر من جماعة أخرى تعانى من الجوع ، وهنا تبرز مكاسب مستقبلية للتعاون الذى أبداه الخفاش تجاه جماعة أخرى لا ينتمى إليها ، وهى مكاسب تطل برأسها عندما يكون الخفاش جائعًا (Dawkins, 1989, 231) وعلى عكس الخفاش الذى يتبرع بدم حصل عليه من آخر ، فليس هناك مستقبل عند "إعادة اللعبة" إذا قامت بها "النحلة القومية" التى تضحى بوجودها . وبهذا الشكل لا تنطبق الدلالات البيولوجية لأكسلرود Axelrod (1984) على تلك النحلة القومية .

وبرغم هذه الاعتبارات ، فمن الممكن تطبيق شكل من أشكال السببية الارتقائية فى حالة المجتمعات البشرية ، تلك السببية التى تقدم تقويماً لنموذج السلوك "غير العقلانى" للتضحية بالنفس ، والذى يقترن أحياناً بالقومية .

وأشار "دوكنز" Dawkins (1989) فى كتابه الشهير "الصفة الوراثية الأنانية" The Selfish Gene أن صلاحية النماذج الارتقائية لا تنحصر فى علم الأحياء وحسب ، ولكنها يمكن أن تنطبق أيضاً على كل الحالات التى تتفاعل فيها "النسخ المتطابقة" replicators بشكل مباشر أو غير مباشر .

النسخ المتطابقة هى وحدات لها سمة تخليق نسخ متطابقة من نفسها وبنفسها ، وهذا ينطبق على الصفات الوراثية فى علم الأحياء ، أما فى السياقات الارتقائية الأخرى فالمشترك فى هذه السمة وحدات لها طابع مختلف ، نعنى بها هنا أساليب سلوكية أو أفكاراً لا تنتقل وراثيا ولكن يمكن نسخها بالمحاكاة وبقدر محدود من التعلم خاصة فى السنوات الأولى من العمر ، حيث تتم المحاكاة بشكل غير واعٍ . على أية حال ، يمكن للمحاكاة فى عديد من الحالات أن تكون بديلاً عقلانيًا للتعليم ذى الكلفة العالية ، وخاصة إذا كانت البيئة المحيطة مستقرة ومتوازنة بشكل كافٍ .

ولمزيد من التوضيح بشأن التناظر الوظيفى مع الصفات الوراثية ، نرى "دوكنز" يعرّف "السمات الوراثية الثقافية" memes أنها النسخ "الثقافية" المتطابقة التى تنتقل عبر الأجيال(٣٥) ، وحتى إن لم نفترض أن الثقافة يمكن ترميزها "كجسيمات" غير مترابطة ، فمن المهم أن نؤكد أن الاتجاهات المختلفة فى الثقافة لها القدرة على الاستمرار أكثر من غيرها ، وعليه تعظم " السمات الوراثية الثقافية " لياقتها فى أى ظروف محيطة .

---

(٣٥) انظر "هينتربرجر" Hinterberger (1992) بخصوص تطبيق مفهوم الموروث الثقافى على المشكلات الاقتصادية.

والآن ، هل تعظيم السمات الوراثية الثقافية القومية يفسّر السلوك القومى ؟ هل القومية الجماعية استراتيجية لا يمكن اختراقها عن طريق طفرة استراتيجية أخرى ، أو بمعنى آخر : هل القومية استراتيجية متوازنة "ثقافيا"[٣٦] ؟

ورجوعًا إلى "توكنز" : "يمتلك اليقين الأعمى الذى تحمله "السمات الوراثية الثقافية" قدرة هائلة على الترويج لنفسها ، وذلك يجد صداه على أرض الواقع فيما يتعلق باليقين السياسى والوطنى الأعمى ، ناهيك عن اليقين الدينى" (p 198)[٣٧] . وهكذا فإن "توكنز" لا يفسر الكيفية التى يمكن للقوميين بها مقاومة اختراقات "الطفرات غير الوطنية" التى تتطفل على السلعة العامة التى يقدمها أبناء الوطن لأبناء جلدتهم .

لقد قدّم "بويد" و "ريتشرسون" Boyd and Richerson فى كتابهما الشيّق "الثقافة والعملية الارتقائية" Culture and Evolutionary Process تفسيرًا لمقاومة الإيثار القومى للسلوك غير الوطنى .

ويذهب المؤلفان إلى الطريق البديل الوحيد لتفسير تطور الإيثار الجماعى ، وهو تخيّل أن الانتقاء الفردى فى إطار كل جماعة من الأفراد يقدّم سلعة عامة مصاحبة لذلك الانتقاء بين تلك الجماعات ، فإذا كان الكسب الثانوى للاستثمار فى السلعة العامة أكبر من تكلفتها الثانوية ، فستتمتع الجماعات التى تضم النصيب الأوفى من الشركاء

---

(٣٦) فى موضوع مفهوم الاستراتيجية المتوازنة ثقافيًا (CSS) وعلاقتها بالاستراتيجية المتوازنة ارتقائيًا (ESS) والاستراتيجية المتوازنة تنمويا (DSS)، انظر ج.م. سميث J. M. Smith (1982) ، و"بويد" و "ريتشرسون" Boyd and Richerson (1985) .

(٣٧) حتى وإن أصبحت القومية فى مرحلة لاحقة سبيلا للحصول على منفعة رمزية كبديل للأديان المعروفة ، هناك علاقة وثيقة بين "الوطنية القبلية" tribal patriotism والدين . وقد أوضح "دوركايم" فى كتابه "الأشكال البدائية للحياة الدينية Elementary Forms of the Religious Life أنه كان هناك توجه عام فى المجتمعات البدائية للإيمان بالآلهة "القبلية" ، وأن الإله المنتخب كان وسيلة للتعبير عن القوة والوحدة فى هذه المجتمعات . من هذا المنطق فإن الآلهة البدائية كانت آلهة "وطنية" ، ومن السهولة بمكان تقديم تفسير "يماهى" ذلك التوجه العام .إن المجتمعات التى لم تطوّر ممارسات ثقافية قادرة على نقل المشاعر الوطنية لن تحتمل البقاء أمام المجتمعات التى طوّرت تلك الممارسات ، ومن المثير للسخرية فى هذا السياق أن الآلهة البدائية خلقت مجتمعات بدائية وحافظت عليها أيضًا .

بلياقة أعلى ، وسيقتضى الانتقاء عبر الجماعات ضمنًا أن يزداد عدد الشركاء فى الجيل التالى ، وعلى الجانب الآخر يدل الانتقاء فى الجماعة الواحدة على أن الشركاء فى تلك الجماعة الواحدة ستكون لياقتهم أقل من الانتهازيين ، وبالتالى سيصبح للانتقاء بين الجماعات تأثير عكسى ؛ حيث سيقل الشركاء فى الجيل التالى .

وتوصل المؤلفان إلى نتيجة مفادها : "سيزيد التعاون بين كل أبناء الوطن فى حالة ما إذا كان الانتقاء الذى يجرى عبر الجماعات قوة دافعة ، بشكل يفوق الانتقاء الذى يجرى داخل الجماعات" (p 230) .

ويلاحظ المؤلفان أن الجدال النظرى ضد الانتقاء الجمعى فى حالة الجماعات الكبيرة يتأسس على نموذج يفترض وجود موروث جينى (وراثى) ، يفكّك فيه الانتقاء والارتحال باستمرار التنوّع بين المجموعات السكانية[٣٨] ، وقد تضخّم المحاكاة فى حالة الموروث الثقافى تنويعات السمات العامة للمجموعات السكانية الكبيرة ، وحتى فى حالة الجماعات الكبيرة فإن الانتقاء الجمعى **Group Selection** القائم على موروث ثقافى قد يشكل قوة دافعة .

إن انقراض الجماعات التى تتسم بمستوى ضعيف من التعاون لا يستلزم الموت الفيزيقى لأفراد تلك الجماعات ، ويتطلب نموذج "بويد" و"ريتشرسون" تفككًا للجماعة وهجرة عشوائية للجماعة المفككة إلى الجماعات الأخرى ، فإذا كان حجم الجماعة التى تفككت ضئيلاً مقارنة بالعدد الكلى للسكان ، فإن آلية المحاكاة ستدل على أن هجرة أفراد الجماعة المفككة لن تغيّر من سمات الجماعات الأخرى ، سيحاكى المهاجرون القلائل من كل جماعة سلوك سابقيهم من المهاجرين . وبكلمات أخرى ، فإن هذا النمط من عملية الانتقاء هو فى جوهره انقراض ثقافة وليس فناء لجسد بالضرورة[٣٩] .

---

(٣٨) لا يمكن النظر إلى مسألة الانتقاء البيولوجى لاختبار كفاءة تنظيمات الأنواع ولا كفاءة التنظيمات البشرية أيضًا . فى هذا الموضوع ، انظر "هودجسون" (1993) Hodgson .

(٣٩) ينبغى تفرقة انتقاء الجماعة الثقافى عن الانتقاء الوراثى الذى يكتنف نظريات التمييز العرقى ، فالسهولة التى تنتشر بها ثقافة ما بسرعة بين أشخاص مختلفين تدل على وجود وحدة بيولوجية محورية فى الجنس البشرى . فى شأن التمييز العنصرى ، انظر مجموعة المقالات الممتازة التى قام بتحريرها "أمبروجليا" (1992) Imbruglia ، وهى ليست متاحة باللغة الإنجليزية للأسف .

إن الجماعة الإنسانية التى تحقق شـروط النموذج الخـاص بها فى رأى "بويد" و "ريتشرسون" هى الجماعة العرقية ؛ إذ تتميز الجماعات العرقية بأن تدفق العادات الثقافية داخل كل جماعة أعلى وأكثر وضوحًا من تدفقها عبر الجماعات ، واستنادًا لما يتكهن به نموذج الجماعة العرقية المشار إليه ، فإن التعاون داخل الجماعة العرقية ، والصراعات والحروب بين الجماعات العرقية المختلفة تعتبر مترتبات مرتبطة بعلاقة تبادلية لنموذج ارتقاء ثقافى .

وفى مقابلة أجرتها جريدة نيويورك لعروض الكتب The New York Review of Books اقترح "أشعيا برلين" Isaiah Berlin تمييزًا بين مفهومين للقومية : الأول مسالم يؤكد قيم التعاون والتضامن والألفة بين أبناء الوطن الواحد ، فى حين أن المفهوم الثانى عدوانى يركز على قيم الصراع والعنف وكراهية الأجانب (Gardels, 1991) . ويقتضى تحليل "بويد" و"ريتشرسون" أنه حتى إذا كان من الممكن أن يكون هناك نوعان مختلفان من "السمات الوراثية الثقافية القومية" ، فستعتمد لياقتهما الثقافية كل منهما على الأخرى ، ولن يتطور أى تعاون أو تضامن مرتبط بالمفهوم الأول للقومية دون الصراعات والحروب المرتبطة بالمفهوم الثانى للقومية .

هل يمكن فصل "السمة الوراثية الثقافية القومية الجيدة" عن نظيرتها السيئة ؟ هل توقف "السمة الوراثية الثقافية القومية السيئة" تعظيم لياقتها التى سببت سقوط كثير من الضحايا وربما تؤدى إلى فناء الجنس البشرى ؟ هل يمكننا التصدى للنتائج المدمرة التى تؤدى إليها الصفات الوراثية والموروثات الثقافية التى تتحكم فى أذهاننا ؟ هل يتفوق تعظيم المنفعة والخيار العقلانى على النسخ المتطابقة التى تعظم لياقتها فى أذهاننا ؟

لن نحاول الإجابة على هذه الأسئلة ! وسنحاول ببساطة أن نجد بعض السلوى من الكلمات المكتوبة فى نهاية الطبعة الأولى من كتاب "الصفة الوراثية الأنانية" : "إن أبداننا بناء وراثى ، وثقافتنا قاعدتها موروثات ثقافية ، ولكننا نملك القوة لننقلب على من قام ببنائنا وعلى من قام بإرساء قاعدتنا الثقافية . إننا نحن البشر فقط من لديه القدرة على وجه الأرض للثورة ضد طغيان النسخ المتطابقة الأنانية" (Dawkins 1989, p 201) .

هل يفسر علم الاقتصاد القومية ؟ فى رأينا أن النظريات التى تناولناها ينبغى ألا يُنظر إليها على أنهـا تفسـيرات حصـرية ممكنـة لظـاهرة القومية ؛ فقـد يُسـهم كل منها فى تفسير بعض مظاهر القومية ، وجميع المفاهيم مثل تكوين الثروة والاحتكار والمنفعة الرمزية والسلع الموضعية وأخيراً النسخ المتطابقة الأنانية ، تلك المفاهيم التى تعظم لياقتها فى أذهاننا ، كلها علامات طريق نصل بها إلى فهم هذه الظاهرة المعقدة .

قد نتساءل عما إذا كان أحد تلك النظريات ينتمى تمامًا إلى علم الاقتصـاد ، والواقع أنه ليس لدينا إجابة لهذا السؤال : فالإجابة يسبقها اتفاق جزئى على حدود تطور علم الاقتصـاد ، وبعض التقويم لنوع اللياقة التى يتم تعظيمها استناداً إلى تلك الحدود ؛ الحقيقة أن ذلك الاتفاق وهذا التقويم يتجاوزان نطاق هذا البحث ، أضف إلى ذلك أن السؤال الذى يطرح نفسه ببساطة هو : هل يمكننا تفسير القومية ومحاولة إيجاد حلول عملية فى مواجهة نتائجها البغيضة ؟

مراجع الفصل التاسع

Anderson, B. (1991) *Imagined Communities*. Verso, London.

Aron, R. 1986. "Macht, Power, Puissance: Democratic Prose or Demoniacal Poetry?" In Lukes, S., ed. *Power*. Oxford: Blackwell.

Axelrod, R. 1984. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.

Babbage, C. 1832. *On the Economics of Machines and Manufactures*. Charles Knight: London.

Bateson, J. 1972. *Steps to an Ecology of Mind*. San Francisco: Chandler Publishing Company.

Boyd, R., and Richerson, J. 1985. *Culture and the Evolutionary Process*. Chicago: The University of Chicago Press.

Breton, A. 1964. "The Economics of Nationalism." *Journal of Political Economy* 72, no. 4:376–86.

Breton, A., and Wintrobe, R. 1982. *The Logic of Bureaucratic Conduct*. New York: Cambridge University Press.

Carr, E. H. 1945. *Nationalism and After*. London: Macmillan Press.

Chang, H. J. 1991. "The Political Economy of Industrial Policy." Ph.D. dissertation, University of Cambridge.

Dawkins, R. 1989. *The Selfish Gene*. New edition. New York: Oxford University Press.

Durkheim, E. 1933. *The Division of Labour in Society*. New York: Macmillan.

1947. *The Elementary Forms of Religious Life*. New York: Free Press.

Elster, J. 1993. *Political Psychology*. New York: Cambridge University Press.

Frank, R. H. 1985. "The Demand for Unobservable and Other Non-Positional Goods." *American Economic Review* 75:101–16.

Gardels, N. 1991. "Two Concepts of Nationalism: An Interview with Isaiah Berlin." *The New York Review of Books*. November 20, 1991.

Gellner, E. 1983. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell Publisher.

(1987) *Culture, Identity and Politics*. New York: Cambridge University Press.

Hinterberger, F. 1992. *Biological, Cultural, and Economic Evolution and the Economy-Ecology-Relationship*. Mimeo. Florence.

Hirsch, F. (1977) *Social Limits to Growth*. London: Routledge & Kegan Paul.

Hirshman, A. O. 1945. *National Power and the Structure of Foreign Trade*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

1958. *The Strategy of Economic Development*. New Haven, CT: Yale University Press.

1977. *The Passions and the Interests. Political Arguments for Capitalism Before Its Triumph*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Hobsbawm, E. 1990. *Nations and Nationalism Since 1780*. New York: Cambridge University Press.
Hobsbawm, E., and Ranger, I. 1983. *The Invention of Traditions*. New York: Cambridge University Press.
Hobson, J. A. 1938. *Imperialism: A Study*. London: Allen & Unwin.
Hodgson, G. M. 1993. *Organisational Form and Economic Evolution: A Critique of the Williamsonian Hypothesis*. Mimeo. Cambridge.
Imbruglia, G., ed. 1992. *Il Razzismo e Le Sue Storie*. Naples: Edizioni Scientifiche Italiane.
Kennan, G. 1993. *Around the Cragged Hill: A Personal and Political Philosophy*. New York: Norton.
Keynes, J. M. 1936. *The General Theory of Employment Interest and Money*. London: Macmillan Press.
Kreps, D. 1990. "Corporate Culture and Economic Theory." In Alt, J. E., and Shepsle, K. J., eds. *Perspectives on Positive Political Economy*. New York: Cambridge University Press.
List, F. 1909. *The National System of Political Economy*. London: Longman Group.
Lukes, S., ed. 1987. *Power*. Oxford: Blackwell Publisher.
Mathews, F. 1991. *The Ecological Self*. London: Routledge & Kegan Paul.
Meister, R. 1990. *Political Identity. Thinking Through Marx*. Oxford: Blackwell Publisher.
Milgrom, P., and Roberts, J. 1990. "Bargaining Costs, Influence Costs and the Organization of Economic Activity." In Alt, J. E., and Shepsle, K. J., eds. *Perspectives on Positive Political Economy*. New York: Cambridge University Press.
Nozick, R. 1989. *The Examined Life: Philosophical Meditations*. New York: Touchstone Books.
Olson, M. L. 1982. *The Rise and Fall of Nations*. New Haven, CT: Yale University Press.
Pagano, U. 1985. *Work and Welfare in Economic Theory*. Oxford: Blackwell Publisher.
1990. *The Economics of Positional Goods*. Mimeo. Siena.
1991. "Property Rights, Asset Specificity, and the Division of Labour Under Alternative Capitalist Relations." *Cambridge Journal of Economics* 15, no. 3. Reprinted in Hodgson, G. 1993. *The Economics of Institutions*. A volume of *The International Library of Critical Writings in Economics*. Series editor: Mark Blaug. Cheltenham: Edward Elgar.
1993. "Organisational Equilibria and Institutional Stability." In Bowles, S., Gintis, H., and Gustafson, B., eds. *Markets and Democracy*. New York: Cambridge University Press.
Palma, J. G. 1978. "A Formal Theory of Underdevelopment or a Methodology for the Analysis of Concrete Situations of Underdevelopment?" *World Development* 6:881–94.
Parsons, T. 1986. "Power and the Social System." In Lukes, S., ed. 1986. *Power*. Oxford: Blackwell Publisher.
Polanyi, K. 1944. *The Great Transformation*. New York: Rinehart.
Reich, R. B. 1991. *The Work of Nations*. New York: Simon & Schuster.

Renan, E. 1882. "What is a Nation?" In Bhabha, H. K., ed. 1990. *Nation and Narration*. London: Routledge & Kegan Paul.

Schumpeter, J. 1919. *Imperialism and Social Classes*. New York: Augustus M. Kelley.

Seers, D. 1983. *The Political Economy of Nationalism*. New York: Oxford University Press.

Simon, H. A. 1991. "Organisations and Markets." *The Journal of Economic Perspectives* 5, no. 2:25–45.

Smith, Adam. [1776] 1976. *An Inquiry into the Nature and the Causes of the Wealth of Nations*. Ed. Cannan, A. Chicago: University of Chicago Press.

Smith, Anthony D. 1991. *National Identity*. Harmondsworth: Penguin Books.

Smith, J. M. 1982. *Evolution and the Theory of Games*. New York: Cambridge University Press.

Williamson, O. E. 1985. *The Economic Institutions of Capitalism*. New York: Free Press.

الفصل العاشر

اقتصاديات القومية الاشتراكية : النظرية والبرهان [1]

ماريو فيريرو

أولاً : مقدمة

تشترك القومية والجنسية (المواطنة) فى صفة واحدة هى أنهما مفهومان مراوغان. وقد باءت الجهود التى بذلها المؤرخون وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالفشل عند محاولة تحديد محتوى موضوعى يمكنه أن يشتمل على كل الأمثلة التاريخية ، سواء كان هذا المحتوى جغرافيًا أو لغويًا أو دينيًا أو عرقيًا ،أو ثقافيًا أو تاريخيًا وما إلى ذلك. وبالنسبة لنا نحن الاقتصاديين ، فإننا سنكون أكثر تعقلاً بحيث نترك الأمم والقوميات تحدد هويتها بالشكل الذى يحلو لها [2]؛ فلو شعر شخص ما بأنه قريب لشخص آخر

---

(١) أدين بالشكر للسادة المشاركين فى سيمنار "فيلا كولومبيلا" عام ١٩٩٢ لمناقشاتهم القيمة ، كما أتقدم بالشكر لكل من : "ألبرتو كاسون" Alberto Cassone و"جورجيو بروسيو" Giorgio Brosio و"ماركو بوتينو" Marko Buttino و"دنكو دوبراشفشيك" Dinko Dubravcic و"مايكل كيرين" Michael Keren و"جيدو أورتونا" Guido Ortona لما أبدوه من ملاحظات وما طرحوه من اقتراحات على المسودة الأولية لهذه الورقة .

(٢) أرسى هذا المدخل "سيتون- واتسن" Seton-Watson (1977, 5) فى كتابه القيم المستفيض حول مشاكل القومية ، واتفق معه فى وجهة النظر "أندرسون" Anderson (1983, ch. 1) و"هوبسباوم" Hobsbawm (1990, 5-8) . وفيما سيأتى من هذا الفصل ، سنجد أن النظرية الشيوعية ، ابتداء من عصر ستالين (١٩٤٢)، تعارض بشدة فكرة أن الأرض هى العلامة المميزة للأمة وتؤكدها. ويقدم "ركس" و"ماسون" Rex and Mason, eds. (1986) تقييمًا بينيًا لدراسة الحالة فى المجالات ذات العلاقة المباشرة بموضوعى العرقية والإثنية ، وهنا أيضًا فإن البحث عن معايير موضوعية لتعريف الإثنية لم يقطع فيه برأى .

أيًا كانت أسبابه ويود أن يصبغ هذه العلاقة بالهوية القومية أو الوعى القومى ، فلا ضير من ذلك . ويتبع ذلك أنه إذا قرر هذان الشخصان أن يعيشا سويًا ، وينضما لنفس الوحدة السياسية – أى الدولة الأمة – فليكن لهما ما يريدان ؛ إذ إنه بالنسبة لعالم الاقتصاد ، فإن الأذواق ليست محل نزاع أو جدل . وفى هذا الصدد، فإن الإقبال على الديموقراطية لا يختلف عن اشتهاء البعض للأطعمة النباتية ، وأن المطالبة بإقامة الدولة – الأمة – لا تختلف كثيراً عن رغبة شخص "نباتى" فى الانضمام لنادٍ يضم فى عضويته النباتيين فقط .

ولو صح هذا المدخل ، لكان على عالم الاقتصاد أن يشرح الأسباب التى تبرر وجود القومية بهذه الصورة الحيوية الدائمة والعنيفة والعدوانية غالبًا والحركات والسياسات المرتبطة بالقومية والمواطنة . بادئ ذى بدء هناك أسباب غامضة : فإن توجب اقتصار النادى القومى على منطقة محددة – أى وحدة سياسية جغرافية – فلماذا لا يلحق الفرد بالنادى المجاور له الذى يضم أبناء قوميته بدلاً من النادى القومى للآخرين ؟ ربما كان لكل منهما المدارس الخاصة به ، ودور العبادة والملاهى وما إلى ذلك ؟ بيد أننا حتى لو قبلنا بالحجة التى يتذرع بها أبناء قومية ما بأن الانضمام لعضوية جماعة مقصورة عليهم دون الأخرى ، أو بقول أكثر صراحة إن إقامة دولة أو أمة خاصة بهم يغمرهم بالإحساس بالأمن ويعود عليهم بالفائدة إذا كان الأمر كذلك، فما الذى يحول دون نجاح أية جماعة قومية واعية بذاتها من تحقيق هذه الغاية ؟ ولنضرب مثالاً معاصراً على ذلك : لو كان كل من الصرب والكروات يريدون العيش منفصلين بعضهم عن بعض فى دول مستقلة ، فلماذا الانخراط فى تلك الحروب الطاحنة بينهما لتحقيق تلك الغاية ؟ لماذا لا تنفصل القوميتان وهما فى حالة وئام ؟ حقًا ، إن الحدود بين القوميتين غير محددة المعالم ؛ إذ إن هناك جيوبًا صربية داخل حدود كرواتيا والعكس صحيح ، إلا أن هناك مسألة تبرز هنا ، وهى أنه إذا ما كان هؤلاء القوم – صربا أو كرواتا – يضفون تلك الأهمية الكبرى على القومية والمواطنة ، فينبغى عليهم آنئذ أن يكونوا مستعدين للتضحية فى سبيل الحصول على تلك الجيوب العرقية والحفاظ عليها بشكل يفوق التضحية التى قد يقدمها السكان الحاليون ،

مما سيؤدى إلى تيسير الانفصال سلمًا بين الطائفتين . حقًا إن تحريك البشر من موقع إلى آخر عملية باهظة التكاليف ، علاوة على تأثير تلك العملية على العادات والتقاليد الموروثة لدى كل القوميين ، إلا أن مثل هذه المحاكاة البسيطة لا ترقى بأى حال من الأحوال لحمامات الدم التى نشهدها اليوم . والحقيقة أن العمليات التاريخية تبدأ عادة من موقع جغرافى ما ، ولا شك أن نسيان ميراث الماضى الدامى ليس بالأمر اليسير . ومع ذلك وبعد كل ما حدث ، وباستثناء خبرة ممارسة القوة من الخارج ، يبدو من العسير الإفلات من الانطباع بأن "الاحتجاج بالخروج من المكان" voting by the feet ينبغى أن يعمل على تكوين عدد من النوادى القومية أو تنويعات منها ترغب الجماعات العرقية المعنية فى الانضمام لها ، ويكون لها شكل الأمم-الدول : أحدها للكروات والآخر للصرب - وربما يقيم نوادى قومية مختلطة أو دول متعددة العرقيات ، كحل وسط يجمع بين الصرب والكروات اللذين لا يمانعان فى الوصول لاتفاق . وتثور بعض الاعتراضات فى هذا المقام ، منها مثلا حجم الإنتاج والاستهلاك الذى قد يعوق فى الغالب عملية توازن الفصل التام للارتباطات الاختيارية . يمكن للفصل بين القوميتين أن يتم على مهل عبر الانفصال الذاتى الإرادى بينهما ، وإذا كان هذا الانفصال الذاتى الإرادى غير كافٍ ، فإن التضحية ببعض المكاسب المحتملة قد تكون ثمنًا مقبولاً فى سبيل تشكيل الدولة القومية . إن ما يمكن أن نسميه بالتنافس القومى فى سبيل إقامة يوتوبيا (مدينة فاضلة) خالصة لأبناء قومية ما ، مستمدة من النظرية الاقتصادية للنوادى [٣]، مسألة لا محل لها لدى أناس يبذلون كل رخيص وغالٍ ثمنًا لممارساتهم وأنشطتهم القومية بما فى ذلك الاستعداد لتقديم أنفسهم قربانا على مذبح القومية التى يؤمنون بها .

ولا مراء فى أن وجود عالم خالٍ من النزاعات تبدو فيه القومية خياراً غير عقلانى على مستوى الطلب ، سيقودنا حتمًا للنظر فى الأمر على مستوى العرض ؛ ففى مجتمع يشهد تطلعا واسعا للقومية فإن هناك رجال سياسة على أهبة الاستعداد

---

(٣) يمكن العثور على مسح شامل لنتائج ومشكلات نظرية النادى club theory فى : Sandler and Tschirhart (1980) .

لحصد الكثير من المكاسب جراء بيع السياسات المتشربة بالفكر القومى حتى لو جاء هذا على حساب الرفاهية الاجتماعية ، حتى أن "جلنر" (Gellner (1964, 169 أعرب عن رأيه بصراحة مطلقة حيث قال "القومية ليست إيقاظا للأمم من سباتها وبث روح الوعى بالذات لديها ، إنها فى حقيقة الأمر تخترع أمما لا وجود لها فى الواقع" ، ومن هنا تظهر القيمة الحقيقية لإسهام "بريتون" فى دراسة الظاهرة القومية Albert Breton (1964)؛ حيث ركز على دراسة حالة سكان كندا المتحدثين بالفرنسية وعرّف القومية بأنها عبارة عن سياسة تحويل الأصول الرأسمالية الأجنبية لتستقر فى أيدى أبناء القومية المعنية . ولما كان ثمن هذا التحول يتم عبر حصيلة الضرائب العامة ، بينما المستفيد الحقيقى من عملية التأميم هم أبناء الطبقة الوسطى التى تستأثر بإدارة تلك الأصول الرأسمالية ، فقد توصل "بريتون" إلى استنتاجين هما : أولاً أنه بالقدر الذى تبتعد فيه عملية توزيع الوظائف عن بعدها الإنتاجى وتأثرها بالانتماء القومى دون الكفاءة ، عندها تتأثر عملية التراكم الرأسمالى سلبًا ، وتصبح غير فعالة من الناحية الاجتماعية ، وثانيًا حيث أن حقوق الملكية الخاصة والعلاقات الاجتماعية تظل على ما هى عليه بعد عمليات التأميم فإن العمال الكادحين الملتزمين بدفع الضرائب هم الخاسرون الفعليون ، ومن ثم فإن شعورهم القومى صادق ويعبر عن مواقف حقيقية على عكس الطبقة الوسطى .

ويكشف النموذج الذى صاغه بريتون (وطوره فيما بعد "هارى جونسون" (Harry Johnson 1967 عن أبعاد الظاهرة القومية ويفضح أساليب الدعاية القومية ، إلا أن هذا النموذج التفسيرى ، وعلى ضوء افتراضات "بريتون" الأساسية ، غير قادر على تغطية الحالات القومية كافة . لتأكيد ذلك ، فإنه من الجدير بالذكر – وفى هذا المقام – أنه على الرغم مما لاحظه "بريتون" عرضا (1964,381) من أن القوميين يجدون الاشتراكية أقرب حلفائهم نظرًا لإيمان كل منهما بضرورة تدخل الدولة فى الحلبة الاقتصادية ، فإن احتمالات تأثير التأميم على تغيير جنسية الملاك الجدد للمشروعات المؤممة وأطقمها الإدارية ، علاوة على تغيير بنية حقوق الملكية الخاصة ،

فهذه المسائل تقع خارج إطار النموذج التفسيرى الذى طرحه "بريتون". وإذا ما فسرنا القومية باعتبارها استثماراً فى رأس المال العام الذى يعود بالفائدة على الطبقة الوسطى على هيئة وظائف مجزية ، ويتمثل أثرها الأساسى فى إعادة توزيع الدخل لصالح أبناء الطبقة الوسطى على حساب الطبقات الكادحة ، فإن "بريتون" كان محقًا فى استنتاجه بأن أبناء الطبقة العاملة يقعون عادة فى شراك خداع الشعارات القومية التى يصوغها الساسة القوميون ، وبأن تأييدهم لسياسات التأميم يبدو أقل تحمسًا من اندفاع الطبقة الوسطى لتأييد تلك السياسات . ويستطرد "بريتون" فيلاحظ (1964, 380, 381) أنه فى حالة ما إذا كانت الطبقة الكادحة معدمة ، فإنه يمكن التغلب على مقاومتها لإعادة توزيع الثروة عبر المصادرة المباشرة وإعادة توزيعها بين مختلف القوميات ، ويشير ذلك إلى أنه فى حالة تلازم حدوث تغيرات جذرية فى توزيع الملكية مع المد القومى ، أى فى حالة ما إذا تبنى المجتمع المذهب الاشتراكى إثر عمليات التأميم ، فإن ذلك قد يغير طبيعة المكاسب والخسائر بين مختلف فئات المجتمع ، وكذلك الاتجاه الذى تسير عليه عمليات إعادة توزيع الدخول والدعم الذى يتلقاه التيار القومى من جانب مختلف الطبقات الاجتماعية . ونحن نخصص بحثنا هذا لتطوير أطر التفسير التى قدمها "بريتون" و"جونسون" بتطبيقها على المزاوجة بين القومية والاشتراكية ، سواء قبيل حدوث الثورة الاشتراكية فى المجتمع أو فى إطار المجتمع الاشتراكى المستقر المتعدد القوميات . ونظراً لأننا نتعامل مع إعادة التوزيع القسرى لحقوق الملكية والتحول على نظم سياسية – اقتصادية مختلفة ، فإن قضايا المد القومى والتحرر من نير الاستعمار والنضال ضد الإمبريالية ستتمازج إلى حد ما ، وهو أمر تكرر فى النظرية الشيوعية وتطبيقاتها .

ربما إذا قدّر لجوزيف ستالين أن يبقى على قيد الحياة حتى الستينيات من القرن العشرين لأثار دهشة "بريتون" ، حيث كان سيقبل دون تحفظ نموذجه النظرى الذى فضح فيه "القومية البرجوازية" دون هوادة ، فعلى امتداد سنى عمره السياسى ومنذ أن كان مفوضًا للشئون القومية فى بواكير عمر الثورة والدولة الشيوعية حتى صار

المسؤول الأول فى الحزب الشيوعى السوفييتى والقائد العالمى للشيوعية الأممية ، لم يألُ "ستالين" جهدًا فى تحذير أبناء الطبقة الكادحة من الوقوع فى الشراك الخداعية التى ينصبها البرجوازيون فى سبيل الانخراط فى التيارات القومية ؛ إذ إن المسألة لن تكون فى نهاية المطاف سوى إبدال سيد بسيِّد ، وكان رأيه القاطع فى هذا الصدد يتمثل فى ضرورة قيام قيادة حازمة للطبقة الكادحة وحزبها الطليعى ، وهى الوحيدة القادرة على حل المسألة القومية بنجاح لصالح الطبقة الكادحة ، وأن الانخراط فى الاشتراكية الأممية كفيل بحماية الطبقات الكادحة على المستوى الأممى من ألاعيب البرجوازية والإمبريالية فى استغلال المسألة القومية لخداع الشعوب . ونحاول هنا البرهنة على إثبات تحقق هذا الوعد ، إلا أن هذا الأمر نفسه قد قاد إلى انبعاث القومية بشكل عدوانى فى الفترة اللاحقة على انهيار الاتحاد السوفييتى .

تركز دراستنا هذه على المشاريع السياسية التى تتبارى لفرض احتكارها على سوق القومية فى بلدان مرشحة لمواجهة مشكلات عرقية وقومية ، وعلى حد ما يرى "ديمستز" Demsetz (1968) فإن التنافس فى هذا المقام يهدف إلى السيطرة على الساحة وليس التنافس من داخل تلك الساحة ؛ فالفائز فى الصراع يحصد كل شىء لتحقيق هذا الاحتكار ، وينبغى على المتنافسين حل مشكلة مزدوجة تتمثل فى أمرين هما : أولاً الوفاء بمطالب كل طوائف وطبقات المجتمع ، وثانيًا ينبغى على المتنافسين للسيطرة على سوق القومية أن يبرهنوا على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التى يقطعونها على أنفسهم ؛ فالجميع هنا يتاجرون بالعهود والوعود بتحقيق مستقبل أفضل لقومية ما . فى المقابل يقوم الشعب بإجراء حسابات عقلانية بعيدة عن العواطف لغربلة مواقف المتنافسين السياسيين ، والموازنة بين وعودهم وتعهداتهم لاختيار ما يخدم تطلعاتهم وأهدافهم بناء على المعلومات المتاحة لهم ، ومن ثم يمنحون تأييدهم لمن يستحقه من المتنافسين السياسيين . إذا ما استبعدنا العقبات الخارجية الفجائية فإن نجاح أحد المتنافسين فى الحصول على تأييد كافٍ لموقفه يجعله يشرع فى الوفاء بوعوده التى تعهد بها ، أيًا كانت هذه الوعود والتعهدات ، وتختلف الأهداف التى

يتبناها كل مشروع سياسى ؛ فالمشروع الذى ينجح فى اكتساب عدد كافٍ من الأتباع الذين يتلخص هدفهم مثلاً فى الاكتفاء بتغيير الموظفين الأجانب الذين ينتمون للمحتل بمواطنين من بنى جلدتهم ، قد يحل محله مشروع سياسى آخر يتمتع بعدد أوفر من التابعين الذين يستهدفون تحقيق غاية أخرى تتمثل فى الإصلاح الثورى الجذرى الشامل للمؤسسات السياسية والاقتصادية القائمة . كما أن هناك احتمالاً ثالثًا ألا وهو عدم توفيق أى فصيل فى استقطاب عدد كافٍ من الأتباع ، وعندها تغط المشكلة القومية فى سبات عميق ، وتأفل القومية باعتبارها كيانًا سياسيًا . وهكذا ، فإن المدخل الذى نتبناه فى هذا البحث يتفق فى كثير من جزئياته مع الكتابات المتخصصة فى الدراسات القومية [٤]، فإنه على ضوء نظرية العرض والطلب فإن دراستنا هذه ترى أن جانب العرض هو الذى يخلق وينشّط جانب الطلب ، أى أن القومية (جانب العرض) هى التى تخلق الأمة - الدولة - (جانب الطلب) وليس العكس . هذا ومن ناحية أخرى ، فإن الوجود المسبق لإشكالية قومية فى حالة كمون هو الذى يهيئ سوقا محتملة لرواج (سلعة) المد القومى ، ويمنح أصحاب المشروعات السياسية العتيدة الفرصة والحافز لدخول حلبة السياسة عبر تبنِّى برامج قومية وصبغ عروضهم الانتخابية بالصبغة القومية .

وتختلف الحلبة القومية عن مثيلتها السياسية فى الديموقراطيات العريقة ؛ فى أن قواعد اللعبة التى تحكم المجال القومى ليست محددة ، ولكنها أسّ الخلاف وجوهره . وعلى الرغم من حقيقة أن القوة السياسية كانت على الدوام احتكارًا لاستخدام السلطة، وحتى لو حصل الفرد على موضع قدم فى سوق السياسة عبر المنافسة ، فالقومية ليست لعبة صفرية zero-sum game؛ لأنها تنطوى على احتمال حدوث

(٤) بدأ "أندرسون" (16-15 ,1983) Anderson و"جلنر" (Gellner (1983, passim و"هوبسباوم" (Hobsbawm (1990, 9-10 من افتراض أن القومية تأتى قبل الأمة ، وذلك للأغراض التحليلية والتسلسل التاريخى ، وجميعهم يركز على جانب العرض فى السوق ، ومن المثير للدهشة -رغم ذلك- أن أحدًا منهم لا يشير إلى القومية الاشتراكية . ويدخل "سميث" (1979) Smith مدخلاً بدائيًا ، ولكنه فى واقع الأمر يتعامل بإسهاب مع الإيديولوجية القومية (بما فيها الاشتراكية - القومية) والوساطة السياسية.

تغييرات جذرية فى النظام الاقتصادى والسياسى نفسه ، مما ينتج عنه قصور السياسات الانتخابية عن تقرير مسار الأحداث ، وأن اللجوء للعنف أو الثورة يكون هو البديل المنشود ، وبهذا المعنى فإن القومية تتماثل مع الثورة الاجتماعية ، أو تغيير النظام القائم بشكل عام . وتفسر تلك الخاصية اللصيقة بالمباراة الصفرية الأسباب المؤدية لتغيير نظام قومى ناجح بآخر لا يزيد عليه فى شىء ، ويترتب على هذا أن المصداقية أو إشكالية الثقة المتبادلة التى تجابه الأحزاب السياسية عند تقديم وعودها للناخبين تكون أكثر حدة فى ظل النظم القومية غير الديموقراطية ؛ لأن الناخبين الذين منحوا ثقتهم للمرشحين فى النظم القومية يتوقعون ما هو أكثر لأحزابهم الفائزة فى الانتخابات من مجرد البقاء فى السلطة لمدة أربع سنوات ، بل يتوقعون تغييرًا جذريًا بدرجة أو بأخرى فى النظام القائم . وهى مسألة قد تكون مستحيلة أو باهظة التكاليف، ونظرا لأن هؤلاء الناخبين لم يكتفوا بمجرد التصويت فى الانتخابات ، بل إنهم كانوا أيضًا مناضلين أشداء فى الكفاح ، ومن ثم فإنهم يطالبون بضمانات أكبر قبل أن ينعموا بتأييدهم على المرشحين ، كما أنهم قد يقعون فى غواية الحصول على مكاسب دون بذل مجهود . وسوف نلقى الضوء فى دراستنا هذه على أهمية الحلول القومية لمشكلتى المصداقية (أو عدمها) أو السلوك الانتهازى .

وفى تقديرى أن سوق القومية تتنازعه قوتان متنافستان : إحداهما القومية البرجوازية كما وصفها "بريتون" و"جونسون" ، أما الأخرى فإنه يمكن تسميتها بالقومية الاشتراكية التى تؤمن بأنه لا يمكن الفصل بين التحرر القومى وحتمية التحول الاشتراكى ، وأنه يجب صهرهما معًا فى بوتقة واحدة يديرها وينجزها حزب شيوعى أو جماعة سياسية أو عسكرية تتحول إلى الشيوعية أو الراديكالية عبر نضال طويل لإرساء أسس المجتمع الاشتراكى . وللتيسير على القارئ يبدو من المفيد الدخول مباشرة فى الموضوع بطرح الافتراضين الأساسيين المتمثلين فى : أولاً أن القومية الاشتراكية تميل إلى إقصاء القومية البرجوازية إذا ما توافرت الظروف الملائمة لذلك كحلّ للمسألة القومية فى الدول التابعة ، أما الافتراض الثانى فيتمثل فى أن الانبعاث

الراهــن للمدّ القــومى فى الدول الشيوعيـــة السابقــة يمكن فهمـه عـلى نحــو جيد ، إذا ما استبعدنا تلك الفكرة المسيطرة على وسائل الإعلام فى الوقت الراهن ، باعتبار ذلك الانبعاث القومى الجارف عبارة عن طفو الانقسامات القومية القديمة إلى سطح الأحداث بعد سقوط الدولة الشيوعية ؛ حيث إننا نفترض أن هذا الانبعاث للروح القومية هو نتيجة مباشرة وعقلانية لنجاح الحل الاشتراكى للمشكلة القومية .

وبعد عرض وجيز لموقف الشيوعية فى المسألة القومية فى القسم الثانى من هذه الدراسة ، يتناول القسم الثالث السجل التاريخى فيما يتعلق بحالة كل من الأمم المتجانسة عرقيا ، التى حازت استقلالها وصارت دولاً ذات سيادة (فيما سنشرحه تفصيلاً فيما بعد) فى ظل الحكم الشيوعى وحالة الحل الاشتراكى للمسألة القومية فى ظل الدولة الشيوعية متعددة القوميات ، بينما نخصص القسم الرابع من الدراسة لتجميع المادة العلمية المطروحة فى إطار نموذج نظرى عام للفعل الجمعى . أما القسم الخامس من الدراسة فيتوسل بالنموذج النظرى لتفسير ذلك الجيشان القومى والنمط الذى يتشكل به فى حقبة ما بعد الشيوعية .

ثانياً : موقف الشيوعية من المسألة القومية

على الرغم مما قد يبدو من ابتعاد العقيدة الاشتراكية (الشيوعية فيما بعد) عن المبدأ القومى، وتركيزها على التوجيهات الأممية وقضية الطبقات ، فإن هذه العقيدة نفسها باتت مجبرة على التعامل مباشرة مع المسألة القومية منذ بواكير ظهورها (٥). إن فكرة التطور المستقل الذى أشرنا إليه سلفًا لثقافة قومية ما يمكن ، بل يجب ، أن ينفصل عن الاستقلال السياسى باعتبارها ممارسة طوباوية ليست فى واقع الأمر فكرة

---

(٥) يعتمد هذا القسم على "بايبس" Pipes (1954, 21-49, 108-13, 241-86) الذى يعد مرجعًا أساسيًا فى هذا الموضوع ، و"كار" Carr (1959, chs. 10-14) كذلك . أما "ستالين" Stalin (1942) فقد ساعد فى إيضاح بعض ما كان غامضًا .

جديدة ، بل إنها وجدت من دافع عنها بضراوة فى بدايات القرن العشرين على يد كل من الرائدين الاشتراكيين العتيدين "كارل رينر" Karl Renner و"أوتو بوير" Otto Bauer ، وقد رسم هذان الرائدان الاشتراكيان مخططًا للتعامل مع إشكالية الاستراتيجية الاشتراكية لدولة متعددة القوميات مثل الإمبراطورية النمساوية ؛ حيث اقترحا استقلالاً ذاتيا للقوميات دون الارتباط برقعة جغرافية محددة ، بمقتضى هذا التصور لا تعامل الأمة باعتبارها تجمعًا إقليميًا بل باعتباره اتحادًا لمجموعة من الأفراد الذين يشعرون فى قرارة أنفسهم بأنهم يشكلون قومية متميزة وتسجل أسماؤهم فى سجل قومى باعتبارهم منتمين لتلك القومية . وهكذا ، يقوم هؤلاء الأفراد المسجلون فى السجل القومى بإدارة شؤونهم الثقافية باستقلال تام بغض النظر عن موقع سكناهم .

وقد واجهت هذه الفكرة معارضة صارمة من جانب الماركسيين الروس ، وبالذات فى شقها البلشفى على أساس أن هذه الفكرة سوف تشق صفوف الطبقة الكادحة وتشتتها على أسس قومية ، مع أنها ستعوق النزوع التاريخى للرأسمالية الهادف لتفتيت الإمبراطوريات المتعددة القوميات إلى دول قومية . وهذا الأمر لا يثير الاستغراب بأى حال من الأحوال ، فإذا كانت الماركسية - اللينينية تعرف بأنها السلطة فى أبهى صورها ، فإن تلك السلطة تحتاج إلى حيز جغرافى لكى توضع هذه السلطة موضع الممارسة فيه . وكما أوضح "ستالين" بجلاء لا لبس فيه فى مقالته المنشورة عام ١٩١٣ حول المسألة القومية ، والتى يتكرر الاستشهاد بها فى هذا المضمار، فإن نظرية "رينر" و"بوير" تفتقر تمامًا لهذا العنصر الجغرافى عند تعريفها السياسى للقومية ، ومن ثم فإن اليهود فى روسيا لم يكونوا يشكلون قومية فى عرف "ستالين" . ومنذ عام ١٩٠٣ برزت فكرة ما يمكن أن نطلق عليه حق كل القوميات فى تقرير مصيرها باعتبارها حجر الزاوية فى برنامج الحزب الاجتماعى الديموقراطى الروسى حيال المسألة القومية . تطور الأمر عام ١٩١٠ بعد أن أفاض "لينين" فى الترويج له باعتباره يشير ضمنًا إلى الحق فى الانسلاخ عن الدولة الأم وإقامة دول مستقلة ، إن "لينين" لم يكن مقتنعًا فى قرارة نفسه بأن هذا الأمر سيتحقق فى المستقبل المنظور لروسيا الاشتراكية ، وعلى العكس من ذلك فإن الشعار الذى طرحه "لينين" كان المقصود به التركيز على حق القوميات المقهورة - بمجرد تحررها من رق القمع القيصرى -

أن تغتنم الفرصة التى أتيحت لها لإقامة دول مستقلة ، وإذا لم يميلوا لاقتناص تلك الفرصة فإنهم سيفقدون حقهم فى المطالبة بها مرة أخرى ، أو تمييزهم فى المعاملة عن غيرهم ، وإنما يتوقع منهم أن ينصهروا ويذوبوا فى نسيج مجتمع الطبقة الاشتراكية الكادحة ، وهى بطبيعة تكوينها تتبنى الأممية وتنأى بنفسها عن القومية . إن الغرض الأساسى من الشعار المطروح تمثل فى حشد كافة القوى القومية حول البلشفية ، وأن يوحد الجميع صفوفهم لخوض غمار الكفاح المشترك ضد الاستبداد ، وبهذا الشكل أثبت هذا الشعار فعاليته فى تعبيد الطريق أمام نجاح الثورة فى روسيا . أما الهدف الثانى فتمثل فى تشكيل تحالف يضم بين جنباته الشيوعية وجموع الشعب المسحوقة فى المستعمرات على مستوى العالم ، وقد اكتسبت هذه الفكرة مكانة سامقة فى نظرية "لينين" حول الإمبريالية إبان الحرب العالمية الأولى ، لقد رأى "لينين" أن الإمبريالية مثَّلت نوعًا من القمع القومى على أسس جديدة ، وبأن الكفاح من أجل التحرر الوطنى يجب أن يتزامن مع النضال فى سبيل الثورة الاشتراكية ، وإرساء أسس المجتمع الاشتراكى .

وبعد أن اعتلى البلاشفة سدَّت السلطة فى روسيا ، بات من الواضح أن هناك تعديلا طفيفا ينبغى إدخاله على مبدأ حق القوميات فى تقرير مصيرها ؛ إذ إنه بعيد قيام الثورة فى شهر أكتوبر ١٩١٧ شهدت المناطق الحدودية الشرقية والغربية ووسط آسيا الأوروبى (الأوراسى) على حد سواء ، انتشارًا واسعًا للحركات القومية فى الدول التى كانت تشكّل جزءًا من الإمبراطورية القيصرية المنهارة ، وخضعت تلك الجمهوريات المارقة لقيادة البلاشفة والبرجوازيات الذين رفعوا رايات العصيان فى مواجهة القيادة البلشفية . تحوَّل هذا الانشقاق إلى خطر محدق بالدولة الوليدة ، فقد انتشرت حركات الانفصال القومى البرجوازى ، وظهر ذلك جليًا فى آسيا الوسطى المعروفة باسم "تركستان الروسية" ؛ حيث نشأت وانتشرت حركة تضامن تركستانى لتوحيد كل القوى ذات الأصول التركية مهددة بلفت أنظار الجار التركى وغيره من القوى الأجنبية فى شؤون الدولة اليافعة ، وهكذا فإن الحق فى تقرير المصير القومى للأقليات الذى كان عنصرًا مهمًا من عناصر البرنامج الشيوعى الذى تبنته الثورة بات يمثل عبئا على كاهل الدولة الجديدة ، وأضحى من الضرورة التضحية بهذا المبدأ فى سبيل تدعيم

ركائز الدولة الوليدة على المستوى العملى . لقد نجح الجيش الأحمر فى سحق القوى الانفصالية المضادة ، أما فى المجال النظرى فقد بدأ "ستالين" فى إجراء مراجعة للمبدأ الداعى لمنح الاستقلال للقوميات ، ومع حلول ديسمبر ١٩١٧ صرّح "ستالين" أنه لا ينبغى التذرع بحجة الاستقلال الذاتى للقوميات فى ارتكاب أفعال مناهضة للدولة الأم . ترتب على هذا أن الحق فى تقرير المصير أضحى مقصوراً على الكادحين فقط ، بينما صار محرمًا على البرجوازيين . أما التعديل الذى أدخله "لينين" على مبدأ حق تقرير المصير للأقليات القومية ، فقد استند إلى أن نجاح الثورة الاشتراكية فى روسيا حمل فى طياته ضمنا ضرورة تطور هذا المبدأ ليتحول من حق الانفصال عن الدولة إلى حق الوحدة معها ، وأن الطبقات الكادحة المنتمية للقوميات التى عانت من القمع طويلاً فى ظل الحكم القيصرى يمكن أن تندمج بإرادتها الحرة فى المجتمع الاشتراكى الحر الذى يضم بين جنباته كل القوميات دون قهر أو تمييز ، ويمكنهم التعويل على المؤازرة الفعالة من جانب البروليتاريا الروسية . وقد تمكن الشيوعيون بفضل هذه الازدواجية فى المعايير من اعتلاء ذروة قيادة الحركات الوطنية فى المستعمرات فى الدول التابعة ، إلا أن القيادات الاشتراكية نفسها حصلت على الضوء الأخضر من القيادة الشيوعية الأممية لسحق المعارضة القومية البرجوازية عندما تعتلى تلك القيادات الاشتراكية كراسى الحكم .

وفى الوقت نفسها ، تطلبت عملية توحيد كل الطبقات الكادحة المنتمية لكل القوميات فى الاتحاد السوفيتى ضرورة الارتكاز على أساس سياسى متين ، كما استلزم الأمر ضرورة البدء على الفور فى وضع نهاية للتعصب الروسى الذى كان سائداً قبل الثورة علاوة على التمييز ضد الأقليات ، وكان على تلك الأقليات أن تنضم إلى صفوف الحزب الشيوعى وللوظائف الرسمية فى الدولة . أما بالنسبة للأقليات القومية فى آسيا الوسطى حيث استشرت الأمية بين السكان بمعدلات عالية – مع احتكار أئمة المساجد ورجال الدين للقدر المتاح من المعارف والثقافة – علاوة على محدودية عضوية الحزب فى تلك الأصقاع ، فإن حركة المساواة التى استنتها الثورة استهدفت نشر التعليم الإلزامى العام والترويج للثقافة العلمانية الرفيعة باللغات الوطنية فى آسيا الوسطى . بيد أن كل هذا لم يكن كافيًا ؛ حيث ينبغى تضييق الهوة السحيقة

فى مستوى المعيشة بين القطاعين الآسيوى والأوروبى ، وتحقيق المساواة بين كل دول الاتحاد اقتصاديًا على المدى الطويل . ولم يكن هذا ليتحقق عبر دعم الدخول فحسب ، بل وضرورة دعم التصنيع فى تلك الدول وتطويرها اقتصاديًا بحيث تقف على قدميها وتشرع فى تحقيق قيمة مستدامة باعتبار ذلك هدفًا ، وإن تحقق على المدى الطويل . وكان الهدف السياسى الحقيقى وراء اتباع فلسفة المساواة مزدوجًا ، فمن ناحية تؤمن الاشتراكية بأن كل فرد عليه أن يكسب قوت يومه بعرق جبينه ، وأنه لا مجال لدفع إعانات أو دعم فى هذا المضمار ، ومن ناحية ثانية ، فإن البلاشفة لم يثقوا كثيرًا فى الفلاحين والرعاة كقوة يعتمد عليها عند وقوع أية مواجهة محتملة مع البرجوازية أو القوى الأجنبية ، وأن التصنيع وحده هو الكفيل بوجود طبقة عاملة وقيادات واعية يمكن التعويل عليها للدفاع عن النظام السوفيتى عندما تعن الحاجة لذلك . بيد أن المدارس والجامعات والمصانع والمكاتب الإدارية التى صممت لفائدة القوميات التى عانت من التخلف كان ينبغى إقامتها فى موقع ما ، ومن ثم فإن الفيدرالية التى نظر إليها الكثيرون فى وقت ما باعتبارها أسلوبًا طاردًا ، أضحت آلية لإدخال المناطق الحدودية العصية فى حظيرة الدولة الاتحادية ، والأمر الأكثر أهمية عند قرار ضم إقليم ما لعضوية الدول الاتحادية يتمثل فى وجود كتلة قومية ذات ثقل مكانى وليس القوة الاقتصادية الكامنة فى ذلك الإقليم[٦] . إن مبدأ الحكم الذاتى الإقليمى كان جزءًا لا يتجزأ من كل الدساتير السوفيتية المتعاقبة ، كما أن دستور ١٩٢٣ أرسى الأساس لإقامة تسع جمهوريات اتحادية (ارتفعت فيما بعد لتصل إلى خمس عشرة جمهورية

---

(٦) يلقى الفضول التاريخى الضوء على الجدل الواسع حول قضية الأقاليم فى السياسة القومية السوفييتية ، وكما تمت الإشارة إليه فى النص ، رأى لينين وستالين أن اليهود لم يكونوا أمة؛ لأنه ليس لهم إقليم محدد يستوطنونه ، ولكن القومية اليهودية الناشئة كانت لتطالب بإجابة "اشتراكية" إذا كان لديها القدرة على مواجهة المطالب المتزايدة للحركة الصهيونية . ولهذا قامت السلطات السوفييتية فى أواخر العشرينيات من القرن العشرين بمحاولة لتكوين إقليم يهودى يتمتع بالحكم الذاتى فى منطقة غير مأهولة بعيدة تقع أقصى شرق الاتحاد السوفييتى يطلق عليها "بيرو بيدجان" Biro Bidghan، وذلك بتشجيع هجرة يهود روسيا الأوروبية وأوكرانيا. وقد باءت تلك المحاولة بالفشل حيث لم تكن مهيأة لتصبح مأهولة بالسكان ، ولم يكن فيها عوامل جذب للمهاجرين بأعداد كافية لتبرير قيام جمهورية سوفييتية يهودية. انظر: Abramsky (1978).

نتيجة تنظيمات إقليمية جديدة جرت فى الثلاثينيات من القرن العشرين علاوة على ضم جمهوريات البلطيق سنة ١٩٤٠) ، وتضم بعض هذه الجمهوريات ، وعلى وجه أخص روسيا ، عدة مقاطعات وجمهوريات تتمتع بحكم ذاتى إلا أنها تتمتع بدرجة أقل من الاستقلالية . وهكذا غدت روسيا السوفيتية أول دولة حديثة تضع المبدأ القومى أساساً لبنيتها الاتحادية (الفيدرالية) (pipes 1954, 112) .

وللتأكيد على ذلك، لم يكن الاتحاد السوفيتى دولة اتحادية بالمعنى الغربى على الإطلاق؛ فلم تتمتع الجمهوريات الأعضاء فى الاتحاد أبدا بحكم ذاتى حقيقى من الناحية السياسية ، أو هيمنة على القطاع الاقتصادى . لقد اضطلعت مؤسستان أساسيتان بمهمة الحفاظ على الكيان الوحدوى المركزى للدولة الاتحادية: أولاهما الحزب الشيوعى؛ حيث أصر كل من "لينين" و"ستالين" على عدم تطبيق مبادئ الفيدرالية والقومية ، أما ثانيتهما ، فإنها تمثلت فى الإدارة المركزية التخطيط على المستوى القومى ، ولا تحال للإدارات الإقليمية سوى القرارات البسيطة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية . بيد أن النظرية الاتحادية فى الاتحاد السوفيتى منذ نشأتها لم تستهدف اللامركزية سياسيًا أو اقتصاديًا ، وإنما عمدت إلى تكريس التعايش والتكافل بين مختلف القوميات لتشكيل دولة اتحادية إقليمية . وسوف نناقش هذه المسائل فى القسم التالى ؛ حيث نتعرف على حقيقة تطبيق هذه الفئة من الأهداف والمبادئ النظرية.

ثالثًا : السجل الشيوعى حيال المسألة القومية

الإمبراطورية السوفيتية

على الرغم مما قد يبدو على الكتلة السوفيتية وتوابعها فى العالم الثالث كما لو كانت إمبراطورية بالمعنى العسكرى والسياسى والأيديولوجى ، فإن الحقيقة غير ذلك ، حيث اختلفت جوهريا عن الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة والجديدة فى أنها التزمت بعدم الاستغلال الاقتصادى للدول التى انضوت تحت جناح تلك الإمبراطورية ،

بل إن العكس هو الذى حدث ؛ ففى الوقت الذى لا ننكر فيه أن السوفييت قد حصدوا بعض المكاسب الاقتصادية فى مناطق معينة وبعض القطاعات فى بعض الأوقات ، إلا أن المحصلة النهائية لم تكن فى صالح الاتحاد السوفيتى ، بل إن تلك الدول التابعة كانت تمثل عبئًا اقتصاديًا أثقل كاهله . وثبتت صحة ذلك فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، على الأقل بالنسبة لدول أوروبا الشرقية (Marrese and Vanous 1983; Brada 1985) وفى الموقف نفسه بالنسبة لمنغوليا وكوبا وفيتنام (Theriot and Matheson in Joint Economic Committee, 1979) ، كما ثبت ذلك بالنسبة لدول العالم الثالث التى كانت تتلقف مساعدات اقتصادية وعسكرية فى السبعينيات والثمانينيات ، مع تفضيل توجيه تلك المعونات نحو ما كان يدعى بالنظم الديموقراطية الثورية (Albright, 1991) . ولعل استنزاف الموارد الاقتصادية للاتحاد السوفيتى خاصة فى ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى الاتحاد ، كان عاملاً مؤثرًا فى قرار "جورباتشوف" بتقويض الإمبراطورية السوفيتية الخارجية ، وكذلك التقليص الحاد للمساعدات الأجنبية قبيل نهاية الثمانينيات .

وانطبقت نفس الصور على الأوضاع الداخلية التى ورثها الاتحاد السوفيتى عن النظام القيصرى ، كما سنسرد ذلك تفصيلاً فيما بعد . وكانت تلك المناطق الداخلية فى الاتحاد السوفيتى بمثابة حقل التجارب الذى طبق فيه الاتحاد السوفيتى مبادئ الاشتراكية الأممية وثبت نجاحها ، ومن ثم تم نقل تلك التجارب للدول المنضمة للمنظومة الاشتراكية على المستوى الدولى ، مع إدخال تعديلات طفيفة عليها لتتواءم مع الأوضاع فى الدول التى اعتنقت الفكر الاشتراكى على المستوى الدولى .

لا يعنى هذا بأى حال من الأحوال أن المساعدات السوفيتية كانت خالصة النوايا تمامًا وخالية من الأهداف الذاتية ، بل إنها ارتبطت فى معظم الحالات باعتبارات استراتيجية عسكرية ، علاوة على أنه المصير المحتوم الذى ينتظر كافة الإمبراطوريات عندما تتحول المساعدات الأجنبية إلى عبء اقتصادى يثقل كاهل الإمبراطوريات ، كما أن الأمر بات جليًا للعيان أمام القادة الطامحين لقيادة الحركات القومية فى العالم

الثالث بأن المساعدات الاقتصادية السوفيتية (أو الصينية بعد الانشقاق الذى دب فى العلاقات السوفيتية – الصينية) سوف تنهال عليهم فى حال اختيارهم للاشتراكية سبيلاً لتحقيق غايات التنمية فى بلدانهم . وقد دفع هذا الاعتبار أولئك القادة للابتعاد عن تبنى المشروعات القومية البرجوازية والاندفاع نحو القومية الاشتراكية التى ثبت فيما بعد نجاحها ، نظراً لما انطوى عليه الحل الاشتراكى من فوائد .

الثورات القومية الاشتراكية

هناك تخمة فى الأمثلة الدالة على الحالات التى تحقق فيها نجاح الثورات الوطنية فى تأسيس دول مستقلة ، وطبقت فى ذات الوقت المبادئ الاشتراكية . ونحن لا نستهدف من عرض تلك التجارب أن تكون شاملة كمًا وكيفًا ، وإنما نحاول إلقاء الضوء وحسب على الملامح الرئيسية للقومية الاشتراكية ومتطلباتها الأساسية .

وعلى الرغم من إهمال الإشارة إلى التجربة الشيوعية فى منغوليا الخارجية فى الأدبيات الغربية حول الموضوع ، فإن تلك التجربة بدأت مبكرا منذ ١٩٢١(٧) . فلثلاثة قرون تقريبًا احتكر التجار والمرابون الصينيون التجارة المنغولية إبان حكم أسرة المانشو ، ومع حلول القرن العشرين تصاعدت موجات توطن الفلاحين الصينيين بفضل مساندة النظام الإمبراطورى ، وأضحت الضرائب الباهظة التى فرضتها "أسرة المانشو" عبئًا أثقل كاهل الرعاة الرحل من المنغوليين ، خاصة أن هذه الضرائب اتخذت أشكالاً عدة : فمنها ما كان إتاوة مالية تدفع للخزينة الإمبراطورية ، علاوة على الخدمة

(٧) إن المصدر الرئيسى الذى اعتمدت عليه فيما يخص منغوليا هو أعمال "بودن" الرائدة Bawden (1968) التى ينبغى أن يطلع عليها كل من يهتم بهذا الموضوع ، أما أعمال "روبن" Rupen (1979) فهى أقرب إلى أن تكون تقريراً استخباراتيًا يقرّر حقائق ، ولكنه مع ذلك لا يخلو من الفائدة . وقام "مورفى" Murphy (1966) بتحليل اقتصادى مفصل يقلل من شأن دور الكنيسة الاستغلالى ، ويركز على مبادئ المحافظة الاجتماعية لدى المنغوليين عشية الثورة ، ولكن الصورة العامة التى طرحها تتوافق فى مجملها مع ما ذهب إليه "بودن" .

العسكرية وإطعام الجنود فى المعسكرات على طول الخطوط الحدودية الروسية الطويلة . زد على ذلك زيادة أعباء الديون المترتبة على كبار الكهنة والنبلاء الذين بالغوا فى الإنفاق ببذخ فى الطقوس والشعائر والمهرجانات ، ومن ثم بات عليهم تسديد هذه الديون للسماسرة الصينيين ، كما أن حياة البذخ والبهرجة التى تمرغ فيها البلاط الإمبراطورى فى بكين والديون التى غرق فيها ، أدى إلى فرض ضرائب تصاعدية مرهقة على الرعايا المنغوليين . وأتاحت المعابد البوذية مخرجا من الضغوط الاقتصادية الثقيلة على أبناء المغول عبر إدخال فرد واحد على الأقل من أفراد أسرهم فى خدمة المعبد ، وقد استحوذت تلك العملية على قلوب العوام من أبناء المغول ، وإن أدت إلى تثبيط هممهم إزاء المطالبة بالتغيير والإصلاح ، كما أن هذه الآلية أدت من ناحية أخرى إلى إهدار كثير من المدخرات فى مسائل لا عائد من ورائها . وفى ظل هذه الأوضاع يثور سؤال مفاده : كيف يمكن لهذه النخبة الفاسدة أن تكون ذات جدوى حتى لو تحررت من ربقة الاستعمار الأجنبى ؟ وهكذا ، لم ينل المغول استقلالهم إلا بفضل الثورة الصينية التى اندلعت سنة ١٩١١ ، وأطاحت بأسرة المانشو وتحول "منغوليا" إلى دولة مستقلة تحكمها أعلى سلطة كهنوتية بوذية فى البلاد وفى ظل الحماية الروسية ، إلا أن الإمبراطورية الروسية نفسها ترنحت تحت وطأة الحرب العالمية الأولى ، كما لم تتخذ الدولة المنغولية الجديدة سوى خطوات محدودة للحد من النفوذ الصينى فى البلاد . ومع بداية العشرينيات من القرن العشرين بات من الواضح أن مجرد الاستقلال الذى ناله النبلاء والكهنة من الحكم الأجنبى مع دوام حياة البذخ والترف الذى تمرغوا فيه ليس بالأمر الكافى بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب المغولى ، الذى أدرك أنه لم يستفد شيئا مما حدث بل إن الأمر لم يتعد إبدال سيد بسيد . علاوة على ذلك لم تتوافر أية وسائل تفيد تأكيد قدرة الدولة المتحررة فى مقاومة أمراء الحرب فى الصين المجاورة . وقد تكفل الانقلاب الشيوعى الذى وقع سنة ١٩٢١ بتخطيط ودعم من الجيش الأحمر السوفيتى أثناء المعارك التى خاض غمارها ضد خصوم الثورة فى سيبريا بمعالجة كثير من الأوضاع المتردية فى منغوليا .

وقبيل اقتراب عشرينيات القرن العشرين من نهايتها ، طرد التجار الصينيون من منغوليا وحلت محلهم سلسلة من محلات التجزئة التى تشرف عليها الحكومة ، وذابت طبقة النبلاء وصودرت أملاكها وأعيد توزيعها على الشعب ، أما الهجوم الكاسح على المعابد البوذية واسعة النفوذ ؛ فقد كان عليه أن ينتظر لعقد آخر بعد أن سيطر اليساريون لفترة وجيزة فرضوا فيها على عجل إجراءات مماثلة للنمط السوفيتى ، من حيث إقامة مراعٍ جماعية قسرية فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ ، إلا أن التجربة باءت بفشل ذريع ، واندلعت حروب أهلية وعمت المجاعة حتى أعيد النظام مرة ثانية بإعادة المواشى إلى مالكيها الأصليين ، وجردت المعابد البوذية من أملاكها فى نهاية الأمر ، وحلت أديرة الرهبان الذين سرحوا من مناصبهم الكهنوتية ، وأعيد توزيع أملاكهم المصادرة على فقراء البوذيين والرعاة المغول متوسطى الحال أو لصالح خزانة الدولة . أما الحزب الشيوعى فى تلك المجاهل فإنه لم يحظ بقاعدة شعبية يعتد بها أو يعتمد عليها ؛ ففى العشرينيات من القرن العشرين انضم إلى عضوية الحزب جماعات على غير ما كان متوقعا ، فقد انضم أمراء وكهنة بوذيون تقدميون ، أما فى الثلاثينيات من القرن العشرين فقد غلب على عضوية الحزب الرعاة الرحل الأميون الذين لا يقر لهم قرار فى مكان واحد لفترة طويلة ، بل كانوا فى الأغلب مجرد عابرى سبيل . وهكذا فإنه مع حلول أربعينيات القرن العشرين ، لم تكن هناك أية جوانب إيجابية للبرنامج الاشتراكى فى منغوليا ، حيث أطيح بالنبلاء والأمراء وأغلقت المعابد البوذية والنفوذ الصينى ، إلا أن البلاد كانت تعانى من أوضاع اقتصادية واجتماعية متردية . وهكذا ، فإن دور الحزب الشيوعى فى الحياة السياسية كان هشًا ؛ حيث لم يتمكن من بناء قاعدة شعبية عريضة ، كما أنه لم يعانِ من وجود معارضين أشداء يمكن أن يسهموا فى تحفيز قواه أو تقوية قواعده (لا أصدقاء ولا أعداء) . واقتصر دور الحزب الشيوعى فى الحفاظ على استقلال البلاد فى ظل أوضاع دولية خطيرة ، علاوة على المحاولات التى بذلها الحزب لتحديث الجيش ونشر التعليم العام وإدخال أساليب الطب الحديث للبلاد . لقد انتقلت منغوليا من الإقطاع إلى الاشتراكية فى قفزة واحدة تجاوزت فيها المرحلة الرأسمالية باعتراف المسئولين فى الحزب الشيوعى المغولى .

ولم يتحقق أى تأثير إيجابى للحزب الشيوعى إلا مع قدوم الخمسينيات من القرن العشرين عندما قامت الثورة الصينية بإحداث تغييرات فى موازنة الدفاع سنة ١٩٤٩، وانهالت المساعدات السوفيتية ، وبدأت معدلات الأمية المرتفعة فى التراجع ، واستؤنفت عمليات إقامة المراعى الجماعية وتوطين الرعاة الرحل فى الفترة التى اكتملت من ١٩٥٨-١٩٥٩ دون مشاكل ، كما تبنى الحزب الشيوعى فى منغوليا أسلوب التخطيط المركزى الشامل المتبع فى الاتحاد السوفيتى ، وتحقق تنوع بطىء الخطى – وإن كان مطرداً – فى تنويع الإنتاج لتحقيق نظام اقتصادى يعتمد على مزيج من الزراعة والصناعة .

إن الأمر الجدير بالملاحظة فى هذا السياق هو نجاح الحزب الشيوعى فى ترسيخ أساس قاعدته الاقتصادية والاجتماعية من الجذور ، بما يضمن استمرار نجاح التجربة والاستقلال الحقيقى للبلاد ، وهو ما لم تستطع الطبقات الحاكمة الأخرى أن تنجح فى تحقيقه. إن الأمر ليس مجرد دعاية عند مقارنة الوضع فى منغوليا الخارجية؛ حيث تحقق ما سبق ذكره ، مع الوضع المتردى الذى كانت تعانيه الأقلية المغولية التى عاشت فى منغوليا الصينية كما سيرد تفصيلاً فيما بعد . لقد اقتضت سياسات التحديث والتحضير والتصنيع التى انحاز إليها الحزب فى منغوليا الخارجية باعتبارها العمود الفقرى للدولة الحديثة ، إلى تعويض النفوذ الدينى للبوذية والقضاء على الأسلوب البدوى فى الحياة وتغريب الثقافة والتعليم وأنماط الاستهلاك ، إلا أنه لم يكن ثمة سبيل آخر . وقد بيَّن "بودن" Bawden (1968, 388-9) أن أسلوب الحياة التقليدى كان سيقضى بلا ريب على الجنس المغولى ، فلم يكن خافيًا على أحد أن الشعب المغولى كان يعانى من التبلد واللامبالاة والخنوع لرجال الدين الذين استرقّوه وأجبروه على الانصياع المطلق لتعاليمهم البالية والفاسدة ؛ حيث عانى الشعب المغولى من الجهل والمرض والفقر ، ولعله ليس من قبيل المبالغة تأكيد الدور العظيم الذى لعبته ثورة ١٩٢١ فى الإبقاء على الشعب المغولى على قيد الحياة ؛ لذا فلا غرو أن شعب منغوليا المستقلة يتباهى حتَى اليوم بقوميته ويزهو بها .

وتقدم ألبانيا وفيتنام حالتين نموذجيتين لتلازم الكفاح المسلح لنيل الاستقلال مع تطبيق الاشتراكية ، ففى كلتا الحالتين كان القادة السياسيون الذين حكموا البلاد محاربين قدامى ممن شاركوا فى الكفاح العسكرى ضد الاستعمار ، فما إن أفلتت ألبانيا (٨) من الهيمنة التركية التى جثمت على أنفاسها لأمد طويل حتى مطلع الحرب العالمية الأولى ، حتى وقعت ضحية لنظام الحماية السياسية والاقتصادية الإيطالية الفاشية فى الثلاثينيات ، ثم تبع ذلك الاستعمار النازى . وكانت الأحزاب السياسية الديمقراطية أو البرجوازية المعاصرة أمرًا بعيد المنال فى ظل أوضاع الفقر المدقع ومستوى الأمية الذى يصل إلى ٨٠٪ ، كما كان كبار ملاك الأراضى الزراعية من حاشية نظام ملكى مستبد يستند فى بقائه على قوى أجنبية . فى هذا الإطار البائس برز الحزب الشيوعى الألبانى بقيادة "أنور خوجة" Enver Hoxha بيارقة أمل وسفينة إنقاذ ؛ حيث وحدت جموع الشعب الألبانى ، وعبأت الفلاحين ونجحت فى تحقيق الاستقلال القومى الحقيقى للبلاد . لقد نجح الحزب فى استثارة همة الشعب الألبانى لمكافحة الاستعمار الأجنبى عبر المزاوجة بين حركة المقاومة وبرنامج جذرى لإعادة توزيع الأراضى الزراعية على الفلاحين المعدمين ، ومصادرة الممتلكات التى كانت فى حوزة الأجانب بالمشاركة مع أذنابهم من الألبانيين ، علاوة على التعجيل بعمليات التصنيع والتحديث فى ظل نظام تخطيط مركزى اقتفى بصرامة أثر النمط الستالينى فى استراتيجية التنمية . وبفضل الالتزام الصارم والتفانى فى خدمة القضية القومية والاشتراكية ، آلت السلطة إلى أعضاء الحزب ، فقد كان من الطبيعى أن يشغلوا المناصب السياسية الهامة فى البلاد ، وأن يحافظوا على استقلالها فى ظل أوضاع دولية شديدة التعقيد وحدود دولية مع جيران شديدى البأس ، حتى لو كانت هذه السياسة سببًا فى انغلاق وعزلة ألبانيا دوليا عن العالم الخارجى بشقيه الشيوعى

(٨) يقدم "زافالانى" Zavalani (1969) خلفية تاريخية للمشكلة القومية الألبانية ، ويقدم "بيترز" Peters (1975) مسحًا لحرب التحرير واستيلاء الشيوعيين على الحكم ، أما "مارمولاكو" Marmullaku (1975) فيعرض موجزًا مفيدًا للتطورات قبل الثورة وبعدها فى ألبانيا من وجهة نظر يوغسلافية متعاطفة، معتمداً بحكمة على وجهة النظر الشيوعية الرسمية ، أما دراسة "شنايتزر" Schnytzer (1982) فهى دراسة ممتازة للحالة الخاصة لاستراتيجية تطور الاقتصاد الألبانى الشيوعى من منظور مقارن .

والرأسمالى لمدة تزيد على أربعين عامًا . وتمثل التجربة الألبانية حالة متطرفة لانفراد القومية الاشتراكية بالسلطة دون وجود منافسة مهمة من جانب البرجوازية القومية . ونظرًا لوجود البلاد فى موقع جغرافى وسياسى حيث يحيط بها الأعداء من كل جانب ، فقد تبنت القيادة السياسية المبدأ الماوى (*) القائل بالاعتماد على الذات ، الذى يفصح فى شقه الاقتصادى عن ضرورة التوسع الكبير فى البنية الصناعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى بالكامل .

أما بالنسبة لفيتنام فقد صارت محمية فرنسية منذ استسلام الحكومة الملكية فى البلاد للفرنسيين عام ١٨٨٤ ، وتلا ذلك سنوات عديدة من الكفاح المسلح لإخراج المستعمرين الفرنسيين من البلاد(٩) . ونظرًا لأن المقاومة انصبت فى ذلك الوقت على هدف استعادة النظام الملكى الإقطاعى والمذهب "الكونفوشيوسى" ، فإنها لم تلق هوى لدى جموع الشعب الفيتنامى الفقير الذى عانى الأمرين من استبداد الإقطاع والملكية ، ومن ثم فإن تلك المقاومة افتقرت إلى عنصر النجاح الأساسى المتمثل فى القدرة على التعبئة الشعبية لشد أزرها . أما فى ظل الاحتلال الفرنسى فقد تبلور التباين الطبقى للمرة الأولى فى المجتمع الفيتنامى التقليدى ، إلا أن المسألة الزراعية أضحت المحور الأساسى للكفاح الفعال ضد الاحتلال الفرنسى ، فمنذ البداية واجه الحزب الشيوعى الفيتنامى الذى أسسه "هو شى منه" Ho Chi Minh عام ١٩٣٠ ، منافسة حامية تمثلت فى حزبين قوميين بورجوازيين ، أولهما استهدف استقطاب الطبقة الوسطى الحضرية أما الآخر فإنه استقطب أبناء الطبقة الكادحة فى المدن منتهجا الأسلوب "التروتسكى" اليسارى ، وعجز كل من الحزبين المذكورين عن الوصول إلى أعماق الريف حيث تعيش

(*) نسبة إلى الزعيم الصينى "ماوتسى تونج" . (المترجمون)

(٩) يعتمد وصفنا للتجربة الفيتنامية على النموذج التحليلى الذى قدمه "بوبكن" Popkin (1979) للاقتصاد السياسى للريف الفيتنامى فى حقبتى الاحتلال الفرنسى و"الفييت منه" Viet Minh . والدراسة الوجيزة التى أنجزها "وولف" Wolf (1969) عن الكفاح الثورى مفيدة أيضًا . ويعطى "بايك" Pike (1966) الصورة نفسها تمامًا لاستراتيجية التعبئة عند "الفييت كونج" Viet Cong من وجهة نظر خبير فى مواجهة أعمال التمرد والعصيان . وقدم "تيرنر" Turner (1975) كثيرًا من المعلومات تتعلق بالتاريخ السياسى .

أغلبية مسحوقة من الفلاحين المعدمين . إن الشيوعيين أنفسهم استهلوا برنامج عملهم باعتبارهم جماعة أممية انخرطت فى إثارة عدد من القلاقل فى المدن فى الثلاثينيات منتهجة فى ذلك الطريق البلشفى ، بيد أن كل تلك الجهود ذهبت أدراج الرياح : وكما حدث مع "ماوتسى تونج" Mao Tse Tong عندما أخفقت ثورة ١٩٢٧ فى الصين أدرك "هو شى منه" من أن الطريق لنجاح الثورة يقتضى خوض غمار حرب ثورية طويلة الأجل لإنهاك المستعمرين وأذنابهم من البرجوازيين فى الريف - أى أن تكون حرباً شعبية - وأن يتبنى الحزب الشيوعى شعارا يمزج بين التحرر الوطنى من الاستعمار ، مع القضاء على سلطة الإقطاع فى الريف ، وأن تئول ملكية الأرض لمن يفلحها بغرض صهر تطلعات القرويين مع آمال القوميين الفيتناميين فى بوتقة واحدة ، إلا أن الحزب الشيوعى واجه منافسة حادة من قبل تنظيمات سياسية أخرى تبنت الأهداف نفسها ، ألا وهى القضاء على الإقطاع وتحرير الوطن من براثن الاستعمار الفرنسى ونجحت فى تقوية قواعدها فى الريف ، وبالذات فى المناطق الجنوبية من البلاد ، إلا أن جميع تلك التنظيمات وجدت نفسها مجبرة فى نهاية الأمر على الاستسلام ، نظراً لعجزها عن مجاراة القدرة التنظيمية الهائلة للشيوعيين . ويكمن سر هذا التفوق التنظيمى فى إدارة المناطق المحررة فى قيام الحزب الشيوعى بتعبئة الفلاحين لمؤازرة رجال حرب العصابات وتسهيل مهامهم القتالية فى مقابل خدمات فورية تقدم لهم على شكل فصول محو أمية وإسعافات طبية أولية ، والبدء فى برنامج للإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية بينهم . وقد أدى هذا إلى تقوية جسور الثقة المتبادلة بين قيادات الحزب الشيوعى والفلاحين ، حيث تمتع القادة بسمعة طيبة بين جموع الفلاحين الذين تزايد حماسهم للإسهام فى النضال ضد أعداء الحزب من المستعمرين وحلفائهم من الإقطاعيين . وترتب على دفء العلاقات وحميميتها بين الحزب وقواعده فى الريف اختفاء ظاهرة الوصوليين والانتهازيين من بين صفوف الجانبين . وبفضل هذا التماسك بين الحزب وقواعده ، استمد الحزب القوة الكافية لاستمراره فى حروب لا تتوقف من أجل تحرير البلاد من اليابانيين ثم الفرنسيين وأخيراً الأمريكيين الذين طردوا شر طردة من البلاد سنة ١٩٧٥ . إن القراءة المدققة لبرنامج جبهة التحرير الوطنى لجنوب فيتنام National Liberation Front of South Vietnam (Turner 1975)

تعضد عدداً من النقاط الكاشفة لما نطرحه فى هذا المقام ، فقد نص البرنامج على الأمور التالية : أولاً : ينبغى مصادرة الأراضى المملوكة غيابيًا أو بالمشاركة مع الأجانب وإعادة توزيع تلك الأراضى على الفلاحين المعدمين . ثانيًا : تمتع كل قطاعات المجتمع المنخرطة فى النضال ضد الاحتلال الأجنبى بالحريات الأساسية وكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية . ثالثًا : التعهد بمنح قدامى المحاربين والمناضلين فى سبيل حرية البلاد مكانة خاصة فى فرص التعليم والحياة السياسية . رابعًا : شمول الدول برعاية خاصة للمفكرين والأدباء والفنانين ومن إليهم ممن اتسمت إبداعاتهم بالروح القومية . خامساً : التنوع الاقتصادى والاكتفاء الذاتى اللذان يمثلان حجر الزاوية فى برنامج الحزب ، باعتبارهما الضمانة الحقيقية للاستقلال الوطنى . وقد أوضح البرنامج المشار إليه بما لا يدع مجالاً للشك أن التطلع نحو الترقى فى الوظائف والتمتع بالمزايا العينية مرتبط أشد الارتباط بإسهام الشخص فى الكفاح ضد الاستعمار ، ونظراً لما تمتعت به القيادة الحزبية من مصداقية على المستوى المحلى عندما قامت بمكافأة أنصارها فى المناطق الريفية المحررة ، فإن هذه المصداقية صاحبتها عندما قطعت الوعود على نفسها بمكافأة الأنصار على المستوى القومى .

لقد ضربت التجربة الفيتنامية (١٠) مثلاً يحتذى فى الحروب الشعبية التى أثبتت نجاحها فى حروب التحرير فيما بعد فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ،

(١٠) تمتد جذور التجربة الفيتنامية مع المقاومة الشعبية والمناطق المحررة إلى المراحل الأولى من الثورة الصينية ، وقد ناقش "شالمرز جونسون" Chalmers Johnson (1962) فى دراسة أصيلة أن نجاح الثورة فى الصين ، وما أعقبها من روابط عميقة نشأت بين الحزب الشيوعى الحاكم والفلاحين ، كان لها جذورها فى الحركة التلقائية التى نبعت من الشعور القومى الذى استشعره جموع الفلاحين ، والذى أثارته القلاقل الاجتماعية والفوضى التى عجّل بها الغزو العسكرى اليابانى فى الفترة من ١٩٣٧- ١٩٤٥ . وحتى يكسب الشيوعيون التأييد العام للفلاحين ، قاموا بإيقاف إجراءات إعادة توزيع الأراضى والبرامج الجمعية ، ثم عملوا على المزايدة على حزب القومية البرجوازية المنافس ، "الكومنتانج" Kuomintang ، ليس لأنهم كانوا اشتراكيين ، ولكن لأنهم تحولوا إلى قوميين ربما أكثر من القوميين أنفسهم . وتعدّ التجربة الصينية هجينا ، حيث إنها بموجب التمثيط الذى اتبعته للحركات القومية مثالاً للقومية التابعة للشيوعية التى تبدو كأنها تفتقر إلى الإصلاح الزراعى أو خلاف ذلك تفتقر إلى البرامج الاشتراكية .

حيث سلكت حركات التحرير منحًى اشتراكيًا ومتطرفًا إبان الكفاح المسلح ضد الاستعمار عندما تحققت من عجز القوى الاستعمارية أو تعنتها فى مسألة الانسحاب السلمى من بلادها ، وبأنه لم يعد لديها من سبيل سوى الكفاح المسلح لتحرير الوطن . لقد أفضى هذا الموقف المبدئى إلى استبعاد كل الحلول الوسط أو مهادنة القوى الاستعمارية ، على الرغم من ميل بعض أجنحة حركات التحرر الوطنى لتبنى هذا المنهج ، مما أثار صراعات مريرة بين مختلف الأجنحة انتهت لصالح أنصار الكفاح المسلح الذين أفلحوا فى حشد تأييد عريض للقضية فى الريف (أما بالنسبة للجزائر فقد كان عمال المصانع فى المدن هم هدف التعبئة للنضال الوطنى) . وكما كان متوقعًا فقد أصبحت تلك الجماهير هى عصب الحياة السياسية فى البلاد بعد الاستقلال فى ظل حياة سياسية تعتمد على الحزب الواحد ، أما على الطرف الآخر فقد كان للاحتلال ممارساته لتقويض حركات التحرير الوطنية أو ترويضها ، ففى الجزائر مثلاً[(١١)] اتبع الاحتلال الفرنسى سياسة صارمة مؤداها أنه لا جلاء عن البلاد تحت أى ظرف من الظروف ، وبأن قوات الاحتلال باقية لحماية المستوطنين الفرنسيين الأثرياء الذين شكلوا قوة ضغط سياسى لا يستهان بها . ففى عشية استقلال الجزائر بلغ عدد المستوطنين الفرنسيين حوالى مليون فرنسى فى مقابل عشرة ملايين نسمة من المسلمين ، إلا أن هذه الأقلية الفرنسية استحوذت على ثلث الأراضى الزراعية المنتجة وبالذات السهول الخصبة المطلة على البحر المتوسط ، علاوة على ملكيتهم لكل الأنشطة الصناعية واحتكارهم لكل المناصب الإدارية والمهن الطبية تقريبًا . وفى ظل تلك الأوضاع كانت كل سبل الترقى والحراك الاجتماعى الرأسى فى قطاع الصناعة مسدودة فى وجه أبناء البلاد الأصليين ، أما فى الريف فقد بقى الفلاحون أسرى للفقر المدقع والمعاناة المريرة التى عانوا منها على يد السادة ملاك الأراضى الأجانب ،

---

(١١) شكلت المعالجة الممتازة التى قام بها "سميث" Smith (1978) لفترة ما قبل استقلال الجزائر توجهات القراءة لدىّ عن الثورة الجزائرية . وطرح "وولف" Wolf (1969) تحليلا عميقا للأسس الاجتماعية لحرب التحرير . وفيما يتعلق بسياسات ما بعد الاستقلال والإنجازات ، انظر : Ottaway and Ottaway (1970) and Blair (1970) .

وعلى الوجه الآخر للعملة ، كانت جبهة التحرير الوطنى تزرع فى نفوس جميع الفقراء الأمل فى الحصول على فوائد جمة فى حالة وقوفهم فى صفها فى نضالها ضد الاحتلال عبر مصادرة ممتلكات الأجانب وإعادة توزيعها عليهم سلميا دون إثارة أية صراعات طبقية فى مجتمع يدين بالإسلام . وهذا ما تحقق بالفعل عام ١٩٦٢ بعد الاستقلال مباشرة والنزوح الجماعى للمستوطنين الأجانب ؛ حيث استولى ثلاثمائة ألف من فقراء الحضر على الوظائف التى كان يشغلها الفرنسيون إبان الاحتلال ، بل واستولوا على مساكنهم أيضًا ، وشغل خمسة وثلاثون ألفًا من محاربى الجبهة الوطنية الوظائف الإدارية فى الدولة ، وحصل مائتان وعشرون ألف فلاح ممن كانوا يعملون بأجر لدى الفرنسيين فى مزارعهم الخاصة – التى تحولت إلى إشراف الدولة – على فرص أفضل فى العمل والأجور والمزايا التى أتاحتها الدولة لهم ، أما مقاتلو الجبهة الوطنية فقد أضحوا جنودًا محترفين فى الجيش الرسمى الذى أسسته الدولة . وهكذا أرضت الدولة مواطنيها ممن خاضوا غمار حرب الاستقلال ، وتمكنت فى الوقت نفسه من انتهاج الطريق الاشتراكى فى التنمية دون الدخول فى صدامات مبكرة مع ملاك الأراضى الجزائريين بمصادرة أملاكهم أو ما إلى ذلك من إجراءات .

وكان الأمر مختلفًا بالنسبة للمستعمرات البرتغالية(١٢)؛ حيث يعود تشبث البرتغال بمستعمراتها إلى العجز عن التحول إلى شكل استعمارى جديد عرف فيما بعد باسم "النيوكولونيالية" (الاستعمار الجديد) neocolonialism ، أى الاحتفاظ بالسيطرة الاقتصادية على مقدرات المستعمرات القديمة بعد حصولها على الاستقلال السياسى . فقد اعتمد الحكم البرتغالى للمستعمرات على فرض الضرائب الباهظة المباشرة

(١٢) للمزيد عن المقاومة الشعبية فى المستعمرات البرتغالية، وأيضًا فى الجزائر وفى أماكن أخرى فى أفريقيا، انظر مناقشات "ديفيدسون" (1981) Davidson المتعاطفة بشدة ولكنها عميقة . وهناك مزيد من الدراسات المتعمقة المفيدة التى تغطى فترات ما قبل الاستقلال وما بعدها ، منها : , Munslow (1983) Chabal (1983) and Galli and عن موزمبيق ، وأيضًا Henriksen (1983), and Saul (1985) Keller and عن غينيا بيساو ، وكذلك عدة مقالات عن البلاد الثلاثة السابقة أعدّها Jones (1987) Rothchild (1987) .

أو احتكار استغلال الموارد الاقتصادية للمستعمرات دون بذل أية جهود لتشجيع البرتغاليين على الاستيطان فى المستعمرات ؛ حيث كانوا قليلى العدد فى "أنجولا" و"موزمبيق" ، وينعدم وجودهم واقعيًا فى "غينيا بيساو"، أو تقديم مزايا غير مباشرة لأبناء المستعمرات فى شكل خدمات صحية وتربوية وإنشاء البنية التحتية فيها . أدت هذه السياسة الاستعمارية المتصلة والمتخلفة التى تبناها البرتغاليون إلى تأجيج مشاعر الكفاح المسلح لدى الوطنيين واستبعاد أية مهادنة للاستعمار أو القبول بأية حلول استسلامية (وأبرز دليل على ذلك حركة تحرير موزمبيق المعروفة اختصاراً باسم "فرى ليمو" التى بدأت كفاحها باعتبارها مجموعة بورجوازية قومية ، ولم تتحول إلى النهج الماركسى – اللينينى المتشدد إلا مع بدايات السبعينيات من القرن العشرين) ، إلا أن هذا الوضع أفضى كذلك إلى نتيجتين : أولاهما أن الاستعمار البرتغالى أخفق تمامًا فى خلق عملاء تابعين له من سكان البلاد الأصليين ، أما الثانية فتتمثل فى قلة (أو ندرة) المكاسب الاقتصادية التى يمكن الحصول عليها عشية انسحاب البرتغاليين من البلاد ، وأحرزت حركات التحرر الوطنى فى المستعمرات البرتغالية نجاحًا مذهلاً فى تعبئة الجماهير للانخراط فى الكفاح المسلح ضد الاستعمار عبر أسلوبين : أولهما برنامج تنموى طموح يحقق آمال الشعب فى الحصول على حقه فى خيرات بلاده بعد إجلاء المستعمر عنها ، أما الثانى فيتمثل فى الممارسات المبدئية المنضبطة القادرة على تجاوز الصراعات القبلية والعشائرية التقليدية بين الفلاحين وتوحيدهم حول راية النضال ضد الاحتلال . ويمكننا القول دون مبالغة إن تبنى حركات التحرير فى "موزمبيق" و"أنجولا" و "غينيا بيساو" ، وللماركسية التى تتميز عن غيرها من الأيديولوجيات بأنها استراتيجية تنموية وتحديثية فى الأساس ، علاوة على تركيزها على القضايا المتعلقة بالطبقة والأمة متجاوزة فى ذلك الأمور المتعلقة بالولاء الضيق للعرق أو العشيرة أو القبيلة . لقد راهنت حركات النضال الأفريقية على قدرتها على تحويل شعار التحرر من عبودية الاستعمار من قول إلى فعل (Henriksen 1983, 212) ، وتم ذلك عبر أسلوبين : أولهما بناء جيش شعبى يستقطب عناصره من كافة أبناء القبائل دون تمييز، أما ثانيهما فتمثل فى بناء جسور للثقة بين الفلاحين والقيادات

الحزبية والعسكرية فى المناطق المحررة . وفى هذه المناطق اقتفى القادة الحزبيون آثار خطى التجربة الفيتنامية فى كيفية التعامل مع القرويين ، بحيث يحصل القرويون على مزايا ملموسة مقابل إطعام الجنود ودعم جهودهم فى ميدان القتال ، وكانت فصول محو الأمية والرعاية الطبية الأولية والمساعدة فى الفصل فى النزاعات التى تنشب بين القرويين من أبرز المزايا التى حصل عليها الفلاحون ، مع ملاحظة أن إعادة توزيع الأراضى الزراعية لم تكن عنصراً مهمًا فى حياة القرويين ؛ حيث لا تمثل الأراضى الزراعية عنصراً فارقًا فى التركيبة الطبقية فى الريف فى الدول المشار إليها ، فى حين تعاون أفراد جيش التحرير الشعبى مع القرويين فى الأنشطة الزراعية . إن الدليل الدامغ على نجاعة هذه الاستراتيجية قد برز واضحًا للعيان بعد رحيل الاستعمار البرتغالى سنة ١٩٧٤ عن "موزمبيق" و"غينيا بيساو" ؛ حيث نجحت جبهتا التحرير فى كلتا الدولتين فى قيادة البلدين دون منازع وإن تضعضعت قوة جبهة تحرير "غينيا بيساو" PAIGC نتيجة الصراعات الدموية الرهيبة التى اندلعت بين الغينيين وأبناء إقليم الرأس الأخضر . واختلف الحال فى "أنجولا" ، فلم يقدر لجبهة تحرير أنجولا MPLA أن تحظى بفرصة كبيرة لإدارة المناطق المحررة فى البلاد ، كما كانت أقل نجاحًا فى إدارة البلاد ككل عند استقلالها نظراً للمعارضة الشرسة التى واجهتها من جانب الجماعات المنشقة على أسس قبلية التى فتحت البلاد على مصراعيها للتدخلات العسكرية الأجنبية لدعم الجماعات المتناحرة فى حربها الأهلية . ورغم كل ذلك ، فإن جبهة تحرير أنجولا نجحت فى الحصول على أغلبية مطلقة فى أول انتخابات حرة تجرى فى البلاد سنة ١٩٩٢ بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها . وعمومًا ، بعد أن حمل الاستعمار عصاه على ظهره ورحل ، تحول قادة الحزب ورجال حرب العصابات إلى الحلبة السياسية ساعين فى غالب الأحوال إلى تطوير البلاد وإصلاح أحوالها الاقتصادية والتربوية ، وتنويع مصادر الدخل فيها علاوة على بناء جيش وطنى اعتماداً على رجال جيش التحرير الشعبى ، وكذلك تشكيل أحزاب ماركسية ذات توجهات طليعية وتطوير الخدمات الاجتماعية والصحية اللازمة لأبناء الشعب وخلق فرص عمل جديدة للقضاء على البطالة .

وهناك نموذج مختلف يتمثل فى " كوبا " (١٢) ؛ حيث نجحت ثورة ١٩٥٩ هناك بفضل انقلاب حالفه الحظ ، ولم يكن نتاج نضال سياسى أو عسكرى طويل ضد قوة استعمارية معينة ، كما لم يكن "كاسترو" Fidel Castro ورفاقه أعضاء فى حزب شيوعى أو يتسلحون بشكل ماركسى أو يتمتعون بعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ولم تتحقق تلك الأمور إلا بعد نجاح الثورة . واستتبت الأوضاع ، وبعدها تم تكوين تنظيم شيوعى وترسخت العقيدة الماركسية ، وقامت علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفيتى استجابة لمقتضيات الظروف التى أحاطت بالبلاد ؛ حيث شعرت الثورة الشابة بتهديدات حقيقية يقودها خصومها المقيمون فى الولايات المتحدة التى تورطت بدورها فى فضيحة خليج الخنازير . وعشية قيام الثورة فى كوبا ، باتت البلاد منقسمة إلى شطرين : أولهما ، اقتصاد أحادى يعتمد على زراعة قصب السكر خاضع تمامًا لاحتكار رأس المال الأجنبى ، أما ثانيهما فيتمثل فى تحول كوبا إلى منتجع سياحى يؤمه أثرياء أمريكا وزعماء المافيا . وعلى الرغم من تمتع "كوبا" باستقلال سياسى ، إلا أن حاكمها الجنرال "باتيستا" Batista كان فى حقيقة الأمر مجرد دمية فى يد الولايات المتحدة الأمريكية . وتبنت الثورة الكوبية سياسة اقتصادية تستهدف تنويع الحاصلات الزراعية وتصنيع البلاد بمعدلات سريعة قصمت ظهر الشعب الكوبى ، وكادت تصيب الاقتصاد الكوبى بالشلل بين عامى ١٩٦٢ و١٩٦٣ . وتمثل المخرج من هذا المأزق فى لجوء الثورة إلى الاتحاد السوفيتى طلبا للدعم والمعونة من ناحية ، ومن ناحية أخرى كبح جماح السرعة المذهلة التى استهدفت إعادة الهيكلة الاقتصادية ، علاوة على العودة إلى الاعتماد على قصب السكر باعتباره غلة نقدية تمثل المصادر الأساسى الرئيسى فى البلاد . وتحولت الثورة إلى تبنى سياسة تنمية مستدامة تعتمد

(١٢) يعدّ التقييم الذى قام به "ميسا- لاجو" Mesa-Lago (1981) عن السياسات الاقتصادية وإنجازات النظام الكوبى دراسة أكاديمية مرهقة ، والواقع أن مقالات "ميسا-لاجو" Mesa-Lago (1971) و"هورويتز" Horowitz (1981) قيمة فى هذا الشأن . وتعتبر كتابات "إرنستو تشى جيفارا" Ernesto Che Guevara نادرة ومتميزة فى نقل شعور الثوار ورؤيتهم لدورهم ومهامهم فى سنوات الكفاح لإرساء قواعد النظام : انظر فى ذلك مجموعة "جيفارا" فى : Deutschmann (1987) .

على تنوع الأنشطة الاقتصادية . وهكذا بقيت قضية الاستقلال الاقتصادى وتنويع مصادر الدخل الهاجس الأساسى الذى احتل الأولوية على ما عداه مع الاعتدال فى سرعة تحقيق هذا الهدف الأسمى ، مما ترتب عليه تحسن أحوال الشعب الكوبى على نحو غير معهود من قبل فى الدخل والتعليم وفرص العمل ، ولكن سياسات التنمية الكوبية تعرضت لصعوبات جمة نتيجة الحصار الأمريكى الخانق على البلاد . وعلى أية حال ، تمتعت الثورة الكوبية بدرجة عالية نسبيًا من الإجماع الشعبى نتيجة اتباع سياسة الاعتماد على الذات وبرامج التعبئة الشعبية وتسييس الأنشطة الاقتصادية وعسكرتها واستقلالية القرار السياسى .

أما "نيكاراجوا" فإنها تقدم نموذجًا مغايرًا للحالة الكوبية [١٣]، حيث قادت جبهة "الساندنستا" Sandinista ثورة ضد ديكتاتورية "آل سوموزا" التى أحكمت قبضتها على البلاد لمدة تزيد عن أربعين عامًا ، وحقق حكم "سوموزا" معدلات نمو اقتصادى متميزة فى الزراعة فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين عبر ترويج نظام زراعى يقوم على تنوع الحاصلات والمشاريع الضخمة والتوجه نحو التصدير . وصاحب ذلك النمو الاقتصادى الهائل تركيز واضح للثروة فى أيدى "آل سوموزا" ، واستشرى الفقر المدقع بين الفلاحين المعدمين فى الريف وفقراء المدن الذين عاشوا جميعا فى ظل ظروف معيشية غاية فى الضنك والهوان . زد على ذلك ، أن تردى النظام السياسى فى هاوية الفساد والتحرش بقطاع الأعمال والمستثمرين بطلب الرشاوى و ما إلى ذلك ، خلق حالة من العزلة والكراهية للنظام من جانب قطاع عريض من أبناء الطبقة الوسطى ، التى انتهى بها المطاف إلى اللحاق بركب ثوار "الساندنستا" التى أطاحت بحكم "سوموزا" فى العصيان المسلح سنة ١٩٧٩ . وعلاوة على ذلك ، فإن جيش نيكاراجوا لم يكن جيشًا وطنيًا بالمعنى الكامل للكلمة ، بل اختزل دوره ليصبح مجرد حرس شخصى لحماية أمن ديكتاتور البلاد الذى وصم بأنه حكم لصوصى . وهكذا

---

(١٣) يعتمد تقييمنا لثورة الساندنستا وسياساتها على : Booth (1982), Colburn (1986), Spalding (1987), and Close (1988) .

تمكن "الساندنستيون" من الاستيلاء على السلطة بفعل ثورتهم الوطنية التى تهدف إلى توحيد قوى الشعب المنتمين لكافة الطبقات دون تمييز ، وتحرير البلاد من الاعتماد المطلق على الأسواق الخارجية واقتصاديات التصدير ، واعتماد سياسة تتبنى توجيه خيرات البلاد لصالح أبنائها عبر إعادة توزيع الدخل على المواطنين بإنصاف ، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق الحكومى بما فيه صالح الوطن والمواطن . ولم يكن النظام الجديد فى نيكارجوا بحاجة لمصادرة ممتلكات الفلاحين الزراعية أو رؤوس أموالهم ؛ لأن حجم الممتلكات الزراعية والأنشطة التجارية والصناعية التى صادرتها الثورة من آل"سوموزا" وحاشيتهم بلغ حوالى ربع الأصول الرأسمالية فى المجتمع "النيكاراجوى"، وهو ما كان كافيا لرفع حصة القطاع العام فى الناتج القومى الإجمالى GDP من ١٥٪ سنة ١٩٧٧ إلى ما يزيد على ٤٠٪ سنة ١٩٨٠ . إن النهج الذى اتبعه نظام "الساندنستا" يعيد إلى الأذهان الأسلوب الذى اتبعته ثورة الجزائر عشية انسحاب القوات الفرنسية عنها ، ومن ناحية أخرى انتهجت الحكومة الثورية عدة أساليب لإصلاح الأحوال الاقتصادية والسياسية فى البلاد على النحو التالى : (١) تمليك الأراضى المصادرة على الفلاحين المعدمين بعد فترة من إدارة الدولة لها ، (٢) توجيه عائدات استثمارات القطاع العام للإنفاق على تحسين الأحوال الصحية وتطوير التعليم، (٣) التدخل بشكل غير مباشر لتنظيم القطاع التجارى عبر احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنظام المصرفى ، (٤) إنشاء جيش وطنى يعتمد فى تشكيله على محاربى الجبهة الساندنستية الذين خاضوا مرحلة الكفاح المسلح ضد آل سوموزا . إلا أن التأييد الشعبى الكاسح الذى تمتع به النظام الثورى فى البداية بدأ يتراجع بتأثير الأنشطة المعادية للثورة ، مثل الحصار والمقاطعة التى فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام ، والحروب التى أشعلها المتمردون المدعومون من قبل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ، علاوة على التوتر الذى شاب العلاقة بين الحكومة الثورية والقطاع الخاص . وعلى الرغم من الخسارة التى منى بها النظام الثورى فى الانتخابات الحرة التى جرت سنة ١٩٩٠، فإنه احتفظ مع ذلك بما يزيد على ٤٠٪ من أصوات الناخبين ، وهى نسبة لا بأس بها فى ظل الظروف الصعبة التى أحاطت به .

إن جوهر المناقشة هنا ينتهى بنا إلى حقيقة مؤداها أن القومية البرجوازية لم تقم من قريب أو بعيد بأى دور يمكن أن يقارن بما أنجزته القومية الاشتراكية : ولعل هذا هو السر فى التفاف الشعوب حولها وإيمانها بحتمية الحل الاشتراكى .

الدول الاشتراكية متعددة القوميات

الاتحاد السوفيتى :

على مدى خمسين عاماً الماضية أو يزيد من عمر الاتحاد السوفيتى[١٢] ، لم يكن هناك تمييز بين أية جمهورية وأخرى أو بين مواطن وآخر على أساس قومى . فمنذ الثلاثينيات كان الانتماء القومى لكل مواطن يسجل على جواز سفره الوطنى (الداخلى)، إلا أن الأمر اختلف بعد ذلك ؛ حيث تجمد تسجيل الانتماء القومى على

---

(١٢) إن حجم أدبيات مشكلات القومية فى الاتحاد السوفييتى ضخم إلى حد كبير ، ولكنها فى تقديرى ليست على مستوى واحد من حيث قيمتها العلمية حيث إنها نادرا ما توضح الإطار النظرى للموضوع . وتعد المقدمة الموجزة التى كتبها Zaslavsky (1992) عشية انهيار الاتحاد من أفضل ما كتب ، إضافة إلى الأدبيات المسحية العميقة التى أعدها كل من Roeder (1991) و Laitin (1991) ، وجميعها شكّل التأويل الذى طرحته فى النص . أما الأجزاء التى قام بتحريرها كل من Conquest (1986) و Hajda and Beissinger (1990) فقد وفرت تغطية شاملة للمتخصصين الرواد فى المجال . وركز Lubin (1984) على أوزبكستان ، ولكنها دراسة غير ذات قيمة لغير المتخصصين كمدخل لفهم تعقيدات المشكلة . هناك دراسات مفيدة للغاية أسهم بها W. Fierman and D. Carlisle نشرت فى : .Fierman, ed (1991) . ويتضمن ما كتبه Rumer (1989) ثروة من المادة العلمية عن آسيا الوسطى ، إلا أنه تجاهل تماماً الأدبيات الغربية الكثيرة عن ذات الموضوع . وكتاب Bahry (1987) يعد من المراجع الأساسية عن سياسات الميزانية السوفييتية على المستوى الجمهورى. وعن المظاهر الكمّية لمتغيرات الدخل واستراتيجيات التنمية والقوى العاملة على مستويات : الجمهورية والقومية والانتقالات فيما بين الجمهوريات ، هناك قائمة مختارة تتضمن McAuley (1979; 1985; 1991; 1992)، وأبحاث M. Spechler and J. Gillula فى : ,Joint Economic Committee (1979), Clem (1980), Jones and Grupp (1984) Van Selm and Doelle (1992) ، وإسهامات G. Schroeder فى Conquest (1986) وأجزاء Hajda and Beissenger (1990) . وأخيراً ، أعد Fairbanks (1978) تحليلاً توضيحياً تناول فيه الدور الرائد للسياسات القومية و"الإقطاعات الإقليمية" فى عصر ستالين .

الهوية الشخصية للأبد ، وأصبحت الهوية القومية لكل شخص تتحدد سلفًا بناء على قومية الأبوين دونما نظر إلى محل الإقامة . والوحيدون الذين كانوا يتمتعون بحق اختيار قوميتهم هم أبناء الزيجات المختلطة ، حين تختلف قومية الأب عن الأم عندما يشبون عن الطوق . وهكذا تم إضفاء الصيغة التنظيمية على موضوع الجنسية وتحولت إلى أساس للاستحقاق السياسى بالنسبة للجنسيات (حق المواطنة) الشرفية على الأقل فى الجمهوريات الأعضاء فى الاتحاد ، وبدرجة أقل بالنسبة للجمهوريات المتمتعة باستقلال ذاتى . ولذلك لا غرو أن يختار أبناء الزواج المختلط المواطنة الشرفية فى الجمهوريات التى يقيمون فيها كلما كان ذلك ممكنًا (على عكس ما قد يظن البعض فى أنهم قد يختارون الجنسية الروسية إذا أتيحت لهم (Rakowska - Harmstone in Conquest, ed., 1986, 252) . علاوة على ذلك ، فإن الاتحاد السوفيتى قد عمد إلى تفكيك دولة "تركستان" إلى أربع جمهوريات لتشتيت أبناء القومية الواحدة بين هذه الجمهوريات ، وهى : "تركمانستان" و"أوزبكستان" و"طاجكستان" و"قرغيزيا" لتحاشى الخطر الكامن فى وجود دولة قومية واحدة تجمع "الترك" فى بوتقة واحدة ، وذلك بتطبيق سياسة "فرق تسد" .

وعلى ضوء هذه القاعدة المؤسسية للهوية القومية ، سلك الاتحاد السوفيتى سبيلين لتحقيق المساواة بين القوميات وصهرها جميعًا فى إطار الدولة الاتحادية . ويتمثل الأسلوب الأول فى اتباع سياسة "تجنيس" القيادات ، أو المعاملة التفضيلية للقوميات الشرفية داخل جمهورياتها فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم العالى وتقلد المناصب الإدارية العليا ، من خلال تيسير الالتحاق بالتعليم عبر قنوات غير رسمية ، وكذلك تحديد حصص من فرص العمل لحاملى القومية الشرفية ، وهو ما يرقى إلى تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص وإن يكن متسقًا مع الطراز السوفيتى . وانطوى هذا التمييز العكسى على ممارسات عدة لعل أهمها طلب رشاوى من أصحاب المطالب الخاصة فى التعليم أو العمل من أبناء القوميات الشرفية ، وكان هذا جليًا فى جمهورية "أوزبكستان" على الأقل (Lubin, 1984, 162) ، زد على ذلك أن المؤسسة السوفيتية أسبغت حمايتها على المثقفين القوميين ، وهم فى الأساس صنيعة لتلك المؤسسة التى

بالغت فى تضخيم مكانة المثقفين بتعيينهم فى مناصب مرموقة فى الإدارات الثقافية وأكاديميات العلوم واتحادات الكتاب القوميين وما إلى ذلك من مؤسسات . وترتب على ذلك أن تحقيق المساواة فى التعليم والعمل فى المناصب الإدارية الرفيعة قد تحقق قبيل الثمانينيات من القرن العشرين كما تكشف عنه المقارنات بين الحصص التى حصل عليها أبناء القوميات الشرفية من تلك المناصب الرفيعة وبقية سكان البلاد ، كما اتضح بجلاء أن تلك الحصص التى حصدها أبناء القوميات الشرفية قد فاقت الجميع سواء بالنسبة للمناصب الحزبية أو الحكومية . أما الإحصاءات الخاصة بعضوية الحزب الشيوعى التى تعد أهم مفاتيح الترقى فى الوظائف العامة والامتيازات الأخرى المقصورة على الأعضاء ، فإنها تظهر تزايداً فى حجم عضوية أبناء الأقليات الشرفية فى الحزب فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بسبب تفضيل أبناء هذه القوميات فى الحصول على العضوية لإدماجهم فى النظام السوفيتى (Jones and Grupp 1984) . وهكذا نشأت شبكة من النخب السياسية والفكرية والبيروقراطية على أساس قومى تعتمد فى تكريس مكانتها واستمرار تميزها الاقتصادى على النظام السوفيتى ، وأنها صاحبة مصلحة حقيقية فى استمرار هذا النظام . إن هناك دعاوى كثيرة تتهم القيادة السوفيتية بأنها فرضت الروسنة (الطابع الروسى) على القوميات غير الروسية . وعلى أية حال ، فإن شخصاً أوزبكياً مطلعاً على بواطن الأمور علق على هذه الادعاءات بقوله : "إنهم فى أمريكا يدعون بأن الروس قد أضفوا صبغتهم الروسية على الثقافة الأوزبكية ، وهو قول يجافى الحقيقة ، فالحقيقة أن الذى فعل ذلك بثقافتنا هم أفراد من بنى جلدتنا" (اقتباس ورد فى : Lubin 1984, 227) .

وبالإضافة إلى استيعاب الطبقات الوسطى القومية المثقفة ، فقد سلكت القيادة سبيلاً آخر لتحقيق المساواة القومية عبر توزيع عائدات النمو الاقتصادى على أبناء الجمهوريات المتخلفة ؛ حقًا إنه ما من أحد يمارى بأن الجمهوريات الآسيوية التى كانت يوما ما متخلفة قد حققت طفرات ملموسة فى ظل انضوائها تحت الراية السوفيتية ، ومع ذلك فإن هذه الجمهوريات لا تزال تتعثر فى خطواتها خلف الجمهوريات الأوروبية ، مع اتساع الهوة فى الدخل بين الجانبين فى السبعينيات

والثمانينيات من القرن العشرين بفعل تأثير النمو السكاني الهائل الذى أثر سلبًا على الأوضاع الاقتصادية فى الجمهوريات الآسيوية . ووقعت هذه التطورات برغم قيام الحكومة المركزية باتباع سياسة تعتمد على الدعم المتعمد للاستثمار فى الجمهوريات الآسيوية على حساب الجمهوريات الأوروبية ، التى تكفلت بدفع فوائد ذلك الاستثمار ، فى حين لم يتعرض الدخل الناتج عن تلك الاستثمارات لأى مساس من جانب السلطات المركزية ، بل ترك وشأنه للإنفاق على احتياجات الاستهلاك المحلى فى الجمهوريات الآسيوية ، ولا يوجد ثمة اتفاق على حجم الدعم الذى نتكلم عنه ، إلا أنه كان من الضخامة بحيث خلق موقفا أطلق عليه أحد الكتاب اسم "استعمار الرفاهية" Welfare colonialism (Spechler in Joint Economic Committee 1979) . وعموما يكشف لنا الوجه الآخر للعملة أن السوفييت انتهجوا سياسة تقسيم عمل بين الجمهوريات المنضوية تحت لوائهم ، بحيث تحولت جمهوريات آسيا الوسطى إلى مزرعة كبيرة للقطن سميت فيها باسم "مملكة القطن" . وترتب على استراتيجية التصنيع التى اتبعها السوفييت خلق وظائف تتطلب مهارة وخبرة فنية عالية تتجاوز قدرات أبناء تلك الجمهوريات ، مما استتبع ضرورة ملئها بالعمال الروس المهرة الذين تم الدفع بهم باستمرار للإقامة فى جمهوريات آسيا الوسطى طوال فترة الحكم السوفيتى والعمل فيها. وبدا ذلك الأمر جليًا فى حجم البطالة الذى تزايد بين أبناء الجمهوريات الآسيوية ، الذين لم يجدوا بدا من التزاحم حول الوظائف البسيطة ذات الأجور المتدنية فى قطاعى الزراعة والخدمات والصناعات الغذائية والخفيفة والمهن الحرة أو حتى فى الإنتاج المنزلى . وأوحى هذا الموقف لبعض المفكرين بأن يفسروا الأمر برمته باعتباره تمييزًا ضد القوميات الآسيوية فى الاتحاد السوفيتى . وعلى أية حال ، قدم "لوبن" (١٩٨٩) أدلة دامغة للبرهنة على أن هذا التوزيع المهنى والإنتاجى بين الجمهوريات لم يكن مفروضًا كلية من قبل الحكومة المركزية ، بل على النقيض من ذلك ، فإن هذا الموقف كان ناجمًا إلى حد ما عن اختيار عقلانى لأبناء تلك القوميات عامة وأبناء "أوزبكستان" على وجه أخص . وبالطبع هذا الأمر لا يعود لمجرد تفضيل أبناء القوميات الآسيوية بسبب صفات موروثة تجعلهم يحبذون إنجاب عدد كبير من الأطفال أو امتهان أعمال ضئيلة القيمة ذات مرتبات تافهة ، وإنما يكمن السر فى أن هذه الوظائف تتيح لشاغليها فرصًا ممتازة

للحصول على دخل إضافى أو الانخراط فى أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو تلقى رشاوى ، وقد لاقت هذه الأنشطة رواجًا وازدهارًا فى جمهوريات آسيا الوسطى . وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة كانت شائعة فى الاتحاد السوفيتى ككل، فإنها كانت أكثر شيوعا ونمطية فى جمهوريات آسيا الوسطى نظرًا للدور الذى تلعبه شبكات العلاقات الخاصة أو المنظمات على غرار شبكة المافيا المرتكزة على علاقات القرابة والمحسوبية . وفى ظل هذا المناخ تولى القيادة المحلية للحزب الشيوعى أفراد من المحسوبين على تلك الجماعات . وهكذا ، فإنه بحسبة بسيطة يمكننا أن نستنتج أن مجموع ما يحصل عليه العامل البسيط أو المدرس أو العامل فى مشروع تموينى صغير من مرتب رسمى إضافة إلى ما يحصل عليه من أنشطة إضافية ، يفوق بكثير المرتب الذى يحصل عليه العامل الروسى الماهر أو المهندس الذى يعمل فى مصنع ضخم ، حيث تكاد تنعدم فرص الحصول على أى دخل إضافى من أى نشاط فردى خارج على القانون .

وهكذا ، تجمع لدى أبناء القوميات الشرقية فى آسيا السوفيتية كل الامتيازات ؛ فقد حصلوا على حصة ضخمة من الاستثمارات التى تدفقت على بلدانهم ، ودعمت إنتاجهم المحلى ، وزادت دخولهم أكثر بكثير مما كان يمكن أن يتاح لهم لو اعتمدوا وحسب على قدراتهم الذاتية ، كما أفادوا من المعاملة التفضيلية التى اختصتهم بها الدولة المركزية فى التعليم وفرص العمل والمناصب السياسية ، كما تمتعوا بحرية شغل الوظائف التى مكنتهم من جنى مكاسب فردية نتيجة ممارسة أنشطة اقتصادية غير مشروعة . ولذلك لم يكن من المستغرب أن يثير هذا الموقف الشعور بالازدراء والاشمئزاز لدى أبناء الجمهوريات الأوروبية فى الاتحاد التى ناءت بتحمل عبء دعم الجمهوريات الآسيوية ، وتفشى الشعور نفسه بين السكان الأوروبيين الذين شاء حظهم أن يقيموا فيها . ومما هو جدير بالملاحظة فى هذا السياق أن الضغط السكانى المتزايد جنبًا إلى جنب ، مع الانعزال الذاتى الذى اختاره أبناء تلك القوميات بملء إرادتهم تبعًا للمهن التى ذكرناها آنفًا ، أدى كل ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بين أبناء جمهوريات آسيا الوسطى على فرص العمل النادرة فى القطاعات التقليدية المفضلة لديهم ، بدلاً من التنافس مع الأوروبيين (Lubin 1984, 228-229, 231, 238) . هنا بات من الجلى

أن التربة أضحت جاهزة لحدوث انشقاقات عرقية مع الضربات الأولى لمعاول "البيريسترويكا" perestroika – أى إعادة البناء –الموجهة نحو منظمات المافيا فى أسيا الوسطى ، علاوة على أن التراجع الذى شهدته معدلات النمو الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى قد أعان بشدة على تدفق الأموال اللازمة لدعم الاستثمار فى جمهوريات آسيا الوسطى .

نستنتج من المناقشة آنفة الذكر أن "الحل" السوفيتى للمسألة القومية قد أثبت نجاعته فى حفظ السلم والإجماع بين مختلف القوميات عبر خمسين عامًا من الحكم السوفيتى ، إلا أن ثمن هذا النجاح أفضى إلى أن هذا الحل أضفى أهمية قصوى على القومية والوعى العرقى باعتبارهما أساسا للتقدم الفردى والمنافسة السياسية على الموارد والدخول ، بدلاً من التركيز على تقريب القوميات بعضها من بعض واستيعاب الجميع فى بوتقة واحدة كفيلة بخلق الإنسان السوفيتى الأممى الجديد ، ومن ثم غرست بذور الفتنة والشقاق المرتبط بالعداء القومى الذى أطل برأسه من جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، أو كما عبر عنه أحد المراقبين السياسيين السوفييت بالقول بأن "القوميات تحولت إلى أحزاب سياسية" (اقتباس ورد فى : Zaslavasky 1992, 107) .

الحالة اليوغوسلافية : أدى الدور الحاسم الذى لعبته عصبة الشيوعيين اليوغسلاف(١٥) التى تشكلت فى مختلف القوميات ، بقيادة المارشال "تيتو" ، فى هزيمة الاحتلال النازى وأزلامه المحليين إلى بروز يوغوسلافيا كوسيط وراع للسلام فى النزاعات القومية التى اندلعت بعد الحرب العالمية الثانية ، وإتاحة الفرصة لأبناء كل

---

(١٥) من المراجع الأساسية فى المسألة الوطنية اليوغوسلافية والسياسة القومية حتى منتصف ستينيات القرن العشرين ، ما كتبه "شوب" Shoup (1968) ، وأيضًا كتاب "جونسون" Johnson (1962) الذى يناقش فيه باستفاضة حرب المقاومة وجذور اعتلاء الشيوعيين الحكم ، وكتب Lang (1974-5), Flaherty (1988), and Flakierski (1989) فى توجهات وسياسات التباين الإقليمى ، فى حين كتب Zarkovic Bookman (1990) فى سياسة الاكتفاء الذاتى الاقتصادى الإقليمى . أما Kraft and Vodopivec (1992) and Dubravcic (1992) فهم المصادر الرئيسية لميكانيكية إعادة التوزيع وقياسه فيما بين الجمهوريات .

القوميات للمشاركة فى التنمية الاقتصادية الشاملة فى البلاد كدولة وحدوية واحدة ، وبهذا المعنى تظل يوغوسلافيا نموذجًا آخر لنجاح الثورات القومية التى انتهجت الطريق الاشتراكى ، والفارق الوحيد بينها وبين التجارب التى تعرضنا لها سلفًا يتمثل فى أن الهدف لم يكن مجرد الحصول على الاستقلال فحسب ، بل فى توحيد مختلف القوميات فى دولة واحدة . وانطوى هذا الهدف على بذل جهد كبير لكبح جماح التوجه الانفصالى المتعالى "لصربيا الكبرى" ، وصهر هذه القومية مع غيرها من القوميات فى دولة اتحادية تضم ست جمهوريات (لإحداث توازن بين التفوق العددى للصرب وغيره من القوميات ، وتحاشى النزاعات المحتملة بين الصرب والكروات على الحدود المتداخلة بينهما ، فقد منح الصرب وضع الجمهورية المستقلة فى إطار الدولة الاتحادية ، كما أن القوميات التى عانت طويلاً من التجاهل ، مثل المسلمين فى البوسنة والمقدونيين ، حصلت على اعتراف سياسى بوجودها ، كما تم زرع إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتى وهما "كوسوفا" Kosovo و"فوفودينا" Vojvodina داخل إقليم الصرب بهدف تقوية وضع القوميات غير الصربية فى الإقليم) . وكان الشرط الجوهرى اللازم توافره لنجاح هذا "العقد الاجتماعى" يتمثل فى تخصيص المبالغ اللازمة للاستثمار على المستويين المحلى والإقليمى عبر الحوار المستمر بين ممثلى المحليات والأقاليم لرفع مطالب الجماهير على هذين المستويين للحكومة المركزية . وهكذا فقد كان بناء الدولة الشيوعية فى يوغوسلافيا متوقفًا على الوصول لحل ناجز للمسألة القومية فى البلاد ، وكان لزامًا على النظام حينها أن يصل لصيغة معدلة للنظرية اللينينية حول القوميات بحيث تتوافق مع ظروف يوغوسلافيا حتى الستينيات ، وكان دعم الاستثمار فى الدول الأقل تقدمًا فى الاتحاد اليوغوسلافى يتم عبر التخطيط المركزى للاستثمار ، ثم تلا ذلك تخطيط الاستثمار فى تلك المناطق من خلال مؤسسات أخرى كما سيرد ذكره فيما بعد ؛ إذ كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ، لم يتم تحديد الجمهوريات المنضوية تحت مظلة الدولة الاتحادية على ضوء درجة تطورها الاقتصادى أو مستوى دخلها القومى ، بل على أساس المواطنة ودعم التصنيع وخلق طبقة عمالية صناعية كفيلة بتحقيق إجماع قومى يؤدى إلى تنمية الخلافات العرقية بين مختلف القوميات . وإذا أخذنا بعين

الاعتبار الفجوة الهائلة فى الدخل بين القطاع الاشتراكى المزدهر والقطاع الزراعى الخاص ، إلا أنه على عكس التجربة السوفيتية ، تفردت عصبة الشيوعيين اليوغوسلاف (الحزب الحاكم) باللامركزية القائمة على أسس قومية بحكم الواقع التاريخى للدولة . وبالنظر لهذا الواقع ، فإن عملية المساواة بين الجمهوريات فى حجم تمثيلها النيابى دونما اعتبار لحجم السكان ، والإسهام فى اتخاذ القرار على المستوى القومى على أساس الموافقة بإجماع الأصوات ، أخذت تسود تدريجيًا . وأدت هذه السياسة القائمة على اللامركزية إلى عواقب وخيمة ، فقد تكررت المشروعات بالنمط نفسه فى مختلف الجمهوريات متسببة فى فاقد هائل فى الموارد ، وبالذات فى قطاع الصناعة . وزاد الأمور سوءًا تفويض السلطات المحلية فى اتخاذ القرارات سنة ١٩٧٩ ؛ حيث زادت معدلات التضخم ومشكلات أخرى .

لقد حققت يوغوسلافيا نموًا اقتصاديًا رائعًا شاركت فيه كل جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافى خلال الحقبة الشيوعية بكاملها . وعلى الرغم من ذلك ، برغم عدم وجود أية تغييرات على ترتيب الجمهوريات خلال الحقبة الشيوعية (حيث احتلت سلوفينيا وكرواتيا قمة هرم الاتحاد ، والصرب النقية وفوفودينا فى الوسط ، على حين احتلت البوسنة والهرسك ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفا أسفل الهرم) ، فإن الأوضاع فى الجمهوريات الأقل تقدمًا فى الاتحاد قد تفاقمت على مستوى الدخل الفردى وما إلى ذلك من مؤشرات اقتصادية بعد الاعتماد المكثف على سياسة اللامركزية الاقتصادية ، والاعتماد المتزايد على سياسة السوق وبرامج التسيير الذاتى التى بدأها النظام فى منتصف الستينيات . ويمكن تفسير هذه الحقائق على ضوء الاتجاهات السكانية فى البلاد ، وعموما كانت الفروق فى متوسط الأجور بين أبناء الجمهوريات أقل من الفروق بين هذه الجمهوريات فى متوسطات إنتاجية العامل الصناعى على نحو مطرد ، زد على ذلك أن الفجوة فى حجم الإنتاجية بين تلك الجمهوريات بدأت تضيق تدريجيًا وباطراد . وبالرغم من المسلمات الأساسية لنظرية التسيير الذاتى التى تدعو – كما يدل اسمها – إلى عدم تدخل قوى خارجية للتأثير فى إدارة المؤسسات التى تطبق فيها ، فإن الحكومة المركزية دأبت على ممارسة ضغوط على المؤسسات التى تحقق ربحية عالية والموجودة

عادة فى الجمهوريات الأكثر تقدماً فى الاتحاد لتوزيع مبالغ ضئيلة من أرباحها على العاملين فيها ، على حين لم تطبق السياسات نفسها على المؤسسات الأقل ربحية . وتم توجيه تلك المدخرات الإجبارية فى المؤسسات الناجحة عبر عدة وسائل نحو دعم الاستثمار فى الجمهوريات الأقل نمواً فى الاتحاد اليوغوسلافى ، وكانت عملية إعادة توجيه الاستثمارات المالية إلى الجمهوريات الأقل نمواً عبر أسلوبين : أولهما معلن وصريح بإنشاء صندوق اتحادى أنشئ خصيصًا لهذا الغرض ، أما الثانى فكان مستتراً من خلال تقديم دعم خفى للشركات بمنح القروض الخالية من الفوائد فى ظل ظروف التضخم التى عانت منها البلاد . وقد استدعى هذا الدعم بشكليه الخفى والظاهر دفع مبالغ طائلة للجمهوريات الأقل تطوراً فى الاتحاد .

وهكذا نجد أن التوازن السياسى بين الجمهوريات القومية فى يوغوسلافيا قد دار حول محور التحكم غير المباشر فى الأجور والدعم الاقتصادى للاستثمار ، وفى الجمهوريات الأقل تقدما على حساب الجمهوريات المزدهرة ؛ حيث احتفظت الأولى بدخول فردية أكبر من قدرتهم الإنتاجية فى الوقت الذى أخذت فيه الفروق فى الانتاجية تقل تدريجيا ، إلا أن النظام بات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار التام نظراً لتفشى العجز الاقتصادى والهدر ، مما دفع بالجمهوريات الأكثر تقدماً إلى رفض الاستمرار وفى دفع ما يشبه الإتاوة المفروضة من قبل السلطة المركزية ، وقررت الانفصال عن الدولة الأم مستفيدة فى ذلك من القاعدة الصناعية المتينة التى قامت ببنائها على مدى سنوات طويلة . ومن المفهوم أن الصرب الذين ظلوا لفترة طويلة من الزمن يتأرجحون بين مختلف القوميات الذين باتوا مهددين بتقلص دورهم السياسى قد استبقوا الأحداث ، وكانوا الأسرع فى الانفصال عن الدولة .

نماذج للحالات الخارجة عن السياق : يمثل السجل الشيوعى حيال المسألة القومية فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا عقبة فى محاولة فك الاشتباك ما بين السلطة والأيديولوجية ، حيث تمثل هذه الأخيرة القوة الدافعة خلف محاولات التنمية : فالارتفاع بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للجمهوريات المتخلفة داخل نطاق الدولة

الاتحادية يمثل منطلقًا للمبدأ اللينيني – الستاليني ، كما أنها تقدم خدمة جليلة لإرساء أسس سياسية واجتماعية قوية فى بناء الدولة الاتحادية . وعمومًا ، عندما يصبح الحكم القومى الذاتى والنمو الاقتصادى غير ذى موضوع فى تقوية السلطة السياسية، أو متعارضًا معه ، فإن الممارسات السياسية تتقدم على الأيديولوجية وتعلو فوقها ، وتنحى سياسة "لينين" حول المسألة القومية جانبًا ، وتتحول إلى مجرد صفحات توضع على أرفف المكتبات كما يتبدى لنا فى حالتى الصين ورومانيا(١٦) .

تعهد الحزب الشيوعى الصينى قبيل انتصاره فى الحرب الثورية ١٩٤٩ بأن يتبنى المنهج اللينينى الداعى إلى حق تقرير المصير للقوميات وانفصالها عن الدولة الأم وتكوين دول مستقلة . هذا ما أفصح عنه الحزب الشيوعى قبل تسلمه سدة الحكم فى الصين فى محاولة منه لخطف الأقليات العرقية غير المنتمية لقومية "الهان"(*) من الحزب الوطنى المناوئ للشيوعيين ، إلا أنه بعد الانتصار الذى أحرزه الحزب الشيوعى سنة ١٩٤٩ مباشرة ، أخذ مبدأ الحق فى الانفصال يتراجع كما كان متوقعًا ، ليفسح المجال لتشكيل أقاليم تتمتع بالحكم الذاتى للأقليات الرئيسية التى كانت مستقرة أساسًا فى "منغوليا الصينية" Inner Mongolia وإقليم "سنكيانج" Sinkiang ومؤخرًا فى إقليم "التبت" Tibet . ومرة أخرى ساد وهم مفاده أن هذه الكيانات القومية المتمتعة بحكم ذاتى سوف تكون "قومية فى مظهرها واشتراكية فى جوهرها ، إلا أن القيادة الصينية أصيبت بخيبة أمل شديدة ؛ حيث ثار إقليم التبت سنة ١٩٥٩، ولم يكد يمضى عقد من الزمان على الحكم الشيوعى فى الصين ، علاوة على العصيان الذى استشرى بين قيادات تلك القوميات إبان القفزة الكبرى the Great Leap فى الصين . ثم حدثت

---

(١٦) يعتمد التأويل التالى للحالة الصينية على مقال L. Pye فى: Glazer and Moynihan, eds. (1976) ومن دراسات الحالة التفصيلية المفيدة وإسهامات J. T. Dreyer and S. Jagchid فى : McCagg and Siver, eds. (1979) عن "سنكيانج" ومنغوليا الصينية على التوالى . ويمكن الاطلاع على معلومات وافية عن الحالة الرومانية حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين فى Gilberg (1980) .

(*) الهان : أسرة صينية حكمت فى الفترة ما بين عام ٢٠٦ قبل الميلاد وعام ٢٢٠ بعد الميلاد ، وكانت مسئولة عن تنميط البيروقراطية فى الصين وتدعيم الكونفوشيوسية وتوحيد أراضى الصين وحكومتها .

القطيعة بين الشيوعي الصيني ونظيره السوفيتي الذي ترتب عليها هروب جماعي من البدو "الكازاخيين" من إقليم "سنكيانج" إلى "كازاخستان" السوفيتية سنة ١٩٦٢ . وقد أجبرت هذه الحقائق الصينيين على إدراك حقيقة مهمة هي أن أطول حدود السياسية في العالم ، كانت تعاني من قلة عدد السكان وتفتقر لوجود قوات من حرس الحدود لحماية البلاد من أي غزو خارجي ، وأنه من غير المنطقي أو الضروري أن يعهد بحراسة هذه الحدود إلى أقوام غرباء رحل . وعلى هذا بات من الواضح أن اعتبارات الأمن الخارجي تقف وراء قرار القيادة الصينية بتبني سياسة استيعاب قومية شاملة ، من ذلك مثلاً تقليص حجم الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك السلطات الموكلة لها ، وتعيين الأشخاص المنتمين لقومية "الهان" في المناصب القيادية ، علاوة على تشجيع المنتمين لتلك القومية على الهجرة والاستيطان في أفضل الأراضي الحدودية ، ثم تأزم الموقف أكثر فأكثر إثر المناوشات التي وقعت بين القوات الصينية والسوفيتية سنة ١٩٦٩ في المناطق الحدودية ؛ حيث بدأ توطين مهم ومُخطط للفلاحين الصينيين على طول المناطق الحدودية بشكل مكثف بعد الأحداث الكبرى التي شهدتها الصين إثر الثورة الثقافية . وهكذا فاق المنتمون لقومية الهان باقي القوميات عدداً وعدة حتى في تلك الأقاليم التي لم يكونوا ينتمون إليها أصلاً وتسكنها بالفعل أقليات "قومية" أخرى . إن التناقض الأساسي الذي شهدته الصين يتمثل في أنه بينما لا تمثل كل الأقليات القومية من غير "الهان" أكثر من ٦٪ ، فإن هذه الأقلية تشكل في واقع الأمر الأغلبية السكانية في ما يقرب من ٦٠٪ في مساحة الصين ، زد على ذلك أن ما يربو على ٩٠٪ من إجمالي مساحة الحدود الصينية السوفيتية تقطنها شعوب لا تنتمي لقومية الهان Pye in Glazer & Moynihan, eds., 1976, 500) . وهكذا ، فإن القيادة الصينية لم تنهج منهج الاستراتيجية السوفيتية التي كانت تستهدف كسب ولاء الصفوة من أبناء الأقليات القومية عبر البرامج التعليمية وسياسات التصنيع ، نظراً لأن هذه السياسات كانت تتطلب نفساً طويلاً على حين كانت البلاد تعاني من أخطار خارجية محدقة لا يمكن الصبر عليها طويلاً ، وعليه فقد كان إضفاء الصبغة الصينية على الإقليم الذي لا يقطنه أبناء "الهان" هي المخرج الوحيد لتلك الأخطار التي أحدقت بها .

وكما حدث فى الصين ، فإن جماعات قليلة العدد كانت السر فى إخفاق رومانيا فى تبنى المنهج السوفيتى فى التعامل مع الأقليات . فلم تتجاوز نسبة الأقليات (أكثرهم من المجريين يليهم الألمان ثم الغجر وأخيراً اليهود) ١٠٪ من إجمالى سكان البلاد ، ولم يحظوا أبداً بأى استقلال ذاتى جغرافى أو ثقافى ؛ ومع بواكير الستينيات ، شرعت الدولة فى تبنى سياسة قومية شيوعية أخذت تؤكد القومية العرقية الرومانية بما تشتمل عليه من لغة وتقاليد ورموز . ومع الترهل الذى أصاب نظام حكم "تشاوشيسكو" Ceausescu بفعل السنين ، تزايد التمييز العرقى ضد الأقليات ، وانتهج النظام سياسية "رومنة" الأقليات ومحاولة محو شخصيتها المميزة . وعلى الرغم من تجنيد الصفوف الدنيا فى الحزب الشيوعى من أبناء الأقليات ، فإن مساعدى "تشاوشيسكو" المقربين كانوا ينتمون إلى أصول رومانية خالصة . ويمثل هذا الخط تحولاً جذرياً عن الممارسات التى تلت الحرب العالمية الثانية فى رومانيا كما فى غيرها من دول أوروبا الشرقية ؛ حيث استهدفت الأحزاب الشيوعية تجنيد المثقفين والمتعلمين تعليماً عالياً من أبناء الأقليات وعلى الأخص من اليهود الذين وجدوا ما تمتعوا به حينها من تقدير وامتياز يتناقض تماماً مع معاناتهم التاريخية على يد النازيين من تمييز عنصرى واضطهاد . وعلى أية حال يمكننا أن نشتم رائحة المسوغات الاقتصادية الكامنة وراء هذا التحول السياسى والعقائدى إزاء الأقليات فى رومانيا ؛ ففى مستهل الحقبة الشيوعية فى رومانيا كانت الأقليات العرقية هى الفئة الأكثر استفادة من الفرص التعليمية والمهنية المتاحة حينها ، إلا أن تبنى سياسات التصنيع والتحضر وإتاحة فرص التعليم العام كان له الأثر الحاسم فى رفع مستوى معيشة جميع الرومانيين من حيث الدخل والحالة التعليمية والمهنية دونما أية اعتبارات عرقية . إلا أن الفلاحين الرومانيين الذين عانوا طويلاً من التجاهل وتفشى الأمية كانوا هم الفئة الأكثر إفادة من برامج التنمية التى استنتها الدولة ؛ حيث حصلوا على وظائف فى مجالات الإدارة والصناعة كما تحسنت أحوالهم التعليمية على نحو غير مسبوق . وهنا أدركت الأقليات العرقية حجم الطفرة التى تحققت ، وتمكن الرومانيون بفضلها من اللحاق بركب الأقليات العرقية الأكثر تميزاً فى المجتمع مثل المجريين والألمان واليهود . وعلى الرغم

من كون تحقيق المساواة بين الجميع نتيجة منطقية وحتمية لعملية التحديث التى اجتاحت البلاد ، فإنه كان من الممكن أن تكون أفضل عائد للأقليات العرقية لو تحقق لها أية صورة من صور الاستقلال الإقليمى على النمط السوفيتى . وبعبارة أخرى ، فإن سياسة "لينين" حول الأقليات كانت ستتيح فى حالة تطبيقها فرصًا أفضل للأقليات العرقية للمشاركة فى جنى ثمار التنمية التى تحققت على حساب الأغلبية الرومانية عبر الاحتفاظ بمكاسبها داخل إطار جغرافى محدد . ومن الواضح أنه كان على القيادة الرومانية أن تختار الجماعة القومية الأولى برعايتها فى مقابل شراء ولائها السياسى ، وجاءت الجماعة القومية الرومانية فى مقدمة الاختيارات نظرًا لكبر حجم أعضائها واحتياجها أكثر من غيرها للدعم . وقد كشفت الأحداث التى وقعت بعد ثورة ١٩٨٩ عقلانية هذا القرار الذى اتخذته القيادة الرومانية .

رابعًا : إطار نظرى

تكتسب الأفكار التى قدمناها فى الصفحات السابقة حول المبادئ النظرية الشيوعية وتطبيقاتها حيال المسألة القومية قدرًا كبيرًا من العمومية . ويختص هذا القسم من الدراسة ببحث النموذج النظرى للسلوك الفردى العقلانى من وجهة نظر اقتصادية .

وينخرط الأفراد فى الأنشطة الجمعية التى تعود عليهم بالنفع ، أيًا كانت التكلفة المترتبة على القيام بتلك الأنشطة . ومن المعروف أن الفرد يتكلف أقل بكثير عند إنجازه لنفس الأنشطة على المستوى الفردى حال توفرها ؛ حيث تنعدم إمكانية وجود أى سلوك انتهازى وما يترتب على ذلك من تحميل تكلفة هذا السلوك على مجمل تكاليف النشاط إذا ما قامت به الجماعة . إن السلوك القومى يستهدف بطبيعته تحقيق أعظم فائدة ممكنة لجميع الأفراد الأعضاء فى تلك القومية ، وهو فعل جمعى بحكم تعريفه ، فأحد أشكال المنافسة الجمعية يتمثل فى تقوية الحدود التى تفصل كل جماعة عرقية عن

الأخرى ، بينما يحاول الأشخاص فرادى تمييع الحدود بين كل جماعة وأخرى بهدف تحقيق مآربهم ، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية إذا ما تأكدوا أن أنشطتهم سوف تعود عليهم بقدر أكبر من النفع ؛ فالأفراد لن ينضووا تحت جناح الجماعة القومية المعنية ما لم يتأكدوا بأن عائدات أنشطتهم ستكون أقل من التكلفة ، وذلك بحسابات الربح والخسارة . إن المنافع المتوقع أن يحصل الفرد عليها تتوقف على ثلاثة عناصر : (١) حجم المنافع التى يمكن للجماعة القومية الحصول عليها ، (٢) القواعد الحاكمة لعملية توزيع المنافع على الأفراد المساهمين فى النشاط الجمعى ، (٣) فعالية الآليات المتاحة لمكافحة السلوك الانتهازى لدى بعض أفراد الجماعة ، وكذلك الحيلولة دون هروب بعض أفراد الجماعة للالتحاق بجماعات أخرى مناوئة . وعلى هذا ، فإننى أفترض أن أى سلوك يمكنه أن يزيد من حجم الكعكة ويوزع الفوائد والمزايا على شريحة أكبر من المنتفعين بدلاً من قصر توزيعها على عدد أقل من المنتفعين ، أو يرفع درجة التأهب والاستعداد لدى أبناء الجماعة للنضال من أجل الاستقلال ، وكل هذا يعزز المشاركة الأوسع من جانب أبناء الجماعة القومية ، ويستثير حميتها فى المواقف القومية والحاسمة . إجمالاً يمكننا القول بأن القومية ليست مسألة فطرية ولا هى أبدية أو متخلفة أو لاعقلانية ؛ إنها شعور على أهبة الاستعداد للظهور والتأجج عندما يدرك المنتمون لهذه القومية أن جائزة تستحق العناء فى انتظارهم بعد إسهامهم فى إنجاز ما هو مطلوب منهم(١٧) .

على هذا ، فإن جوهر التحليل العلمى للظاهرة ينبغى أن يركز على القيادات السياسية والأسلوب الذى تتبعه فى جذب المؤيدين لها بالفعل أو بالاحتمال فى الحلبة

(١٧) يتوازى هذا المدخل عن القومية مع التطورات الحديثة فى المجال الذى يتعلق بالإثنية، وكان عالما الاجتماع Banton (1983) and Hechter, in Rex and Mason, eds. (1986) من الرواد فى تطبيق نظرية الاختيار العقلانى ، الذى تم اقتباسه من علم الاقتصاد وتطبيقه على العلاقات العرقية والإثنية . وفى مرحلة مبكرة ، افترض Glazer and Moynihan (1976) تعريفًا لجماعة عرقية على أنها جماعة ذات مصلحة مشتركة ، والذى أدى بدوره إلى تسييس العرقية فى الدولة الحديثة .

السياسية المتمحورة حول المسألة القومية(١٨) . إن المتنافسين الرئيسيين فى هذا المضمار هما القومية الاشتراكية ومنافستها الرئيسية المتمثلة فى القومية البرجوازية ، كما سبق وقرأنا ، فإن "بريتون" قد أوفى القومية البرجوازية حقها فى الدراسة والتحليل . فهذا النمط القومى البرجوازى لا يتعهد بأى شىء خلاف نقل الأصول الرأسمالية من أيدى الأجانب إلى أبناء الوطن بعد تحقيق الاستقلال ، ومن ثم فإن الاحتفاء بهذا النمط لا يتجاوز حدود أبناء الطبقة الوسطى الوطنية الناشئة ، أو البرجوازية القومية التقليدية التى تتأهب لملء الفراغ الذى يتركه الأجانب بعد رحيلهم عن البلاد فى المناصب الإدارية ، خاصة إذا علمنا أن هذه الوظائف محدودة العدد وتخضع لقيود السوق المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة ، وعلى نحو أخص إذا ما تم فرض قطاع رأسمالى حديث ليحل محل القطاع التقليدى المتمثل فى توفير مستلزمات الحياة عند حد الكفاف فى الدول النامية . فالطبقة العاملة بحكم قدراتها المالية المحدودة لن تستفيد شيئًا من الأصول الرأسمالية المصادرة أو المشتراة التى كانت مملوكة للأجانب ، حتى لو لم تتحمل تكاليف الضرائب أو ما إلى ذلك . زد على ذلك أن حجم القاعدة الاجتماعية التى ترتكز عليها البرجوازية فى الدول المتخلفة قاعدة ضئيلة بطبيعتها وقليلة الأثر ، إلى الحد الذى يمكن بمقتضاه فرار بعض أفراد هذه الطبقة للارتماء فى أحضان الإمبريالية أو الاستعمار القديمة ، ويتحولون إلى مجرد عملاء له مقابل رشاوٍ بسيطة فى موقف لا تستطيع معه الأحزاب القومية البرجوازية أن تحول دون ذلك ، نظرا لضعف آليات الردع المتاحة لها لمحاسبة أعضائها . ويترتب على ذلك أن الطبقات الكادحة التى لن تجنى ثمارًا مادية أو إرضاء نفسها إثر جلاء المستعمرين عن البلاد ، فإنهم لن يصابوا أيضًا بأية خيبة أمل نتيجة لذلك ؛ فهم منذ البداية

(١٨) يكاد Popkin (1979) هو الوحيد فى حدود ما أعلمه الذى قدم محاولة واضحة لتأويل الثورة الاشتراكية – القومية (حيث تناول التجربة الفيتنامية) فى إطار نموذج "مانكور أولسون" -Mancur Olson's para digm الخاص بالعمل الجمعى . والحقيقة أن المناقشة التى أعرضها فى هذا القسم تعتمد على ذلك التحليل بشكل كبير .

لم يتوقعوا أية مغانم؛ إذ إنهم كما يقال أول من يغرم وآخر من يغنم. لقد دأب الشيوعيون على القول بأن البرجوازية القومية على استعداد دائم لبيع القضية الوطنية (١٩) .

إن القومية الاشتراكية (٢٠) تغير جذريا شروط حسابات الربح والخسارة القومية ؛ إذ إنه بمجرد استيلاء الطليعة الشيوعية على مقاليد الأمور فى قيادة الحركة القومية يمتزج النضال من أجل الاستقلال مع التطلع نحو تطبيق مبادئ الثورة الاشتراكية . على الرغم مما يتركه هذا الاندماج من بصمات على الفكر الشيوعى وسياساته قبل الوصول إلى سدة الحكم وبعده ، فإن ما يعنينا فى هذا المقام هو التأثيرات العكسية المترتبة على قيادة الشيوعيين للحركة القومية . فالقومية الاشتراكية تتعهد بالوفاء بثلاثة وعود : أولاً ، الإطاحة بالبرجوازية القومية فى كافة المناصب الإدارية التى يشغلها أفراد منتمون إليها ومصادرة أموالهم (بالذات الأراضى الزراعية) فى حالة ثبوت تواطئهم مع قوى أجنبية ، مما يوسع من فرص ترقى أبناء الطبقة الكادحة فى سلم

---

(١٩) إن الاستثناء المتميز فى هذا التعميم هو الكفاح الهندى من أجل الاستقلال عن الحكم البريطانى . وعلى الأقل فيما يتعلق بالجانب الهندوسى من الهند ، امتلك "غاندى" Gandhi سلاحين متفردين ومؤثرين لحشد الجماهير ؛ حيث استطاع بهما توفير بديل لإعادة توزيع الدخل ونظام الحزب الشيوعى ، وهما : عهد بتحرير "المدنسين" Untouchables، وبمفهوم الطائفة الهندى caste-system notion الذى يعبّر عن فكرة أن الأجانب غير أنقياء ، وأن المرء يصبح "ملوثًا" إذا تعامل معهم اجتماعيًا أو تجاريًا . انظر : Moore (1966, ch. 6) .

- تعليق : يعتبر "المدنس" Untouchables فى العقيدة الهندوسية شخص هندوسى تم عزله واعتباره مدنسًا عقائديًا من قبل الطبقات الهندوسية الأربعة (varnas) ؛ لأنه قام بأعمال تعتبر "ملوثة" . وقد كان ذلك المصطلح مهينًا ، ومع ذلك رفض الكثيرون المعنى البديل الذى اقترحه "غاندى" وهو Harijan أى "أبناء الرب" وفضلوا استخدام مصطلح Dalit أى "المضطهد" . (المترجمون)

(٢٠) من بين المنظرين المحدثين للقومية ، يعتبر Smith (1979, ch. 5) الوحيد الذى استفاض فى شرح القومية الاشتراكية (أو ما أطلق عليه القومية الماركسية) وأكّد مواضع قوتها (المقاومة الشعبية والتنظيمات الحزبية ومركزية الدولة والالتزام بالإسراع فى التصنيع) ، وهو ما يتوافق مع تفسيراتى . ويرى "سميث" أن القوميات الماركسية "موجة ثانية" من القوميات التى نجحت فى التأكيد على فشل الإيديولوجيات المتنافسة (pp. 129. 137) . وأعتقد أن ما أناقشه هنا قد يكون أكثر تطرفًا ؛ حيث إن ما أقوله هو أن القومية الاشتراكية تعمل على إزالة المنافسة حين تتوفر الوساطة المناسبة .

الوظائف الفنية والمناصب الإدارية . هنا يفسح الكفاح المسلح لتحقيق الاستقلال القومي - سواء كان هذا الكفاح ضد الاستعمار التقليدى أو الاستعمار فى صورته الجديدة أو الاحتلال العسكرى - المجال لتطبيق الاشتراكية فى مجال تأمين الممتلكات على نحو يلقى قبولاً لدى الشعب . وتدل الشواهد على تحالف البورجوازية مع القوى الأجنبية لسحق الحركات الثورية المناوئه لهم وهو ما دأب الشيوعيون على التنبؤ به والتحذير منه ، كما أن مصادرة ممتلكات الأجانب وأذنابهم من البورجوازيين ، وإعادة توزيعها على المعدمين من أبناء الطبقات الكادحة يتطلب إدخال تغييرات واسعة على التشريعات المنظمة لحقوق الملكية الخاصة (وبالمصادفة أن ذلك يساعد على حل مشكلة الشرعية الخاص بنظام الملكية التى تعوق الحركات الشيوعية فى المعتاد) . ثانيًا : تضطلع الثورة بتنفيذ برنامج شامل للتصنيع وتنويع المنتجات بحيث تقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية التى تهيمن عليها الرأسمالية الدولية ، وتعريض أمنها لخطر التهديد الإمبريالى . وبالنسبة للقطاع الزراعى فإن الثورة تتبنى برنامجًا للإصلاح الزراعى يهدف إلى إعادة تقسيم الأراضى الزراعية الشاسعة وقطعان الماشية الضخمة التى كان يملكها حفنة من كبار الملاك على صغار العمال الزراعيين المعدمين ، وبناء جيش وطنى قوى مسلح بأحدث الأسلحة ، ثم إعداد طواقم إدارية لتسيير العمل فى القطاع العام الاقتصادى الآخذ فى التوسع ، علاوة على تكثيف الاستثمارات فى مجالات التعليم والصحة والثقافة . وتؤدى كل هذه الإجراءات إلى زيادة كبيرة فى حجم الوظائف المجزية والمناصب الرفيعة المتاحة للفلاحين والعمال السابقين ، كما أن مصادرة ممتلكات الأجانب والملكيات المشتركة بين الأجانب وأبناء البلد الأصليين وفرت السيولة النقدية اللازمة لتكاليف تدشين برامج التنمية ، مما يخفف عبء هذه التكاليف عن كاهل الطبقة العاملة . ثالثًا وأخيرًا ، استحداث عدة آليات تنظيمية لزيادة فرص نجاح الحركة الثورية لأداء مهامها : وأول هذه الآليات التنظيمية تتمثل فى الحزب الشيوعى نفسه بمركزية تنظيمية وصرامة انضباط أعضائه ، وقدرته على الكشف عن أى سلوك انتهازى أو خيانة محتملة ومعاقبة مرتكبيها بقسوة ، وهو ما لا يتيسر للتنظيمات القومية البرجوازية . زد على ذلك ، أنه عندما ينعقد النصر النهائى للثورة

عبر الحرب الشعبية على هدى إرشادات الحزب ، تتكفل قيادات المناطق المحررة بإيجاد آلية لفرز مواقف كافة المقاتلين للتمييز بين الغث والثمين ، بحيث لا يحصل أى فرد على أكثر من حقه من عائدات نجاح الثورة وتحقيقها لأهدافها ، ويقاس هذا النصيب بحجم مشاركة الشخص فى النضال الثورى مما يوطد علاقات الثقة المتبادلة بين القيادة وجموع الشعب ، وشحذ هممهم للتطوع لبذل المزيد من الجهد فى سبيل توطيد أركان الدولة . وأخيراً ، يمثل التقشف والزهد فى مباهج الحياة التى يتصف بها قادة الثوار الشيوعيين (وكذلك قادة الطوائف الدينية) وتميزهم عن غيرهم من المشتغلين بالسياسة آلية لطمأنة الصفوف الدنيا من أعضاء الحزب وجماهير الشعب عامة فى أن جهودهم فى الكفاح ضد الاستعمار وبناء الدولة الشابة لن يضيع هباء ، وقد تحقق هذا الهدف نفسه المتمثل فى بث روح الاطمئنان لدى الشعوب فى قادتها فيما حدث فى الصين وفيتنام وغينيا وموزمبيق من التزام القيادات السياسية ورجال المقاومة الشعبية بالعمل جنبًا إلى جنب مع القرويين فى فلاحة الأرض ، وهو ما يبدو غير ذى جدوى من وجهة النظر الاقتصادية ومبادئ تقسيم العمل .

وزاد من تأجج الحماس والانجذاب نحو الاشتراكية ما أسهم به الاتحاد السوفيتى من دعم اقتصادى وعسكرى ، وعلى نحو خاص لحركات النضال التى اندلعت فى دول العالم الثالث التى تبنت النهج الاشتراكى ضد القوى الإمبريالية ، وبالذات فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين ، حتى نالت استقلالها . إن الأمر الذى قد يثير الاندهاش أن المذاهب الاشتراكية تمكنت فى كل الأحوال من تخطى صعوبات التنمية التى أخفقت البرجوازية فى التغلب عليها ، ولعل الأمثلة التى ذكرناها آنفًا فى القسم الثالث من دراستنا ، تدل بشكل قاطع على وفاء الثورات الاشتراكية بما وعدت به ، وإن كانت التكلفة التى تكبدتها تلك المجتمعات قد فاقت ما كان يمكن أن يكون أقل بكثير لو أنها اتبعت أساليب بديلة وهو ما تكشفت حقيقته فيما بعد .

وعلى أية حال ، فإنه إذا كانت الشيوعية قد نجحت فى استثمار إنجازاتها فى حل المشاكل الكلاسيكية التى تواجه الحركة القومية لصالحها ، فإنها تكون بذلك قد أضافت

فصلاً جديداً من صنع يديها فى كتابة تاريخ الحركات القومية . ففى ظل الحكم الشيوعى يتوقف مصير القومية على مدى إسهامها فى بناء قاعدة تدعم الدولة الشيوعية الناشئة بناء على عدد المنتمين إليها أو الموارد التى تتمتع بها أو الإقليم الجغرافى الذى تتحكم فيه . إذ عندما تكون قومية ما من الضآلة فى الحجم وضعف فى الموارد ، بحيث يمكن إدماج هذه الموارد فى الموارد العامة للدولة ، فإن مثل هذه القومية لا يحسب لها حساب عند اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالدولة ككل ، بل إنها تحرم من كثير من الامتيازات بما فيها الحرمان من حق الاستقلال عن الدولة الأم وتتعرض للقمع بل وتذويبها فى نسيج المجتمع الأكبر، كما حدث فى رومانيا والصين . وتتجاهل النظم الحاكمة الاضطراب الذى يساور تلك الأقليات قليلة الوزن والحيلة فى سبيل كسب رضاء بقية سكان الدولة وولائهم . وعلى العكس من ذلك عندما تنجح قومية ما ذات ثقل سكانى كبير أو أهمية (سياسية أو اقتصادية) فى الحصول على حق تقرير المصير فى ظل الاشتراكية باعتبارها عضوا فى دولة شيوعية اتحادية ، كما حدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا (وإلى حد ما فى تشيكوسلوفاكيا) ، فإنها تجد نفسها طرفًا فى "عقد اجتماعى ضمنى" ينص على أنه فى سبيل تحقيق إجماع داخلى ومصداقية دولية للنظام الشيوعى ، ينبغى تحقيق المساواة التامة بين كافة الدول المنضوية تحت عباءة الدولة الاتحادية فى الوقت الملائم (وهو ما نص عليه المبدأ اللينينى - الستالينى بخصوص مسألة القوميات) . إن تطبيق هذا المبدأ استهدف عدة أمور لعل أهمها التخفف من عبء الدعم المالى مستقبلاً للجمهوريات الأقل نموا ، والإسهام فى بناء طبقة عاملة متعاطفة مع النظام ، وعدم السماح بالتبطل والاعتماد على إعانات البطالة ؛ حيث يتناقض هذا مع أخلاقيات العمل فى المجتمع الاشتراكى (لكل حسب جهده فى العمل) . وأخيرًا ينطوى المبدأ اللينينى - الستالينى ضمنيًا على ضرورة دعم الجمهوريات الغنية للأقاليم الأقل نموا بقاعدة صناعية تسمح لهم بالاعتماد على أنفسهم ، لتحقيق تنمية مستدامة بدلاً من تلقى إعانات مالية . ويؤكد هذا الترتيب أولوية الهوية القومية للأفراد فى الجمهوريات المتخلفة اقتصاديا أو حتى خلق قومية حيث لم تكن هناك واحدة (كما هو الحال فى تركستان) بهدف الإفادة

من سياسات تكافؤ الفرص فى العمل والتعليم والإعانات المالية ، وكذلك دعم الاستثمار فى تلك الجمهوريات . وعموما إن ما نراه أمامنا هو نمط غريب من القومية ؛ حيث لا يستهدف تحقيق أية مطالب انفصالية ، بل على العكس من ذلك يؤيد الالتصاق بدولة مركزية (اتحادية) قومية تتعهد على الدوام بدعم الجمهوريات المنضوية تحت لوائها .

إن السياسات القومية الاشتراكية سواء قبل قيام الثورة أو بعدها تنبع من الطبيعة الأساسية للحركات الشيوعية ، التى ينظر إليها باعتبارها طائفة من المشاريع السياسية : فالشيوعية مشروع سياسى عندما يقيض له النجاح فى الوصول إلى سدة الحكم ، ونظام سياسى يعمل على الوفاء بمصالح المنتجين واحتياجاتهم ؛ فالنظام الشيوعى فى حقيقة أمره نظام يتسيد فيه المنتجون على ما عداهم من فئات ولا يعبأ كثيراً بالمستهلكين . ولعل هذا هو السبب الأساسى الشائع وراء تعهد الحركة الشيوعية بتبنى سياسات التعجيل بالتصنيع مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج إبان سنوات الكفاح الثورى ، والالتزام بتطبيق برامج التصنيع فى الجمهوريات المتخلفة بعد أن تصمت مدافع الحرب بانتهاء الكفاح المسلح(٢١) . ويفسر هذا الانحياز لفئة المنتجين ميل الشيوعيين نحو تفضيل السياسات القومية المرتبطة بأقاليم جغرافية مستقرة ، وبغضهم للقومية الثقافية المنبتّة الصلة بإقليم جغرافى ثابت ، وكذلك ربط الشيوعيين بين الفيدرالية والمواطنة ، أى الاستقرار فى موطن محدد (كما بينا تفصيلاً فى القسم السابق عندما تناولنا بالحديث المبدأ الشيوعى حيال المسألة القومية) ؛ لأن المنتجين مجبرون على التقيد بالبقاء فى مكان محدد (Fairbanks, 1978) ، بينما يتنقل

(٢١) قام "فيريرو" Ferrero (1994) بتطوير هذا المدخل للشيوعية الذى كان وصمة عار للوساطة السياسية التى تمركزت حول الدوائر الانتخابية للمنتجين ؛ حيث استخدم للإشارة إلى الملامح الأساسية لنظم الدعم الشيوعية (التى تتداخل بشدة مع النظم الاشتراكية – القومية التى نناقشها هنا). وعلى وجه أكثر تحديداً ، وباستخدام نموذج الاختيار الجمعى لتحويل السلع الخاصة إلى ملكية جماعية ، حاولت فى عمل آخر (Ferrero 1993) التوضيح الشكلى لتحيز النظم الشيوعية للإسراع فى التصنيع ومعدلات الاستثمار المرتفعة التى كان الدافع إليها أنها تفضيلات "أغلبية" المنتجين .

المستهلكون فى حركة دائبة من موقع لآخر حسبما تستدعى ظروف عملهم ، ولأن الشيوعية تتوجه نحو القوميات باعتبارها قوى منتجة سواء بالفعل أو بالاحتمال بالنسبة للفلاحين والرعاة والعمال والمثقفين والموظفين العموميين وموظفى الخدمات والجنود ، إلى آخره . أما بالنسبة للنظم الديمقراطية ، فقد لاحظ جونسون Johnson (1967, 6-7) أن السياسات القومية تميل نحو تركيز الفوائد لصالح منتجين معينين ، على حين تقوم بتوزيع التكلفة على جموع المستهلكين على الرغم من محدودية أو انعدام العائد الاجتماعى الذى يمكن أن يترتب على ذلك . إن الحجج التى ساقها "جونسون" فى معرض مناقشته لموقف القومية البرجوازية ينطبق كذلك على القومية الاشتراكية مع اختلاف أساسى فى الدرجة لا فى النوع ؛ فالمنتجون الذين تتوجه إليهم القومية الاشتراكية لا ينتمون فعليا بدرجة أو بأخرى للطبقة الوسطى المتعلمة ، بل إنهم يمثلون كافة شرائح المجتمع من المنتجين الفعليين أو المحتمل انخراطهم فى العملية الإنتاجية مستقبلاً – أو ، فلنقل ، كافة المرشحين للولوج فى صفوف الطبقة الوسطى . وهكذا فإن حسابات كل من "جونسون" و"بريتون" للمسألة القومية تنقلب رأسًا على عقب ، فلم يعد صحيحاً القول بأن الطبقة الوسطى تتعيش على الدخل الناجم عن ريع مكاسب الطبقة العاملة ، فأيًا كان صافى المكاسب التى تحصل عليها على المدى الطويل ، فإن عمليات التحديث والتصنيع هى التى ينتهجها القوميون الاشتراكيون عبر التغييرات الجذرية فى المؤسسات الاقتصادية وحقوق الملكية الفردية ، فإن الثروات تنتقل من ملاكها الأجانب أو الطبقة الوسطى القديمة أو كليهما للطبقات العاملة وليس للشعب العامل بأكمله بطبيعة الحال ، كما تود الأيديولوجية الشيوعية أن توهمنا به ، وإنما لتلك القطاعات والأفراد المنتجين الذين يتم اختيارهم بدقة ويتم تصعيدهم من خلال عمليات سياسية يشرف عليها الحزب الشيوعى عبر آلياته التنظيمية قبيل تسنم صهوة السلطة ويُعيدها . إن هذه المساواة (الانتقائية) التى تبنتها الشيوعية على المستويين الأيديولوجى والفعلى، والتى تلقى رعاية المثقفين ذوى الميول الغربية الراديكالية وحدبهم، تبرهن على فعاليتها كاستراتيجية فاعلة لبناء الأمة .

وخلاصة القول ، إن القومية الاشتراكية تجتذب إليها قطاعات عريضة من الشعب مقارنة بالقومية البرجوازية ، نظرًا لما تقدمه الأولى من فرص الحراك الرأسى فى القطاعات التعليمية والمهنية ، والوفاء بعهودها للمنتمين إليها مما يقوى جسور الثقة بينهما ، وتبنيها لآليات الالتزام الانتقائى الذى يميز قيادتها السياسية ، وإنجاز ما تعد به عندما تعن الحاجة لدعم النظام السياسى الوليد . وهكذا ، فإن القومية الاشتراكية تتفوق على المذاهب القومية المنافسة لها فى المجالات الثلاثة سالفة الذكر ، ألا وهى : (١) زيادة حجم الاستثمارات والعوائد المترتبة عليها ، (٢) توزيع العائدات على قطاع عريض من المنتفعين ، وأخيرًا (٣) كسب ثقة وولاء المؤمنين بها .

خامساً : بزوغ القومية فى الحقبة اللاحقة على انهيار الشيوعية

يوفر الإطار النظرى الوارد فى القسم السابق مفتاحًا لفهم نمط الانتفاضات القومية والصراعات العرقية التى استشرت فى الدول الشيوعية متعددة القوميات قبل انهيار تلك النظم الحاكمة وبعده .

وعندما أخذ معدل النمو الاقتصادى فى التراجع ، وأصيب النظام السياسى بالوهن والترهل وألم به الفساد من كل جانب ، وتضاءل حجم الالتفاف الشعبى حول النظم السياسية القائمة نظرًا للعجز الاقتصادى والنقص فى الموارد ، وتزايدت الضغوط الشديدة باتجاه الإصلاح الاقتصادى الجذرى القائم على تبنى النموذج الرأسمالى ، بالإضافة إلى أن النظام الفيدرالى الراهن بدأ فى التمزق والتفسخ ، عندئذ تصبح الجهة الوحيدة المخولة بضبط إيقاع المجتمع هى تلك الجهة التى تهيمن على القوات المسلحة فيه . ففى حالة يوغوسلافيا مثلاً بادرت الجمهوريتان الأكثر تقدمًا ، وهما سلوفينيا وكرواتيا ، بالانسحاب من الاتحاد ؛ لأنهما كانتا الخاسرتين الفعليتين فى عمليات التنمية على المستوى الفيدرالى اليوغوسلافى ، تلا ذلك الصرب مدعومين بجمهورية الجبل الأسود مستخدمين القوة المسلحة وسيلة للانفصال عن الدولة الأم ،

ونظرًا لتداخل المناطق الصربية والكرواتية بحيث يصعب فكها بعضها عن بعض ، وكذلك الوضع الحدودى للبوسنة والهرسك ، الذى جعلها مهيأة للوقوع فى مخالب القوة الأكثر تجهيزًا ، واتسع نطاق التطهير العرقى المتبادل بين الجميع لدرجة غير مسبوقة ، إلا أن الصرب كانت لهم اليد الطولى فى هذا المجال نظرا لسيطرتهم على القوات المسلحة الفيدرالية ، وعلى نحو مماثل، فإن الصرب وضعوا فى جدول أعمالهم للتطهير العرقى تطويق "كوسوفا" التى انفض عنها الجميع ، ولم تعد تتلقى الدعم الذى كانت تحصل عليه من جانب الجمهوريات المتقدمة فى الاتحاد اليوغوسلافى . ولسنا بحاجة هنا لاستدعاء الكراهية العرقية المتوارثة عبر الأجيال لتبرير المذابح العرقية الرهيبة التى شهدتها يوغوسلافيا السابقة ، فالتسابق فى سبيل حيازة أكبر رقعة جغرافية ممكنة وقنص الموارد الاقتصادية ، وضم أكبر عدد من الرعايا للدولة الجديدة التى تخطط الجماعة العرقية للاستقلال بها ، علاوة على المصلحة الحقيقية للتخلى عن دفع فواتير تنمية المناطق الأقل تقدمًا فى الاتحاد السابق ، بالإضافة إلى التخلخل الملحوظ فى توزيع قيادة القوات المسلحة بين الجمهوريات المختلفة ، كل ذلك كان كافيًا لفهم أسباب الحرب الشعواء التى شارك فيها الجميع .

تمثل تشيكوسلوفاكيا[٢٢] حالة مماثلة ؛ حيث كانت دولة اتحادية منذ سنة ١٩٦٨ تمثل جمهورية سلوفاكيا ثلث عدد سكانها ، ويقودها حزب شيوعى اضطلع باتباع سياسة تصنيع وتحديث بخطى متسارعة فى سلوفاكيا التى كانت يومًا ما بلدًا زراعيًا متخلفًا ، بهدف تضييق الفجوة الاقتصادية بين الجمهوريتين تشكيا وسلوفاكيا . وعلى أية حال ، تمحورت حركة التصنيع حول الصناعات الثقيلة المرتبطة بالتصنيع الحربى فى إطار الخطة الاستراتيجية العسكرية "للكتلة السوفيتية" . أما بعد ثورة ١٩٨٩ التى أطاحت بالنظام الشيوعى ، شرع النظام الجديد بقيادة "هافيل" Havel فى تبنى سياسات الخصخصة وآليات السوق ، بما أنذر بتقويض المركب الصناعى العسكرى

(٢٢) هناك معلومات وافية فى هذا الموضوع وأيضًا عن التطورات الحديثة فى تشيكوسلوفاكيا سابقًا فى : Steiner (1973), Klein (1975), Musil (1992), and Ulc (1992) .

العتيق الذى أسهم فى توفير فرص العمل والدخل لسكان سلوفاكيا طوال الحقبة الشيوعية ، وأدى ذلك بالطبع إلى إحساس "السلوفاك" بالخطر الداهم الذى يهدد أرزاقهم ، ومن ثم تماسكوا وتأججت روحهم القومية التى استنامت طويلاً إبان الحقبة الشيوعية ، وكافحوا فى سبيل الحصول على استقلالهم الذاتى باعتباره الوسيلة الوحيدة لتأمين الحفاظ على استقلالهم الاقتصادى . ومن حسن الطالع ، أن الحدود السياسية فى تشيكوسلوفاكيا كانت واضحة لا لبس فيها بين القوميتين التشيكية والسلوفاكية ، ونظرًا لأن الجيش الاتحادى كان تحت إمرة التشيك ، الذين كانوا يتوقون للتخلص من عبء دعم "السلوفاك" اقتصاديًا ، فإن عملية الانفصال بين القوميتين تمت بسلاسة وهدوء عكس ما حدث فى يوغوسلافيا مثلاً ، وهو ما كان مصدر زهو للتشيك .

توازى الصراع العرقى بين القوميات فى الاتحاد السوفيتى السابق مع نمط توزيع الاستثمارات الشائع بين الجمهوريات قبيل انهيار الدولة . فعلى ضوء الموقف الاقتصادى المشار إليه سلفًا فى الاتحاد السوفيتى ، كان من المفهوم أن تبادر جمهوريات البلطيق الأكثر تقدمًا إلى الانفصال عن الدولة الاتحادية ، وسرعان ما لحقت بها جورجيا ، وترتب على ذلك بالطبع أن أضحت الأقليات الروسية الضخمة مصدر إزعاج سياسى واقتصادى فى تلك الجمهوريات التى أعلنت انسحابها من الدولة الاتحادية ، على الرغم من عدم الإبلاغ بعد عن أية صراعات دموية بين الطرفين (الأقلية الروسية والقومية الجورجية) . أما بالنسبة للجمهوريات الآسيوية المسلمة التى كانت المستفيد الأساسى من الدعم السوفيتى ، فإنه عندما تأكد لديها فقدانها لهذا الدعم واضطرارها للاعتماد على مواردها الخاصة ، باتت على يقين من تدهور مستوى الدخول وتآكل أرصدتها المالية الخاصة بسبب ضعف مواردها ومعاناتها من مشكلات سكانية ضاغطة ، وشرعت فى تبنى سياسات "عقلانية" من وجهة نظرها تمثلت فى محاولة التخلص من عبء الأجانب المقيمين فيها ؛ حيث كانوا يزاحمون أبناء البلد الأصليين فى فرص العمل الضئيلة المتاحة ، ومن ثم شرعت تلك الجمهوريات فى

التحرش بالأجانب ومحاولة طردهم من البلاد ، أما أبناء الجالية الروسية فقد استشعروا البلاء قبل وقوعه ، فولوا الأدبار متجهين نحو بلادهم الأصلية (روسيا) ، واندلعت المعارك الدامية بين أبناء القوميات غير الشرقية فى آسيا الوسطى : بين "الأوزبكيين" و"القرغزيين" ، وبين "الأوزبكيين" و"الطاجكيين" ، وبين "الأذريين" و"الأرمن" ، وهكذا منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين . وهنا قد يتحجج "الأوزبكيون" بأن "الطاجكيين" ينتمون إلى دولة مجاورة "لأوزبكستان" ؛ فما الذى يحول بينهم وبين العودة إلى بلدهم الأم بدلا من مزاحمة أهل أوزبكستان فى فرص العمل الضئيلة المتاحة لهم فى بلدهم الفقير؟ لعلنا نتذكر هنا أن الآسيويين كثيراً ما تنافسوا فى سبيل الحصول على المهن نفسها فى الماضى ، وأدى هذا الوضع جزئيًا إلى استثارة المشاعر الروسية الوطنية الجياشة بصورة مختلفة عن الماضى ، فلم تعد النبرة اليوم نبرة استعلاء إمبراطورية بل نبرة تميل إلى تحبيذ الانعزالية كما عبر عنها أفضل تعبير "الكسندر سولزينتسن" Alexandr Solzhenitsyn . وعلى أية حال ، فإن الجمهورية الروسية بوضعها الراهن تضم عدداً كبيراً من الجمهوريات والمقاطعات القائمة على أساس قومى ، ومن ثم فإن الروح القومية الدفاعية بدأت تطفو على سطح الأحداث فى هذه الجمهوريات ، حيث لم يعد الأمر متوقفًا على القانون والنظام لتحقيق التوازن فى العلاقة بين الدولة الاتحادية والجمهوريات الصغيرة المنضوية تحت لوائها .

وفى كل الحالات التى عرضناها آنفًا ، لاحظنا أنه إثر انحسار الشيوعية وتهاويها ، وجد تماثل – يكاد يبلغ حد التطابق – بين الجمهوريات القومية التى أفادت من الدعم الاشتراكى مثل الصرب والجبل الأسود فى يوغوسلافيا السابقة وسلوفاكيا فى تشيكوسلوفاكيا سابقًا ، وكذلك الجمهوريات الإسلامية الأعضاء فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وأبدى الجميع تأييدا مطلقا للدولة المركزية القوية القادرة على تحقيق برامج تنمية لرفع مستوى معيشة سكان هذه الجمهوريات (بغض النظر عن قدرتهم على اللجوء للقوة المسلحة للحفاظ على أوضاعهم القائمة) ، وكانوا جميعًا – ولا يزالون – أبعد ما يكونون عن أى إصلاح اقتصادى رأسمالى وميالين لتبنى أى

نمط من أنماط الحكم الشيوعى القومى ، كما أنهم يحاولون ، كلما أمكنهم ذلك ، أن يستأثروا بنصيب الأسد من إرث الدول الاتحادية السابقة وذلك عبر التخلص من العمال من القوميات الأخرى أو مضايقتهم بالتمييز ضدهم ، وكذلك بسط السيطرة على الموارد الطبيعية والمالية والإقليمية اعتماداً على لعبة توازن القوى . وهذا المسلك الأخير كان الأكثر جدوى ؛ لأن التنمية الاشتراكية لتلك الجمهوريات عنيت على نحو خاص بدعم تراكم الأصول الرأسمالية الثابتة الموجودة فى تلك الجمهوريات ، انطلاقا من تحيز النظم الشيوعية للتصنيع وجموع المنتجين . وهكذا ، فإن تراث الدولة الشيوعية الاتحادية المكونة من عرقيات مختلفة ، قد أفضى إلى اندفاع شعبى حاد نحو تبنى سياسات قومية عدوانية ؛ هذا ، ومن ناحية أخرى فإن كسر احتكار الحزب الشيوعى لاستخدام القوة أدى إلى فتح مجالات تنافسية أمام المغامرين السياسيين المستقلين فى كافة المجالات ، بما فى ذلك المجال القومى الذى خرج من حالة التجمد وتشعب إلى انشقاقات حزبية فى إطار الاحتكار المؤسسى للحزب الشيوعى . وفى الوقت الحاضر حيث تزخر الحياة السياسية بقدر هائل من السياسات القومية ؛ إذ يحاول كل سياسى أن يبز الآخرين جميعا على المستوى القومى ؛ فهذا الأمر يمكن تفسيره بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار قيام النظم الشيوعية القوية بتوريث خلفائها بنية اجتماعية ثابتة نسبيًا فيما يتعلق بالدخل أو التباين فى حجم الملكية إذا ما قورنت باقتصاديات السوق. أما المشكلة الوحيدة الذى خلفتها تلك النظم الشيوعية فإنها تمثلت فى الانقسامات التى وقعت بين الفصائل المتشددة عرقيًا وقوميًا (Linz and Stepan 1992)، لذا فإنه من الطبيعى أن يعض السياسيون بالنواجذ على هذه الفرصة السانحة ، ومن ثم يقومون بصياغة وعودهم للجماهير تبعًا لذلك . وفى النهاية ، فإن النمط الظاهر للصراعات العرقية يؤكد الافتراض الذى طرحناه ، بأن اليقظة القومية فى الدول الشيوعية سابقًا ليست موروثًا صامداً من حقبة ما قبل الشيوعية ، وإنما تعكس هذه اليقظة مبرراً اقتصادياً قوياً ، من حيث إنها النتاج المنطقى لنمط التنمية البنيوية الكامن فى صلب الحل الشيوعى للمسألة القومية فى إطار الدولة الاشتراكية متعددة العرقيات .

وختامًا ، نلاحظ أنه بمقتضى السياسة التى تبناها الاتحاد السوفيتى السابق لتقسيم العمل والإنتاج بين الجمهوريات، فإن جمهوريات آسيا الوسطى التى تخصصت فى زراعة القطن، وجدت نفسها بعد انهيار الدولة المركزية فى موقف يحتم عليها الاعتماد على قدراتها الذاتية، ومن ثم فإنها تعطى أولوية مطلقة لتنويع بنيتها الصناعية عبر تطوير الآلات وصناعة النسيج وغيرها من الصناعات التى تتطلب عمالة كثيفة ومشاريع الحفاظ على الموارد المائية (Rumer 1989). وبالتالى فإن حجر الزاوية فى القومية الاشتراكية فى دول الغرب، الذى ساهم فى زيادة شعبيتها ونجاحها فى نهاية المطاف، قد يعاود الظهور فى محيط الاتحاد السوفييتى السابق ، كما لو كان ذلك البعث ثأرًا تاريخيًا (كما عبر عن ذلك سيتون – واطسون (Seton-Watson (1977, 319 : – الاشتراكية بدون الروس") يعزز ديمومة النظم الشيوعية القومية فى جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقًا .

مراجع الفصل العاشر

Abramsky, C. 1978. "The Biro-Bidzhan Project, 1927–1959." In Kochan L., ed., *The Jews in Soviet Russia Since 1917*, 64–77. 3rd ed. New York: Oxford University Press.

Albright, D. E. 1991. "Soviet Economic Development and the Third World." *Soviet Studies* 43, no. 1:27–59.

Anderson, B. 1983. *Imagined Communities. Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso.

Bahry, D. 1987. *Outside Moscow. Power, Politics, and Budgetary Policy in the Soviet Republics*. New York: Columbia University Press.

Banton, M. 1983. *Racial and Ethnic Competition*. New York: Cambridge University Press.

Bawden, C. R. 1968. *The Modern History of Mongolia*. New York: Praeger.

Blair, T. L. 1970. *The Land to Those Who Work It. Algeria's Experiment in Workers' Management*. New York: Doubleday.

Booth, J. A. 1982. *The End and the Beginning: The Nicaraguan Revolution*. Boulder, CO: Westview Press.

Brada, J. C. 1985. "Soviet Subsidization of Eastern Europe: The Primacy of Economics over Politics?" *Journal of Comparative Economics* 9, no. 1:80–92.

Breton, A. 1964. "The Economics of Nationalism." *Journal of Political Economy* 72 (4):376–86.

Carr, E. H. 1950. *A History of Soviet Russia. The Bolshevik Revolution 1917–1923*, vol. 1. London: Macmillan.

Chabal, P. 1983. *Amilcar Cabral. Revolutionary Leadership and People's War*. New York: Cambridge University Press.

Clem, R. S. 1980. "Economic Development of the Russian Homeland: Regional Growth in the Soviet Union." In Allworth, E., ed. *Ethnic Russia in the USSR. The Dilemma of Dominance*, 205–13. White Plains, NY: Pergamon Press.

Close, D. 1988. *Nicaragua. Politics, Economics and Society*. London: Pinter.

Colburn, F. D. 1986. *Post-Revolutionary Nicaragua. State, Class, and the Dilemmas of Agrarian Policy*. Los Angeles and Berkeley: University of California Press.

Conquest, R., ed. 1986. *The Last Empire. Nationality and the Soviet Future*. Stanford: Hoover Institution Press.

Davidson, B. 1981. *The People's Cause. A History of Guerrillas in Africa*. London: Longman.

Demsetz, H. 1968. "Why Regulate Utilities?" *Journal of Law and Economics* 11:55–5.

Deutschmann, D., ed. 1987. *Che Guevara and the Cuban Revolution. Writings and Speeches of Ernesto Che Guevara*. Sydney: Pathfinder/Pacific and Asia.

Dubravcic, D. 1992. "Economic Causes and the Political Context of the Dissolution of a Multinational Federal State: The Case of Yugoslavia." Paper presented at the Second EACES Conference, Groningen, September 24–6.

Fairbanks, Jr., C. H. 1978. "National Cadres As a Force in the Soviet System: The Evidence of Beria's Career, 1949–53." In Azrael J. R., ed. *Soviet Nationality Policies and Practices*, 144–86. New York: Praeger.

Ferrero, M. 1993. "Why Were Investment Ratios So High in Soviet-Type Economies? A Public Choice Approach." *Eastern Economic Journal* 19, no. 1:1–14.

1994. "Bureaucrats vs. Red Guards." In Campbell, R. W., and A. Brzeski, eds. *Issues in the Transformation of Centrally Planned Economies*. Boulder, CO: Westview Press.

Fierman, W., ed. 1991. *Soviet Central Asia. The Failed Transformation*. Boulder, CO: Westview Press.

Flaherty, D. 1988. "Plan, Market and Unequal Regional Development in Yugoslavia." *Soviet Studies* 40, no. 1:100–24.

Flakierski, H. 1989. "Economic Reform and Income Distribution in Yugoslavia." *Comparative Economic Studies* 31, no. 1:67–102.

Galli, R. E., and Jones, J. 1987. *Guinea-Bissau. Politics, Economics and Society*. London: Pinter.

Gellner, E. 1964. *Thought and Change*. London: Weidenfeld & Nicholson.

1983. *Nations and Nationalism*. Oxford: Basil Blackwell.

Gilberg, T. 1980. "State Policy, Ethnic Persistence and Nationality Formation in Eastern Europe." In Sugar, P. F., ed. *Ethnic Diversity and Conflict in Eastern Europe*, 185–235. Santa Barbara, CA: ABC-Clio.

Glazer, N., and Moynihan, D. P., eds. 1976. *Ethnicity. Theory and Experience*. Cambridge: Harvard University Press.

Hajda, L., and Beissinger, M., eds. 1990. *The Nationalities Factor in Soviet Politics and Society*. Boulder, CO: Westview Press.

Henriksen, T. H. 1983. *Revolution and Counterrevolution. Mozambique's War of Independence, 1964–74*. Westport, CT: Greenwood Press.

Hobsbawm, E. J. 1990. *Nations and Nationalism Since 1780*. New York: Cambridge University Press.

Horowitz, I. L., ed. 1981. *Cuban Communism*. 4th ed. New Brunswick, NY: Transaction Books.

Johnson, C. A. 1962. *Peasant Nationalism and Communist Power. The Emergence of Revolutionary China 1937–1945*. Stanford, CA: Stanford University Press.

Johnson, H. G. 1967. "A Theoretical Model of Economic Nationalism in New and Developing States." In Johnson, H. G., ed. *Economic Nationalism in Old and New States*, 1–16. Chicago: University of Chicago Press.

Joint Economic Committee. U.S. Congress 1979. *Soviet Economy in a Time of Change*. Washington D.C.: U.S. Government Printing Office.

Jones, E., and Grupp, F. W. 1984. "Modernisation and Ethnic Equalisation in the USSR." *Soviet Studies* 36, no. 2:159–84.

Keller, E. J., and Rothchild, D., eds. 1987. *Afro-Marxist Regimes. Ideology and Public Policy*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
Klein, G. 1975. "The Role of Ethnic Politics in the Czechoslovak Crisis of 1968 and the Yugoslav Crisis of 1971." *Studies in Comparative Communism* 8, no. 4:339–69.
Kraft, E., and Vodopivec, M. 1992. "How Soft Is the Budget Constraint for Yugoslav Firms?" *Journal of Comparative Economics* 16:432–55.
Laitin, D. D. 1991. "The National Uprisings in the Soviet Union." *World Politics* 44:139–77.
Lang, N. 1974–5. "The Dialectics of Decentralization: Economic Reform and Regional Inequality in Yugoslavia." *World Politics* 27:310–35.
Linz, J. J., and Stepan, A. 1992. "Political Identities and Electoral Sequences: Spain, the Soviet Union, and Yugoslavia." *Daedalus* (Spring):123–39.
Lubin, N. 1984. *Labour and Nationality in Soviet Central Asia. An Uneasy Compromise*. London: Macmillan.
Marmullaku, R. 1975. *Albania and the Albanians*. London: Hurst & Co.
Marrese, M., and Vanous, J. 1983. *Soviet Subsidization of Trade with Eastern Europe: A Soviet Perspective*. Berkeley: University of California Institute of International Studies.
McAuley, A. 1979. *Economic Welfare in the Soviet Union. Poverty, Living Standards, and Inequality*. Madison: University of Wisconsin Press.
1985. "Soviet Development Policy in Central Asia." In Cassen, R., ed. *Soviet Interests in the Third World*, 299–318. London: Sage.
1991. "Costs and Benefits of De-integration in the USSR." *Moçt-Most* 2:51–65.
1992. "The Central Asian Economy in Comparative Perspective." In Ellman M., and Kontorovich V., eds. *The Disintegration of the Soviet Economic System*, 137–56. London: Routledge.
McCagg Jr., W. O., and Silver B. D., eds. 1979. *Soviet Asian Ethnic Frontiers*. New York: Pergamon Press.
Mesa-Lago, C. 1981. *The Economy of Socialist Cuba. A Two-Decade Appraisal*. Albuquerque: University of New Mexico Press.
1971. *Revolutionary Change in Cuba*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.
Moore, B. 1966. *Social Origins of Dictatorship and Democracy*. Boston: Beacon Press.
Munslow, B. 1983. *Mozambique: The Revolution and its Origins*. London: Longman.
Murphy, G. 1966. *Soviet Mongolia. A Study of the Oldest Political Satellite*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Musil, J. 1992. "Czechoslovakia in the Middle of Transition." *Daedalus*. (Spring):175–95.
Ottaway, D., and Ottaway, M. 1970. *Algeria: The Politics of a Socialist Revolution*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.
Peters, S. 1975. "Ingredients of the Communist Takeover in Albania." In Hammond, T., ed. *The Anatomy of Communist Takeovers*, 273–92. New Haven, CT: Yale University Press.
Pike, D. 1966. *Viet Cong. The Organization and Techniques of the National Liberation Front of South Vietnam*. Cambridge, MA: The M.I.T. Press.
Pipes, R. 1954. *The Formation of the Soviet Union. Communism and Nationalism 1917–1923*. Cambridge: Harvard University Press.

Popkin, S. L. 1979. *The Rational Peasant. The Political Economy of Rural Society in Vietnam.* Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Rex, J., and Mason, D., eds. 1986. *Theories of Race and Ethnic Relations.* New York: Cambridge University Press.

Roeder, P. G. 1991. "Soviet Federalism and Ethnic Mobilization." *World Politics* 43:196–232.

Rumer, B. Z. 1989. *Soviet Central Asia. A Tragic Experiment.* Boston: Unwin Hyman.

Rupen, R. 1979. *How Mongolia Is Really Ruled. A Political History of the Mongolian People's Republic 1900–1978.* Stanford: Hoover Institution Press.

Sandler, T., and Tschirhart, J. T. 1980. "The Economic Theory of Clubs: An Evaluative Survey." *Journal of Economic Literature* 18, no. 4:1481–1521.

Saul, J. S., ed. 1985. *A Difficult Road. The Transition to Socialism in Mozambique.* New York: Monthly Review Press.

Schnytzer, A. 1982. *Stalinist Economic Strategy in Practice. The Case of Albania.* New York: Oxford University Press.

Seton-Watson, H. 1977. *Nations and States. An Enquiry into the Origins of Nations and the Politics of Nationalism.* London: Methuen.

Shoup, P. 1968. *Communism and the Yugoslav National Question.* New York: Columbia University Press.

Smith, A. D. S. 1979. *Nationalism in the Twentieth Century.* New York: New York University Press.

Smith, T. 1978. *The French Stake in Algeria, 1945–1962.* Ithaca, NY: Cornell University Press.

Spalding, R. J., ed. 1987. *The Political Economy of Revolutionary Nicaragua.* London: Allen & Unwin.

Stalin, J. 1942. *Marxism and the National Question.* New York: International Press.

Steiner, E. 1973. *The Slovak Dilemma.* New York: Cambridge University Press.

Turner, R. F. 1975. *Vietnamese Communism. Its Origins and Development.* Stanford: Hoover Institution Press.

Ulc, O. 1992. "The Bumpy Road of Czechoslovakia's Velvet Revolution." *Problems of Communism* 41, no. 3:19–33.

Van Selm, G., and Doelle E. 1992. "Soviet Interrepublican Capital Transfers and the Republics' Level of Development, 1966–91." Paper presented at the Second EACES Conference, Groningen, September 24–6.

Wolf, E. R. 1969. *Peasant Wars of the Twentieth Century.* New York: Harper & Row.

Zarkovic Bookman, M. 1990. "The Economic Basis of Regional Autarchy in Yugoslavia." *Soviet Studies* 42 no. 1:93–109.

Zaslavsky, V. 1992. "Nationalism and Democratic Transition in Postcommunist Societies." *Daedalus* (Spring):97–121.

Zavalani, T. 1969. "Albanian Nationalism." In Sugar, P. F., and Lederer, I. J., eds. *Nationalism in Eastern Europe*, 55–92. Seattle, WA: University of Washington Press.

الفصل الحادى عشر

تنظيم الأمم والمجتمعات العرقية

بريندون أوليرى وجون ماكجارى[1]

إن الصراع الوطنى والعرقى سمة تؤكد حضورها فى الحياة المعاصرة ، وستظل كذلك برغم النظريات المقولبة التى تظهر بين الفينة والأخرى فى محاولة لإثبات أن العكس هو الصحيح .

لقد شهد العقد الماضى تغيرات لا تُخطئها العين فى العلاقات بين المجتمعات العرقية والوطنية حول العالم ، ولعل الحدث المشهود خلال تلك الفترة كان حلّ الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا ؛ حيث تقطّعت أوصال حدود الدول الشيوعية الكبرى التى كانت أقرب إلى كونها إمبراطوريات شيوعية – وما كان يسمى "إثيوبيا" ربما سيحذو حذوهم. ولقد تداعى كثير من الحكمة السياسية التقليدية المتعلقة بالقومية والعرقية مع انهيار تلك الإمبراطوريات ؛ فقد كان من الأمور الراسخة مثلاً أن النظام العالمى أقرّ حدود بلاد العالم ، بحيث إن انفصال الدول وإعادة ترسيم الحدود الإقليمية بعد الحروب

---

(١) يشكر المؤلفان كلاً من: "برايان بارى" Brian Barry، "وآلان بيتى" Alan Beattie، و"باتريك دانليفى" Patrick Dunleavy ، و"كريستوفر هود" Christopher Hood ، وتوم نوسيتر" Tom Nossiter ، و"ديفيد شيف" David Schiff، وكل المشاركين فى مجموعة فيلا كولومبيلا ، خاصة "رونالد فينلى" Ronald Finlay و"راسل هاردن" Russel Hardin و"بول سيبرايت" Paul Seabright و"رون وينتروب" Ron Wintrobe لتعليقاتهم النقدية ، وهم كفيلون بالأخطاء المتبقية أفراداً كل على حدة أو مجتمعين .

أو التقسيم كان ظواهر لعصور ماضية (انظر "مايال" Mayall 1990). ولقد كان الزعم هو أن حدود الدول قد استقرت فى وضعها النهائى بعد كارثة الحرب العالمية الثانية وحركات التحرر من الاستعمار الأوروبى ، وتوافق الكثيرون مع ما تقرّر بأن "التحامل على الطلاق السياسى ، أو الانفصال ، فى القرن العشرين له قوة التحامل نفسها على فكرة الطلاق بين الأزواج فى القرن التاسع عشر" ("هانتيجدون" Huntingdon 1972) . والحقيقة أن إقامة دول مزيفة مثل إسرائيل وبنجلاديش بعد حرب وثورة ، وغزوات إندونيسيا لتيمور الشرقية وغرب إيريان ، وغزو الهند لجزيرة جاوا ، كانت مجرد استثناءات أثبتت القاعدة المذكورة آنفًا.

اليوم ، كلنا يعلم أن استقرار حدود الدول بعد عام ١٩٤٥ (أو ١٩٦٠) يدين بالكثير لجغرافيا الحرب الباردة السياسية ، وأنها فى حقيقتها ليست انتصارًا للقواعد التى حدّدها "القانون الدولى" ، بينما يتبقى لنا أن نختبر ما إذا كان "النظام العالمى الجديد" الذى قام على أنقاض مدينتى الكويت وبغداد إرهاصًا لاستقرار جديد فى الحدود الإقليمية لدول العالم ، فى الوقت الذى تتغنى فيه "العلاقات الدولية" بسداد الرأى والحكمة ، مرفرفة بجناحيها بعيدًا عن أرض الواقع بمصاحبة دعاة ما بعد الحداثة . إن نزعة الأمم فى التحول إلى دول ، وإمكانيات الدول فى أن تكون أمم ، نزعة لا تنتهى، عن عمد أو دونه ، فروح المجازفة التى انتابت صدام حسين هى المحاولة الأولى الأقل نجاحًا فى الجولة الجديدة من مشروعات تكوين الأمم والتحول من/ وإلى أمم ودول ، التى سيكون منطلقها هو الغزو وليس التوافق ، على الأقل يظهر أن كثيرًا من الصرب قد أقرّ هذه المعادلة .

يبدو أن عدم استقرار حدود الدول الذى يطل برأسه مرة أخرى مجرّد مؤشر للقوة السياسية العالمية التى يفرضها الوعى الوطنى والعرقى ؛ فقد شهد العقدان الأخيران من القرن العشرين السقوط النهائى لأنظمة المحتلّ الأبيض فى أفريقيا (فى أنجولا وغينيا بيساو وموزمبيق وناميبيا وزيمبابوى) ، وشهد أيضًا انتهاء النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، وسقوط قلعة هيمنة المحتل الأوروبى فى أفريقيا التى تساقطت

أحجارها على شفير التفاوض حول حتمية اندثاره ، وفى التوقيت نفسه بزغت شموس أنظمة عرقية جديدة فى مناطق مختلفة من العالم: مثل الميلانيزيين الأصليين فى فيجى، والمغاربة فى الصحراء الغربية ، والإسرائيليين فيما كان يعرف بفلسطين . لقد قادت محاولات تأسيس مثل هذه الأنظمة إلى حروب "أهلية" طويلة الأمد ، وبشكل خاص فى أوغندا والسودان ، والواقع أن التخوف (أو الذريعة) الذى يفرض نفسه هو أن ديموقراطيات الحزبية المتعددة ستنحدر إلى مستنقع التنافسات العرقية على سلطة الدولة ، وسيصبح مآل عدد من الدول الأفريقية التى كانت قد عانت من الاستعمار ، وأيضًا أجزاء كثيرة من آسيا وأمريكا اللاتينية ، هو الخضوع لديكتاتورية الحزب الواحد أو الحكم العسكرى ، وهناك أيضًا الصراعات العرقية المستفحلة فى دول أخرى من العالم ؛ حيث لا يجد أى فصيل سبيلاً للتحكم فى فصيل منافس له أو القضاء عليه نهائيًا : مثل ما هو حادث فى بورما / ميانمار ("سميث" Smith 1991) وبيرو .

والحقيقة أن الصراعات العرقية والقومية لم يكن مسرحها الوحيد هو الدول النامية اقتصاديًا ، وعلى العكس من ذلك ازدهرت منذ ستينيات القرن العشرين الحركات الانفصالية ودعاة الحكم الذاتى فى كورسيكا واسكتلندا وأيرلندا الشمالية وكتالونيا وكويبك ، وكلها مناطق فى بلاد "الغرب المتقدم" ، وفى المناطق الأوفر حظًا فى الغرب أتيح للمجتمعات العرقية فرص التفاوض حول التغييرات الممكنة التى تقرّها نظمهم السياسية ، ومثالها بلجيكا وسويسرا وجنوب تيرول ، ويزعم البعض أن الاتحاد الأوروبى مثال جلىّ لإمكانية السمو على الصراعات الوطنية بنجاح ، ويظل لدينا هنا عالم من الدول والمجتمعات العرقية يتأرجح بين الحروب الكامنة والمفاوضات الدائمة ؛ مثل قبرص وأيرلندا الشمالية وسريلانكا ، والأخيرة منطبقة تمامًا على الوضع المشار إليه ، وستلحق بهم دول البلقان مرة أخرى . وحين كنا نكتب هذا الفصل ، كانت البوسنة وكندا وقبرص وإسرائيل/فلسطين وأيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا دولاً تقوم بدور الفاعل والمفعول به فى مفاوضات فيما بين العرقيات ومفاوضات أخرى دولية (بكلا المعنيين) بشأن مستقبل الشكل الحكومى فى تلك الدول .

هل ترتبط كل هذه الظواهر الوطنية والعرقية بأسباب وروابط عامة ؟ هل يمكننا فهم أسباب نشأتها ومترتباته ؟ قد يمكننا الإجابة على هذه الأسئلة بالإيجاب . ولكنها ليست مجالاً لاهتمامنا فى هذا السياق ، فتركيزنا الأساسى يصب فى المناهج السياسية الدولية التى تنير لنا سبيل التعامل مع الصراعات الوطنية والعرقية أو فضّ الالتباس الواقع فيما بينها .

كما هو متفق عليه عرفًا ، تتأسس المساعى العلمية على النظريات والافتراضات والأدلة والتجارب ، ويُقاس التطور العلمى بالتنبؤات والاستشرافات(٢) المحكمة ، وأيضًا بتطوير المؤشرات الكمية المحددة للظاهرة قيد البحث أو التفسير . والحقيقة أن دراسة الصراع الوطنى والعرقى وإدارة الصراع لم تستجب دائمًا فى تفسيرها للمثالية الواقعية للعلوم الاجتماعية(٣) ، ولا نستطيع أن نأمل أن تستجيب لها هنا ، ولكننا سنحاول أن نقوم بمهمة أكثر تواضعًا ، وهى التصنيف الذى يمثل العنصر الرائد الضرورى لإثبات صحة النظرية العلمية والإمبيريقية أو زيفها .

من الجدير بالذكر أن هذا الفصل يؤدى مهامًا إيجابية ومعيارية ؛ فالتصنيف Taxonomy المقترح أدناه ، المكوّن من ثمانى حالات ممكنة تتعلق بالصراع العرقى ، يفترض أن يعمل على تسهيل البحث فى حقيقة وجود "قوانين الحركة" laws of motion التى تتحكم فى أشكال تنظيم الصراع الوطنى والعرقى ، وسنعرض للتنظيمات التى تتيح لنا "استشراف" (إن لم نستطع التنبؤ) الظروف التى ستهيئ لمحاولة إعداد استراتيجيات معينة لإدارة الصراع ، ثم تنفيذ تلك الاستراتيجيات بنجاح ، ولا ينبغى لنا أن نتناسى الاهتمامات المعيارية : فنحن نعمل على تقويم مزايا الأشكال المختلفة لتنظيم الصراع ، دعمًا لإمكانية وجود دول متعددة القوميات أو متعددة العرقيات التى لن تفتقر إلى الاستقرار بشكل يتوافق مع القيم والمؤسسات الديموقراطية الليبرالية .

---

(٢) قد يكون علم الاقتصاد استثناء ؛ حيث ازدهر علماء الاقتصاد فى ظل فشل التنبؤات .

(٣) هناك أعمال رائدة قام بها كل من : "ووكر كونر" (Walker Connor 1973) و"دونالد هوروويتز" (Donald Horowitz 1985) وأشهرهم "آريند ليبهارت" (Arend Lijphart 1977, 1984) .

سنعرض أدناه تصنيفًا لأشكال الدراسات السياسية الدولية[٤] المتعلقة بتنظيم الصراع العرقى، وسنتناول الفروع الدقيقة فى أعمال مستقبلية ("ماكجارى" و"أوليرى"، تحت الطبع). والواقع أن مصطلح "تنظيم" regulation مصطلح سهل ممتنع ، إذ يغطى مجالى إنهاء الصراع وإدارته ، ويمكننا تمييز ثمانية مجالات موضوعية واسعة لتنظيم الصراع الوطنى والعرقى ، بيانها كالتالى :

- أساليب إنهاء الخلافات العرقية :

الإبادة الجماعية .

التهجير الإجبارى للسكان .

التقسيم و/أو الانفصال (حق تقرير المصير) .

الاندماج و/أو الاستيعاب .

- أساليب إدارة الاختلافات

الهيمنة المتحكمة .

التحكيم (تدخل طرف ثالث بين متنازعين) .

التقسيم إلى كانتونات[*] (الحكم الذاتى) / الفيدرالية .

التشارك أو اقتسام السلطة .

(٤) جدير بالذكر أن هناك أشكالاً لدراسات سياسية مصغرة micropolitical تتناول تنظيم الصراع فى نطاق مصغّر (إقليمى)، وتشمل إلى جانب مجالات أخرى التفرقة والتمييز العنصرى والسياسات الديموجرافية العامة وسياسات التهجير وسياسات تكافؤ الفرص وبرامج إعادة التأهيل والعلاقات المجتمعية وتشجيع حوار الثقافات إضافة إلى الأنماط الخاصة للتمثيل الانتخابى... وغيرها . غنى عن البيان أن هذا النوع من السياسات يعتبر من أدوات تحقيق أهداف الدراسات السياسية على نطاق أوسع (أو دولى) .

(*) سيشار إلى مصطلح "كانتونات" بكلمة "مقاطعات" فيما سيأتى من النص . (المترجمون)

ما سبق هو "تصنيف" لمجالات بحث ودراسة وليست شكلاً من أشكال "التنميط" Typology، أى أنها تصنيف للمداخل على أساس أنماط منطقية [٥] ، وقد توصلنا إليها عبر أبحاث تناولت إنهاء الصراع العرقى وتنظيمه ، مع وضع "المتشابهات" Likes with likes معاً [٦] .

وجدير بالإشارة أن هذا التصنيف لا يماثل تصنيف "لينايوس" Linnaeus المتمايز المرهق بتعددية تفاصيله ، وعادة ما نجد تلك الحالات الثمانى متداخلة فى نفس الجماعات القومية أو العرقية وملحوظة فيها ، أو - بدلاً عن ذلك - تتوجه استراتيجيات مختلفة لجماعات عرقية مختلفة تقطن الدولة نفسها . لقد مارس النازيون التطهير العرقى والتهجير الجماعى والهيمنة المتحكمة على اليهود ، وقام "ستالين" بذات الشىء على الجماعات العرقية المتعددة ، ووظف "تيتو" فى يوغسلافيا عناصر للهيمنة والتحكيم واقتسام السلطة ، أما "أوليفر كرومويل" فقد خيَّر الأيرلنديين الكاثوليك بين التطهير العرقى والتهجير الجماعى القسرى ، فإما أن يذهبوا "إلى الجحيم أو إلى كونوت" [*]؛ ومارست الولايات المتحدة الأمريكية الاستئصال العرقى على الهنود الحمر ، وعملت على دمج المهاجرين الأوروبيين فى نسيج المجتمع الأمريكى ، وممارسة أقصى درجات القمع على الأمريكيين السود فى أقصى الجنوب ؛ أما فى إسرائيل : فالتشارك يمارس مع اليهود من ذوى الأصول العرقية المختلفة ، أما الهيمنة المتحكمة فكانت من نصيب

---

(٥) التنميطات هى استدلالات تستخدم لترميز المعرفة القائمة ، والتنميطات الجيدة بسيطة ؛ حيث تتكون عبر استخدام المتضادات المنطقية بشكل يفوق الملاحظات الإمبيريقية ، وتمدنا بأساس مثمر مستقبلى فى التطور النظرى والفحص الإمبيريقى . أما التصنيف فهو على النقيض ، حيث إنه تصنيف للكائنات الدقيقة وضعه العالم السويدى "لينايوس" ، وكان الهدف منه هو وضع الكائنات الدقيقة فى نظام هرمى مصنَّف بحيث تكون "المتشابهات" متجاورة ولكن دون إحكام ، وهى أيضاً - بعكس التنميط - إمبيريقية أكثر من كونها متطابقة بشكل مثالى ، أو بمعنى آخر هى فئات "لاحقة" وليست "سابقة" .

(٦) برغم أن هذه المناهج الثمانية وصلت إلينا "مصنفة" فإن اثنين منها مرتبطان "تنميطياً" وهما التشارك والهيمنة (Lustick 1979) ، ويمكن للتحكيم (أو تدخل طرف ثالث بين المتنازعين) أن يتناقض مع هذين المنهجين "تنميطياً" (McGarry and O'Leary, forthcoming) .

(*) كونوت Connaught : إقليم يجمع عدة مدن يقع على الساحل الغربى لجمهورية أيرلندا . (المترجمون)

الفلسطينيين ؛ حيث قامت إسرائيل بعمليات تهجير جماعي قسرى فى الماضى ، وقد تقوم بذلك ثانية. ومن المعتاد أن يجمع الاستعمار الاستيطانى بين التطهير العرقى والتهجير الجماعي والاستيعاب والهيمنة المتحكمة . وقد مارست بلجيكا التشارك لتنظيم الانقسامات بين "العائلات الروحية" spiritual families والفيدرالية لتخفيف وطأة التوتر بين الجماعات المتحدثة بلغات مختلفة .

وعلاوة على ذلك، فإن هذا التصنيف قابل منطقيًا للانقسام بين حالات تنظيم الصراع التى ترمى إلى إنهاء أو بتر الخلافات القومية أو العرقية ، ونعنى بذلك أن التطهير العرقى والتهجير الجماعي والانقسام أو الانفصال والتكامل أو الاستيعاب ، كلها استراتيجيات سياسية تهدف إلى إنهاء تلك الخلافات (أو لنقل الحدّ منها بشكل راديكالى) على الأقل فى دولة معينة . وعلى النقيض ، فالاستراتيجيات التى تعمل على إدارة الاختلافات تتضمن الهيمنة والتحكيم والفيدرالية أو الحكم الذاتى وأيضًا التشارك (٧).

ومن الممكن منح الأساليب الثمانية المشار إليها درجات لترتيبها فى التصنيف بشكل معيارى ، ولكننا لن نؤسس ترتيبًا هرميًا أخلاقيًا بسيطًا أو قاموسيًا (إلا إذا تبنينا كوزموبوليتانية "كانت"(*) Kant)، والواقع أننا لا نعتقد أنه من العدالة القول بأن أيًا من المنهجين : إنهاء الخلافات أو إدارة الخلافات ، متفوق أخلاقيًا بالضرورة .

فيما يتعلق باستراتيجيات إنهاء الخلافات هناك تبريرات أخلاقية للتقسيم/الانفصال (انظر على سبيل المثال : Barry 1991c; Beran 1987; Buchanan 1991) ، وهناك أيضًا جدل حول الاستيعاب (الاندماج) (انظر Buchanan 1991) الذى تطوّر عبر أجيال من

---

(٧) تعتبر إنهاء الخلافات وإدارتها استراتيجيات حصرية تبادلية من منظور المجتمع الذى تطبّق فيه . وفى واقع الأمر فإن الدول تسعى لإنهاء الخلافات بين بعض المجتمعات بينما تلجأ إلى إدارة الخلافات بين مجتمعات أخرى .

(*) أو بمعنى أصح "فلسفته المثالية": و"كانت" هو فيلسوف المثالية الألمانى الذى ذهب بأنّ "السبب" هو الوسيلة التى تئوّل بها ظواهر التجربة عن طريق الفَهْم. وتتضمّنُ أعمالُه الكلاسيكيةُ "نقدُ العقل المحض" *Critique of Pure Reason* (1781) و"نقد العقل العملى" (1788) *Critique of Practical Reason*، التى قدّمَ فيها نظامَه عن الأخلاق مستندًا إلى الأولوية المطلقة. (المترجمون)

الليبراليين والاشتراكيين ، ولكن ليس هناك ترتيب هرمى أخلاقى واضح يفاضل بين الاستيعاب والتقسيم (أو العكس) ، إلا إذا كان هناك إجماع على اختيار أيهما تفضيلاً عن الآخر ؛ حيث إن الإجماع مؤشر لموافقة أغلبية واقعية موجودة فى كل المجتمعات العرقية ذات علاقة بالموضوع محل النقاش ، ولابد من تقرير مزايا التقسيم / الانفصال فى مقابل مزايا الاندماج/الاستيعاب بالجدل السياسى وفى ظل الاعتبارات البرجماتية ، مثل جدوى المنهج وطرح تخمينات حول مفعول تلك المزايا على المدى البعيد . وفى الواقع لا يوجد ثمة ما يمكن اعتباره أخلاقيا فيما يتعلق بالإبادة الجماعية والتهجير الجماعى القسرى ، أما الاستراتيجيات الأخرى لإنهاء الخلافات ، وبرغم وصفها بأنها "أخلاقية" ، فقد نوقشت جنبًا إلى جنب مع إمكانية تنفيذ تلك المشروعات المريعة .

إن الليبراليين يرفضون رفضًا باتًا على المستوى الأخلاقى الهيمنة المتحكمة التى تمثل أحد استراتيجيات إدارة الخلافات ، أما بقية الاستراتيجيات (التحكيم ، الحكم الذاتى / الفيدرالية والتشارك) فهى تتماشى مع القيم الديموقراطية ، رغم وجود انتقادات حول جودة ممارسات التشارك فى ظل الديموقراطية (انظر على سبيل المثال: Harry 1991a, b; Lustick 1979; Glazer 1987) ، ولا بد أن يلتزم المدافعون عن مزايا الفيدرالية / الحكم الذاتى والتشارك والتحكيم الهدوء فيما ذهبت إليه التبريرات الإمبيريقية بشأن جدواها وتأثيرها على المدى البعيد .

أساليب إنهاء الخلافات

الإبادة الجماعية

إن أول حلّين جذريين للصراع القومى والعرقى لا يمكن وصفهما إلا بأنهما حلول كريهة ، وهما : التطهير العرقى والتهجير الجماعى القسرى ، وعادة ما يجتمعان . إن المعنى الحرفى للتطهير العرقى هو إفناء جنس أو نوع، وهناك جدال حول كيفية استخدام هذا المفهوم قانونيًا أو اجتماعيًا من وجهة نظر علماء الاجتماع (انظر مثلاً :

(Chalk and Jonassohn 1990; Kuper 1981).[٨] إننا نعتقد بشدة أن هذا المفهوم الكريه ينبغي توظيفه في الحالات التي يتقاسم فيها الضحايا (اقتساماً حقيقيًا أو مزعوماً) خصائص قومية أو مميزة لهم عن غيرهم ، في حين أنه لا بد من توظيف المفهوم الذي قال به "هارف" Harff، وهو الإبادة السياسية politicide، في حالات القتل الجماعي المنظم لأناس قد تجمعهم أو لا تجمعهم تلك الخصائص (Harff 1992) .[٩]

فالإبادة الجماعية إذن هي القتل الجماعي المنظم لتجمعات قومية أو عرقية (أيًا كان التعريف) ، أو التدمير غير المباشر لمثل ذلك المجتمع ، وذلك بتدمير البيئة التي تسمح لهم بالتكاثر البيولوجي والاجتماعي بشكل متعمّد . وبناء على هذا التعريف المروع ، اقترف النازيون جرائم الإبادة الجماعية في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته ، وارتكبت جرائم مماثلة في "أوراسيا" ضمن حدود الكتلة الشيوعية ، ويماثلهم في ارتكاب مثل تلك الجرائم الوحشية المحتلّ الأوروبي في الأمريكتين والقياصرة الروس والأتراك العثمانيون .

ما زال مصطلح "الإبادة الجماعية" يطل برأسه القبيح . وفي الواقع ، وبتحديد مطلق ، نستطيع القول إن القرن العشرين شهد جرائم إبادة جماعية أكثر مما شهدته العصور التي سبقته ، ونرى المتفائلين يؤمنون بثقة أن هذا المصطلح قد انتهى بريقه ، وأصبح ثوبًا باليًا بسبب انتصار القيم العالمية فيما يسميه بسعادة بعض علماء الاجتماع "الحداثة الراحلة" late modernity . إن السمعة المزرية التي وصم بها "هتلر" و"ستالين"

---

(٨) تم نحت تعبير Genocide لوصف الإبادة المنظمة التي قام بها النازيون لليهود والغجر والسلافيين (Lemkin 1944) .

(٩) تعرف المادة ٢ من اتفاقية الأمم المتحدة حول "منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" (١٩٤٨) الإبادة الجماعية بأنها : "أيًا من الأفعال المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية ، بصفتها هذه" . وتضم البنود الفرعية من الاتفاقية ما يأتي : "أ) قتل لأعضاء من الجماعة ، ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، ج) إخضاع الجماعة عمداً ، لظروف معيشية يُراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا ، د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، هـ) نقل أطفال من الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى". والواقع أن البند "ب" مثير لتساؤلات كثيرة حول مطاطيته وعدم وضوح معانيه بدقة .

لما اقترفوه من جرائم الإبادة الجماعية لم يطوها النسيان بعد [١٠] ، ومنذ عام ١٩٤٥ ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية فى الاتحاد السوفيتى (الشيشان ، الإنجوشى ، الكاراشاى ، البلقان ، المسخاتيين ، التتار[١١]) ، وفى بوروندى (الهوتو) ، وفى العراق (الأكراد) ، وفى باراجواى (هنود الآتشى) ، وفى إندونيسيا (الصينيون[١٢] والسكان الأصليون فى شرق تيمور) ، وفى نيجيريا (سكان الإيبو فى الشمال) ، وفى غينيا الاستوائية (البوبى) ، وفى أوغندا (الكاراموجونج ، والآتشولى ولانجو والقبائل النيلوتية والباجانديين) ، وفى باكستان (البنغاليون فيما أصبح يعرف ببنجلاديش) وفى بورما (المسلمون فى المناطق الحدودية) ، وفى إيران (الأكراد والبهائيون) ، ولعل التطهير العرقى الأشهر هو ما حدث ضد المسلمين فى البوسنة .

وفى واقع الأمر ، فإن مصطلح "الإبادة الجماعية" له وجه واحد فقط – وقد يذهب البعض أن هذا من العلامات المميزة له (Jonassohn 1992, 19) – والمقصود به هو الإنهاء التام للصراع القومى أو العرقى . ولكن ، هل له وظيفة اقتصادية ؟ يمكن القول إن التطهير العرقى لعب دوراً محورياً متناغماً مع ترسيخ دعائم كثير من الإمبراطوريات ؛ حيث عمل على تأمين حدود الأباطرة والمحتلّين الاستيطانيين ، وفى حالات أخرى فإن العقلانية التى تتخذ ذريعة للإبادة الجماعية ليست واضحة تماماً ؛ فقد كان اليهود الأوروبيون هم أغلب ضحايا الإبادة الجماعية إبان الحرب العالمية الثانية ، فى حين

---

(١٠) ناقش "ماكنيل" McNeill (1986, 71) قضية جرائم التطهير العرقى التى ارتكبها هتلر ، من حيث إنها أفسدت بشكل قاطع فكرة الدفاع عن نموذج الوحدة العرقية فى دولة قائمة .

(١١) يعتقد البعض أن تلك كانت حالات ترحيل قسرى وليس تطهيراً عرقياً ؛ لأن رغبة ستالين الفورية كانت ترحيل هؤلاء من المناطق العسكرية الحساسة وليس قتلهم ، ومع ذلك ، فإن عنصر "التدمير غير المباشر" فى تعريفنا (وفى تعريف اتفاقية الأمم المتحدة) يجعلها أقرب إلى أن تكون تطهيراً عرقياً .

(١٢) تمت معاملة الصينيين فيما بعد على أنهم مشتركون مع الشيوعيين ، بذلك يكون من الصعوبة بمكان التفرقة بين التطهير العرقى والتطهير السياسى فى إندونيسيا ، يقدَّر عدد الضحايا فى الفترة بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ من ٥٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ شخص .

عانى الأرمن وآخرون منه إبان الحرب العالمية الأولى ، وفى كلتا الحالتين لجأ مرتكبو تلك الجرائم إلى الحلول الجذرية ، منطلقين من إيمانهم بأن ذلك التطهير "سيطهّر" ثقافتهم الوطنية ، وسيعمل على استقرار إمبراطورياتهم (١٣) .

وغالبًا ما يفشل مصطلح "الإبادة الجماعية" فى تحقيق غايته وأهدافه ، وبطبيعة الحال يخلف "الإبادة الجماعية" وراءه مرارة تاريخية ودائمة تستقر فى الأذهان ، وخوف بين من تبقى على قيد الحياة من الضحايا يمتد إلى من سيخلفونهم ، فما زالت العلاقات الصربية - الكرواتية ملتهبة بذكريات جرائم الإبادة الجماعية التى ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولا بد أن يبقى كثير من المقابر الجماعية تحت الثرى حتى يتعايش الروس مع جماعات السكان الأصليين فى البلقان وأوكرانيا وكازاخستان فى سلام ، أما "عقلية الحصار" siege mentality لدولة إسرائيل ؛ فقد كانت نتاجًا لجرائم الإبادة الجماعية التى استهدفهم بها النازيون(١٤) . ومن الملاحظ بشدة أن ارتفاع عدد المواليد سمة مميزة للمجتمعات التى تعرضت للتطهير العرقى ، فتبدو المسألة وكأن الآباء يورثون ذلك الصراع السياسى لدماء أبنائهم .

---

(١٣) عن موضوع جرائم التطهير العرقى التى ارتكبها الأتراك ضد الأرمن : تحدّى الأتراك وغيرهم ذلك الزعم بدعوى أن "الذين يتشككون فى التطهير العرقى للأرمن ، مختلفون تمامًا عن أولئك الذين يتشككون فى التطهير العرقى لليهود على يد هتلر والنازيون" ، ويدخل فى زمرة هؤلاء "المتخصصون الأوائل فى تاريخ الأتراك من الأمريكيين" (McCarthy 1989, 97) . ولكن للأسف من السهل أن ينكر مرتكبو جرائم التطهير العرقى أو من يأتى بعدهم تلك الجرائم ، والأتراك اليوم لا يحتملون مجرد التفكير فى أن أجدادهم قد ارتكبوا تلك الجرائم الوحشية عام ١٩١٦ ، ويرتكز تبريرهم التاريخى على زعم (مؤكد) أن الأرمن كانوا يعدون العدة للحصول على حكم ذاتى واستخدام العنف فى سبيل ذلك ، وكأن هذه تبريرات مقبولة لما ارتكب من جرائم التطهير العرقى . انظر ضمن مراجع أخرى : "هوفانيسيان" (محرر) Hovanni-sian ed. (1986; 1992)، وPermenent People's Tribunal (1985) .

(١٤) قامت دولة إسرائيل على التشريد الجماعى للعرب الفلسطينيين ، وكانت للمعاملة السيئة التى أولوها لهم تأثيرها الراديكالى عليهم ، ما أدى إلى وجود مشكلة حقيقية لحل الصراع . وبناء على الاعتداءات المنظمة التى قام بها الإسرائيليون ، فإن بعض الفلسطينيين يجاهرون برغبتهم الشديدة فى مسح الكيان الإسرائيلى والنيل منه ، حتى وإن كان "بإلقائهم فى البحر" .

سنعرض الآن للظروف التى تمثل مناخًا مناسبًا لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، برغم أن ذلك أمر لا نستطيع أن نسهب فى شرحه هنا :

يحدث التطهير العرقى على مستوى الدولة فى الحالات التالية:

* يستخدم الإبادة الجماعية بطريقة متعمدة لانتزاع الأرض من مالكيها وبثّ الرعب والفزع فى قلوبهم ، وذلك فى حالات قيام إمبراطوريات أو للحفاظ عليها .

* افتقار مجتمع عرقى للموارد الجغرافية - السياسية ، فلا هو يمثل دولة ذات حدود معروفة أو على الأقل ليس له قوة الشتات powerful diaspora (كما فى حالة اليهود(*)).

* سهولة اختراق مجتمع عرقى هامشى موجود داخل نظام تحكّم متفسّخ ، سواء أكان نظامًا إمبراطوريًا أم نظام دكتاتورية الحزب الواحد .

* امتلاك مجتمع عرقى معين (مثلاً : اليهود والإيبوس والأرمن والصينيون فى الخارج) لأسباب التفوق الاقتصادى والتميز الثقافى فى ظل المجتمعات الصناعية ، ولكنه يفتقر إلى القدرة العسكرية والقوة السياسية ("جلنر" Gellner 1983, 105) .

* اقتناع مجتمع عرقى معين أنه فى وضع "قاتل أو مقتول" .

* أن لا تكون الدولة التى تضم ذلك المجتمع العرقى دولة ديموقراطية (١٥).

إن الإبادة الجماعية الإقليمى مرافق ومصاحب للاستعمار والغزو ، ولكنه على النقيض منهما حيث لا يقوم به المسؤولون الرسميون فى الدولة المستعمرة مباشرة ، ويحدث ذلك عندما يقوم المستعمر - الذى يمتلك الموارد التكنولوجية الأكثر تفوقًا -

(*) الإضافة بين الأقواس من المترجمين تفضيلاً لعدم الإخلال بسياق النص الأصلى .

(١٥) لقد ارتكبت جرائم الإبادة العرقية الإقليمية فى كل مستعمرات الإمبراطورية البريطانية ، أضف إلى ذلك أن تعريف "سيادة الرجل الأبيض" white dominion هو التطهير العرقى الذى يقترفه المستعمر ضد سكان البلد الأصليين .

بطرد السكان الأصليين من أراضيهم ثم منحهم حوافز محدودة ليصبحوا فى النهاية مجرد مزارعين جلّ اعتمادهم على المستعمر ، ورغم ذلك يحاولون حماية موقعهم كمزارعين يمتلكون بعض الحرية ، فيكون لهم كل الحق فى منع أى منافسة محتملة ببذل قصارى جهدهم فى عملهم .

ومن الجدير بالقول إن الظروف المشار إليها ليست عوامل مساعدة للقيام بالإبادة الجماعية ، ولكن الظروف اللازمة للإبادة الجماعية تستلزم وجـود أيديولوجية عرقية أو إثنية أو دينية تحجب المفاهيم الإنسانية المعروفة وتبيح عمليات القتل الجماعى ، وقد تكون تلك المنظومة من المعتقدات أكثر فتكًا من الإمكانيات التكنولوجية لتنفيذ عمليات القتل الجماعى ؛ حيث إنها عقيدة القاتل وليست أدواته التى يعزى إليها حجم ومدى عمليات الإبادة الجماعية مداها . لقد حرّم الله فى اليهودية والمسيحية والإسلام قتل النفس قبل ظهور النازية العنصرية بزمن بعيد ، وحاول البعض طرح فكرة أن الإبادة الجماعية الأيديولوجية (فى مقابل التطهير العرقى الاستعمارى) فكرة حديثة بدأت مع الحروب الدينية فى العصور الوسطى ، واتسع مجالها مع ظهور المذاهب القومية والماركسية-اللينينية ، والواقع أننا لا نوافق على هذا القول ؛ فالإبادة الجماعية ليست فكرة حديثة برغم وضوح ممارساتها فى العصور الحديثة(١٦) ، وقد تكون الإبادة الجماعية فعالة و"استباقيًا" إضافة إلى كونها أيديولوجيه ، فقد قتل المستعمر الأوروبى السكان الأصليين على افتراض أن الظروف المهيأة هى "قاتل أو مقتول" ، ويبدو أن هذا الاعتقاد نفسه كان له أهميته فى بوروندى لدى "التوتسى" حين اتخذوا "الهوتو" هدفًا لهم لممارسة الإبادة الجماعية .

---

(١٦) لابد من التمييز بدقة بين القومية والعنصرية؛ فالقومية تعترف بالمساواة بين الأمم ولا تمارس فيها الإبادة الجماعية ، فى حين أن العنصرية التى تميز بين الأجناس طبقيًا قد جبلت على عمليات التطهير العرقى ، وقد شجعت النظم الشمولية بكل أشكالها على عمليات التطهير السياسى فى أبشع صوره (مثلما حدث مع ملاّك الأرض الروس فى الفترة ما بين تحرير العبيد والثورة الروسية ، والذين كان يطلق عليهم "الكولاك" Kulaks) . ولكن – مع ذلك – ينبغى أن يكون الفارق الجوهرى بين مثل هذا النوع من القتل والتطهير العرقى حتى وإن تداخلت المفاهيم فى شكل الممارسة .

التهجير الجماعى القسرى

يطلق تعبير التهجير الجماعى القسرى عندما ينتقل مجتمع قومى أو عرقى (أو أكثر) جبريًا من وطنهم الأم إلى مكان آخر : وما ارتكبه الصرب يعدّ "التطهير العرقى" ethnic cleansing ، رغم أن المصطلح له جذوره من زمن النازية . وقد تتم "عودة" السكان الذين تعرضوا للتهجير الجماعى إلى "الوطن الأم" المزعوم ، كما حدث فى أوج تطبيق سياسات التميز العنصرى فى جنوب أفريقيا .

وينبغى التفرقة بين التهجير الجماعى القسرى و"التبادل السكانى" ، بمعنى أن الأخير تهجير مصاحب لاتفاقيات التقسيم أو الانفصال (مثل الاتفاقيات التى تمت بين اليونان وتركيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى) . ومع هذا ، لا يمكن أن يكون تهجير السكان من قبرص عامى ١٩٧٤-١٩٧٥ قد تمّ طواعية؛ فقد كان ذلك التهجير فى حقيقته إرغاما للسكان على المغادرة تحت التهديد العسكرى؛ لذا يجب بيان الفرق بين مصير السكان الذين يغادرون بلادهم بموجب اتفاقيات، وأولئك الذين غادروا بلادهم بالإجبار.

قد يحل التهجير الجماعى القسرى محل الصراع العرقى ولكنه لا ينهيه . لقد كان الاضطراب الذى وقع فيما كان يسمى الاتحاد السوفيتى ناتجًا طبيعيًا للتهجير الجماعى القسرى الذى قام به "لينين" و"ستالين" ومن خلفهم فى الحكم ، وما يحدث من عنف فى القوقاز فى عصرنا الحالى نتيجة جزئية لسياسات مماثلة اتبعها القياصرة الروس والسلاطين العثمانيون فى زمن ماضٍ ، وتمّ طرد الفلسطينيين من أراضيهم وديارهم أثناء حروب العصابات التى قامت بها شراذم اليهود ، والتى كانت سببًا مباشرًا فى تأسيس دولة إسرائيل ، وكثير من الفلسطينيين خائف مترقب من أن يكون استيطان الإسرائيليين فى الضفة الغربية تمهيدًا لعمليات طرد جماعى وتشريد جديدة، وفى مقابل ذلك عجّل الشتات الفلسطينى بإيجاد حالة من عدم الاستقرار فى الأردن ولبنان وحتى فى الكويت . وقد توقع البعض أن يواجه مسلمو البوسنة المصير نفسه ، وأن يصبحوا "فلسطينيى أوروبا" ؛ معدمين ومقتلعين من جذورهم ومشرّدين . وقد نتج عن سياسات إعادة التوطين الإجبارى فيما سيوصف قريبًا بإثيوبيا سابقًا تفاقم سعير

الحرب الأهلية وزيادة وطأة المجاعة التى تعرضت لها البلاد منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين ، كما تمّ طرد أعداد كبيرة من المواطنين من نيجيريا وڤيتنام وبورما خلال العقود الأخيرة من القرن الماضى بناء على أسباب عرقية خالصة ، وتعهدت الهند بطرد المهاجرين البنغال (النازحين من بنجلاديش) من ولاية آسام الهندية ، ولكن هذا القرار لم يخرج إلى حيز التنفيذ بعد .

ومن المعتاد النظر إلى التهجير الجماعى القسرى، مثله فى ذلك كالإبادة الجماعية، على أنه يدخل ضمن المكوّنات الأصيلة لاستراتيجيات توطيد الاستعمار ، ويجد هذا القول سندا له فى ضوء أن التهجير الجماعى القسرى يتم بعد الحروب أو أثناءها أو الحروب الأهلية – ولنتذكر "اقتلاع الجذور" الذى قام به "أوليفر كرومويل" فى أيرلندا، وسياسات الروس والأتراك فى القوقاز فى القرن التاسع عشر ، وتوجهات "ستالين" للتهجير الجماعى التى وجد لها أرضًا خصبة فى الفولجا والقفجاق وغيرها . ويبدو أن الأمر ينطوى على أبعاد اقتصادية ، ونعنى بذلك ما يترتب اقتصاديا على نزع ملكية الأرض والقضاء على المتنافسين وإنكار حقوق المواطنة . ومن المحتمل أن ممارسات التهجير الجماعى القسرى فى حقيقتها هى استجابة لإدراكٍ ما نابع من تهدد الوقوع فى "مستنقع العرقية" ؛ حيث تمتد دعوات المطالبة "بعودة" "العاملين الضيوف" (العمالة الأجنبية) ليدخل تحت عباءتها كل من ليس "ابنا أو بنتا لتراب الوطن" ، ونجد لذلك صدى فى المظاهرات التى اندلعت فى آسام الهندية ، إما أنها احتجاج على الهجرة غير الشرعية للبنغاليين ، أو بسبب الإحباط الناتج عن الكساد الاقتصادى ، كما يفسّر الإدراك المشار إليه مطالبة الصرب المتطرفين بالإبادة الجماعية فى البوسنة ، ويوضح فعالية التهجير الجماعى القسرى سياسيًا من حيث إنه يرسّخ "حقائق" تجعل إمكانية التسوية الإقليمية "مستحيلة" (١٧).

---

(١٧) هناك تنويعات على التهجير القسرى ، منها مثلاً "التهجير بالترغيب" الذى يعمل على فكّ عرى أقلية مترابطة ، فى هذه التنويعة يستوطن المستعمرون أرضًا معينة ، ويعملون على تهديد تلك الأقلية (أرسل موسولينى بعض الإيطاليين إلى "ألتو أديجى" Alto Adige لتفريق المناطق الألمانية وفصلها) . على أية حال ، تعد هذه الإستراتيجية أسلوبًا معتمدًا لدى أى مستعمر استيطانى ، ونضيف أنه مرتبط أساسًا بالهيمنة المتحكمة (راجع النص) .

والحق أنه لا يوجد أى قيم أخلاقية للتهجير الجماعى القسرى ، خاصة أنه يعمل على تسهيل اعتداءات التطهير العرقى على المواطنين العزل و/أو تزيد من فرص تعرض الضحايا للمجاعة ، والواقع أنه ينتهك أبسط مفاهيم حقوق الإنسان ، ناهيك عن تعارضه مع أى توجهات فلسفية سياسية تؤمن بالمساواة . وعلى ذلك ، حين تتعرض الشعوب لاغتصاب الأرض والوطن ؛ فالتوقّع المنطقى - إن لم يكن المبرّر - أن الانتقام سيكون بمثابة العقاب الذى لن تكون الأيام كفيلة بطيّه فى غياهب النسيان على مدى الأيام .

التقسيم و/أو الانفصال (حق تقرير المصير)

لا يمكن وصف ممارسات الإبادة الجماعية والتهجير الجماعى القسرى سوى أنها ممارسات بغيضة من منظور الليبرالية الديموقراطية والاشتراكية ، إضافة إلى أنها تنتهك المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة (الميثاق العالمى لحقوق الإنسان السياسية والمدنية) ، الذى ينص على ما يلى : "فى البلاد التى يوجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو متحدثة بلغة مختلفة ، فإن على مواطنى ذلك المجتمع الذين يتمتعون بحقوق المواطنة وحرية ممارسة ثقافتهم ألاّ ينكروا على أفراد تلك الأقلية التمتع بالحقوق نفسها وبحرية ممارسة شعائرهم الدينية والتحدث بلغتهم المختلفة" (١٨).

وعلى عكس الإبادة الجماعية والتهجير الجماعى ، فإن التوجهات الرامية لتقسيم الأرض من حيث المبدأ ، تمهيدا لمنح حق تقرير المصير أو الانفصال التام تحترم حقوق المجتمعات الوطنية والعرقية ، وهى تتماشى فى ذلك مع مبادئ المؤسسات الليبرالية

---

(١٨) تمت إضافة عبارة مستوحاة من المادة ٢٧ إلى ميثاق الأمم المتحدة : "المسودة المبدئية لحقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية" *A Draft Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, or Religious and Linguistic Minorities*

الديموقراطية (من حيث إنها تسير على المبادئ التالية : الانتخابات عامة ودورية وتنافسية ، وتبادل السلطة ، وحرية المجتمع المدنى فى التعبير عن الرأى والاستيعاب وتكوين التنظيمات) ، ومن حيث المبدأ أيضًا ، فإن مثل تلك الدول تسمح بالانفصال مع محافظتها على المؤسسات الديموقراطية .

ويحلّ التقسيم كثيراً من الصراعات الوطنية والعرقية ، بشرط أن يتراضى المجتمعان المنفصلان اللذان لا يرغبان فى التعايش سوياً فى الدولة نفسها ، ويمكن أن يتم ذلك بثلاث طرائق : الأولى أن تقوم حكومة الدولة المركزية باختيار الحدود الجديدة للدولة المنفصلة ، ومثال ذلك ما قامت به الحكومة البريطانية - باعتبارها السلطة الحاكمة - بتحديد المساحة التى سمحت بانفصالها من أيرلندا عام ١٩٢١ ، والطريقة الثانية هى أن يحدث الانفصال بشكل ديموقراطى باستفتاء عام ، أى بإجازة حق الجماعات الهامشية فى ممارسة حق تقرير المصير ، وأن يدلوا بأصواتهم بشأن رغبتهم فى الانفصال أو البقاء فى الدولة نفسها ، ثم رسم الحدود وخطوط التقسيم بناء على ذلك ، والمثال الواضح لهذه الحالة هو انفصال التشيك - السلوفاك الذى تم خلال عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ؛ أما الطريقة الثالثة والأخيرة فهى تدخّل قوى أخرى خارجية لتنفيذ الانفصال ، ومثال هذه الحالة تقسيم فلسطين ، وتجزئة بولندا فى القرن الثامن عشر ، وتقسيم ألمانيا فى القرن العشرين .

وكانت بنجلاديش هى الدولة الوحيدة التى اقتطعت من دولة أخرى فيما بين عامى ١٩٤٨ و١٩٩١ ، هذا إذا استثنينا الحالات الكثيرة التى لا حصر لها من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى تحررت من الاستعمار الأوروبى والأمريكى . ومنذ انهيار الدول الشيوعية الكبرى فى إثيوبيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتى أصبح الانفصال "صناعة" متنامية واتجاهًا عصريًا لحل الصراعات العرقية ، وإذا نجح الأكراد العراقيون فى الانفصال عن العراق ستظهر دولة "كردستان" ، وسيسير مواطنو إقليم كويبك وإريتريا على نفس النهج ، وهناك أيضًا حركات انفصالية أو شبه

انفصالية[١٩] فى أوروبا (مثلاً: مواطنو الباسك وكورسيكا والجيش الجمهورى الأيرلندى واسكتلندا والسلوفاك وويلز) ، وفى أفريقيا (حركة البوليساريو فى الصحراء الغربية التى تقاوم الحكم المغربى ، وقبائل الدنكا فى جنوب السودان ، ومجتمعات أخرى متنوعة مثيرة للحيرة فى القرن الأفريقى) ؛ وجمهوريات الكومنولث المستقلة حديثًا (حيث تعمل ناجورنو كاراباخ على الانفصال عن أذربيجان ، وجنوب أوسيتيا عن جورجيا ، وكريميا عن أوكرانيا ، و"جمهورية دنايستر" Dneister Republic عن مورافيا)، وفى وسط آسيا وجنوبها (حركة خالستان لأجل وطن مستقل لطائفة السيخ ، وحركة الاستقلال الكشميرية ، والمطالبة بانفصال إقليم التبت عن الصين الشيوعية ، والانفصاليون المتعددون فى بورما) [٢٠] .

فيما وراء تلك التقسيمات والانفصالات التى عرضنا لها تطل قضية حق تقرير المصير[٢١] كفكرة توحى بأربعة أسئلة تمثل مشكلات محورية فيما يتعلق بذلك الحق كوسيلة لإنهاء الصراع ، وهى : ١) من هؤلاء الناس ؟ ، ٢) أين تقع الأرض التى سيستوطنها هؤلاء الناس لممارسة حق تقرير المصير ؟ ، ٣) ممن تتكون الأغلبية ؟ ، ٤) هل يولّد هذا الانفصال رغبات مشابهة domino effect (*) للأقليات التى تستوطن الأرض التى استقطعت لممارسة حق تقرير مصيرهم ؟ .

---

(١٩) يستخدم مصطلح "الحركات شبه الانفصالية" للتعبير عن الحركات التى تهدف إلى الانفصال عن دولة لتتحد مع أو تعود إلى دولة أخرى ، ويسعى الانفصاليون المتشددون إلى إنشاء دولة مستقلة ويطلق عليهم خطأ تعبير "التحريريين" irredentists، والدول التى تسعى إلى التوسع لتكميل صفة الدولة الوطنية دول تحريرية حقًا ، وعادة ما تتوافق الدول المتمردة مع الحركات شبه الانفصالية . ولتجنب الشكل المجحف لتعبير "تحريرى" ربما يكون من الأفضل إطلاق تعبير "دول وحدوية" unificationist على مثل تلك الدول .

(٢٠) برغم أن المناطق المحتلة من الضفة الغربية وقطاع غزة ليست جزءًا من دولة إسرائيل قانونيًا ، فإن السكان الفلسطينيين يريدون الانفصال عن السيطرة السياسية الإسرائيلية .

(٢١) من حيث المبدأ ، يمكن أن نعتبر أن حق تقرير المصير يوافق التكامل أو الاستيعاب أو الحكم الذاتى ، وعليه نستطيع فهم الحق الكامل لتقرير المصير بأنه مماثل تمامًا للانفصال .

(*) أساس "نظرية الدومينو" أن حدثًا فى منطقة معينة قد يؤدى إلى حدوث مثله فى منطقة مجاورة أو فى المنطقة نفسها (المترجمون) .

والسؤال الذي يبدو غير أكاديمي هو : ممن تتكون يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي؟ في حين أنه كان هناك جدل طفيف حول السؤال : من هم السلوفينيون ؟ ولكن الجميع يعرفون إجابة السؤال : أين تقع سلوفينيا ؟ ولكن السؤال نفسه لا ينطبق على كرواتيا أو صربيا أو البوسنة . فيما يتعلق بالسؤال الأول أصبح الاتفاق في نهاية الأمر على أن مواطني الجمهوريات السوفيتية السابقة كان لهم حق تقرير المصير ، ولكن لم يحدث اتفاق حول المواطنين الذين وقعوا في مصيدة جمهوريات كانوا يفضلون عدم البقاء فيها، والواقع أن أغلب الجمهوريات السوفيتية السابقة بمثابة حقول ألغام ، حيث يتمركز أغلب سكان روسيا في أوكرانيا (٢٠٪ على الأقل من السكان) ، وفي لاتفيا واستونيا وكازاخستان وكرجيزيا وعدد أقل (ولكن متمرد) في مولدافيا (١٢,٨٪ من السكان) ، أما روسيا نفسها فهي تدرأ عن نفسها اجتياح الانفصاليين من شيشنيا وإنجوشيا وتتارستان .

هناك حالات أخرى أشد وطأة تطالب بإرساء قاعدة حق تقرير المصير ؛ فهناك فئتان رئيسيتان من السكان مختلطتان في ترانسلفانيا (هما المجريون والرومانيون) إضافة إلى بعض الأقليات الصغيرة الأخرى ، والواقع أن أي استفتاء شعبي عام على الأراضي المخصصة لكلا الفئتين سيلقى معارضة شديدة من الأقليات الموجودة بينهما، أما في أيرلندا الشمالية فيزعم كل مجتمع عرقي فيها أنه جزء من قومية أخرى ، ويتمنى أن تكون حدودها المعروفة لديهم هي الحل العادل لمنحهم فرصتهم لصناعة القرار (O'Leary and McGarry 1993) [٢٢]، أما الكنديون من مواطني إقليم كويبك ، والذين يقيمون في مساحة هائلة من أرض الإقليم ، فهم مجبرون على عدم الانفصال عن كندا للانضمام إلى الأغلبية الفرانكوفونية ، أما هنود البنجاب وكشمير فهم يعارضون فكرة الانفصال بعنف ، وتخشى الأقلية المجرية في سلوفاكيا من الإضرار بمصالحها في حالة انفصال السلوفاك عن تشيكوسلوفاكيا .

(٢٢) جدير بالذكر أن الأمر ملتبس على الاتحاديين في أيرلندا الشمالية عما إذا كانت حدود المملكة المتحدة أم حدود أيرلندا الشمالية هي الحدود العادلة النهائية لصناعة القرار الدستورية .

إن التساؤل حول الأغلبية التى تنادى بالانفصال يجرّ وراءه تساؤل عن أغلبية أى منطقة ؟ فى الحالات المعقدة نسبياً يبدو مبدأ حق تقرير المصير غير محدد ، وكما أشار "ايفور جيننجز" Ivor Jennings : "يبدو (أى مبدأ حق تقرير المصير) فى ظاهره منطقيا: دع الناس تَخْتَر ؛ والواقع أن ذلك أمر سخيف ، ذلك لأن الناس لا يمكن أن تختار حتي يظهر من يقرر من الذين يستحقون ذلك الحق" (1956, 56) ، وبناء عليه ، تستقيم ممارسة حق تقرير المصير عندما لا يكون هناك أقلية كبيرة أو متذمرة فى الإقليم نفسه قد تتأثر بالانفصال المقترح ، وكذلك عندما تتضمن المنطقة المنفصلة الأغلبية العظمى من الناس الذين يرغبون فى الانفصال .

وبشأن تساؤل "جيننجز" عن ماهية الناس (Beran 1984; 1987) ، هناك بعض الاقتراحات الحصيفة عن النظرية المعيارية الليبرالية المتعلقة بعملية الانفصال التى يمكن أن تجيب عن تساؤله ؛ حيث يناقش "بيران" Beran أن كل مساحة (محددة) تقع فى حدود دولة ديموقراطية ليبرالية يحق لها الانفصال ، بالإضافة إلى امتداد الحق نفسه لكل المناطق المتاخمة التى تقع فى حدود الأرض المقترحة للانفصال . والواقع أن هذه المناقشة تجيب على اتهام جدّى مؤداه أن حق تقرير المصير يولّد تأثيراً مماثلاً خطيراً بطرحه أمرين مختلفين : أولهما أنه ليس هناك ما يشوب سماح دولة بالانقسام على أساس فكرة حق تقرير المصير ، والأمر الثانى هو أن الدول المنفصلة نفسها لابد أن تضمن حق الانفصال داخل حدودها والتعامل بحكمة مع طموحات الانفصال فى المناطق ذات الإشكالية إقليمياً .

ولسوء الحظ ، من الصعب أن يتداعى إلى الذاكرة وقائع لظروف مثالية أحاطت بحق تقرير المصير الذى أفضى إلى استقلال كامل ، رغم أن تجربة انفصال النرويج عن السويد نموذج يحتذى ، وكذلك حالة منطقة "جورا" Jura السويسرية التى تتمتع بالحكم الذاتى ، فهذه النماذج توضح أن الحالات التى ناقشها "بيران" يمكن تطبيقها على أرض الواقع (رغم أن حالة "جورا" نموذج لإقليم ممثل لدولة داخل دولة) ، وهنا فإن استفتاءات "الانفصال الداخلى" جرت تتابعياً إقليماً تلو إقليم للوصول لنتيجة فصل المقاطعة الجديدة إلى قسمين على أسس دينية أكثر منها عرقية (حيث صوّت البروتستانت للبقاء فى مقاطعة "برن") .

وعلى أية حال ، فإن التقسيم قد ينتج عنه عادة حالة من الفوضى ؛ فقد خلف تقسيم أيرلندا والهند أقليات واضحة للعيان فى أيرلندا الشمالية وكشمير ، أما أولئك المحتفلون بحق تقرير المصير فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى فقد خبا حماسهم بسبب القنابل الموقوتة (أى الأقليات العرقية) التى خلّفها حطام التقسيم ، وقد تظهر صراعات جديدة وبشكل سريع حتى فى حالة ما إذا بدا الانفصال ناجحًا ، وبدت المناطق المنفصلة متجانسة إلى حد معقول ، وربما تكون أوكرانيا هى المثال المحتمل لهذه الحالة فى المستقبل . لقد ركز معظم المحللين على المخاطر التى قد تصنعها الأقليات الروسية التى لا يستهان بها ، ولكن اهتمامًا أقل توجّه للاختلافات التاريخية والثقافية والجغرافية العميقة بين الغرب الروسى الكاثوليكى (الذى ضمّه "ستالين" للاتحاد السوفيتى) والأرثوذكسى (وهم من ارتبطوا بروسيا قرابة ثلاثة قرون)، ومن المرجح أنه بعد أن تفقد الليبرالية الوطنية وهجها سيخبو بريق الوحدة الوطنية الأوكرانية .

إن المشكلة الأساسية المتعلقة بالتقسيم أن مجتمعات عديدة تعتبر أن أرض الوطن أرض مقدسة وغير قابلة للتقسيم ، فقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية قبل عام ١٩٩٨ الاعتراف بتقسيم "أرض فلسطين" ، وعلى جانب آخر رفض حزب الليكود وبقية الأحزاب اليمينية الاعتراف بتقسيم "أرض الميعاد" الإسرائيلية ، ولا زال الوطنيون الأيرلنديون يحتجون على فكرة تقسيم أيرلندا من الأساس أكثر من احتجاجهم على التقسيم الذى حدث عام ١٩٢١ ، وقد دخل فى يقين المؤتمر الوطنى الأفريقى The African National Congress (ANC) ضرورة المحافظة على توحّد جنوب أفريقيا ، ويرفض الاعتراف بمطالبات الأفارقة البيض أو الإنكاثا بتقسيم البلاد .

المطروح إذن على ساحة النقاش هو أنه ينبغى أن يكون حق الانفصال قضية لابد أن تكون محل النظر فى دستور جنوب أفريقيا لتحجيم المخاوف التى تفرضها قبائل الإنكاثا (التى تنحدر عن قبائل الزولو) والمتطرفون البيض مما سيجعل جنوب أفريقيا أداة لسيطرة المؤتمر الأفريقى / ومن هم خارج إطار قبائل الزولو السياسية ، إيمانًا

بأن اشتمال الدستور الجديد على بند حق الانفصال سيخلق دوافع للتوفيق بين الأقليات العرقية (لمناقشة تعارضية انظر "بوكانان" Buchanan 1991, 159-61) . ومع ذلك ، يبدو من غير المحتمل حماية حق الانفصال وتحصينه في دساتير دول ديموقراطية ليبرالية حديثة ، رغم أن الكنديين قد يكونون رواداً في التطبيق العملي لهذا المبدأ [٢٣] ، ولكن من المحتمل أن يظل الانفصال موصوماً بالسمعة السيئة بين جموع الليبراليين والاشتراكيين [٢٤]. وبعد ، ومع انهيار الحرب الباردة في العالم ، فالمجال الآن فسيح لتحقيق انفصالات ناجحة وتغيير حدود كانت قد تجمدت اصطناعياً جراء مصالح استراتيجية للقوى العظمى ، ولعل إعادة توحيد الألمانيتين يتحدث عن نفسه في هذا المضمار . لقد رفعت الحرب الباردة ثبات الحدود إلى درجاتها القصوى : فبدلا من التصدى للمواجهة النووية ، عملت القوتان العظميان على احترام حدود الدول الصديقة لكل منهما ، على الأقل في أوروبا ، ولكن يبدو أن "العولمة" والقوة المتزايدة لمنظمات دولة عظمى قد يجعل بعض الحدود الدولية قابلة للانتهاك .

---

(٢٣) الدولة الديموقراطية الليبرالية الوحيدة التي أقرّت حق الانفصال هي المملكة المتحدة ؛ فقد أقرت حق انفصال برلمان أيرلندا الشمالية عام ١٩٤٩ ، وأقرت حق الشعب الأيرلندي في أيرلندا الشمالية في أن يكونوا جزءاً من الجمهورية الأيرلندية عام ١٩٨٥ ، ومع ذلك ، لم يكن ذلك الحق – كما أشار الوطنيون الأيرلنديون – ضمن الاختيار الحر لأغلبية الاتحاديين المحليين .

كان حق الانفصال ضمن بنود الدساتير السوفيتية المتعاقبة ، وذلك برغم قيام البلاشفة بغزو الأراضي القيصرية الروسية بطريقة لا تخلو من الوحشية ، والأمر بالغ الصعوبة على الصفوة السياسية الغربية التي شهدت انفصال الجمهوريات الروسية واليوغوسلافية إنكار حق الانفصال في مجتمعاتهم ، فبرغم موافقة الحكومة الكندية على إرضاء رغبات الأقلية الأوكرانية الضخمة في كندا ، فقد كانت من أوائل الدول التي اعترفت بأوكرانيا بعد استفتاء ديسمبر ١٩٩١ ، ومع ذلك ترفض الاعتراف بحق كويبك في تقرير المصير مما يعدّ ضرباً من النفاق الصارخ .

(٢٤) من المثير للسخرية أن الليبراليين والاشتراكيين يفضلون قوانين الطلاق المتساهلة على الزواج الذي لا ينفصم ، حيث تحمل نقاشاتهم ضد الانفصال تطابقاً تاماً مع النقاش المحتدم حول شرعية الطلاق ، وهكذا فإن المخاطر التي يتعرض لها الأطفال بعد الطلاق تتوافق مع المخاطر التي تتعرض لها الأقليات . إن الحافز المتناقص لحل الخلافات بين الزوجين يتشابه مع الحافز المتناقص لتأسيس علاقات متوازنة بين المجتمعات المنفصلة ، واحتمال إفادة أحد الزوجين من الطلاق تشابه الجدل حول الجماعة التي ستكون في حال أفضل في حالة عدم الانفصال ، ولا ينبغي أن تنفصل لهدف الحصول على مكاسب مادية .

ومهما يكن من أمر ، يظل الانفصال اختياراً يحتمل بشدة أن يكون سببا للعنف ووقوع المشكلات (فى بداياته) وربما على نفس درجة سوء المشكلات التى كان مزمعًا حلّها ، وقد يصاحب التقسيم انتقال للسكان ، عادة ما يكون اضطراريًا ، مع العلم أن التحرك السكانى غالبًا ما يكون من السهل اختراقه وتعرضه للمذابح ، كما حدث فى أثناء تقسيم شبه القارة الهندية وبعده (Khoshla 1950) . ومن المهم معرفة القائم بعملية التقسيم ، والمبادئ التى يعتمدها قد تحدد شكل الصراع فى المستقبل ، ولنتذكر مثلاً التقسيم الذى قامت به بريطانيا فى أيرلندا والهند وفلسطين (Fraser 1984) ، ولكن ، وعلى النقيض، لنتذكر الدول التى قررت بريطانيا عدم تقسيمها مثل سريلانكا وقبرص.

سواء أكان تطبيق الانفصال مباشراً ، على المحاور نفسها التى طرحها "بيران" أم غيرها ، فإن مطالبة أى مجتمع بالانفصال عن أى دولة أمر يشجّع قيادات الصفوة "الاتحادية" Unionist فى الدول المعرضة للتقسيم للتصرف بأساليب شوفينية وشبه حربية ، والحقيقة أن الانفصال السلمى لآيسلندا عن الدنمارك أو انفصال النرويج عن السويد يعد استثناءات فى التاريخ الحديث [٢٥] . ومن المثير للدهشة أن انفصال الجمهوريات السوفيتية كان أقل عنفا من مثيله بالنسبة لجمهوريات يوغوسلافيا ، ولكن من الطبيعى أن تستثير الحركات الانفصالية الحركات الاتحادية ضد الخونة .

ولكن ماذا عن الظروف المحتملة التى يحدث فى إطارها الانفصال /التقسيم ؟ هناك ثلاث ظواهر خارجية لابد أن تدخل فى الحسبان ، ولابد من دراستها بدقة : ١- طبيعة النظام فيما بين الدول (عالميًا) (متسامح أم مقيد) ؟ ٢- كوارث الحروب (التى تؤدى عادة إلى التهجير الإقليمى/التقسيم ، وربما بدون أى اعتبارات للموافقة على ذلك أو عدمه) و ٣- انهيار الدول الكبرى (رغم أن هذه الملاحظة تعدّ من قبيل لغو الكلام) .

(٢٥) من المثير للسخرية أن المعلقين الأمريكيين حذروا السوفيت خلال عامى ١٩٩٠-١٩٩١ من منح الجمهوريات السوفيتية حق تقرير المصير . وكما لاحظ "جورباتشوف" ، فإن ذاكرة أحفاد "لينكولن" ضعيفة.

ما الذى يمكن قوله، إذا كان هناك ما قد يقال، عن اقتصاديات حق تقرير المصير؟ إن الناس تسعى إلى حق تقرير المصير الكامل فى شكل دولة مستقلة لعديد من الأسباب ، من ضمنها بالتأكيد أسباب اقتصادية كجزء قد يحلّ أحيانًا محل "العقلانية" الاقتصادية ، وقد يكون المحرّك الرئيسى للحكم ذاتيًا هو رد الفعل ضد التفرقة والإهانة العرقية ، أو التوقع البراجماتى أن الدولة الجديدة ستتمتع بحرية سياسية أعلى ، أو أمنيات الحياة فى دولة تتبع سياسات عامة مختلفة ، أو الرغبة فى امتلاك القوة والمهابة الاجتماعية فى مجتمع الصفوة الوطنية، أو حماية الثقافة العرقية من الاندثار .

وفى حقيقة الأمر يمكننا مواصلة النقاش حول النذر اليسير من مجال شديد العمومية فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية أو محفزات الحركات الانفصالية العرقية فى شكلها الأعم بنجاح (Connor 1973: 1984) . إن أى مراقب لمّاح سيلحظ أن المطالبة بالانفصال تقوم بها جماعات متقدمة اقتصاديا (مثلاً : الباسكيون والكاتالانيون والإيبوس واللومبارديون وطائفة السيخ والتاميل) ومجتمعات متخلفة اقتصاديًا أيضًا (البنغال الشرقيون ومستوطنو جنوبى وشرقى ميانمار والأكراد والسلوفاك) ، وهكذا تجد المجتمعات الانفصالية مكانًا لها فى اقتصاديات إقليمية متقدمة أو متخلفة (Horowitz 1985, 229ff). وعلى الرغم من أهمية الظروف الاقتصادية (النسبية والمطلقة) فى المجتمعات ، فإن هناك نقاشات تدور حول رفض "العلاقات العرضية بين التباين الاقتصادى الإقليمى والتقسيم العرقى" (p 235)، فقد افترض "هورويتز" تعميمًا تجريبيًا مؤداه أن احتمالات الانفصال فى المجتمعات المتخلفة فى المناطق المتخلفة تزداد فى وقت مبكر ، فى حين تعانى المجتمعات المتقدمة بشكل كبير قبل أن تتحول حسابات قياس المصلحة إلى ضرورة الانفصال . ولكن هذا الافتراض يحتاج إلى إعادة النظر فى ضوء حالات الانفصال التى وقعت فى الاتحاد السوفييتى ويوغوسلافيا – ومن قبلهما كانت دول الغرب والشمال المتقدم ، بالتوالى ، فى طليعة عربة الانفصال (٢٦).

---

(٢٦) قد تكون التفسيرات الاقتصادية أشد تأثيرًا فى عملية اتخاذ القرار لدى الصفوة المتشددة لقبول تقطيع أوصال "إمبراطوريتهم" . فحين لا تتعادل كفة تكلفة الدولة أو إعادة ترسيمها مع كفة المكاسب الجيو-سياسية ، فقد يصبح من الأنسب ترجيح كفة انفصال بعض أجزائها .

وينتشر الحماس والتطلع إلى حق تقرير المصير إثر التحول إلى الديموقراطية ، والتى تعنى أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، وإن كان حكمًا غير مباشر ، ولكن السؤال هو: من هم الشعب ؟ سنجد أن القومى العرقى يؤكد أنه هو الشعب ، وعلى جانب آخر نجد القوميين المدنيين يؤكدون أنهم هم المواطنون المقيمون فى دولة معينة أو فى إطار حدودها السياسية ، والحقيقة أن كلا الحالتين وجدتا أرضًا واقعية فى حالة آيسلندا ، رغم أن المعتاد فى أغلب الحالات أنهما لا يجتمعان ، وفى عموم الحالات يسعى المحددون لهوية الشعب وقيادات الدعوة إلى الانفصال للوصول إلى مقاليد الحكم . خلاصة القول إن احتمال التقسيم/الانفصال تهديد لأى دولة ؛ حيث لابد من التعامل مع تعريفين مختلفين لمفهوم الأمة يطرحه القوميون العرقيون والقوميون المدنيون كلاهما.

إن التحول إلى الديموقراطية يتخذ شكل مجموعة من القضايا المجمعة والمرتبطة ببعضها ، ولعل أهم تلك القضايا هو تعريف المواطنة وامتلاك الحق الدستورى وحدود الدولة وكذلك البناء التنظيمى لها ؛ فتعريف هذه القضايا يعمل على تسهيل مهمة المشتغلين بالسياسة (أو السياسيين) لتأسيس أحزاب بناء على الانقسامات العرقية أو القومية ، سواء كان ذلك فى مرحلة تأسيس الدولة أو بعدها ، ويملك السياسيون فى الدول متعددة القوميات أو العرقيات دوافع للعب على حبال العرقية أو القومية ؛ فقد لعب "تشرشل" بورقة مقاطعة "أورانج" فى المملكة المتحدة عام ١٨٨٠ ، كما لعب "لو پان" بالورقة الجزائرية فى فرنسا عام ١٩٨٠ ، أما "أدڤانى" فهو الذى شجّع الشوڤينية الهندوسية فى الهند أوائل عام ١٩٩٠ من القرن العشرين . ويبدو أنه من المستحيل تحصين العملية الديموقراطية لتجنب احتمالات انفجار القضايا العرقية والمدنية ، على رغم أنه – من حيث المبدأ – يمكن تجنب ذلك عن طريق إقرار حماية دستورية ؛ حيث من الممكن أن تأتى مثل هذه الانفجارات على الأخضر واليابس إذا أشعلها المضطهدون أو الانتهازيون أو كلاهما ، وأيًا كان الخاسر سياسيا بسبب سياسات الدولة أو ترتيباتها الخاصة ؛ فالاختيار دائمًا هو تغيير قواعد اللعبة ، ويبدأ اللعب بالورقة القومية أو العرقية على طاولة السياسات الحزبية .

وفى حالة ما إذا كان هناك اختلافات اقتصادية بين مجتمعات دولة ليبرالية ديموقراطية[٢٧]؛ فالاحتمال الأرجح أن تلك الانقسامات القوية سينتج عنها تكوين أحزاب عرقية ، وحيثما تكون الأحزاب السياسية ممثلة لكل المجتمعات العرقية ، فهنا لا يثير التنافس الحزبى تهديدًا آنيًا يسبب عدم الاستقرار ، هذا مع العلم أن هذه الحالة غير معتادة ، فما يحدث فى دولة الهند الحالية هو الأوضح فيما يتعلق بتجميع التفاوتات الاقتصادية والعرقية فى النظام الحزبى ، فحزب المؤتمر الحاكم Congress Party هو الناطق بلسان مجتمع الأغلبية ، وهو بدوره ينافس حزبًا شوفينيًا متطرفًا ينتمى لذلك المجتمع نفسه (حزب بهاراتيا جاناتا -Bharatiya Janata Party -BJP)، ويواجه فى الوقت نفسه تيارًا من أحزاب المعارضة من أنصار الحكم الذاتى أو الانفصال .

وفى واقع الأمر أن السبب بسيط فى أن القضايا العرقية والقومية قضايا قابلة للانفجار ، وأنها ترفع احتمال أن تجد فكرة الحكم الذاتى من خلال الانفصال صدى لدى بعض الشعوب ، فما تثيره القضايا العرقية والقومية أمور لا تقبل المساومة ، فحق المواطنة واللغة وحدود أرض الوطن والثقافة أمور لا يمكن المتاجرة بها ، وهى ليست سلعًا عامة قابلة للتقسيم بلغة علماء الاقتصاد ، وهى أيضًا تولّد صراعات صفرية القيمة ، وتقدّم أدوات مثالية للمشتغلين بالسياسة المغرمين بتكوين دوائر انتخابية أو تقسيمها .

وبعد أن عرضنا لأسباب أن التحول إلى الديموقراطية يرفع احتمالات مطالبة الشعوب بحق تقرير المصير ، وبالتالى يحدث عدم استقرار فى الدول متعددة القوميات والدول متعددة العرقيات ، ينبغى الآن أن نحدّد تحفظّين : **الأول** أنه يمكن احتواء حالة عدم الاستقرار إذا كانت الدولة تقع فى إطار الدول الليبرالية الديموقراطية ؛ حيث لم يحدث خلال القرن العشرين نشوب حرب بين الليبراليات الديموقراطية ، وحتى إذا

---

(٢٧) غالبًا سيكون هناك مثل هذه الاختلافات ، سواء كان السبب فيها أو لم يكن هو التميز أو التميز/اللاتميز التاريخى أو السمات (أو التفضيلات) الثقافية المختلفة التى تضفى على بعض الجماعات ميزات خاصة فى علاقتها بتقسيم العمل .

كان تجنب الحروب سمة منهجية للعلاقات فيما بين الدول الليبرالية الديموقراطية ، فذلك أمر لا نرغب فى الخوض فيه برغم أن هناك بعض حيثيات "التمنّى المتأمّل" فى هذا الموضوع . أما التحفظ **الثانى** فهو أن هناك ظروفًا تعمل على إسكات تأثيرات عدم الاستقرار التى قد يتسبب فيها التحول إلى الديموقراطية فى الدول متعددة العرقيات وردعها ، وتمنع أيضًا الاندفاع فى خيار الانفصال . وتتضمن هذه العوامل ما يلى: العزل الإقليمى الداخلى الذى يسمح بحكومة ذاتية داخلية ("صباح الخير يا جارى ، إنت فى حالك وأنا فى حالى" Good fences make good neighbors)، والسيطرة الديموجرافية (حيث يأمن مجتمع الأغلبية على نفسه دون تخوف من الأقلية ‹أو الأقليات› ويعطيهم الدافع للتعامل بطيب نفس مع هذه الأغلبية) ، والثبات الديموجرافى (أى التحكم فى الزيادة السكانية بحيث لا يتزايد عدد مجتمع أو عدة مجتمعات على حساب المجتمعات الأخرى) ، هذا إضافة إلى أن تاريخ التعاون بين مجتمعات الصفوة العرقية قبل التحول إلى الديموقراطية قد يكون فرصة منطقية لدولة ما بعد عصر الاستبداد فى طريق تدعيم الوفاق .

الاندماج و/أو الاستيعاب

يُبنى الأسلوب الرابع من تشريعات الصراع السياسى الدولى على محاولة إذابة الخلافات بالسعى لاندماج المجتمعات المعنية أو استيعابها فى هوية واحدة متميزة ، ويمكن اعتبار ذلك الاندماج او الاستيعاب نقطة النهاية فى السلسلة المتصلة . وحيث إن الهدف المتواضع للاندماج المدنى هو تكوين هوية مدنية ووطنية أو قومية مشتركة[٢٨] ، يهدف الاستيعاب إلى تكوين هوية ثقافية مشتركة من خلال دمج الاختلافات (أى فى بوتقة الانصهار) . وقد يجد مناصرو الاندماج أو الاستيعاب سلواهم فيما أعلنه

---

(٢٨) يطلق "هوروبتز" Horowitz (1985, 567) على الاندماج المدنى تعبير "القومية فيما بين العرقيات" inter-ethnic nationalism

"جون ستيوارت ميل" John Stewart Mill بأن "من ضروب الاستحالة قيام مؤسسات حرة في بلد نشأ على أساس قوميات مختلفة ، بين أناس لا يجمعهم شعور موحّد ... حيث إن الرأى العام الموحد الضرورى لسير عمل الحكومة التى تمثّلهم لن يكون له وجود" (Mill 1988, 392) .

لقد كان الاندماج هو الإلهام الحقيقى لدى كلّ من دعاة الحقوق المدنية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأعضاء حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى African National Congress (ANC) فى جنوب أفريقيا ، و"الاندماجيين" الاتحاديين unionist integrationists ولوبى التعليم الاندماجى فى أيرلندا الشمالية ، واليمين واليسار الديموقراطى فى الدول الأوروبية التى تسعى إلى التعاون مع العالم الرابع : أى مجتمعات المهاجرين الجدد فى أوروبا الغربية [٢٩]. ورغم أنه أمر لم يكن فى الإمكان تصديقه منذ عدة سنوات ، فقد تبنى البراجماتيون فى حزب المؤتمر الوطنى فى جنوب أفريقيا فكرة الاندماج إيمانًا منهم بأنه يمكن حماية الرأسمالية وإصلاحها فى ظل الاندماج الليبرالى بشكل أفضل مما هى عليه فى ظل التمييز العنصرى .

وعادة ما يفضل المدافعون عن سياسات الاندماج تخفيف وطأة الاختلافات بين المجتمعات ، مؤكدين أن أطفال تلك المجتمعات (فى الأجيال التالية) سيرتادون المدارس نفسها ، والتآليف بينهم باللغة والأعراف الاجتماعية نفسها ، وتشجيع سياسات الإسكان العام والخاص الذى يتفادى التفرقة ، وأن مكان العمل لا علاقة له بالتمييز غير القانونى ، ويروّج دعاة الاندماج الليبراليون لميثاق حقوق الإنسان مع المساواة فى الحقوق بين الأفراد (وليس بين المجتمعات) .

ويذهب دعاة الاستيعاب إلى ما هو أبعد ؛ حيث يحبذون دمج الهويات العرقية حتى وإن كان فى إطار هوية موجودة فعلا (مثلا الهوية السوفيتية أو اليوغوسلافية) .

---

(٢٩) يطلق تعبير العالم الرابع أيضًا على الحركات التى تهدف إلى توحيد كل شعوب السكان الأصليين فى العالم .

إن الإثبات النهائى لنجاح الاستيعاب هو التزاوج بين العرقيات على نطاق واسع عبر الحدود العرقية السابقة ، والذى يؤدى أولاً إلى طمس المعالم الخاصة المميزة للعرقيات المختلفة ، ثم تكون المرحلة التالية هى اقتلاع الجذور العرقية .

ومهما كان الاختلاف بين دعاة الاندماج ودعاة الاستيعاب ، فكلاهما يدعم توجّه "نبذ" الأحزاب السياسية ، ويدور نقاشهم فى اتجاه مضاد للأحزاب السياسية العرقية، ويهدفون إلى تحاشى كل السياسات التى قد تثير خلافات بين المجتمعات(٣٠) .

وتظهر استراتيجيات الاندماج / الاستيعاب بجلاء فى طائفتين من الدول : الأولى هى التى تلتزم بتأسيس شكل الدولة ، أو بمعنى آخر الدول التى تسعى إلى افتعال هوية قومية مشتركة مع علمها أن مثل تلك الهوية ليس لها وجود أو على أحسن الفروض هوية مرهونة بالظروف المحيطة ، أما الطائفة الثانية فهى الدول التى تتكون من أقليات صغيرة العدد بشكل ملحوظ .

إن ما يدفع الاندماج والاستيعاب على طريق التحقق هو الدوافع الفعالة والمترفعة على الصغائر ؛ فالليبراليون والاشتراكيون ، بكل حسن النية ، يقرنون التعددية العرقية بالطائفية والتعصب الدينى وضيق الأفق والتعصب الشوفينى، ويذهبون بأن من يعارض الاندماج إما يريد للمجتمع أن يتفسخ أو أنه يخاطر بذلك ، وقد طالب دعاة الاندماج الكنديين بإضافة مادة جديدة فى الدستور الكندى خاصة بميثاق الحقوق Charter of Rights بعد عام ١٩٤٥ لمنع تكرار الحروب المتتابعة التى نشبت بين الأقليات العرقية (اليابانيون والإيطاليون والأوكرانيون) ، وقام الليبراليون البيض فى الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل دعاوى قضائية تطالب باندماج السود ، ويطالب ليبراليون آخرون فى أمريكا الشمالية باستيعاب أقليات السكان الأصليين كطريقة مثلى لإنهاء الظروف المريعة التى يعيشونها فى معسكرات الحجز (انظر مثلاً: Gibson 1992) . ويسير اليسار والوسط الأوروبى على النهج نفسه ؛ حيث يعتنقون فكرة اندماج المهاجرين

---

(٣٠) يتشكك دعاة الاندماج/دعاة الاستيعاب فى دعاوى التشارك ، من حيث إنها تحفّز الانقسامات العرقية وتكافئ القيادات السياسية الداعية للانقسام .

لبغضهم العنصرية والتميز، وتلمّح ذريعة الفكر الاقتصادى إلى الاندماج أو الاستيعاب من زاوية أن مجتمعًا قوميًا متجانسًا ثقافيًا ولغويًا يكون مؤهلاً لبناء حضارة فى المجال الصناعى (Gellner 1983) .

ومع ذلك ، ليست الاندماجية دائمًا مترفعة على الصغائر أو ليبرالية فى ذرائع التفكير بشأنها ، فقد يحجب الاندماج أو الاستيعاب نوايا فرض ثقافة بعينها أو دعم ثقافة مسيطرة ، فمن ينادى بالاندماج فى أيرلندا الشمالية سواء بين المواطنين البريطانيين أو الأيرلنديين غالبًا ما يصيب أهدافا عرقية ، وبعض المطالبين بالاندماج فى جنوب أفريقيا إما أنهم يفضلون الاحتفاظ بامتيازاتهم الاقتصادية (البيض) أو يرونه سبيلاً لفرض سطوة الأغلبية (السود) . ولا تكون الاندماجية مصحوبة بالسماحة أحيانًا: مثالنا فى هذا الشأن الكنديون البيض، أو البريطانيون البيض الذين عنّفوا طائفة السيخ على حرية اعتمار عماماتهم فى حين حظروا على غيرهم ذلك .

قد يكون الهدف أحيانًا من الاندماج/الاستيعاب هو توحيد المجتمعات المختلفة ضد عدو مشترك ؛ فقد عملت الهيمنة الأنجيليكية فى التاريخ المبكر لأيرلندا المعاصرة على توحيد كل البروتستانت ضد تهديد الثوار المحليين الكاثوليك ، وأكّدت حكومة جنوب أفريقيا أن كل البيض (من الإنجليز واليونانيين والإيطاليين واليهود الأوروبيين) وليس فقط الجنوب أفريقيين من أصول أوروبية تضافرت مصالحهم فى ظل التمييز العنصرى ، وكانوا بمثابة وحدة بيضاء ضد السود ، أما الحكومة الإسرائيلية فتعمل على إخفاء الخلافات بين السفارديم والأشكناز حتى تكون الصورة الواضحة هى التوحد ضد الفلسطينيين . وخلال القرن التاسع عشر رحبت الأقلية الإنجليزية المهيمنة فى كويبك بالأيرلنديين وسائر المهاجرين المتحدثين بالإنجليزية كحلفاء ضد الكنديين المتحدثين بالفرنسية ، وفى المقابل يقوم مواطنو كويبك المعاصرون ، الذين وقعوا فى مشكلة معدّلات المواليد الفرانكوفونيين المنخفضة ، بالتحالف مع المهاجرين غير البيض المتحدثين بالفرنسية (من هايتى والسنغال والمستعمرات الفرنسية السابقة) لمساندة مجتمعهم الناطق بالفرنسية .

وتتجلى سياسات الاندماج / الاستيعاب بأشكال عدة ، وكوظيفة بشكل جزئى لما هو مُدرك من الدوافع الخفية وراء تلك السياسات ؛ فمن المعتاد أن سياسات الاندماج / الاستيعاب تستهدف المرتحلين إلى الدول الليبرالية الديموقراطية ، وتسفر تلك السياسات عن وجهها الليبرالى بشكل يخفى وراءه السيطرة المقنّعة المقترنة بالسياسات الخاصة بالأجانب المقيمين أو العمالة الوافدة ؛ فقد حصلت مجتمعات المهاجرين فى كندا على الهوية المدنية الكندية متجاوزة الهوية العرقية الأصلية ، وأثبتت الولايات المتحدة الأمريكية أنها بوتقة الانصهار التى استطاعت استيعاب بعض العرقيات(٣١)، وذلك رغم أنه من الأفضل القول إن البروتستانت البيض قد تم استيعابهم (السويديين والنرويجيين والألمان) وكذلك الكاثوليك البيض (الأيرلنديين والإيطاليين والبولنديين) الذين تم استيعابهم بالتدريج(٣٢). وبعد عام ١٩٤٥ حققت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بعض النجاح فى استيعاب المهاجرين الآسيويين ، فقد برز المهاجرون الآسيويون ، ومثلهم "الأستراليون الجدد" فى أعقاب الحرب العالمية وارتحال الأوروبيين إلى القارة الجديدة ، واستلزمت تلك الحالات الناجحة جزئيا فى الاندماج / الاستيعاب الارتحال إلى دولة "جديدة" ، ومبدئيًا كان هؤلاء المرتحلون على استعداد لتكييف ثقافتهم مع بلادهم الجديدة والموافقة على هوية مدنية جديدة أيضًا .

وفى حقيقة الأمر فإن سياسات الاندماج / الاستيعاب تسقط على أرض صخرية عندما تصرّ المجتمعات العرقية على الحكم الذاتى أو الحكومة الذاتية، أو عندما لا يكون هناك تهديد خارجى يدفع باتحاد فئات المجتمع كلها ضده. ومن الصعوبة بمكان أن نجد فى التاريخ الحديث ما يفيد حدوث اندماج/استيعاب فى أو عبر الأوطان العريقة تاريخيًا(٣٣)،

---

(٣١) يتأسس الاستيعاب الأمريكى على مفهوم "بوتقة الانصهار" ، فى حين يتأسس الاستيعاب الكندى على مفهوم "الفسيفساء الثقافية" the cultural mosaic . وعلى المستوى النظرى فالمفهوم الأخير أكثر تسامحًا مع التعددية الثقافية فى ظل هوية مدنية مشتركة .

(٣٢) كانت المرة الأولى التى ينتخب فيها الأمريكيون رئيسًا أيرلنديًا كاثوليكيًا فى عام ١٩٦٠ ، ولم يحدث على الإطلاق أن انتخبوا بولنديًا أو إيطاليًا .

(٣٣) عادة ما يحدث اندماج المهاجرين فى "الدول الجديدة" – فى الأمريكتين ومناطق أخرى – بعد عمليات التطهير العرقى أو بعد عمليات طرد السكان الأصليين أو نفيهم .

فى مقابل المجتمعات الجديدة ؛ فالمجتمعات التى تعيش فى أرض أجدادها المعروفة لديهم ليس لديها الاستعداد الموجود لدى المرتحلين الأفراد للتنازل عن ثقافتهم أو أن يستظلوا بأى هوية جديدة ؛ فالأمريكيون الأصليون فى الولايات المتحدة وكندا يقاومون الاستيعاب ، ويتمسكون بدرجات متفاوتة بالحكومة الذاتية (أو ما نسميه الحياة فى المقاطعات) ، ويطلقون على أنفسهم "الأمم الأولى" تأكيداً لتفوقهم الأخلاقى لحرصهم على حماية ثقافتهم (٣٤).

ومهما كان حجم الترفع عن الصغائر ، فالاستيعاب الذى يتم فى وطن لا يمكن أن يتم الإجماع عليه ؛ حيث إنه يتضمن استيعاب شروط مجتمع واحد ، فإذا أعطيت الأولوية للغة والثقافة والديانة والبطولات الوطنية لذلك المجتمع الواحد ، فنحن إذن نتحدث عن "إلحاق" annexation وليس استيعاب أو اندماج ، فى هذه الحالات يضج الناس بالشكوى من الإبادة الإثنية ethnocide، أى تدمير ثقافة مجتمع عرقى يماثل التصفية الجسدية لأفراد ذلك المجتمع ، والواقع أن هذه هى الشكوى الأساسية التى يثيرها السكان الأصليون فى أنحاء العالم .

وتتطلب بعض أشكال الاندماج والاستيعاب بعض أساليب الإكراه ، أى المجانسة التعليمية الإجبارية وفرض أنماط ثقافية معيارية كشروط مسبقة للحصول على حقوق المواطنة الكاملة ، ومثال تلك الأساليب تحويل الفلاحين إلى مواطنين فرنسيين فى القرن التاسع عشر ، وإلزام السود فى جنوب أفريقيا بالدراسة باللغة الأفريقانية (*) ، والتحول الإجبارى للثقافة الروسية إبان حكم القياصرة ومن بعدهم الحزب الشيوعى

(٣٤) ومع ذلك هناك بعض الأمثلة للاستيعاب فى أوطان عريقة وعبرها ، فقد تم استيعاب أعداد غفيرة من السلافيين (مواطنو أوروبا الشرقية وشمال غرب آسيا) كألمان ونمساويين (راجع دليل تليفون مدينة فيينا)، وبالمثل تم استيعاب ألمان وسلافيين فى المجر ، وأوكرانيين وألمان فى بولندا ، وبعض البولنديين فى روسيا، بكلمات اخرى ، حيثما يكون التمدين واضحاً ، وتكون الجماعة القائمة بالاستيعاب متفتحة وذات وجاهة ، لن يكون المستهدفون للاستيعاب حريصين على الاحتفاظ بهويتهم العرقية الأصلية .

(*) اللغة الأفريقانية هى لغة مشتركة بين اللغات الأوروبية والأفريقية ، ويتعامل بها البيض فى جنوب أفريقيا . (المترجمون)

السوفيتي ، والمحاولات المستمرة لتحويل كندا الفرنسية وصبغها بالصبغة الإنجليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتحول إلى الرومانية الذى طبّقه "سيسيسكو" في ترانسلفانيا ، وكل هذه الممارسات رقع من ثوب واحد ؛ فالاستيعاب العرقي المتطرف يبدو غير مختلف كثيرًا عن ممارسات الإبادة الجماعية فى أبسط أشكالها . ولكننا نواجه حقيقة أن الاستراتيجيات المحايدة للاندماج / الاستيعاب قد تجابه بمقاومة عنيفة ، مثلما حدث مع فكرة العلمانية التى دعا إليها نهرو فى الهند ، أو الشيوعية فى الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا. إن تلك الجهود لتكوين هويات متميزة وموحّدة رأتها الأقليات على أنها أشكال مقنّعة للإلحاق الثقافى ، على رغم أن نفس السياسات عادة ما كانت ترفضها مجتمعات الأغلبية ذات الصلة ؛ إذ رأوا فى الهويات الجديدة إضرارًا بثقافاتهم : نعنى هنا الثقافات الهندوسية ، والصربية ، والروسية .

إن أولئك الذين يعتبرون استراتيجيات الاندماج / الاستيعاب أشكالاً غير خطيرة لتنظيم الصراع العرقى هم قوم سذّج أحيانًا ؛ حيث لابد من استشارة المراقبين المتفائلين فى جنوب أفريقيا بشأن الوقت الذى سيمضى قبل أن يتبادل ممثلو الأفارقة البيض والسود الأماكن فى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الوطنى ، وليس من المحتمل أن يتنازل الهوتو فى بوروندى عن هويتهم المتميزة أو تنظيماتهم العرقية لمجرد أن مثل هذا التصرف قد يتلاءم مع جدول أعمال الحكومة التى يسيطر عليها التوتسى ، ولا يبدو فى المستقبل المنظور أن يقبل الكاثوليك الأيرلنديون أو الباسكيون أو الكروات الاندماج أو الاستيعاب مع أعدائهم من ذوى الأصول العرقية . والواقع أن مقاومة مشروعات الاستيعاب او الاندماج فى تزايد مستمر ، وتعمل على تحفيز إحياء الثقافة العرقية والمطالبة بالانفصال كردّ فعل لتلك المشروعات غير المرغوب فيها ، مثلما حدث فى بورما وغانا والعراق والسودان وأوغندا (Horowitz 1985, 567-8) .

تستمد الأقليات المعاصرة استمرارية هويتها العرقية من خلال فصل التعليم والانعزال عن الآخرين بشكل ما ، ومثل هذه الإجراءات ضرورية للحفاظ على البقاء الثقافى الذى قد يكون فى وضع حرج فى المجتمعات المعنية، ويذهب البعض إلى ما هو

أبعد ؛ إذ يطالب بوجود إعلام موجّه ونفوذ على الأماكن التى يستوطنونها حفاظا على هويتهم ، ومثل هذا الطرح يفسّر ما تؤدى إليه السياسات الهادفة إلى توحيد التعليم وإلى التجاور ، أو ببساطة تطبيق قواعد رأسمالية السوق الحر ، من استفزاز للأقليات قد ينتج عنه ممارسة العنف أيضًا .

وباختصار ، إذا لم تكن مشروعات الاندماج / الاستيعاب مستهدفة لأناس على استعداد للحصول على هوية مدنية جديدة (مثل المرتحلين اختياريا) أو للحصول على هوية وطنية أو عرقية أفضل ؛ فالبديل هو أن هذه المشروعات ستنتج صراعًا ، ولن تستنفره وحسب (Nordlinger 1972, 36-9) .

ولهذه الأسباب ، ضمن أسباب أخرى ، أدركت ديموقراطيات ليبرالية عديدة أن سياسات التعددية الثقافية أكثر جدوى من استراتيجيات الاندماج أو الاستيعاب المباشرة فى تعاملها مع الهجرات على نطاق واسع أو مع مجتمعات عرقية متعددة وحديثة العهد ، وهم فى ذلك يستبعدون روح الليبرالية الكلاسيكية للتعامل مع العالم الرابع ، وفى الأجيال السابقة فى إنجلترا وفرنسا ، تحيّز الليبراليون بشكل عام للاندماج / الاستيعاب كأساليب سياسة دولية للتعامل سلميًا مع الصراع العرقى ، على الأقل فى محيط المدن الكبرى والعواصم ، وكان الهدف من هذه الاستراتيجية هو حل الصراع العرقى بإنهاء الخلافات العرقية ، ولكن المشكلة التى تكتنف هذا الأمر هى رغبة أفراد المجتمعات العرقية فى الحفاظ على الاختلافات التى تعهد الليبراليون فيها بعدم المساس بحق الأفراد لاختيار ما يجدونه ملائما لهم ويصعب الجدل ضده. إن هذه الصعوبة تقودنا إلى تقسيم حتمى للآراء حول دعاة الاندماج: دعاة الاندماج الليبراليين (المتّهمون بعدم التسامح) ودعاة اندماج التعددية الثقافية (المتهمون بالتخلى عن الليبرالية لصالح ثقافة أخرى لا تتسامح مع الليبرالية، كبناء المدارس الإسلامية مثلاً)[٣٥] .

---

(٣٥) استبعدت التعددية الثقافية الليبرالية أسلوب الاندماج تفضيلاً لأساليب السياسة الدولية للتعامل مع الخلافات أكثر من إنهائها (انظر مثلاً : Kymlicka, 1991، وانظر الإحالة التالية)

ويرمى مخططو سياسة حل الصراع القومى أو العرقى بالدعوة إلى نبذ الأحزاب السياسية أو استبعادها لرأب الصدوع العرقية ، أى أنهم يطالبون باندماج / استيعاب انتخابى ؛ فمثلاً دفع غياب الأحزاب السياسية البريطانية فى أيرلندا الشمالية قبل عام ١٩٨٩ أحد المتحمّسين للقول بأن مقاطعة الأحزاب البريطانية كانت "السبب الأساسى" لاستمرار الصراع فى المنطقة (Roberts 1991, 132) ، ومن ضمن المقتنعين بمزايا تخطيط الاندماج الانتخابى الكوادر العسكرية التى ساهمت فى وضع الدستور الثانى فى نيجيريا ، الأمر الذى أجبر الأحزاب السياسية التى تقوم باختيار مرشح الرئاسة على إظهار دعمها فى كل أنحاء الدولة .

وقد تكون مثل هذه المشروعات الخاصة بالاندماج الانتخابى وما شابهها سبلاً لتنظيم الصراع العرقى الذى لا يخلو من النوايا الحسنة ، ولكنها غالبًا مشروعات مبنية على الأمنيات الطيبة ، فإذا كان هناك أحزاب فاعلة فى الأوساط العرقية فاحتمالات الثبات السياسى هنا أعلى، وكل ذلك يدور فى إطار المصلحة العامة، ولكن ذلك الاعتقاد بأن هناك من يمكنه تكوين أحزاب بمثل هذا التأثير من خلال أعمال بطولية إرادية أو بالتخطيط لها اعتقاد ذو أساس يوتوبى ، خاصة إذا تم تفعيل المجتمعات العرقية ذات العلاقة من خلال المفاهيم المختلفة لظاهرة القومية(٣٦) . وكما يعمّم أحد المراقبين الماكرين :

"من الممكن أحيانًا إيجاد نظام من التحالف الحزبى الذى يتقاطع مع خط الانقسامات الطائفية ، ومن الممكن أن يتحول ذلك إلى نظام تفصح فيه الأحزاب عن انقساماتها الطائفية ، ولكن من الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً أن يحدث العكس ، بسبب القوة السيكولوجية المحدودة للكيان الطائفى وتأثير التعزيز الاجتماعى فى الحفاظ على الظهور السياسى للكيان الطائفى" (Barry 1991b, 146) (٣٧) .

---

(٣٦) إن النظر المتفائل بشأن أيرلندا الشمالية أمر سخيف (O'Leary)، والإفادة من تجربة استخدام ترياق فاشل تعد تجربة ناجعة فى حد ذاتها لأولئك الذى يعرضون وصفات سياسية مبنية على ضعف الخبرة السياسية.

(٣٧) يشير "بارى" (Barry 1991a) إلى حالة سريلانكا كنموذج ، فبعد أن استغل السياسيون السنهاليون العداء ضد التاميل فى انتخابات ١٩٥٦ ، وجدوا أن إنهاء التوتر الطائفى الشديد الذى أثاروه أمر مستحيل (Rabushka and Shepsle 1972, 135-6) .

بالإضافة إلى الأشكال المتفق عليها والإجبارية من الاندماج / الاستيعاب التى ناقشناها سلفًا ، هناك حالات سعى فيها مجتمع الأقلية للاستيعاب/الاندماج ، ولكن الرفض كان من جانب مجتمع الأغلبية ، فبوتقة الانصهار الأمريكية لم تتسع بالشكل الكافى (إذا كان المقصود أصلاً هو أن تتسع) لاستيعاب السود والأمريكيين الأفارقة الذين لم يهاجر أجدادهم طوعًا إلى الولايات المتحدة ، وحتى خمسينيات القرن العشرين اتبعت الأغلبية البيضاء فى الجنوب الأمريكى نظامًا للهيمنة يمنع أى محاولات للاندماج ، ناهيك عن الاستيعاب ، فى حين أن السود ، مع بعض الاستثناءات [٣٨]، ساروا فى اتجاه دعم الاندماج وحققوا انتصارات رسمية لتغيير السياسة العامة تجاههم لنيل ذلك المأرب خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، ولكن تظل المدن والمدارس الأمريكية متمايزة وما زال عدم المساواة يرمى بظلاله الثقيلة على الحياة العرقية[٣٩] . وخلال ستينيات القرن العشرين ، حجبت الحكومة الاتحادية والحزب الاتحادى فى أيرلندا الشمالية طموحات الاندماجيين الكاثوليك ، على الأقل بعضهم ، مما أدى إلى تعجيل موجة العنف السياسى القائمة حاليا ، وكما يتصور أحد الأكاديميين ، إذا حوّل الفلسطينيون رغبتهم فى الانفصال عن إسرائيل إلى المطالبة بالحقوق المدنية فى إطار دولة إسرائيل ، فقد نتوقع وضعًا مثيلاً لما سبق الإشارة إليه (Nusseibeh 1990) .

---

(٣٨) رفض بعض السود الأسلوب الأمريكى (مثل مالكولم إكس ولويس فاراخان) وانصبت خطبهم على الانفصال وزيادة وعى السود والاعتماد على النفس وأحيانًا – فى بعض المناسبات – الدعوة للانفصال .

(٣٩) الواضح أن الهدف غير المعلن لسياسة الأمريكيين العامة فى التجمعات الحضرية الكبرى هى الهيمنة على السود وليس الاندماج معهم، وقد نجحت إدارة ريجان وبوش بشكل كبير فى عزل السود والسيطرة عليهم من خلال استنفاد طاقتهم فى أقسام الشرطة والسجون ، مما أدى قبيل نهاية عام ١٩٨٠ إلى أن كثيراً من الشباب السود قضى حياته فى السجون بدلاً من التدرج فى مراحل التعليم العالى . وبرغم أن الهيمنة لها تأثيرها الفعّال من منظور البيض ، إلا أنها قد تقود إلى إثارة فجائية للقلاقل : كما حدث فى لوس أنجلوس فى أبريل ١٩٩٢ .

وعلى رغم أن بعض أفراد الصفوة الليبرالية والبرجوازية يفضلون اندماج/استيعاب مجتمع الأقلية فى مجتمع الأغلبية كوسيلة لتوسيع قاعدة شرعية النظام المنتمين له ، فإن مثل هذه الطموحات تسفر أحيانا عن رد فعل عنيف وغاضب من مجتمع الأقلية الذى يتعايش معهم ولكنهم فى وضع أقل تميزا ، ففى أواخر ستينيات القرن العشرين ، فقد الاتحاديون البروتستانت المعتدلون الداعمون للاندماجية فى أيرلندا الشمالية كل تأثيرهم على "تابعيهم" ، وتقامر حكومة جنوب أفريقيا الحالية بإمكانية دمج السود فى نظام سياسى جديد قبل مواجهة الناخبين البيض مرة أخرى ، فإذا فشلت "ستجنى على نفسها براقش" .

أساليب إدارة الخلافات

الهيمنة المتحكمة

تعتبر "الهيمنة المتحكمة" (أو السيطرة القيادية) هى النظام الأشهر لإدارة الصراع كمقابل لإنهاء الصراع العرقى الذى يجد له أرضًا فى الدول متعددة أو ثنائية العرقية ، وكان أول من تعامل مع هذا المصطلح بالتطوير هو "إيان لوستك" Ian Lustick (1979; 1987) رغم أننا نستخدم المصطلح بشكل مغاير نسبيا (O'Leary and Arthur 1991; O'Leary and McGarry 1993, chs. 3,4) . لقد كانت الهيمنة المتحكمة هى الأسلوب المعتمد الذى رسخت به المجتمعات متعددة العرقيات فى تاريخ العالم ، لقد أحكمت الأنظمة الإمبراطورية والاستبدادية قبضتها على الثقافات المتعددة فى أراضيهم من خلال الهيمنة الإجبارية واستقطاب الصفوة[٤٠] ، وعملوا على قمع الانقسامات المستترة بين المجتمعات العرقية منعا لطفوها على السطح لتكون

(٤٠) لا بد من التفرقة بين استقطاب الصفوة كوسيلة لاحتكار السلطة عن إبداء الاستعداد للمشاركة فى السلطة : فالأولى وسيلة للهيمنة ، والثانية وسيلة للائتلافية . وتعتقد بعض قيادات المؤتمر الوطنى الأفريقى أن حكومة جنوب أفريقيا تعرض الائتلافية كستار يغطى نوايا الهيمنة .

معلنة ، خاصة فى أحوال التحديث . ويكون الاستحكام (أو الضبط) "مهيمنًا" إذا جعل النزاع العرقى العنيف الواضح على السلطة "مستحيلة" unthinkable أو "فاشلة" unworkable فى الجزئية المتعلقة بالمجتمعات التابعة . لقد كانت نظم الاستعباد المبنية على العرقية نموذجا أمثل للهيمنة المتحكمة الاستبدادية ، وكذلك نظم الاستعمار الاستيطانى التى ساهمت فى فشل الثورات الوطنية . ومثل تلك الأنظمة الاستبدادية أو الإمبراطورية لا تحتاج أن تعوّل على دعم المجتمع العرقى الأكبر أو الأكثر سطوة(٤١)، رغم أن الواقع يؤكد عكس ذلك ، والضرورى هنا هو إحكام قبضتها وتملك أدوات الإجبار ؛ لذلك نرى أن الأقليات الحاكمة فى بوروندى وفيجى (بعد ١٩٨٧) وليبيريا (قبل ١٩٨٠) وجنوب أفريقيا (حتى عام ١٩٩٠-١٩٩١) استطاعت الاستمرار فى الحكم بأسلوب الهيمنة المتحكمة لسيادتها على وسائل حفظ الأمن ونظام الشرطة .

وبناء على ذلك ، فإن الهيمنة المتحكمة قاعدة إجبارية و/أو مستقطبة تعمل بنجاح على أن يكون الفشل حليفًا لأى تحدّى عرقى لنظام الدولة . فى الإمبراطوريات الاستبدادية لا يكون هناك فى المعتاد هدف أسمى يعقب إنهاء الصراعات العرقية ، وقد يثير ذلك الأمر جدلاً حول فكرة أن الأديان الموجودة فى العالم انتشرت لتمنح البشر هوية متميزة . وعلى النقيض ، وفى نظم الهيمنة الشيوعية ، تم إعلان هوية متميزة على الدوام : فهى الهوية التى ستنهى الصراع العرقى تمامًا؛ لأنها ليس لها علاقة بالهويات المدنية للشعب باعتبارهم مواطنين . ولكن بعد أن مرّت فترة العواطف الوطنية الجياشة أصبح من النادر أن ينطق أحدهم أن ذلك الإجراء لم يقتلع الخلافات العرقية تمامًا ، وأن تركيز سياسات الأحزاب الشيوعية فى الأصل كانت قمع تسييس الخلافات العرقية.

وفى الديموقراطيات الليبرالية ، أو "النظم المفتوحة" open regimes (استخدامًا لتعبير "نوردلينجر" ‹١٩٧٢›) فالهيمنة المتحكمة غير ممكنة التنفيذ ؛ فتلك الأنظمة تسمح بتكوين التنظيمات العرقية وتفعيل دورها ، وفى إطار الدولة الليبرالية

---

(٤١) كان الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا مثالين جيدين للأنظمة الاستبدادية الحديثة ؛ حيث كان التنافس على السلطة "فاشلاً" تحت الهيمنة الشيوعية ، والواقع أنها كانت فى بعض مظاهرها شبيهة بالإمبراطوريات .

الديموقراطية أو المؤسسات المفتوحة ؛ فالتنافس العرقى على سلطة الدولة أمر ممكن وناجح على نحو ملحوظ ، ولنتذكر معًا القومية الأيرلندية التى يسّرها التحول إلى الديموقراطية فى المملكة المتحدة ، أو "الجلاسنوست" فى الاتحاد السوفيتى الذى شجّع القومية ، وفى المقابل أبرز انهيار نظام فرانكو فى إسبانيا بعد عام ١٩٧٥ التحديات التى تواجهها الدولة الإسبانية . إن ليبراليًا متفائلاً قد يخلص هنا إلى أن التحول إلى الديموقراطية يصب جام لعناته على الأنظمة التى تتخذ الهيمنة المتحكمة وسيلة لفرض السيطرة .

ومع هذا قد يكون للهيمنة المتحكمة أو السيطرة العرقية وجود فى دول ليبرالية ديموقراطية ، إن أوضح الطرق لذلك هى أن يحتكر مجتمع أقلية المؤسسات الليبرالية الديموقراطية ، ومثال ذلك الهيمنة الاستيطانية التى كوّنها الأفارقة البيض فى جنوب أفريقيا والروديسيون على المجتمعات العرقية الأخرى ، فى الوقت الذى يحكمون فيه أنفسهم بقوانين ليبرالية ديموقراطية ، وحقوق المواطنة والتمثيل فى الحكومة كانت حكرًا على "الجنس الآرى" Herrenvolk فى ألمانيا النازية . ومن الشائع أن يحكم مجتمع أقلية فى إقليم ما : ولنفكر مليًا فى الهيمنة الصربية المقيتة على الألبان فى كوسوفا بعد عام ١٩٨٧ أو المعاملة التى لقيتها الأغلبية البنغالية فيما كان يعرف بشرق باكستان ، وتخوّفًا من نتيجة الانتخابات التى تهدّد مشاركتهم فى الحكومة دعمت الأقلية الوطنية فى فيجى انقلاب عام ١٩٨٧ مما أدّى إلى الهيمنة المتحكمة لمجتمع الأقلية ، ويعتريهم الأمل أن تؤدى الحركة الديموجرافية وهجرة الهنود إليها إلى تبديل حالة الأقلية الوطنية لتعود أغلبية مرة أخرى(٤٢) .

---

(٤٢) خلافًا لأيرلندا الشمالية وروديسيا وجنوب أفريقيا ، وهى دول -أو كانت- خاضعة للهيمنة الاستيطانية ، أما فيجى وماليزيا فهما دولتان -أو ستصبحان- خاضعتان للهيمنة المحلية . إن الهيمنة المتحكمة المحلية على المستوطنين تجد لها مكانًا فى الاتحاد السوفييتى سابقًا - إذا مثّل طلب "لاتفيا" لاستبعاد المهاجرين الروس من حق المواطنة اتجاهًا مقبولاً .

قد تظهر الهيمنة المتحكمة أيضًا فى الدول التى تكون فيها للأغلبية أو المجموع الكلى للسكان البالغين الحقوق الرسمية للمواطنة ، والمعنى البدائى البسيط للديموقراطية هو أنها "حكم الأغلبية" ، وحين تتذبذب (تتأرجح) "الأغلبيات" السياسية بثبات ، كما فى حالة أن يغير الناس رأيهم فى قواعد السياسة الرسمية العامة أو القضايا السياسية المطروحة على الساحة ؛ فحكم الأغلبية هنا قرار حكيم ، وهو بالقطع أفضل من حكم الأقلية الذى عمل به الأباطرة والدكتاتوريون العسكريون أو أنظمة الحزب الواحد . وفى حالة ما إذا كان هناك مجتمعان أو أكثر من المجتمعات العرقية أو القومية الراسخة ، وأن يكون المنتمون لتلك المجتمعات غير متفقين على المؤسسات أو السياسات الرسمية فلا بد للنظام القائم أن يستمر ويتابع سياساته ، وكذلك فى حالة أن تكون المجتمعات ذات العلاقة ليست منقسمة داخليًا بشأن تفضيلات السياسة الرسمية العامة بالشكل الذى يجعلها تتعارض مع بعضها ، هنا يمكننا القول إن حكم الأغلبية قد يصبح أداة للهيمنة المتحكمة .

وعادة ما يؤدى حكم الأغلبية فى أبسط أشكاله فى المجتمعات متعددة العرقيات أو ذات الطائفية الثنائية إلى الهيمنة المتحكمة (مثل سريلانكا قبل الاستقلال) ، أو – على المدى الطويل– على تفتيت الدولة بإزكاء نيران الحروب الأهلية والحركات الانفصالية (مثل سريلانكا فى الوقت المعاصر) . وبعد أن تخلّت بريطانيا عن التزاماتها الإمبراطورية تجاه مستعمراتها فى أفريقيا وجنوب آسيا ، بنى الأساس السياسى لتلك الدول على غرار نموذج "وستمنستر" Westminster model الليبرالى الديموقراطى ، ولكنها سرعان ما أصبحت محركات للسيطرة العرقية، وأصبحت دكتاتوريات بلا خلاف، باستثناء ملحوظ هو الهند . وتعدّ أيرلندا الشمالية (١٩٢٠جتى ١٩٧٢) والجنوب الأمريكى (حوالى ١٨٧٠ حتى حوالى ١٩٦٤) أمثلة جلية لأقاليم فى دول ليبرالية ديموقراطية اشترك فيها حكم الأغلبية الرسمى مع الهيمنة المتحكمة على الأقلية ذات الصلة . فقد احتكرت الأغلبية فيهما الشرطة والنظم القضائية ، وتلاعبت بحق الانتخاب لتعضيد السيطرة ، ومارست التمييز الاقتصادى فى التوظيف وفى تخصيص المساكن

العامة وأيضًا التمييز المؤسسى ضد النظام (أو النظم) الثقافية والتعليمية للأقلية ، إضافة إلى الكبت الظالم لاستياء الأقلية وسخطهم على تلك الممارسات . مارست الدولة الكندية الهيمنة على السكان الأصليين ؛ فقد فرضت عليهم الحماية البوليسية من خلال النظام القضائى الأبيض ، مع الحرمان من ميزات معينة إذا غادروا المعسكرات ، والحرمان من حق الانتخاب أو التصويت (الفيدرالى) إذا ظلوا فيها (وذلك حتى عام ١٩٦١) ، وفى الهند علت أصوات مطالبة طائفة السيخ بالحكم الذاتى فى البنجاب تخوفًا من تسامح نهرو Nehruvian tolerance (سياسة نهرو فى عدم الانحياز) التى أفسحت طريقًا للشوفينية الهندوسية ، فى إنذار مبكر لإرساء دعائم الهيمنة الهندوسية كمنهج هندوسى مفضّل لحكم الهند .

إن الدرس الحتمى هنا واضح وضوح الشمس ؛ فنظام حكم الأغلبية فى الحكومات الليبرالية الديموقراطية الذى قصد منه تقوية دعائم الحزب الحاكم ليس ضمانا لحرية الأقليات ، ونظام "الغالب يربح كل شىء" فى وجود أحزاب عرقية يؤكد أن التنافس العرقى سيعامل باعتباره صراعًا صفرى القيمة . ويتضح الثبات الممكن لحكم الأغلبية الليبرالية الديموقراطية عندما يرغب مجتمعان أو أكثر فى الانتساب لدول-أمم خارجية مختلفة ، وحينها تزداد محاولات الأغلبية لتكوين نظام للهيمنة تماثلاً مع تلك الحالة (لنتأمل معاملة اتحاديى أيرلندا الشمالية للقوميين الأيرلنديين بعد عام ١٩٢٠) . ويجدر بالذكر أن حكم الأغلبية فى نموذج "وستمنستر" (أو باريس) ليس الشكل الوحيد للمؤسسات الديموقراطية التى لا تسمن ولا تغنى من جوع فى إدارة الصراع ، هذا إن لم تكن الأسوأ على الإطلاق [٤٣].

---

(٤٢) استضاف التلفزيون الصربى "أوليرى" عام ١٩٨٨ للحديث عن مزايا النظام البريطانى فى الحكم ، وأوقف القائم بالمقابلة (وكان من المعجبين بسلوبودان ميلوسوفيتش) عندما قال "أوليرى" إن محاولة تطبيق الانتخاب الحر (النظام الانتخابى البريطانى) فى يوغوسلافيا سيكون كارثيًا . لقد انتخب الرئيسان الصربى (ميلوسوفيتش) والكرواتى (تودجمان) بالانتخاب الحر ، وتحتل أحزابهما أغلبية المقاعد فى المجالس التشريعية فى كلا البلدين بشكل ملحوظ .

ويدّعى البعض أن نظم الهيمنة المتحكمة قابلة للدفاع عنها بشكل نسبى ، ويناقش "لوستك" (١٩٧٩) فكرة أن الهيمنة قد تكون بديلاً أحيانًا لحرب مستمرة ، وفى ذهنه هنا حالة لبنان بعد عام ١٩٧٦ ، ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التبرير الذى ينتهج فلسفة "هوبز" ظاهريًا (أى دولة أفضل من عدم وجودها إطلاقًا) تبرير مشكوك فى أمره، ولنتفكّر فى نتائج التعميم العالمى لما ذهب إليه "لوستك" ، فقد يقودنا مثل هذا القول ، كما يفعل البعض فعلاً ، إلى أن الحزب الشيوعى الدكتاتورى فى الاتحاد السوفيتى (Communist Party of the Soviet Union CPSU) وكذلك رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، مبرّرة أفعاله أخلاقيًا بالضبط لأنها قمعت الصراع العرقى والقومى فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا [٤٤]، وأن نظم حكم الحزب الواحد فى أفريقيا وآسيا قابلة للدفاع عنها بالمثل ، وأن عودة هيمنة حزب البعث على الأكراد كانت حلاً أفضل من اندلاع حرب أهلية مستمرة فى العراق .

والواقع أن هناك صعوبات أبعد من ذلك ؛ فالاختيارات المطروحة فى أى صراع قومى أو عرقى تنحصر ببساطة فى الهيمنة أو الحرب المستمرة ، وسيكون هناك دائمًا سياسيون وبرلمانيون على استعداد للمضى قدمًا فى مناقشة هذه الاختيارات بالذات ، وفى المجتمعات المنقسمة بعمق ، أثبتت بعض الخيارات البديلة للهيمنة (مثل الفيدرالية/المقاطعات ، والتحكيم ، والتشارك) تأثيرها الناجح فى الحفاظ على الثبات الديموقراطى ، فى حين أن أى نظام للهيمنة يمكن تحويله بسهولة إلى نظام لتنفيذ الإبادة جماعية والتطهير العرقى والتهجير الجماعى وسائر انتهاكات حقوق الإنسان ، ويبدو أن خيار التقسيم أو الانفصال هو الأفضل بلا خلاف عن العودة إلى نظام الهيمنة ، وفى حالات التطبيق الجيد نسبيًا للتقسيم أو الانفصال فلابد أن يؤكد أن مزيدًا من الشعوب سيتمتع بحكم ذاتى شرعى ، وذلك على كل حال أفضل من النكوص إلى الهيمنة . وأيضًا ، وتحت نظام الهيمنة المتحكمة ستطلب الأقليات التابعة دائمًا "تدويل" internationalize مأزقها تحت نير الجماعة المتحكمة أو الحزب / الدكتاتور وبالتالى تهدد استقرار النظام ذى الصلة إضافة إلى النظام الدولى . ومن هنا يمكننا

(٤٤) سيطلع علينا المتحذلقون قريبًا للحديث عن "العهد الذهبى لبريجنيف" أو "أيام الهدوء فى عصر تيتو" .

التداول بالنقاش حول الاستقرار مما يتناقض مع ما ذهب إليه "لوستك" [٤٥]. أخيرا إذا انهار نظام للهيمنة المتحكمة ، فستنضم ممارساته ببساطة إلى رصيد المظالم المتراكم، فالكبت المتواصل يحيِّد المعتدلين ، ويساند المتطرفين ويعوق الوصول لما هو مأمول من الوفاق : لنتذكر البنجاب وأيرلندا الشمالية والضفة الغربية وقطاع غزة .

التحكيم (توسَط طرف ثالث)

التحكيم هو الأقل شهرة لتنظيم الصراع فى الدول ثنائية أو متعددة العرقيات ، ربما باستثناء ما هو مكتوب فى أدبيات العلاقات الدولية والدراسات حول السلام (Hoffman 1992) ، إن التصنيف الأساسى للمشكلات المحيطة بالتحكيم يتقرر على أساسها ما إذا كانت تشتمل أو لا تشتمل على تحكيم داخلى وتحكيم خارجى ، وما أشار إليه أحد المؤلفين فى هذا الكتاب بما أسماه "التدويل التعاونى" ((O'Leary 1989) co-operative internationalization ، والتوسط المؤثر الذى يقوم به محكّم يأخذ على عاتقه تحقيق الاستقرار فى إقليم معين . وتشترك هذه المشكلات المصنفة فى صفة واحدة ، وينبغى أن يقرر المرء ما إذا كان سيقوم بتصنيف أى نشاط لتنظيم الصراع ناتج عن توسّط طرف ثالث على أنه تحكيم ، أو أن يقصر التحكيم على الحالات التى يتسم بها توسط الطرف الثالث بالحياد الإجرائى بمعنى ما . ونحن نفضّل الوصف الأخير حيث إنه أكثر تحديداً [٤٦]، خاصة وأن تحكيم طرف ثالث لا يمكن تمييزه عن جهود إيجاد سيطرة على إقليم معين .

---

(٤٥) قد نناقش الشواهد بواقعية رغم أن المسألة تحتاج إلى التقويم بحرص : فى مسألة أن الحروب قد ينتج عنها أمور أكثر نجاحاً من تطبيق الهيمنة المتحكمة ، وأنها تكوّن دوافع للتعاون بعد الحرب (كما هو معتقد أن يكون حقيقياً فى نيجيريا) .

(٤٦) فى الأدبيات القانونية ، يشير المصطلح "adjudication" على وساطة طرف ثالث محايد (ولا بد أن يتلازم مع قرار حتمى) ، فى حين أن المصطلح "arbitration" يمكن أن يستخدم للإشارة إلى تدخل أطراف ثالثة غير محايدة (على سبيل المثال: التحكيم التجارى) لدفع الأطراف المتنازعة لإيجاد حلول وسط (وأشكر هنا "ديفيد ستشيف") .

وفى فهمنا أن التحكيم يقتضى تدخّل أو توسيط سلطة محايدة وثنائية أو متعددة الحزبية ، وهو مختلف عن الأساليب الأخرى التى تستخدم لتحقيق استقرار المجتمعات المتنازعة ؛ لأنها تنطوى على تنظيم للصراع بواسطة أطراف أخرى لا علاقة لها بالأحزاب المتنازعة . ويتداخل مع مفهوم التحكيم عدم وجود مصلحة شخصية للمحكّم مما يجعل من الممكن لهذا الشخص (أو المؤسسة أو الدولة) أن يحظى بالقبول ، إن لم يحظ بالدعم المتحمس ، من الأطراف العرقية المتنازعة . ومن ثم يخمد العنف الذى قد يظهر فى غير هذه الحالة . ويوفّر المحكّم تأثيرًا حكوميًا يمنع الحرب أو الفوضى السياسية التى قد تجد أرضا خصبة فى ظروف مغايرة ، ويختلف التحكيم عن التوسّط *mediation* ؛ لأن المحكّم يتخّذ القرارات المناسبة ، فى حين أن القائم بالتوسّط يقترح أو يعمل على تسهيل اتخاذ القرار المناسب وحسب . ومن هنا فإن ما يقوم به الاتحاد الأوروبى منذ ١٩٩١ هو التوسّط فى الأساس بدلاً من التحكيم فيما كان يسمى يومًا "يوغوسلافيا" .

يمثّل دور المحكّم بالرجل المحايد الحريص على المصلحة الذى يتوسّط لحل مشكلة عائلية ، ويجمع المحكّم المصالح المشتركة للأطراف المتنازعة فى مجتمع معين فى الوقت الذى يستوعبها ويدركها عقليًا ، وينظّم التبادلات السياسية بين هذه الأطراف كحكم (ليمنع مزيداً من الانهيار فى نظام الدولة) ثم يترأس جماعات الصفوة ومن لهم دوافع متباينة ويلزمهم بسلوك مسئول ومتعاون .

ومبدئيًا يوفّر التحكيم الظروف لحل طويل المدى للصراع : بالانفصال أو التقسيم أو تشارك السلطة أو حتى التكامل السلمى أو الاستيعاب بين المجتمعات المتطاحنة ، ولكن المتداخلين كطرف ثالث من الممكن أن يلعبوا دور المحكّم من تلقاء أنفسهم ويتصرفون لإعادة إحياء النظام القديم للسيطرة على العرقيات ، مثلما أعاد القيصر الروسى المجر لسيطرة "هابسبرج" **Hapsburg** عام ١٨٤٩ ، أو عندما سلّمت الامبراطورية البريطانية أيرلندا الشمالية لحزب أولستر الاتحادى **Ulster Unionist party** عام ١٩٢٠-١٩٢١ ، وعلى العكس يمكن للمحكّم الذى نصّب نفسه أن ينذر بتكوين نظام

جديد للهيمنة بتسليم السلطة لفصيل عرقى مختلف ، ومثاله ما يتصوره البعض بما ستفعله سوريا فى لبنان .

إن الشرط الأساسى للتحكيم المتفق عليه هو أن توافق أغلبية الفصائل المتناحرة على ما يزعمه المحكّم من الحياد(٤٧) ، ولا يجتاز كثير من المحكّمين المحنّكين مثل هذا الاختبار ، فبما أن "الحياد" متفوق دلاليًا على "التشيّع" (أو التحزّب) بالإضافة إلى أنه تعبير مستهلك محليًا ودوليًا ، فإن ما يتقدم به المحكّم من عروض شخصية لا بد أن يعامل بتشكك ؛ فبعض المراقبين أكّد تدخّل سوريا فى لبنان ، والتدخّل الفيدرالى السوفيتى فى ناجورنو كاراباخ مع مراعاة العدالة ، وعدم اهتمام الولايات المتحدة بالتحكيم فى الشرق الأوسط يثير كثيراً من التساؤلات . ولم يعتبر القوميون الأيرلنديون الحكومة البريطانية محكّمًا محايداً بعد عام ١٩٧٢ (O'Leary and McGarry 1993, ch. 5)، ويبدو أن الحكومة البريطانية أدركت هذه الحقيقة عندما قامت بتوقيع الاتفاقية الأنجلو- أيرلندية عام ١٩٨٥ التى تقرّ فيها بدور الحكومة الأيرلندية فى الوصاية على الأقلية القومية الأيرلندية (ch. 6) .

إن التحكيم فى الصراعات العرقية عبارة عن فئتين عريضتين : تحكيم داخلى وتحكيم خارجى، ويمكن أن يحدث كلاهما بأنماط مختلفة من المحكّمين؛ فالتحكيم الداخلى يمكن تنفيذه عن طريق فرد لا ينتمى لأىّ من الأطراف المتنازعة : على سبيل المثال جوليوس نيريرى فى تنزانيا بعد التحرير ، كما يمكن أن يتحقق التحكيم على يد رجل دولة تجاوز أخلاقيًا عن أصوله العرقية ؛ مثل المهاتما غاندى فى شبه القارة الهندية ، أو الرئيس تيتو فى يوغسلافيا ، ويمكن أن يتم التحكيم أيضًا عن طريق شخص له صلات بكل الجماعات العرقية الرئيسية؛ مثل سياكا ستيفنز Siaka Stevens فى سيراليون .

---

(٤٧) فى أى مجتمع عرقى غالبًا ما يكون هناك نشطاء يمثلون تحديًا لحياد أى محكّم ، وسيكون هناك دائمًا المستقطبون الذين سيزعمون مراعاة العدالة المطلقة حتى لأكثر المشتغلين بالسياسة المتحيزين حزبيًا بوضوح . وينبغى للمراسلين والمراقبين للصراعات العرقية التأكد من أن المتحدثين عن المجتمعات العرقية لهم حضور قوى .

ويمكن أن يتم التحكيم الداخلي أيضًا عن طريق المؤسسات ؛ فمملكة بوروندى قبل ١٩٦٥ قامت بالتحكيم بين الهوتو والتوتسى ، وقامت المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة برئاسة القاضي وارين بالتحكيم فى الصراع الذى كان قائمًا بين البيض والسود فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، ويمكن أن تحكّم الحكومات الفيدرالية، مثل المحاكم العليا ، فى الصراعات العرقية بين الوحدات المكوّنة للفيدرالية، مثلما حدث فى كندا ؛ حيث كان على حكومة أوتاوا مسؤولية دستورية تجاه أقليات السكان الأصليين في المقاطعات الكندية . وقد اعتبر بعض الأمريكيين السود وبعض سكان كندا الأصليين أن الحكومة الفيدرالية هى المؤسسة الراعية لمصالحهم واعتبروها أكثر عدالة من حكومة الدولة أو حكومة المقاطعات التى يقطنونها[٤٨] . وأخيرًا قد يقوم حزب سياسى بالتحكيم ، فقد تزعم دول الحزب الواحد أنها تستوعب الأعضاء البارزين فى المجتمعات العرقية المتنازعة، وأنها تقوم بتنظيم طموحاتهم المتعارضة. لقد ذهب نكروما هذا المذهب فى غانا عام ١٩٦٠ ، وجعفر نميرى فى السودان عام ١٩٧٠ ، وموجابى فى زيمبابوى عام ١٩٨٠ . والواقع أنه من الصعب التمييز بين هذا الشكل (المزعوم) من التحكيم والهيمنة المتحكمة . وفى نظام سياسى قائم على التنافس يمكن أن يقوم بالتحكيم حزب سياسى محورى ، أى حزب معروف بأنه يسعى للمصلحة العامة ومعروف بذلك لدى بقية الأطراف المتنازعة ، ويكون فى هذه الحالة مؤهلاً ليترأس ائتلافًا يضم ممثلين لجميع العرقيات ، لقد سعى حزب الائتلاف لتحقيق هذه الوظيفة فى أيرلندا الشمالية ولكن دون نجاح يذكر ، وطالما ادّعى حزب المؤتمر الهندى أنه محكّم معقول بين صراعات الأقاليم الهندية ، وهو زعم أضحى كالبساط المهلهل الذى فقد خيوطه فى السنوات التى تلت وفاة نهرو .

أما التحكيم الخارجى فهو على العكس ؛ إذ يقترح أن الصراع لا يمكن إدارته بنجاح فى ظل النظام السياسى القائم ، وهو وسيلة ممكنة وذات فائدة لتنظيم الصراع

(٤٨) رحب الأمريكيون السود فى الولايات المتحدة بتدخل القوات الفيدرالية بدلاً من قوات ولاية أركانساس فى ليتل روك عام ١٩٥٧، ورحب الكنديون بتدخل القوات الفيدرالية بدلاً من قوات شرطة كويبك فى أوكا عام ١٩٩٠ .

أثناء التحرر من الاستعمار ، أى عندما تظل قوة خارجية مالكة للسلطة ، ولكنها أقل تأثيرًا عندما تكون منطقة الصراع دولة ذات سيادة قوية . يمكن أن يتم التحكيم الخارجى بقوة خارجية واحدة أو دولة واحدة ، وسلطة ثنائية الطرف ، أو قوة متعددة الأطراف . إن التحكيم متعدد الأطراف أو التدويل التعاونى ، الذى مثّلته فى الأصل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (أو قوات صنع السلام) ، أدّى مهمته بنجاح جزئى فى قبرص وأجزاء من الشرق الأوسط وأفريقيا ، فى ناميبيا مثلاً . وفيما عدا حالات التحرر من الاستعمار (مثل ناميبيا) كان تحكيم الأمم المتحدة علامة دائمًا على أن الصراع العرقى يبدو مستعصيًا على الحل ، وأنه تهديد خطر لأمن مجموعة الدول المحيطة بأكملها . وهناك بعض الحقيقة فى الملاحظة التهكمية التى مؤداها "عندما تأتى الأمم المتحدة إليك ؛ فذلك يعنى أن المشاكل ستظل معك للأبد"(٤٩) . ومع ذلك ، يوضح الحكم استنادًا للقانون الدولى عن طريق محكمة العدل الدولية أن هناك أدوات للتحكيم متعدد الأحزاب للصراعات العرقية ، ويجب أن نختار تطويرها .

إن الشكل الكامل للتحكيم متعدد الأطراف هو اشتراك دولتين فى السيادة على أراضى النزاع (٥٠) - فى شكل حكم ثنائى - ولكنها تتضمن اتفاقًا تقترحه دولة تملك السيادة على إقليم ذى صلة للتشاور مع دولة أخرى حول كيفية حكم ذلك الإقليم ولحفظ دور الحكومة الخارجية كوصى على الأقلية العرقية المقيمة فى الإقليم . ومثال واحد على هذه الحالة هو الاتفاقية الأنجلو - أيرلندية بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية عام ١٩٨٥ (O'Leary and McGarry 1992, ch. 6) . وعقدت الحكومتان الإيطالية والنمساوية اتفاقًا شبيهًا عام ١٩٤٦ خاصًا بجنوب "تايرول" ، التى انضمت للنمسا عام ١٩٩٢ ، لتأكيد أن المجتمع الناطق بالألمانية "له كامل المساواة فى الحقوق مع

---

(٤٩) يقال إن تشرشل لاحظ أن البلقان تنتج عنفًا أكثر مما تحتمل أمورها الداخلية، وذلك سبب ضمن أسباب كثيرة جعلت البلقان موقعًا للوساطة الخارجية (نقلاً عن Buchanan 1991, 2) .

(٥٠) ناقشنا فيما قبل مزايا أسلوب تنظيم الصراع العرقى فى أيرلندا الشمالية (O'Leary and McGarry 1993, ch. 8) .

المقيمين المتحدثين بالإيطالية فى إطار نصوص الوثيقة التى تحافظ على الشخصية العرقية وعلى التنمية الثقافية والاقتصادية لعناصر المجتمع المتحدث بالألمانية" (Alcock 1970; Hannum 1990, 432-40) . وعقدت الحكومتان الفنلندية والسويدية أيضًا اتفاقًا حول جزر آلاند Aland islands – رغم أن هذا الاتفاق وضع أساسًا لمقاطعة (كانتون) سويدية على الأرض الفنلندية لها حق منع المواطنين الفنلنديين من أن يستوطنوا هذه الجزر (Alands landsting 1988) . وقد كانت هناك اتفاقيات ثنائية أخرى بين الدول حول مناطق النزاع والأقليات القومية أثناء فترة الحروب فى أوروبا (Hannum 1990, ch. 17) .

التقسيم إلى مقاطعات/ الفيدرالية

هناك مبدآن متعلقان بالأراضى فى تنظيم الصراع السياسى الدولى : التقسيم إلى مقاطعات والفيدرالية ، وكلاهما يمكن استخدامه فى إدارة الخلافات القومية والعرقية بأساليب ديموقراطية ليبرالية .

وعلى وجه أكثر دقة يمكن إطلاق مسمى "الكوميونية" (التقسيم إلى كوميونات) communization على غرار الكوميونات القائمة فى ظل المقاطعات فى سويسرا . ويمكن أيضًا اعتبار التقسيم إلى كانتونات (مقاطعات) مرادفًا للأيلولة المنظمة على أساس المكان (الأرض) التى تقيم عليها الجماعة العرقية ، ومع هذا فنحن نفضل مصطلح (التقسيم إلى مقاطعات) لأنه يختلف عن الكوميونات أو الانتقال (الأيلولة) فى ارتباطه المتميز بالإدارة الإقليمية للخلافات العرقية .

وتخضع الدولة متعددة العرقيات لتقسيم جزئى فى حالة التقسيم إلى مقاطعات تتحول فيه السلطة السياسية إلى وحدات سياسية (وحدات صغيرة بشكل ملحوظ) ، يتمتع كل منها بسيادة مصغرة، وبالرغم أنه من المعتاد التفاوض بشأن التقسيم إلى مقاطعات فى سياق الفيدرالية – كما قد يتضح من النموذج السويسرى – فإنه من الممكن مبدئيا فصل مبدأ التقسيم إلى مقاطعات عن الأشكال الفيدرالية الرسمية للحكومة .

وينبغى التميز بين التقسيم إلى مقاطعات عن مجرد اللامركزية الإدارية ، الشائعة فى الدول المتحدة ؛ فهى مبنية على إدراك الاختلاف العرقى وتقيم علاقات صورية بين المقاطعات المختلفة والحكومة المركزية ، فدولة إسبانيا الديموقراطية التى قامت بعد سقوط فرانكو ، والتى يمكن أن نطلق عليها رسميًا الشكل الصورى للدولة اللامركزية المتحدة ، يمكن اعتبارها نموذجًا ناجحًا للتقسيم إلى مقاطعات ، مع الاستثناء الشهير للصراع الممتد فى إقليم الباسك .

إن التقسيم إلى مقاطعات فكرة متعارف عليها لمنح السلطات للعلاقات العرقية ؛ حيث تنظّم سلطة اتخاذ القرار فى الحد الأدنى المقبول من التدرّج الهرمى السياسى ، ولابد أن تصمّم المقاطعات لتكوين وحدات متجانسة ثقافيًا بحيث يكون حكم الأغلبية متآلفًا عمليًا مع المجتمعات التى تحكم نفسها ذاتيا (٥١). وحيثما يكون الصراع العرقى على أشدّه فالمبدأ الإدارى الناجع هو تقسيم وحدات حكومية موجودة فعلاً لتكوين تجانس عرقى ، كما حدث فى حالة "جورا" التابعة لمدينة "برن" السويسرية .

ويقوم التقسيم إلى مقاطعات بتقسيم ساحة الصراع والتنافس العرقى إلى وحدات أصغر وأكثر مرونة فى التعامل معها ؛ فهى تتضمن شكلاً من "الانفصال الداخلى" يمكن التفاوض بشأنه ، وفى ظل "هدير التقسيم إلى مقاطعات" يمكن أن تنتقل سلطات الشرطة والسلطة القضائية إلى تلك المناطق ؛ حيث يعبّر السكان عن أمنيتهم فى تجربة هذه السلطات بأنفسهم ، وحيث يمكن أن نحكم على أن التجربة حملت بعض ملامح النجاح . وفى دولة البوسنة المستقلة حديثًا قد يصبح هنا شكلاً جيد التصميم وحائزًا على قبول الجميع للتقسيم إلى مقاطعات ، وقد يحقن مزيد من الدماء بين الصرب والكروات والمسلمين . والواقع أن التقسيم إلى مقاطعات محمل بصعوبات ممكنة، لعل أوضحها هو الترسيم والحفاظ على أمن تلك الوحدات الحكومية ، وأن تحوز القبول العام ، وهناك أيضًا التهديد الدائم بأن السلطة القضائية

---

(٥١) من الممكن تصميم المقاطعات لتحقيق شكل محلى خالص لحكومة بين المجتمعات العرقية المحلية للتشارك فى السلطة ، خاصة عندما تكون تلك المجتمعات مشتبكة بشدة لدرجة تمنع التقسيم بعدالة ؛ لنقل بمعنى أخر إن المنطق فى هذا النظام أن يكون ائتلافًا محليًا (انظر الإحالة التالية) .

وسلطة حفظ الأمن فى المقاطعات قد تستخدمها التنظيمات البرلمانية للاستحواذ على أجزاء من أراضى المقاطعات والتعامل معها على أساس أنها "مناطق محرّرة" ، وربما لهذا الخطر المهدّد بالذات أعلن وزير الخارجية البوسنى أن حكومته لن تفكر فى التقسيم إلى مقاطعات على الإطلاق .(٥٢) ومع هذا ، فالتقسيم إلى مقاطعات حل واقعى عادة ، مثل الطموحات القومية المشروعة ، سواء كانت للاندماج أو الانفصال أو التحرير . إن التقسيم إلى مقاطعات متدرّج فى ملابساته الضمنية ، وهو ليس إعادة تقسيم فورى لحدود الدولة ، لأنه يسمح للحكومات بحرية التراجع عن التجارب التى يثبت فشلها . ويبدو أن الحكومة الكندية تتحرك فى اتجاه التقسيم إلى مقاطعات بعد أن أدركت أخيراً "الحق الأصيل" للسكان الأصليين للحكم الذاتى "فى إطار الفيدرالية الكندية" .

ويعدّ "شبه التقسيم إلى مقاطعات" استراتيجية سياسية ممكنة التنفيذ ؛ حيث تستخدم اللامركزية الإقليمية للصراع العرقى لإخفاء السيطرة أو تسهيلها ، وهى فى هذه الحالة تستحق استنكار الليبراليين والاشتراكيين ، وعلى سبيل المثال قامت حكومة جنوب أفريقيا بإنشاء عدد من "الأوطان" الجرداء العقيمة للسود فى محاولة فاشلة لإضفاء الشرعية على مطالبهم فى السلطة المركزية ، ورفضت حكومات حزب الليكود المتعاقبة فى إسرائيل (١٩٧٧-١٩٩٢) تقسيم "أرض الميعاد" ، وعرضت بدلاً من ذلك شكلاً من الحكم الذاتى فى الأراضى المحتلة الذى لا يمكن لأى فلسطينى مخلص أن يقبله أو يوافق عليه .

وما بين تشابك التقسيم إلى مقاطعات والفيدرالية هناك منطقة رمادية فى إدارة أقاليم الخلافات العرقية التى ترتبط عادة بوجود تحكيم خارجى، فقد تتجاوز الاتفاقيات الدولية بين الدول الاستقلال الإقليمى لمجتمعات عرقية معينة ، حتى إذا كانت "الدولة المضيفة" لا تسير تنظيمياً على مبادئ التقسيم إلى مقاطعات أو الفيدرالية :

---

(٥٢) وردت هذه الإشارة من وزير خارجية البوسنة فى كلية الاقتصاد بلندن فى مارس ١٩٩٢ ، وذلك فى ضوء خطة الاتحاد الأوروبى التى لم يجانبها النجاح بشأن خطة الائتلاف فى البوسنة التى أعطت لصرب البوسنة ما اعتبروه سببا لحرب جديدة ، والواقع أن تشكك وزير خارجية البوسنة كان له أسبابه الوجيهة .

مثلاً الاتفاقية بين إيطاليا والنمسا التى تضمن استقلال "جنوب تايرول" أو الاتفاقية بين فنلندا والسويد التى تضمن استقلال "جزر آلاند" .

إن الفيدرالية حالة شبيهة بالتقسيم إلى مقاطعات ، ولكنها لا تشترك فى أى حدود معها كوسيلة لتنظيم الدول متعددة العرقيات ؛ فالدول والأقاليم تكون عادة أكبر من المقاطعات(٥٢). ولا نعنى بالفيدرالية هنا "شبه الفيدرالية" التى تصف الاتحاد السوفيتى ، ففى الفيدرالية الأصيلة يتمتع كلٌّ من الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم بمجالين منفصلين من السلطة ، إضافة إلى أنهما قد يتعاونان فى سلطات معينة . فالحكومة المركزية لا يمكنها أن تغيِّر الدستور من طرف واحد ؛ فالأمر يتطلب موافقة كلا المستويين الحكوميين ، فالفيدراليات تتضمن بشكل تلقائى دساتير مقننة ومكتوبة ومجلسين تشريعيين ، والفيدرالية ممثلة فى أحد المجلسين التشريعيين ، يختلّ التناسب عادة بين نسبة التمثيل فيها وبين نسبة تمثيل الوحدات الأصغر ، أى أن الفيدرالية تحظى بالتمثيل الأكثر عدداً .

ويذهب الفيدراليون إلى أنه إذا كانت الحدود بين أجزاء الفيدرالية تضاهى الحدود بين المجتمعات العرقية أو الدينية أو الناطقة بلغة معينة ، أو بمعنى آخر ، إذا كان هناك "مجتمع فيدرالى" (Stein 1968) ، فالفيدرالية حينئذ أداة فعالة لتنظيم الصراع ؛ لأنه سيكون لها دور مؤثر فى أن تكون المجتمعات غير المتجانسة أقل تنافراً من خلال بناء وحدات فرعية أكثر تجانساً . وهنا نشير إلى أن من بين الدول السبع الفيدرالية الأصيلة كديموقراطيات ليبرالية ، حقق ثلاث منها فقط ذلك التأثير ، وهى بلجيكا وكندا وسويسرا ، أما فيدراليات أستراليا والنمسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية فلم تحقق ذلك التأثير ، وبالتالى لا يمكن أن تفسر الفيدرالية الهدوء العرقى فى أستراليا وفى ألمانيا والنمسا فيما بعد الحرب (حيث إن جرائم الإبادة الجماعية السابقة فيهما أكثر أهمية من محاولة حل الصراعات العرقية) . ويبنى نجاح الفيدرالية فى حالات بلجيكا

(٥٢) فى الواقع يمكن أن تنقسم الأجزاء المكوِّنة للفيدرالية إلى مقاطعات لإدارة الصراع العرقى، والعروض الحالية للحكومة الكندية لإدارة مناطق الشمال الغربى تعكس رغبة "تقسيم المنطقة إلى مقاطعات" لمنح شعوب "دين" Dene وغيرهم من غير السكان الأصليين الفرصة لممارسة حق محدود من الحكم الذاتى .

وكندا وسويسرا فى تنظيم الصراع على الحدث التاريخى الذى أدّى بالمجتمعات العرقية ذات الصلة أن تنفصل جغرافيًا ، وتلعب الفيدرالية دورًا أقل نجاحًا فى المجتمعات التى لا يمكنها السيطرة على الوحدات الفيدرالية ، بسبب تشتتها الجغرافى أو قلة أعدادها ، كما يظهر ذلك فى إقليم كويبك المتحدث بالإنجليزية ، والمتحدثين بالفرنسية خارج كويبك ، والمتحدثين بالفلمنكية فى والونيا ، والمتحدثين بالفرنسية فى الفلاندرز ، والسود فى الولايات المتحدة الأمريكية ، والسكان الأصليين فى أستراليا وأمريكا الشمالية . والسبب الذى يثبت أن الفيدرالية غير كافية تمامًا كوسيلة لتنظيم الصراع فى يوغوسلافيا هو أنه لم يكن هناك تجمع جغرافى كافٍ للمجتمعات العرقية .

وتتقبل المجتمعات المتجاورة جغرافيًا الفيدراليات لعديد من الأسباب ؛ فعادة ما كانت الفيدراليات تنشأ من المستعمرات متعددة العرقيات ؛ حيث كان مطلب الانفصال محفزا للصراع مع أولئك الذين أرادوا الحفاظ على وحدة الأمة ، وحتى إذا لم يدعم تاريخ حكومة استعمارية مظلة الولاءات الثقافية ، على سبيل المثال ما أسماه "أندرسون" Anderson (1983, ch. 4) "الرحلات الإدارية المقدسة" ، فهو عادة يفسح مجالا لظهور صفوة (ضباط ، بيروقراطيون ، ورأسماليون) تهتم بالحفاظ على ما فى حوزة النظام القائم . وعادة ما يكون فى الإمكان بيع الدول الفيدرالية اقتصاديًا ؛ فهى واعدة بالسوق الواحد ، وبالعملة الواحدة ، والوفرة الاقتصادية ، والتخفيض فى تكلفة الصفقات والمساواة المالية . كما يمكن تسويق الدول الفيدرالية الكبرى باعتبارها متزنة على المستوى الجيو-سياسى ، من حيث إنها توفر أمنًا أعلى وحماية أكبر عما توفره الدول الصغيرة . وأخيرًا ، فإن الفلسفات الشخصية ونزعات بناة الفيدرالية أمر له وزنه؛ فتحالف ماكدونالد-كارتييه فى كندا ، وزعامة نهرو فى الهند ، كانت أمورًا حرجة فى تأسيس فيدرالياتهم والحفاظ عليها . ولسوء الحظ أن الفيدرالية حتى الآن ليس لها رصيد قوى كأداة لتنظيم الصراع بين الدول متعددة العرقيات ، حتى فى الدول التى تسمح بدرجة من الحكم الذاتى للأقليات ، ولقد انهارت الفيدراليات الديموقراطية فى آسيا وأفريقيا ، مع إمكانية استثناء الهند - التى اعتمد استمرارها على درجة من السيطرة المركزية فى نظامها شبه الفيدرالى . ويتمثل السبب الأساسى للفشل الفيدرالى فى تناقص أعداد الأقليات فى المستوى الفيدرالى للحكومة . وتثير الإحباطات

الناتجة عن مثل هذا الوضع دوافع لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار لمحاولة الانفصال ، مع العلم أن هذه الإحباطات مقترنة بحدود موجودة فعلاً وموارد مؤسسية مهمة تتدفق من الهيمنة على إقليمهم الخاص / "الدولة" ، لقد توقف اندماج الفيدرالية النيجيرية بعد مقتل ٢ مليون شخص ، وبسبب انهيار عبقرية التخطيط الفيدرالى للجمهورية الثانية فى نيجيريا فى مواجهة انقلاب عسكرى ، وكان من الضرورى أن يستمر المحكّمون فى أداء مهمتهم بنجاح ، هذا أو الحل الثانى وهو الاستمرار كفيدرالية ديموقراطية لحل إشكاليات نيجيريا العرقية . وتواجه الهند التى تعدّ من أنجح الفيدراليات بعد الاستعمار حركات الانفصاليين فى كشمير والبنجاب ، وكندا مهدّدة على الدوام بانفصال كويبك (على رغم أن هذا مثل جودو Godot، الذى لا يأتى أبدًا) . وحتى الفيدراليات المتصنعة فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفييتى ظهر فيها عدد من الحركات القومية التى توفرت لها أسباب تحقيق انفصال ناجح فى ١٩٩١-١٩٩٢ . إن التهديد بالانفصال عن الفيدراليات يماثل استبعاد "نوردلنجر" Nordlinger (1972, 32) للفيدرالية من قائمة ممارسات تنظيم الصراع القابلة للدفاع عنها فى أحوال معينة ، وقد سحب بناة الأمة الاندماجيون فى أفريقيا الثقة من الفيدرالية لهذا السبب بالذات .

إن الفيدراليات أنظمة هشة خاصة فى المجتمعات ثنائية العرقية ، وبإمكانية استثناء بلجيكا ليس هناك حالة واحدة ناجحة للفيدرالية القائمة على اتحاد وحدتين أو اصطباغهما بصبغة موحدة (Vile 1982) . وحتى الفيدرالية البلجيكية تتكون من أربع وحدات ، على الرغم من أنها تأسست حول تقسيم عرقى ثنائى ، وساهم الاتحاد الأوروبى فى الحفاظ على استقرار وحدة بلجيكا .

وحتى الفيدراليات متعددة العرقيات الناجحة نسبيا تبدو وكأن فيها أزمات دستورية مستديمة ، ولا يحتاج الأمر فقط إلى إعادة التحاور حول تقسيم السلطات كنتيجة للتقدم التكنولوجى والتحولات الاقتصادية وفصل القضاء ، ولكنه يستلزم الإبقاء على الاستقرار والممارسات الائتلافية المكمّلة له ، وهى أمور أساسية فى المستويات الفيدرالية والمركزية الفرعية فى الحكومة .

وهكذا ، وعلى الرغم من الصعوبات المصاحبة للفيدرالية ، فإن الفيدرالية الديموقراطية تعتبر وسيلة جذابة لتنظيم الصراع العرقى ، إضافة إلى الميزات

الأخلاقية الواضحة المصاحبة لتطبيقها . أما الجدل حول إدانة الفيدرالية ؛ لأنها تبيح مسوغات المطالبة بالانفصال ونشوب حرب أهلية ، فيمكن الحوار فيه تحت ظرفين معينين: الأول إذا كان فى غياب الفيدرالية لن تكون هناك محاولة للانفصال ، وأن يكون من الواضح أن الصراع العرقى يمكن أن يدار بأساليب ديموقراطية بديلة ، والثانى : إذا كانت وحدة الانفصال المحتملة ستكون أقرب لممارسة الهيمنة المتحكمة (أو أسوأ) على أقليات السكان الأصليين .

الائتلاف أو المشاركة فى السلطة

يمكن تنظيم العلاقات السياسية بين المجتمعات لمنع الصراعات تبعًا لمبادئ المشاركة فى السلطة أو الائتلاف ، وقد تنطبق هذه المبادئ على مستوى واحد من الدولة كلها أو فى إقليم تابع للدولة يحمل صفة الصراع العرقى ، وجميعها له علاقة بالحكومات المحلية والمركزية . وقد ابتكر الساسة الهولنديون ، أو أعادوا اكتشاف ، مبادئ الائتلاف منذ عام ١٩١٧ وحتى الستينيات من القرن العشرين ، وأيضًا الساسة اللبنانيون بين عامى ١٩٤٣ و١٩٧٥ ، وخبرات الساسة الماليزيون الائتلافية بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٦٩ ، وفى فيجى بشكل متقطع بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٨٧ ، والأيرلنديون الشماليون لوقت قصير عام ١٩٧٤ .

وعادة ما يكون للديموقراطيات الائتلافية أربع خصائص (Lijphart 1977) :

- حكومة ائتلافية كبرى تجمع الأحزاب السياسية الممثلة للأجزاء الرئيسية لتقسيمات المجتمع، أو أن هناك **حكومة أكبر من الأغلبية البسيطة** ، والتى تمنح ضمانًا لتمثيل الأقليات العرقية .

- وتنطبق **قواعد التناسب** على القطاع العام ، بمعنى أن كل مجتمع ممثل بنسبة معينة فى المجالس التشريعية وفى المؤسسات التنفيذية وفى السلطة القضائية ومؤسسات الخدمة المدنية وفى الشرطة ؛ أى أنها ممثلة فى المؤسسات الحيوية للدولة الديموقراطية الليبرالية . وينطبق التناسب أيضًا على التوظيف العام وعلى الإنفاق العام ، بحيث

يحصل كل مجتمع على نصيبه العادل من مخصصات الإنفاق العام ، مثل الإنفاق على احتياجاته التعليمية والإعلامية ، ومن الممكن أن يطبق التناسب على قطاع التوظيف الخاص الذى يتطب من أصحاب الأعمال قوة عمالة متوازنة لمنع أو تصحيح التفرقة العرقية فى التوظيف .

– ومن الممكن تطبيق شكل من **استقلال المجتمع** فى ظل النظم الائتلافية ، بحيث يحكم كل مجتمع نفسه ذاتيًا فى الأمور المؤثرة التى تشكّل أهمية كبيرة له ، وفى أغلب الحالات تدور هذه الأمور حول اللغة والتعليم والديانة والثقافة والتعبير عن الهوية الوطنية ، وبشكل مثالى يختلف استقلال المجتمع عن الاستقلال فى ظل النظم الفيدرالية ؛ لأن أفراد كل مجتمع يحظون باحترام استقلالهم بغض النظر عن مكان إقامتهم أو محل عملهم ، قد يعتقد المرء بأن هذا "فيدرالية مجتمعية" أو "فيدرالية تعاونية" ، نقيضًا للفيدرالية الإقليمية ، والأمثلة الواضحة لهذا المبدأ هى نظم التعليم المنظمة لغويًا أو طائفيًا .

– إنها تتجاوز **حق الفيتو** الدستورى الممنوح للأقليات ، وقد يأخذ حق الفيتو أشكالاً عديدة ، على سبيل المثال ، لابد أن يظهر بوضوح ثقل الأغلبية قبل أن يصبح أى تشريع قانونًا ، وفى هذه الحالة يصبح من القانونى تجاوز حق الفيتو [٥٤]، ويتم إقرار ميثاق الحقوق وتحافظ عليها المحاكم العليا ، وإذا استقرت تلك الحقوق وامتدت إلى حقوق الأفراد أو التجمعات ، فقد يكون لها فعالية أن تمتد إلى حقوق الأقليات[٥٥].

(٥٤) قبل إصدار الدستور الجديد فى كندا عام ١٩٨٢ ، كان لإقليم كويبك حق فيتو غير رسمى يتجاوز التغيير الدستورى ، وكان فقدان كويبك لهذا الحق سببًا فى الأزمة الدستورية الحالية فى كندا .

(٥٥) هناك مثال مناقض ، ولكنه مثير للانتباه بالنسبة لهذه الظاهرة بشأن الناطقين بالإنجليزية ، وهو "الميثاق الكندى للحقوق والحريات" Canadian Charter of Rights and Freedoms (1982) ، فهى تحمى حقوق الأفراد والتجمعات ، ومن منظور الناطقين بالفرنسية فى كويبك تكمن المشكلة فى أن الوثيقة تحمى حقوق الأفراد الناطقين بكلا اللغتين فى كندا بأكملها ، بحيث تمنع حكومة كويبك من حماية اللغة الفرنسية بشكل يراه الناظر مجحفًا تجاه الناطقين بالإنجليزية .

وتتأسس المبادئ الائتلافية على قبول التعددية العرقية ، وتهدف إلى حماية الحقوق والهويات والحريات والفرص المتعادلة لكل المجتمعات وتكوين مؤسسات سياسية واجتماعية أخرى تمكنهم من الإفادة من مكاسب المساواة دون استيعاب إجبارى. وهذا النظام لا يجبر السكان على ارتياد المدارس أو السكنى مع بعضهم البعض ، على الرغم من أنها تنطوى على التزام بالتناسب فى المؤسسات السياسية والقانونية ، وربما التناسب فى تنظيمات العمل الاقتصادية ؛ لأن هذه هى الميادين التى قد يسفر فيها الصراع العرقى عن تولد العنف وعدم الاستقرار واستدامة الصراع، وفى بعض مناطق الصراع للسكان كل الحق فى الاختيار إما بين تكوين مؤسسات ديموقراطية ائتلافية أو ألا يكون لديهم أى مؤسسات ديموقراطية على الإطلاق. والحالة التى ينطبق عليها ذلك هى لبنان، حيث اهتز استقرار ائتلافها الهش القائم على التراضى بين العرقيات من جراء التدخل الإسرائيلى والسورى عامى ١٩٧٥-١٩٧٦، ومن وقع الشتات الفلسطينى.

ولا تستلزم الترتيبات الائتلافية خبراء أكاديميين أو مخططين ائتلافيين لتظهر إلى الوجود ؛ فدائمًا ما يعيد الساسة اكتشافها ، والأمر المحورى هنا ، تبعًا لما يقول "ليبهارت" Lijphart ، أن الساسة يملكون الاستقلال والخيال والبواعث لبناء مثل هذه الحلول الوسطية والبيئة الخارجية المناسبة لتطبيقها ، والواقع أنه لم تثبت أى تجربة ائتلافية نجاحها على الإطلاق، كما يتضح من حالات قبرص ولبنان وأيرلندا الشمالية ، ولكن بعضها نجح . والواقع أن أفضل حالة فيما يتعلق بالترتيبات الائتلافية هى أن يكون من ضمنها الموافقة على حكومة ذاتية للمجتمعات ذات العلاقة ، وعادة ما تكون تلك الحكومات أفضل من البدائل الأخرى ، وهى : سيطرة الأغلبية ، والتقسيم الدموى والحروب الانفصالية ، والخيارات المستحيلة للتهجير الإجبارى ، والتطهير العرقى .

ويجدر ذكر أنه من السهل زعزعة استقرار النظم الائتلافية ، وحتى تؤتى هذه الأنظمة أكلها فهى تتطلب ثلاثة شروط جوهرية [٥٦]: الأول أنه لا ينبغى التزام المجتمعات

---

(٥٦) هناك المزيد من المناقشات تتعلق بظروف نجاح الائتلافية فى: Barry (1991), Lijphart (1977, 1985), McGarry (1990), McGarry and Noel (1989), O'Leary (1989), and Pappalardo (1981).

المنافسة غير المتحفظ بالاندماج الفورى أو التدريجى أو استيعاب مجتمعات أخرى فى "أمتهم" ، أو الالتزام بتكوين دولة-أمة خاصة بها ؛ فالصراعات القومية المبنية على الانضمام الصريح للقومية المتداخلة تبدو أنها تحمل سمة صفرية القيمة لا يمكن تحويلها ؛ فالناس تتقاتل على قضية "أمة واحدة = دولة واحدة" . إن منع المجتمعات من تنمية وعى قومى متفرّد أو "متكامل" على نطاق واسع يتطلب من الصفوة السياسية إما إخفاء الهوية القومية للدولة فى عالم ضاغط بقوة على من يخالفه ، أو بتخليق هوية قومية اصطناعية ومتميزة ، وهو أمر شديد الصعوبة . أما الشرط الثانى فهو أنه لابد للأجيال التى تعقب القيادات السياسية أن يكون لديها الدوافع المناسبة للانضمام إلى تنظيم الصراع، وينبغى أن تخشى قيادات المجتمعات المنافسة نتائج الحرب، وأن يكون هدفها هو حفظ الاستقرار الاقتصادى والسياسى ، ولا بد لها ، على سبيل المثال ، من الإيمان بأنه لن تتمكن من الحكم بمفردها (أو أن تعتمد على الهيمنة المتحكمة فى إدارة شئون الحكم) ، وقد تكون تلك الدوافع ذاتية أو مترفعة على الصغائر ، ومع ذلك فبدونها لن يصبح هناك أمل لإنتاج ترتيبات ائتلافية . وفى اللحظة التى تؤمن فيها الصفوة المنافسة أن مكاسب الحرب تفوق تكلفة السلام ؛ فقد حلّت النكبات حينئذٍ على النظام الائتلافى . والشرط الثالث أن القيادات السياسية للمجتمعات ذات الصلة لابد أن يكون لهم بعض الاستقلال السياسى ، بحيث تكون لديهم القدرة على اتخاذ حلول وسطية دون أن يتهموا بالخيانة ، وإذا افتقروا إلى الثقة - مثلاً لوقوع مزايدة عليهم من التحريريين أو القيادات المنافسة - فلن يكونوا مؤهلين لمساومات من الوزن الثقيل ، وهذا الوضع لا يستلزم فقط تمالك النفس فى الجزء الخاص بالصفوة الخارجية خارج منطقة الصراع ، ولكن أيضًا داخل المجتمعات نفسها . وبالإضافة إلى عدم وجود حزب أغلبية عرقى على ثقة بأنه يمكن أن يحكم بنفسه ؛ فالتسوية الائتلافية تتطلب أن كل مجتمع لا بد أن يكون مستقرًا سياسيًا على المستوى الداخلى على نحو قد يؤدى إلى الوصول إلى حل وسط . إن هذه الحالة متعنتة وأكثر تعذيبًا بسبب إشكال رئيسى فى تصميم الدستور فى النظم الديموقراطية . وتكوّن نظم التمثيل النسبى المصاحبة للممارسات الائتلافية دوافع للقيادات العرقية المتطرفة للتنافس على السلطة ، واثقين

أن ذلك لن يخفض الدعم الكامل لكتلتهم ، ولكن حينها سيفتقر كل متطرفى الأقليات للدوافع التى تجعل مطالبهم ممكنة التنفيذ . إن ظاهرة التطويق الخطيرة - تطويق شارون لشامير ، وتطويق حزب بيزلى الاتحادى الديموقراطى Paisley's Democratic Unionist party لحزب أولستر الاتحادى Ulster Unionist party - كامنة فى كل النظم الائتلافية المبنية على التمثيل النسبى . وعلى النقيض فى نظم حكم التعدديات ، التى تتلاحم بأناقة مع ممارسات الهيمنة ، قد لا يكون لحزب مسيطر الدافع للاستنجاد بالأقليات ، إلا في حالات نادرة وخاصة تلك التى تجعل من الممكن ظهور حزب مسيطر متعدد العرقيات ("منبوذ") .

وإذا لم تكن هذه الشروط متوافرة ، كما فى لبنان وأيرلندا الشمالية وماليزيا وقبرص وفيجى ، تنهار التجربة الائتلافية ، وهناك نتيجة أخرى أكثر إحباطًا ، فقد تعمل الممارسات الائتلافية لتهدئة الصراعات الأيديولوجية أو الدينية أو اللغوية أو العرقية ، ولكن فقط إذا لم تصبح هذه الصراعات قاعدة لهويات قومية منفصلة ، وبكلمات أخرى قد تكون الائتلافية ممكنة إجرائيًا فى المجتمعات المنقسمة باعتدال ، ولكن ليس بشدة (Horowitz 1985, 571-2)، إن هذه النتيجة لا تثير شهية المتحمسين للائتلافية فى بوروندى وفيجى وأيرلندا الشمالية وماليزيا ولبنان ، والتفاصيل المتوفرة عن جنوب أفريقيا تمثل أرضًا صلبة يقف عليها المتشائمون فيما يتعلق بالتسوية الائتلافية ، حتى إن كانت محلاً للتفاوض (McGarry and Noel 1989) .

إن التصنيف الذى قدمناه عاليه مجرد مرحلة أولى لمشروع أوسع ، ونحن نعتقد أنه يقدم خريطة واضحة لأنماط السياسة الدولية الممكنة لتنظيم الصراع العرقى والقومى . والمهمة الأصعب هى رؤية ما إذا كان اتساق المبادئ والاستقرار وانهيار هذه الأنماط ممكنًا ، حتى وإن لم يكن ممكنًا فنحن نرجو أن يتطور هذا الإطار ليساهم فى تقييم المبادئ الأخلاقية ودراسات الجدوى أو الصلاحية ومستتبعات استراتيجيات السياسة الدولية . إن التقييم المقارن لتنظيم الصراع العرقى والقومى مهم ؛ لأننا جميعًا وطنيون أو عرقيون بشكل أو بآخر ، حتى وإن لم نكن نرغب فى ذلك ، ولأن العلاقات فى مجتمعاتنا غاية فى الأهمية بحيث لا يصح أن نتركها للشوفينيين .

مراجع الفصل الحادى عشر

Ålands landsting. 1988. *Åland in brief.* Marie-Hamn: Ålands landskapyss-trelse.

Alcock, A. 1970. *The History of the South Tyrol Question.* London: Michael Joseph.

Anderson, B. 1983. *Imagined Communities: Reflections on the Origins and Spread of Nationalism.* London: Verso.

Barry, B. 1991a. "Political Accommodation and Consociational Democracy." In Barry, B., ed. *Democracy and Power: Essays in Political Theory 1,* 100–35. New York: Oxford University Press.

1991b. "The Consociational Model and Its Dangers." In Barry, B., ed. *Democracy and Power: Essays in Political Theory 1,* 136–55. New York: Oxford University Press.

1991c. "Self-Government Revisited." In his *Democracy and Power: Essays in Political Theory 1,* 165–86. New York: Oxford University Press.

Beran, H. 1984. "A Liberal theory of secession." *Political Studies.* 32:1. 1988. "More theory of secession: reply to Birch." *Political Studies.* 32:316–23.

1987. *The Consent Theory of Political Obligation.* London: Croom Helm.

Buchanan, A. 1991. *Secession: The Morality of Political Divorce from Fort Sumter to Lithuania and Quebec.* (Oxford: Westview Press).

Chalk, F., and Jonassohn, K. 1990. *The History and Sociology of Genocide: Analyses and Case Studies.* New Haven, CT: Yale University Press.

Connor, W. 1973. "The Politics of Ethno-nationalism." *Journal of International Affairs.* 27, no. 1:1–21.

1984. "Eco- or ethno-nationalism?" *Ethnic and Racial Studies* 7:342–59.

Fraser, T. G. 1984. *Partition in Ireland, India and Palestine: Theory and Practise.* London: Macmillan.

Freeman, M. 1984. "Genocide in World Historical Perspective." Essex Papers in Government.

Gellner, E. 1983. *Nations and Nationalism.* Oxford: Blackwell Publisher.

Gibson, G. 1992. "Self-government: Isolating Aboriginal People from the Mainstream is a Mistake." Toronto *Globe and Mail.* 1 June.

Glazer, N. 1987. *Affirmative Discrimination: Ethnic Inequality and Public Policy.* Cambridge: Harvard University Press.

Hannum, H. 1990. *Autonomy, Sovereignty, and Self-Determination: The Accommodation of Conflicting Rights.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Harff, B. 1992. "Recognising Genocides and Politicides." In Fein, H., ed. *Genocide Watch*, 27–41. New Haven, CT: Yale University Press.

Hoffman, M. 1992. "Third Party Mediation and Conflict Resolution in the Post-Cold War World." In Baylis, J., and Rengger, N., eds. *Dilemmas in World Politics*. New York: Oxford University Press.

Horowitz, D. 1985. *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Hovannisian, R. G., ed. 1986. *The Armenian Genocide in Perspective*. Oxford: Transaction Books.

ed. 1992. *The Armenian Genocide: History, Politics, Ethics*. London: Macmillan.

Huntingdon, S. 1972. Foreword to Nordlinger, E. A. *Conflict Regulation in Divided Societies*,

Jennings, I. 1956. *The Approach to Self Government*. New York: Cambridge University Press.

Jonassohn, K. 1992. "What is Genocide?" In Fein, H., ed. *Genocide Watch*, 17–26. New Haven, CT: Yale University Press.

Khoshla, G. D. 1950. *Stern Reckoning: A Survey of Events Leading Up to and Following the Partition of India*. New Delhi: Bhawnani.

Kuper, L. 1981. *Genocide: Its Political Use in the Twentieth Century*. New Haven, CT: Yale University Press.

Kymlicka, W. 1991. *Liberalism, Community and Culture*. New York: Oxford University Press.

Lemkin, R. 1944. *Axis Rule in Occupied Europe*. Washington DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Lijphart, A. 1977. *Democracy in Plural Societies*. New Haven, CT: Yale University Press.

1984. *Democracies*. New Haven, CT: Yale University Press.

1985. *Power-Sharing in South Africa*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Lustick, I. 1979. "Stability in deeply divided societies: consociationalism versus control." *World Politics* 31:325–44.

1985. *State-Building Failure in British Ireland and French Algeria*. Berkeley, CA: Institute of International Studies.

1987. "Israeli State-Building in the West Bank and Gaza Strip: Theory and Practice" *International Organization* 41, no. 1:151–71.

Mayall, J. 1990. *Nationalism and International Society*. New York: Cambridge University Press.

McCarthy, J. 1989. *Turks and Armenians: A Manual on the Armenian Question*. Washington, DC: Committee on Education, Assembly of Turkish American Associations.

McGarry, J. 1990. "A Consociational Settlement for Northern Ireland?" *Plural Societies* 20, no. 1:1–21.

McGarry, J., and O'Leary, B. Forthcoming. *Resolving Ethnic Conflict*. London: Macmillan.

McGarry, J., and Noel, S. J. R. 1989. "The Prospects for Consociational Democracy in South Africa." *Journal of Commonwealth and Comparative Studies* 27, no. 1:3–22.

McNeill, W. 1986. *Polyethnicity and World History*. Toronto: Toronto University Press.

Mill, J. S. 1988. *Utilitarianism, On Liberty and Considerations on Representative Government*, ed. Acton, H. B. London: Dent.
Nordlinger, E. 1972. *Conflict Regulation in Divided Societies*. Cambridge: Harvard University Centre for International Affairs.
Nusseibeh, S. 1990. "A Palestinian View of the Occupied Territories." In Giliomee, H., and Gagiano, J., eds. *The Elusive Search for Peace: South Africa, Israel and Northern Ireland*, 132–5. Oxford University Press.
O'Leary, B. 1987. "The Anglo-Irish Agreement: Meanings, Explanations, Results and a Defence." In Teague, P., ed. *Beyond the Rhetoric: Politics, the Economy and Social Policy in Northern Ireland*. London: Lawrence & Wishart.
1989. "The Limits to Coercive Consociationalism in Northern Ireland' *Political Studies* 34, no. 4:562–88.
O'Leary, B., and Arthur, P. 1990. "Introduction. Northern Ireland as a Site of State- and Nation-building Failures." In McGarry, J., and O'Leary, B., eds. *The Future of Northern Ireland*, 1–47. New York: Oxford University Press.
O'Leary, B., and McGarry, J. 1993. *The Politics of Antagonism: Understanding Northern Ireland*. London: Athlone Press.
Pappalardo, A. 1981. "The Conditions for Consociational Democracy: A Logical and Empirical Critique." *European Journal of Political Research* 9:365–90.
Permanent People's Tribunal, ed. 1985. *A Crime of Silence: The Armenian Genocide*. London: Zed Books.
Rabushka, A., and Shepsle, K. A. 1972. *Politics in Plural Societies: A Theory of Democratic Instability*. Westerville, OH: Merrill.
Roberts, H. 1990. "Sound Stupidity: The British Party System and the Northern Ireland Question." In McGarry and O'Leary, eds. *The Future of Northern Ireland*, 100–36. New York: Oxford University Press.
Smith, M. 1991. *Burma: Insurgence and the Politics of Ethnicity*. London, Zed Press.
Stein, M. 1968. "Federal Political Systems and Federal Societies." *World Politics* 20, no. 4:721–47.
Vile, M. 1982. "Federation and Confederation: The Experience of the United States and the British Commonwealth." In Rea, D., ed. *Political Cooperation in Divided Societies*, 216–28. Dublin: Gill & Macmillan.

الفصل الثانى عشر

الأمم تتآمر ضد نفسها : رؤية تأويلية لتجربة الاندماج الأوروبى

بيير سالمون

١ - مقدمة

يتشكك القوميون فى وجود مؤامرة حيث لا توجد فعلاً ، وقد يكون لتلك الشكوك أساس من الصحة فى حالة القارة الأوروبية ؛ إذ تبدو عملية الاندماج مبالغًا فيها ومخاتلة ولا نهائية .

والتساؤل المطروح هنا هو إلى أين سيؤول ذلك الاندماج فى النهاية ، وهو أمر متروك للساسة أو المتخصصين فى بلاغة طرح الآراء المختلفة ؛ حيث إن الخطاب العام ينطوى على خداع الآخر أو خداع الذات . إن كل خطوة بعينها تتحرك إلى الأمام فى حماية مزاياها الذاتية بالمعنى النفعى ، وتكون فى العموم ذات صبغة اقتصادية خالصة ، وغالبًا ما تبدو آثارها الإيجابية المتوقعة مثيرة للجدل ومبالغ فيها ، ومنها على سبيل المثال معدلات النمو المتزايدة ، وانخفاض معدل البطالة ، واستقرار السوق تكلفةً وأسعارًا . غير أن الترتيبات البديلة التى قد تشبع الاحتياجات الملحة لم تناقش بشكل جدّى . وجدير بالذكر أن نقاط التحوّل المهمة فى عملية الاندماج تبدو ضبابية ؛ حيث تظل القرارات المستقبلية بعيدة عن الملاحظة (أو بمعنى آخر "خلف الكواليس") . وحول المناقشات عمّا إذا كانت المرحلة التالية ستسمح بأن تظل السيادة القومية راسخة أو لا ، فإنها تنطوى على حقيقة أن تلك السيادة "تضمحل" فعليًا عند التطبيق . والواقع أن دول القارة

الأوروبية متقدمة فى ذلك الاتجاه من تجاوز القومية supranationality أو حتى الفيدرالية بشكل أوضح عمّا هى عليه فعليًا ، أو أوضح من الاتفاقيات المكتوبة المتفق عليها[1] .

وهكذا ، إذا كان لدى مراقبى الاندماج الذين يتعقبون الملامح التآمرية (Cohen-Tanugi 1992, e.g.) وجهة نظر ، فإن السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو : من هؤلاء المتآمرون ؟ إن الإجابة هى - وذلك حقيقى - أن المفوضية Commission هى كبش الفداء المثالى لقصص المؤامرات ، وهى أيضًا المرشح الطبيعى لذلك الدور . وعلى الرغم من أنها تكرّس لمبدأ "التبعية" subsidiarity ، فإنها تستغل (بخبث كما يقول البعض) أى ظروف متاحة لتعظيم قواها أو تدفع لمزيد من الاندماج بمعنى أعمّ . والواقع أن هذا السلوك يتوافق تمامًا مع نظرية الاختيار الشعبى للبيروقراطية ، ومع نظرية "ألبرت بريتون" Albert Breton عن المنافسة الرأسية بين الحكومات (١٩٨٧) - إذا اعتبرنا أن "بروكسل"[*] نموذج مصغّر لمثل هذه الحكومة ، وأن مسئوليات المفوضية الأوروبية يمكن أن تتزايد أساسًا على حساب الحكومات والبيروقراطيات القومية ، كيف يمكن إذن ألا تكون العلاقة بين المفوضية الأوروبية والحكومات البيروقراطية متضاربة مبدئيًا ؟[2] .

---

(١) أتقدم بالشكر للمشاركين فى مؤتمر "فيلا كولومبيلا" الخامس (خاصة السيد مانفريد هولر Manfred Holler الذى ناقشنى) ، والمشاركين فى ورشة عمل الاقتصاديات العامة من جامعة تورنتو ، والسيد آلن وولفلسبيرجر Alain Wolfelsperger لتعليقاته واقتراحاته المفيدة .

ينبغى النظر إلى أن نظام "بروكسل" على أنه هجين ، أى أنه ليس نظامًا فيدراليًا خالصًا ، ولا يمكن اعتباره نظامًا يجمع بين الحكومات تمامًا .

(*) الإشارة إلى "بروكسل" فى هذا الفصل باعتبارها مقر الاتحاد الأوروبى . (المترجمون)

(٢) إن التأكيد على هذه العلاقة المتضادة أساسًا يتوافق مع وجهات نظر مختلفة تمامًا تتعلق بالرغبة فى الاندماج أو بتفضيلات "الشعوب" . ويشعر الفيدراليون أن الشعوب تقف فى صفّهم وفى صف المفوضية ، ويتراءى لهم أن مقاومة بعض الحكومات هى السبب الرئيسى فيما يعتبرونه السير بخطى وئيدة على طريق الاندماج . ويدّعى الرافضون للاندماج الأوروبى أن الشعوب هى الأكثر معارضة للاندماج من حكوماتها . ويرون أن الاندماج يعكس مؤامرة حاكها ائتلاف بين "المتشددين الأوروبيين" Eurocrats فى بروكسل وبين شبكات وتجمعات الحركة الأوروبية فى كل دولة . يعضّد التاريخ المبكر للاندماج الأوروبى هذا التأويل ، وذلك عندما تأكّد دور الصفوة والمجتمع من خلال دعاة التوحّد الأوروبى ، خاصة تحت تأثير "جان مونيه" Jean Monnet . وبغض النظر عن أهمية دور الشبكات فى الماضى البعيد ، فإنى أعتقد أن دورهم أضحى هامشيًا منذ زمن بعيد .

ومع ذلك ، فإن خطوات الاندماج الأساسية لم يتم التصديق عليها فحسب ، بل بادرت الحكومات القومية بالعمل بها ، وذلك منذ اتفاقية سوق التجارة الأوروبية الحرة فى عام ١٩٨٥ Single Act of 1985 ، ونادراً ما كان الدور الذى لعبتـه المفوضـية دوراً أساسياً[٣] . على أية حال ، حتى لو كان لها مثل ذلك الدور ستظلّ حقيقة أنها جماع من الحكومات يطمح لتوسيع سلطاته كما هو الحال بالنسبة لخصائصه الأخرى ، ومن النادر على مستوى التطبيق أن تتقدم بأى خطوة للأمام دون موافقة ضمنية من بقية الأعضاء على الأقل[٤] . ومع ذلك فإن المفوضية الأوروبية ليست متآمراً مقنعاً فى النهاية ، وينبغى هنا أن نتحوّل إلى الحكومات القومية نفسها واعتبارها محل اشتباه .

هذا لغز كبير بالتأكيد ، والسؤال الحقيقى هو : أليست الحكومات وبيروقراطياتها أيضاً ضحايا رئيسيين لتلك المؤامرة ؟ لماذا وكيف يمكن للحكومات أن تتآمر لتحرم نفسها من الجزء المتنامى لسلطاتها ومسؤولياتها ؟ لقد طرح "رولاند ڤوبل" Roland Vaubel (1992) فى ورقة سابقة هذه المشكلة باحثاً فيها عن حل مستنداً إلى خلفية نظرية البيروقراطية ، ولكن تأويله مختلف ؛ حيث يذهب إلى أن هناك ناخبين يقفون خلف الحكومات الديموقراطية ، أو لنقل "أمم" nations كاستخدام غير واضح المعنى ولكنه ملائم فى السياق الحالى . وكقاعدة ، لا يمكن للحكومات الديموقراطية أن تتخطى فترات زمنية ممتدة ، أو أن تنفصل فى قضايا حيوية عن رغبات أغلبية الناخبين . وهكذا ، فبما أن الاندماج الأوروبى يعدّ مؤامرة من الحكومات القومية ضد نفسها ؛ فعلى المستوى الأعمق لابد أن تلك المؤامرة مثال لأمّة ضد نفسها . سأقدم فى القسم الثانى محاولة لتبرير هذه الفرضية من خلال خمسة اقتراحات ، وفى القسم الثالث أودّ أن أقدم نموذجاً راصداً لملمح بعينه لهذه الظاهرة .

---

(٣) يجب التنويه أن محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice أمر مختلف (انظر : Mancini 1992) .

(٤) فى الواقع ، فإن الفحص الدقيق لأسلوب التعاون فى بروكسل بين مجلس الوزراء (الممثل للحكومات كلها) والمفوضية تكشف أن الحكومات الوطنية تعمل فى اتجاه لصالح اندماج متزايد أكثر منه إذعاناً لأمر واقع (انظر مثلاً : Ludlow 1992, Wessels 1992) .

٢ - خمسة احتمالات تدور حول التحالف الأوروبى

- الربط بين الدول الأعضاء هو الهدف الرئيسى للتحالف

كان الربط بين الدول الأوروبية هدفًا أساسيًا لدى المؤسسين الرواد فى أوائل الأربعينيات وأوائل الخمسينيات ، وهو أمر لا خلاف عليه (انظر مثلاً : Schuman 1963, or the recollections of Altiero Spinelli, Denis de Rougemont and others in Ionescu 1972, and Hodges 1972) . لقد بدأت الحربان العالميتان كحروب أوروبية ، وساد الشعور أنه لابد من عمل كل شىء لتجنب إمكانية التنافس (أو الصراع) بين دول غرب أوروبا ، خاصة فرنسا وألمانيا ، مما قد يؤدى مرة أخرى لموقف قد يتطور إلى صراع معلن . وقد قلّت أهمية هذا الاهتمام بعد الانقسام إلى شرق وغرب ، وتبنّى تحالف شمال الأطلنطى المنظور السائد آنذاك . ومع ذلك لم يغب نهائيًا الاهتمام الأبعد ببناء الروابط ، أو فى قول آخر إيجاد السبل لبناء الروابط ، عن ذهن الساسة وكثير من المواطنين فى الدول الست الرئيسية (انظر مثلا : Taylor 1983) ، وظهر ذلك مجدداً بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية فى شرق أوروبا واتحاد الألمانيتين . وظاهر الأمر أنه من الصعب تخيل نشوب حرب بين دول أوروبا الغربية ، ولكن العودة إلى شكل من أشكال توازن القوى أو التحالفات السياسية أمر مقبول عن ذى قبل ، وبالنظر إلى مساحة كل من الدول الأعضاء وموقعها الجغرافى فخطر ؛ نشوب الحرب محتمل وقائم .

ينبغى الاعتراف أن الدول الأعضاء - بخلاف المؤسسين الست - لا تعنيهم هذه الاختلافات كثيراً ، ومع ذلك أعتقد أنه من الضرورى أن أنحيّها جانبًا . وفى أغلب الحالات فإن الدول الأعضاء غير المعنية كانت تخشى استبعادها من جوهر الموضوع ، مما أعطى فرصة "للدول المؤسسة" أن تفرض منظورها فى نهاية الأمر . وفى الواقع ، إن عدم رغبة بعض الدول ، مثل بريطانيا ، فى المشاركة فى أهداف للتحالف كان له

تأثير أساسى فى زيادة غموض الخطاب العام وصياغة الاتفاقيات ، وبناء عليه فإن فكرة المؤامرة أطلّت برأسها فى الموضوع بأسره(٥) .

بالإضافة إلى هذا ، فما أعتقد أنه دليل مباشر - بمعنى ما - يعضّد مركزية فكرة الاهتمام "بالربط" ، فى حين أن ما يطرحه الدليل غير المباشر هو حقيقة أن كثيراً من الأهداف المعلنة الأخرى تعتريها تساؤلات ، وكان ذلك دائما معضلة أساسية لتحديد الوظائف التى ينبغى أن تؤديها السوق الأوروبية Community بناء على نظرية الفيدرالية المعتمدة فى ميزانيتها على الضرائب أو السلع القومية (المنتجة محليًا) أو السلع المستوردة (التجارة الخارجية) . ويمكن تحقيق الأهداف المطروحة اقتصاديًا أحيانًا بالتنسيق بين بضع دول فقط ، وليس من الضرورى أن يكونوا أعضاء فى السوق الأوروبية . وفى الغالب فإن الاتفاق الأمثل قد يتضمن كل أعضاء المنظمات الأشمل مثل المجلس الأوروبى Council of Europe(*) ومجلس التعاون الاقتصادى والتنمية OECD(**) والناتو NATO(***) ، أو الجات GATT(****) . وحتى إذا اعترفنا بالأهداف التى تعتنقها الدول الأوروبية ككل فى توجهها للحصول على تأثير أكبر فى شؤون العالم على أنها أهداف تستحق العناء (وهو أمر غير واضح على كل حال) ، فليس بالضرورة أنها ستتخذ خطوات تتحقق طرديًا مع سير أوروبا فى طريقها للاندماج(٦) . مجمل القول إذن ،

---

(٥) مثال على ذلك الطريقة التى نجحت بها بريطانيا فى منع استخدام العبارة "المنظور الفيدرالى" federal perspective أو تضمينها فى "اتفاقية ماسترخت" .

(*) المجلس الأوروبى : منظمة تأسست عام ١٩٤٩ كاتحاد سياسى بين الدول الأوروبية . (المترجمون)

(**) Organization for Economic cooperation and Development .

(***) الناتو NATO = North Atlantic Treaty Organization : حلف شمال الأطلنطى ، وهو منظمة دولية عسكرية تأسست عام ١٩٤٩ ، وكان يمثل تحالفًا عسكريًا غربيًا فى مواجهة الحرب الباردة . (المترجمون)

(****) GATT = General Agreement on Tariffs and Trade : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . (المترجمون)

(٦) فى كثير من الأحوال ، يعنى عدم وجود سياسة خارجية موحدة أنها مسألة صعبة ، ولنقل مثلاً إنه من الصعب على دول العالم الثالث أن تبتعد بنفسها عن إقامة علاقات قوية بإحدى الدول الأوروبية أو أية دولة أخرى . إذا تعثرت علاقة دولة معينة بدولة أخرى ، فرنسا مثلاً ، فإن تلك الدولة تتحول إلى دولة أوروبية =

أنه من الصعب عادة فهم دوافع السعى إلى الاندماج فى إطار الاتحاد الأوروبى وعلى مساراته إذا لم يعترف المرء بالأهمية الخاصة لتقوية الروابط(٧) .

- ليس بالضرورة أن تكون الروابط الثقافية والاقتصادية والمؤسسية كافية لتقوية التحالف

إذا تبنّينا تعريفًا محدودًا (على سبيل المثال : فيما يتعلق باللغة والأدب والموسيقى والتلفزيون والعادات الغذائية) فإنه من غير المحتمل أن تصبح الروابط الثقافية بين الدول الأعضاء قوية بشكل كافٍ لتحقيق غرض ربط تلك الدول معًا ، فالسبب الرئيسى لعدم فاعليتها هو تعدد اللغات فى أوروبا ، وأيضًا بسبب قوة الروابط الثقافية بين الدول الأعضاء ودول أخرى خارج أوروبا مثل الولايات المتحدة على وجه التحديد . ولكن إذا تبنينا تعريفًا على مستوى أوسع يتعلق بأسلوب الحياة أو شىء من هذا القبيل ، فإن فكرة الثقافة الأوروبية تقف على أرض صلبة ، وذلك عنصر حقيقى فى فكرة "النموذج الأوروبى" (قارن : Schnapper and Mendras 1990) ، وفى العموم - مع ذلك - أتصور أن نتبنى شكوك "أنتونى سميث" Anthony Smith (1992) عن الهوية الأوروبية القائمة على اعتبارات ثقافية خالصة .

يواجه الاعتماد على الروابط الاقتصادية ثلاث مشكلات أساسية : المشكلة الأولى هى ما يظهره التاريخ بجلاء بأن المنفعة الخالصة المتعلقة بتلك الروابط تؤتى ثمارها

= أخرى ، ولتكن إيطاليا أو ألمانيا ، بدلاً من التحول بالضرورة إلى دول غير أوروبية كما كان ينبغى لها أن تفعل إذا واجهت أوروبا كوحدة وإذا كانت علاقتها بهذه الوحدة قد أصبح عليها قيود ؛ أى كما قال "رونالد فيندلى" Ronald Findlay (1992) فى عبارة أخرى : "نقف منقسمين ، ونسقط متوحدين" .

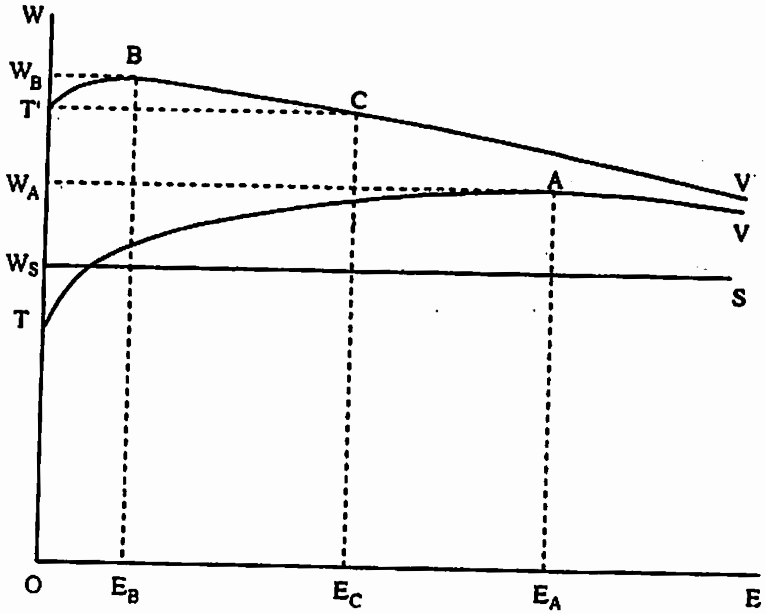
(٧) ناقشت فى ورقة سابقة (Salmon 1991) أن Single Act عام ١٩٨٥ يمكن تأويلها كطريق ملتوٍ اختارته الحكومات لإزالة مظاهر الرفاهية التى منعت التكيف والنمو فى سياق المنافسة الخارجية المتزايدة أو التخفيف منها . غير أن هذا يعدّ حجة هامشية فى علاقته بالجدل المثار هنا . وفى هذه الحالة التى نحن بصددها الآن ، فقد لعبت بريطانيا دورًا محوريًا (قارن : Moravscik 1991) . لقد رأى الأعضاء المحنكين سياسيًا فى ذلك خطوة هامة نحو التحالف بشكل عام ، فضلاً عن التأثير المشار إليه هنا .

حينما نحتاج إليها عند مواجهة اتجاهات غير نفعية قوية[٨] . وتكمن المشكلة الثانية فى أن روابط السوق الأوروبية المحضة تعانى من كونها جزءاً من أنظمة أكبر كالتجارة العالمية أو التجارة بين الدول الصناعية ، وكلاهما نظم ليبرالية ، وحتى لو تحققت الاستثمارات الخاصة بالاندماج الأوروبى فإن تكلفة انفصال إحدى الدول (أو ما يتعلق بهذه التكلفة) وإن كانت دولة متقدمة (مثل كندا على سبيل المثال) ستتضاءل أمام وجود نظم دولية قوية وفعالة تنظِّم التجارة والتمويل والاستثمار المباشر . وتتمثل المشكلة الثالثة فى أنه إذا اعتبرت الدوافع الاقتصادية لإحدى الدول الأعضاء فى وقت ما سبباً قوياً لاستمرارها فى عضوية السوق الأوروبية ، فإن ذلك سرعان ما سيتغير . ولننظر (للشكل رقم ١٢ – ١) الذى ينطبق على الدولة X ، والذى يوضح النقطة التى أنا بصددها الآن : يقيس المحور الرأسى W ، الذى أفترضه الآن ، المحدِّد الأوحد للدعم الانتخابى ، أما المحور الأفقى E فيقيس مقدار الاندماج الأوروبى . والمنحنى TV يمثل العلاقة المبدئية بين الاثنين كما يلاحظ فى الدولة العضو X وتتحقق الرفاهية القصوى ، ومن ثم الدعم الانتخابى ، فى النقطة A التى تمثل نقطة التقاء بين مستوى من الاندماج تمثلها E_A ومستوى الرفاهية W_A . وأحسب أن المستوى الفعلى للاندماج هو E_A . ومن هنا تختلف الرؤى . فعلى سبيل المثال ، وكنتيجة للفرص الجديدة ، فإن المنحنى TV يتحول إلى المنحنى T'V' . وفى هذه الحالة فإن الرفاهية القصوى والدعم الانتخابى يتحققان فى النقطة B مع درجة من الاندماج بين E_B ونقطة الرفاهية W_B (وليس من المهم أن تكون W_B أكبر أو أقل من W_A، ولكن المهم أن E_B أقل من E_A) .

وفى هذه المرحلة ينبغى تفعيل الروابط الدستورية ، فإذا أخذنا هذه القواعد الحالية فى الاعتبار ، والتى تفرضها محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice ، فلا تستطيع أى دولة التحول من مستوى E_A إلى المستوى E_B دون موافقة الدول الأخرى . ولكن يمكنها دائماً التحول إلى مستوى الحد الأدنى من الاندماج. وقد ناقشت فى بحث سابق أنه من الصعب فى الأنظمة الديموقراطية تصور فكرة منع مقاطعة صغيرة أو ولاية

(٨) تم استبعاد اعتبارات توزيع الدخل فى هذه الورقة ، فإن وضعناها فى الحسبان فقد يظهر لنا فى بعض الحالات أن فئات مختلفة من الشعب ستتعارض مصالحها مع ما يخص التحالف والانفصال . ولمناقشة نظرية العلاقة بين توزيع الدخل والقومية انظر Breton (1964) . وللمزيد من الدراسات الواقعية بخصوص العلاقة نفسها ، انظر على سبيل المثال : Coakley (1992) .

من الانفصال عن دولة فيدرالية أو موحدة إذا أصر غالبية المواطنين على ذلك المطلب . وعلى أية حال ، على الرغم أنه لم تسبق الإشارة إلى أن أياً من الدول الأعضاء قد تنسحب من الاتحاد الأوروبى ، فعلى ما أظن أنه من الواضح أن ذلك أمر غير مستبعد . ولذلك ، إذا لم يوافق الأعضاء الآخرون على الانسحاب من النقطة E_A ، فإن الدولة X قد تفضل الانسحاب التام ، أى أن تتحرك إلى النقطة 'T على المحور الرأسى . وإذا كان لدى بقية الأعضاء القدرة على توفيق أوضاعها ، فإن معدل التوازن فى الاندماج قد يظهر فى نقطة ما بين O و E_C وحتى الآن فإنى أفترض أن نظام إعادة التوزيع بين الدول الأعضاء نظام ثابت . وإن أمكن تغيير ذلك النظام ، وحتى فى حالة حرص الدول الأعضاء على تأمين مستوى الاندماج E_A بأى ثمن ، فعليهم تعويض الدولة X بطريقة ما بحيث تدفعها إلى النقطة E_A بدلاً من الانسحاب . غير أن هذه قصة مبسطة ، فإذا تخيلنا أنه كنتيجة للتفاعل الإستراتيجى الأكثر تعقيداً بين الدول الأعضاء ، فإن تغيير المفاهيم الاقتصادية قد يسبب انهياراً لاتفاقيات الاندماج ، وذلك على مستوى أقل قدراً مما هو موضح فى (الشكل ١٢ – ١).



(الشكل ١٢ – ١)

- انتماء المواطنين لأوطانهم أمر مثمر ، ولكنه ينبغى أن يكون تحت السيطرة

أعنى بالانتماء للوطن ما يطلق عليه دائمًا "الوطنية" patriotism أو "العاطفة القومية" national sentiment و "العاطفة" sentiment كما تعرف فى المعاجم هى "حالة وجدانية تتعلق بتمثّل رمزى" وكلمة "تمثّل رمزى" representation مرتبطة بهذا السياق على وجه الخصوص . وكما عبّر عنها "بندكت أندرسون" Benedict Anderson (1983) ، فإن الأمة (تتساوى فى المعنى مع الدولة) هى "مجتمع متخيّل" . وهكذا ، فإنها غالبًا ما ينظر إليها فى مستوى العقل الفردى على قدم المساواة كمجتمع حقيقى مثل العائلة . وكما نحب عائلاتنا فإننا نحب الوطن ، ويقدّم "أندرسون" أمثلة جلية عن الخطاب الوطنى الذى يعبر عن ذلك الحب . ولهدف مناقشة لاحقة سنذهب إلى أبعد مما ذهب إليه "أندرسون" ، وسنلاحظ أن حب المرء لعائلته وحبه لوطنه يشتركان فى ملمح متميز ، هو أن شخصًا قد يشعر أنه لم يجرب الحب كما هو متعارف عليه فينتابه شعور بالذنب (أو يتوقع الآخرون شعوره بالذنب) . ورجوعًا للفلاسفة أمثال "آلان جيبارد" Allan Gibbard (1990) ، فإن الشعور بالذنب يشير إلى وجود معيار أخلاقى – أو على الأحرى توقع الآخرين شعور الفرد بالذنب (وأنا هنا أبسّط تحليل "جيبارد" الدقيق إلى حد ما) – وغالبًا ما تؤدى الوطنية أو الانتماء للوطن إلى أفعال ومواقف تتسم بالنزاهة بمعنى ما وتنطوى على التضحية ، ومن شأن ذلك أن يحلّ المشاكل الآنية ، أو أنها تخفّف العبء عن واضعى السياسات على نحو أعمّ . ولكن ذلك يحمل فى مضمونه أن شخصًا لا منتمٍ قد يعتقد فى نفسه ، أو قد يعتبره الآخرون ، أنه وطنى فعليًا أو افتراضيًا بانتمائه إلى وطنية الآخرين ، وذلك يفسّر الشعور بالذنب والشعور باستياء الآخرين منه لتظاهره بالوطنية .

سأعود فى القسم التالى إلى الجوانب الإيجابية للوطنية ، أو انتماء الفرد لوطنه . وفى هذه المرحلة دعنى أؤكد أن وجود تلك الجوانب الإيجابية وأهميتها ينطوى على فكرة أن الوطنية هى أحد مصادر القوة التى لا تستطيع الدول الأوروبية مجتمعة الاستغناء عنها ، على الأقل فى الوقت الحالى . وفى الوقت نفسه فإنه من المؤكد أن تؤدى الوطنية (أو القومية) إلى عواقب اجتماعية غير مرغوب فيها فى بعض الأحوال . وتلك النزعات

الوطنية الجامحة قد تكون مسؤولية جمعية نادراً ما تحتاج إلى إيضاح ، غير أن الوطنية المعتدلة إلى حد كبير يمكن أن تكون ضارة أحياناً . وفى سياق العلاقات الدولية ، ومع الكيانات القومية كعناصر متوحدة ، ويمكن القول إن بعض الخلافات الصغيرة فى مجريات الأمور قد تغيّر قوانين اللعبة بين الدول إلى النقيض فى ظروف محدودة ، والاحتمال هنا هو التحول من حالة السلم إلى حالة الحرب (على سبيل المثال : كالسجين الذى كان مواطنًا صالحًا وجعلته الظروف مجرمًا!!) وحيث إن الوطنية تؤثر فى مجريات الأحداث ، فحينها يصبح من الممكن تماما أن مستوى بعينه من الوطنية يحفّز مجرى للأحداث قد تكون عواقبه توازنات "أسوأ" ، فى حين أن مستوى أقل من الوطنية يمكن أن يقود فى أحوال أخرى إلى توازنات "أفضل" . ومن المتصور أن سياق نظرية اللعبة (أو نظرية المباريات) فى هذا الإطار سياق عالمى بحت فى ضوء أن كل المواطنين فى بلد بعينه متساوون فى الحقوق والواجبات ، وتعطيهم حكوماتهم حقوق المواطنة كاملة . ومن هنا تعتبر كل دولة عنصراً متوحداً ، وتعكس درجة تأثّر أهدافها بالوطنية أو القومية قناعاتها وتوجهاتها الوجدانية التى تسود على مستوى المواطنين . ولكن فى حالات كثيرة فإن التفاعل العالمى يتأثر بالظروف المحلية التى تفسد العلاقة بين التفضيلات الواقعية أو السائدة لجمهور الناخبين وأهداف الحكومة . وسأقدم ثلاثة أمثلة لمثل هذه الظروف : **أولاً** : على الرغم من أن غالبية الناخبين يكونون على قدر متوسط من الوطنية ، فإن بناء ائتلاف سياسى حاكم فى نظام متعدد الاتجاهات دون وجود خط متّصل محتمل قد يتطلب تبنّى وجهات نظر الأقلية العسكرية الحاكمة . **ثانيًا** : فى سياق التصويت الافتراضى ، أى حال تقديم مرشحين دون برنامج انتخابى واضح ، فإن زعيمًا شعبيًا يتبنّى فكرة القومية دون غيره من الناخبين من الممكن انتخابه بسهولة . **ثالثًا** : لأن الوطنية أمر يحظى بتقدير اجتماعى ، فإنه من مصلحة الفرد أن يظهر مشاعر وطنية أعلى من حجمها الحقيقى(٩) ، وسيؤدى ذلك إلى ظهور سياسات وطنية أعلى مما قد يتمناه الناخبون .

---

(٩) لمناقشة هذا النوع من الآليات المبنى على التميز بين ما يسمّيه تفضيلات عامة وتفضيلات خاصة ، راجع أعمال "تيمور كوران" Timur Kuran 1991 (على سبيل المثال) .

ومن المثير للجدل أنه كلما انخفض مستوى الاعتدال فى الوطنية ، يقل ظهور الآليات الديموقراطية مما يكون له أثر عكسى فى الحالة "ثالثًا" السابق ذكرها ، وثمة اعتراض على هذا المنطق ، وهو أنه لا يلقى بالاً لمزايا الوطنية التى ركزنا عليها سلفًا . وبشكل أكثر جدية ، وبشكل تقديرى ، فإن مستوى أقل من الوطنية المعتدلة لا يوفر خطوط أمان ، على الأقل ضد بعض التفاعلات الديموقراطية التى افترضناها أعلاه . وفى الواقع فإن ما يمكن أن يقلل الآثار السلبية لمستوى الوطنية الأقل هو وجود قوى إيجابية أخرى فى استطاعتها مواجهة الوطنية أو القومية حين تخرج عن مسارها ، أو – على أحسن الفروض – وجود قوى تواجه الأشكال والظواهر غير المرغوب فيها (واضعين فى الحسبان تعدد تجليات تلك المشاعر ذات العلاقة بالوطنية أو القومية) . ومع هذا ، وفضلاً عن المواطنين ممن لا يمكن تصنيفهم على أنهم وطنيون متشددون أو منتمون لتوجهات الحكومة العسكرية ، فإن غالبية الناخبين المؤمنين بفكرة السلام وحقوق الفرد والقيم الإنسانية هم من يكون لهم اليد الطولى فى منع الحكومة العسكرية من الدخول فى حرب ، أو يحجّمون تحالفات الناخبين المعتدلين مع المتطرفين . وهذه وجهة نظر عامة ، وفى سياق هذه الورقة ، فإن الوطنية أو القومية تمثّل خطراً فى الحد الذى تقف فيه حجر عثرة أمام الاتحاد الأوروبى (وما قد ينتج عن هذا الانفصال) . وما قد يجعل إجراء الانفصال غير وارد هو عدم التشدد الوطنى أكثر منه وجود قوى محتملة لمواجهة التيار الوطنى الذى قد يولّد ذلك التأثير . إن القوة الأساسية التى يمكنها أن تلعب هذا الدور هى شعور آخر ؛ ذلك الشعور هو الانتماء إلى الاتحاد الأوروبى .

الانتماء لأوروبا ضرورة لتحقيق مثل هذا الاندماج

يحلل "جيمس كولمان" **James Coleman (1990)** تحت عنوان "دولة المؤسسات" **affine agencies** آلية قريبة جداً على مستوى الممارسة للآلية التى ضمّنها "أندرسون" فى تناوله لفكرة "المجتمعات المتخيلة" ، وذلك على رغم أن "كولمان" يشير إلى فكرة التوحّد أكثر منها إلى الشعور أو الانتماء الوطنى . على رغم أهمية التوحّد مع الأمة فهو جزء من ظاهرة أكثر عمومية ، وبمعنى آخر فالدول والأمم ليست وحدها وثيقة الصلة بالمجتمعات

المتخيلة . فالوطنية تتجلّى أيضًا بنفس القدر وتتعاظم عند الطبقات الاجتماعية المختلفة وفى الكنائس والأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات الكبرى .

هل يمكن للاتحاد الأوروبى أن يثير مثل هذه المشاعر ؟ دعنى أطرح النقاط التالية :

١ - نحن نلاحظ أن الأفراد يمكن أن يكون لهم انتماءات عدّة (مثلاً : اسكتلندا وبريطانيا ، وكتالونيا ، وإسبانيا) . يطرح ذلك إمكانية انتماء الأوروبيين إلى بلادهم الأصلية وإلى أوروبا أيضًا .

٢ - رغم أن الانتماء أو المشاعر الوطنية لا يمكن توليدها أو حذفها عنوة ، فإنه يمكن التأثير عليها عمدًا أو التلاعب بها ، ومن ثمّ ، إذا كان الانتماء لأوروبا لا يمكن إيجاده بالأمر أو بالوعظ ، فإنه يمكن أن يتولّد بمرور الوقت بوسائل وطرق غير مباشرة وأكثر التواء ، وسأعود لذلك فيما بعد .

٣ - لا يتعلق الانتماء بالمجتمعات المتخيلة فقط (والمجتمعات المتخيلة هنا ، وببساطة ، هى الناس) ولكن أيضًا بكيانات مادية (كالمقاطعات والأقاليم) أو بأفكار مجردة (الثورة والحرية والدستور والتعددية والتنوّع) . إن هذا يفتح المجال أمام إمكانية أن الانتماء لأوروبا كوحدة قد يختلف فى نوعه عن الانتماء للدول كلّ على حدة - حيث الانتماء للدولة يختلف من دولة لأخرى ومن فرد إلى آخر فى الدولة الواحدة(١٠) - . وبجمع النقاط الثلاث السابقة معًا سنرى أنها تمدّنا ببعض العون فى رؤية أن الانتماء لأوروبا كوحدة يمكن أن يكون أمرًا ذا مغزى كبير ، كما أنه يتوافق مع انتماء الأفراد لدولهم مشكّلاً انتماءً قويًا متشاركًا بينهما . وفى اعتقادى أن ذلك افتراض ضرورى ، من حيث إن مفهوم أوروبا كدولة واحدة لا زال مفهومًا بعيدًا عن التحقق(١١) .

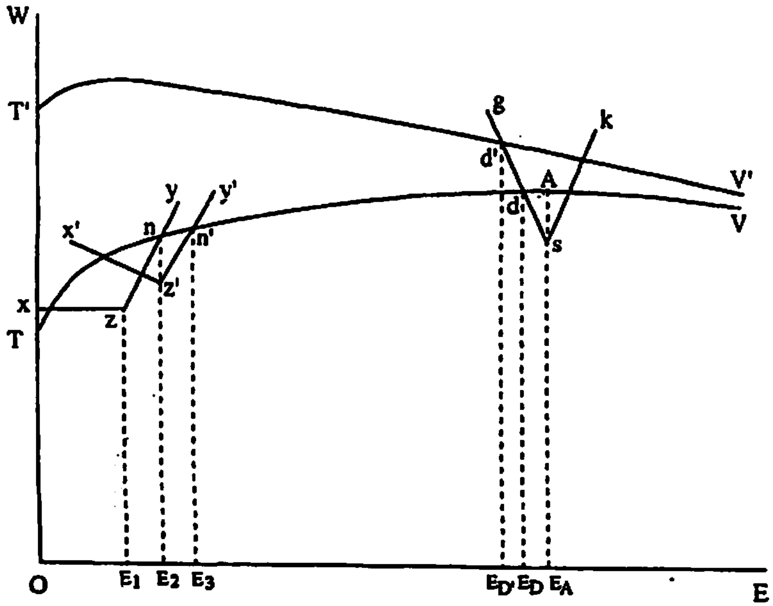
---

(١٠) تعتبر سويسرا حالة بالغة الدلالة فى دراسة هذا المنظور . انظر "كارول شميد" Carol Schmid (1981) .

(١١) قد يكون ذلك بعيدًا ، ولكنه محتمل أيضًا . ويمكن للمرء أن يتعاطف مع "جان - مارك فيرى" Jean-Marc Ferry المتعلقة بفكرة "هوية ما بعد الوطنية" a post-national identity (1990) ، ولكننا يجب أن نلاحظ أنه فى عالم فيه الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا والصين ، ودول أخرى على المستوى نفسه من الأهمية ، فمن غير المحتمل أن تتوقف عن كونها دولاً قومية ، ولكن من المحتمل أن تجد أوروبا دوافع فى المستقبل لتصبح دولة قومية أيضًا .

ما الذى يمكن إنجازه حال وجود رابط قوى بالاتحاد الأوروبى ؟ إن همًا رئيسيًا يكتنف عملية الاندماج هو احتمالية أن يتقلّد سياسيون مناهضون للاندماج الأوروبى زمام الحكم فى بعض الدول الأعضاء ، ودعنا نقارن بين موقفين : الموقف الأول هو عدم وجود انتماء محدد لأوروبا فى العملية الانتخابية ، والموقف الثانى هو عدم وجود منافسة انتخابية حقيقية للدرجة التى لا يبذل فيها أصحاب المناصب أى اجتهاد . وعودة إلى الشكل ١٢ - ١ ، وبافتراض أن الوضع المبدئى يتوافق مع النقطة A ، فإن هذا يعنى على سبيل المثال أن السياسيين ينبغى لهم الوصول إلى حد "الدعم الأدنى" المتمثل فى WsS والذى يقع أسفل الخط W_AA . إن حكومة مناهضة للاتحاد الأوروبى فى دولة ما ستتجه نحو اليسار - مما يؤدى إلى تقليل مستوى الاندماج - فى ظل القدر الممكن من معطيات القيود التى تمثلها أو تفرضها النقطتان WsS و TV وقوانين الاتحاد الأوروبى . وإذا قطعت النقطة WsS المحور الرأسى من أسفل النقطة T فإن تلك الحكومة ستقود الدولة إلى إجراء انسحاب . وحتى إذا لم يحدث ذلك ، فمن المحتمل أن تتحول حكومة قومية فى دولة إلى مصدر إزعاج للدول الأعضاء الأخرى ، بأن تنتشر القومية لتلك الدول الأخرى ، ما يؤدى فى النهاية إلى الانقسام والتجزؤ .

والآن ، فلنفترض أن المواطنين الأفراد فى الدول الأعضاء مرتبطون بالاتحاد الأوروبى لدرجة رفضهم للانسحاب من تمركز محدد للقوى متمثلاً فى النقطة E_A التى تقع بين "بروكسل" وبين الدول القومية ، وطبقًا للرسم البيانى ١٢-٢ ، فإن ذلك يتمثل فى منحنى الدعم الأدنى الذى يتخذ شكلاً منحنيًا فى الخط gsk . ولنفترض أيضًا أن (الشكل ١٢-٢) يوضح الموقف فى كافة الدول الأعضاء ، وأن السياسيين القوميين قد وصلوا للسلطة فى تلك الدول لسبب غير معروف . وبالتالى ، فإن ظروفًا اقتصادية تتمثل فى المنحنى TV ، تمكّن الحكومات القومية من تقليل مستوى الاندماج فقط للنقطة E_d . وإذا كان هناك تغير فى الظروف الاقتصادية لصالح تقليل مستوى الاندماج ، مع الأخذ فى الاعتبار وصول القوميين إلى السلطة ، فإن هؤلاء الساسة سيتحركون فى اتجاه النقطة d' بمستوى التحالف $E_{d'}$ ، وذلك موضّح وتمت مناقشته فى التحوّل الذى حدث فى المنحنى TV إلى T'V' . من الواضح ، مقارنة بالموقف الأول ، أن مقدرة الحكومات على الانسحاب من الاندماج - إن كان ذلك هدفًا لهم - سيكون فى الحالة المشار إليها محدودًا للغاية .



(الشكل ١٢ - ٢)

وإلى هذا الحد فقد حاولت أن أوضّح أن الهدف الرئيسى للتحالف الأوروبى هو تأسيس علاقات صلبة بين الدول الأعضاء إلى الدرجة التى تستطيع بها أن تقاوم التغيّرات غير المرئية ، ولكن غير المستبعدة فى الوقت نفسه ، فى الظروف السياسية والاقتصادية . ولهذا ، فإن ارتباط الأوروبيين بأوروبا أمر حيوى ، فكيف يتأتى مثل هذا الارتباط ؟

خلق رابطة بأوروبا عملية ملتوية وتآمرية

لقد ناقشت سابقًا أن الارتباط بأوروبا متّسق مع الارتباط المستمر للمواطنين بأوطانهم . وبالطبع لا يعنى ذلك أن ارتباط المرء بوطنه يمكن أن يظل ثابتًا تمامًا بنفس القدر مثلما يكون ذلك الارتباط "مشاركًا" للارتباط بأوروبا . وهناك أسباب عديدة تؤثر على ارتباط المرء بوطنه ، ولدى عديد من الأفراد قد يكون هناك قدرة محدودة للارتباط بأى شىء عمومًا ، الأمر الذى يعنى بالنسبة لهم أن الاستثمار فى ارتباط ما سيتطلب عدم الاستثمار فى ارتباطات من أنواع أخرى . قد يخلق تضارب المصالح بين الارتباط

بأوروبا والارتباط بأوطانهم لدى مواطنى دولة ما ظاهرة نفسية ، وهى "انقسام الولاءات" divided loyalties ، وهى ظاهرة غير واضحة النتائج . وربما يرتبط تعلق الفرد بوطنه بصورة "نفسية" لذلك الوطن (السيادة أو العظمة على سبيل المثال) ، وذلك أمر يتناقض مع كلّ من الاندماج والارتباط بكينونة أخرى .

ليس من الضرورى أن تكون الظواهر واقعية للتأثير على استجابة الأفراد أو ردود أفعالهم لمفهوم الارتباط المتزايد بأوروبا ، ما يهمّ فى هذا الموقف أن هذه الظواهر يمكن إدراكها على أنها توقعات مقبولة لما قد يأتى . وعلى سبيل المثال يبدو كافيًا للتأثير على موقف الأفراد الحالى التفكير فى أن الارتباط المتزايد بأوروبا سيتطلب تقليل ارتباطهم بأوطانهم الأصلية . وكما ناقشنا من قبل ، إذا كانت الوطنية محكومة بمعيار - على الرغم من كونها عاطفة - فمن المنطقى أن التوقّع المشرق أو البرّاق المتزامن مع نقص وطنية الفرد قد يخلق فى حدّ ذاته شعورًا مؤلمًا بالذنب ، مع الأخذ فى الحسبان أن عدم خوض تجربة الإحساس بالوطنية يخلق شعورًا بالذنب . وهكذا ، لو أن الأفراد شعروا ، وإن كان شعورًا خاطئًا ، أنهم فى طريقهم للارتباط بكينونة أخرى ، وأن ذلك الارتباط سيؤثر فى ارتباطهم الحالى ، فإن ذلك كافٍ لتوليد مشقّة نفسية . توضّح هذه الآلية إلى حد كبير العامل التآمرى فى عملية الاندماج ، رغم أن الآليات السياسية والاجتماعية مثل الامتثال Conformism والغوغائية Demagogy ينبغى أخذها فى الاعتبار وإعطائها قدرها فى الصورة الأكثر اكتمالاً . وحتى إذا نظرنا للمسألة بمنظور أضيق على مستوى الفرد ، فإن تغيّر عواطفه أو مشاعره (أو عاداته أو تفضيلاته أو معتقداته) عملية تبدو أقرب إلى المؤامرة (مثلاً : مثل أن نحب الشخص "ب" أكثر من الشخص "أ") . وعادة ما يتضمن ذلك أساليب ملتوية وخداعًا للذات (انظر "إلستر" Elster 1979) . أما على مستوى المجتمع ككل ، فإن تغيير المعايير التى تخصّ المشاعر ("جيبارد" Gibbard 1990) عملية جمعية تتطلب فيما يبدو تلك السمات المشار إليها على مستوى أوسع .

وبطبيعة الحال ، فإن أهل السياسة هنا يعرفون ويوجدون الأساليب الملتوية لخداع الذات ، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن الناخبين لا يتوافقون مع هذه العملية ، وقد ناقشت فى بحث سابق أن الناخبين لا يمانعون أن يتبنّى الساسة سياسات غير شعبية عند الضرورة ، ويعنى ذلك ألاّ نضطر لتأويل مؤامرة تغيير ولاء الناخبين على أنها مؤامرة يحيكها الساسة ضد الناخبين ، ولكن يمكننا تأويلها على أنها مؤامرة يحيكها الناخبون

ضد أنفسهم ، بمعنى آخر أنها مؤامرة ضد توزيعهم الحالى لولاءاتهم . ويأخذ الساسة الثقات زمام المبادرة ولكن بموافقة ضمنية من الناخبين . إن الناخبين لا يعارضون هذه السياسة ، ولكنهم يفضلون البقاء جهلاء بها بقدر المستطاع ، ذلك لأن المعرفة فى هذه الحالة مؤلمة (ودعنا نلاحظ بشكل عابر أن ذلك قد يستغله الغوغائيون) .

ولبيان الطريقة التى يحدث بها ذلك على أرض الواقع ، دعنا نَعُدْ إلى الشكل ١٢-٢ ، وأفترض أن المستوى المبدئى للاندماج هو E_1 . ويحظى الساسة بالتأييد الكافى عند النقطة z ، وليس للناخبين ارتباط بالنقطة E_1 ، مما يعنى أنهم يقبلون مستوى أقل من الاندماج بشرط أن مستوى الرفاهية لا ينخفض ، ومن هنا يتكون الخط الأفقى zx الممثِّل للتأييد . إن ولاءهم للسيادة الوطنية أو ما يشبه ذلك يجعل الاندماج المتزايد أمراً باهظ الثمن على المستوى النفسى . ومع ذلك فقد يقبلونها إذا صاحبها زيادة فى معدل الرفاهية ، ومن هنا يتكون الخط ZY الممثِّل للحد الأدنى من التأييد . ويستخدم الساسة تلك الإمكانية للانتقال من النقطة n ، وهى نقطة التقاء المنحنيات ZY و TV ، مما يعنى تحقيق مستوى الاندماج E_2 . وبعد بعض الوقت يكتشف الناخبون أنهم راضون بالمستوى E_2 ، وينتقل مستوى التأييد الأدنى إلى النقطة 'Z . هنا يتحقق بعض الولاء للاتحاد ، ومن هنا يتكون الخط 'Z'X من مستوى التأييد . يُظهر المنحنى 'Z'y أن الناخبين يتقبلون الاندماج فى النقطة E_2 على مضض ، إذا لم يكن هناك تعويض مناسب بزيادة جديدة فى مستوى الرفاهية . ومن جديد يستغل الساسة فطنتهم فى هذا الموقف للتحرك إلى النقطة 'n ، وبالتالى إلى مستوى جديد من الاندماج وهو E_3 إلى آخره[١٢] .

إن ما سبق مجرد توضيح للاستدلال على المستوى النظرى ، وليس لدىَّ نموذج تطبيقى متاح للعملية التى نناقشها ، لكن هناك وجهة نظر فيما يتعلق بالولاء المتنامى لأوروبا تبدو أسهل فى النمذجة . لقد أشرت سابقًا أنه كقاعدة أن العواطف الوطنية رصيد قيِّم لحكومة الدولة ؛ فهى تساعد على تحصيل الضرائب ، وتطبيق القوانين وتقبّل إعادة توزيع الدخل . ومع ذلك ما زالت إنتاجية الولاءات تلعب دورها بشكل غير مباشر فى القصة التى نرويها . وحيث إن تلك القصة هى الأساس فى الجدل الرئيسى ضد

(١٢) إن كون المنحنى TV إيجابيًا فى هذا النطاق ، فإن ذلك لا يعنى بالضرورة أن العملية سوف تتم ، فقد يصبح أفقيًا أو حتى متناقصًا .

تحويل المسؤوليات إلى "بروكسل" ، فقد حان الوقت لأخذ ذلك فى الاعتبار بشكل مباشر . ومع المعطيات الموجودة حاليًا بشأن طبيعة الولاءات أو شكلها ، فإن التحولات السريعة والملموسة للمسؤوليات سيقلّل من فعالية صناعة السياسات فى المناطق المعنية . فمثلاً ، قوة العاطفة الوطنية وضعف الولاء لأوروبا سيقلّل من فعالية جيش أوروبى عن أى جيوش موجودة فعليًا على مستوى الدول الأوروبية . وسأقدّم فى القسم التالى نموذجًا يرمى إلى رصد هذه الظاهرة ، ورغم أنه مبنى على افتراضات ليست مترابطة تمامًا مع الافتراضات المطروحة فى المناقشة الحالية ، فإنها تصل بنا إلى صورة تشبه تقريبًا عملية الاندماج .

٣ - نموذج للتحالف ذو ولاءات مثمرة

هذا النموذج مستوحى من نموذج معروف ومحدد للتجارة العالمية تتم صياغته أو معالجته وفق نموذج المعامل المحدد specific factor ، أو بمعنى أدق من نمذجة علاقته بالتوازن بعيد المدى . وبدلاً من قطاعين فإنى أفترض مستويين للحكومة فى المستوى الوطنى ، والمستوى الاتحادى (إشارة إلى الاتحاد الأوروبى) . إن مثل هذه الاستعارة طبيعية إذا فسرنا الولاء كمعامل للإنتاج ، إذا افترضنا أن له بعدًا ذا علاقة بالمخزون الاستراتيجى capital stock ، وإذا افترضنا أيضا أنه ضرورى لاستخدامات قائمة على مدى قريب ، ولكنها ستتحول وتتحرك فيما بين مستويات الحكومة على المدى البعيد[١٣] .

الإطار الأساسى

تتحدد الافتراضات فى هذا الإطار فيما يلى :

١ - هناك مستويات من الاختصاصات القانونية : الدول ذات السيادة (N) ومقر الاتحاد "بروكسل" (B) ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الدول ذات السيادة متطابقة ، أى أنها تتناول أمورها بالطريقة نفسها .

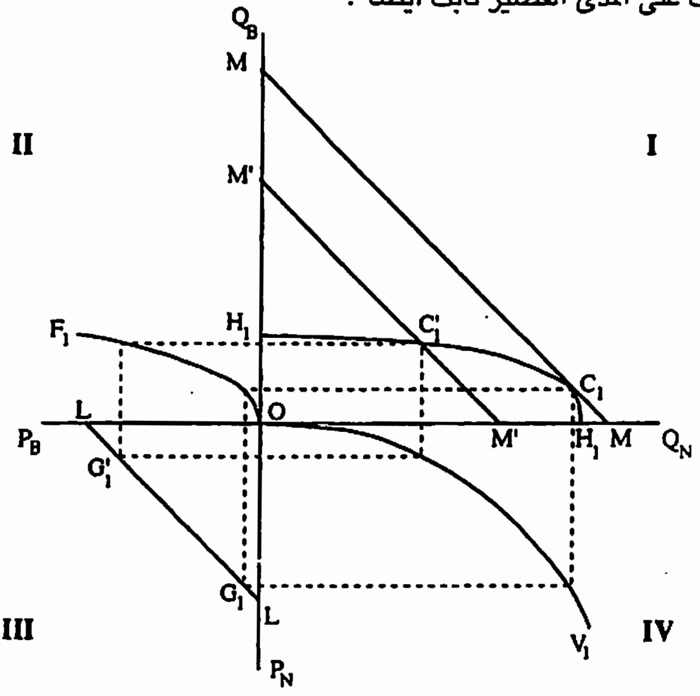
(١٣) الولاء attachment هو أحد مكوّنات ما أطلقت عليه فى ورقة أخرى "رأس المال الاجتماعى" ، وهو متوفر للحكومات الجماعية مثل أوروبا والدول والمقاطعات أو المدن (انظر Salmon 1993a) . تساهم أيضًا المكونات الأخرى لرأس المال الاجتماعى فى شرح خصائص إجراءات تحوّل السلطة مثل التحالف الأوروبى .

٢ – الدول ذات السيادة ومقر الاتحاد ينتج "سلعتين" (Q_B and Q_N) وهما بديلان متوافقان تماماً(١٤) .

٣ – إن وظائف إنتـاج السلعتـين متشابهة ؛ فـهما متجانستان في المستوى 1 في ضوء "معاملين" ، هما : القوى الممنوحة للاختصاص القانوني (P_B أو P_N) ، ويكون ولاء المواطنين لهذين "المجتمعين المتخيلين" (ولاء لأوطانهم A_N أو ولاء لأوروبا A_B) .

٤ – حاصل جمع القـوتين ($P_B + P_N = P_T$) الممنوحين لمستـويي الاختـصـاص القانوني ثابت ، وتقرر الحكومات الوطنية توزيع الولاءات .

٥ – مجموع ولاءات المواطنين لمستويي الاختصاص القانوني ($A_N + A_B$) ثابت ، وتوزيع الولاءات على المدى القصير ثابت أيضاً .

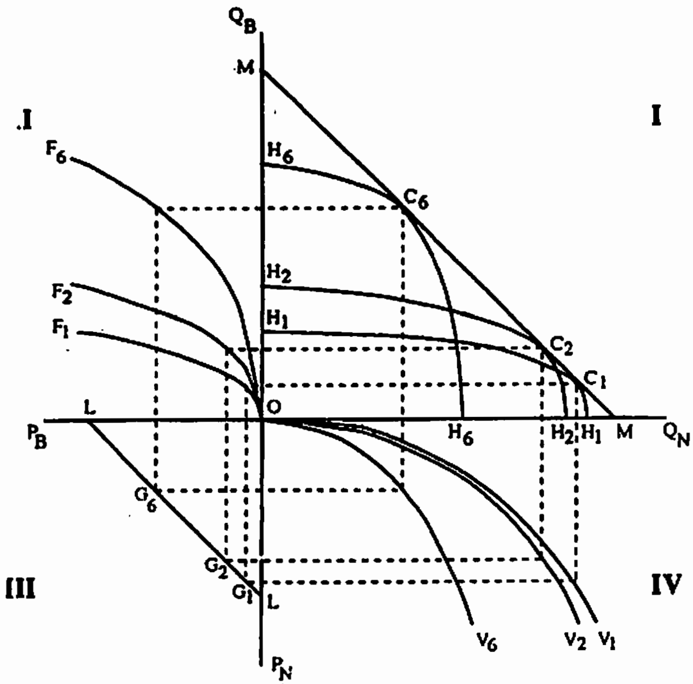


(الشكل ١٢ – ٢)

(١٤) ليس هذا الافتراض لازمًا ولكنه يتيح لنا التركيز على الظاهرة المشار إليها . ويمكن تأويلها على أنها المعنى الضمني المتطرف لنظرية المنافسة الرأسية المشار إليها سلفًا التي ذهب إليها "بريتون".

فى الربع الأيســر II من الشكل ١٢ - ٣ ، يربط المنحنى OF1 بين السلطة الممنوحة لـ B لإنتاج السلعة QB (أى القوة PB) لتحقيــق مستوى معين من الولاء لـ B (وهو AB1) .

والآن ، إذا كان AB (الولاء لـ B) متوافراً ؛ فالأمر منطبق على AN (الولاء لـ A) - وهو الافتراض (V) . وفى الربع الأيمن السفلى IV ، يربط المنحنى OV_1 إنتاج السلعة QN بالقوى المنوطة بـ N التى تمثلها القيمة A_N (أى A_{N1}) ، وحيث إن وظائف الإنتاج فى Q_B و Q_N متجانسة فى الدرجة الأولى ، فإن المنحنيين OF_1 و OV_1 يوضحان انخفاض العائدات فى مقابل ازديادها فى P_B و P_N وذلك بالتناوب . وفى الربع الأيسر السفلى III فإن المنحنى LL يعبر عن افتراض أن مجموع $P_B + P_N$ منتظم . ومن المنحنيات الثلاثة فى أركان الشكل II ، IV ، III يمكننا أن نستخلص حدود الإنتاج H_1H_1 فى الربع الأيمن العلوى I ، وهو المنحنى الذى نتج عن افتراض توزيع معين للولاءات . وهناك متّصل بين نقاط LL و H_1H_1 أفقيًا ورأسيًا ، وحيث إن السلعتين بديلان متوافقان فإن الإنتاج يصل إلى ذروته فى النقطة C_1 ، وهى النقطة التى يتماس فيها H_1H_1 مع الخط MM ، وتتصل النقطة C_1 فى الركن I بالنقطة G_1 على الخط CC فى الركن III ، ومعنى النقطة G_1 واضح : فالولاءات المتوافرة A_{B1} و A_{N1} ، وإذا أرادوا زيادة جماع الإنتاج إلى حدّه الأقصى فإن الحكومات الوطنية ينبغى أن تحدّد قوى لهذين المستويين من الاختصاص القانونى بناء على G_1 ، وإذا كان هناك بديل لـ G_1 فسيكون توزيع القوى بناء على G_1' ؛ فعلى سبيل المثال سيتصل الإنتاج حينئذ بالنقطة C_1' التى تقع على الخط M'M' الموازى للخط MM ، ولكنه يقع أسفله .



(الشكل ١٢ - ٤)

يوضح (الشكل ١٢ - ٤) ما يحدث عندما يتغير توزيع الولاءات (ولكن المجموع يظل ثابتًا) ، وتتصل التوازنات المبينة فى (الشكل ١٢ - ٣) السابق بالولاءات A_{B1} و A_{N1} ، فإذا زادت A_B وقلّت A_N لتصل إلى A_{B2} و A_{N2} بالتناوب ، م فإن المنحنيين OF_2 و OV_2 ، ويتحول H_1H_1 ليصبح H_2H_2 ، وهنا يصبح جماع الإنتاج فى حدّه الأقصى هو C_2 الذى يتصل بتوزيع القوة G_2 . وبالمثل ، إذا تساوى A_B و A_N مع A_{B6} و A_{N6} ، فإن OF و OV يصبحان OF_6 و OV_6 ، ويتحول HH إلى H_6H_6 ، ويصبح الإنتاج فى حده الأقصى هو C_6 تزامنًا مع نقطة توزيع القوة G_6 . ومن المفترض أن يظل الخط LL ثابتًا ، ولكننا نلاحظ أن الخط MM يظل ثابتًا . إن هذه هى نتائج افتراضاتنا (المجموع الثابت للقوى والولاءات ، وظائف الإنتاج المتجانسة والمتطابقة ، وأن السلع بدائل متوافقة) . ومهما كانت النسبة k التى تساويها AB/AN ، فإن النسبتين الأخريين (Q_B/Q_N و P_B/P_N) لابد لهما أن تكونا مساويتين لتلك النسبة k لأجل أن يصل الإنتاج الكلى إلى حده

الأقصى ، ولا تؤثر التغيرات فى النسبة k على الإنتاج فى حدّه الأقصى . ومن ثم ، فإن ثبات MM وحقيقة أن النسبة k يمكن قراءتها مباشرة على كلا الخطّين LL و MM ، وذلك عندما يكون الإنتاج فى حدّه الأقصى (مثلاً فى النقطتين C_6 و G_6 فإن k = 3/2) .

وللتقدم إلى أبعد من ذلك ، ينبغى أن نضع افتراضات تتعلق بطريقة تغيّر الولاءات وبسلوك الساسة والناخبين ، وسأقدم فى هذا الصدد نموذجين فرعيين :

النموذج الفرعى (١)

ينبنى هذا النموذج الفرعى على ثلاثة افتراضات إضافية : (أ) أن دعم الناخبين فى كل دولة على حدة لساستهم يعدّ وظيفة إنتاج كلّى ($Q_B + Q_N$) ، (ب) تجبر المنافسة الانتخابية أصحاب المناصب على زيادة الدعم لحدّه الأقصى ، (ج) يتغير توزيع الولاءات تلقائيًا وببطء فى اتجاه ولاء أعلى لأوروبا (وإلى حد ما ليس لذلك أهمية عملية فى هذا المقام) .

ومن هنا يتضح أن الساسة مجبرون على اختيار توزيع القوى بهدف أن يصل الإنتاج إلى حدّه الأقصى ، بمعنى أنه يجب عليهم التأكد أن يظلوا على الخط MM . ولكن ذلك يتضمن أن توزيع السلطات (على الخط LL) لابد أن يعكس تمامًا توزيع الولاء ، ومع التغير البطىء الذى يحدث فى توزيع الولاء ، هناك حركة بطيئة تتجه إلى أعلى فى المنحنيين LL و MM .

ويركز هذا النموذج الفرعى الضوء على بعض وجهات النظر التى نجدها عادة لدى المتشككين فى الاتحاد الأوروبى ، ولكنهم لا يرفضون تكوين الاتحاد من حيث المبدأ ، ويركزون على قوة الولاءات الوطنية وأهميتها فى صياغة السياسات الفعالة ، ويعتبرون أن العاطفة تجاه أوروبا أضعف مقارنة بتلك الموجهة للأوطان الأم ، ويدركون أن نمو تلك العواطف بطىء وذاتى إلى حد كبير . وبالتالى ، فإن تحويل السلطة إلى "بروكسل" لابد أن يظل محدوداً ، وفى كل الأحوال ينبغى أن يكون تابعًا أكثر منه منبعًا لذلك النمو ، ومحاولة تعجيل تلك التحولات لن يخدم هدفًا بعينه . وإذا نحينا الافتراض (b) جانبًا واستعرنا للنموذج الفرعى التالى افتراض أن الحكومات لا تضطر إلى زيادة الإنتاج فعليًا للحد الأقصى ، فإن ذلك يسمح إلى حد ما بتحول القوى إلى مقر الاتحاد

بغض النظر عن ما هو جائز بالتغـير فى الولاءات . ومع ذلك ، فـإن الملمح الأساسى فى النموذج الفرعى الأول يظل هو أن نزعة بناء الاتحاد الأوروبى ما زالت مقـيدة بالتغير الذاتى للولاءات .

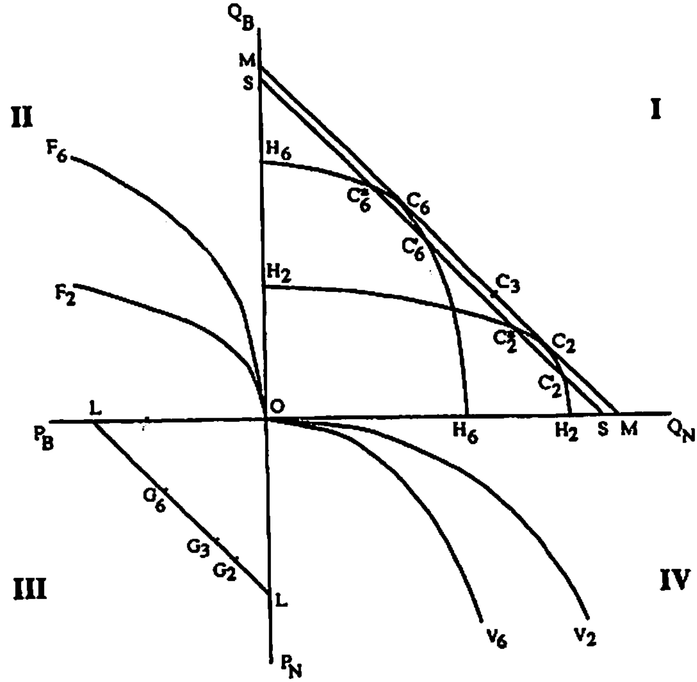
ويتبنى المتشككون المعتدلون غالبًا موقفًا آخر لذلك الموقف الذى يمكن أن نحلله فى ضـوء التمـييز الشـائع بين الاندمـاج "السلبى" (وهو فـى الأغلب ذو عـلاقـة "بالسـوق") والاندماج الإيجابى ، ويمكن إدراك الولاءات أو العواطف كاعتبار أساسى فى الاندماج الإيجـابى فـقط ، وذلك له نتـيـجـتـان : الأولى هـى أنـه يمكن دفع الانـدمـاج السلبى إلى أقصى ما يتمناه المرء ؛ حيث إن توزيع الولاءات لا يقف عائقًا أمامه ، والثانية –وهى الأكثر أهمية لهدفنا من هذه الدراسة – أن الانـدماج السلبى قد يحفز فى آخر الأمر العواطف الأوروبية ؛ حيث ينتج عنه صفقات تجارية بين الدول الأوروبية (لمناقشة نقدية لوجـهـة النظر الشـائعة هذه ، انظر Cohen 1992 Tanugi 1992) ، ولتقـيـيم هذا الوضع يمكننا إعادة تـأويل ذلك النموذج الفرعى على أنه يشـير إلى الاندمـاج الإيجابى بشكل كلّى ، ولكن الناتج الرئيسى هنا سيكون أكثر محدودية ، إن الاندماج الإيجابى بمفرده لا يؤثر على الولاءات ، ولا بد أن يتبع لا أن يأتى قبل تطور هذه الولاءات ، ويظل البـاب مفتوحًا أمام الحكومات للتأثير على الولاءات عن طريق الاندماج السلبى .

النموذج الفرعى (٢)

يمكننا الأخذ فى الاعتبار كل الافتراضات السابقة عدا الافتراض (ب) و (ج) فى النموذج الفرعى ١ ، والتى تمّ إحلالها بما يلى : (ب١) تجبر المنافسة الانتخابية أصحاب المناصب على الوصول إلى مستوى "كافٍ" من الدعم (أكثر منه حد أقصى من الدعم) ، (ج١) يتلاءم توزيع الولاءات مع تراجع زمنى فى توزيع السلطات .

ولن يحتاج الساسة فى السلطة إلى زيادة الإنتاج إلى حده الأقصى ، وعليهم أن يتأكدوا فقط أنهم وصلوا إلى مستوى من الإنتاج يعطيهم الدعم "الكافى" . يتمثل ذلك المستوى من الإنتـاج فى الخط SS فى الربع I فى (الشكل ١٢ – ٥) ، ولنبدأ من وضع التوازن للحد الأقصى من الإنتـــاج المتصـل بالنقطـة C_2 ، مع الـــولاءات A_{B2} و A_{N2}

مع توزيع السلطات المتصل بالنقطة G_2 . إذا أراد الساسة فى السلطة فى الدول الأعضاء تحويل السلطات إلى حدّها الأقصى إلى "بروكسل" ، فإنه يقع اختيارهم على النقطة G_3 التى تقـع على الخط LL متـجاوبًا مع النقطة C_2^* على المنحنى H_2H_2 والخـط SS ، وبعد بعض الوقت ينضبط توزيع الولاءات مع توزيع السلطات ، مما يعنى أن المنحنيات OF_2 و OV_2 و H_2H_2 تتحـول إلى OF_3 و OV_3 و H_3H_3 (وهى ليست مبينة فى الشكل) ، ويتحول ذلك الإنتاج من C_2^* إلى C_3 على الخط MM . وإن أراد الساسة الوطنيون استعادة سلطاتهم من "بروكسل" بدلاً من ذلك ، وأن يقللوا ولاءاتهم لأوروبا ، فعليهم اختيار النقطة G_1 على الخط LL (ليست مبينة فى الشكل) ، ومثل هذا الإنتـاج يقاس فى النقطة C_2' التى تقع على المنحنى H_2H_2 والخط SS . وبعد فترة سيتحـول الإنتاج فى الاتجاه الأيمن من النقطة C_2' إلى النقطة C_1 (وهى غير مشار إليها على الخط MM) .



(الشكل ١٣ - ٥)

وقد ناقشت فى القسم السابق أن الهدف الأساسى من الاندماج الأوروبى هو ربط الدول الأعضاء معًا ، الأمر الذى يتطلب بناء عاطفة تجاه أوروبا . وفى ذلك القسم ، وبناء على (الشكل ١٢ – ٢) فإن المسألة هى الإشارة إلى الولاء لانقسام معين فى السلطات بين مستويين من الاختصاص القانونى . ومع ذلك ، وفى هذا القسم ، يفترض ألا يهتم الناخبون بذلك الانقسام السلطوى . إن هدف الساسة هو تغيير نسبة A_B إلى A_N ، وتغيير توزيع السلطات P_B/P_N يعدّ بمثابة أداة نحو النهاية ؛ إذ ليس لها قدرة الربط فى ذاتها .

وافتراضًا عند هذه النقطة ، سيعتبر الساسة أن الولاء لأوروبا كافٍ ، ولنفترض أن ذلك متصل الولاءات المساوية للنقطتين A_{B6} و A_{N6} اللتين نتجتا عن المنحنيات OF_6 و OV_6 و H_6H_6 ، وأيضًا النقطتين C_6 و G_6 . ضد ماذا يمكن لمثل هذا التوزيع للولاءات حماية أوروبا ؟ فى إطار حدود النموذج الفرعى ، فإنها تعنى فقط الحماية من الساسة ممن هم أعداء لأوروبا حال وصولهم للسلطة فى الدول الأعضاء فى زمن ما فى المستقبل ، مثل هؤلاء الساسة بسيلزمون الخط SS والمنحنى H_6H_6 ، وعلى المدى القصير ينبغى عليهم أن يتأكدوا أن النقطة التى اختاروها على الخط LL لن يقود إلى جماع إنتاج بعيدا عن C_6' على الخط H_6H_6 . وفى ضوء هذا النموذج الفرعى ، فإن الاندماج عملية يريد بها الساسة فى السلطة الآن رسم طريق يسير عليه الساسة الذين سيخلفونهم ، وذلك من خلال اللعب على حبال الولاءات . وبالتساهل فى بعض الافتراضات المطروحة فى النموذج ، مثل توافق سلعتين كبديلين ، أو تماثل وظائفهما الإنتاجية ، يمكننا مع ذلك أن نضع فى الحسبان رغبة الساسة فى حماية الاتحاد الأوروبى من التغيرات التى قد تؤدى إلى الانفصال فى الظروف الاقتصادية كما ناقشناها فى القسم السابق . وبالطبع فإن الملاحظات التى وردت فى ذلك القسم بخصوص الناخبين المذعنين للاستراتيجية التى يطبقها الساسة منطبقة هنا أيضًا .

٤ - الخلاصة

إن الالتزام الذى لا يمكن الرجوع فيه يعدّ ضربًا من الأحلام . لا أود أن أناقش أن الانفصال أو عدم الاندماج يمكن أن يكون مستحيلاً ، وما يمكن أن نتمناه حال وجود مثل هذه النزعات هو أن الروابط ستفرض على عدم الاندماج أن يكون تدريجيًا مثلما كان الاندماج نفسه تدريجيًا . وفى النموذج المشار إليه فى القسم السابق ، وأيضًا فى مناقشة القسم الثانى ، فإن العملية بأكملها يمكن عكسها رأسًا على عقب منطقيًا ، ولكن لا يمكن عكسها فى ضربة واحدة ، ولأن الروابط (العاطفية) قد وجدت من خلال عملية تآمرية امتدت عبر فترة طويلة من الزمن ، فمن المأمول أن عملية مشابهة قد يكتب لها النجاح لتحطيم هذه المقولة . لا أريد أن أناقش أيضًا فيما إذا كان الاندماج الأوروبى قد اتبع أفضل الطرق بناء على افتراضاتى أو اتبعت أفضل الطرق بشكل عام . وفى الغالب ، فإن تلك الافتراضات تقترح أن النقد الواسع حول "نقص الشفافية" أو "الأشكال التآمرية" للاندماج قد يكون نقدًا خاطئًا .

مراجع الفصل الثانى عشر

Anderson, Benedict. 1983. *Imagined Communities: Reflections on the origin and spread of nationalism*. Revised and extended edition 1991. London: Verso.

Breton, Albert. 1964. "The economics of nationalism." *Journal of Political Economy* 72, No. 4 (August), pp. 376–86.

1987. "Towards a theory of competitive federalism." *European Journal of Political Economy* 3, No. 1–2.

Caves, Richard E., and Jones, Ronald W. 1985. *World trade and payments: An introduction*. 4th ed. Boston: Little, Brown and Co.

Coakley, John (ed.). 1992. *The social origins of nationalist movements: The contemporary West European experience*. London: Sage.

Cohen-Tanugi, Laurent. 1992. *L'Europe en danger*. Paris: Fayard.

Coleman, James S. 1990. *Foundations of social theory*. Cambridge, Mass.: The Belknap Press of Harvard University Press.

Elster, Jon. 1979. *Ulysses and the sirens: Studies in rationality and irrationality*. Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Editions de la Maison des Sciences de l'Homme.

Ferry, Jean-Marc. 1990. "Vers une identité postnationale?", *Esprit* 162, September.

Findlay, Ronald. 1992. "The roots of divergence: Western economic history in comparative perspective." *American Economic Review*. 82, No. 2 (May), pp. 158–61.

Gibbard, Allan. 1990. *Wise choices, apt feelings: A theory of normative judgment*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Hodges, Michael (ed.). 1972. *European integration*. Harmondsworth: Penguin.

Ionescu, Ghita (ed.). 1972. *The new politics of European integration*. London: Macmillan.

Kuran, Timur. 1991. "The role of deception in political competition," in A. Breton et al. (eds.). *The competitive state*. Dordrecht: Kluwer, pp. 71–95.

Ludlow, Peter. 1992. "The European Commission", in R. O. Keohane and S. Hoffman (eds.). *The new European Community: Decisionmaking and institutional change*. Boulder: Westview Press.

Mancini, G. Federico (1992). "The making of a Constitution for Europe," in R. O. Keohane and S. Hoffman (eds.). *The new European Community: Decisionmaking and institutional change*. Boulder: Westview Press.

Moravscik, Andrew. 1991. "Negotiating the Single European Act: National

interests and conventional statecraft in the European Community." *International Organization* 45, No. 1, pp. 651–88.

Oye, Kenneth A. (1986). "Explaining cooperation under anarchy: Hypotheses and strategies," in K. A. Oye (ed.), *Cooperation under anarchy*. Princeton: Princeton University Press, pp. 1–24.

Pinder, John. 1968. "Positive integration and negative integration: Some problems of economic union in the EEC," *World Today* 24, pp. 88–110. Reprinted in Hodges (1972).

Salmon, Pierre. 1991. "Checks and balances and international openness," in A. Breton et al. (eds.). *The competitive state*. Dordrecht: Kluwer, pp. 169–84.

(1992). "Leadership and integration", in G. Bertin and A. Raynauld (eds.), *L'intégration économique en Europe et en Amérique du Nord/Economic integration in Europe and North America*. Paris: Editions Clément Juglar, pp. 367–85.

1993a. "Transfert de compétences et réallocation du capital social à la disposition des collectivités territoriales". *Revue Economique* 44, No. 4 (July), pp. 821–34.

1993b. "Unpopular policies and the theory of representative democracy", in A. Breton et al. (eds.). *Preferences and democracy*. Dordrecht and Boston: Kluwer, pp. 13–39.

Schmid, Carol L. 1981. *Conflict and consensus in Switzerland*. Berkeley: University of California Press.

Schnapper, Dominique, and Mendras, Henri (eds.). 1990. *Six manières d'être européen*. Paris: Gallimard.

Schuman, Robert. 1963. *Pour l'Europe*. Paris: Nathan.

Smith, Anthony D. 1992. "National identity and the idea of European unity." *International Affairs* 68, No. 1 (January), pp. 55–76.

Taylor, Paul. 1983. *The limits of European integration*. New York: Columbia University Press.

Vaubel, Roland. 1992. "The political economy of centralization and the European Community," paper prepared for the Interlaken Seminar on Analysis and Ideology, June 8–12, 1992, mimeo.

Wessels, Wolfgang. 1992. "The EC Council: The Community's decisionmaking center," in R. O. Keohane and S. Hoffman (eds.). *The new European Community: Decisionmaking and institutional change*. Boulder: Westview Press.

قائمة المشاركين والمناقشين

ألبرت بريتون	قسم الاقتصاد / جامعة تورنتو .
مارجو بريتون	كلية الخدمة الاجتماعية / جامعة تورنتو .
جيمس كولمان	قسم الاجتماع / جامعة شيكاغو .
روجر د. كونجلتون	مركز دراسات حق الاختيار العام / جامعة جورج ماسون .
ستيفان ديون	قسم العلوم السياسية / جامعة مونتريال .
ماريو فيريرو	قسم الاقتصاد / جامعة تورينو .
رونالد فيندلى	قسم الاقتصاد / جامعة كولومبيا .
جيانلوكا فيورنتينى	قسم الاقتصاد / جامعة بولونيا .
جيانلويجى جاليوتى	معهد الاقتصاد والمالية / جامعة روما .
راسل هاردن	العلوم السياسية / جامعة نيويورك .
مانفرد هوللر	معهد الاقتصاد / جامعة هامبورج .
جان - دومينيك لافاى	معهد الاقتصاد العام / جامعة باريس I ، بانثيون - السوربون .
ماسيمو ماريللى	قسم الاقتصاد العام / جامعة نابولى .
جون ماكجارى	قسم التاريخ والعلوم السياسية / كينجز كولدج (كندا) .

برندان أوليرى	قسم الدراسات الحكومية / كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية .
يوجو باجانو	قسم الاقتصاد السياسى / جامعة سيينا .
بيير سالمون	كلية العلوم الاقتصادية / جامعة بورجونيى .
بول سيبرايت	كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة كامبردج .
رونالد وينتروب	قسم الاقتصاد / جامعة غرب أونتاريو .

المترجمون فى سطور :

عاطف مبروك مدكور

- مواليد : أكوة الحصة - كفر الزيات - غربية ١٩٥١/٥/١ .
- دبلوم الدراسات العليا - علم الاجتماع ١٩٨٠ .
- دراسات حرة فى اللغة الإنجليزية - بريطانيا ١٩٧٣ .
- ماجستير فى إدارة نظم المعلومات - جامعة فلوريدا وجامعة دنفر - الولايات المتحدة .
- دراسات دكتوراه (كانديدات) فى العلاقات الدولية - كلية الدراسات العليا للدراسات الدولية جامعة دنفر ١٩٨٣ الولايات المتحدة .
- باحث زائر بجامعة ديسكونسن - ملووكى الولايات المتحدة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .
- خبير استشارى - الشبكة القومية للمعلومات العلمية والفنية - مصر ENSTINET عام ١٩٨٥ .
- رئيس قسم المكتبات والمعلومات - جامعة السابع من أبريل - يفرن - ليبيا ١٩٩٤ - ٢٠٠١ .
- رئيس قسم العلوم الإدارية - المعهد العالى للمهن الشاملة - يفرن - ليبيا ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ .
- محاضر بقسم المكتبات والمعلومات - جامعة السابع من أبريل - الزلوية - ليبيا ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ .
- مدرس مساعد - قسم المكتبات والوثائق جامعة القاهرة ١٩٨٥ - ١٩٩٣ .
- له عدة مقالات باللغتين العربية والإنجليزية فى دوريات علمية محكمة منذ عام ١٩٧٥ .

د. أمنية محمد رشاد عامر

- مواليد دولة الكويت عام ١٩٦٣ .

- مدرس الوثائق والأرشيف بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

- قامت بترجمة العديد من الكتب والمقالات فى مجال التخصص ومجالات أخرى ، حيث شاركت فى ترجمة عدد من المقالات فى الكتب التى قام المجلس الأعلى للثقافة بإصدارها بمناسبة مؤتمر المرأة الأول ، كما شاركت فى ترجمة عدة مقالات فى موسوعة المكتبات والمعلومات الصادرة أيضا عن المجلس الأعلى للثقافة ضمن مشروع الترجمة .

د. محمد عبد السلام حسن

– مواليد القاهرة عام ١٩٥٥ .

– دكتوراه فى الشعر الأمريكى الحديث ، وماجستير فى الشعر الإنجليزى الحديث .

– مدرس الشعر والترجمة بقسم اللغة الإنجليزية وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

– قام بترجمة عديد من الكتب والمقالات ، منها مقال : "نقاط القوة ونقاط الضعف عند أرثر ميللر" فى كتاب الهلال : آرثر ميللر ، أبو المسرح الأمريكى الحديث (تحرير : أ.د. عبد العزيز حمودة) ، مايو ٢٠٠٥ ، وأيضًا كتاب "رقعة الشطرنج الضخمة" بمشاركة د. سحر فراج ، للمؤلف "زيجينو بريجنسكى" ؛ صدر عن دار ميريت للنشر والمعلومات عام ٢٠٠٣ .

المراجع فى سطور :

د. خالد عبد المحسن بدر

- مدرس بكلية الآداب - جامعة القاهرة .

- حاصل على دبلوم علم النفس الإكلينيكى .

- درجة الماجستير فى علم النفس الإكلينيكى وعنوان رسالته "الاستعداد للمرض العقلى والإبداع" ، والدكتوراه فى علم النفس الاجتماعى ، وعنوان أطروحته للدكتوراه "الهامشية النفسية " دراسة فى أبعاد المفهوم وإمكاناته النظرية والتطبيقية" ، ويعمل أيضًا فى اللجنة الدائمة لبحوث المواد المؤثرة فى الأعصاب ، التابعة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

- عضو فى لجنة الفلسفة بالمجلس الأعلى للثقافة ، وله عدد البحوث فى مجالات وموضوعات الإبداع ، والإبداع والمرض العقلى والمهارات الاجتماعية ، والتحليل النفسى للشخصيات التاريخية ، وسيكولوجية التسامح والتنشئة التوكيدية ، وعلم النفس والأدب وتعاطى المخدرات ، وعلم النفس السياسى .

- شارك فى عدد من الترجمات فى إطار المشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

التصحيح اللغوى : د. عبد الرحمن حجازى

الإشراف الفنى : حسن كامل

يمهد لنا هذا الكتاب المتميز فيما يطرحه بين سطوره – وانطلاقًا من تصور العقلانية – صياغة قضية القومية من خلال عدد من التساؤلات يمكن من خلالها أن نغير الآليات الذهنية التى نفكر فيها فى هذا الموضوع: ما القيم البقائية والتطورية لفكرة القومية فى حد ذاتها؟ وهل من الأجدى دعم مقوماتها الجوهرية حرصًا على الحفاظ على كيان متوازن لها مع الإبقاء على إمكانية اندماجها فى كيانات أكبر ورودًا دون محاولة طمس معالمها؟ هذا الطمس الذى يجعل الجماعات المتمسكة بها أكثر عرضة للتسيس وأكثر قابلية للعنف؟ ولا ننسى فى هذا السياق أن نشير إلى تساؤل رئيسى يحاول كاتبو المقالات أن يفتحوا لنا طريقًا للإجابة عنه: هل القومية كانت خيارًا عقليًا وإلى أى درجة؟ بمعنى أدق ما الوزن النسبى التاريخى الحالى والمتوقع للعقلانية فى تشكيل القومية؟ وتحتاج الإجابة عن هذا السؤال إلى تحليل متعمق يستوعب فلسفة هذا الكتاب ومراميه.

الغلاف: أحمد كامل